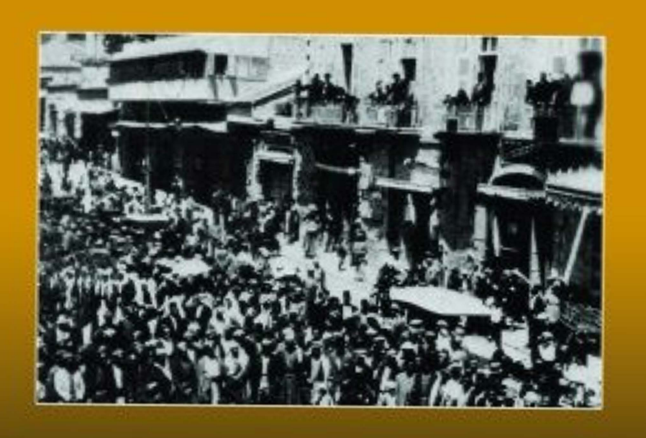
هنرى لورَنس

مسألة فلسطين

المجلد الثانى
١٩٢٢-١٩٤٧
رسالة مقدَّسة للعالم المتمدِّن



الكتاب الرابع
١٩٣٢-١٩٤٧
مسألة فلسطين فى الكارثة الأوروبية

ترجمة: بشير السباعى

المشروع القومى للترجمة
المركز القومى للترجمة
1125

مسألة فلسطين

الكتاب الرابع

١٩٤٧-١٩٣٢

المركز القومي للترجمة

إشراف : جابر عصفور

ـــ العدد : ٢/١١٢٥

ـــ مسألة فلسطين (المجلد الثاني: ١٩٢٢ – ١٩٤٧)

رسالة مقدسة للعالم المتمدن

الكتاب الرابع: مسألة فلسطين في الكارثة الأوروبية (١٩٣٢ – ١٩٤٧)

ـــ هنري لورنس

ـــ بشير السباعي

ـــ الطبعة الثانية ٢٠٠٩

هذه ترجمة كاملة لكتاب :

<<La Question de Palestine>> de Monsieur Henry Laurens

تم نشر هذا الكتاب بالاشتراك مع المركز الفرنسي للثقافة والتعاون (قسم الترجمة) التابع لسفارة فرنسا بجمهورية مصر العربية في إطار مشروع دعم النشر (طه حسين) التابع لوزارة الشئون الخارجية الفرنسية.

شارع الجبلاية بالأوبرا – الجزيرة – القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ - ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

EL Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo

E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524 - 27354526 Fax: 27354554

هنري لورنس

مسألة فلسطين

المجلد الثاني

١٩٢٢ - ١٩٤٧

رسالة مقدسة للعالم المتمدن

الكتاب الرابع

مسألة فلسطين في الكارثة الأوروبية

١٩٣٢ - ١٩٤٧

ترجمة

بشير السباعي

القاهرة
٢٠٠٩

بطاقة الفهرسة

إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

لورنس، هنرى.

مسألة فلسطين/ تأليف: هنرى لورنس، ترجمة: بشير السباعى(مــج٣)

ط٢ - القاهرة: المركز القومى للترجمة، ٢٠٠٩م.

٥٩٢ ص، ٢٤ سم.

المحتويات: مج٣(١٩٤٧ - ١٩٦٧) تحقق النبوءات (الكتاب الخامس) من النكبة إلــى عشية أزمة السويس(١٩٤٧ - ١٩٥٦)

١- القضية الفلسطينية

٢- فلسطين - تاريخ - العصر الحديث - الاحتلال البريطانى(١٩١٧ - ١٩٤٨)

أ- السباعى، بشير (مترجم)

ب- العنوان ٣٤١,٥

رقم الإيداع: ١٦٦٠٣/ ٢٠٠٩

الترقيم الدولى: 0 - 540 - 479 - 977 - 978

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

ــ صورة الغلاف : لاجئون فلسطينيون، تفصيل من جدارية للفنان الفلسطيني إسماعيل شموط.

ــ تصميم الغلاف : هبة حلمي

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافــاتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

الكتاب الرابع

مسألة فلسطين

في الكارثة الأوروبية

١٩٣٢-١٩٤٧

الفصل السادس

الصعود إلى التطرف

"إن المؤتمر اليهودي العالمي بجنيف لعلى قناعة عميقة بأن الوضع الحرج للشعب اليهودي وتهديد حقوقه المدنية والقومية في مختلف البلدان وإفقار الجماهير اليهودية، ومن هنا ضرورة العثور على إمكانات لتحسين الأحوال وواجب إعادة تكوين المقام القومي اليهودي في فلسطين، إنما تظل عبئًا على كاهل الجيل الحاضر وتحتم بشكل ملح تنظيم الشعب اليهودي وعقد مؤتمر يهودي عالمي.

"ويجب لهذا المؤتمر العالمي أن يستند إلى مفهوم أن الشعب اليهودي يشكل وحدة عضوية شعبية ويجب أن يشكل [المؤتمر] تمثيلاً شرعيًا يحق له ويتعين عليه معالجة جميع مسائل الحياة اليهودية وقضايا الشعب اليهودي في نضاله من أجل الحقوق المدنية والقومية وأن يكون معبّرًا عنها».

اقتراح وافق عليه المؤتمر اليهودي
العالمي بجنيف في أغسطس/ آب ١٩٣٢[١].

تحقيقات السير آرثر[×]

قدَّم وونتشوب نفسه بوصفه شخصًا ليست لديه فكرة مسبقة، ومفعمًا بالحاجة إلى المعرفة لاغير. ومنذ الأسابيع الأولى لمجيئه، يتكشف الرجلُ عن باحثٍ عن الحقائق لا يعرف الملل. فهو يطوف بجميع الأماكن، متنقلاً بالسيارة وبالطائرة. ومن خلال طرحه للأسئلة، يحصل على إجابات تطلعه في آن واحد على مستوى معيشة العمال اليهود ومستوى معيشة الفلاحين العرب. وهو يتوصل بسرعة إلى دراية تفصيلية بالحقائق الواقعية الفلسطينية. وبما أنه لا يكتفي بالمعلومات التي تقدمها إليه إدارته، فإن كبار موظفي هذه الإدارة لا يستحسنون كثيرًا موقفه.

(×) ارثر وونتشوب، المندوب السامي البريطاني في فلسطين (١٩٣١- ١٩٣٨). وتورد المصادر العربية اسمه العائلي بصيغ متباينة، مثل ووكهوب وفوشوب. - م.

وجدول الأعمال الذي خلّفه له سلفه يتضمن المسألتين الرئيسيتين الخاصتين بخطة التنمية والجمعية النيابية. وفي ٢٣ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٣١، قدم فرنش تقريره الأول حول التنمية الزراعية والمسألة العقارية(٢). وكان قد كُلِّفَ بتحديد عدد العرب الذين وجدوا أنفسهم معدمين لا أرض لهم على أثر الاستيطان الصهيوني (أي الذين لم يتمكنوا من الاستقرار من جديد في أماكن أخرى) وبتقديم مجموعة من المقترحات حول الترتيبات التي يتوجب اتخاذها في مجال الزراعة. وعلاوة على دراسته الميدانية، اعتمد فرنش على خبرته السابقة في الهند (البنجاب) وعلى درايته بالزارعات الحديثة كزراعة كاليفورنيا.

ويذكر التقرير، في مقدمته، المصاعب التي تترتب على الحل الذي يبدو من الناحية الظاهرية واضحًا والذي يتمثل في تكثيف المحاصيل، وهو ما يؤول إلى التخلي عن محاصيل الإعاشة (الحبوب) لصالح منتجات التصدير. والحال أن صعود الحمائية في المنطقة إنما ينبع تحديدًا من إغلاق السوق المصرية أمام المنتجات الفلسطينية (الفواكه والخضروات) وخاصة أمام صابون نابلس، الأمر الذي يهدد مجمل قطاع زيت الزيتون. وأيًا كان الأمر، فإن من الواجب أولاً التعجيل بعمليات تسجيل الأراضي وإعادات توزيع الأراضي المرتبطة بإلغاء الزراعة الجماعية التقليدية.

وإعادة تسكين المزارعين المعدمين صعبة لاسيما أنه لا يوجد دونم واحد من الأرض القابلة للزراعة إلاً وله مالكه أو أنه خاضع لحقوق الإيجار. والاستيطان الزراعي، أكان لصالح اليهود أم لصالح العرب، إنما يحتم بذل نفقات ملحوظة لابد من أن تدير إنفاقها وكالات خاصة. وعلى الجانب الصهيوني، فإن الأعباء تتحملها بالفعل المؤسسات اليهودية المختلفة. أمَّا فيما يخص الجانب العربي، فإن الحكومة هي التي يجب أن تتحمل الأعباء على شكل سلفيات يجب ردها (إلاّ أنه حتى في هذه الحالة فإن انعدام التناظر سوف يتكرر، لأن الزراعة اليهودية لا تسدد تكاليف إقامتها).

والملكية العقارية العربية الصغيرة مهددة بشكل مزدوج: من جانب الاستيطان الصهيوني، من جهة، ومن جراء تعاظم الملكية العقارية العربية الكبيرة المتواصل، من الجهة الأخرى. وحتى يتسنى السماح لها بالبقاء والاتساع، لابد من فرض رقابة على الصفقات العقارية.

وفيما يتعلق بالريّ، فإن حصرًا أوليًا للموارد المائية إنما يفرض نفسه. وبما أنها في جانب منها مملوكة ملكية خاصة، فإن استعادة حقوق الدولة على مجمل المياه فوق الأرض أو في باطنها إنما تفرض نفسها.

ورد الفعل الأول من جانب ووتشوب هو الامتناع عن إبلاغ المؤسسات اليهودية أو العربية بمضمون التقرير[٣]. إذ يبدو له أن الاقتراح الخاص بفرض رقابة على الصفقات العقارية اقتراح تفجيري، يهدد بأن يستثير، دون جدوى، موجة جديدة من السخط في صفوف اليهود. ثم إن تنفيذ مقترحات فرنش يتطلب نفقات ملحوظة وسوف يحتاج تنفيذها إلى وقت لكي تؤتي ثمارها، في حين أن لندن تريد تدابير ذات آثار سريعة سعيًا إلى البرهنة على حسن نواياها.

ويبدأ المندوب السامي في اكتشاف فخاخ الوضع الفلسطيني: اقتراح حلول تقانية تسير في اتجاه التنمية سعيًا إلى وقف التوترات السياسية، وهو يكتشف أن هذه الحلول تتطلب في البداية اتخاذ قرارات سياسية ...

وفي اللحظة المباشرة، يقترح ووتشوب على فرنش تعديل بعض فقرات تقريره بحيث تكون أقل استفزازًا لليهود والعرب، وإعداد تقرير ثان يتضمن بيانات رقمية أكثر دقة. وعلى الرغم من مطلب السرِّية، فإن الصهيونيين لا يتأخرون في معرفة الاتجاه العام للتقرير. والمسئول عن ذلك ليس الإدارة، بل إفضاءات فرنش الشفاهية، خاصة لأرلوزوروف. وتتلو ذلك صعوبة الحفاظ على السرِّية إلى النهاية.

وفي ٢٧ يناير/ كانون الثاني ١٩٣٢[٤]، يجتمع المندوب السامي باللجنة التنفيذية العربية لكي يبلغها بأن تقرير فرنش لن يجري إبلاغها به قبل شهر مارس/ آذار. فينتقل محاوروه بعد ذلك إلى الموضوع الذي يهمهم أكثر من سواه: فخلافًا للبلدان العربية الأخرى، التي تعرف توجهاتها السياسية القادمة، لا يملك عرب فلسطين الحق في معرفة مستقبلهم. فهل لابد لهم، بسبب المقام القومي اليهودي، أن تتم معاملتهم إلى الأبد معاملة البهائم؟ وهل هم عديمو الذكاء إلى درجة أنه لا يمكن إشراكهم في تسيير الأمور في بلدهم ؟ ويطلب إليهم ووتشوب انتظار انتهاء دراسته لأحوال البلد. وهو على علم تام بالوضع البائس الذي يوجد فيه الفلاحون العرب.

وليس لدى ووتشوب من موقف مسبق حول مسألة المجلس التشريعي. وهو يوافق على اقتراح وزارة المستعمرات بالاتجاه إلى إجراء مشاورات، قبل اتخاذ أي قرار، أولاً في لقاءات فردية، ثم على شكل مؤتمر في نهاية المطاف[٥]. وهو لا يجهل الاعتراضات الصهيونية ومخاطر استثارة التوترات، بيد أن هذا يبدو له تطورًا لا مفر منه في الأمد الطويل. وتتمثل فكرته الرئيسية في إشراك «الفلسطينيين» قدر الإمكان في الإدارة سعيًا إلى العمل على أن ينبثق في كل مجموعة فريق من الناس المسئولين المستعدين للمصالحة. وهو، دون أن يقول ذلك، إنما يرجع إلى منظور السير هربرت صمويل، والذي لم يتابعه خليفتاه متابعة حقيقية.

وهو يريد العمل على انبثاق حل سياسي صادر عن المجتمع الفلسطيني وليس عن سلطات الانتداب. فهو يرى أن البريطانيين ليسوا في فلسطين إلاَّ لأجل ضمان حل وسط أولي يحدده المعنيون. ويعرف المندوب السامي أن الصحافي إيتامار بن آڤي يدعو علنًا منذ بضع سنوات إلى تقسيم فلسطين إلى كانتونات عربية ويهودية ذات حكم ذاتي، كحل مؤقت على الأقل[٦]. والأكثر أهمية هو المشروع الذي كتبه ڤيكتور ياكوبسون، وهو شخصية مهمة في الحركة الصهيونية، ومسئول عن العلاقات مع عصبة الأمم في جنيف. وقد توصَّل، من موقعه في أوروبا، إلى تكوين رؤية واضحة عن صعود معاداة السامية، المرتبط بالأزمة العالمية. وهو يرى أنه يتوجب تأمين ملاذ ليهود أوروبا، فيقترح تقسيمًا لفلسطين يترك لليهود السهل الساحلي فيما عدا منطقة غزة ويضم وديان الداخل واحتياطيًّا عقاريًّا مهمًّا في النقب وفي الجليل. ولتوفير مكان للقادمين الجدد، يرى ياكوبسون أنه سيكون من اللازم نقل أكثر من ١٠٠٠٠٠ عربي إلى خارج منطقة الدولة اليهودية (مع دفع تعويضات مالية لهم). وسيكون بوسع الدولة العربية أن تكون جزءًا من كونفيدرالية عربية ذات قيادة هاشمية، وسوف تنشئ الدولة اليهودية علاقات متميزة مع هذا الكيان الجديد.

وبشكل موازٍ، نجد أن خديوي مصر السابق، عباس حلمي، الذي خلعه البريطانيون في عام ١٩١٤، يحاول تقديم نفسه كوسيط[٧]. فبعد لقاء له مع أرلوزوروف، يطرح المسألة مع وجهاء بريطانيين يهود. وتنجم عن ذلك وثيقة

نشرت في يناير/ كانون الثاني ١٩٣٢، وهي وثيقة نُسبت إليه على الرغم من نفيه المتكرر لذلك فيما بعد. وتدعو الوثيقة إلى عقد اجتماع مائدة مستديرة لمناقشة مستقبل فلسطين بهدف التوصل إلى تكوين وحدتين سياسيتين متمايزتين لليهود والعرب في داخل الدولة الفلسطينية. وأخيرًا، فإن أرلوزوروف يبلور لدى محاوريه العرب، ومن بينهم عوني عبد الهادي، مشروعه الخاص بالتعادل السياسي في فلسطين. فهو يرى أن الجمعية التشريعية القادمة يجب أن تضم عددًا من اليهود مساويًا لعدد الأعضاء العرب: فاليهود، الذين يعدون أقلية الآن، سوف يشعرون عندئذ بالاطمئنان، وعندما يصبحون أغلبية، فإن العرب سيجدون في تلك المساواة الضمانات الضرورية.

والحال أن انعدام الوضوح والدقة فيما يتعلق بمشروعات ووتشوب ومناقشاته حول جميع الموضوعات في أوائل عام ١٩٣٢ إنما يشجع على تزايد مختلف الشائعات. وينفلت هجوم الجذريين العرب واليهود (التصحيحيين) ضد الخونة المستعدين لتسليم وطن الأسلاف لآخرين[٨]. وتضطر وزارة المستعمرات إلى نفي ما يُنسبُ إليها من اعتزام «تقسيم» فلسطين «إلى كانتونات»[٩]. ويضطر ووتشوب إلى التصريح بجهله التام للمشروع المنسوب إلى عباس حلمي[١٠].

ويظل العنف لفظيًا[١١]. فالأزمة العالمية قد أدت إلى اختزال حادٍ لإمكانات الصهيونيين في الساحة والمجادلات بين الحسينيين والنشاشيبيين تتصاعد بمناسبة زيارة صدقي باشا إلى فلسطين. ويبدي النشاشيبيون تأييدهم لرجل الدولة المصري، بينما يعلن الحسينيون تأييدهم لحزب الوفد (فبراير/ شباط ١٩٣٢).

وفي مستهل مارس/ آذار، يتمكن المندوب السامي من استخلاص نتيجة أولى من محادثاته[١٢]. فهو يرى أن العرب سوف يقبلون جمعية تشريعية إذا ما كانت ذات صلاحيات حقيقية. أما اليهود فهم معادون لقيام جمعية تشريعية. وبحسب أرلوزوروف، فإن ٩٥% من المسئولين سوف يعارضون قيامها. وخوفًا من وقوع مواجهات بين الفصائل العربية المتنافسة، يفرض ووتشوب رقابة صارمة على الأعياد الإسلامية القادمة، خاصة عيد النبي موسى[١٣].

وفي أواخر مارس/ آذار، يجري عرض المسألتين الحاسمتين، مسألة الجمعية التشريعية ومسألة الهجرة اليهودية، على الحكومة البريطانية. والحال أن ووتشوب

ووزيره كانليف – ليستر على وفاق تام: فهما يريان أن من الواجب تأجيل مشروع الجمعية وفرض تطبيق صارم لمبدأ طاقة الاقتصاد الاستيعابية. وفي مستهل أبريل/ نيسان، يصدّق مجلس الوزراء البريطاني على هذه الاستنتاجات. وسوف تتولى لجنة وزارية مشتركة دراسة مسألة الجمعية[١٤]. ويعبر ووتشوب عن ارتياحه، فسوف يتطلب الأمر ستة عشر شهرًا لإيجاد مناخ ثقة من شأنه أن يسمح تدريجيًا بتعويد محاوريه على فكرة جمعية نيابية[١٥]. وفي اللحظة المباشرة، يقوم بإنشاء مجالس استشارية يراد بها تمكين اليهود والعرب من دراسة المسائل ذات الاهتمام المشترك بالتعاون مع الموظفين البريطانيين. ويبدو أن هذه التجربة الأولى تؤتي نتائج ممتازة. كما أنه يجتمع بعمد البلديات الرئيسية للتحدث معهم بشأن تطوير مؤسسات محلية. وبالنظر إلى أحداث أغسطس/ آب ١٩٢٩، فإنه لا يتسنى إجراء الانتخابات التي كان من المقرر لها أن تتم في عام ١٩٣٠.

تقرير فرنش الثاني

تُعَبِّرُ الأوساطُ الصهيونية، في أواخر أبريل/ نيسان، عن مخاوفها فيما يتعلق بمضمون تقرير فرنش. وهي تطالب عبر وساطة مالكوم ماكدونالد بألاَّ يُنْشَرَ من هذا التقرير سوى استنتاجاته، وذلك تفاديًا لاستثارة مجادلات لا جدوى منها[١٦]. بيد أنه كان قد جرى التعهد بنشره كاملاً. ويتم إنجاز التقرير الثاني في مستهل شهر مايو/ أيّار ١٩٣٢. وهو يتصل بالتدابير المباشرة التي يجب اتخاذها ولا يتراجع عن استنتاجات التقرير الأول (فرض رقابة على الصفقات العقارية).

ويؤكد التقرير ندرة الأراضي العربية غير المستخدَمة. ويرى أن تكثيف الزراعة العربية يتطلب استثمارات ملحوظة ووقتًا طويلاً. كما لا يمكن الأمل في شيء في النقب في غياب شبكة ريّ حقيقية. وحتى إذا كان عدد الفلاحين العرب الذين تم تجريدهم من ملكياتهم من جرّاء الاستيطان اليهودي عددًا قليلاً نسبيًا (بضع مئات)، فإن إعادة تسكينهم سوف تتطلب إمكانات مهمة مع آفاق غير مؤكَّدة (إذ لا يمكن توقع الكثير من قطاع الحمضيات، المعتمد اعتمادًا كبيرًا على الوضع العالمي). وفيما يتعلق بالزراعة اليهودية، يرى التقرير أنها سوف يتعين عليها الاكتفاء بتوطيد مواقعها الحالية بدلاً من السير في طريق التوسع. وليس من شأن

قرض قيمته ٢ مليون من الجنيهات الاسترلينية وتضمنه حكومة فلسطين أن يكون حلاً جيِّدًا: فسداد الفوائد ورأس المال سوف يفرض عبئًا باهظًا على دافع الضريبة الفلسطيني، ما لم تجر مطالبة المقترضين اليهود بمعدلات مدفوعات عالية، والحال أن هؤلاء المقترضين لن تتوافر لديهم إمكانات السداد وذلك بالنظر إلى الربحية التجارية الضعيفة لاستثماراتهم.

وبالنظر إلى النمو السريع للسكان العرب، فإن الوضع لن يكون من شأنه إلاَّ أن يتفاقم، إذا ما جرى التمسك بعدم التدخل الحالي: فعند كل شراءٍ يهوديٍ للأراضي، سنجد أن عدد العرب المعدمين الذين لن يكون بالإمكان إعادة تسكينهم سوف يتزايد بدرجة غير متناسبة بالمرة. ويفسر فرنش وقوعهم في براثن الديون بالعبء الباهظ للضريبة العقارية وبالنفقات التي أُنفقت غداة الدمار الذي أحدثته الحرب العالمية الأولى وانخفاض أسعار الحبوب وآثار الكوارث الطبيعية. وهو يوضح، بجلاء، الشَرَكَ الذي وقع فيه الفلاحون الفلسطينيون على أثر الانكماشات النقدية في عشرينيات القرن العشرين: لقد غرقوا في الديون في لحظة كانت دخولهم الاسمية فيها مرتفعة، وهم يجدون أنفسهم عاجزين عن السداد لأن القيمة الاسمية لدخولهم تتناقص بشكل متواصل. ومقدمو القروض هم كبار الرابحين: إنهم يحيون في المدن، حيث يستفيدون من أسباب الراحة الحديثة التي جرى تمويلها من الضرائب التي دفعها الفلاحون الذين لا يحصلون على شيء يذكرُ كمقابلٍ للضرائب التي يدفعونها.

ويقترح فرنش تقديم مساعدة لزراعة الحمضيات عن طريق المحطات التجريبية التي تتمثل مهمتها في دراسة إمكانيات الوصول إلى حصيلة أفضل كما تتمثل في مراقبة مخاطر الآفات التي تصيب هذا النوع من المحاصيل. وهو يريد تشجيع نمو تعاونيات البيع والائتمان في القطاع العربي، وتقديم مساعدة تقانية لتحسين الماشية والدواجن والإسراع بتسجيل الأراضي ومسحها وإعادة توزيعها. وحيثما توجد الحمضيات (السهل الساحلي) فإن الظروف جيدة نسبيًا. بيد أن الأزمة تصيب بشكل أقوى بكثير فلاحي هضاب الداخل، ومن هنا ضرورة تقديم مساعدة في تحسين البذور وتشجيع تطور المحاصيل الشجرية. ويحدد الخبير تكلفة مقترحاته بـ ٢,٥ مليون من الجنيهات التي يجب أن تعود بالفائدة على القطاع العربي أساسًا.

وحيال التشاؤم الفعلي للتقريرين، غير المُلزِمين للحكومة البريطانية بشيء، فإن ووتشوب يفضّل تأجيل الإبلاغ بهما[١٧]. ويجري السعي في القدس كما في لندن إلى تجنب مساجلات مشابهة للمساجلات التي فجرها كتاب پاسفيلد الأبيض. والحال أن فرنش، برعونته التي تميزه، لا يجد أفضل من إبلاغ صحافي صهيوني بفحوى بحوثه. وطبيعي أن هذا الأخير ينشر ما وصل إليه من معلومات. فيعبِّرُ المندوبُ السامي عن غضبه ويتوصل إلى سحب فوري للخبير (مستهل يونيو/ حزيران ١٩٣٢) [١٨]. ولا يبقى سوى نقل مضمون التقريرين، تحت ختم السريِّة، إلى المسئولين اليهود والعرب، للحصول على ملاحظاتهم. ومع إجازة الصيف، يتم الفوز بشهور ثمينة.

وهكذا يصبح بوسع اللجنة التنفيذية العربية أن تشجب في ٥ أغسطس/ آب تقرير فرنش بوصفه غير كاف بالقياس إلى تقرير سمبسون، دون أن تسترعي الانتباه[١٩]. والمأخذ الرئيسي على التقرير هو تقليله الشديد من عدد الفلاحين الذين أصبحوا معدمين من جراء الاستيطان اليهودي. وعلى الجانب الآخر، فإن الرفض أكثر حسمًا بكثير. فاليهود لا يرون مبررًا لأن يدفعوا ضرائب سوف تعود بالفائدة على الجزء العربي أساسًا من السكان[٢٠]. والحال أن ڤايتسمان، الذي لا يُخفي احتقاره للّجنة التنفيذية الصهيونية فيما عدا أرلوزوروف، قد استعاد قيادة الاتحاد الصهيوني الإنجليزي. وبهذه الصفة، كان كانليف – ليستر قد استقبله لمناقشة تقرير فرنش. وقد أكَّد له ڤايتسمان أن التحرك نحو قيام المقام القومي اليهودي تحرك لا يقاوَم وأنه لن يكون بوسع شيء أن يعترض سبيله لوقت طويل. وإذا كانت هناك بالفعل مسألة عقارية في فلسطين، فإن الحل موجود في شرق الأردن. ويجب على البريطانيين أن يتصرفوا كـ«وسطاء نزيهين» وأن يسمحوا لليهود بالاستيطان في تلك المنطقة. والحال أن عبد الله وعدة ملاك كبار، يعوزهم المال بصورة مزمنة، إنما يؤيدون ذلك. وتنبع المعارضة من المندوبين البريطانيين في الساحة، فهم يزعمون أن الأمر سوف يتطلب جنديًا بريطانيًا لكل مستوطنٍ يهودي لتأمين حمايته. ويرد عليه سكرتيرُ الدولة لشئون المستعمرات بأنه سوف ينظر في هذا الجانب للأمور[٢١].

القوميون العرب

كان القرار الأول للقوميين العرب الذين اجتمعوا في القدس في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٣١ هو التحضير لعقد مؤتمر عربي جامع كبير[٢٢]. وقد أنشئت شبكة مراسلات تمتد من مصر إلى العراق وتضم ناشطين في الحركة. وسرعان ما جرى تحديد مكان عقد المؤتمر، فهو لا يمكن أن يكون سوى بغداد. فمن غير الوارد عقد المؤتمر في بلد لا يزال تحت سيطرة الفرنسيين أو البريطانيين المباشرة. وقد جرى استبعاد مصر، بسبب الصراع بين حزب الوفد والسراي (ثم إن البلد لا يتنبه إلى النزعة العربية إلاَّ ببطء). وبالمقابل، فإن العراق يوشك أن يحصل على الاستقلال الكامل. وقد بنت مَلَكِيَّةُ فيصل الهاشمية دولة يُعَدُّ جانبٌ كبيرٌ من كوادرها المدنية والعسكرية مناضلين نشيطين من مناضلي النزعة العربية). والحال أن ياسين الهاشمي، وهو إحدى أبرز شخصيات الطبقة السياسية العراقية، إنما يزور القدس في أواسط عام ١٩٣٢ ويؤكد موافقة العراقيين. وفي تلك اللحظة، كان فيصل في زيارة إلى عمّان للقاء أخيه عبد الله. ويسارع عوني عبد الهادي ورياض الصلح إلى طلب لقاء معه. فيشجعهما الملك ويعدهما بتوفير حرية عمل كاملة. وبعد ذلك بوقت قصير، يؤكد ياسين الهاشمي ونوري السعيد تعهدات الحكومة العراقية. ويبقى مع ذلك أن منظمي المؤتمر ينزعجون من حساسية آل سعود، الخصوم التقليديين للهاشميين. فيجرى إرسال مبعوثين إليهم لطمأنتهم: من غير الوارد اقتراح صدارةٍ للهاشميين، وبالإمكان عقد المؤتمر في جدة أو في مكة، إذا ما كان ذلك مناسبًا لابن سعود. وفي مستهل شتاء ١٩٣٢ – ١٩٣٣ يسحب ابن سعود اعتراضاته ويتحدد ربيع عام ١٩٣٣ موعدًا لعقد المؤتمر، ثم يتم تأجيل هذا الموعد إلى خريف عام ١٩٣٣ بسبب زيارة إلى أوروبا كان من المقرر منذ وقت طويل قيام فيصل بها. بيد أن موت فيصل يهدد المشروع كله ويطلب العراقيون تأجيلاً لعقد المؤتمر بالنظر إلى المشكلات التي تطرحها خلافة الملك الراحل.

والفشل نسبي. ففي البلدان المعنية، كان القوميون العرب بسبيلهم إلى تنظيم أنفسهم في أحزاب أو في منظمات ذات علاقات متبادلة في كل آسيا العربية. وهكذا نجد أن حركات الشبيبة في فلسطين تقيم اتحادًا فيما بينها. واحتجاجًا منها على تسليح المستوطنات اليهودية، فإنها تقرر، تحت غطاء النشاطات الرياضية،

الانكباب على تكوينٍ شبه عسكري. والفعل الأكثر أهمية هو إنشاء حزب الاستقلال[٢٣].

ويُبدي الناشطون سخطًا متزايد الوضوح باطراد حيال آثار التنافس بين الحسينيين والنشاشيبيين. وهم يخشون من أن تؤدي مراعاة وتشوب للأعيان العرب وبادراته الفعلية حيال السكان الريفيين إلى تحويل الانتباه عن تقدم المقام القومي اليهودي. ويصف دروزه في مذكراته عمل المندوب السامي الجديد بوصفه «موازنةً» بين اليهود والعرب. وحتى إذا كان تقدم الاستيطان الريفي يتباطأ فعليًّا، بسبب الأزمة الاقتصادية، فإن انزعاج الفلاحين إنما يتفاقم بسبب الأزمة الريفية، ويعود الجدل حول تجريد الفلاحين من ملكية أراضيهم عودة أقوى في الصحافة العربية (ومن هنا رفض اللجنة التنفيذية العربية لتقرير فرنش). ويحاول الحاج أمين تهدئة الانتقادات مقترحًا تكوين فريق في داخل اللجنة التنفيذية مهمته متابعة الملف. والحال أن الناشطين إنما يجدونه جد مساومٍ مع البريطانيين وغير قادر، بحكم منصبه كموظف ديني، على التصدي مباشرة لسلطة الانتداب. وهم يقررون إنشاء حزب سياسي جديد متمايز عن التشكيلات التقليدية ومستقل عن سيطرة الحاج أمين. وهم يريدون، على المكشوف، تخطي النزاع العقيم بين الحسينيين والنشاشيبيين[٢٤].

وقد وقع اختيارهم على عوني عبد الهادي ليكون زعيمًا لهم. وفي اللحظة الأخيرة، يوضح لهم اللاجئ السياسي عادل أرسلان أنهم لم يختاروا أي مسيحي في اللجنة التأسيسية للحزب. فيجري ضم مسيحي إليها فورًا. ويصاغ برنامج الحزب في بيت عوني: إن استقلال البلاد العربية[٢٥] يجب أن يكون تامًّا، ويجب لها أن تشكل وحدة سياسية واحدة، وفلسطين بلد عربي، وهي جزء طبيعي من سوريا. ويستعيد هذا البرنامج تيمة سوريا الجنوبية التي كان قد جرى التخلي عنها في عام ١٩٢٠، بيد أن الهدف الجغرافي الآن أكثر اتساعًا. وتأثير مثقفي نابلس في ذلك ملحوظ (عوني، دروزه، أكرم زعيتر). والحال أن المسئولين الفرنسيين، استمرارًا منهم في مخاوفهم واستيهاماتهم، إنما يرون في ذلك، كالعادة، يد الاستخبارات البريطانية.

ويجري اختيار عوني عبد الهادي سكرتيرًا عامًا واختيار دروزة أمينًا للصندوق. وفي أغسطس/ آب ١٩٣٢، يقدم الحزب الجديد لائحته إلى الإدارة بموجب القانون العثماني حول الجمعيات. وعلى الفور، ينهمك حزب الاستقلال في دعاية حامية مناهضة للإمبريالية وللصهيونية. ويتمثل نجاحه الأول في دفع شخصيات فلسطينية إلى التنحي عن الوظائف الاستشارية التي كان ووتشوب قد عرضها على هذه الشخصيات. وسرعان ما يرى الحاج أمين في الحزب خطرًا على موقعه الشخصي، لاسيما أن عدة ناشطين، كدروزه، قد جاءوا من صفوف جمهوره السياسي(٢٦). ويشن النشاشيبيون والحسينيون سواء بسواء حملة صحافية ضد المنظمة الجديدة. والمستهدف الأول الذي يتعرض لهذه الحملة هو عوني، بسبب دوره كمحام والذي قاده إلى تعريض نفسه للشبهات في موضوع بيع الأراضي.

وحصاد الشهور الأولى لووتشوب هو من أكثر الحصادات إيجابية. ذلك أن النظام يهيمن في فلسطين، كما أن الطوائف والجماعات تبدو مرتاحة إلى الحكم البريطاني. وقد انتهج المندوب السامي حيال جميع الأطراف سياسة مراعاة. ودون أن يتجه إلى تدابير الأمد البعيد التي ارتآها فرنش، فإنه قد انتهج سياسة تخفيض لأعباء الفلاحين الضريبية، الأمر الذي سمح لهم بتجاوز المرحلة الصعبة المتمثلة في ضعف الحاصلات الناجم عن الجفاف. وهو يبدو مهتمًا بالإنجازات اليهودية ويقدم سلفيات للمؤسسات اليهودية سعيًا إلى تمكينها من دفع رواتب المدرسين الذين تأخر دفع رواتبهم عدة شهور بسبب الأزمة العالمية(٢٧). وقد دشن مفاوضات مع المجلس الإسلامي الأعلى من أجل إصلاح تسيير عمله وتدقيق حساباته.

على أنه لا يمكنه تجاهل السخط العربي: ففي فبراير/ شباط ١٩٣٢، جرى حظر عرض فيلم حول معركة الدردنيل في دور السينما في القدس، ذلك أن السكان العرب قد صفقوا للأتراك وسخروا من الإنجليز، وكان جنود الحامية متأهبين للاعتداء على المتفرجين.

وفي أكتوبر/ تشرين الأول، يذهب ووتشوب إلى لندن لكي يتباحث مع وزارة المستعمرات قبل أن يسافر للمشاركة في اجتماع لجنة الانتدابات(٢٨). وهو يبدو واقعيًا: من الضروري أن يكون بوسعه إصدار تصريح علني قريبًا حول الجمعية

التشريعية، وإلاّ فسوف يجد صعوبة في «مَسْكِ» العرب. وتتحي أعضاء المجالس التشريعية دليل على أن الناشطين العرب بسبيلهم إلى الفوز بالهيمنة على السكان.

ويحصل المندوب السامي على موافقة سكرتير الدولة [للشئون المستعمرات] المبدئية، بيد أن الأولوية يجب أن تُعطى لتوسيع صلاحيات المجالس البلدية. وبعد ذلك، سيكون بالإمكان تناول مسألة الجمعية التشريعية. ومطلب التعادل العزيز على أفئدة الصهيونيين مطلب غير معقول. وبالمقابل، فإن إدارة الانتداب يجب أن تتمكن من الاحتفاظ بحق نقض قرارات الجمعية. ويجري الاتفاق على إجراء على عدة مراحل، يتضمن تكوين لجنة برلمانية على أن تزور فلسطين لتقصّي آراء المعنيين. ومن شأن هذا التقَصّي أن يسمح بمعرفة ما إذا كان يجب الرجوع إلى مشروع عام ١٩٢٢ (والذي تكمن ميزته المهمة في أن الصهيونيين كانوا قد قبلوه) أم ما إذا كان يجب اقتراح نظام جديد. وقرار إنشاء جمعية قرار لا رجعة عنه. وفيما يتعلق بالقانون العقاري، فإن ووتشوب ينتظر نتائج الدراسات المطلوبة من جهازه. وتجري تهنئة المندوب السامي على عمله كما يجري الإعراب عن السرور لوجود رجل مثله في الساحة[٢٩].

وتؤكد وزارة المستعمرات لسوكولوف اتخاذ هذا الموقف[٣٠]. فمن غير الوارد الحديث عن تعادل، وقرار إنشاء جمعية قرار لا رجعة عنه، وإلاّ فإن المتطرفين سوف ينتصرون على المعتدلين في صفوف العرب. وفي حالة حدوث تعارض بين الجماعات، فإن البريطانيين سوف يكفلون الصالح العام، ويكمن أقوى ضمان للمقام القومي اليهودي في وجود الانتداب البريطاني وبقائه.

وهكذا فإن انبعاث النزعة القومية العربية الجذرية إنما يؤثر على سياسة الانتداب التي تلجأ إلى المناوبة بين الوعود والقمع. وفي يناير/ كانون الثاني ١٩٣٣، تحظر حكومة فلسطين على موظفيها المشاركة في نشاطات الشبان المسلمين[٣١]. فتحتج المنظمة وتُماهي الإسلام بالقومية العربية بينما تُماهي الاستعمار بالتبشير:

> إذا كانت هذه السلطة الأجنبية تسمح لنفسها بأن تحظر على الموظفين المسلمين حضور اجتماعات تتناول موضوعات ما، فلا يجب أن نستغرب من أنها سوف تمنعهم يومًا ما من أن يقرأوا مثلاً الصحف أو الكتب التي قد تتناول موضوعات تتعارض مع واجبات الموظف. وهذه ليست سوى ذرائع تهدف إلى محاربة الأمة.

لقد رفعت بلداننا العربية لواء القرآن على مدار ثلاثة عشر قرناً، ولم يحدث قط أن ضلت سواء السبيل من جراء مختلف أساليب التبشير والاستعمار(*).

تغير الظرف

في ١٠ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٣٢، تبدأ لجنة الانتدابات المناقشة بشأن فلسطين في حضور وونتشوب(٣٢). ووفق سيناريو معد سلفاً، يرد المندوب السامي على سؤال «مفاجئ» من جانب اللورد لوجارد مؤكداً:

سوف يسعدنا أن نحكم فلسطين مع مراعاة أماني الجنسين، وإذا ما تصادمت هذه الأماني، فسوف أبذل كل ما في وسعي للتوفيق بينها. وإذا ما ظلت هذه المساعي غير مجدية، فإنه يجب على الحكومة، دون أن تخشى لومة لائم، أن تطبق السياسة التي تعتبرها الأفضل في صالح الشعب بعامة وبما يتماشى مع الانتداب.

وتتصل ذروة المناقشة بالتعاون بين «الجنسين» في فلسطين. ويؤكد وونتشوب أن سيرورة المصالحة قد بدأت بفضل مجالسه الاستشارية. وهو يرى أنه ما أن يتم إصلاح الحكم المحلي، فإنه سوف يجري الانتقال إلى مرحلة الجمعية. فيُرَدُّ عليه بأن هذه الجمعية لن يكون بوسعها أن تنشأ إلاَّ عند إنجاز المصالحة. فيوضح المندوب السامي أنه سوف يجري تقديم مقترحات إلى المعنيين وسيتم اتخاذ القرارات بعد التعرف على ملاحظاتهم.

أمّا النقاط الأخرى في جدول الأعمال فهي لا تثير أي صعوبة خاصة. وعند تحرير الملاحظات، يحاول أنصار الصهيونية الحيلولة دون ذكر الجمعية التشريعية. وفي نهاية المطاف، فإنه بمجرد ستة أصوات لا أكثر في مقابل خمسة أصوات

عاينتْ اللجنةُ تصريحًا من جانب المندوب المعتَمَدْ، جاء فيه أنه سوف يجري اتخاذ تدابير بقصد تكوين مجلس تشريعي، عندما يصبح المرسوم الجديد للحكومة المحلية، الذي يجري إعداده الآن، جاهزًا لسريان مفعوله.

(*) ترجمة عن الفرنسية. – م.

ويؤدي تصريح المندوب السامي إلى الاحتجاجات الطقسية المألوفة من جانب مختلف الاتحادات الصهيونية، التي تعبر عن اعتراضها على تكوين جمعية تشريعية. والحال أن سوكولوف، خلال زيارته إلى فلسطين في شهر ديسمبر/ كانون الأول، إنما يعبِّرُ علناً عن معارضته للمشروع[٣٣]. ويؤيده في ذلك أرلوزوروف، فهو يرى أنه لا يمكن إنشاء جمعية تشريعية دون اتفاق أولي من جانب اليهود والعرب. وإذا ما تصرف البريطانيون بشكل مغاير، فإنهم سوف يجازفون باستعداء يهود العالم، بما يوضح عجز بريطانيا العظمى عن كسب أفئدة الشعب اليهودي، وهو أمر من غير الوارد أن تتمناه الحكومة البريطانية.

وأرلوزوروف ليس الوحيد الذي يتبنى هذا النوع من الخطاب النشيط، المميز للإنسان الفلسطيني الجديد. فمن جراء الانزعاج من صعود معاداة السامية، نظم موتزكين و وايز مؤتمرًا عالميًّا يهوديًّا في جنيف في أغسطس/ آب ١٩٣٢[٣٤]. ويمثل ديزنجوف يهود فلسطين في ذلك المؤتمر. وهو يؤكد، بعد أن تباهى بالنجاحات الاقتصادية الصهيونية:

> إن العلاج الوحيد لمكافحة معاداة السامية هو أن نكون أقوياء؛ فإذا ما كنا ضعفاء فسوف يجري سحقنا. فلننظِّم أنفسنا، ولنوحد أنفسنا، وعندئذ سنصبح أقوياء، ولن يجرؤ أحد على المساس بنا؛ وليعرف الشعب الألماني والشعوب الأخرى أن المساس بيهودي من شرق أوروبا مساس بملايين اليهود الخمس عشرة كلهم.

ويدعو المشاركون في المؤتمر إلى تكوين مؤتمر يهودي عالمي يتخذ من جنيف مقرًا له حيث توجد عصبة الأمم، وذلك سعيًا إلى الدفاع عن حقوق الشعب اليهودي في العالم. ولن يتحقق ذلك بالكامل إلاَّ في عام ١٩٣٦. والحال أن هذه المؤسسة الجديدة المراد بها تمثيل الدياسپورا سوف تكون رسالتها، بحكم بواعثها وبحكم تنظيمها، وضع هذه الدياسپورا في خدمة الأهداف السياسية للصهيونية.

وخلال عام ١٩٣٢، يتحسن وضع فلسطين الاقتصادي بعد الصدمة التي تسبب فيها تخفيضُ قيمة الجنيه. وقد زادت صادرات الحمضيات. ويهتم ووتشوب بما هو اقتصادي قدر اهتمامه بما هو اجتماعي. وعند تطبيق سياسة الأفضلية الإمبراطورية التي أعقبت التخلي عن التبادل الحر، دعا ووتشوب إلى أن تستفيد

فلسطين من هذه الأفضلية. وقد رفضت لندن ذلك في البداية، ثم تراجعت عن رفضها. بيد أن الولايات المتحدة قد اعترضت على ذلك: فبما أن فلسطين انتداب تابع لعصبة الأمم، فإنها لا تشكل جزءًا من الإمبراطورية البريطانية. وقد لجأت حكومة فلسطين أيضًا إلى رفع الرسوم الجمركية دون تفرقة بين بلد وآخر (فنحن، كالعادة، بصدد بلد تحت الانتداب).

وهكذا، فبعد عام ١٩٣١ الذي كان أصعب لحظات الأزمة، تشير التجارة إلى التعافي الجاري (بالجنيهات الفلسطينية):

	الواردات	الصادرات	إعادة التصدير
١٩٣١	٥ ٩٤٠ ٠٠٠	١ ٥٧٢ ٠٦١	٢٥١ ٣٣٨
١٩٣٢	٧ ٧٦٨ ٩٢٠	٢ ٣٨١ ٤٩١	٢٤٣ ٦٠٧

وإذا كانت هذه المؤشرات توضح بالأخص آثار سياسة الانتداب، فإن جدولاً آخر إنما يوضح الكثير: ذلك هو جدول المهاجرين المسمين بالرأسماليين، أي الذين يحضرون معهم رأس مال قدره ١٠٠٠ جنيه على الأقل:

١٩٣٠ : ١٩١

١٩٣١ : ٢٦١

الشهور العشرة الأولى من عام ١٩٣٢: ٥٩٦

١٩٣٢ : ٧٥٤[٣٥]

ويشير هذا بوضوح إلى أن شريحة من الطبقة المتوسطة اليهودية قد قررت، هذه المرة، مغادرة أوروبا. وقد زادت الهجرة الشرعية بنسبة الضعف في عام ١٩٣٢ قياسًا إلى عام ١٩٣١. والشيء الأكثر أهمية هو نمو الهجرة السرِّية. فهي مهمة بما يكفي لإزعاج المندوب السامي الفرنسي في بيروت، پونسو: فمنذ خريف عام ١٩٣٢، يرصد تدفق «سائحين» يهود پولنديين على المشرق، ينتقلون بعد ذلك سرًّا إلى فلسطين. وهو يطالب برقابة صارمة على تأشيرات الدخول والمرور في اتجاه الانتداب المجاور[٣٦].

على أن الانتداب يبدو، في مستهل عام ١٩٣٣، ناجحًا دومًا. وفي الجلسة السبعين لمجلس عصبة الأمم، يعلق التشيكوسلوفاكي بينيس على ملاحظات لجنة الانتدابات[٣٧]:

إنني واثق بأن المجلس سوف يروق له اغتنام هذه المناسبة الجديدة للإعراب عن تمنياته بأن تكلل بالنجاح الجهودُ التي بذلتها الدولة المنتَدَبَة من أجل حل المشكلات الخاصة بتلك المنطقة.

صعود هتلر إلى السلطة[٣٨]

استئناف الهجرة اليهودية، الشرعية أو السرّية، يسبق بعدة شهور صعود هتلر إلى السلطة. ويؤدي حدث ٣٠ يناير/ كانون الثاني ١٩٣٣ إلى التعجيل بتطور لا يمس اليهود الألمان قدر مساسه بإخوتهم البولنديين، الأكثر انزعاجًا بكثير من التدهور العام لوضع اليهود في أوروبا الشرقية. وقد تطلب الأمر انقضاء عدة أسابيع للبدء في استيعاب ما جرى. إذ يقع حريق الرايشتساغ في ٢٧ فبراير/ شباط، بينما تجري الانتخابات الألمانية الجديدة في ٥ مارس/ آذار، والاستيلاء على السلطة مع أعمال عنف معادية للسامية يستغرق الشهر كله.

والحال أن ردود الفعل الأولى في العالم اليهودي إنما ترجع بالأخص إلى تحركات المؤتمر اليهودي الأميركي، المنظمة الجماهيرية التي يقودها ستيفن وايز، والتي تُعِدُّ لتظاهرات احتجاجية. بيد أن وجهاء الطائفة اليهودية الأميركية، والذين ينحدرون في غالبيتهم من صفوف مهاجرين يهود ألمان في القرن التاسع عشر، إنما يعادون هذا النوع من التحركات. فهم يخشون من زيادة أعمال العنف حدةً، في حين أن من شأن عمل ديبلوماسي في الكواليس أن يسمح بتخفيف حدة هذه الأعمال. وفي بريطانيا العظمى، تطلب الحكومة من ڤايتسمان الإدلاء بتصريح بمناسبة مأدبة لـ«أصدقاء فلسطين في البرلمان». والحال أن النص، الذي جرى تحريره بعناية في حضور رئيس الوزراء وسكرتير الدولة لوزارة المستعمرات، السير چون سيمون، إنما يتم إلقاؤه في ٢ مارس/ آذار ١٩٣٣[٣٩]. وبعد أن تحدث ڤايتسمان عن الآفاق المشجعة لتعاون يهوديٍ - عربي من أجل تنمية شرق الأردن، يتناول الرجل المسألة الحاسمة متحدثًا بلسان جميع المؤسسات اليهودية في بريطانيا

العظمى: إن الصهيونيين يعتقدون أن الألمان، شأن جميع الشعوب الأخـرى، لهـم الحق في تقرير مصيرهم بأنفسهم، ومن ثم الحق في عدم الاعتراف بالتدخلات في شئونهم الداخلية. ولا يمكن لليهود أن يقفوا مكتوفي الأيدي حيال مصير إخوتهم في ألمانيا. والحال أن هذا البلد الذي يتمتع بثقافة جد رفيعة إنما يعد بسببيله إلى التقهقر والسقوط في درك البربرية. وفي أزمنة المحنة هذه، يجب على يهـود ألمانيـا أن يدركوا أنهم ليسوا وحيدين، فالرأي العام المستتير كله، اليهودي وغير اليهودي، في البلدان المتمدنة، يدعمهم. وفي معركتهم ضد قوى الرجعية، تساندهم إنجلترا بلفور وجوزيف تشامبرلين ودزرائيلي. وفلسطين تصبح بشكل متزايد باطراد مركز حشد وأمل للجماعات اليهودية المضطهدة، فهي ضمانتها الوحيدة لفوز التراث والـروح اليهوديين بالقدرة على مقاومة المحن التي تصيب هذه الجماعات وبالقـدرة علـى التغلب عليها.

وفي الولايات المتحدة، تكسر منظمات المناضلين اليهود القدامى الشلل الراجع إلى الوجهاء وتدعو إلى مقاطعة المنتجات الألمانية. وبشكل عفوي، فـي أوروبـا الشرقية، تظهر حركة تتميز بهذه الطبيعة نفسها. وبالنسبة للنظـام النـازي الآخـذ بالتشكل، فإن المقاطعة إنما تذكِّرُ بالأوقات العصيبة [التي مرت بها ألمانيـا] مـن جراء الحصار الذي فرضه الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، والذي تسبب فـي مكابدات ضخمة عانى منها السكان الألمان. وفي رؤية النازيين للعالم، يـرون أن الرئيس الأميركي، فرانكلين روزفيلت، لا يمكن إلاَّ أن يكون خاضعًا للنفوذ الخفـيّ للحاخام وايز. كما يتذكر النازيون أن هنري فورد، نـصير المعـاداة الأميركيـة للسامية، كان قد قدم لهم تأييدًا علنيًّا في عشرينيات القرن العشرين. وكـان اليهـود الأميركيون قد أطلقوا آنذاك حملة مقاطعة ناجحة لسيارات فـورد، ممـا اضـطر صاحب المصانع إلى تقديم اعتذارات علنية لليهود الأميركيين (١٩٢٧). والحال أن فورد كان واحدًا من أعظم الأبطال الشخصيين لأدولف هتلر، الـذي كانـت قـوة اليهود الخفية ولكن الضخمة في العالم عقيدة أساسية لديه. ومنذ أواخـر مـارس/ آذار، يبدأ تأثير مقاطعة المنتجات الألمانية في أن يكون محسوسًا في أرقام التجارة الخارجية لألمانيا.

والحال أن النازيين، الذين انزعجوا إلى أقصى حد، قد استخدموا الأجهزة الديبلوماسية والوكالات الصحافية في نقل تكذيبات تؤكد أن اليهود الألمان لا يتعرضون لأي معاملة سيئة. وفي ٢٤ مارس/ آذار، يجتمع جورنج بقادة المنظمات اليهودية الألمانية الرئيسية. والحاصل أن كورت بلومنفيلد، رئيس الاتحاد الصهيوني الألماني، الذي لم يكن مدعوًا إلى الاجتماع، قد نجح في المشاركة فيه. ويلجأ القائد النازي، في نوبة غضب محموم، إلى زجر المسئولين اليهود داعيًا إياهم إلى وضع حدٍ لحملة التشهير العالمية التي تستهدف ألمانيا. فيعتذر مسئولو الطائفة بشكل يدعو إلى الرثاء ويؤكدون أنهم لا يتمتعون بأي نفوذ على يهود الخارج عمومًا وعلى وايز خصوصًا. ووحده بلومنفيلد هو الذي يؤكد أنه بما أن الصهيونية حركة عالمية، فإن لها القدرة على التعامل مع يهود بقية العالم. ولا تنجح تدخلات اليهود الألمان في كبح الزخم الذي اكتسبته المقاطعة الدولية. وعند ذاك، يطلق النازيون حملة مقاطعة للشركات اليهودية، وهي حملة سرعان ما يتكشف أنها شبه فاشلة (الأول من أبريل/ نيسان). ومن جراء ذلك، سوف يسعى أول قانون معاد للسامية إلى حرمان اليهود من تولي الوظائف العامة وممارسة المهن الحرة، مع ترك حصة لهم في النشاط الاقتصادي(٤٠).

وفي شهر أبريل/ نيسان، تتسع مقاطعة المنتجات الألمانية على أثر الأنباء المزعجة القادمة من ألمانيا. وينزعج حلفاء النازية المحافظون انزعاجًا رهيبًا: فالحالة الاقتصادية للبلد إنما تعد رثة إلى حد بعيد بالفعل، وإذا ما استمر اتساع المقاطعة فإن ألمانيا سوف تتعرض بكل بساطة لخطر الانهيار.

الوضع في فلسطين

في فبراير/ شباط ١٩٣٣، تظل مسألة تقرير فرنش مهيمنة على الشواغل في فلسطين. ويصبح بوسع ووتشوب إبلاغ وزارة المستعمرات بأن تقصي الحقائق حول الفلاحين المعدمين والذين لم يجدوا أرضًا من جديد قد تم من الناحية العملية: فمن بين ٣١٨٨ حالة عُرضت على مدير التنمية، تم قبول ٥٧٠ حالة ورفض ٢٥١٨ حالة أخرى، بينما لا تزال ٨٥ حالة قيد الدراسة(٤١). وسوف تتعهد الحكومة بإعادة تسكينهم كما ستسهر على عدم نشوء وضع من هذا النوع مرة أخرى.

وبالمقابل، فإنه لم يعد من الوارد الحديث عن خطة واسعة للتنمية، بما أن المصاعب المالية التي تواجهها بريطانيا العظمى لا تسمح بتنفيذ خطة كهذه. وسوف يكون هناك بالفعل برنامج للأشغال العمومية، لكن المسئولية عنه سوف تتحملها ماليات الانتداب الخاصة، مع اكتفاء الخزانة البريطانية بتقديم ضمانها للقروض[٤٢].

ويجري نشر تقرير فرنش. وتسارع اللجنة التنفيذية العربية والوكالة اليهودية إلى إرسال ملاحظاتهما عليه إلى المندوب السامي[٤٣]. فيرى العرب أن إعادة التسكين لا تشكل غير علاج وهمي مؤقت، فهي لا تبدد البتة التهديد الضاغط على مجمل الفلاحين العرب. والتدابير المقترحة بالنسبة للأمد الطويل إنما تنطوي على إتاحة أراض جديدة للاستيطان اليهودي وتأبيد «الحكم المباشر» الذي يفرضه البريطانيون على فلسطين. وترفض مذكرة الوكالة اليهودية افتراضات تقرير فرنش. فهي ترى أنه لا تزال هناك إمكانيات واسعة للتوسع الزراعي، أولاً في شرق الأردن، ثم في الأراضي العامة. وترى الوكالة أن تقرير فرنش لا يأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات الفعلية لتكثيف الزراعة. ثم إننا، عند تحديد طاقة الاقتصاد الاستيعابية، لا يجب أن ننسى القطاع الصناعي الذي يشهد توسعًا سافرًا.

والحال أن ووتشوب ليس بعيدًا عن مواقف الوكالة[٤٤]. فهو يرى أنه من غير الوارد حظر نقل الملكيات العقارية. وهو يقترح، بالمقابل، إيجاد تشريع حماية ينص، في حالة الرحيل الإلزامي لأحد المستأجرين، على وجوب إعادة تسكينه في ظروف اقتصادية مساوية على حساب المشتري، كما يقترح ترسانة بأكملها من التدابير الرامية إلى جعل الزراعة أكثر إنتاجية وإلى رفع مستوى معيشة الفلاحين.

ويواصل حزب الاستقلال دعايته الحامية ضد الهجرة والاستيطان الصهيونيين. ويدشنُ الحزب حركة عدم تعاون وعصيان مدني على غرار حركة غاندي في الهند وعلى غرار حركة المقاطعة التي دشنها اليهود ضد ألمانيا النازية[٤٥]. وتضطر القوى السياسية الأخرى إلى الانحياز إلى مواقف الجذريين. ويسعى المندوب السامي إلى إفهام العرب أن حركة كهذه ليس من شأنها غير أن تعود عليهم بالضرر فيما يتعلق بهناء الحال والإنماء الاقتصادي[٤٦]. فيردون عليه بأن رفض الصهيونية وآثارها الظالمة بالنسبة للعرب له الأولوية. على أن

وتشوب يتمسك بمبدأه السياسي: فإذا ما التزم اليهود الحكمة في تصرفاتهم وفي أقوالهم وإذا ما انتهجت الحكومة سياسة إنماء نشيطة في الحقلين الاقتصادي والاجتماعي، فسوف يفهم العرب أن مبادئ تصريح بلفور لا يمكن تهديدها. ويُعَبِّرُ الحاج أمين بشكل رمزي عن مشاركته في المقاطعة بامتناعه عن دعوة أي موظف بريطاني إلى احتفالات النبي موسى في عام ١٩٣٣(٤٧). وفي أواخر الشهر، يرفض العرب حضور الاحتفالات الرسمية المصاحبة لزيارة كانليف – ليستر إلى فلسطين(٤٨). ويحدث الشيء نفسه حيال أللنبيْ، الذي جاء في زيارة خاصة والذي رحب به البريطانيون واليهود(٤٩). وترد السلطات [على مواقف العرب] بإنشاء جنحة التحريض على عدم التعاون.

وفيما عدا ذلك، فإن أخبار الشهور الأولى لعام ١٩٣٣ تتضمن الاحتجاجات العربية على أثر اجتماع فؤاد الأول، ملك مصر، بناحوم سوكولوف(٥٠). والسخط المترتب على اجتماع ڤايتسمان بعدة أعيان من شرق الأردن في ٨ أبريل/ نيسان، وهو اجتماع استثار من جهة أخرى سخط المندوب السامي، لاسيما أن كانليف – ليستر كان قد أوضح سلفًا للزعيم الصهيوني أن عليه الامتناع عن التدخل في ملف شرق الأردن(٥١). وبشكل دوري، تقع صدامات بين يهود وعرب، حيث يصعب الفصل بين ما يتصل بالجنح العادية وما يتصل بالعنف الزراعي (العلاقات بين السكان المستقرين والبدو) وما يتصل بالمأرب السياسي. ويجعل التصحيحيون من هذه الصدامات موضوعًا لحملة يتهمون فيها الشرطة بإطلاق الحبل على الغارب أمام أعمال الإرهاب هذه(٥٢). وهم يتهجمون بالمناسبة نفسها على القانون الزراعي، الذي يعتبرونه متعارضًا تعارضًا أساسيًّا مع المصالح الصهيونية.

وفي هذا السياق، لم تجتذب الأحداث الجارية في ألمانيا كبير انتباه. ولا يجري إدراك ما يحدث إلاَّ في مارس/ آذار ١٩٣٣. وكان المهاجرون الصهيونيون منحدرين أساسًا من أوروبا الشرقية. وإذا كان مشرَّبين بالثقافة الألمانية، فإنهم كانوا يكنون الاحتقار مع ذلك لليهود الألمان بسبب استيعابهم الكبير إلى حد بعيد. وبالمقابل، فإن اليهود السيفارديين كانوا أول من أعربوا عن غضبهم [حيال ما يحدث في ألمانيا]. وتبدأ مقاطعة المنتجات الألمانية بداية عفوية. وفي ١٩ مارس/ آذار، يحل الصليب المعقوف محل علم جمهورية ڤايمار في القنصليات. وقد منع

المسئولون الصهيونيون أي تظاهرة للاحتجاج سعيًا إلى تجنب أي رد فعل [من شأنه إلحاق الأذى] بالصهيونيين الألمان. وتُعطى الأولوية للحفاظ على النشاطات الصهيونية ولجمع التبرعات في ألمانيا.

وفي الأسابيع الأولى للنظام النازي، هربت عدة آلاف من اليهود من ألمانيا. وقد جاء فريق صغير منهم للاستقرار في فلسطين. ولا يمكن للأمر أن يكون متعلقًا إلاَّ بـ«رأسماليين»، فهم خارج القيود [على الهجرة]. وسرعان ما يرصد قنصل فرنسا العام نتائج مجيئهم(٥٣):

أيًا كان الأمر، فإن الهتلرية، جرّاء رد فعل غير متوقع، جرّاء الانسحاب القهري إلى فلسطين من جانب بورجوازية ميسورة أو إرسال رءوس أموالها، إنما تنقذ الصهيونية من الانهيار المالي، [حيث إن الصهيونية] قد تهاوت هذه الأوقات الأخيرة في وضع جد صعب، لأن التبرعات المرسلة من أميركا قد انخفضت بشكل ملحوظ.

وتشكك الصحافة العربية في وقوع أعمال العنف الألمانية وتنشر التكذيبات الصادرة من برلين(٥٤). بل إن صحيفة المفتي سوف تمضي إلى حد اتهام فرنسا بأنها مسئولة عن المزاعم المعادية للألمان. وفي منظور القوميين العرب، فإن الانتداب الفرنسي هو العقبة الرئيسية في وجه تكوين الوحدة العربية، بأكثر مما تتمثل هذه العقبة في السياسة البريطانية. وفي العراق، يعارض القوميون العرب حملة المقاطعة التي أطلقتها الطائفة اليهودية المهمة، والتي تجد نفسها وقد اتُهمت بعدم الولاء للوطن العربي. أمَّا فما يتعلق بفيصل، فإنه يتذكر أن استقلال العراق قد قبلته عصبة الأمم بشرط أن تُطَبِّقَ على بلده حقوق تدخلها لصالح الأقليات، وهي الحقوق المنصوص عليها في معاهدات ١٩١٩ – ١٩٢٠ بشأن بلدان أوروبا الشرقية(٥٥).

على الرغم من أن هذه الشبهة المذهبية لا يبدو أنها قد أثرت بالفعل على الرجال الموجودين في السلطة وعلى الرغم من أن الملك فيصل نفسه قد سأل في ظُرف سفير إنجلترا عن الإجراء الذي يجب اتباعه للاحتجاج لدى عصبة الأمم على أعمال الاضطهاد التي تعاني منها الأقليات في الغرب، فإن يهود العراق قد كابدوا من جراء ذلك قدرًا من الانزعاج ويبدو أن أنصار الصمت، الذي لم تحد عنه قط طائفة بغداد والذي أنقذ هذه الطائفة من الكثير من الشرور، إنما يجب الإصغاء إليهم بشكل أفضل.

وفي أبريل/ نيسان، يتولى زمام حركة مقاطعة المنتجات الألمانية في فلسطين الشبانُ التصحيحيون الذين ينتقدون ميل الصهيونية الرسمية إلى التريث. وفي بولنده، يخطط چابوتينسكي للسيطرة على المنظمة الصهيونية بفضل المؤتمر الثامن عشر، المقرر عقده في أغسطس/ آب ١٩٣٣. وإذا ما فشل في ذلك، فإنه سوف يُحدث انشقاقًا ويقوم بتكوين منظمة جديدة. وتعترض قيادة حزبه على ذلك، فهي ترى أنه في زمن الأزمة هذا يجب تجنب تأجيج المشاعر. ويقرر چابوتينسكي تجاوز هذا الاعتراض فيحل القيادة ويتولى كل السلطات. وهو يحصل على التأييد من جمهرة المناضلين (مارس/ آذار - أبريل/ نيسان ١٩٣٣).

ويحرر چابوتينسكي بيانًا من ثلاث نقاط يربط المسألة الألمانية بمسألة فلسطين[٥٦]:

أولاً) مقاطعة المنتجات الألمانية.

ثانيًا) تنظيم حركة لأجل الحفاظ على معاهدة ڤرساي ومعارضة أي تعديل للحدود لأن ألمانيا قد بينت ما سوف يكون عليه مصير الأقليات الخاضعة لسيطرتها حال تعديل الحدود.

ثالثًا) الدولة اليهودية ليست الآن حلمًا بل إنها بالدرجة الأولى واجب جيلنا. وهذه اللحظة هي اللحظة المناسبة لأن يطرح الشعب اليهودي مطلبه على العالم بأسره، على شكل عريضة شاملة قومية عامة، في توفير الظروف السياسية المناسبة لتيسير الهجرة الجماعية بهدف خلق الدولة اليهودية في حدودها التاريخية، في المستقبل القريب، على ضفتي نهر الأردن.

وبشكل واضح، يتصدر التصحيحيون حركة المقاطعة في كل مكان.

الصهيونية حيال النازية

كان بالإمكان توقع قيام المنظمة الصهيونية بتنظيم حملة دولية قوية ضد النظام النازي، وفق نموذج الحملة التي شنتها ضد السياسة البريطانية في فلسطين. بيد أنها لم تفعل شيئًا من ذلك. وبشكل عفوي، عاد القادة إلى موقف هرتسل حيال أعمال الاضطهاد القيصرية: ففي حين أن وجهاء الدياسپورا قد شنوا حملة مقاطعة للمصالح الروسية على أثر مذابح كيشينيوڤ التي استهدفت اليهود، آثر مؤسسُ

الصهيونية السياسية التفاوض مع السلطات الروسية لتوفير حرية العمل أمام الصهيونية في روسيا في مقابل تخفيف الحملة ضد القيصرية(٥٧). وقد بدا مستعدًّا لعقد حلف مع الشيطان لإنقاذ ما يمكن إنقاذه وتحقيق الأهداف السياسية البعيدة للصهيونية.

ولم يكن هذا الدرس قد نُسيَ. وفي اللحظة المباشرة، فإن السياسة النازية إنما تهدد بإنهاء جمع التبرعات في ألمانيا في لحظة يتخذ فيها نقص المال بُعدًا مأساويًّا. ثم إن المؤسسات اليهودية الدولية قد بدأت في جمع تبرعات سعيًا إلى تقديم عون مادي لليهود الألمان المضطهَدين وللاّجئين المتدفقين على البلدان المجاورة، ومن هنا خطر حدوث انهيار للإمكانات المكرَّسة لبناء المقام القومي اليهودي. وأخيرًا، فإنه إذا كانت النازية تريد «ألمانيا خالية من اليهود»، فإن الصهيونية لا اعتراض لديها على ذلك إذا ما أدى ذلك إلى تعزيز الوجود اليهودي في فلسطين. وقد أدرك الصهيونيون الألمان على الفور أنه، على هذا الأساس، يمكن للحركتين القوميتين التوصل إلى اتفاق. بل إنهم قد اعتمدوا خطابًا يشدِّدُ على التلاقيات بين الصهيونية والنازية. فهم يوجهون إلى هتلر مذكرة مؤرَّخة في ٢٢ يونيو/ حزيران ١٩٣٣(٥٨):

> تعتقد الصهيونية أن نهضة الحياة القومية لشعب ما، وهي النهضة التي تحدث اليوم في ألمانيا، عبر الإعلاء من قيمة أبعاده المسيحية والقومية، لابد لها أيضًا من أن تحدث للشعب اليهودي. فبالنسبة للشعب اليهودي أيضًا، لابد لأصله القومي وديانته ومصيره المشترك والشعور بطابعه الاستثنائي من أن تكتسب أهمية أولى بالنسبة لوجوده. وهذا لن يحدث إلاّ بالقضاء على النزعة الفردية الأنانية المميزة للعصر الليبرالي والاستعاضة عنها بشعور الجماعة والمسئولية الجماعية.

وهم يطالبون بأن يكون لليهود مكانهم في البنية العامة القائمة على مبدأ الجنس الذي عَرَّفته الاشتراكية القومية، سعيًا إلى أن يتمكنوا هم أيضًا من أن يقدموا، في المجال الذي سوف يُمنح لهم، مساهمة خصبة لحياة الوطن. فالنازية والصهيونية متفقتان على نقاط أساسية كمنع الزيجات المختلطة والحفاظ على نقاء الجماعة الإثنية. والتعاون فيما بين الحركتين ممكن، دون أي مشاعر متكلفة، لأنهما تريدان كلاهما التوصل إلى حل للمسألة اليهودية(٥٩). وهذا النوع من الخطاب

مفهوم في سياق ذلك الزمن، بيد أنه يعبر أيضًا عن تيار فكري جد قوي لدى الصهيونيين الألمان، الذين يروعهم منذ سنوات تقدمُ الزيجات المختلطة (٥٩% في عام ١٩٢٩) والذي من شأنه أن يقود إلى اختفاء سريع لليهودية الألمانية.

وكانت الأزمة الاقتصادية العالمية قد دفعت حكومة المستشار برونج إلى فرض رقابة صارمة على المبادلات النقدية في عام ١٩٣١[٦٠]. وفي مارس/ آذار ١٩٣٣، رأى في ذلك قادة سابقون للصهيونية الألمانية، استقروا في فلسطين، عقبةً لا يمكن التغلب عليها في وجه الهجرة اليهودية إلى فلسطين. فيقررون، دون أن يرجعوا في ذلك إلى الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية، إيفاد مبعوث إلى النازيين لمطالبتهم بالتصريح لليهود الراغبين في مغادرة ألمانيا بأخذ الحصة المالية المشؤومة التي تصل إلى ١٠٠٠ جنيه واللازمة للحصول على تأشيرة الهجرة «الرأسمالية». والمبعوث الذي وقع عليه الاختيار رجل أعمال جريء، هو سام كوهين. والحال أن هذا الرجل، الذي ولد في عام ١٨٩٠ في بولنده، كان قد أتمّ دراساته في ألمانيا. وخلال الحرب العظمى الأولى، كان قد انخرط في أعمال استثمارية، وقد تمكن من تحقيق ثروة طائلة مع تحمله في الوقت نفسه مسئولية القيام بنشاطات خيرية في بولنده المحتلة من جانب الألمان لإعانة إخوته في الديانة. وفي عشرينيات القرن العشرين، استثمر مبلغًا قدره ٤٠٠٠٠ جنيه في الاستيطان اليهودي في وادي جزرائيل عن طريق شركة تنمية أرض فلسطين التي يرأسها روبين. وفي الوقت نفسه، كان الرجل قد قدم دعمًا ماليًا مهمًّا لهيئة تحرير **الأنسيكلوبيديا اليهودية** التي يرأسها ناحوم جولدمان (٥٠٠٠٠ جنيه). وفي أواخر مارس/ آذار، يصل إلى ألمانيا و، بفضل علاقاته، يتمكن بسرعة من عقد لقاءات مع مسئولين في وزارتي المالية والشئون الخارجية. ويعقد على الفور اتفاقًا: يقبل اليهود الذين يغادرون ألمانيا وضع ممتلكاتهم وأموالهم تحت الحراسة في مقابل حصة الـ ١٠٠٠ جنيه الشهيرة. ويتعهد الصهيونيون من جانبهم بتشجيع شراء المنتجات الألمانية. ويجري إبلاغ أرلوزوروف بهذه المبادرة.

وبشكل موازٍ، يُطَوِّرُ روتنبرج مشروعًا يتميز باتساع أكبر. فالأمر يتعلق بتكوين شركة مهمتها تصفية الأموال اليهودية في ألمانيا ونقل اليهود الألمان مع أموالهم إلى فلسطين. وبعد اتصاله ببعض رجال البنوك اليهود الإنجليز الكبار، يتوجه الرجل بالخطاب إلى الوكالة اليهودية.

وفي تلك الأثناء، يزور ڤايتسمان فلسطين لحفز مشروعه الخاص بالاستيطان اليهودي في شرق الأردن. وإذا كان ووتشوب معاديًا تمامًا لهذا المشروع، فإنه يبدو مع ذلك مهتمًا على نحو فوري بآثار الأحداث الجارية في ألمانيا. فمن شأن مجهود مالي مهم أن يسمح بالتعجيل بتنمية فلسطين والتخفيف من حدة التناحر بين اليهود والعرب. ويتحادث ڤايتسمان وأرلوزوروف ووتشوب وكانليف – ليستر في عدة مناسبات، ويبدو أن البريطانيين يحبذون توطين اليهود الألمان في مشروع تنمية بحيرة الحوله، على الحدود السورية. والحال أن مشروع روتنبرج، الذي صار بالغ الاتساع، إنما يجازف بأن يكون تكرارًا لعمل الوكالة اليهودية، فيقبل رجل الصناعة تحويل قيادة المشروع إلى الوكالة اليهودية. ويرى سوكولوف في هذا كله مناورة من جانب روتنبرج وأرلوزوروف ترمي إلى إعادة ڤايتسمان إلى قيادة الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية[٦١].

ويرجع ڤايتسمان إلى أوروبا عن طريق إيطاليا ويجتمع بموسوليني في ٢٧ أبريل/ نيسان. ويتصل اللقاء الثالث بين ڤايتسمان والدوتشي بالوضع في ألمانيا[٦٢]. فيحث ڤايتسمان موسوليني على التدخل لدى الحكومة النازية لتخفيف معاناة اليهود الألمان. ويحاول موسوليني إقناعه بإنهاء حملة المقاطعة. ويود ڤايتسمان إفهامه أنه لا يملك سلطة على الصهيونيين، فهو لم يعد زعيمًا لهم، أما نفوذه على غير الصهيونيين فهو أقل. وهو غير مهتم إلاَّ بهجرة اليهود الألمان إلى فلسطين. ويبدو أن الدوتشي قد بدا محبذًا لمشروع الهجرة الجماعية هذا.

وفي الشطر الثاني من أبريل/ نيسان، تخشى الأوساط الحاكمة الألمانية من حرب وقائية قد تخوضها پولنده وتشيكوسلوڤاكيا بدعم من فرنسا. وقد تكون ذريعة هذه الحرب هي الدفاع عن اليهود المضطهَدين في ألمانيا. وفي فلسطين، نجد أن قنصل ألمانيا العام من نوڤمبر/ تشرين الثاني ١٩٣٢ إلى سبتمبر/ أيلول ١٩٣٥، وهو هاينريش وولف، وزوجته يهودية، إنما يعد نصيرًا متحمسًا للصهيونية. وهو يبذل كل ما في وسعه لتشجيع مشروعات ترانسفير من شأنها أن تسمح بتسوية أفضل للمسألة اليهودية.

وفي يونيو/ حزيران، نجد أن ڤايتسمان يجعل من نفسه المدافع عن اللاجئين اليهود، دون أن يكون قد حصل على أي تكليف رسمي بذلك. فيزور فرنسا لكي

يشرح للحكومة أن استقبال اللاجئين على الأرض الفرنسية ليس حلاً في الأمد البعيد: فبالنظر إلى البطالة المعمَّمة، سوف يؤدي ذلك إلى احتجاجات شعبية وسوف يخلق مصاعب. وفلسطين وحدها هي التي تملك طاقة استيعاب عدد ملحوظ من اللاجئين، ويمكن لفرنسا أن تسهم في ذلك إمَّا بتوطين لاجئين يهود على الساحل السوري لبحيرتي طبرية والحولة، أو بقبول «ترانسفير» عرب فلسطين إلى هاتين المنطقتين، سعيًا إلى توفير مكان لليهود في فلسطين(٦٣). وتضطر الكيه دورسيه [وزارة الشئون الخارجية الفرنسية] إلى تقديم هذا التوضيح(٦٤): في لبنان، قد تكون بعض الأوساط المسيحية مستعدة لتلقي رءوس أموال يهودية ولاستقبال تقانيين يهود، بيد أنها ترفض أي هجرة جماعية. أمَّا في سوريا، فإن السكان معادون لذلك. وأيًّا كان الأمر، فإن الانتداب الفرنسي قد يحذو قريبًا حذو المثل العراقي ويتحول إلى استقلال تعاقدي. ولا يمكن لفرنسا أن تتعهد بشيء نيابةً عن المعنيين(٦٥).

اغتيال أرلوزوروف

تولى أرلوزوروف متابعة ملف يهود ألمانيا. وهو مستعد للتصرف دون الرجوع إلى القيادة الصهيونية. وهو يود التحرك بسرعة وتفادي التخلف في متابعة هذا الموضوع المثير للجدل. ومن ثم فإنه يسافر إلى ألمانيا. وكان سام كوهين قد اتخذ القرار نفسه، من جهته. وهو يتمتع بدعم من جانب الصهيونيين الألمان. ومشروعه هو أن يجعل من شركة الاستثمارات التي يديرها في فلسطين الشريك الوحيد للألمان. فهي سوف تشتري منتجات ألمانية بأموال الحسابات الموضوعة تحت الحراسة في ألمانيا وسوف تتولى بيعها في مجمل الشرق الأدنى، الأمر الذي من شأنه أن يسمح بتزويد كل مهاجر جديد برأس مال قدره ١٠٠٠ جنيه على شكل أراض أو معدات. وبفضل علاقاته، يمكنه الدخول في مباحثات مع مسئولين ألمان يبدون مهتمين بالموضوع. وفي ١٩ مايو / أيَّار، يحصل على موافقة مبدئية.

أمَّا أرلوزوروف، فهو مشلول الحركة لعدم تمتعه بصلات مناسبة. وفي المقابل، يقوم بتدقيق المشروع الذي ارتآه روتنبرج. فهو يرى أن من المستبعد التوصل إلى اتفاق لصالح شركة خاصة: فهذا من شأنه أن يمنحها أهمية زائدة

قياسًا إلى الوكالة اليهودية. وهو يشرح الأمر للهيئات الصهيونية في لندن. فتثمر حججه: إن سام كوهين لا يملك الغطاء المالي الكافي لمشروع كهذا، ويجب للوكالة اليهودية أن تكون الفاعل الرئيسي. وما هو محل رهان هو السيطرة على الصهيونية كلها، في لحظة يجعل فيها چابوتينسكي من المقاطعة إحدى التيمات الرئيسية لدعايته الانتخابية. ومن ثم يجري تكليف الرجل بالتفاوض مع النازيين، في تعاون مع سام كوهين.

وفي فلسطين، كان الزعيم الشاب [أرلوزوروف] (٣٤ سنة) معروفًا بكونه خصمًا شرسًا للتصحيحيين - وقد توصل إلى فصلهم من مؤسسات صهيونية في عام ١٩٣١. والحال أن مواقفه المؤيدة لتعادل سياسي بين اليهود والعرب، وهي مواقف غير مقبولة في نظر البريطانيين، قد جعلت منه خائنًا في نظر الصهيونيين الجذريين. وفي داخل الحركة التصحيحية نفسها، نشأت مجموعة صغيرة من المتطرفين الذين يتبنون الفاشية على المكشوف. وهم يدعون إلى الحقد المقدس ضد العرب والبريطانيين والاشتراكيين اليهود. وقد استعاد هؤلاء «الصهيونيون الثوريون» اسم «الخنجريين» (بيريونيم) الذي حمله الأكثر تطرفًا خلال التمردات ضد روما في القرن الأول، وبرروا استخدام العنف. وكانت الصدامات متكررة مع عمال الهستادروت، حيث لعب المناضلون التصحيحيون دور ميليشيا لصالح أصحاب بيارات البرتقال الذين يرفضون استخدام اليد العاملة اليهودية بالأجور التي تطالب بها النقابة العمالية. وغداة قلاقل عام ١٩٢٩، تعرضت الهاجاناه لنقد قوي بسبب عجزها عن حماية المنشآت اليهودية. والحال أن الحركة الاشتراكية، في توليها السيطرة على الييشوف، قد استولت على الميليشيا السرِّية، التي كانت متداخلة مع الهستادروت. وقد أدى ذلك إلى انشقاق أنصار التصحيحية: فشكلوا ميليشيا سرِّية ثانية، هي الهاجاناه - بيت أو الإرجون يميني، التي جندت قواها من الأوساط التي دَرَّبتها بيتار[٦٦]. ومع أن الهاجاناه الثانية قد جندت قواها من صفوف الاتجاه التصحيحي وليس الاشتراكي، فإنها تعد من الناحية العملية جد مستقلة عن چابوتينسكي: فهو مرجع إيديولوچي بأكثر من كونه قائدًا في المنفى.

ويذكر إدوين صمويل، في مذكراته[٦٧]، أنه في عام ١٩٣٣، عندما كان مساعد مباشرِ قضاءِ الجليل، أبلغته الاستخبارات بأنه مدرج في قائمة تضم ثلاث

شخصيات يهودية سوف يتم اغتيالها من جانب **البيريونيم**، وأن أرلوزوروف وماجنس هما الشخصيتان الأخريان. فيعين لنفسه حراسًا شخصيين ويتخذ احتياطات لتأمين تحركاته. والحال أن ماجنس، وقد تم إبلاغه، إنما يرفض أي حماية، بحكم نزعته المسالمة، بيد أنه يختار الإقامة في حي عربي، والأرجح أنه قد استفاد من حماية مستترة من جانب جيرانه. أمَّا فيما يتعلق بأرلوزوروف، فإنه يعبر عن عدم تصديقه: «لا يمكن لأي يهودي أن يفكر في قتلي». والحال أن بن جوريون، المنهمك في پولنده في حملة انتخابية إلى المؤتمر الصهيوني، إنما يصطدم اصطدامًا عنيفًا بالتصحيحيين، الذين يعاملونه بوصفه موالسًا لهتلر وستالين، وهو يتخذ هو أيضًا تدابير حماية(٦٨).

ومساء ١٦ يونيو/ حزيران، نجد أن أرلوزوروف، الذي كان يتنزه مع زوجته على شاطئ تل أبيب، إنما يتم اغتياله على أيدي شخصين مجهولين(٦٩). وبعد يومين، تلقي الشرطة القبض على اثنين من المشتبه بهما ينتميان إلى وسط **البيريونيم**(٧٠). وتتعرف عليهما الأرملة، لكنهما لا يتماشيان مع المعلومات التي قدمتها عقب الحادث مباشرة، ثم إنهما يحوزان أدلة براءة مسبقة راسخة نسبيًّا.

ومنذ معرفة نبأ الاغتيال، نجد أن الماپاي، الذي يوحِّدُ عناصر اليسار الاشتراكي الرئيسية، إنما يوجه الاتهام بشكل جازم إلى التصحيحيين. ويواصل بن جوريون حملته حول تيمة «إنهم قتلة أرلوزوروف». ويتضامن چابوتينسكي مع المتهمين، اللذين يصررهما في صورة ضحيتين يهوديتين جديدتين للتلاعبات البوليسية. وتتخذ الحملة الانتخابية طابعًا شرسًا. فالاشتراكيون يشبِّهون چابوتينسكي بهتلر، ويشبِّهون حركة شبيبته، بتيار، بفرقة العاصفة.

والحال أن التحقيقات والمحاكمة سوف تستمر عدة شهور. وسوف يصدر حكم بالإدانة على المتهمين، بيد أن حكم الإدانة سوف يجري إبطاله عند استئنافه، بالنظر إلى انعدام الأدلة. وبشكل دوري، سوف تعود هذه القضية إلى بؤرة السجالات بين اليمين واليسار الصهيونيين ثم الإسرائيليين. وقد جرى استكشاف دروب مختلفة: فقيل إننا بإزاء عمل دنيء ارتكبه جانحون عرب أو بإزاء ضربة وجهها الشيوعيون أو بإزاء عملية قامت بها الاستخبارات النازية(٧١). وهذه المزاعم لا تستند إلى أي أثر وثائقي، وهي لا تعدو أن تكون تكويمًا لتخمينات

جامحة. ويبقى الشيء الأرجح هو أننا بإزاء تورط للبيريونيم، قد يقال في نهاية الأمر إنه تورط غير متعمد.

مقاطعة أم اتفاق ؟

بما أن سام كوهين قد تحرر من منافسة أرلوزوروف له، فإنه يجدّدُ اتصالاته بالألمان. بيد أن الناس المعنيين بشكل مباشر أكثر، أي اليهود الألمان، غير متحمسين لمغادرة بلدهم على الرغم من تكاثر تدابير التفرقة التي تستهدفهم. ويتعزز اهتمام النازيين بالمقترحات الصهيونية من جراء ذلك، وذلك في وقت هبطت فيه احتياطيات ألمانيا من العملات الأجنبية المهمة هبوطًا كبيرًا ولم تعد هناك إمكانية للحصول على قروض. والحال أن الصناعة الألمانية إنما تعتمد على استيراد المواد الأولية. وما بقي من الاقتصاد الألماني يجازف بالانهيار. ولمواجهة ندرة العملة الأجنبية، يجري اللجوء بشكل متزايد باطراد إلى اتفاقات مقايضة (سلع في مقابل سلع).

والحاصل أن هنري موند، اللورد ملتشيت الثاني، إنما يتولى قيادة المقاطعة لألمانيا النازية. فهذا الرجل الذي ولد لأم مسيحية، كانت قد جرت تنشئته على الديانة الأنجليكانية، بيد أنه كان يشعر بهوية يهودية قوية، وقد قدم مساعدته لتكوين صناعة يهودية في فلسطين. وتأثرًا منه باضطهاد اليهود الألمان، أعلن، في ١٥ يونيو/ حزيران، تحوله إلى اعتناق اليهودية، وهو يسعى إلى إعطاء المقاطعة بعدًا عالميًا، مع طرح شعار «ألمانيا سوف تنهار هذا الشتاء». ويصطدم الرجل بمعارضة بعض الوجهاء الذين لا يريدون تأكيد وجود قوة اقتصادية عالمية [يهودية]، فهذا من شأنه أن يتماشى تمامًا مع الاتهامات المعادية للسامية. أمّا فيما يتعلق بالصهيونيين، فإن خيارهم قد تحدد ويبدو لهم اللورد ملتشيت الثاني كرجل مزعج. وكل شيء يدور أيضًا حول مسائل السلطة في داخل الطوائف والجماعات اليهودية. فوايز، الذي يتصرف من جهته لصالح المقاطعة، إنما يريد تحويل أداة المعركة ضد النازية إلى مؤتمر يهودي عالمي. وهو لا يثق بالمنافسين المحتملين الذين قد يكون بوسعهم استخدام ملتشيت للفوز بموقع مهيمن. واليهودية البولندية بأفرادها الذين يصل عددهم إلى أربعة ملايين ونصف مليون، إنما تعد رهانًا

رئيسيًا. والحال أن چابوتينسكي إنما يجعل من نفسه، في بولنده، المدافع عن المقاطعة ضد الصهيونيين الاشتراكيين، المعارضين لها. واضطراب الخواطر عظيم.

ونجد أن الهيئات الصهيونية تكلف هوفاين، رئيس الأنجلو – پاليستاين بنك، وهو البنك المؤسسي للصهيونية، بأن يطرح نفسه كمنافس لسام كوهين. ويحاول رجل الأعمال التصدي لذلك، ورصيده الرئيسي هو الاتفاق الذي عُقد بالفعل مع الألمان. وفي ٧ أغسطس/ آب ١٩٣٤، نجد أن وفدًا يضم سام كوهين وهوفاين وروپين يبدأ مفاوضات مباشرة في برلين مع الألمان. فيوضح وولف، قنصل ألمانيا العام في القدس، والذي كان إلى ذلك الحين قد دعم سام كوهين، أن الترانسفير مستحيل دون موافقة من جانب المؤسسات الصهيونية الرئيسية. فيعترف سام كوهين بهزيمته ويحصل على موافقة بمشاركة شركته في عمليات الترانسفير. وعندئذ، يتم عقد الاتفاق بسهولة.

وسوف ينشئ الاتحاد الصهيوني الألماني شركة في برلين لتصفية الممتلكات اليهودية الألمانية، في حين أن الأنجلو – پاليستاين بنك سوف ينشئ في فلسطين شركة تتكفل بالترانسفير (**هاعَبَارا**). وسيودع النازحون أموالهم في شركة برلين في حساب مجمَّد. وما يساوي هذه الأموال من صادرات ألمانية سوف يباع في فلسطين، وناتج الصفقة سوف يودع في الشركة الفلسطينية. وعندما يصل المهاجرون إلى فلسطين، فسوف يحصلون بالجنيهات الفلسطينية على ما يساوي حسابهم المجمَّد في ألمانيا، والذي سوف تجري تصفيته عندئذ. وبالنسبة لمن يريدون الاستثمار دون أن يرحلوا فورًا بالضرورة، فإن الآلية نفسها سوف تعمل، بيد أن الأولوية سوف تُعطي لتسوية حسابات النازحين عن ألمانيا.

ويتطلب الأمر بضعة أيام لتدشين الاتفاق عبر سلسلة من المراسلات.

ومن المفهوم تمامًا أن الحركة الصهيونية سوف تستخدم كل ثقلها لإنهاء المقاطعة لألمانيا، ولو لمجرد أن الاتفاق لا يمكنه أن يعمل إلاَّ إذا كان الاقتصاد الألماني يعمل على ما يرام. وأول من يستسلم هو اللورد ملتشيت الثاني، الذي أقنعته القيادة الصهيونية بأن أفضل سبيل لمكافحة النازية هو استخدامها في بناء

الدولة اليهودية. وعلى جانب آخر، نجد أن وايز وأنصار المقاطعة الأميركيين يواصلون الدعوة إلى إلحاق الخراب باقتصاد ألمانيا.

وتدور المعركة الحاسمة في المؤتمر الصهيوني الثامن عشر في براغ.

مؤتمر براغ(٧٢)

كانت التناحرات بين الاشتراكيين والتصحيحيين عديدة جدًّا بالفعل، حتى وإن كان الهدف النهائي، تكوين الدولة اليهودية، هدفًا مشتركًا بين الفريقين. والحال أن الاشتراكيين قد تمكنوا، بفضل تحالفهم مع ڤايتسمان، من تولي المسئولية عن مجمل البناء الجماعي للمقام القومي اليهودي، خاصة الاستيطان الريفي. وفي فلسطين، شكَّل التصحيحيون المقاومة المنظَّمة الوحيدة للهيمنة الاشتراكية على الييشوف. والحاصل أن البراجماتية – التي تحولت إلى انتهازية – والتي انتهجتها القيادة الصهيونية منذ تصريح بلفور، كانت هدف اتهامات حامية بالخيانة أطلقها التصحيحيون، الذين لم يكونوا يريدون رؤية أن هذه البراجماتية تخدم الهدف المشترك.

والحال أن التصحيحيين، ببقائهم المتصل على مستوى المبادئ، قد استأثروا بدور الصالحين، بيد أن خصومهم كان بوسعهم إثبات أن هذا ليس من شأنه أن يفضي إلى شيء. وصعود هتلر إلى السلطة ينقل النزاع إلى ذروته. فالتصحيحيون يتهمون الاشتراكيين بالتواطؤ مع هتلر ويجعلون من أنفسهم فرسان المقاطعة. والاشتراكيون يعتبرونهم نازيين ويتهمونهم بالمسئولية عن اغتيال أرلوزوروف. وتبين الانتخابات الانتصار الساحق للماپاي، فهو يحصد نسبة ٤٤% من المندوبين، على التصحيحيين، الذين لا يحصدون غير نسبة ٢٠%. ويمتنع ڤايتسمان عن الحضور إلى المؤتمر. فهدفه الأعز هو استعادة قيادة الحركة، لكنه يعرف أن سوكولوف مازال يتمتع بدعم وايز، الذي يعارض عودة الزعيم التاريخي إلى السلطة.

وتستند براجماتية الماپاي إلى القناعة التي لا تتزعزع بأن فلسطين هي المستقبل الممكن الوحيد للشعب اليهودي. وهذا النفي للشتات، وهو نفي يشكل أساس عقيدته الصهيونية، إنما تؤكده أحداث ألمانيا. ومن ثم، فإن اتفاق الترانسفير

لا يسبب له أي صعوبة أدبية، والتمسك بالتعهدات المتخذة يعني أن مسألة المقاطعة لن يتناولها المؤتمر. ومنذ الاجتماعات التمهيدية، يطالب الاشتراكيون بفصل التصحيحيين، الذين يُعامَلون بوصفهم قتلة أرلوزوروف، بما يزحزح النقاش عن مسألة النضال ضد هتلر لكي ينصب على مسألة إزالة چابوتينسكي. وفيما يتعلق بيهود ألمانيا، لا يتحدث الاشتراكيون إلاَّ عن إعادة توطينهم خارج الرايخ.

ويبدأ المؤتمر أعماله في ٢٠ أغسطس/ آب. ويحدد سوكولوف النبرة، في كلمته الافتتاحية، بتوضيحه أن مصير يهود ألمانيا يعد شهادة وفاة لفكرة استيعاب اليهود. ففلسطين هي الحل الوحيد للمسألة اليهودية.

ومنذ بداية المناقشات، يجعل چابوتينسكي من النضال ضد النازية حتى الموت العنصر الرئيسي لخطبته، بينما يطلب بن جوريون من التصحيحيين الامتثال لانضباط الحركة أو انسحابهم منها. ويدعم الصهيونيون المتدينون **(مزراحي)** التصحيحيين. وينتصر الاشتراكيون بأغلبية ١٥١ صوتًا في مقابل ١٤٩ صوتًا، حيث إن فصيلاً من الصهيونيين العاديين قد انحازوا إليهم. وعندئذ (٢٣ أغسطس/ آب) يصبح بوسع الصحافة أن تعلن عن إتمام عقد اتفاق الترانسفير، دون أن تقدم تفصيلات ومع قيامها بعزو الاتفاق إلى سام كوهين بصفته الشخصية. ويوم ٢٤، تفرض الأغلبية قرارًا يعبر عن الفزع حيال مصير يهود ألمانيا وعن زوال الاستيعاب. وبعد أن ذكَّرَ القرار بأن الصهيونية، بحسب هرتسل، هي الحل للمسألة اليهودية، دعا العالم المتمدن إلى مساعدة يهود ألمانيا على استرداد حقوقهم، مضيفًا بعد ذلك مباشرة أن الأمم والحكومات يجب أن تتخذ التدابير الضرورية لتسهيل هجرة اليهود الألمان وخلق إمكانيات جديدة لوجودهم. وبقية النص كلها مكرَّسة للمقام القومي اليهودي، الذي يجب أن يصبح القاعدة الراسخة لإنقاذ الشعب اليهودي، الذي لم يكن وجوده في أي وقت مضى عرضة لمثل هذه الدرجة من الخطر. ويجب على العالم بأسره أن يتحرك لدى عصبة الأمم تشجيعًا لإقامة المقام القومي اليهودي. ثم يخاطب القرار الشعب اليهودي. إن وهم التحرير المدني والاستيعاب الطوعي قد تبدد. والملاذ الوحيد لليهود الألمان هو فلسطين. وبناء المقام القومي اليهودي هو مطلب الساعة الحاسم. وخلق المقام القومي اليهودي هو أقوى برهان على التضامن القومي مع اليهود الألمان.

ويجري حرمان التصحيحيين من التصويت على المقاطعة. وتتقلب المناقشة إلى شجار بالأيدي. وتسارع الصحافة النازية إلى التهليل للقرار، ويستعيد الصهيونيون حق النشر في ألمانيا. وفي جلسات المؤتمر الأخيرة، يحاول التصحيحيون إعادة طرح مسألة الترانسفير، لكن القيادة ترفض أي نقاش حول هذا الموضوع. وتتمسك بموقفها الرسمي: إن اتفاق الترانسفير عمل شخص خاص، سام كوهين، وعمل بنك خاص، الأنجلو - پاليستاين بنك. وهي تتظاهر بأنها لا تتذكر أن البنك المذكور ينتمي إلى المنظمة الصهيونية.

وسعيًا إلى زيادة الضغط على المؤتمر، تنشر الصحافة الألمانية تدقيقًا حول اتفاق الترانسفير وتوضح أن اتفاق مقايضة يوشك أن يتم عقده. والحال أن ألمانيا، المشتري الثاني بالفعل للحمضيات الفلسطينية بعد بريطانيا العظمى، سوف تزيد بشكل ملحوظ مشترياتها من البرتقال في مقابل تقديم منتجات ألمانية (وبالمقابل، فإنه إذا ما اتجهت ألمانيا إلى الحمضيات الإسبانية، فإن ذلك سوف يكون بمثابة فرملة قوية جدًّا لتقدم الاقتصاد الفلسطيني). وهكذا يجري التنصل من المقاطعة مرة أخرى، ومن هنا الاحتجاجات، الصادرة من الولايات المتحدة بالأخص. وتتراجع القيادة من الناحية الظاهرية فيما يتعلق بهذه النقطة وتمرِّرُ قرارًا يحيل دراسة مسألة الترانسفير إلى اجتماع لاحق لتحديد ما إذا كان الترانسفير يتماشى مع القرارات التي اتخذها المؤتمر حول مسألة اليهود الألمان. وهو ما يعني تجميد المشكلة، لأن هذا القرار لا يتصل إلاَّ بتوسيع المقام القومي اليهودي. ولمزيد من الاطمئنان، يمرِّرُ الماپاي قرارًا يعزز الانضباط يمنع كل منتم أو منظمة منتمية إلى المنظمة الصهيونية من الدخول في اتصالات مع حكومة أجنبية أو مع عصبة الأمم والقيام بنشاطات سياسية دون موافقة القيادة. ويجوز فصل المخالفين بعد محاسبتهم أمام مجلس تأديب. والهدف هو منع أعضاء الحركة من المشاركة في نشاطات المقاطعة.

ويحاول الماپاي العمل على اختيار ڤايتسمان رئيسًا للمنظمة، لكن الرجل يجد أنه لا وجود هناك لتوافق آراء حول عودته إلى الرئاسة. وهو يرفض ترشيح نفسه، و، بالمقابل، يحصل على قيادة مؤسسة صهيونية جديدة، هي المكتب المركزي لإعادة توطين اليهود الألمان، والذي سيكون مقره في لندن وسوف يعمل

بالتعاون مع إدارة روپّين الألمانية الموجودة في فلسطين. وهكذا يستعيد فايتسمان موقعًا رئيسيًا لأنه يشمل المساعدة والهجرة والمسائل السياسية - ومن بينها الترانسفير - المتعلقة باليهود الألمان. ويعاد انتخاب سوكولوف لتولي وظائفه القيادية، لكن الاشتراكيين يسيطرون على اللجنة التنفيذية الجديدة. وفي فلسطين، يحصل روپّين على رئاسة اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، لكن موشيه شيرتوك وديڤيد بن جوريون يعدان الرجلين القويين في هذه اللجنة(٧٣).

وقد نظم وايز في چنيف المؤتمر اليهودي العالمي الثاني، بعد انعقاد المؤتمر الصهيوني مباشرة، سعيًا إلى تمكين المندوبين المشاركين في المؤتمرين من عدم زيادة سفرياتهم. وفي الاجتماع الافتتاحي في ٥ سبتمبر/ أيلول، يدعو وايز إلى صون المقاطعة وتعزيزها. وفي اليوم التالي، يقترح جولدمان تقسيمًا للمهام: فيتولى المؤتمر اليهودي العالمي شئون الدياسپورا وتتولى المنظمة الصهيونية شئون فلسطين. ويوم ٧، يلجأ إلى الموازنة فيؤكد أن الاتفاق الخاص بالترانسفير والاتفاق الخاص بالحمضيات لا يشكلان انتهاكًا للمقاطعة. ويقرر المؤتمر مواصلة المقاطعة وتكوين مؤتمر يهودي عالمي دائم. والحال أن وايز وجولدمان، إدراكًا منهما لاستحالة الدخول في نزاع مع المنظمة الصهيونية، إنما يتلاعبان بالكلمات: إن الأمر يتعلق بالحفاظ على المقاطعة على نحو ما تقررت بشكل عفوي لكنه لا يتعلق بتنظيمها. وهذا شهادة وفاة لها. وفي الأسابيع التالية، يركز وايز على هجرة اليهود الألمان. ويحاول آخر أنصار المقاطعة تنظيم أنفسهم بشكل مستقل عن المؤسسات اليهودية الرئيسية. فيحرزون قدرًا من النجاح، لكنهم لا يحرزون نجاحًا كافيًا لأن تؤدي المقاطعة إلى انهيار الاقتصاد الألماني.

ومن الواضح أن من المستحيل معرفة ما كان سيحدث لو أن حركة المقاطعة قد اتسعت. والحال أن النقابات العمالية في عديد من البلدان قد أبدت اهتمامًا متعاظمًا وبدت مستعدة للمشاركة في هذه الحركة. وقد خامر ألمانيا النازية شعور عميق بأنها عرضة للخطر. وتوضح البيانات الموضوعية لاقتصادها في ذلك الوقت هشاشته العميقة، حتى وإن كان التعافي الاقتصادي سرعان ما أصبح محسوسًا بشكل نسبي(٧٤). ثم إنه، في مفهوم النازيين الاستيهامي عن العالم والمميز لهم، كانت القوة الخفية لليهودية الدولية تشكل تهديدًا غير مهاود. وبشكل ما، فإن

ألمانيا، في عام ١٩٣٣، قد وجدت نفسها مواجَهةً في آن واحد بإحياءٍ للحصار الرهيب الذي كابدت منه خلال الحرب العالمية الأولى وبـ«طعنة خنجر ثانية في الظهر». ومعروف إلى أي حد أرجع القوميون الألمان خسارة الحرب العالمية إلى الفعل التفسيخي الذي ردوه إلى الاشتراكيين واليهود، الذين خلطوا بينهم في مماهاة كلية. والحال أن هتلر نفسه، على الرغم من أنه كان مشربًا تمامًا بالمعاداة الڤيناوية للسامية قبل عام ١٩١٤، لم يصبح أسير وسواس الخطر اليهودي إلاَّ مع انهيار ألمانيا[٧٥].

وفي هذا السياق، وجدت الحركة الصهيونية نفسها في وضع تلاق للمصالح مع النازية. ولم يكن من شأن الاضطهاد الجديد إلاَّ أن يعزز «نفي الشتات» وقد أضفى مشروعية تاريخية على الأطروحات الصهيونية التي كان قد جرى التعبير عنها منذ وقت طويل. ثم إنه، في الوضع المالي الخطير الذي وجدت فيه الحركة نفسها، بسبب الأزمة العالمية وبسبب شبه فشل مشروعات عشرينيات القرن العشرين، في آن واحد، كانت المساعدة المقدمة إلى اللاجئين الألمان تهدد بالاستئثار بالموارد المالية التي كانت الحركة بحاجة مستميتة لها. واعتمادًا على المثل التاريخي لتصرف هرتسل حيال روسيا القيصرية، فإن القيادة الصهيونية – ڤايتسمان والاشتراكيين بالدرجة الأولى – قد سعت آنذاك إلى تراضٍ مع النازية من شأنه تلبية مصالح الطرفين المفهومة جيدًا.

وفي زمن الكوارث ذلك، فإن هذا الفعل يمكن تفسيره على أنه شكل أول لـ«الاسترضاء»[٧٦] كما على أنه أحد التطبيقات المريعة الأولى لمنطق مصلحة الدولة، والذي سوف يصبح جد مميِّز لأعوام المحنة تلك. وبشكل استرجاعي، سوف يجري التقليل من شأنه أو تبريره بأنه أحد التجليات الأولى لـ«عمليات إنقاذ» اليهود المعرضين للخطر (بعد عام ١٩٤٨، يهود البلدان العربية والاتحاد السوڤييتي وإثيوبيا). بيد أن ذلك ليس بُعده الأقوى (فغالبية اللاجئين اليهود الألمان لن تختار فلسطين). والعنصر الحاسم في اتخاذ القرار هو مصير المقام القومي اليهودي وتكوين الدولة اليهودية. والثمن الذي كان يتعين دفعه هو تحطيم المحاولة الوحيدة للعمل الجماعي ضد الرايخ الثالث في اللحظة التي كان فيها هذا الرايخ هشًا. وبحكم طبائع الأشياء، فمن المستحيل معرفة ما إذا كان ممكنًا بالفعل لهذا العمل أن يحول دون انطلاق النظام النازي.

تستقبل الصحافة العربية في فلسطين أحداث ألمانيا استقبالاً إيجابيًا. على أن بعض الأذهان الصافية تنزعج من تزايد إمكانات الصهيونية المترتب على هذه الأحداث. ورد الفعل الأعم لا يتصل بالمضامين الإيديولوچية لهذه الأحداث، بل بالتبدل الملحوظ لعلاقات القوى الدولية. فمنذ عام ١٩١٨، كان القوميون العرب قد اضطروا إلى التحرك في عالم يسيطر عليه الاحتكار الفرنسي - الإنجليزي الثنائي، أكان ذلك في العالم العربي أم على المسرح الدولي، حيث تسيطر الدولتان العظميان على عصبة الأمم. وتظل الولايات المتحدة حبيسة ميلها إلى العزلة، بينما يعد الاتحاد السوڤييتي بعيدًا جدًّا فيما تعد إيديولوچيته غير مقبولة، أمَّا إيطاليا الفاشية فهي دولة استعمارية تعد تجاوزاتها في ليبيا موضع شجب ووصمة عار.

ومن شأن دخولِ ألماني إلى المسرح أن يعدل هذه المعطيات كلها. فمن شأن حرب أوروبية جديدة إضعاف الدولتين المنتدَبَتين والسماح أخيرًا بتحقيق استقلال حقيقي للبلدان العربية. وفي ٥ يونيو/ حزيران ١٩٣٣، يحدد قنصل فرنسا في القدس هذا التصور للأحداث(٧٧):

لا يجب أن نرى في ذلك أثر دعاية من جانب القنصلية العامة الألمانية؛ وهذه الأخيرة تستفيد فعلاً من الحركة وتشجعها عبر دفع بضعة جنيهات يتم توزيعها على صحافيين يتضورون من الجوع؛ بيد أن المقالات المنشورة إنما تقدم بالفعل، من حيث الجوهر، تعبيرًا عن كراهية العرب للعنصر اليهودي، أيًا كان موقعه، كما تقدم تعبيرًا عن رغبتهم في الانخراط في حرب الأمم الأوروبية التي يتوقعونها لكي يستفيدوا منها في نضالهم ضد الدول المسماة بـ«الاستعمارية». وكما سبق لي أن بيَّنتُ لمعاليكم، فإن أعيانًا عربًا، حتى من بين الأعيان العرب الأكثر تأوربًا، قد قالوا لي على المكشوف إنهم ينتظرون على أحر من الجمر هذه الحرب الأوروبية القريبة لأنها هي وحدها التي من شأنها أن تسمح لهم، في اعتقادهم، بأن يلقوا في البحر يهود فلسطين وفرنسيي سوريا وإنجليز جميع البلدان العربية.

وفي هذا التفكير، فإن مسئولين عربَ عديدين، بينهم الحاج أمين، قد حاولوا الاتصال بالنظام الألماني الجديد. وهم يعبرون عن تعاطفهم مع أهداف النازية ويبدون مستعدين للانضمام إلى السياسة المعادية لليهود. وفي القدس، حيث تعد

تعاطفات وولف مع الصهيونية معلنة، كما في المواقع الألمانية الأخرى في الشرق الأدنى، فإن الرد على أي طلب للمساعدة رد سلبي. وتوافق المواقف عام: فسياسة الرايخ الثالث إنما تتمثل في مراعاة المواقع الاستعمارية لبريطانيا العظمى وتشجيع نقل اليهود إلى خارج أوروبا. ثم إن المسئولين الألمان، المنتمين إلى النازية أو غير المنتمين إليها، إنما يحتقرون العرب ويعتبرونهم عديمي القيمة.

ومع إنشاء حزب الاستقلال، يتجذر الخطاب العربي[٧٨]. فلم يكن من شأن صعود أعداد المهاجرين والإمكانات المالية الجديدة التي فازت بها الصهيونية سوى زيادة احتداد المخاوف العربية. ومن المؤكد أن المندوب السامي على دراية بهذا الصعود للتوترات، لكنه يعتقد أن صواب عمله و، خاصة، الاهتمام البالغ الذي يوليه لتحسين وضع الفلاحين العرب، سوف يسمحان له بالسيطرة على البلد، لاسيما أن قوات حفظ النظام كان قد أعيد تنظيمها منذ عام ١٩٢٩ مع تزويدها بإمكانات أضخم بشكل واضح. وبالنسبة للمستقبل، فسوف يجري إنشاء نظام برلماني بشكل تدريجي انطلاقًا من مؤسسات محلية. وكما كان قد أكد ذلك بالفعل في السنة السابقة، فإنه لا يذهب في يونيو/ حزيران إلى جنيف لحضور دورة لجنة الانتدابات. وقد مثّله في هذه الدورة سكرتيره العام. وفيما عدا إعادة التأكيد الجازم على حظر استيطان اليهود في شرق الأردن، فقد اتصل النقاش أساسًا بالجوانب الإدارية والاقتصادية للانتداب[٧٩]. وفي لندن، يرى المسئولون أن الانتداب موجود لكي يستمر طويلاً، وذلك بالنظر إلى أن اليهود لا يزالون بعيدين عن أن يصبحوا الأغلبية في فلسطين[٨٠].

وقد زادت الهجرة اليهودية زيادة ملحوظة مع وصول يهود ألمان. على أنها لا تزيد عن ٣٠ ٠٠٠ شخص إلاّ بقليل بالنسبة لمجمل عام ١٩٣٣. وفيما يتعلق بالشهور الثمانية الأولى، فإن حجمها لا يزيد عن ١٦ ٠٠٠ شخص (علاوة على ٥ ٠٠٠ سائح استقروا بشكل غير شرعي)[٨١]. وما هو ملحوظ هو وصول «رأسماليين» بفضل الاتفاق الذي عقده سام كوهين (٧٩٠ بالنسبة للشطر الأول من العام، أكثر من ٤٠٠ في يوليو/ تموز، ٢٤٤١ بالنسبة للشهور العشرة الأولى)[٨٢]. وأموالهم عامل مهم في إعادة إطلاق حركة الاقتصاد اليهودي، والتي كانت محسوسة منذ السنة السابقة. وأثر العدد تعززه الزيادة الملحوظة للسياح والحجاج

قياسًا إلى الأعوام السابقة[٨٣]، كما يعززه واقع أن المندوب السامي يمتنع عن تقديم الأرقام الرسمية التي تكشف عن زيادة بأكثر من الضعف قياسًا إلى السنة السابقة.

وفي أوائل الخريف، حوّل حزب الاستقلال خطابه بشأن عدم التعاون إلى دعوة إلى النضال ضد الهجرة اليهودية. وهو يعلن عن تدفق عدة عشرات من آلاف المهاجرين في كل شهر من الشهور القادمة[٨٤]. وفي شهر سبتمبر/ أيلول، يستشعر القوميون العرب كارثة حقيقية في موت الملك فيصل في أوروبا. وتكثر الصحافة العربية من خطابات الحداد. ويعاد جثمانه إلى العراق عن طريق ميناء حيفا، بما يشكل مناسبة لتظاهرة شعبية عظمى في فلسطين، وهي تظاهرة تتحول إلى تمجيد للقومية العربية[٨٥].

وتحت هذا الضغط، تدعو اللجنة التنفيذية العربية إلى إضراب عام وإلى تظاهرات يوم ١٣ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٣٣. فيجتمع القائم بأعمال المندوب السامي بموسى كاظم لكي يبلغه بحظر التظاهرات. بيد أن هذا الأخير لا يلغيها. وقد جرى تحديد مسارها بشكل يتفادى المرور بالأحياء اليهودية. وسوف تبدأ من المدينة العتيقة لتصل إلى مقر إدارة الانتداب.

ويوم الجمعة ١٣ أكتوبر/ تشرين الأول، في القدس، يحتشد المتظاهرون في ساحة المساجد[٨٦]. وبعد صلاة جماعية، يتحركون في اتجاه المدينة الحديثة للاحتجاج أمام مقر الإدارات. فتمنعهم الشرطة من الوصول إلى هناك. وبعد هجمات من جانب الشرطة في مقابل قذف متتابع للحجارة، يتم احتواء التظاهرة في المدينة العتيقة، ثم إجبارها على التفرق. والحال أن التظاهرة كانت من فعل السكان الحضريين أساسًا. ولم يأت للمشاركة فيها غير قليل من القرويين. وقد شاركت نساء الأعيان مشاركة ظاهرة في الحركة. وتدعو اللجنة التنفيذية إلى تظاهرة أخرى يوم ٢٧ أكتوبر/ تشرين الأول في يافا، وهو يوم جمعة، أي يوم صلاة جماعية.

ويبتهج البريطانيون لفوزهم في اختبار القوة هذا ولإثباتهم حزمهم، بيد أنهم ينزعجون من واقع أن الشعارات تعد الآن معادية سواء بسواء للدولة المنتَدَبَة ولليهود. ويرى ووتشوب أن المفتي هو الشخصية المحورية. وبفضل علاقاته الطيبة معه، لم يدع المجلسُ الإسلامي الأعلى إلى المشاركة في التظاهرة. وطالما ظل موقف الحاج أمين معتدلاً، فلا خوف من وقوع قلاقل.

وفي ٢٥ أكتوبر/ تشرين الأول، يجتمع ووتشوب باللجنة التنفيذية العربية لكي يدعوها إلى عدم استثارة قلاقل[٨٧]. فيرد عليه موسى كاظم بأن العرب مضطرون إلى التظاهر لأن البريطانيين يرفضون بصورة منتظمة مطالبهم. وتقارير لجان التحقيق لم يجر تطبيقها البتة. ويشدِّد جمال الحسيني على أنه لم يعد بالإمكان الثقة بالبريطانيين. فيتمسك المندوب السامي بما يعتقد أنه الصواب: إن الهجرة ترتبط بطاقة الاقتصاد الاستيعابية وهي لا تلحق ضررًا بالعرب. فيرد عليه موسى كاظم بأن التنمية الاقتصادية لم تعد عليهم بفائدة. ويتمسك المندوب السامي بحظره لتظاهرة يوم ٢٧ ويعزز الشرطة والجيش في المدينة. وهو يريد، هذه المرة، فرض الاحترام الكامل لسلطته وعدم السماح بأي تظاهرة غير مصرح بها.

وبحسب رواية دروزه[٨٨]، فقد احتشد المتظاهرون في أجواء حماسة وتوتر. ويرفض منظمو التظاهرة الاقتراح الداعي إلى إبقاء الاحتشاد ضمن حدود حرم المساجد والاكتفاء بإرسال وفد إلى السلطة البريطانية. فهم يريدون التظاهر في الشارع مع تجنب المرور بالأحياء اليهودية. وحتى قبل ساعة الصلاة، يؤدي صدام أول مع الشرطة إلى سقوط قتيل عربي. وبعد الصلاة، تتحرك التظاهرة وعلى رأسها موسى كاظم وأعيان من كل ربوع فلسطين. فتحاول الشرطة تفرقتها بمهاجمتها بالهراوات. ويرد المتظاهرون بقذف الحجارة. وبحسب الرواية الرسمية، فقد انطلقت أعيرة نارية من صفوف التظاهرة، الأمر الذي أجبر قوات حفظ النظام على أن تستخدم بدورها أسلحتها[٨٩]. فيتفرق المتظاهرون في فزع. وينهال رجال الشرطة على من يتمكنون من اللحاق بهم ضربًا وترويعًا وحشيًّا. وفي التوِّ والحال، يلجأ أعضاء اللجنة التنفيذية الذين تمكنوا من الالتقاء في مقر الشبان المسلمين إلى الدعوة إلى تظاهرة جديدة في نابلس. فتهاجم الشرطة المقر وتعتقل الشخصيات الموجودة فيه، ومن بينها ثلاثة من أعضاء اللجنة التنفيذية، هم عوني عبد الهادي وجمال الحسيني وعزة دروزه. وتشير التقارير الأولية إلى سقوط أحد عشر قتيلاً وإصابة عديدين بجراح من بين المتظاهرين. فيمتد الإضراب العام إلى البلد كله. وفي مساء اليوم نفسه، في نابلس، تقتحم الجماهير قسمًا للشرطة وبنكًا إنجليزيًّا. وفي حيفا، تقع الصدامات الرئيسية في اليوم التالي. وتطلق الشرطة النار من جديد. وفي القدس، يراعى الإضراب مراعاة صارمة.

ويوم ٢٨، يستقبل ووتشوب، حرصًا منه على تهدئة الوضع، وفدًا يرأسه موسى كاظم. وهو يُحَمِّلُ المتظاهرين المسئولية عن العنف الذي حدث. فيرد عليه الفلسطينيون[٩٠] بأن سبب الأحداث إنما ينبع من واقع أن الحكومة البريطانية تهمل تمامًا الاحتجاجات العربية. والشعب قد نفد صبره حيال تقدم تجريده مما يملك، ولم يعد بوسع اللجنة التنفيذية مطالبته بالصبر والاعتدال. ولابد للبريطانيين من أن يقبلوا المطالب العربية. فيبلغهم المندوب السامي بأنه سوف يدرسها. ثم تنتقل المناقشة إلى النظر في الأحداث نفسها. فيقول المندوب السامي إن الأعيرة النارية الأولى قد أطلقت من الجانب العربي، وهو ما يدحضه أعضاء الوفد، الذين يشتكون من إطلاق الرصاص بشكل عشوائي ومن الأعمال الوحشية البوليسية. فنرجع من ذلك إلى الحديث عن السياسة العامة. ويعيد ووتشوب تأكيد موقفه: إنه سوف يحكم فلسطين بإنصافٍ ودون تحيز. وأحداث كتلك التي وقعت للتوِّ تهدد خطته الرامية إلى الوصول التدريجي إلى الحكم الحر. فيرد عليه موسى كاظم بأن البريطانيين لم يكفوا منذ خمسة عشر عامًا بالفعل عن تأجيل تنفيذ تعهداتهم الليبرالية.

وسعيًا إلى تجنب انتشار أعمال العنف، فإن المندوب السامي يحظر مواراة جثث الضحايا الثرى علنًا، فهذه مناسبة تؤدي عمومًا إلى مولد تظاهرات جديدة[٩١].

ويوم ٢٩، في القدس، يحتشد المتظاهرون في ساحة المساجد ويصطدمون بالشرطة، فلا يعود هناك مفر من الرد على طلقات الأسلحة النارية بقذف الحجارة. وهذه المرة، في بعض الحالات، يجري إطلاق أعيرة نارية على الشرطة. ويسقط ضحايا جدد في مجمل البلد.

وفي يومي ٣٠ و٣١، يستمر الإضراب العام في فلسطين دون أن يقع حادث مهم. فيعلن المندوب السامي المرسوم بقانون الخاص بالدفاع عن فلسطين، وهو نوع من الأحكام العرفية. ويتم افتتاح ميناء حيفا الحديث في غيبة تمثيل عربي. ويرى القوميون في ذلك تجليًا إضافيًا للهيمنة الإمبريالية[٩٢]. وتهاجم تصريحاتهم بشكل محتدم «الفظائع» التي ترتكبها السلطة.

ويوم ٣ نوفمبر/ تشرين الثاني، تسحب اللجنة التنفيذية العربية شعار الإضراب العام. وتشير الحصيلة النهائية إلى ما يقل قليلاً عن ثلاثين قتيلاً (فالرقم يتباين بحسب المصادر) وعدة مئات من الجرحى. وقد امتد الاضطراب إلى شرق

الأردن. فقد قام متظاهرون بقذف الضباط البريطانيين في الفيلق العربي بالحجارة. وقد تمكن عبد الله من السيطرة على الوضع، بيد أنه كان عليه اتخاذ موقف حاسم مؤيد للفلسطينيين. وكانت الأصداء قوية في مجمل العالم الإسلامي. وهكذا فإن المسلمين الجزائريين المنتمين إلى حركة نجمة شمال أفريقيا التي يقودها مصالي الحاج قد أرسلوا احتجاجات إلى السفارة البريطانية في باريس[٩٣]. وقد حدث الشيء نفسه من جانب عدة بلدان إسلامية، خاصة في سوريا.

والحاصل أن أحداث أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٣٣ كانت موجهة ضد السلطة البريطانية أساسًا. ولم يجر المساس بأي يهودي. ويشير تسلسل الأحداث إلى نشوء سيناريو سوف يتجدد خلال عدة عقود: قذف الحجارة في مواجهة الأسلحة النارية، ثم، في حركة ثانية، إطلاق النار على الشرطة. وتنتهي لجنة التحقيق البريطانية إلى كفاءة تدابير القمع المعتَمَدَة. لكن ووتشوب أكثر انزعاجًا: فالقلاقل كانت من فعل السكان الحضريين أساسًا، والخطر الحقيقي هو أن تحدث حركة تجمع في آن واحد بين سكان المدن وسكان الأرياف[٩٤].

وفي ٦ نوفمبر/ تشرين الثاني، يستخلص درس الأحداث[٩٥]. فالسبب المباشر لها هو الانزعاج المترتب على تزايد الهجرة اليهودية، إلاَّ أنه يجب أيضًا أن نرى وراء ذلك صعود نزعة قومية عربية معادية للبريطانيين بشكل متزايد باطراد في مجمل الشرق الأدنى. ويود ووتشوب تهدئة الوضع بالتمسك بطاقة الاقتصاد الاستيعابية لتحديد حجم المهاجرين وبخوض نضال حازم ضد الهجرة السِّرية. وهو ينوي أن يثبت للسكان العرب أن التزام الانتداب نحوهم له أهمية مساوية لالتزام الانتداب حيال اليهود. وهو يأمر بالإفراج الفوري بكفالة عن الأشخاص المعتقلين ويعلن توجهات سياسته لوفد من العمد يرأسه راغب النشاشيبي في ١٣ نوفمبر/ تشرين الثاني[٩٦]. فتحتج الوكالة اليهودية: إذا كان هناك مهاجرون غير شرعيين، فما ذلك إلاَّ لأن حكومة الانتداب تضيِّق إلى حد بعيد تقديرها لطاقة الاقتصاد الاستيعابية[٩٧]. وتهاجم الصحافتان اليهودية والعربية المندوب السامي المسكين هجومًا عنيفًا وإن كان لأسباب متعارضة. وسعيًا إلى صرف الأنظار عن الهجرة غير الشرعية اليهودية، يشن الصهيونيون بدورهم حملة حول الوجود غير الشرعي العربي في فلسطين. والمقصود أساسًا هو وجود عمال مهاجرين مؤقتين، أغلبهم

من العمال الموسميين (فهم فلاحون من حوران السورية يجيئون لبناء ميناء حيفا الجديد ولا يبقون في فلسطين إلاَّ خلال الفترة التي لا توجد فيها أعمال زراعية في حقولهم الأصلية). وبما أنهم غير مسجلين من جانب سلطات الانتداب كمقيمين دائمين، فإنهم لا يظهرون في الإحصاءات الرسمية لحصيلة الهجرة في فلسطين ولإجمالي سكان البلد[٩٨]. وهناك بالفعل هجرة شرعية، بيد أنها تتألف بالأخص من مسيحيين، وهي ترتبط بالإدارة البريطانية وبالأماكن المقدسة:

الهجرة غير اليهودية إلى فلسطين[٩٩]

	مسيحيون	مسلمون
١٩٢٩	١ ١١٧	٢٠٠
١٩٣٠	١ ٢٩٦	١٩٣
١٩٣١	١ ٢٤٥	٢١٣
١٩٣٢	١ ٥٢٤	٢١٢
١٩٣٣	١ ٣٠٧	٣٤٣
١٩٣٤	١ ٤٩٤	٢٩٠

وتلاعبًا بالكلمات، يتهمهم الصهيونيون بإدخال تغيير مصطنع على العلاقة الديموغرافية بين اليهود والعرب. فنكون ببداية تلاعب بالأرقام سوف يقود بعض «المؤرخين» الصهيونيين إلى ادعاء أن العرب الفلسطينيين قد جاءوا بعد الاستيطان الصهيوني ... وبين عامي ١٩٢٥ و١٩٤٥ سوف يتم الفوز عبر التجنس بـ ١٣٢ ٦١٦ حيازة للجنسية الفلسطينية، يتعلق ما يزيد عن ١٣١ ٠٠٠ حيازة منها بيهود[١٠٠].

وفي ديسمبر/ كانون الأول، يجري الإفراج بكفالة عن الأشخاص المعتقلين[١٠١]. ويتوجب عليهم بشكل عام أن يمتنعوا عن أي نشاط سياسي وإلاَّ تعرضوا لفقدان كفالاتهم.

والحال أن مسألة العمل العربي تشكل شاغلاً ثانويًا، لكنــه متكــرر، لــسلطة الانتداب[١٠٢]. فكما في كل عام، عند جني الحمضيات، يستخدم نقابيو الهستادروت القوة لمنع استخدام اليد العاملة العربية. وغالبًا ما يلجأ المزارعون اليهود إلى تجار عرب لتصريف منتجاتهم. وتنص العقود على أن الجني سوف يتم من جانب عمال يهود وإن كان تجهيز البضاعة سوف يكون من فعل التــاجر العربــي. فيعتــرض الهستادروت على ذلك، رغبةً منه في أن يؤول العمل كله إليه. وتتــدخل الــشرطة عندما يستغيث بها المزارعون. فيثأر النقابيون لأنفسهم بالاعتداء على المــزارعين وبإلقاء الحجارة على منازلهم.

ويتجه المزارعون بالشكوى إلى الإدارة. فهم يريدون بالفعل اســتخدام اليــد العاملة اليهودية، قدر الإمكان، بيد أنهم لا يريدون ولا يمكنهم إقامة «سور صيني» بينهم وبين جيرانهم العرب. ثم إن اليهود اليمنيّين، لكونهم غير نقابيين، إنما يجدون أنفسهم أيضًا ممنوعين من العمل من جانب النقابة الاشتراكية. وترفض الــسلطات التدخل متحصنة خلف واقع أن مفارز الإضراب في نزاع عمالي يسمح بها القانون البريطاني ومكتب العمل الدوليُ. ويراجع المندوب الــسامي لنــدن طالبًــا تغييــر القانون، لكن تشبيه هذا النوع من النزاع بتفرقة من شأنه تصوير الاعتمــاد علــى العمل اليهودي وحده على أنه يتعارض مع الانتداب. فيجري تحرير نص أعــرج يجيز مفارز الإضراب لكنه يحظر استخدام القوة لفرض مراعاته ..

مستقبل فلسطين

كما بعد كل أزمة كبرى، يتساءل الفاعلون عن مــستقبل فلــسطين وأســلوب الخروج من الانتداب.

ويستخدم ڤايتسمان وظائفه الجديدة لكي يعيــد إطــلاق مــشروعه الخــاص بالاستيطان اليهودي في سوريا أو نقلِ العرب الفلسطينيين إلى تلك المناطق. وهــو يسعى إلى لعب اللعبة الكلاسيكية مؤكدًا للفرنسيين أن البريطانيين موافقــون علــى ذلك، ومؤكدًا للبريطانيين أن الفرنسيين لا مانع لديهم. لكن الإدارتــين المنتــدَبَتين تنسقان مواقفهما وتتشاوران فيما بينهما. ويجري استقبال ڤايتسمان في ١٢ أكتوبر/ تشرين الأول في الكيه دورسيه[١٠٣] [وزارة الشئون الخارجية الفرنــسية]. فيدعــه محاوروه يتكلم، وهو ما يعطيه الانطباع بأنه قد لقي إصغاء إيجابيًا. ثم،

إن وكيل إدارة الشئون الأفريقية قد أكد أنه بصرف النظر عن الاعتراضات الإنجليزية، فإن السلطات الفرنسية في المشرق لابد لها من أن تأخذ بعين الاعتبار رأيًا عامًا عربيًا جد حساس تجاه الصهيونية وساعيًا دومًا إلى طرح شكاياته ضد الانتداب. ومن ثم فإن هذه السلطات سوف تكون على حق في إرجائها تحقيق هذا المشروع إن كان من شأنه أن يعقّد مهمتها جد الصعبة بالفعل.

ويعتبر ڤايتسمان ذلك موافقة، وهو يعلن ذلك لعدد من مراسليه[١٠٤]. وفي نوڤمبر/ تشرين الثاني، يذهب إلى جنيف ليتحادث مع الأميركي چيمس ماكدونالد، المفوض السامي لشئون اللاجئين الألمان. والحال أن المفوضية التي يرأسها ماكدونالد، والتي تأسست للتوّ، لا يمكنها التصرف باسم عصبة الأمم ولا تلقي تبرعات أو توجيهات، وذلك باسم الامتناع عن حق التدخل. وهي تتبع مجلسًا إداريًا يتألف من خمسة عشر ممثلاً لحكومات حددتها عصبة الأمم (١١ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٣٣) [١٠٥]. وتتذرع ألمانيا بذلك لكي تنسحب من عصبة الأمم بعد ثلاثة أيام.

ويغتنم ڤايتسمان فرصة وجوده في باريس لكي يطرح مشروعه الخاص بتكوين كانتونات على شعبة الانتدابات[١٠٦]: فهو يقول إن موسوليني، وهو على اتصال مستمر به، قد وعده ببذل مساعيه الحميدة في هذا الاتجاه. وفي لندن[١٠٧]، تجد وزارة المستعمرات أن من الغريب أن يتحدث الزعيم الصهيوني عن تقسيم فلسطين إلى كانتونات مع الدوتشي دون أن يكون قد تحدث عن هذا المشروع سلفًا مع السلطات البريطانية. فيجري اتخاذ قرار بمراقبته خلال زيارته القادمة إلى روما. أمّا فيما يتعلق بالتقسيم إلى كانتونات، فإن هذا الحل كان قد جرى التفكير فيه بالفعل، لكنه يبدو صعبًا على التطبيق. وتتولى السفارة البريطانية في روما المسئولية عن متابعة الملف. ويعقد السفير اجتماعًا مع المركيز تيودولي، الذي يرأس لجنة الانتدابات[١٠٨]. فيوضح له الديبلوماسي الإيطالي اهتمام موسوليني بالمشروع، فهو يريد أن يقدم نفسه في صورة «حام لليهود» سعيًا إلى توضيح خلافه مع سياسة الاضطهاد التي ينتهجها هتلر، وهي سياسة يعتبرها «ظالمة وغبية». وتيودولي مستعد لأن يقوم بالتعاون مع إدمون دو روتشايلد بوساطة بين

اليهود والعرب. ومن شأن خطة التقسيم إلى كانتونات أن تعطي المنطقة الواقعة إلى جنوب القدس لليهود وأن تعطي الشمال للعرب، وإن كان البلد سوف يستمر التعامل معه كوحدة كاملة.

وفي خريف عام ١٩٣٣ هذا، يفكر آخرون سواه في التقسيم إلى كانتونات، بمن في ذلك أشخاص في المعسكر العربي. وتلك بوجه خاص حالة موسى العلمي. فهذا الرجل المنحدر من إحدى كبرى العائلات المسلمة في القدس ينتمي إلى الجيل نفسه الذي ينتمي إليه الحاج أمين (فهو قد ولد في عام ١٨٩٧) (١٠٩). وبعد أن خدم في صفوف الجيش العثماني خلال الحرب العالمية الأولى، انتقل إلى النزعة القومية العربية بتأثير من جانب خليل السكاكيني. وغداة الحرب، أرسلته أسرته إلى كمبردج لاستكمال دراساته. ولدى عودته إلى فلسطين، في عام ١٩٢٤، يشغل موقعًا متميزًا بوصفه منتميًا إلى عائلة كبرى مُجَازًا من جامعة بريطانية لها مكانتها الرفيعة. فيقوم بنتشيتش والسير هربرت صمويل بتعيينه فورًا في مصالح الانتداب الحقوقية. وهو يتزوج ابنة القومي العربي السوري إحسان الجابري (رفيق شكيب أرسلان في جنيف) بينما تتزوج أخته جمال الحسيني. والحال أن ووتشوب، رغبة منه في الاتصال بالرأي العام العربي اتصالاً مباشرًا، إنما يتخذ منه في عام ١٩٣٣ أحد سكرتيرييه الخصوصيين، ليكون سكرتيرًا مختصًا بالشئون العربية، الأمر الذي يستثير سخطًا قويًا في صفوف الموظفين البريطانيين الذين لا يتردد الفلسطيني في معارضتهم. ولانزعاج موسى العلمي من آثار أحداث ألمانيا، فإنه يوصي المندوب السامي بإعلان أن قيام المقام القومي اليهودي قد تم(١١٠). ومن ثم فإن القطاعات المأهولة باليهود على الشريط الساحلي سوف تصبح كانتونًا يهوديًا ذا حكم ذاتي مع حرية الهجرة والاستقرار، في حين أن فلسطين كلها سوف يُعهد بها إلى حكومة عربية قومية مع تمثيلٍ لليهود على أساس نسبتهم. وبعد ذلك بقليل، نجد أن أحمد الخالدي، المنتمي إلى عائلة الخالدي الكبرى، وهو يدير كلية في القدس، إنما يقترح خطة أكثر تفصيلاً بشأن تقسيم فلسطين إلى كانتونات، بحيث يغطي الكانتون اليهودي جزءًا من الشريط الساحلي والجليل. أمَّا الكانتون العربي فسوف يأخذ اسم سوريا الجنوبية وسوف يكون مصيره الوحدة مع شرق الأردن الذي يقوده عبد الله. والخطأ الأول لهذا المشروع هو إدراجه عبد الله في الأمر، وهو ما يستثير حملة

صحافية من جانب الحسينيين، الذين يتهمون واضعي مشاريع التقسيم إلى كانتونات بخيانة بلدهم (ولكن دون الإشارة إلى العلمي باسمه). وترى القيادة الصهيونية أن هذه المقترحات لا تتماشى مع اتساع طموحات حركتها. وبالمقابل، يظل ماجنس على اتصال وثيق بموسى العلمي وأحمد الخالدي. وبحكم هذا الواقع، فإن الصحافة العربية والصحافة اليهودية سواء بسواء تتناولان بصورة منتظمة مسألة التقسيم إلى كانتونات.

وخلال أحداث أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٣٣، كان مفتي القدس غائبًا عن فلسطين بسبب نشاطاته في خدمة المؤتمر الإسلامي. ويرى المندوب السامي أن الحاج أمين يحوز السلطة الحقيقية في صفوف السكان العرب. فهو الوحيد القادر على أن يوحد باسم الإسلام سكان المدن والأرياف، وإذا ما تمسك بنهجه السياسي المتمثل في التعاون مع إبداء الخلاف، فقد يكون بالإمكان تأمين النظام العام. ومن ثم فإن ووتشوب يلتقيه في ٣ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٣٣[١١١]. فهو يريد أن يجعل منه أداة تهدئة العلاقات بين العرب والبريطانيين. ويعبر الحاج أمين عن الشكايات العربية، لكنه يستطرد بعد ذلك متماشيًا مع النهج الذي رسمه موسى العلمي فيقترح سبلاً للمصالحة بين الطرفين. ويؤول كل شيء إلى تفسير تصريح بلفور. فيومًا أو آخر، لابد من اعتبار أن المقام القومي اليهودي قد تحقق. ولابد من معرفة متى. وهو يقترح تشكيل لجنةٍ ملكيةٍ مهمتها دراسة هذه المسألة، وكذلك وقف الهجرة ووقف بيع الأراضي. وبحسب كل أرجحية، بحكم المعطيات الديموغرافية والزراعية، فإن اللجنة سوف تنتهي إلى اعتبار أن قيام المقام القومي اليهودي قد تحقق. وفيما يتعلق بحفظ النظام، فإن إطلاق النار على المتظاهرين، مذنبين كانوا أم أبرياء، إنما يعد خطأً سياسيًّا جسيمًا. ولابد من دفع تعويضات لأسر الضحايا بحسب مبدأ الديَّة. أمَّا فيما يتعلق بالفلاحين المعدمين، فإن المجلس الإسلامي الأعلى يجب أن يحصل على إمكانات مالية لإعادة تسكينهم. ويود القادة العرب بالفعل محاولة تهدئة الخواطر، لكنهم لا يمكنهم عمل ذلك باسم البريطانيين، لأن السكان قد فقدوا الثقة بهم. ولابد لحكومة فلسطين من أن تتعهد تعهدًا حازمًا بأخذ المصالح العربية بعين الاعتبار.

ويشكر المندوب السامي محاوره على صراحته. وهو نفسه قد تأثر جدًّا من واقع أن أطفالاً عديدين تتراوح أعمارهم بين الثانية عشرة والرابعة عشرة قد أصابتهم الرصاصات بجراح. وسوف يستعجل إنجاز الدراسات الإحصائية بشأن الزراعة العربية وتسوية المسائل المالية المتعلقة بالمجلس الإسلامي. وليس مرجَّحًا بقوة أن لندن قد تعتبر الآن أن إقامة المقام القومي اليهودي قد تمت، بيد أنه سوف ينقل إلى السلطات المختصة اقتراح المفتي الأكبر. وهو يرى أن من الواجب التوصل قريبًا إلى تكوين الجمعية التشريعية.

ويرجع ڤايتسمان إلى باريس، حيث يستشير ليون بلوم. فينصحه الزعيم الاشتراكي بخلق أمر واقع بشراء أكثر ما يمكن من الأراضي في سوريا وفي لبنان(١١٢). فعندئذ سوف تستسلم الحكومة الفرنسية دون إثارة الكثير من الصعوبات. وفي الكيه دورسيه(١١٣)، نجد أن محاوريه عازمون على وضعه موضع الاختبار. فيؤكد أن لندن ليس لديها أي اعتراض على خطته. ويسأله الفرنسيون، في خبث، مبدين براءة كاذبة «ما إذا كان المقصود بالفعل هو تخصيص منطقة من الانتداب الفرنسي، بالقرب من الحدود، لتوطين الفلاحين الذين سوف يؤدي توسع المشاريع الصهيونية إلى طردهم من فلسطين. والحال أن الدكتور ڤايتسمان، وقد استبد به الحرج بشكل واضح، إنما يرد ردًّا مراوغًا على السؤال».

وهو يرجع عندئذ إلى الحديث عن إمكانية توطين اللاجئين اليهود الألمان القادمين من فرنسا في الانتداب الفرنسي. والردُّ هو

إننا ليس لدينا من اعتراض مبدئي على استقرار يهود في سوريا. فالحال أن الصهيونية إذا ما مدت جذورها في فلسطين، كما يمكن الأمل في ذلك، فمما لا مراء فيه أنها سوف تتوسع بالضرورة مستقبلاً فيما وراء الحدود الحالية. على أننا، بالنسبة للحاضر، يجب أن نتقيد بالساحة السياسية وأن نتعامل مع المسألة من زاوية أماني ومصالح السكان الذين سوف يتأثرون بذلك، والحال أن الشعور العربي في سوريا، الذي نتعرف عليه ليس البتة من إفضاءات بعض الشخصيات المنفردة، وإنما من خلال التعبير الجماعي والعلني عنه والذي تكثر منه الصحافةُ والاجتماعاتُ، إنما يعد معاديًا بشكل سافر للمشاريع الصهيونية. ومن المؤكد أن هذه المشاريع سوف تلقى معارضة شرسة لا مراء في أن الشعور المعادي للسامية

فيها سوف يكون ذا شأن هين قياسًا إلى روح الاعتراض على الانتداب، لكنها سوف تخلق لنا مصاعب، ليست أقل تعذرًا على التذليل، في عمل التحرير التدريجي الذي نتوخاه في المشرق.

وتكتسب المسألة ملمحًا مختلفًا في لبنان حيث تمنى العنصر غير المسلم نجاح الصهيونية في فلسطين أملاً في أن الأقليتين، المسيحية في أول هذين البلدين واليهودية في البلد الثاني، سوف تتآزران لمقاومة الضغط الإسلامي. على أن إمكانيات الاستقرار اليهودي في لبنان معدومة في المهن الحرة وفي التجارة المتخمة بالتجار بالفعل. وهي لا يمكن أن توجد إلاَّ في الصناعة وفي الزراعة، بشرط أن تجيء رءوس أموال يهودية مهمة للاستثمار فيها وتعطي بذلك للبلد انطباعًا بمجيء إضافة فعلية في الثروات مفيدة لنموه.

ويواصل ڤايتسمان الإلحاح متحدثًا عن المسيرة الظافرة للصهيونية، التي تتمتع الآن بالرجال ورءوس الأموال. فتجري محاولة لإفهامه أن من غير الوارد الآن الحديث عن مشروع كهذا.

وفي مستهل ديسمبر/ كانون الأول، يرجع إلى باريس[١١٤] ولا يخفي عن الدبلوماسيين الفرنسيين انزعاجه حيال موقف ووتشوب، الذي يبدو عازمًا بالفعل على مكافحة الهجرة السرِّية. ويشير المحضر الفرنسي للاجتماع إلى رفض مهذَّب جديد لخطته السورية، بيد أن مراسلات ڤايتسمان توحي بالعكس[١١٥].

وفي يناير/ كانون الثاني ١٩٣٤، نجد أن داميان دو مارتل، المندوب السامي الفرنسي، يذهب إلى فلسطين لإجراء محادثات مع نظيره البريطاني[١١٦]. وهو يوضح له أنه من غير الوارد قبول مستوطنين يهود في سوريا وذلك بالنظر إلى معارضة السكان المحليين لذلك. وبالمقابل، يمكن النظر في مسألة استقرار عرب فلسطينيين في سوريا ولبنان ممن جُرِّدوا من ممتلكاتهم بفعل عمليات الشراء الصهيونية:

على أن السير آرثر ووتشوب أكَّد لي أن من غير الوارد التفكير في هذا الأفق. ويستفاد من كلامه أن من شأن الإنجليز أن يرفضوا تسهيل مثل هذا الترحيل الذي من شأنه استثارة انتقادات قوية في صفوف الرأي العام المسلم.

وفي ١٨ يناير/ كانون الثاني، يؤدي مرسوم جديد صادر عن المندوب السامي الفرنسي إلى فرض سيطرة الإدارة على نقل الملكيات العقارية في المناطق الواقعة على الحدود مع فلسطين، وذلك بسبب انزعاج السكان المحليين.

والحاصل أن تيودولي، كما سبق له أن أعلن ذلك، إنما يقوم بزيارة لإدمون دو روتشايلد، الذي يشدِّد على ضرورة تعزيز الهجرة اليهودية وتشجيع إسهام رءوس الأموال اليهودية. وهو يعبر عن ثقته بالدولة المنتَدَبَة واهتمام أوروبا والحضارة الغربية بإنماء المقام القومي اليهودي:

> عندما تحدث البارون إدمون دو روتشايلد عن وحدة الأصل بين اليهود والعرب، تنبأ بحسن التفاهم بينهم في المستقبل. وقد قال إن الصهيونيين يتذكرون كثيرًا «اليهودي التائه» بحيث لا يمكنهم السعي، عبر طرد العرب من فلسطين، إلى خلق «العربي التائه».

وفي فبراير/ شباط، نجد أن ڤايتسمان، وهو في طريقه إلى فلسطين، إنما يلتقي من جديد بموسوليني. وبحسب التقرير الذي قدمه إلى السفير البريطاني في روما عن اللقاء[١١٧]، فإن الاستقبال كان وديًّا بشكل خاص. وهو يقول إن الدوتشي هو الذي بدأ بالتحدث إليه عن التقسيم إلى كانتونات وقد أجابه الزعيم الصهيوني بأن الانفصال الترابي قائم بالفعل من الناحية العملية لأن اليهود يتمركزون أساسًا في السهل الساحلي وفي الوديان، في حين أن العرب يتمركزون في الهضاب. ثم كان موسوليني البادئ بالحديث عن الدولة اليهودية. وهو مستعد لاستخدام نفوذه الكبير على العرب كي لا يثيروا قلاقل. وفي محادثة شخصية مع السفير، يعبر ڤايتسمان عن شواغله: إن المهاجرين الألمان لا يشكلون عنصرًا مريحًا تمامًا واستيعابهم صعب، بيد أن تركهم ينتشرون في البلدان المجاورة لألمانيا لن يكون من شأنه سوى زيادة حدة المعاداة المحلية للسامية.

أمَّا التقرير المرسل إلى المنظمة الصهيونية فهو يقدم مضمونًا مختلفًا بشكل محسوس[١١٨]: لقد تعلقت المحادثات في البداية باللاجئين الألمان ثم بالنمسا. فقدَّم موسوليني نفسه بوصفه حاميًا لهذا البلد في مواجهة الأطماع الألمانية. وقد اتفق الرجلان على أن ما هو محل رهان ليس شيئًا آخر غير بقاء الحضارة الأوروبية. ويجب على لندن وباريس وروما بناء حاجز ضد البربرية، لكن الإنجليز غير

مسارعين إلى إدراك ذلك. ومن غير الوارد الحديث عن تقسيم إلى كانتونات، وبالمقابل فإن موسوليني هو الذي يتناول بالفعل مسألة الدولة اليهودية على أن تكون تل أبيب عاصمتها. ويرد عليه ڤايتسمان بأن من غير الوارد ترك القدس تصبح عاصمة عربية. فالمدينة تهم الديانات الثلاث وقدسيتها بالنسبة للمسلمين ليست غير اختراعٍ حديث العهد. وبما أنه قد اطمأن إلى دعم إيطاليا الفاشية له، فإنه يقترح على موسوليني أن يساعد اليهود بلده في بناء صناعات كيميائية مستقلة عن الصناعات الكيميائية الألمانية.

وفي أواخر الشهر، يصل ڤايتسمان إلى فلسطين ليفتتح معهد ريحوڤوت العلمي، الذي سوف يحمل اسمه فيما بعد. وهو يُسِرُّ لمحاوريه الصهيونيين بأن اعتداله الظاهري لا يعني أنه قد تخلى عن فكرة دولة ذات سيادة. على العكس تمامًا، فهو يفضي لهم بأن يوم قيام الدولة اليهودية قد بات قريبًا(١١٩).

الفصل السابع

نحو المواجهة

" لا يمكن أن لا يستشعر المرء، بعد زيارة سريعة إلى فلسطين، أن القوة التقانية والمالية والفكرية والمعنوية الضخمة، التي تتمع بها الصهيونية، تمثل عنصر ارتباكات بالغ الجسامة بالنسبة لمجمل الشرق الأدنى. فهذه القوة التي لا تزال مكبوتة، وغير محدَّدة بشكل جيد، والتي تشكلت سريعًا بحيث يصعب عليها أن تستقر جيدًا على الدرب الذي سوف تتخذه، إنما تشكل مع ذلك مجهول السنواتِ القادمةِ الأكثر خطورة. ومن الصعب التنبؤ بما سوف تكون عليه تحركاتها، لاسيما أن فريقًا من المهاجرين يتحرك في نظام اجتماعي جد مختلف عن النظام الذي تتطور فيه الأمم الغربية. ومن الأهمية بمكان رصد تطور [هذه القوة] بانتباه وعدم السماح له بأن يخرج علينا بمفاجآت [...].

وممًا لا مراء فيه أن الشقاقات الداخلية سوف يكبحها الشعورُ بوجود جيران معادين. وطالما ناضلت إسرائيل من أجل استرداد أرضها، فإن بالإمكان تصور أن الحماسة الخلاقة سوف تكون أقوى من الميل إلى الشقاقات.

" لا علاج للعمى السياسي. بيد أن قوة الصهيونية، التي لا يمكن اجتثاثها الآن، سوف تكون بحد ذاتها كافية لتمكينها من أن تجتاز، دون خسائر كبرى، فترات التوتر والتمرد العربي. ووحدها حرب عامة هي التي يبدو أن بمقدورها تهديد توسعها لأن [مثل هذه الحرب] سوف تشهد فعل جيوش حقيقية».

روبير مونتاني، **ملاحظات حول بعض جوانب الصهيونية**، يونيو/ حزيران ١٩٣٤.

نهوض المقام القومي اليهودي

استسلم البريطانيون في تكتم لاتفاق الترانسفير، على الرغم من المنافسة الجديدة التي ينطوي عليها والتي يوفرها للمنتجات الألمانية في مجمل الشرق

الأدنى[1]. والحال أن «الرأسماليين» المستفيدين من هذا الاتفاق إنما يضطرون إلى أن يبيعوا بأسعار رخيصة السلع المترتبة على الاتفاق، مع خسارة يتراوح متوسطها بين ٣٠% و٤٠% من رءوس أموالهم[2]. والمنتجات المعنية تعد في الأغلب من الآلات الصناعية الجديدة. ومن شهر إلى آخر، تتخذ التبادلات بين فلسطين وألمانيا اتساعًا متزايدًا.

وعلاوة على التمويل الوارد من ألمانيا والمرتبط باتفاق الترانسفير وباتفاقات المقايضة الخاصة بالحمضيات، فإن ازدهار المقام القومي اليهودي يرجع إلى تزايد قوة استثمارات الفترة السابقة، كمشروع الكهربة وافتتاح ميناء حيفا. ويجب أن نضيف إلى ذلك ارتفاعًا في تبرعات الدياسبورا، وهو ارتفاع يرتبط بإعادة طرح ألمانيا النازية لـ«المسألة اليهودية».

وتشير الواردات والصادرات على حدٍّ سواء إلى نمو قوي لتجارة فلسطين في لحظةٍ كانت التبادلات الدولية فيها آخذة بالانهيار.

واردات فلسطين، ١٩٣٣ – ١٩٣٥ (بالجنيهات الفلسطينية) [3]

	القيمة بحسب رسم الأمانة في عام ١٩٣٣	القيمة بحسب بلد المنشأ في عام ١٩٣٣	النسبة المئوية إلى الإجمالي ١٩٣٤	القيمة بحسب بلد المنشأ في عام ١٩٣٥	النسبة المئوية إلى الإجمالي ١٩٣٥
بريطانيا العظمى	١٩ ٤٩ ٩٣٦	٣ ٠٢٠ ٠٠٠	١٩,٨٧	٣ ١٨٠ ٠٠٠	١٧,٩٣
الممتلكات البريطانية	٤٥٢ ٠٨٧	٥١٤ ٠٠٠	٣,٣٨	٦٢٠ ٠٠٠	٣,٤٩
النمسا	١٨٦ ٨٢٢	٣٤٠ ٠٠٠	٢,٢٤	٣٥٥ ٠٠٠	٢
بلچيكا	٣٤٦ ٧٤٠	٦٦٠ ٠٠٠	٤,٣٤	٧٣٠ ٠٠٠	٤,١١
بلغاريا	٨٨ ٦١٤	١٤٥ ٠٠٠	٠,٩٥	٢٠٥ ٠٠٠	١,١٦

تشيكوسلوفاكيا	٣١٢ ٩٤٣	٥٠٠ ٠٠٠	٣,٢٩	٦٦٠ ٠٠٠	٣,٧٢
الدانمارك	٧٤ ١٩١	١٢٦ ٠٠٠	٠,٨٣	١١٢ ٠٠٠	٠,٦٣
فرنسا	٤٥٩ ٥٧٥	٤٣٦ ٠٠٠	٢,٨٧	٣٤٥ ٠٠٠	١,٩٥
ألمانيا	١ ١٩٣ ٣٠٣	١ ٦٧٠ ٠٠٠	١٠,٩٨	٢ ١٧٠ ٠٠٠	١٢,٢٣
هولنده	١١٧ ٩٠٠	٢٤٥ ٠٠٠	١,٦١	٢٥٥ ٠٠٠	١,٤٤
المجر	٥٤ ٣٩٤	١١٦ ٠٠٠	٠,٧٦	٢٠٥ ٠٠٠	١,١٦
إيطاليا	٣٥٧ ٠٢٢	٤٧٥ ٠٠٠	٣,١٣	٤٤٥ ٠٠٠	٢,٥١
بولنده	٢٨٩ ٧١٨	٤٧٦ ٠٠٠	٣,١٣	٧٧٠ ٠٠٠	٤,٣٤
رومانيا	٥٨١ ٦٣٥	٩٧٨ ٠٠٠	٦,٤٣	١ ٢١٠ ٠٠٠	٦,٨٢
روسيا	١٥٧ ٦٣٧	٢٠٥ ٠٠٠	١,٣٥	٢٣٥ ٠٠٠	١,٣٢
السويد	١٢٢ ٢١٣	١٩٠ ٠٠٠	١,٢٧	٢٣٠ ٠٠٠	١,٣٠
سويسرا	٧٣ ٩٤٤	١٧٠ ٠٠٠	١,١٢	١٨٠ ٠٠٠	١,٠١
يوغوسلافيا	٦٥ ٥٠٩	١٧٦ ٠٠٠	١,١٦	١٩٥ ٠٠٠	١,٠٩
مصر	١ ٢٠٨ ٢٢٧	٤٥٠ ٠٠٠	٢,٩٦	٥٩٠ ٠٠٠	٣,٣٣
اليابان	٣٤٩ ٨٥٩	٥٨٢ ٠٠٠	٣,٨٣	٦٤٠ ٠٠٠	٣,٦١
العراق	٨١ ٥٩٢	١٧٣ ٠٠٠	١,١٤	٢٣٠ ٠٠٠	١,٣٠
سوريا	٩ ٤٢ ٦٦٣	١ ٠٦٦ ٠٠٠	٧,٠١	١ ٣٠٠ ٠٠٠	٧,٣٣
تركيا	٣٦٤ ٠٥٦	٤٩٠ ٠٠٠	٣,٢٢	٣٠٥ ٠٠٠	١,٧٢
الولايات المتحدة	٨٣٨ ٧٧٤	١ ٢٩٠ ٠٠٠	٨,٤٨	١ ٥٠٠ ٠٠٠	٨,٤٥
بلدان أخرى	٤٥٤ ١٣٥	٧٠٧ ٠٠٠	٤,٦٥	١ ٠٧٣ ٠٠٠	٦,٠٥
الإجمالي	١١ ١٢٣ ٤٨٩	١٥ ٢٠٠ ٠٠٠[٤]		١٧ ٧٤٠ ٠٠٠[٥]	

صادرات فلسطين بالجنيهات الفلسطينية وبالنسب المئوية

	١٩٣٣	١٩٣٤	النسبة المئوية ١٩٣٤	١٩٣٥	النسبة المئوية ١٩٣٥
بريطانيا العظمى	١ ٥٥٩ ٤٩٦	١ ٧٥٠ ٠٠٠	٥٣,٨٤	٢ ٥٥٣ ٩٨٦	٦٠,٥٩
الممتلكات البريطانية	٦٠ ٦١٣	٨٩ ٠٠٠	٢,٧٤	٨٥ ٠٨٣	٢,٠٢
بلچيكا	٩ ٨٠١	٢٤ ٠٠٠	٠,٧٤	٧٧ ٨٤٤	١,٨٥
الدانمارك	٣٧ ٤٨٥	٥٠ ٠٠٠	١,٥٤	٣٩ ١٢٠	٠,٩٣
فرنسا	٢١ ٩٢٢	٣٠ ٠٠٠	٠,٩٢	٨٩ ٧٦٩	٢,١٣
ألمانيا	٣٧٣ ٧٤٩	٦٦٤ ٠٠٠	٢٠,٤٤	٢٥٠ ٩٠٩	٥,٩٥
هولنده	٥٣ ٨٥٣	٩٠ ٠٠٠	٢,٧٧	١٨٥ ٤٣٨	٤,٤٠
إيطاليا	١٤ ٣١٢	١٩ ٠٠٠	٠,٥٨	٢٢ ٦٧٩	٠,٥٤
النرويج	١٦ ٨٢٤	٢٦ ٠٠٠	٠,٨٠	٦٤ ١٨٦	١,٥٢
بولنده	١٥ ١٢٢	٢٨ ٠٠٠	٠,٨٦	١٢٢ ٢٤٥	٢,٩٠
رومانيا	٤٠ ٦٢٠	٦١ ٠٠٠	١,٨٨	٩٢ ٢١٩	٢,١٨
السويد	٢٥ ٦٢٥	٣٠ ٠٠٠	٠,٩٢	٥٤ ٣٧٤	١,٢٩
مصر	٧١ ٩٦٢	٧٥ ٠٠٠	٢,٣١	٧٧ ٤٠٢	١,٨٤
سوريا	٢١٢ ٩٨٢	٢١٦ ٠٠٠	٦,٦٤	٣٠٢ ٩٨٨	٧,١٩
الولايات المتحدة	٢١ ٤١٥	٣٣ ٠٠٠	١,٠٢	١٥ ٨٥٥	٠,٣٧
بلدان أخرى	٥٥ ٧٣٦	٦٥ ٠٠٠	٢	١٨١ ٣٨٩	٤,٣٠
الإجمالي	٢ ٥٩١ ٦١٧	٣ ٢٥٠ ٠٠٠ (٦)		٤ ٢١٥ ٤٨٦	

ويظل الفارق بين الصادرات والواردات ضخمًا. وتعوزنا البيانات بشأن التبادلات غير المرئية. ويقدم الأنجلو – بالستاين بنك معلومات حول التحويلات المالية التي جرت عبر أجهزته ويذهب إلى أنها تغطي ما بين نسبة ٥٠% ونسبة ٦٠% من إجمالي التحويلات. وهو ما يعطينا (بالجنيهات الفلسطينية)(٧):

	الأنجلو – بالستاين بنك	الإجمالي
١٩٣٤	٦ ٨١٦ ٠٠٠	١٢ ٠٠٠ ٠٠٠
١٩٣٥	٨ ٥٢٤ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠

ويسمح تدفق رءوس الأموال بتدفق البشر في لحظة تؤدي فيها معاداة السامية في أوروبا إلى دفع جماعات سكانية، كانت مستقرة في العقد السابق، إلى الرحيل من جديد:

الهجرة اليهودية من عام ١٩٣١ إلى عام ١٩٣٥(٨)

١٩٣١	٤ ٠٧٥
١٩٣٢	٩ ٥٥٣
١٩٣٣	٣٠ ٣٢٧
١٩٣٤	٤٢ ٣٥٩
١٩٣٥	٦١ ٨٥٤

وعلاوة على المهاجرين «الرأسماليين»، كانت قد مُنحت دفعةٌ إضافية من تأشيرات الهجرة للاّجئين الألمان لأسباب إنسانية، كما أن تسهيلاتٍ قد قُدّمت إلى حرفيين يحملون معهم رأس مال قدره ٢٥٠ جنيهًا على الأقل [للفرد]. وفي هذه الحالات، لوحظت مرونة كبرى في توسيع المعايير المتعلقة بالقرابة من الدرجات الأولى.

الفئات الرئيسية للمهاجرين في عام ١٩٣٤ من إجمالي ٤٤ ١٤٣ فردًا، بينهم ٣٥٩ ٤٢ يهوديًا و٤٩٤ ١ مسيحيًا و٢٩٠ مسلمًا[٩]

	الفئات	الإجمالي	يهود	مسيحيون	مسلمون
A (i)	أشخاص يحوزن ١٠٠٠ جنيه أو أكثر	٥ ١٩٣	٥ ١٢٤	٤١	٢٨
$A (i)^2$	معالون ينتمون إلى الفئة A (i)	٤ ٦١٨	٤ ٥٧٨	٢٦	١٤
A (iii)	حرفيون يحوزون رأس مال لا يقل عن ٢٠٠ جنيه	٤٣٧	٤٣٥	١	١
$A (iii)^2$	معالون ينتمون إلى الفئة A (iii)	٦٩٨	٦٩٤	٣	١
A (iii)	طلاب مكفولو الإعاشة	٢ ٠٣٥	١ ٨٩٣	١٣١	١١
C	عمال ذكور	٩ ٨٣٨	٩ ٥٥٦	٢٣١	٥١
C	عاملات	١ ٤٣٨	١ ٣٢٦	١٠٩	٣
C^2	معالون ينتمون إلى الفئة C	١١ ٢٥٩	١١ ١٥٣	٦٩	٣٧
D	معالون من جانب مقيمين في فلسطين	٧ ٢٨١	٦ ٨٧٩	٢٧٥	١٢٧

وبما أن عدد المهاجرين من الإناث أدنى بقليل من عدد المهاجرين من الذكور (٤٨%)، فإن بالإمكان افتراض أن فريقًا لا بأس به من المعالين يتألف من نساء وأطفال[١٠]:

الديانة	الإجمالي	رجال	نساء	أولاد	بنات
اليهود	٤٢ ٣٥٩	١٧ ١٣٤	١٥ ٥٧٠	٤ ٩٧٨	٤ ٦٧٧
المسيحيون	١ ٤٩٤	٦٤٢	٥١١	٢٠٧	١٣٤
المسلمون	٢٨٩	٩٨	٦٦	٦٥	٦٠
آخرون	١	١			

ويميل عدد الأشخاص المعالين إلى التزايد من عام إلى آخر[١١]:

	العدد	النسبة المئوية إلى المهاجرين اليهود
١٩٣٣	١٥ ٦٥٣	٥٢
١٩٣٤	٢٤ ٤٧٢	٥٨
١٩٣٥	٣٧ ٨٥٢	٦١

وتزايد العنصر «الرأسمالي» مثير:

الهجرة اليهودية «الرأسمالية» بالأرقام المطلقة وكنسبة مئوية إلى الهجرة اليهودية[١٢]

١٩٣١	٢٣٣	%٦
١٩٣٢	٧٢٧	%٨
١٩٣٣	٣ ٢٥٠	%١١
١٩٣٤	٥ ١٢٤	%١٢
١٩٣٥	٦ ٣٠٩	%١٠

وبحسب البريطانيين، فإن المهاجرين «الرأسماليين» يمثلون نسبة ٤١% من المهاجرين الألمان بالنسبة لعامي ١٩٣٣ و١٩٣٤[١٣].

والمؤسسات الصهيونية قلقة من طبيعة هذه «الخامة البشرية»[١٤]. فالجزء الأكبر يجيء من الطبقات المتوسطة ويزيد متوسط عمر الواحد من هؤلاء المهاجرين عن ثلاثين سنة. ولم يمر القادمون الجدد بالقالب الإيديولوچي للصهيونية الاشتراكية ولم يتلقوا تكوين «رُوّاد». واستقرارهم في فلسطين يترافق مع تغير طبقي. وبما أن الثقافة «الإيريتز إسرائيلية» كانت، في ذلك الوقت، قد تكونت جيدًا بالفعل، فإن هناك اشتباهًا بأنهم قد لا يكونون قابلين لاستيعابهم. وهذه **العاليّا** الخامسة معرضة للمآخذ نفسها التي تعرضت لها **العاليّا** الرابعة، **عاليًا** البولنديين في أواسط عشرينيات القرن العشرين: فهي جد بورچوازية وجد مشّربة بالروح الأوروبية وجد بعيدة عن الإنسان الاشتراكي الصهيوني الجديد. والحال أن المهاجرين الألمان، الذين جرت تسميتهم على نحو تحقيري بالـ *Yekkes*، إنما تجري دعوتهم إلى الذهاب لفلاحة الأرض أو، على الأقل، إلى ممارسة عمل يدوي. وعلى الرغم من الضغوط، فإن فريقًا منهم لا بأس به يستقر في المدن. وهم يحافظون لوقت طويل على التحدث بالألمانية. وعلى مستوى المواقف، فإنهم يحملون معهم نزعة رسمية في مراعاة القانون واللوائح. وسوف تكون مساهمتهم ملحوظة في بناء دولة قانون في داخل الييشوف ثم في دولة إسرائيل.

ويرى القادة الصهيونيون أن هذه الخامة البشرية المعيبة نسبيًّا إنما تكمن مأثرتها الرئيسية في السماح بتمويل مجيء يهود حقيقيين، أي بتمويل مجيء أولئك القادمين من أوروبا الشرقية – خاصة من بولنده –، والذين مروا بتكوين «الرُوَّاد» الأولي الذي لا غنى عنه. وهم يشكلون إلى حد بعيد جدًّا غالبية المهاجرين العظمى في عامي ١٩٣٣ و١٩٣٤ (٩٧٧ ٣١ و١٤٣ ٤٤) :

البلدان الأصلية الرئيسية للمهاجرين اليهود[15]

البلد	١٩٣٣		١٩٣٤		١٩٣٥	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
بولنده	١٣ ١٣٣	٤٣	١٨ ٠٢٨	٤٣	٣٠ ٣٤٢	٤٩
ألمانيا	٥ ٣٩٢	١٨	٦ ٩٤١	١٦	٦ ٦٩٩	١١
رومانيا	١ ٤١١	٥	٢ ٠٣١	٥	٣ ٨٩٦	٦
اليونان	١ ٢٥٦	٤	١ ٥٩٨	٤	٣ ١٦٦	٥
ليتوانيا	١ ٠٩٩	٤	١ ١٢٤	٣	٢ ٠٧٧	٣
الولايات المتحدة	١ ١٦٩	٤	١ ١٧١	٣	١ ٥٤٥	٢

وإذا كانت سلطات الانتداب تسهِّل استقرار اليهود الألمان، فإنها تفضل في هذا الموضوع التزام التستر كي لا تؤجج مخاوف العرب. وهكذا، ففي يونيو/ حزيران ١٩٣٤، لا يجري التصريح للمفوض السامي لشئون اللاجئين الألمان التابع لعصبة الأمم بزيارة فلسطين[16].

ومكافحة الهجرة السرِّية تتم بصرامة نسبيًّا. والحال أن العرب السوريين القادمين من حوران هم بالأخص من يجري طردهم من البلد.

الأشخاص المطرودون بسبب هجرتهم غير الشرعية[١٧]

	يهود	غير يهود	الإجمالي
١٩٣٤	٧٧٢	١ ٦٣٥	٢ ٤٠٧
١٩٣٥	٢٩٣	٢ ١٥٢	٢ ٤٤٥

والرخاء الجديد للانتداب يجد تعبيرًا عنه بالدرجة الأولى في بيانات الميزانية، لاسيما أن الإيرادات تجيء بشكل متزايد باطراد من الجمارك (في عام ١٩٣٠: ٦٨٨ ٩٩١ جنيهًا فلسطينيًّا، في عام ١٩٣٤: ٥٩٨ ٨٦٨ ١ جنيهًا فلسطينيًّا، في عام ١٩٣٥: ٣٧٠ ٦٧٠ ٢ جنيهًا فلسطينيًّا).

ميزانية الانتداب الفلسطيني (بالجنيهات الفلسطينية) [١٨]

	الإيرادات	الإنفاقات
١٩٢٨	٢ ٥٨٤ ٣١٧	٣ ٣٨١ ٩٩٣
١٩٢٩	٢ ٣٢٣ ٥٧٢	٢ ١٤٠ ٠٣٢
١٩٣٠	٢ ٣٨٩ ٥٤٦	٢ ٥٣٦ ٥٠٤
١٩٣١	٢ ٣٣٣ ٨٩٥	٢ ٣٧٤ ٨٦٧
١٩٣٢ (يناير/ كانون الثاني – مارس/ آذار)	٦٥٧ ٢٨٩	٥١١ ٦٥٦
١٩٣٢ – ١٩٣٣	٣ ٠١٥ ٩١٧	٢ ٥١٦ ٣٩٤
١٩٣٣ – ١٩٣٤	٣ ٩٨٥ ٤٩٢	٢ ٧٠٤ ٨٥٦
١٩٣٤ – ١٩٣٥	٥ ٤٥٢ ٦٣٣	٣ ٢٣٠ ٠١٠

ومن ثم يتكون فائض في الميزانية قدره ٩٣٢ ٥١٠ ٢ جنيهًا في ٣١ مارس/ آذار ١٩٣٤ و٥٥٥ ٧٣٣ ٤ جنيهًا في ٣١ مارس/ آذار ١٩٣٥، وهو ما يتماشى مع طموح حكومة الانتداب في تكوين أموال احتياطية تساوي قيمتها قيمة سنة ميزانية كاملة سعيًا إلى التمكن من مواجهة احتمال حدوث انقلاب مفاجئ في

الوضع الاقتصادي. ويبني المندوب السامي تقديره على التفاوت الضخم بين الواردات والصادرات. وعافية البلد الاقتصادية تعتمد اعتمادًا شديدًا على تدفق رءوس الأموال الخارجية. وإذا ما حدث لسبب أو لآخر أن تناقص هذا التدفق تناقصًا ملحوظًا، فسوف تحدث على الفور أزمة اقتصادية في اتساع أزمة ١٩٢٥-١٩٢٦[١٩].

وتظل الأولويات هي هي دومًا. وهكذا، فإن ميزانية التعليم تتقدم بسرعة أقل من سرعة تقدم الميزانية العامة:

ميزانية إدارة التعليم بالجنيهات الفلسطينية وكنسبة مئوية من الإنفاقات[٢٠]

١٩٣٢ - ١٩٣٣	١٥٩ ٥٢٠	%٦,٣٤
١٩٣٣ - ١٩٣٤	١٧٩ ٦٣٥	%٦,٦٤
١٩٣٤ - ١٩٣٥	٢٠١ ٤٩٨	%٦,٢٤
١٩٣٥ - ١٩٣٦	٢٢١ ٠٨٧	%٥,٢٢

وينتج عن ذلك أن عدة آلاف من الأطفال العرب، خاصة في الأرياف، يجدون أنفسهم وقد مُنعوا من الالتحاق بالمدارس، بالنظر إلى عدم وجود أماكن لهم.

وعلاوة على النفقات العادية للإدارة ولحفظ النظام، سوف يجري إيلاء الأولوية لتنمية البنى التحتية الاقتصادية والحضرية وللزراعة (أعمال المساحة، الإعفاءات من الضرائب العقارية، المساعدة التقانية والتجارية لقطاع الحمضيات).

وهذا هو منطق خطة الإنماء الشهيرة التي أُعلنت منذ سنوات. وهي تجد تجسيدًا لها في موافقة مجلس العموم البريطاني في يونيو/ حزيران ١٩٣٤ على قرض قيمته ٣ ملايين من الجنيهات بنسبة فائدة قدرها ٤% على أربعين سنة وتشكل موارد فلسطين رهنًا له[٢١]. ولابد للواردات ذات الصلة من أن تتم، قدر الإمكان، من بريطانيا العظمى. وكما يمكن توقع ذلك، فإن اليهود والعرب

يحتجون. فالأوائل يرون أن خطة التنمية سوف تعود بالفائدة على السكان العرب بالأخص لأنها سوف ترفع مستوى معيشتهم، في حين أن اليهود هم الذين سوف يقدمون الجانب الأعظم من الإيرادات الضريبية (وهو ما كانت عليه الحال آنذاك، وإن كان بنسبة أقل مما يُعتقد). أمّا فيما يتعلق بالعرب، فإنهم يحتجون من حيث المبدأ على سلطوية حكومة انتداب تقوم بربط الموارد الضريبية للبلد [بالقرض] لمدة عقود دون أن تستشير السكان المعنيين (تذكيرٌ بالمبدأ الشهير «لا ضرائب دون تمثيل»).

ويتضح الرخاء اتضاحًا خاصًّا من تضاعف التداول النقدي في غضون ثلاث سنوات:

التداول النقدي بالجنيهات الفلسطينية[٢٢]

٣١ مارس/ آذار ١٩٣٢	٢ ٤٠٨ ٦٦٤
٣١ مارس/ آذار ١٩٣٣	٢ ٨٢١ ٦٦٤
٣١ مارس/ آذار ١٩٣٤	٤ ٠٦٩ ٦٦٤
٣١ مارس/ آذار ١٩٣٥	٥ ٣٢٦ ٢٢٨

والحاصل أن عالم الاجتماع الكبير روبير مونتاني، الذي كان آنذاك مدير المعهد الفرنسي بدمشق، قد زار فلسطين في ربيع عام ١٩٣٤ في رحلة بحوث. وقد أثارته أينما ذهب قوةُ تقدم الصهيونية وتراجع العرب التدريجي ولكن الثابت. وفي تقرير سرّي أرسله المندوب السامي في بيروت إلى الكيه دورسيه، التي تعتبره تقريرًا «بالغ الأهمية»، يشير إلى ما يعتبره خطوط القوة في الوضع[٢٣]:

ممّا لا مراء فيه أن ابن البلد، إذ يتصل باليهودي، إنما يحقّق بعض التقدم، بيد أنه لا ينجز هذا التقدم إلاّ بسرعة جد ضعيفة، وهذا التقدم محدود الأهمية إلى حد بعيد، الأمر الذي لا يمكّنه من النضال. [...] وشيئًا فشيئًا نجد أن قيمة القوة الاقتصادية لكل من اليهود والعرب إنما تصبح أكثر تفاوتًا. ولا يمكن إلاّ لتجمّع للعرب في منطقة محدّدة أن يسمح لهم بالإفلات من الانهيار الاجتماعي الذي يتهددهم. ولا أحد سوف يقبل ذلك من العرب الذين لا يزالون

يعتبرون أنفسهم سادة البلد الحقيقيين ؛ ولا أحد يتصور ذلك من اليهود الذين تعد فلسطين بأسرها وطنهم التاريخي.

ومن المثير أن نرصد أن الأكثر مثالية والأكثر حرصًا على العدالة الاجتماعية، بين اليهود، هم الأكثر عميً حيال المشكلة العربية. إن كل شعب من الشعبين إنما يحيا منفصلاً عن الآخر، فيضيع أحدهما في حلمه بالمستقبل، ويضيع ثانيهما في ذكرى عظمته، على أن التطور الاقتصادي يتواصل بلا رحمة ويحسم المشكلة.

وهكذا، فإن التطور الذي بدأ في عام ١٩٣٣ لابد له، في نظر كثيرين من المراقبين، أن يفضي، في الأمد القصير، إلى قيام الدولة اليهودية.

الحياة السياسية في أوائل عام ١٩٣٤

الشاغل الأكبر الذي يهم ووتشوب هو تحديد طاقة الاقتصاد الاستيعابية. فهو يتعرض لنقد قوي من جانب المؤسسات الصهيونية التي تشكو للندن من موقفه جد التقييدي[٢٤]. والواقع أنه قد قرر أن يأخذ في الحسبان حجم البطالة في صفوف السكان العرب باعتباره أحد معايير تقدير هذه الطاقة. وهو على علم كامل بأن البلد يشهد رخاءً اقتصاديًّا سافرًا، لكنه يرى أن رخاء القطاع الاقتصادي اليهودي لا يمتد إلى القطاع العربي. وبعين قدر ما أنه لا يمنح تأشيرات هجرة إلاَّ من زاوية إمكانيات العمل في الاقتصاد اليهودي، فإنه يرى أن المهاجرين غير الشرعيين، الأوفر عددًا باستمرار، إنما يستولون على وظائف في القطاعات الأخرى (قطاع الدولة والقطاع العربي). ثم إن أرباب عملٍ يهود يمكنهم تسريح عمالهم العرب لإتاحة مكان لمهاجرين جدد ويمكن للصناعات اليهودية الجديدة أن تقود إلى انهيار المشاريع العربية في القطاعات نفسها. وأخيرًا، فإن نسبة ٤٢% من السكان الذكور العرب إنما يعدون دون الخامسة عشرة من العمر، وهو ما ينذر، بالنسبة للأعوام القادمة، بتدفق ملحوظ على سوق العمل. وهو يتدخل لدى الصهيونيين ليطلب إليهم وقف الهجرة السرِّية وتشغيل اليد العاملة العربية.

ويرى فايتسمان[٢٥] أن موقف المندوب السامي موقف شائن. فليست هناك بطالة عربية. وكل ما هنالك هو بعض الفلاحين الذين اضطروا إلى هجر الهضاب

لأسباب اقتصادية. وهو يرى أن الحكومة، لا الصهيونيين، هي التي يتوجب عليها تقديم العون لهم، فمن الظلم الفادح أن يستخدم الصهيونيون المال المخصص لتوطين اليهود لصالح العرب !

ويرى المندوب السامي أن الوضع الاجتماعي للسكان العرب له تأثيره المباشر على فرض حفظ النظام. والحال أن اللجنة التنفيذية العربية تعلن عن اعتزامها تنظيم تظاهرات جديدة في شهر يناير/ كانون الثاني ١٩٣٤. ويوضح ووتشوب لموسى كاظم أن من غير الوارد التظاهر دون تصريح مسبق وأن من المحظور السير على مقربة من البنايات الحكومية. وسعيًا إلى توفير مزيد من الأمن، يجتمع المندوب السامي بمفتي القدس في ٢ يناير/ كانون الثاني ١٩٣٤[٢٦]. فيدعوه الحاج أمين إلى التصريح بتنظيم تظاهرات سلمية. ولابد للشرطة وللمتظاهرين على حدٍّ سواء أن يتصرفوا بحكمة. وهو مستعد للتوسط بين اللجنة التنفيذية العربية والسلطات. ويختتم المندوب السامي برقيته بتقييم علاقاته بسماحة المفتي: إنه يحترمني ويود مساعدتي. لكن الشيء الأصعب على التحديد هو مدى نزاهة مقترحاته الخاصة بتقديم مساعدة نشيطة للحكومة: فهو يعرف أن من غير الحكمة استثارة مواجهات عنيفة مع السلطة، لكنه يخشى من الاتهامات بالتساهل حيال البريطانيين والتي يطلقها ضده خصومه السياسيون. والواقع أن من الواضح أن نفوذه سوف يكون إلى جانب الاعتدال، وهو ما يعد إسهامًا ملحوظًا. أمَّا إذا ما انتقل إلى الجانب الآخر، فإن القلاقل ذات الاتساع الكبير سوف تكون حتمية.

وعلى مدار بقية العام، يحتفظ المندوب السامي بنظريته: إن تحسين أحوال الفلاحين العرب والحفاظ على علاقات طيبة بمفتي القدس هما الشرطان الضروريان لتجنب تجدد أعمال العنف التي وقعت في خريف عام ١٩٣٣[٢٧]. وبلغة أكثر دبلوماسية ومع التطور الاقتصادي، سنجد أن مداخلة ممثل الانتداب أمام لجنة الانتدابات في مايو/ أيَّار – يونيو/ حزيران ١٩٣٤ سوف تسير في هذا الاتجاه[٢٨].

وكانت اللجنة التنفيذية قد أعلنت عن تظاهرات احتجاج جديدة قررت تنظيمها في يومي ١٦ و١٧ يناير/ كانون الثاني ١٩٣٤[٢٩]. والحال أن المسئولين عن حفظ النظام إنما يلحون على المندوب السامي أن يغتنم الفرصة للدخول في اختبار للقوة.

فمن شأن قمع قاس أن يسمح بتصفية المعارضة العربية مثلما فعل الفرنسيون ذلك في سوريا للتوّ. لكن ووتشوب، المطمئن إلى دعم المفتي له، إنما يختار التهدئة. فيصرح بتظاهرات سلمية. وتُصدر اللجنةُ التنفيذية العربية، من جانبها، تعليمات مماثلة، سعيًا منها إلى إثبات أن المسئولية عن أعمال العنف التي وقعت في أكتوبر/ تشرين الأول إنما تقع على الشرطة. ويدور كل شيء في هدوء لاسيما أن الثلج قد أخذ يتساقط وأن الجو كان جد بارد، في اليوم المحدَّد. فيعلن البريطانيون والقوميون سواء بسواء أنهم قد انتصروا. على أن كثيرين من الموظفين الإنجليز يأخذون على المندوب السامي رخاوته وميله إلى المساومة. لكن الرجل يرى أن هذا النوع من التظاهرات السلمية، في غياب المجلس التشريعي، إنما يعد بديلاً مقبولاً[٣٠]. ويؤدي نشر التقرير الخاص بالتحقيق في أحداث عام ١٩٣٤ إلى استثارة ردود فعل متوقعة: فالصحافة العربية ترفض المديح الموجَّه إلى الشرطة لالتزامها الحكمة وحسن التصرف. والصحافة اليهودية ترى أن مما لا أساس له الزعم بأن منشأ التظاهرات هو خوف العرب من الهجرة ومن بيع الأراضي[٣١]. أمَّا إدارة الانتداب فهي تسعد لواقع أنه لم يجر توجيه أي لوم لها وأنه لم تجر دعوتها إلى أي تعديل لسياستها.

وفي شهر مارس/ آذار، ينتصر أنصار سياسة الحزم[٣٢]. فالأشخاص الذين جرى اعتقالهم خلال قلاقل أكتوبر/ تشرين الأول تحكم عليهم محكمة يافا بعقوبات تتراوح بين خمسة وعشرة شهور من الأشغال الشاقة. وبينهم خمسة من أعضاء اللجنة التنفيذية العربية وخمسة من الشبان المسلمين. فيستأنف المحكوم عليهم الحكم أمام محكمة القدس[٣٣]. لكن هذه الأخيرة تُبقي على الأحكام وإن كانت تقترح الاختيار بين كتابة تعهد بحسن السلوك أو التنفيذ الفعلي للعقوبة. فيختار عوني عبد الهادي وجمال الحسيني وعزة دروزه السجن، بينما يختار الآخرون كتابة تعهدات بحسن السلوك. والحال أن القضاة، وقد أصابهم الضيق، إنما يقترحون على المعاندين – الذين ينضم إليهم في اللحظة الأخيرة الشيخ مظفَّر، الذي كان قد وافق في البداية على كتابة تعهد – تغيير صيغة التعهد بحيث لا تبدو متعارضة مع التزاماتهم السياسية والقومية. فيقبل المحكوم عليهم الصفقة فيما عدا الشيخ مظفَّر الذي يفضِّل تنفيذ عقوبة حبس مدته ستة شهور.

والحدث الرئيسي هو موت موسى كاظم الحسيني، في ٢٦ مارس/ آذار ١٩٣٤[٣٤]. وكان الباشا العجوز قد بلغ الثالثة والثمانين من العمر. وجنازته فرصة لتظاهرة شعبية عارمة. ويجري دفن جثمانه في الحرم الشريف، الذي أصبح مرقد زعماء القومية العربية وقادة الإسلام. وسرعان ما يبدو واضحًا أنه لا يمكن لأي شخصية أن تخلفه في قيادة اللجنة التنفيذية، وذلك بالنظر إلى التنافس بين الحسينيين والنشاشيبيين وبسبب مزايدة حزب الاستقلال القومية. بيد أن المؤسسة قد بقيت. ومن حين إلى آخر، يجري الحديث عن عقد مؤتمر عربي ثامن لاختيار لجنة تنفيذية جديدة، بيد أن الروح الفصائلية تنتصر[٣٥].

ويعزز المفتي موقعه بالمشاركة في وساطة القوميين العرب في النزاع بين اليمن والعربية السعودية. وإذا كانت هذه الوساطة تبدو غير مثمرة، فإن الحاج أمين إنما يستفيد منها لتعزيز مكانته السياسية في العالم العربي. بل إنه سوف يمضي إلى حد شجب النزعات الخصوصية المتعارضة مع الوحدة العربية[٣٦]. وتجد الصحافة اليهودية متعة في إعادة نشر مقال لفيلبي يذهب فيه إلى أن السلام قد تحقق دون أن يكون مثيرو القلاقل الفلسطينيون أو السوريون قد أفلحوا في لعب أدنى دور[٣٧].

بيد أن الشبيبة العربية تتحرك تحركًا أنشط. فجمعيات الكشافة تشكل داوريات مراقبة على طول الساحل سعيًا إلى مراقبة الهجرة السرِّية اليهودية ومنعها، وهو ما يستثير حوادث عنيفة مع الحركات الصهيونية[٣٨]. ويعزز البريطانيون رقابات الشرطة، لكن رجال الشرطة الإنجليز، المتأثرين غالبًا لحال غير المرغوب فيهم هؤلاء، إنما يتركون المهاجرين السرِّيين يدخلون، عن طيب خاطر[٣٩]. كما يجري حظر المراقبات العربية. وردًّا على هذه الأخيرة، يشن الهستادروت حملة مقاطعة للعرب في المجال الاقتصادي، وهي مقاطعة تجد ترجمة لها في طرد العمال العرب بالقوة من المشاريع اليهودية[٤٠]. وسعيًا إلى العثور على يد عاملة يهودية رخيصة الثمن، يجري جلب سيفارديين من سالونيك معتادين على أعمال الموانئ، كما يجري طلب إصدار تأشيرات هجرة ليهود من اليمن سوف يعملون في فلاحة المزارع الواسعة.

ويؤكد اليشوف نفسه بشكل متزايد باطراد بوصفه مركز الصهيونية السياسي. ولأول مرة، نجد أن لجنة العمل الصهيوني التي تتألف من سبعين عضوًا، والتي كانت تعقد مؤتمرًا لها في أي عام لا ينعقد فيه مؤتمر [صهيوني]، تعقد مؤتمرًا مهيبًا لها في القدس في مارس/ آذار - أبريل/ نيسان ١٩٣٤، بحضور القناصل[٤١]. وقد جرى إقرار سياسة الأغلبية الجديدة ونوقشت بالأخص مراعاة الممارسات الدينية كتناول الكاشير في المؤسسات العامة. وفي يوليو/ تموز- أغسطس/ آب ١٩٣٤، يقوم موشيه شيرتوك بجولة في أوروبا ويجري استقباله في باريس ولندن[٤٢] وجنيف. وهو يميل إلى التهوين من شأن النزاع مع السكان العرب: فالعرب، بحكم كونهم واقعيين، سوف يضطرون إلى التصالح مع القوة اليهودية الصاعدة سعيًا إلى إنقاذ ما لا يزال بالإمكان إنقاذه من ممتلكاتهم[٤٣].

بن جوريون والعرب[٤٤]

كان بن جوريون قد انتخب في وقت واحد مع شيرتوك لقيادة الإدارة السياسية للوكالة اليهودية في فلسطين. وبما أنه يجمع هذا المنصب مع منصب قيادة الهستادروت، فإنه يترك لشيرتوك التسيير اليومي لأعمال الوكالة، وإن كان يعتبر نفسه مسئولاً عن السياسة الصهيونية. أمّا وأن بن جوريون قد اطمأن إلى صعود قوة المقام القومي اليهودي، فإنه يرى أن بالإمكان الآن التوصل إلى اتفاق مع العرب على أساس الأمر الواقع. ويتضمن مشروعه مرحلتين: أولاً، فترة انتقالية قوامها التعادل السياسي بين اليهود والعرب، إلى أن يصبح اليهود الأغلبية ؛ ثم إقامة دولة يهودية تشكل جزءًا من اتحاد فيدرالي عربي للشرق الأدنى. ومحاوره الأول هو موسى العلمي، الذي يلتقيه في القدس في بيت شيرتوك في ٢٠ مارس/ آذار ١٩٣٤[٤٥].والمحادثة صريحة. فردًا على العرض الذي قدمه بن جوريون والذي يذهب إلى أن الصهيونية تجلب الرخاء، يرد الموظف العربي الكبير بأنه حتى لو كان ذلك صحيحًا، فإنه يفضل أن يبقى بلده يبابًا لقرن تالٍ إلى أن يملك العرب القدرة على إنمائه. وأيًا كان الأمر، فإن وضع العرب يتدهور من يوم إلى آخر. فيعرض المسئول الصهيوني أطروحاته: إن الصهيونيين يريدون هجرة غير محدودة وتحويل فلسطين، بما في ذلك شرق الأردن، إلى دولة يهودية. والحل

السياسي هو أن تصبح هذه الدولة جزءًا من اتحاد فيديرالي عربي، بما يعود بالسكينة على أفئدة الأقلية العربية في المستقبل. ويبدو موسى العلمي متأثرًا بالاقتراح، لاسيما أن بن جوريون قد اقترح عليه تحركًا مشتركًا من جانب اليهود والعرب في اتجاه مشاركة حقيقية من جانب السكان في الحكم. وبحسب شهادة الفلسطيني، فإن هذه المحادثة قد بددت أوهامه الأخيرة فيما يتعلق باتساع المشاريع الصهيونية...

والمحاور التالي هو رياض الصلح، الذي جرت مقابلته في ١٥ يونيو/ حزيران، خلال زيارة قام بها هذا الأخير إلى القدس، بفضل اتصالات قام بها شيرتوك. فيكرر بن جوريون على سمعه عين ما قاله لموسى العلمي. ويبدو القومي العربي مهتمًّا على ما يظهر، بيد أنه، بحكم كونه واقعيًّا، إنما يرى أن فرنسا لن يكون بوسعها إلاَّ أن تعترض على دخول سوريا في اتحاد فيديرالي عربي وأن تعديل الوضع سوف يتطلب نشوب حرب عالمية[٤٦]. وهو يتمسك بموقف التحفظ الحكيم.

وفي ١٨ يوليو/ تموز، وبفضل ماجنس، يلتقي بن جوريون بعوني عبد الهادي[٤٧]. فتتركز المناقشة في البداية على المسائل الزراعية. ويؤكد بن جوريون للسياسي العربي الذي يتولى الدفاع عن الفلاحين العرب أن هناك فائضًا واسعًا من الأراضي المتاحة. وأيًّا كان الأمر، فإن هذه المسألة لا يمكن تسويتها إلاَّ بالسبل السياسية. وهو يقترح عليه تكوين دولة يهودية كبرى بعد ثلاثين سنة من الآن على ضفتي نهر الأردن، تضم أربعة ملايين يهودي ومليونين من العرب، وتشكل جزءًا من الاتحاد الفيديرالي الشهير. وبحسب رواية بن جوريون، فإن عوني قد تحمس في البداية لهذه الفكرة ثم رَصَدَ الصعوبات العملية التي سوف تطرحها معارضة فرنسا وبريطانيا العظمى للمشروع. ويقول بن جوريون إنهما افترقا على أساسٍ ودّي. أمّا رواية عوني فهي مختلفة تمامًا. فهو يقول إنه أبدى غضبه ورفض بشكل ساخر مقترحات بن جوريون (وبما أن إنجليزية كل من الرجلين كانت جد رديئة، فمن الوارد أن بن جوريون قد اعتبر غضب عوني حماسةً ...).

وأيًّا كان الأمر، فإن بن جوريون يُبلغ ووتشوب بروايته للمحادثات ويتلقى تشجيعات من جانب المندوب السامي. وفي ١٤ أغسطس/ آب، يعقد اجتماعًا ثانيًا

مع موسى العلمي، الذي يقترح عليه الاجتماع سرًا بالحاج أمين. فيجيبه بن جوريون بأنه يتوجب عليه أن يحصل أولاً على موافقة من جانب اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية. وفي ٢٧ أغسطس/ آب(٤٨)، يلتقي الرجلان من جديد. فيقدم له موسى العلمي استبيانًا حقيقيًا حرَّره مفتي القدس. ويتصل السؤال الأول بالحرم الشريف: إذا ما أصبح اليهود الأغلبية وأقاموا الدولة اليهودية، فمن الذي سوف يكفل حماية ثالث الحرمين الإسلاميين ؟ فالمفتي يخشى من أن اليهود يريدون هدم المساجد لإعادة بناء هيكل أورشليم. ويجيب بن جوريون بأن اليهود الأرثوذكس وحدهم هم الذين يريدون إعادة بناء الهيكل، وإن كان بعد مجيء المسيا لا قبل ذلك. ومن شأن [إعادة بناء الهيكل] أن تكون معجزة إلهية لا عملاً بشريًا. ولا يريد أي يهودي إلحاق ضرر بالأماكن المقدسة للشعوب الأخرى، وبالإمكان تقديم كل الضمانات المرجوة. ويتصل السؤال الثاني بتكوين الاتحاد الفيديرالي. فيؤكد بن جوريون من جديد أن فلسطين وشرق الأردن يجب أن يكونا جزءًا من الدولة اليهودية وأن العراق سيكون الشريك الآخر. ثم يطلب موسى العلمي الحد من الهجرة اليهودية لمدة عشر سنوات بحيث لا يتجاوز عدد السكان مليونًا خلال تلك الفترة. والمراد من وراء ذلك هو تمكين العرب من إنقاذ مواقعهم. فيرفض بن جوريون أي حدٍّ من الهجرة ويتحدث عن ارتفاع ملحوظ لمستوى معيشة السكان العرب بفضل الإسهامات الصهيونية. وهو لا يريد للدولة اليهودية القادمة أن تكون شبيهة بجنوب أفريقيا، حيث يستغل الملاك البيض اليد العاملة الزراعية والصناعية السوداء.

وفي ٣١ أغسطس/ آب، يُبلغ موسى العلمي بن جوريون بنتيجة التقرير الذي قدمه إلى المفتي. وهو يقول إن الحاج أمين قد بدا مندهشًا ومتحمسًا: فإلى ذلك الحين، لم يكن يصدق أن الصهيونيين يريدون التوصل إلى اتفاق حقيقي مع العرب. وهو ليس لديه من اعتراض إذا ما تم ضمان مصالح العرب الدينية والاقتصادية والسياسية. وبما أن الرأي العام العربي جد مستنفر ضد الصهيونيين، فإنه لا يسعه اتخاذ موقف حول هذا الموضوع في التوِّ والحال. وهو يرى أن أفضل ما يمكن عمله هو إصدار تصريح من شأنه التأثير على الرأي العام تأثيرًا إيجابيًا. فيتفق العلمي وبن جوريون على تنظيم لقاء في جنيف بين بن جوريون

والزعيمين العربيين المتواجدين في المنفى، إحسان الجابري (حمو موسى) وشكيب أرسلان.

وقد انعقد اللقاء في جنيف في ٢٢ سبتمبر/ أيلول ١٩٣٤، بموافقة المفتي، على ما يبدو[٤٩]. ودار النقاش بالفرنسية، وهي لغة تجيدها الشخصيتان العربيتان إجادة تامة في حين أن الزعيم الصهيوني لا يملك عنها سوى معرفة كُتبية[٥٠]. والمناخ يتميز بروح المجاملة ويجري الاتفاق على المراعاة الأكثر صرامة لسرِّية ما يُقال. فيستعيد بن جوريون مضمون محادثاته مع موسى العلمي. وبحسب روايته فيما بعد، فإنه قد أوضح أن اليهود سرعان ما سوف يصبحون الأغلبية في فلسطين وأن الحل الوحيد بالنسبة للعرب كي لا يشعروا أنهم أقلية هو الانتماء إلى اتحاد فيديرالي عربي. ويبدو أرسلان متشدِّدًا ويرد بأنه من غير الوارد الحديث لا عن أغلبية يهودية ولا عن دولة يهودية. ويزعم بن جوريون أن الجابري، بالمقابل، كان أكثر استعدادًا للتصالح وأنه اقترح مواصلة المحادثات. بيد أن بن جوريون، في خطاب علني في وارسو، في ٢٤ سبتمبر/ أيلول، إنما يعلن عن قرب التوصل إلى اتفاق مع العرب. وبما أن أرسلان والجابري قد استبد بهما الغضب من جرَّاء ذلك، فإنهما ينشران بالفرنسية روايتهما الخاصة. إن بن جوريون

قد عرض المراحل المختلفة التي مرَّ بها اليهود في مختلف البلدان، وانتهى إلى الضرورة المطلقة لجعل فلسطين وطنًا يهوديًا ودولةً يهودية. وقد أعلن أن هذا أمر لا رجوع عنه، وكل ما هنالك هو أنه رأى أن التفاهم مع العرب ضروري. وقد سألناه عن عدد المهاجرين الذين ترتأي الوكالة اليهودية إدخالهم إلى فلسطين. وما الحد الأقصى الذي جرى تقديره لطاقتها الاستيعابية. فأعلن صراحةً أن هدف مطالبهم ليس فلسطين وحدها، بل شرق الأردن أيضًا. وبحسب خبرائهم، فإن هذين البلدين يمكنهما استيعاب عدد من اليهود يتراوح بين ستة ملايين وثمانية ملايين. وقد تحدث بتفصيل مسهب عن الدواعي المادية والروحية التي تدفع اليهود إلى الهجرة إلى فلسطين. ثم انتهى بكل بساطة إلى التساؤل عن التعويض الذي قد يطلبه العرب لقاء موافقتهم على قيام دولة يهودية في هذين البلدين، وإن كان قد سارع إلى التأكيد على أن العرب الذين لا يريدون النزوح وترك بلدهم سوف يكون بوسعهم البقاء كما يشاءون وأنه لن يجري اغتصاب أراضيهم. وقد رأينا أن من واجبنا أن نسأله عما إذا كان ما قاله قد قاله من باب الجد [أم الهزل]، لأننا لم نتمكن من منع أنفسنا من التبسم حيال مثل

هذه السخافات المهولة ؛ على أننا كنا نريد الوصول بالمناقشة إلى نهايتها فسألنا السيد بن جوريون عن التعويضات التي يريد اليهود تقديمها للعرب بما يتناسب مع تضحيتهم هذه. فأجاب: «إننا سوف نقدم للعرب مساعدة سياسية واقتصادية. وسوف تتمثل المساعدة السياسية في حشد القوى اليهودية لصالح العرب في سوريا ؛ أمَّا فيما يتعلق بالمساعدة الاقتصادية، فسوف تتمثل في إرسال رءوس أموال إلى بلاد الرافدين والبلد السعودي واليمن لاستثمارها في المساعدة على نهوضها الاقتصادي». وقد أجبناه: «الخلاصة أنكم تريدون إخلاء بلاد يتراوح عدد سكانها بين سبعة ملايين وثمانية ملايين لقاء مساعدة سياسية غير محدَّدة وعون اقتصادي ليس أيًّا من هذه البلدان بحاجة ماسة إليه». ولكي نعرض وجهة نظرنا بشكل أدق، أفهمناه صراحةً أن فرنسا، المقيدة بتعهداتها الدولية، لن تتأخر عن التوصل إلى ساحة تفاهم مع الأمة السورية».

وقد أوضح له القوميان العربيان أن سوريا ليست بحاجة إلى الصهيونيين لكي تصبح مستقلة وأن عائدات بترول العراق من شأنها أن تسمح بالاستغناء عن الاضطرار إلى الاعتماد على رءوس أموال يهودية:

ترون بوضوح أن حاجة العرب إلى المساعدة الاقتصادية والسياسية من جانب اليهود لا تتميز بطابع ضروري. والحاصل أنه لقاء استسلام مليون ونصف مليون من السكان العرب للتخلي عن وطنهم، أرض آبائهم المقدسة، والهجرة إلى الصحراء، ولقاء قبول الأمة العربية، المؤلفة من عشرين مليونًا من البشر، عار التصديق على الرحيل عن الأرض الأقدس دينيًّا، والتي تمتزج كل ذرة من ترابها بدم أسلافهم الطاهر، يجري عرض النذر اليسير عليهم بالفعل. وليس من شأن مثل هذا الاقتراح أن يكون قد صيغ قبل إمعان النظر فيه ودراسته جيدًا.

وعندما تخامر المرء مثل هذه الأفكار مسرفة التعاظم ومسرفة الوقاحة، فلا يجب له أن يظن أن بوسعه التوصل إلى قبول الخصوم لها. والأحسن لهم أن يستمروا، معتمدين على الحراب البريطانية، في خلق المملكة اليهودية، بيد أنهم، على الأقل، يحسن بهم ألاَّ يفكروا في التوصل إلى تفاهم مع العرب الذين لا يكف الإنجليز واليهود عن الكلام عنهم كيما يتسنى لهم خداع الرأي العام العالمي خداعًا أفجع. وقد أبلغنا السيد بن جوريون عند هذا الحد أن مما لا طائل من ورائه مواصلة هذه المحادثة التي تدخل في باب الأوهام. تلك هي الوقائع على نحو ما جرت.

ولدى السيد بن جوريون كل المبررات لكي يجد الشجاعة اللازمة لطرح مقترحات جد سخيفة وجد طائشة كهذه على العرب. ذلك أن التشجيعات التي أغدقتها الحكومة البريطانية، وعدم تحرك القوى العربية في وجه المخاطر الكاسحة والمتعاظمة التي ينطوي عليها المشروع اليهودي، قد سمحت لممثلي الصهيونية بتبني التصورات الأكثر جموحًا ووقاحة. والواقع أن موقف بن جوريون إنما يعد عملاً بالغ الأهمية، فهو يشير إلى الأهداف الحقيقية للصهيونيين ويمكن تفسيره بالثقة المتوفرة لديهم بأن تحقيق حلمهم لن يتأخر. وهذا ليس تحذيرًا للعرب وحدهم، بل هو تحذير للبريطانيين أيضًا، وعليهم أن يمعنوا النظر طويلاً في عواقب توسع يهودي بهذا الحجم.

والحال أن بن جوريون، وقد استبد به الغضب، إنما ينفي أنه قد اقترح تقديم مساعدة ضد فرنسا ونزوح العرب الفلسطينيين. وهو يتهم محاوريه بأنهما قد خانا سرِّية اللقاء، ناسيًا أنه كان أول من تحدث عن مضمونه علنًا.

وقد جرت لقاءات عام ١٩٣٤ هذه لأن المسئولين العرب كانوا حريصين على معرفة الأطماع الحقيقية للصهيونية. وقد أصابهم الفزع، لأن المطالب الثلاثة التي طرحها زعيم من الزعماء الذين يتصدرون الحركة الصهيونية قد تماشت تمامًا مع التخليات الثلاثة التي كان الصهيونيون قد وافقوا عليها مع صدور الكتاب الأبيض في عام ١٩٢٢ والتي كانوا قد كرروها في عديد من التصريحات الرسمية: الحرية الكاملة للهجرة ودمج شرق الأردن وإقامة الدولة اليهودية. فكيف يمكن إذًا الثقة بأناس جد مسارعين على هذا النحو إلى التنكر لتعهداتهم ؟ وبما أن البريطانيين لا يُبدون رد فعل، فبوسع [المسئولين العرب] أن يستنتجوا من ذلك أنهم بإزاء دليل جديد على غدر الدولة المنتَدَبَة، الآخذة دومًا في الكذب على العرب. وترى الطبقة السياسية العربية أن اللجوء إلى الوحدة العربية هو وحده الذي سوف يسمح بدفع خطرٍ يتزايد تهديده باطراد. والحال أن بن جوريون الذي ظن أنه سوف يستميل محاوريه بتقديمه الوحدة العربية كحل للمسألة الفلسطينية لم ينجح إلاَّ في دفعهم إلى الإحساس بالحاجة الملحة المطلقة إليها للتصدي للتهديد الصهيوني.

وقد أدرك بن جوريون، من جانبه، أن وعود النهوض الاقتصادي للسكان العرب لا طائل من ورائها. فالعرب ليسوا مستعدين لبيع فلسطين للصهيونيين.

وعندئذ، ينتقل تدريجيًا إلى الفكرة التي تذهب إلى أن قيام الدولة اليهودية لن يتسنى له التحقق إلاَّ عبر اختبار حاسم للقوة.

وفي تلك الأثناء، يواصل ڤايتسمان محاولاته الرامية إلى الحصول من فرنسا على تصريح بتكوين مستوطنات يهودية في سوريا ولبنان. وفي مارس/ آذار ١٩٣٤، يزور بيروت ويؤكد للمندوب السامي أنه لا يجري عقد أي صفقة، في حين أنه قد جمع أموالاً لشراء مساحات شاسعة من الأراضي في سوريا بالقرب من حدود فلسطين زاعمًا أن الفرنسيين قد وافقوا على ذلك[٥١]. والحال أن المطلوب من وراء «رأس الجسر» هذا هو تدشين استحوذات أوسع بكثير في لبنان وسوريا.

وفي مارس/ آذار ١٩٣٤، يوضح لقنصل فرنسا في القدس أن الأولوية يجب أن تُعطى لشرق الأردن، حيث يجب توطين المستوطنين اليهود على دفعات من ١٠ ٠٠٠ شخص[٥٢]:

> عندئذ تنطرح مسائل الأمن. والحال أن الدكتور ڤايتسمان، سعيًا إلى الفوز بالأمن جهة الشمال، إنما يريد، تمهيدًا لذلك، إقامة مستوطنات يهودية قوية في الأرض الواقعة تحت الانتداب الفرنسي. عندئذ تصبح سوريا بمثابة درب إلى شرق الأردن الذي ستغزوه الهجرة اليهودية.

ويمكننا أن نفهم انزعاج السلطات الفرنسية وغضبها عندما تعلم بعقد الصفقة على الرغم من كلامِ ڤايتسمان الذي كان قد نفى فيه ذلك. وهو يعتذر عن ذلك للمندوب السامي مؤكدًا أننا بإزاء عملية قامت بها شركة خاصة دون موافقة الوكالة اليهودية وأن هذه الصفقة مشروطة بموافقة السلطات الفرنسية عليها[٥٣]. ثم إنه لم يكن من الوارد البتة مد النشاطات الصهيونية إلى الانتداب الفرنسي. فيجد ڤايتسمان نفسه في التوِّ والحال وقد أصبح شخصًا غير مرغوب فيه من جانب الكيه دورسيه والمندوبية السامية في بيروت. بيد أن السلطات الفرنسية تقدم بادرة: إن «الرأسماليين» اليهود الذين يحوزون رأس مال قدره ١٠٠ ٠٠٠ فرنك على الأقل سوف يكون بوسعهم الحصول على تصريح إقامة بشرط عدم استقرارهم في المنطقة الحدودية مع فلسطين. وفي أواخر عام ١٩٣٤، يجري التصريح، أكثر من ذلك، بمشاريع استيطان ريفي يهودي، وإن كان في شمالي سوريا، وذلك بحسب

المشروع القديم لهنري دو جوڤنيل. ولن يتجاوز ذلك إطار الدراسات التمهيدية، لأن القائمين على المشروع لا يحوزون رءوس الأموال الضرورية ولأن سلطات الانتداب تبدو جد معادية لهذا النوع من المشاريع.

انبثاق الأحزاب السياسية العربية(٥٤)

العداوة بين الفصائل العربية في ذروتها. وفي كل مرحلة من مراحل التجذر، تتعزز مكانة الحسينيين، على حساب النشاشيبيين. وكان هؤلاء الأخيرون قد ظلوا مرتبطين بالحركة القومية بفضل وساطة موسى كاظم، الذي كان بحاجة إليهم لموازنة تزايد قوة الحاج أمين. ثم إن الباشا العجوز كان على الأرجح أكثر حساسية حيال المصالح المادية التي يمثلها النشاشيبيون، وهي مصالح ذلك الائتلاف من الأعيان الحضريين والريفيين وبورچوازية الساحل التجارية. وفي عدة مناسبات، حاول أعضاء من المعارضة تكوين حزب، بيد أن ذلك كان يمثل طموحات شخصية إلى حد بعيد، ومن هنا الفشل المتكرر والسريع. وغالبًا ما كان الأمر يتعلق بأفعال محلية ضد صدارة القدس، ومن هنا غياب دعم، في المدينة المقدسة، لأنصارها. وفي عام ١٩٣٣، يصبح من الصعب مواصلة سياسة التعاون مع سلطات الانتداب بالنظر إلى التقدم الضخم للمقام القومي اليهودي.

والحال أن الانتخابات البلدية التي تجري من يونيو/ حزيران إلى سبتمبر/ أيلول ١٩٣٤ إنما تشكل اختبارًا جديدًا للقوة(٥٥). وكما يمكن توقع ذلك بالنظر إلى الشرط الضريبي للاقتراع، فإن المعارضة تفوز مرة أخرى في مدن الساحل وفي جزء كبير من مدن الداخل. وقد ركز الحسينيون جهودهم على القدس. ونجحوا في عقد تحالف مع آل الخالدي، الذين يتخلون عن تأييدهم للنشاشيبيين. وقد أعلن اليهود، هذه المرة، حيادهم. ويعقب ذلك فشل مدو للعمدة الراحل، راغب النشاشيبي: فهو لا يحصل إلاَّ على دعم مسلم من أربعة ودعم مسيحي من اثنين في المقاعد العربية الستة. وعندئذ يتجه الصهيونيون والحسينيون على حد سواء إلى دعم اختيار حسين الخالدي كعمدة للمدينة. ويصدِّق البريطانيون على هذا الاختيار.

والحاصل أن النشاشيبيين، وقد تملكهم الغضب، إنما يلجأون إلى توثيق عرى صفوفهم. فهم ينشئون حزبهم الخاص، حزب الدفاع الوطني(٥٦)، الذي انعقد مؤتمره

التأسيسي في يافا في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٣٤. وتكمن قوته الرئيسية في السيطرة على المؤسسات المحلية والصحافة، التي تنتمي في غالبيتها إلى اتجاه النشاشيبيين. ويدعو برنامج الحزب الجديد إلى استقلال دون قيود لفلسطين العربية، ويدعو، في مرحلة أولى، إلى قيام حكومة قومية. وهو لا يورد ذكرًا للوحدة العربية. وبما أن الحزب يريد أن يكون براجماتيًّا، فإنه يسعى إلى التعاون مع سلطات الانتداب ضمن غاية إيجابية. وهو يرى تعارضًا بين السياسة العقيمة وحفز مشاريع التنمية الاقتصادية، وهو ما يتماشى مع آراء بورچوازية الساحل. وفيما يتعلق بالصهيونية، تتخذ المعارضة موقفًا ملتبسًا. فعلى المستوى العلني، نجد أننا بإزاء رفض تام، وصحافتها توجِّهُ بصورة منتظمة اتهامات عنيفة للمقام القومي اليهودي. أمَّا في الأحاديث الخاصة، فإن المعارضة تبدو مستعدة لحلول وسط، كاعتماد مبدأ طاقة الاقتصاد الاستيعابية لتحديد الهجرة اليهودية، بل إنها مستعدة للتقسيم إلى كانتونات. بيد أن راغب النشاشيبي، بعد فشله في القدس، قد اتجه إلى تشديد نبرته.

وتظل السمة الرئيسية لاتحاد المعارضة هي العداوة العنيفة ضد الحاج أمين. فيترتب على ذلك ميل متزايد القوة باطراد إلى عبد الله الذي يحكم شرق الأردن. وقد أظهر هذا الأخير أنه مستعد لعقد اتفاقات مع الصهيونيين، بل إنه قد اقترح عليهم أن يشتروا أراضي في شرق الأردن مقابل تزويده بالمال. والحال أن البريطانيين قد اعترضوا على ذلك في التوِّ والحال. وقد أراد الأمير في ربيع عام ١٩٣٤ أن يقدم نفسه في صورة المتحدث بلسان عرب فلسطين خلال زيارته القادمة إلى لندن، فاجتمع بممثليهم في الشونة[٥٧]. وقد أعرب حزب الاستقلال والحسينيون عن ارتيابهم. وبالمقابل، بدا النشاشيبيون مؤيدين لملكية هاشمية تحكم شرق الأردن وفلسطين ويُعهد بها إلى عبد الله. وعندئذ بدأ القوميون والحسينيون حملة صحافية ضد الأمير بينما أعرب النشاشيبيون عن تأييدهم لأمير شرق الأردن. وفجأة، يصدر البريطانيون قانونًا حول التشهير برؤساء الدول. وبشكل موازٍ، قام عبد الله بتوجيه مقترحات إلى الصهيونيين: فلقاء قبول سلطته، لا يمانع في منحهم حقوقًا واسعة. وكان ذلك بالفعل أقل من طموحاتهم، بيد أنهم قد اهتموا بالإبقاء على اتصالات مستديمة مع الأمير[٥٨].

وحيال شلل اللجنة التنفيذية العربية وتكوين حزب الدفاع، اضطر الحسينيون إلى تكوين حزبهم الخاص. ويجري اتخاذ قرار بذلك في مستهل عام ١٩٣٥، وقد انعقد المؤتمر التأسيسي في القدس في يومي ٢٦ و٢٧ مارس/ آذار ١٩٣٥[٥٩]. ويصبح جمال الحسيني رئيس الحزب العربي الفلسطيني. وألفريد روك، نائب الرئيس، وهو رومي – كاثوليكي من يافا، شأن إميل الغوري، السكرتير العام، وهو ناشط من أجل القضية الفلسطينية. وقد بُذل جهد ملحوظ لتأمين وجود الحزب الجديد في مجمل فلسطين. وجرى إيلاء تفضيل للشبيبة، وتتزود الحركة بجهاز شبابي في منتصف الطريق بين حركة الكشافة وتنظيم الفتوة (نسبة إلى جماعات من الشبان في مجتمع العصر الوسيط) شبه العسكري. والبرنامج قومي وعربي جامع. ومعاداة الصهيونية تيمة جوهرية. والحاصل أن تكوين هذا الحزب إنما ينجز إزالة نفوذ حزب الاستقلال. فهذا الأخير لا يوجد إلاّ بالاسم، بما أنه لم ينجح في تنظيم نفسه كحركة جماهيرية. وقد أخذ الحزب العربي الفلسطيني عناصر بأكملها من برنامجه.

وعمدة القدس يتزود، بدوره، بحزبه الخاص، حزب الإصلاح، الذي يمثل بالأخص المتعاطين مع آل الخالدي وبعض المنشقين من المعارضة[٦٠]. والبرنامج قومي بالطبع، بيد أن حسين الخالدي، بوصفه عمدة القدس، قد سعى دومًا إلى مراعاة سكان المدينة اليهود. وبوجه عام، فإنه أميل إلى التوصل إلى تسوية مما إلى الاتجاه إلى المواجهة.

وهناك حزب رابع، هو الكتلة الوطنية، التي تمثل مصالح أعيان نابلس، الحريصين على الاحتفاظ بقاعدة سلطتهم بعيدًا عن جاذبية كبرى عائلات القدس. وليس للكتلة غير نفوذ جد محدود.

والحاصل أن تكوين الأحزاب العربية إنما يرمز إلى مرحلة جديدة في الحياة السياسية الفلسطينية. ومن المؤكد أن ثقل العائلات الكبرى يضغط ضغطًا شديدًا باستمرار، بيد أن من الواضح الآن أن القدس، عاصمة الانتداب، قد نجحت في تدشين هيمنتها على بقية البلد. وتظل النزعة المحلية قوية، لكنها لا تعدو أن تكون تعبيرًا عن نفوذ بعض عائلات من الأعيان. وفي نابلس، لم يسع المثقفون المؤيدون للقومية العربية إلى جعل مدينتهم قاعدة سلطتهم. على العكس، إن أناسًا كعزة

دروزه أو عوني عبد الهادي قد استقروا في القدس، التي أصبحت الساحة الرئيسية للتعبير السياسي.

والحال أن التعارض بين الحسينيين والنشاشيبيين إنما يعبر في آن واحد عن تنافس قديم شبه عشائري وعن التعارض بين الساحل والداخل وعن تدشين هيمنة القدس. ويقدم النشاشيبيون أنفسهم على أنهم المتحدثون الطبيعيون بلسان المجتمع، أو، بتعبير أدق، بلسان «الغالبية الساحقة من السكان المعنيين بالفعل في البلد»[٦١]، أي نخبة المُلاّك العقاريين ورجال الأعمال، على الرغم من عدم امتناعهم عن اتخاذ موقف شعبوي. وهذا هو اتجاه تحرك الابن النشيط لأخٍ عمدة القدس السابق، فخري النشاشيبي، الذي انخرط في تنظيم عمال مينائي يافا وحيفا، وذلك، في آن واحد، ضد منافسيهم العرب وضد شعبة الهستادروت العربية حديثة الإنشاء (رفضت النقابة اليهودية إنشاء نقابات يهودية – عربية مختلطة، بيد أنها حاولت، في عدة مناسبات، تزويد نفسها بـ«شُعَبٍ عربية»، دون نجاح حقيقي). وبالمثل، يحاول الحسينيون أن يجتذبوا إلى صفهم المنظمات العمالية الأولى، بيد أن من الواضح أنهم يحرزون نجاحًا أفضل في قطاع «الشبيبة المتعلمة». والحاصل أن الحسينيين بسبيلهم إلى تحقيق نفوذ فعلي لهم في أرياف الداخل، ويرجع ذلك بالأخص إلى الهيبة الدينية لمفتي القدس وإلى الدعاية الحامية ضد شراء الصهيونيين للأراضي، وهي دعاية مصحوبة بعمل فعلي من جانب المجلس الإسلامي الأعلى – وإن كان عملاً محدودًا من جراء الضعف المالي للأخير – في اتجاه حيازة أراض من جانبه بهدف تحويلها إلى أوقاف لا يمكن نزع ملكيتها. ويسجل حزبهم في برنامجه حماية الفلاحين وإنهاء مديونيتهم. ويأمر المجلس الإسلامي بوصم من يبيعون أراضيهم لليهود بالخيانة في خطب المساجد.

ولا يحوز النشاشيبيون غير بورچوازية ريفية تمارس الربا غالبًا ولا تتمتع بحب الفلاحين كثيرًا. ثم إنهم يتعرضون على نحو منتظم إلى الاشتباه وإلى الاتهام بأنهم يبيعون أراض للصهيونيين، أو بأنهم موالسون لهم.

تأثير الأزمات الأوروبية

يرتبط صعود المقام القومي اليهودي، إلى حد بعيد، باستيلاء هتلر على السلطة وبصعود معاداة السامية في وسط أوروبا. ولا يتردد المسئولون الصهيونيون، في أحاديثهم الخاصة، بل وفي أحاديثهم مع محاوريهم العرب، في التحدث عن قرب تكوين أغلبية يهودية في فلسطين وتحويل البلد إلى دولة يهودية[٦٢]. وعندما يسلِّمُ التصحيحيون للجنة الانتدابات عريضة تعلن أن هدف سياسة المقام القومي هو إقامة دولة يهودية على ضفتي نهر الأردن، يعلق البريطانيون على هذه العريضة بأنها لا تتماشى مع ميثاق الانتداب وتتخذ اللجنة موقفًا مماثلاً (فهذه «دعاوى لا تتماشى مع الانتداب على فلسطين»). أمَّا الصحافة الصهيونية، فهي «تعلن الآن أن افتقار التصحيحيين إلى الحصافة قد جرَّ على الصهيونية إخفاقًا سياسيًّا جسيمًا وأن التصحيحيين قد قدموا للتوِّ أسوأ خدمة للقضية اليهودية بعرضهم على عصبة الأمم **قبل الأوان** هدف الصهيونية النهائي».

ويؤدي تقدم الصهيونيين ونبرتهم الظافرة إلى زيادة حدة توترٍ كان محسوسًا بشكل واضح بالفعل في مستهل ثلاثينيات القرن العشرين. وعندما يرجع ووتشوب من زيارة إلى بريطانيا العظمى، في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٣٤، فإنه يأسف لعنف الاتهام الذي يوجهه إليه السياسيون العرب، في حين أنه كان يظن أنه سوف تجري تحيته بالأحرى على هذه الخطوات الجديدة نحو الحكم الحر والمتمثلة في الانتخابات البلدية وعلى التدابير المتخذة لصالح التنمية الاقتصادية وهناء الفلاحين العرب[٦٣]. بيد أنه يستدرك معبرًا عن أسفه لتأخر تكوين الجمعية التشريعية الذي كان قد جرى الوعد به قبل أربع سنوات. فيعلن عن محادثات قادمة في هذا الموضوع بعد دراسة معمَّقة لسير عمل البلديات. ومندوبه يقول الشيء نفسه خلال دورة لجنة الانتدابات في يونيو/ حزيران ١٩٣٥.

والحاصل أن المندوب السامي إنما يرفض، بعد دراسةٍ، مشروع التقسيم إلى كانتونات والذي كان من غلاة المتحمسين له موظف بوزارة المستعمرات، هو آرشر كاست[٦٤]. ويكمن اعتراض ووتشوب في الرفض العنيد الذي سوف يبديه اليهود والعرب على حدٍّ سواء لتطبيق مثل هذه المشاريع. وفي الشهر نفسه، يهجر رمزي ماكدونالد العمل السياسي. فيحل محله بلدوين رئيسًا للوزراء، بينما يصبح

مالكوم ماكدونالد سكرتير دولة لشئون المستعمرات. والحال أن هذا الصديق لفايتسمان وللصهيونية إنما يرفض اتخاذ أي قرار فوري ويطلب دراسة جديدة لمشروع المجلس التشريعي.

وإذا كان صعود هتلر إلى سدة السلطة قد قلب الوضع السياسي لأوروبا، فإن العامل الرئيسي لانعدام اليقين بالنسبة للهيمنة الفرنسية – البريطانية في البحر المتوسط إنما يظل إيطاليا الفاشية. واعتبارًا من ديسمبر/ كانون الأول ١٩٣٤، على أثر حوادث على الحدود، تتصاعد النبرة بين إثيوبيا والمستعمرة الإيطالية المجاورة. فترتسم بشكل بالغ الوضوح معالمُ رغبة إيطالية في الاستيلاء على البلد. والحال أن هذا المطلب، الذي كان بالإمكان قبوله في عالم ما قبل ١٩١٤، لم يعد كذلك بعد انتصار الويلسونية الإيديولوچي على أثر انتهاء الحرب العالمية الأولى، كما دلَّ على ذلك تدشين الانتدابات. ولم يعد الواقع الاستعماري يتعلق إلاَّ بمواقع كان قد تم الاستيلاء عليها قبل الحرب العظمى، وإذا كانت هناك دول تدعو إلى المراجعة، أي تشكك في التحديدات الترابية التي فرضتها معاهدات ١٩١٩ – ١٩٢٣، فإنها لا تفعل ذلك إلاَّ باسم حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها. وتلك حالة ألمانيا بوجه خاص، فهي لا تتحدث إلاَّ عن مسألة الألمان الذين تم فصلهم عن الوطن الأم. ثم إن إثيوبيا كانت أول دولة ذات سكان غير أوروبيين، باستثناء دول الشرق الأقصى، تنضم إلى عصبة الأمم. ومن شأن اختفائها التالي أن يهدد الأمن الجماعي الذي استند إليه، من الناحية النظرية، النظامُ الأوروبي والعالمي، بحسب فرساي، وكانت إيطاليا قد فرضت نفسها كشريك لا غنى عنه في المحاولات الرامية إلى كبح المراجعة الترابية المبذولة من جانب ألمانيا (جبهة ستريزا).

والحال أن القوميين العرب قد نظروا إلى إيطاليا نظرة ارتياب، بسبب سياستها الوحشية في استعمار ليبيا. وقد اعتزم الدوتشي العمل على التقارب مع المسلمين سعيًا إلى تعزيز نفوذه وإلى ممارسة ضغط على منافسيه الأوروبيين. وهو يُكثر من علامات الود الظاهرية حيال الإسلام، فهو يبني مساجد في ليبيا ويحظر التبشير الكاثوليكي هناك. وفي مارس/ آذار ١٩٣٤، تبدأ محطة بث راديو باري في بث إرسال بالعربية[٦٥]. وفي لحظة يقتحم فيها الشرق الأدنى عالم الراديو (١٠٠٠٠ جهاز في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٣٥ في فلسطين)، فإن أثر راديو باري يعد ملحوظًا. ونبرته في البداية معتدلة، والموضوعات التي يتناولها ثقافية أساسًا.

والحال أن شكيب أرسلان، الموجود في جنيف، إنما يتأثر بكل هذه البادرات. وفي عام ١٩٣٤، يستقبله الدوتشي كما استقبل ڤايتسمان. وهو يوافق على وقف حملاته ضد إيطاليا الفاشية ويحصل، على الأرجح، على إعانات مالية إيطالية[٦٦]. وفي مستهل عام ١٩٣٥، ينشر في لسان حال حزب المفتي، **الجامعة العربية**، مقالات تمتدح سياسية إيطاليا المؤازرة للعرب في عصبة الأمم، وتدافع عن مسلمي إثيوبيا المضطهَدين وتدعو إلى تحالف بين العرب والمسلمين وإيطاليا الفاشية. وفي ١٨ أبريل/ نيسان ١٩٣٥، تنشر إحدى صحف النشاشيبيين صورة زنكوغرافية لرسالة قالت إن شكيب أرسلان كتبها إلى الحاج أمين، يحيطه فيها علمًا باتفاق جرى عقده مع النظام الفاشي لترويج دعايته في البلدان العربية[٦٧]. ويستخدم النشاشيبيون ذلك للتشهير بالحسينيين، الذين يجري اتهامهم بخدمة دولة إمبريالية. والبلبلة عميقة في صفوف الرأي العام العربي. والحال أن أرسلان، الذي استبد به الغضب، إنما يبذل كل ما في وسعه لإثبات أننا بإزاء تزوير فظ. ومن المرجح أننا بإزاء تزوير بالفعل، إلاَّ أنه يبقى صحيحًا مع ذلك أنه قد عقد على الأقل اتفاقًا تاكتيكيًّا مع الإيطاليين، وأنه على الرغم من مطالبات رشيد رضا لم يتمكن من الكف عن نشر مقالات لصالح إيطاليا، التي يُنظر إليها على أنها أقل خطرًا على المسلمين من فرنسا وبريطانيا العظمى.

ويبدو أن عمل إيطاليا في الملف الفلسطيني يتمثل في القيام في آن واحد بدعم فصائل صهيونية وعربية مختلفة. وعلامة الوصل في هذا التنافر الظاهر هي الرغبة في تقويض المواقع البريطانية في شرق البحر المتوسط. كما تمكنت الكيه دورسيه، في يوليو/ تموز ١٩٣٥، من الحصول على تقرير عن مناقشات دارت بين الدوتشي وفؤاد حمزه بك، ممثل العربية السعودية[٦٨]:

> بدأت المحادثة حول فلسطين من جانب الدوتشي الذي رصد في فلسطين التعزز المتعاظم للصهيونيين الذين تتمثل سياستهم في السيطرة اقتصاديًّا على كل فلسطين وشرق الأردن سعيًا إلى التوصل، فيما بعد، وبالشكل نفسه، إلى استعباد سوريا والعراق. وبما أن مثل هذا التوسع يتعارض تمامًا مع المصالح الإيطالية، فقد أكد الدوتشي دعمه لأي طرف عربي يعارض الصهيونية. بيد أنه امتنع عن تحديد الوسيلة التي يرى أن من شأنها تحقيق خطته، وإن كان قد نصح فؤاد حمزه بك بالاتصال بالسيد سوفيتش الذي يتصل عملاؤه اتصالاً وثيقًا بالأمير شكيب أرسلان وبالقادة الآخرين المعنيين بالمسألة.

وهناك سؤال لم تتم الإجابة عنه، وهو ما إذا كان الحاج أمين قد حصل على مساعدة مالية من إيطاليا، عن طريق شكيب أرسلان. ولا يبدو أنه كانت هناك اتصالات مباشرة بين المفتي والنظام الفاشي قبل ١٩٣٦ - ١٩٣٧. وفي فلسطين نفسها، فإن الرأي العام العربي مؤازر للطرف الإثيوبي مؤازرة سافرة. وخلال زيارة ولي عهد العربية السعودية، الأمير سعود، إلى القدس، في أغسطس/ آب ١٩٣٥، قوبل نائب قنصل إثيوبيا بتصفيق طويل من جانب عدة آلاف من العرب[٦٩] الذين رأوا في المشاريع الإيطالية عدوانًا جديدًا من جانب الدول الإمبريالية على الشعوب الملوّنة.

وقد حل جولدمان محل ڤايتسمان كمحاور صهيوني مباشر مع الدوتشي. وكان قد تم استقباله في ١٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٣٤ للتحدث عن مصير يهود أوروبا[٧٠]. ومع بدء الأزمة الإثيوبية، أوضح موسوليني لجولدمان أن حل المسألة اليهودية إنما يتحقق عبر إقامة دولة يهودية في فلسطين وأنه مستعد لتأييد استيطان يهودي في إثيوبيا[٧١].

وبالمقابل، لم يستقبل الدوتشي البتة چابوتينسكي. ولم يكن هناك ما يحول دون ذلك، من جهة أخرى[٧٢]. على أن حركته قد دخلت، منذ وقت جد مبكر، في اتصال مع إيطاليا الفاشية عن طريق شعبتها الإيطالية. وهي الحركة الوحيدة التي حصلت على مساعدة مادية من إيطاليا الفاشية. ومن عام ١٩٣٤ إلى عام ١٩٣٨، تلقى ١٦٢ عضوًا من أعضاء بيتار تعليمًا بالأكاديمية البحرية للقمصان السود في سيڤيتا ڤيتشيا.

وبما أن الانشقاق قد أصبح الآن نهائيًّا، فإن التصحيحيين يعقدون مؤتمرهم في ڤيينا في الوقت نفسه الذي ينعقد فيه المؤتمر الصهيوني الرسمي في لوسيرن. وحكومة روما هي الحكومة الوحيدة التي تبعث برسالة تعاطف. ويصبح چابوتينسكي رئيس ما يسمى بالمنظمة الصهيونية الجديدة.

وفي ٢٠ أغسطس/ آب ١٩٣٥، يبدأ المؤتمر الصهيوني التاسع عشر أعماله في لوسيرن[٧٣]. وكان الاشتراكيون يريدون عودة ڤايتسمان إلى رئاسة المنظمة، سعيًا إلى التمتع بوجود شخصية قوية قادرة على التصدي لانشقاق التصحيحيين. ولا ينوي ڤايتسمان القبول إلاَّ بشرط حصوله على سلطات واسعة. وليس هذا البتة

مشروع الاشتراكيين، الذين يريدون السيطرة على روافع القيادة. ويضطر ڤايتسمان إلى الإذعان، إذ لا يمكنه البقاء بعيدًا عن الأمور في سياق تخيم عليه الظلال الكئيبة لقوانين نورمبرج العنصرية والتهديد الإيطالي بغزو إثيوپيا. وكان قد جرى التصريح، من جانب النظام النازي، لثلاثين مندوبًا ألمانيًّا بالذهاب إلى المؤتمر، وهو ما لم يَحُل دون صدور احتجاجات على الاضطهاد. وقد طُرحت جميع المطالب المعتادة فيما يتعلق بالهجرة والوظائف، كما طُرحت حرية الاستقرار في شرق الأردن. وصدرت تصريحات نبيلة حول الوفاق العربي – اليهودي، بيد أن مشروع الجمعية التشريعية قد تعرض لرفض محموم. ويجري اختيار سوكولوف رئيسًا شرفيًّا للمنظمة الصهيونية في الموقع الذي كان يشغله إدمون دو روتشايلد، أمَّا ڤايتسمان فقد جرى اختياره رئيسًا، يحيط به بن جوريون وشيرتوك. وفي شهر سبتمبر/ أيلول، يجري تشكيل اللجنة التنفيذية الجديدة للوكالة اليهودية. ويصبح بن جوريون رئيسًا لها (*chairman*). ومن الواضح أننا بإزاء بداية نزاع على الاختصاصات بين المؤسستين اللتين يقودهما رجلان يتمتع كل منهما بشخصية قوية.

واعتبارًا من شهر سبتمبر/ أيلول، تؤثر الأزمة الإثيوبية على الوضع الفلسطيني(٧٤). فبشكل استعراضي، تتخذ سفن حربية بريطانية مواقع لها في خليج حيفا. وتؤدي الشائعات التي تتحدث عن حرب ممكنة بين إيطاليا وبريطانيا العظمى إلى مسحوبات مصرفية ضخمة وإلى وقف عدد معين من المشروعات الاقتصادية. وفي الشهر التالي، يؤدي نشوب حرب إثيوپيا إلى ردود فعل متباينة(٧٥). فالنشاشيبيون يتخذون موقف المدافعين السافرين عن السياسة البريطانية، والرأي العام العربي منحاز بشكل سافر إلى صف إثيوپيا، الضحية الجديدة للاستعمار الأوروبي. وبالمقابل، لا يخفي الحسينيون قدرًا من الرقة حيال إيطاليا. أمَّا الرأي العام اليهودي فهو أكثر تحفظًا. وينحاز ڤايتسمان بالطبع إلى المواقف البريطانية. وتراعي الصهيونية الرسمية جانب سلطة الانتداب وتنزعج من انتهاك ميثاق عصبة الأمم. ويدعم التصحيحيون إيطاليا الفاشية. أمَّا ماجنس، الحريص على المسالمة، فهو يتخذ موقفًا ضد العقوبات التي قررتها عصبة الأمم، وهو ما يعود عليه بالهجوم من جانب شخصيات كاللورد ملتشيت.

وفي المجتمعين، تتزعج أوساط رجال الأعمال من الأصداء الاقتصادية للحرب. ويؤدي التوعك الاقتصادي إلى بطالة في صفوف السكان اليهود، ويهاجم رجال الهستادروت من جديد المشاريع التي تستخدم عمالاً عربًا. ومنتجو الحمضيات مهتمون بنجاح العقوبات الاقتصادية ضد إيطاليا والتي قررتها عصبة الأمم: فالحمضيات الإيطالية تجازف بأن تُوْصَدَ أمامها المنافذ الموجودة في وسط أوروبا، ومن هنا ارتفاع أسعار الحمضيات الفلسطينية في لحظة الجني الحاسمة.

والحال أن التطبيق الرخو للعقوبات ضد إيطاليا إنما يؤدي إلى إضعاف هيبة بريطانيا العظمى. والشيء الأخطر أيضًا، هو أن الاستراتيجيين البريطانيين إنما يضطرون إلى أن يأخذوا في حسبانهم احتمال خوض حرب ضد إيطاليا، في حين أن المنظومة الإمبراطورية البريطانية تبدو واسعة أكثر من اللازم وبشكل ميئوس منه. وفي حالة نشوب حرب في عالم البحر المتوسط، فإنه سوف يتعين تركيز الأنظار على الشرق الأقصى الذي تهدده اليابان. وقد أدركت روما جيدًا الهشاشة البريطانية وحشدت جانبًا من أسطولها الحربي في شرقي البحر المتوسط، حيث تحوز جزر الدوديكانيز، في الوقت الذي حشدت فيه لندن إمكاناتها في مصر وعلى ضفاف قناة السويس. وهكذا تجد فلسطين نفسها معرَّضةً لخطر إيطالي جوي وبحري مزدوج. وسوف تسمح سياسة الاسترضاء بتجنب نشوب حرب كبرى، بيد أن الرهان الفلسطيني إنما يكتسب في مستهل عام ١٩٣٦ قيمة چيوسياسية مفارقة. فالبريطانيون كانوا قد استولوا على فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى لكي يحموا بها قناة السويس. لكن فلسطين، بعيدًا عن أن تحمي مصر، إنما تظهر كعامل هشاشة غير متوقع. ولا يمكن التضحية بها، لأنها قد أصبحت، بفضل وصول خط أنابيب شركة بترول العراق إلى حيفا، المنفذ الضروري لبترول العراق على البحر المتوسط. وتطبيقًا لنظرية الدومينو، يصبح الانتداب عنصرًا حيويًا لأن ضياعه سوف يؤدي إلى انهيار القوة البريطانية في مجمل الشرق الأوسط وسوف يدفع الدول البلقانية إلى الارتماء في أحضان المعسكر المعادي لمعسكر الديموقراطيات.

خلال مجمل عام ١٩٣٥، كان التوتر قويًّا في فلسطين. وهو في البداية موجود في داخل الجماعات والطوائف. وهكذا فإن الاحتفالات الدينية الإسلامية السنوية قد جرت مراقبتها بصرامة من جانب الشرطة لتفادي وقوع صدامات بين الفصائل العربية. إلاَّ أنه، في عيد النبي موسى في عام ١٩٣٥، سقط قتيل – أو، على أي حال، مصاب إصابة جسيمة – في شجار بين أنصار الحسينيين وأنصار النشاشيبيين(٧٦). وقد استمرت أعمال العنف خلال الاحتفال بعيد النبي صالح في الرملة(٧٧). وفي صفوف السكان اليهود، نجد التعارض بين الاشتراكيين والتصحيحيين والذي يتسبب في وقوع حوادث. ويجب أن نضيف إلى ذلك نزاعات العمل المألوفة والمترتبة على إصرار الاشتراكيين على استخدام العمال اليهود دون العمال العرب وأعمال العنف المرتبطة بالمشكلات الزراعية (طرد المستأجرين العرب بالقوة).

والحال أن حركات الشبيبة العربية إنما تجد نفسها في الصف الأمامي للتجذر السياسي. وهي، في هذا، إنما تعبر سواءً بسواء عن خصوصية الوضع الفلسطيني (المواجهة مع الصهيونية) كما عن السمات العامة لثلاثينيات القرن العشرين، أكان في الشرق الأدنى أم في أوروبا. وهكذا فإن الميل إلى اليونيفورمات والتدريبات شبه العسكرية يجئ من أوروبا، ومن منظمات قدامى محاربيها ويتكرر في الحركة الصهيونية (بيتار). ولا يعود بوسع النزعة القومية المحتدمة أن تتحمل الوصاية الاستعمارية التي يرى الداعون إليها أنها وصاية إحسانية نزيهة.

ومنذ مستهل ثلاثينيات القرن العشرين، كان بعض الشبان العرب قد قرروا تأسيس منظمة سرِّية مهمتها التحضير لانتفاضة مسلَّحة. وقد وجدوا في عبد القادر الحسيني (ولد في عام ١٩٠٧)، ابن موسى كاظم، قائدهم الطبيعي(٧٨). فمع بعض الزملاء المنبثقين من مؤسسات القدس التعليمية، أنشأ منظمة **الجهاد المقدَّس** السرِّية. وعلى الرغم من الدلالات الإسلامية لاسمها، فإن مسيحيين مناضلين في سبيل القضية العربية إنما يشاركون فيها، وأشهرهم إميل الغوري. وفي عام ١٩٣٤(٧٩)، تتزود الحركة بتنظيم مبني على هيئة خلايا وتبدأ في جمع تبرعات لأجل شراء السلاح. وإلى ذلك الحين، نجد أن المؤسسين، على الرغم من قربهم

من الحاج أمين، قد آثروا عدم إبلاغه بوجود المنظمة السرِّية. وهم لا يفعلون ذلك إلاَّ عندما تتخذ الحركة نطاقًا معينًا. فيبارك المفتي عملهم، بيد أنه يطلب إليهم ألاَّ يبدأوا الفعل إلاَّ حال استعدادهم الجيد له. فليس هناك ما هو أخطر من الفعل السابق للأوان. وهم يقبلون وصية كبيرهم ويواصلون الاستعداد للمعركة. وعندئذ يعرفون أن حركة مشابهة لحركتهم قد بدأت العمل في شمالي فلسطين.

وهي من فعل رجل دين سوري منفي في حيفا. فعز الدين القسام ينحدر من إقليم اللاذقية وقد حارب الفرنسيين قبل أن يلجأ إلى فلسطين(٨٠). وقد شارك في حركة الشبان المسلمين ثم في حزب الاستقلال. وبعيدًا عن أن يقتصر على وسط الشبيبة المتعلمة، فإنه يتوجه في دعوته الدينية والقومية إلى وسط البروليتاريا العمالية، المنبثقة من الفلاحين عديمي الجذور والذين تجمعوا في مدينة حيفا الصناعية. وهكذا أنشأ شبكته الخاصة من الخلايا التي تعد للجهاد ضد اليهود والبريطانيين والمتعاونين معهم من العرب. وفي ١٩٣١ – ١٩٣٢، شن رجاله عدة هجمات ضد مستوطنات، ونجحوا في إسقاط عدة ضحايا. ولم تتمكن الشرطة آنذاك من تحديد ما إذا كانت بإزاء أفعال إجرامية أم أعمال سياسية، بيد أن عددًا منهم تم القبض عليهم. وقد شُنق أحدهم بعد محاكمة بينما حُكم على آخر بالسجن المؤبد، في حين جرى الإفراج عن الآخرين(٨١). وبعد هذا القمع الأول، أوقفت الجماعة نشاطاتها وإن كانت قد أخذت تعيد تنظيم صفوفها.

والحال أن وجود قوة مسلَّحة يهودية سرِّية، الهاجاناه، إنما يعد أحد عوامل التجذر القوية. وبشكل مقابل، فإن الشائعات التي تتحدث عن تشكيل مجموعات مسلحة عربية إنما تدفع الهاجاناه إلى تعزيز تسليحها. وفي شهر أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٣٥، تكتشف الشرطة الفلسطينية في ميناء حيفا شحنات ضخمة من الأسلحة المهرَّبة سرًّا إلى اليهود(٨٢). وهذه الأسلحة ألمانية المنشأ ولم يكن بالإمكان بيعها للصهيونيين إلاَّ بتصريح من المسئولين النازيين (يبدو أنها لم تأت مباشرة من صناعها وأنها قد نُقلت عبر وزارة الداخلية) (٨٣).

والسخط عام في الأوساط العربية(٨٤). وتود الشبيبة الناشطة جر الأحزاب إلى تجذرها. وقد حدث إضرابان عامَّان سلميان للاحتجاج في ٢٦ أكتوبر/ تشرين الأول و١٣ نوفمبر/ تشرين الثاني. وتتهم الصحافة العربية اليهود والبريطانيين

بأنهم حاكوا مؤامرة تهدف إلى إبادة عرب فلسطين والقضاء عليهم(٨٥). ومن ثم يجب للعرب أن يسلحوا أنفسهم. وتشارك الأحزاب السياسية العربية كلها في الاحتجاج(٨٦). ويحيي راديو باري التظاهرات، التي يقدِّمها على أنها مضادة للبريطانيين.

وفي هذا السياق، يقرر القسَّام حمل السلاح مع أحد عشر من رفاقه وإنشاء بؤرة مقاومة(٨٧). والحال أن الشرطة ترصد مواقعهم ثم تشتبك معهم وتنجح في النهاية في تطويقهم. وبعد معارك تؤدي إلى سقوط عدة ضحايا من الجانبين، يقضي القسَّام نحبه في ساحة المعركة في ٢٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٣٥.

وجنازته مناسبَةٌ لتظاهرة سياسية ضخمة في حيفا. ويهجم الجمهور على الشرطة البريطانية التي كانت قد تلقت أوامر صارمة بعدم إطلاق النار.

وفي غضون أيام لا أكثر، أصبح القسَّام بطلاً قوميًا يجري امتداح مآثره في الصحافة والمساجد والحكايات الشعبية وقصائد الشعر. والحدث له أصداء خارج فلسطين. فالنحاس باشا، زعيم حزب الوفد المصري، يرسل برقية تعزية إلى الشبان المسلمين في حيفا. ويتبارى الحسينيون والنشاشيبيون سواء بسواء في تأبين الشهيد(٨٨).

وفي نوفمبر/ تشرين الثاني أيضًا، تدشن الشبيبةُ المصرية حركةً شعبية قوية ضد التدخلات البريطانية في الحياة السياسية المصرية. والحال أن جبهة متحدة من الأحزاب السياسية المصرية إنما تدعم هذه الحركة. وإحساسًا بضرورة التصالح مع الرأي العام السياسي المصري في سياق حرب إثيوبيا، تقبل بريطانيا العظمى (١٢ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٣٥) عودة العمل بدستور ١٩٢٣ المصري وإجراء انتخابات جديدة ومفاوضات تفضي إلى معاهدة تحالف. والحال أن العالم العربي إنما يعتبر ذلك القبول دليلاً على أن بوسع الحركات الشعبية إرغام الدولة الاستعمارية على تقديم تنازلات. فتدعو الصحافةُ الفلسطينية الفلسطينيين إلى الاقتداء بالمصريين. ويتم تعطيل صحيفة لنشرها دعوة من هذا النوع.

المجلس التشريعي

بعد عدة شهور من الغياب، عاد ووتشوب ليجد في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني فلسطين مضطربة اضطرابًا خاصًّا(٨٩). وفي ٢٥ نوفمبر/ تشرين الثاني(٩٠)، يجتمع بزعماء الأحزاب العربية، ماعدا حزب الاستقلال، فيواجهونه بنبرة دعوى عنيفة بشكل خاص: الوقف الفوري للهجرة اليهودية، وقف نقل الملكيات، إنهاء سياسة تؤدي إلى دمار عرب فلسطين وإلى طردهم من بلدهم، إقامة حكومة ديموقراطية تسمح بحفظ الحكم العربي للبلد. وما هو مزعج ليس هو النبرة المتَّخذة – فهي معروفة بالفعل–، بل هو اعتراف المسئولين السياسيين العرب: إذا لم يفعل البريطانيون شيئًا لصالح العرب، فسوف يفقد [هؤلاء المسئولون] نفوذهم على السكان والذي سوف يفوز به عندئذ المتطرفون. ويدرك المندوب السياسي الخطر ويطلب إلى لندن قلبًا جديًّا لسياستها: خفض الهجرة اليهودية في عام ١٩٣٦ إلى ٤٤ ٠٠٠ نسمة كحد أقصى، رفع شرط «الرأسمالي» إلى ٢ ٠٠٠ جنيه، إصدار قانون يحمي صغار ملاك الأراضي مع تحديد حدٍّ حيوي أدنى للأرض لا يمكن لأسرة بيعه، وإنشاء جمعية تشريعية. وهو يرى أن هذا ليس تنازلاً أمام المطالب العربية، بل هو تنفيذ للتعهدات البريطانية حيال العرب بموجب مبدأ الالتزام المزدوج.

وفي الأيام الأولى من شهر ديسمبر/ كانون الأول، يتجلى الغضب العربي بشكل متزايد باطراد. ففي عشرينيات القرن العشرين، كان الاحتفال بذكرى دخول أللنبي القدس نوعًا من عيد قومي للانتداب. وكان الاحتفال بالتاسع من ديسمبر/ كانون الأول قد أُلغي في عام ١٩٢٩. أمَّا الآن، في عام ١٩٣٥، فإن العرب إنما يجعلون منه يومًا للحداد القومي(٩١). وتحتفل حركات الشبيبة بذكرى الشهيد القسَّام وتدعو العرب، من جبال طوروس إلى جبل طارق، إلى الثورة على السيطرة الأوروبية. ويجري تقديم الإمبريالية البريطانية، بأكثر من الصهيونية، على أنها العدو الرئيسي.

وتصبح مخاوف المندوب السامي قوية بشكل متزايد باطراد. وبما أنه يشعر بأنه مدعوم من وزارة المستعمرات، التي رحل عنها مالكوم ماكدونالد في ٢٢ نوفمبر/ تشرين الثاني، فإنه يقرر تقديم مقترحات حاسمة فيما يتعلق بالجمعية

التشريعية. فيجتمع بالمسئولين السياسيين العرب في ٢١ ديسمبر/ كانون الأول ثم بالمسئولين اليهود في يوم ٢٢[٩٢]. ويتمثل مشروعه في تكوين جمعية تشريعية من ٢٨ عضوًا تتألف من ٥ موظفين و١١ شخصية معيَّنةً ليست موظفة و١٢ شخصية منتخَبة بحسب التوزيع التالي:

	المنتخبون	المعينون	الموظفون
مسلمون	٨	٣ (بينهم بدوي واحد)	
يهود	٣	٤	
مسيحيون	١	٢	
تجار		٢	
موظفون			٥
	١٢	١١	٥

والمراد انتخاب الجمعية لمدة خمس سنوات. على أن يكون رئيسها شخصًا غير متحيز، ولا يملك حق التصويت ويكون من خارج فلسطين. وسوف يكون من حق جميع الفلسطينيين الذين يزيد عمر الواحد منهم عن ٢٥ عامًا ممارسة الحق الانتخابي، على أن تقرر الطوائف والجماعات ما إذا كان للنساء الحق في الاقتراع. وسيكون للجمعية الحق في مناقشة مشروعات الحكومة وتعديلها ومناقشة الميزانية ومخاطبة الحكومة وتقديم أسئلة إليها. ولابد من موافقة المندوب السامي على أي مشروع حتى يصبح قانونًا. وفي حالة الضرورة، سيكون بوسع المندوب السامي تجاوز أي اعتراض من جانب الجمعية وفرض قانون أو قرار. وبما أنه ضامن الالتزامات الدولية للانتداب، فإنه يحتفظ بالحق في تحديد حصص الهجرة الممنوحة للعمال.

وهذا المشروع مميِّزٌ لحدود الليبرالية الاستعمارية التي لا يمكنها، في أفضل الأحوال، اقتراح شيء غير تمثيل سياسي محدود يذكِّرُ بالنظم السلطوية في الشطر الأول من القرن التاسع عشر الأوروبي. فمسألة السيادة الشعبية يجري تجاهلها بالكامل لصالح منظور بيداجوجي قوامه التربية على الحكم الحر.

وينتظر ووتشوب ملاحظات المعنيين. والحال أن ڤايتسمان[٩٣]، الموجود في زيارة سريعة إلى فلسطين، إنما يرد على الفور بأن مثل هذا المشروع يتعارض مع أساس الانتداب لأن فلسطين مسألة تخص كل الشعب اليهودي لا السكان الفلسطينيين وحدهم وبأن من غير الممكن قبول منح ولو جزء من السلطة التشريعية لمن يرفضون على المكشوف الانتداب والمقام القومي اليهودي. ومن ثم فإن اليهود لن يكون بوسعهم التعاون مع المجلس التشريعي. ويعبر المندوب السامي عن أسفه لمثل هذا الرفض الذي يرجو أن يكون رفضًا مؤقتًا.

والحال أن المسئولين العرب إنما يعدون أقل حسمًا[٩٤]. فهم يتحفظون في تقديم ردهم ويفضلون دراسة المقترحات دراسة تفصيلية. أمَّا الشبيبة فهي ترفضها رفضًا قطعيًّا وذلك بقدر ما أنها تنطوي على اعتراف بميثاق الانتداب. بيد أن الحسينيين والنشاشيبيين على حدٍّ سواء إنما يعدون محبذين لها بالأحرى وإن كان بشرط إدخال تعديلات عليها، خاصة في موضوع الرئاسة. ويتصور راغب النشاشيبي نفسه وقد شغل المنصب بالفعل.

وفي أواخر العام، يعرب ووتشوب لوزارة المستعمرات عن شواغله[٩٥]: فعلاوة على مشروع المجلس التشريعي، يلزمه صدور تشريع يحمي الفلاحين. وهو ينوي الإعلان عنه في منتصف يناير/ كانون الثاني سعيًا إلى تهدئة الخواطر، حتى وإن استلزم الأمر عدة شهور أخرى لإعداده. وكهدية بمناسبة العام الجديد وكعلامة على التأييد لسياسة المندوب السامي، يجري تمديد مهمته لخمس سنوات، أي حتى نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤١[٩٦]. وقد أدى الإعلان عن مجلس تشريعي إلى قدر من الانفراج الذي ساعد على تهدئة الخواطر[٩٧]، بيد أن مصلحة الاستخبارات الفرنسية تؤكد مخاوف المندوب السامي:

> إن خطر التسلح اليهودي قائم دومًا بشكل كامن، وفي حين أن المعتدلين يريدون بالفعل النظر في المقترحات الخاصة بالمجلس من زاوية القيمة التي تستحقها، فإن المتطرفين يستعدون دومًا لاتخاذ تدابير عنيفة. وتتوقف الأحداث القادمة على القرار الذي سيجري اتخاذه فيما يتعلق بالمجلس كما على الرد الذي سوف تقدمه الحكومة على المذكرة التي يعرض فيها العرب السببين الرئيسيين لمطالبهم: الهجرة وبيع الأراضي.

وخلال شهر يناير/ كانون الثاني، تبادر الأحزاب العربية بالتنسيق فيما بينها فيما يتعلق بالرد الذي يجب تقديمه إلى المندوب السامي(٩٨). فيبدو النشاشيبيون والخالديون مؤيدين على المكشوف لمشروع المجلس التشريعي. ويعترض الجذريون عليه، إلاَّ إذا جرى اعتماد مطالبهم حول وقف الهجرة ونقل الملكيات العقارية. ويبدو الحسينيون قليلي الحماسة، فالمشروع لا يستجيب لطموحات الأمة، بيد أنهم يوضحون أنهم سوف يشاركون في الانتخابات. ويَسْعَدُ المندوبُ السامي لانكسار الجبهة الموحَّدة للأحزاب العربية كما يسعد للانفراج السياسي. وتحتد حرب الإذاعات(٩٩). فالإذاعة الاستعمارية الفرنسية تستفيد من فضيحة راديو باري الذي يدافع عن حرب إثيوبيا، بينما يبدأ راديو القاهرة في كسب جمهور لا بأس به بسبب بث إرسال ديني إسلامي. ويبدأ راديو القدس إرساله في ٣٠ مارس/ آذار.

وبعد نجاح القوميين المصريين في اختبار القوة الذي خاضوه مع البريطانيين، تتعرض السيطرة الأوروبية لتحد جديد من جراء تدشين الإضراب العام السوري الذي يطالب باستعادة حياة دستورية طبيعية وبدء مفاوضات تقود إلى الاستقلال(١٠٠). وتتولى الصحافة العبرية الدفاع عن الموقف الفرنسي بينما تهاجم الصحافةُ العربية الاستعمار الفرنسي المتواطئ مع الاستعمار البريطاني. وقد نُظِّمت اجتماعات تضامن. ويقود جمالُ الحسيني الحملة المؤيدة للوطنيين السوريين. ويقدِّمُ الحاج أمين العلماء الفلسطينيين، الذين يشجبون القمع الفرنسي.

وسلطات الانتداب من بين الأكثر انزعاجًا. ويعترف السكرتير العام للحكومة أمام قنصل فرنسا بالمثل المشؤوم الذي قدمه بريطانيو مصر: «بل إنه قد توقع حدوث متاعب [للبريطانيين] في فلسطين قبل حدوث متاعب لنا في سوريا».

وفي أواخر الشهر، يبدي ووتشوب رغبته في الاسترضاء(١٠١): فالمجلس التشريعي بداية لتلبية مطلب الحكم الدستوري، وسوف يجري تكوين لجنة من الخبراء لدراسة إمكانيات فلسطين الاستيعابية فيما يتعلق بالهجرة، والتي سوف يجري الحد منها قياسًا إلى العام السابق ؛ وسوف يجري تحديد حصص من الأراضي لا يمكن نزع ملكيتها تستفيد منها العائلات الفلاحية (كان قد جرى تدشين هذه الممارسة في مستهل القرن في الهند من جانب اللورد كيرزون، ثم طبقها فيما بعد كيتشنر في مصر سعيًا إلى الحد من آثار المديونية الريفية). والنتيجة الأولى

لهذا الإعلان هي زيادة حدة الارتباك الاقتصادي الذي تسببت فيه حرب إثيوبيا. إذ يقوم اليهود بتقليل استثماراتهم، ومن هنا عودة البطالة إلى الظهور، بيد أن حكومة فلسطين يمكنها أن تظل مرتاحة. فاحتياطياتها المالية تصل إلى عدة ملايين من الجنيهات كما أنها تتجاوز سنة ميزانية كاملة. وعلاقات العمل تتدهور[١٠٢]: فالمنظمات العمالية العربية تقلد أساليب الهستادروت، إذ تحاول أن تحظر بالقوة استخدام اليد العاملة اليهودية من جانب المشاريع التي تعمل في المدن العربية، وهو ما يؤول إلى منع المشاريع اليهودية من المشاركة في تشييد البنايات العامة في المدن العربية أو من العمل في ميناء يافا. وعلاوة على رهان اليد العاملة، فإن المراد هو إثبات محدودية طاقة الاقتصاد الاستيعابية.

وكما يمكننا توقع ذلك، فإن ڤايتسمان يرى في هذه الإعلانات إعلان حرب. وهو ذو أصدقاء عديدين في لندن في الأحزاب السياسية. وهذه الأخيرة تفرض على الحكومة عقد مناقشة برلمانية، وهو ما يؤدي إلى تأجيل اتخاذ أي قرار. وينشأ حوار طرشان بين المندوب السامي ولندن: فخلافًا لما يقوله أنصار الصهيونية، فإن مشروع المجلس التشريعي ليس هو الذي يخلق التوتر في فلسطين، بل عدم تطبيق التعهدات البريطانية. وإذا لم يجر عمل شيء، فهناك مجازفة بالوصول إلى نشوب اضطرابات خطيرة[١٠٣].

والحال أن مناقشة في مجلس اللوردات في ٢٦ فبراير/ شباط إنما تكشف عن اعتراض شبه إجماعي من جانب الطبقة السياسية البريطانية على مشروع المجلس التشريعي. والعماليون متشددون بشكل خاص في هذا الصدد. بل إن ڤايتسمان ينزعج من هذا النجاح البرلماني الضخم إلى أبعد حد، والذي جازف بأن يؤدي إلى معاداة الحكومة له [لڤايتسمان]، بيد أن من الصعب عليه تقييد نشاطية حلفائه السياسيين.

وفي الشرق الأدنى، يتباين وضع فلسطين بشكل متزايد باطراد عن وضع البلدان المجاورة. ففي أوائل مارس/ آذار ١٩٣٦، تبدأ مفاوضات في مصر من أجل عقد معاهدة مع بريطانيا العظمى. وبشكل موازٍ، وبعد اختبار قوة قاسٍ، تعيد فرنسا الحياة الدستورية في سوريا وتعلن عن مفاوضات للتوصل إلى معاهدة تكفل حقوقًا مساوية في اتساعها للحقوق التي يتمتع بها العراقيون، على الأقل. ويفرح

عرب فلسطين بينما ينزعج الصهيونيون من هذه الاختزالات للهيبة الأوروبية[١٠٤].

ويحاول ووتشوب الضغط على حكومته[١٠٥]: فإذا ما جرى تأخير أو إدخال تعديل جوهري على مقترحاته، فإن قدرته على التأثير على المسئولين السياسيين العرب سوف تنتهي إلى لا شيء تقريبًا. وإذ يقدم نفسه رغمًا عنه في صورة «نبي ناشئ»، فإنه يعلن بأنه سوف تحدث آنذاك لا محالة عصيانات مدنية وفق نموذج ما حدث في مصر وفي سوريا. وفي منتصف مارس/ آذار[١٠٦]، تعد زيارة وفد برلماني عراقي مناسبَةً لبيانات حامية للقوميين العرب. ويرد عليها البرلمانيون بإعلان مبدأ: [×]

إن العراق لا يعتبر نفسه مستقلاً ما لم تحصل البلدان العربية الأخرى وأساسًا فلسطين على استقلالها. وعدد سكان العراق الآن أربعة ملايين. ولا يمكنه النضال ضد القوات المسلَّحة للمستعمرين ما لم يتحد العرب وعندئذ سيكون بوسعه أن يقول: إنني مستقل. ونحن نعدكم بأن العراق لن يكف عن مساعدتكم والنضال إلى صفكم. فاصبروا ولا تفقدوا الأمل. فالنصر قريب. والحق إن الخطر يهدد فلسطين، كما يهدد البلدان العربية الأخرى. لكنكم يجب أن تطمئنوا، فنحن لن ننساكم ولن يهدأ الشرق حتى يفوز بالاستقلال.

وتحتج الصحافة اليهودية بقوة على تساهل حكومة الانتداب التي تسمح بصدور هذه البيانات. ويكفهر الوضع الدولي مع شجب ألمانيا لميثاق لوكارنو وإعادة تسليح رينانيا. وتعبر الصحافة العربية عن تعاطف سافر مع سياسة القوة، التي تثبت أن الاعتدال وحده لا يمكن أن يساعد على الحصول على شيء[١٠٧]. والتشاؤم لا مفر منه في صفوف المحيطين بالمندوب السامي، حيث يتزايد الخوف من انفجار لأعمال العنف بعد جني الحمضيات، عندما تجد عدة آلاف من العمال أنها قد أصبحت، من جديد، دون عمل[١٠٨].

وفي ٢٤ مارس/ آذار، تنعقد المناقشة في مجلس العموم[١٠٩]. ويجعل العماليون من المسألة سلاحًا ضد الحكومة البريطانية باللعب على الشقاقات في داخل حزب المحافظين. وهم يتمتعون بدعم من جانب مختلف فصائل الأحرار. ويلقي تشرشل في المجلس خطابًا مميَّزًا بشكل خاص:

(×) ترجمة عن الفرنسية. — م.

طرح السيد ونستون تشرشل بشكل خاص مسألة ما إذا كانت اللحظة قد اختيرت بعناية لطرح مسألة كهذه. فكل ما حدث هو أنه قد جرى الوعد، ودون تحديد موعد، بإنشاء مجلس تشريعي عندما يكون سير عمل الأجهزة البلدية قد بدا مُرْضِيًا. والحال أن التقدم كان بطيئًا ؛ فأليس من المناسب متابعة التجربة البلدية لمزيد من الوقت ؟ وهو، في ما يخصه، يشعر بالصدمة حيال المعارضة التي أثارها من جميع الجهات مشروعُ المندوب السامي ؛ وهو لا يعتقد أن بالإمكان التوفيق بين مبادئ تصريح بلفور وتكوين جمعية [تشريعية] تتألف في أغلبيتها من عرب. وقد اختتم كلامه بأنه، بينما يتعرض الجنس اليهودي الآن، في بلد كبير، لاضطهاد مريع ومتعَمَّد ومنهجي وكامل ؛ وبينما يجري إنزال أبنائه من بحبوحة العيش إلى الخراب، وحرمانهم من الحق في كسب خبزهم اليومي ؛ وبينما يتم حرمانهم من المخصصات المقررة للبؤساء في الشتاء ؛ وبينما يجري وصم شبيبته [أي شبيبة الجنس اليهودي] بالعار في المدارس ؛ وبينما يجري اعتبار دمه ملعونًا ومنحطًّا ؛ وبينما يتم اتهام شعبه بجميع شرور البشرية من جانب أحط الاستبداديات، فمن المؤكد أن هذه ليست اللحظة المناسبة لأن يقوم مجلس العموم بإغلاق باب الملاذ في وجه هذا الجنس.

وتضطر الحكومة البريطانية إلى سحب المقترحات. وهي، على أي حال، ليست ملزمة بالتصريحات الصادرة عن ممثليها منذ عام ١٩٣٠ لأن الأمر يتعلق ببساطة بتأجيل مشروع المجلس التشريعي إلى لحظة أنسب[١١٠].

فيرجع الإحباط والغضب إلى صفوف جميع الأوساط العربية[١١١]. وتتحد الأحزاب السياسية لاتخاذ موقف جماعي: فتجري المطالبة بإنشاء المجلس التشريعي دون تأخير. وإذا لم يأت رد إيجابي في غضون عشرة أيام، فإن العرب سوف يعلنون تمردهم (٣١ مارس/ آذار ١٩٣٦).

وسعيًا إلى تهدئة الخواطر، يتوصل المندوب السامي إلى الحصول من وزارة المستعمرات على موافقة على إرسال وفد من ممثلي الأحزاب السياسية العربية مهمته التعبير للحكومة البريطانية عن شكايات العرب[١١٢]. وهكذا يكسب المندوب السامي وقتًا، وهو ما يسمح لاحتفالات عيد النبي موسى بأن تتم دون قلاقل. ويقبل المسئولون السياسيون العرب الاقتراح، وتتصل المناقشة بتحديد من الذي سوف يذهب إلى لندن على نفقة الحكومة. وتتشكك الأذهان الأكثر صفاءً: فالذهاب

للتفاوض في لندن إنما يعني التواجد في الساحة التي يُعَدُّ العدوُ الصهيوني فيها أكثر قوة، كما أثبتت ذلك للتوّ مناقشاتُ البرلمان البريطاني. ويرى الناشطون أن مَثَلاَ مصر وسوريا يثبتان أن سياسة الفعل العنيف هي الأمل الوحيد لقلب الموقف البريطاني.

ويحاول ماجنس القيام بوساطة جديدة. فهو ينظّم في ١٧ أبريل/ نيسان ١٩٣٦ لقاءً بين بن جوريون وجورج أنطونيوس[١١٣]. فيعبر المثقف العربي عن انزعاجاته حيال الصعود الثابت لعدد اليهود في فلسطين. وهو مستعد لقبول وجود اليهود، بيد أنه يجب أن يكون متماشيًا مع طموحات العرب السياسية، أي أن يقتصر على وضعية أقلية معتَرَفٍ بها، على شكل تقسيم إلى كانتونات على الأرجح. وكما يمكننا أن نتوقع ذلك، فإن بن جوريون يرفض الاقتراح ويتحدث عن أقلية عربية في فلسطين ذات أغلبية يهودية ضمن اتحاد كونفيديرالي عربي في الشرق الأدنى. فالشعب اليهودي في ظرف حياة أو موت، وهو يفضّل مواجهة المذابح التي تستهدف اليهود في فلسطين بدلاً من أن يكون ذلك في ألمانيا أو بولنده أو أي بلد آخر من بلدان الشتات. وتستمر المناقشة في جو من المجاملات حول طبيعة دولة يهودية افتراضية والمكانة التي سوف تكون للعرب فيها. ويتفق المتحاوران على استئناف النقاش في ٢٢ أبريل/ نيسان.

الفصل الثامن

الانفجار

" أجريتُ هذه الأيام الأخيرة حوارًا مع السكرتير العام الذي تفضل بالخروج للحظة عن صمته المعتاد. فقد صرَّح لي بأن بريطانيا العظمى عازمة من الآن على التوصل إلى حل نهائي، وضمن إطار الانتداب، للمسألة الفلسطينية، مَهْمَا كَلَّفَ ذلك من ثمن ؛ وأنها لم تعد في لحظة يمكنها فيها الاكتفاء بمجرد إسكات العرب عن طريق بعض التنازلات فيما يتعلق بالهجرة، فلابد لحل كهذا من أن يجر إلى نشوب قلاقل جديدة في غضون ما بين عام وعامين من الآن ؛ وأن الوضع الحالي قد يدوم لمزيد من بعض الوقت، وأن عدد الجرائم قد يتزايد وإن كانت بريطانيا العظمى لا تملك علاجًا لذلك ؛ وما تريده هو أن تدرك الأطراف الموجودة إدراكًا جيِّدًا الخطأ الذي ترتكبه وأن تكون مستعدة لقبول الحل النهائي الذي سوف يجري اتخاذه على أثر «اللجنة الملكية». ولو لم تكن فلسطين الأرض المقدَّسة، ولولا أننا مجبرون على الخوف من أن نثير ضدنا دعاوى جميع رجال الدين، ولولا أننا نريد تجنب كل ما قد يؤدي إلى استياءات عميقة، بما يحول دون التوصل إلى حل نهائي، لتصرفنا بشكل مغاير تمامًا، ولكننا قد قصفنا القرى بالفعل. ففلسطين تدين بوضعها على ضفاف البحر المتوسط لطول البال وعدم الفعل اللذين نُؤاخَذُ عليهما من كل حدب وصوب ؛ ولو كان الأمر يتعلق بالعراق أو سيلان، لما كان الوضع على ما هو عليه. والآن، يمكن للوضع أن يستمر على ما هو عليه إلى الخريف، إلى موسم البرتقال ؛ بل إننا قد نشهد في غضون أسبوع أو الأسبوع الذي يليه انبعاثًا للجرائم الفردية، وسوف يجري انتقادنا مرة أخرى على صبرنا. بيد أنه لابد من أن ندرك أيضًا أن كل صبر له حدوده ».

٢٤ أغسطس/ آب ١٩٣٦، من السيد دومال،
قنصل فرنسا العام في القدس، إلى السيد وزير
الشئون الخارجية[١].

أحداث أبريل/ نيسان

سوف تجري أحداث أبريل/ نيسان ١٩٣٦ وفق مخطط سوف يتكرر في عدة مناسبات في تاريخ فلسطين المعاصر. فمن شأن مسألة طفيفة الأهمية نسبيًا أن تستثير رد فعل من جانب الطرف الآخر، الأمر الذي يؤدي إلى إطلاق سلسلة من أعمال العنف التي تقود إلى مواجهة كبرى. والحال أن القوى السياسية المنظَّمة ليست فاعل الحادث الأول، بيد أنها سرعان ما تمسك بزمام الدينامية الشعبية لكي تعطيها تنظيمًا واستمرارية بهدف التوصل إلى نتيجة سياسية. ولا يوجد تلاعب سياسي وراء منشأ الأحداث. فالأحداث نتاج لاحتداد عميق أدى إلى تجذر الخواطر.

والحال أن منظمة القسَّام قد عاشت بعد استشهاد زعيمها واحتمت بالأحراش، وفي ١٥ أبريل/ نيسان ١٩٣٦، اعترضت الجماعةُ باصًا على الطريق من نابلس إلى يافا[٢]. وقد قتلت ثلاثة مسافرين يهود بينما اكتفت بسلب ما بحوزة المسافرين غير اليهود. ومن بين الضحايا، هناك يهودي من سالونيك، فَيَطلُّبُ بلدياتُهُ من السلطة البريطانية التصريح لهم بتشييع جنازته تشييعًا مهيبًا في تل أبيب. والحال أن مباشر القضاء يرفض هذا الطلب. لكن السالونيكيين، وقد أغضبهم هذا الرفض الذي يتعارض مع موكب التشييع وحفلات التأبين التي كانت من نصيب القسَّام، إنما يضربون عرض الحائط [بقرار مباشر القضاء] وينضم إليهم جميع سكان تل أبيب. وفي ١٧ أبريل/ نيسان، يهجم ٣٠٠٠٠ متظاهر يهودي على الشرطة التي يتم التغلب عليها بسرعة[٣]. ثم إن الجمهور يسيء معاملة عمال يافا العرب، الكثيرين نسبيًا بسبب اقتراب السبت. ولأول مرة، تقع صدامات بين السكان اليهود وقوات حفظ النظام. وفي يوم ١٨ أبريل/ نيسان، اليوم التالي، يجري اغتيال عربيين في بستان موز، على أيدي أعضاء في الهاجاناه – بيت بالتأكيد[٤]. وتنتشر شائعة مفادها أن عمَّالاً سريين قادمين من حوارن السورية قد لقوا المصير نفسه. وفي ١٩ أبريل/ نيسان، ينظِّم الحوارنيون تظاهرة تنادي بالقصاص والحماية. وينفي البريطانيون وقوع اغتيالات جديدة، بيد أن المتظاهرين يجوبون يافا صائحين بأن اليهود يذبحون العرب. فتنتفض المدينة على الفور بينما يهاجم الجمهور يهودًا منفردين. وتستعيد الشرطة السيطرة على المدينة باستخدام الأسلحة النارية.

وبما أن الشائعات تُضَخِّمُ من حجم الأحداث، فإن العنف إنما يمتد إلى البلد بأسره. ويعامل الفلاحون اليهودَ والأجانبَ بعنف. فيعلن المندوب السامي على الفور ما يعادل الأحكام العرفية. وفي نابلس، في ١٩ أبريل/ نيسان، يشكل الناشطون – وبينهم أكرم زعيتر – لجنة قومية تدعو إلى اجتماع الأحزاب العربية وإلى الإضراب العام إلى أن يتم التوصل إلى وقف الهجرة اليهودية وإلى وقف نقل الملكيات العقارية[٥]. ويتكرر طرح الشعار في المدن العربية الرئيسية من جانب حركات الشبيبة وأعضاء حزب الاستقلال. وتتشكل لجان إضراب[٦]. وتتم التعبئة الشعبية حول منظمات سياسية جذرية مرتبطة بحركات الشبيبة.

وفي ٢١ أبريل/ نيسان، تشير الأرقام الرسمية إلى سقوط ٢٠ قتيلاً (بينهم ١٦ يهوديًّا) و١٦٠ جريحًا[٧]. وفي اليوم نفسه، يجتمع المندوب السامي بالمسئولين السياسيين العرب لكي يطلب إليهم استخدام نفوذهم لتهدئة الخواطر. وهم مشلولون، لأنهم يدركون، من ناحية، خطر مواجهة دامية مع البريطانيين ويدركون، من الناحية الأخرى، الخطر الذي يواجهونه في فقدان أي سند شعبي إذا ما شجبوا استهلال الانتفاضة. أمَّا الحاج أمين[٨]، في هذه الأيام الحاسمة، فإنه يبدو متمسكًا بسياسته الخاصة بالموازنة بين التعاون مع السلطات وقيادة الحركة القومية. وهو يصرح لووتشوپ بأنه، إن لم يقع حدث غير متوقع، فإن القلاقل بسبيلها إلى أن تتراجع. وينفي المجلس الإسلامي الأعلى أن عربًا قد اغتيلوا على أيدي يهود في القدس. ويظل المفتي بعيدًا عن بيان زعماء الأحزاب العربية، الصادر في ٢٢ أبريل/ نيسان، والذي يعلن تأجيل سفر الوفد إلى لندن وينضم إلى تأييد الإضراب العام[٩]. وهو ينظم احتشادًا ضخمًا لأداء صلاة الجمعة يوم ٢٤ في الحرم الشريف، بيد أنه يتعاون مع الشرطة لكي تتم الصلاة في هدوء. وتمتنع خطبة اليوم عن أي إشارة سياسية ويمتنع الحاج أمين عن أخذ الكلمة، الأمر الذي يثير عظيم سخط الجمهور.

ويبدو أن النشاشيبيين، بأكثر من الحسينيين، قد لعبوا بورقة التجذر. إذ يبدو أن فخري النشاشيبي النشيط والمندفع قد لعب دورًا محركًا في أعمال العنف في يافا ضد اليهود[١٠]، كما أن تأييد راغب للإضراب العام قد جعل من المستحيل على السياسيين الآخرين اتخاذ أي موقف مخالف. وتلجأ لجان الإضراب في كل مكان

إلى المزايدة، وإن كانت تسعى إلى الفوز بتأييد الأعيان. ويلعب الاستقلاليون دور الوسطاء بين الأعيان والجذريين. ويتوصلون إلى تكوين هيكل قومي. ويقبل الحاج أمين تولي قيادته بشرط أن يكون النشاشيبيون جزءًا منه. والحال أن اللجنة العربية العليا، التي أنشئت في ٢٥ أبريل/ نيسان، إنما يرأسها الحاج أمين وتتألف من زعماء الأحزاب (جمال الحسيني، راغب النشاشيبي، حسين الخالدي، عبد اللطيف صلاح) وقادة حركة الشبيبة (يعقوب الغصين) ومن اثنين من المسيحيين (ألفريد روك عن الحسينيين ويعقوب فراج عن النشاشيبيين). وعوني عبد الهادي سكرتير عام أما المصرفي أحمد حلمي عبد الباقي فهو أمين للصندوق. وكلاهما ينتميان إلى حزب الاستقلال.

والحاصل أن اللجنة العربية العليا إنما تعد بالأخص رمزًا للوحدة، فالعمل في الساحة هو من اختصاص اللجان المحلية التي تتشكل بشكل عفوي. وفي يوم ٢٥، تعبر اللجنة، في بيانها الأول، عن وحدة الأمة التي تواجه الخطر وتدعو إلى تعزيز «الجهاد الوطني المقدَّس» وهي تستعيد المطالب التقليدية: حظرُ الهجرة اليهودية ونقلِ الملكيات العقارية وإنشاءُ حكومة وطنية نيابية[١١]. ويواصل النشاشيبيون مزايدتهم ويطالبون باستقالة أعضاء في فصائل أخرى، كالحاج أمين أو عمدة القدس، من وظائفهم الرسمية ...

وبما أن الحاج أمين قد اختار معسكره، فإنه يرسل يوم ٢٦ إلى المندوب السامي البيان مصحوبًا برسالة طويلة يشرح فيها موقفه: إن اليهود يريدون جعل فلسطين وطنًا لجميع اليهود في العالم، والبريطانيون يساعدونهم في ذلك. والمسألة مسألة معركة من أجل بقاء عرب فلسطين. وأعمال العنف تدعو إلى الأسف وهو واثق بقدرة ووتشوپ على فهم الوضع وعلى التوصل إلى تغيير أساسي للسياسة البريطانية.

على أن بن جوريون قد التقى أنطونيوس في ٢٢ أبريل/ نيسان، كما كان مقرَّرًا[١٢]. فيتحدث هذا الأخير عن دمج فلسطين في سوريا كبرى حيث سيكون لليهود مكانهم. وسوف يكون بوسعهم المشاركة بنشاط في التنمية الاقتصادية لمجمل البلد وسيكون استيطانهم حضريًا أساسًا. فيعترض بن جوريون على أي تقييد للوجود اليهودي في إيرتز إسرائيل ويرفض فكرة أن يصبح اليهود جماعة

حضرية بالكامل: فدون الأرض، لا يمكن أن يكون هناك استقلال أو مستقبل قومي. فيحث أنطونيوس محاوره على تعريف الحدود الترابية لإيريتز إسرائيل. فيوضح له بن جوريون، على كره منه، أنها تشمل المجال الممتد بين البحر والصحراء وبين سيناء ومصادر نهر الأردن، أي فلسطين وشرق الأردن وحوران السورية. وهو يرى أن فلسطين لا وجود لها بالنسبة لليهود، ولا وجود لها أيضًا بالنسبة للعرب لأنهم يقترحون الاندماج بسوريا. ويتصل تفكير أنطونيوس بالضمانات التي يمكن تقديمها لليهود ضمن إطار الدولة السورية الكبرى.

وفي يوم ٢٩، يُستأنفُ النقاشُ بين بن جوريون وماجنس وأنطونيوس. فيجري السعي إلى تحديد حدود دولة سورية كبرى ذات أشكال حكم ذاتي قوي للعلويين والدروز واللبنانيين ويهود إيريتز إسرائيل. على أن يتم تحديد هذه الأرض الأخيرة بشكل يسمح لليهود بأن يكونوا الأغلبية فيها، ومن ثم فإنها لن تستوعب غير جزء من فلسطين. ويرى بن جوريون أن هذا يؤول إلى إيجاد شكل من أشكال التقسيم إلى كانتونات، وهو ما يرفضه بصورة قطعية. كما أنه يمتنع عن أي تحديد للهجرة. وعند الافتراق، يتفق أنطونيوس وبن جوريون على عقد لقاء آخر على أن يتم تحديد موعده من خلال ماجنس. بيد أن الرجلين لن تتاح لهما الفرصة بعدُ للالتقاء.

دوام الإضراب

قلَّل ووتشوپ في البداية من شأن الحركة الشعبية. وقد أكد ڤايتسمان في ٢١ أبريل/ نيسان[١٣]، في أثناء وجود الأخير في فلسطين، أن الأحداث قد ترتبت على شائعات وأن بالإمكان التوصل إلى استعادة سريعة للنظام العام. وهو لا يعتقد أن من الممكن أن يترتب على الإضراب العام أثر فعلي. وانتقال المفتي إلى المعارضة السافرة إنما يوجِّه إليه ضربة فظَّة. فهذا يتماشى مع أسوأ مخاوفه في السنوات السابقة. وعندئذ يحثه المحيطون به إلى انتهاج سياسة القوة بحيث تجد تجسيدًا لها في إلقاء القبض على الحاج أمين وترحيله إلى خارج فلسطين: وقبرص ليست واردة وذلك بسبب التوتر السياسي المهيمن عليها، ومالطة قريبة جدًا من إيطاليا، فيبقى جبل طارق أو سيشل. ويمتنع ووتشوپ عن ذلك: فهو يرى أن من شأن

اعتقال القيادة العربية استثارة انطلاق لأعمال عنف أقوى بكثير. وتنطرح من جديد مسألة الوضعية القانونية للمفتي: أهو موظف من موظفي الحكومة ؟ ويحسم ووتشوپ المسألة بالنفي. فراتب المفتي يُدفع له من أموال المؤسسات الإسلامية التي تكفل الإدارةُ جمعها[١٤].

وتستند استراتيچية ووتشوپ إلى ضرورة التواصل مع الطبقة السياسية العربية دون التنازل عن أي شيء رئيسي. وبوسعه أن يرى أن المفتي لم يشجب الانتداب وأنه ما زال يقدّم نفسه باعتباره محاورًا مميّزًا مع البريطانيين. بيد أن المتطرفين قد ينجحون في التغلب على الحاج أمين. وإذا ما قامت اللجان القومية، التي تتكاثر في كل مكان تقريبًا في البلد والتي توشك على إيجاد تنسيق فيما بينها، باعتماد خطاب معاد للإمبريالية، فإن الخطر إنما يصدر، بشكل مفارق، من معسكر النشاشيبيين. وفي مستهل شهر مايو/ أيّار، نجد أن حسن صدقي الدجاني، المنافس السابق للحاج أمين في ١٩١٨ – ١٩١٩، والذي كان قد أصبح إحدى الشخصيات البارزة في صفوف المعارضة، والذي عقد صلات مميَّزَة مع الصهيونيين في عشرينيات القرن العشرين، إنما يدعو إلى سياسة عدم تعاون وإضراب من جانب الموظفين وامتناع عن دفع الضرائب. وتتولى اللجان القومية متابعة طرح الدعوة. فتمتد الحركة إلى كل البلد، فيما عدا حيفا، حيث يقوم العمدة، المرتبط بالنشاشيبيين، بلعب لعبة التعاون مع الصهيونيين ويعارض تكوين لجنة قومية في مدينته. وعلى أثر محاولات لاغتياله، يضطر إلى اللجوء إلى لبنان[١٥]. على أن المركز الصناعي الرئيسي لفلسطين سوف يظل معظم الوقت خارج الإضراب. وغالبًا ما كان العمال العرب في المشاريع اليهودية مضطرين إلى الخوف من أن يحل محلهم كلهم عمال يهود. ويرفض المهاجرون السوريون التورط في النزاعات المحلية.

وفي مجمل البلد، تسيطر اللجان القومية على النشاطات المدنية: فتكفل مد السكان الحضريين بالسلع التموينية ودفع مخصصات للعمال المضربين وجمع أموال تتماشى مع تلبية هذه الاحتياجات. وعلى المستوى القومي، تتحد في مؤتمر ينعقد في القدس في ٦ مايو/ أيّار ١٩٣٦[١٦]. وعلى الرغم من هذه الجهود الملحوظة المبذولة من جانب ما هو بسبيله إلى أن يصبح سلطة مضادة، فإن وضع الطبقات الشعبية سوف يتزايد هشاشة باطراد، على مر الأسابيع.

وفي ٥ مايو/ أيّار، يجتمع المندوب السامي باللجنة العربية العليا[١٧]. وهو يوضح أن الإضراب لن يكون من شأنه سوى إلحاق الضرر بالسكان العرب وزيادة شقاء الطبقات الفقيرة، وأنه [الإضراب] لن يدفع الحكومة إلى تغيير سياستها. ويجب على الأعيان العرب أن يستخدموا نفوذهم لاستعادة السكينة. وسوف يكون بوسعهم عندئذ إرسال وفد إلى لندن لعرض شكاياتهم. فترد عليه اللجنة العربية العليا بأنه إذا لم يجر وقف الهجرة اليهودية بحلول ١٥ مايو/ أيَّار، فإنها سوف تعطي إشارة بدء العصيان المدني. ويشدِّد راغب النشاشيبي: ليس الزعماء هم الذين يوجِّهون الشعب، بل الشعب هو الذي يوجِّهُ الزعماء. ويحصل ووتشوپ على تعزيزات قادمة من مصر لمواجهة الأزمة. وفي ١٢ مايو/ أيَّار، توضح لندن أنه من غير الوارد خفض الهجرة اليهودية، وفي ١٨ مايو/ أيّار، تعلن عن حصة جديدة قوامها ٤ ٥٠٠ تأشيرة دخول.

ويبدو مسلك الإدارة مُذَبذَبًا: إذ يجري اعتقال حسن صدقي والإفراج عنه فورًا مع دفع غرامة رمزية قدرها ٢٥ جنيهًا بينما يتعرض المتظاهرون العرب لعقوبات جسيمة. ويصبح العنف متوطِّنًا، ولا يمر يوم إلاَّ وتحدث فيه اعتداءات وتعديات على الأشخاص اليهود والممتلكات اليهودية[١٨]. ويسقط عدة قتلى. ونجد أن القطاع الاقتصادي العربي إلى جانب جزء لا بأس به من قطاع الدولة إنما يصابان بالشلل. ولا يعود ميناء يافا عاملاً، أمَّا ميناء حيفا فهو لا يعمل إلاَّ بشكل جزئي. وتنتهج اللجنة التنفيذية الصهيونية سياسة ضبط للنفس، بيد أنها تجد صعوبة في احتواء احتدام غضب الجذريين الصهيونيين والتصحيحيين الذين يريدون ممارسة أعمال انتقامية ضد السكان العرب. ويمر يوم ١٥ مايو/ أيّار في هدوء نسبيًّا، إلاَّ في يافا، حيث يسقط قتيل ويصاب عدة أفراد بجراح.

وتقترح السلطات البريطانية تلبية رمزية للمطالب العربية: إذ يجري الإعلان في ١٨ مايو/ أيّار في مجلس العموم عن تكوين لجنة ملكية: يتعين عليها، دون تهديد أسس الانتداب، أن تبحث في أسباب القلاقل وأن تحدِّد شكايات اليهود والعرب. وبما يشكل تجليًّا لسياسة الحزم، فإن أورومسبي – جور، ضابط الاتصال السابق مع اللجنة الصهيونية في عام ١٩١٨ والنصير المتحمس للصهيونية، إنما يصبح سكرتير الدولة لوزارة المستعمرات.

وفي الأيام العشرة الأخيرة من مايو/ أيّار[١٩] تتبدد الآمال البريطانية في استعادة السيطرة على الوضع. فلفترة، يبدو أن الحركة لا تزال محصورة ضمن إطار حضري. والفلاحون يكابدون كثيرًا من إضراب يمنعهم من نقل منتجاتهم إلى المدن. ولتلبية احتياجاتهم، كما لتأمين وصول المواد التموينية، تسمح اللجانُ للفلاحين ببيع منتجاتهم لمدة ساعتين في الصباح ويقوم الجذريون بطرد القرويين بعنف في حالة عدم مراعاتهم للشعارات. والأمر يخص الشريحة الفلاحية القريبة من المدن. أمّا في شمالي فلسطين، فإن الفلاحين ينضمون إلى الحركة ويشكلون عصابات مسلّحة تقوم بمهاجمة المستوطنات اليهودية وطرق المواصلات. ويلعب قدامى جماعة القسّام دورًا نشيطًا في توجيه هذه المجموعات التي تتراوح أعداد أفرادها بين ٥٠ و٧٠ فردًا. وفي منطقة القدس، لجأ عبد القادر الحسيني وجماعته، جماعة **الجهاد المقدّس**، إلى الأحراش. واعتمادًا على القرى العربية المجاورة، تهجم منظمته على طريق المواصلات عند الشريان الحيوي الذي يربط بين القدس ويافا. ويفعل فخري النشاشيبي الشيء نفسه في منطقة جنين. وخلال الصيف، سوف ينجح قادة هذه العصابات المختلفة في إيجاد تنسيق جد رخو بين نشاطاتهم.

والحال أن الاتصال بين الاحتجاج الحضري والانتفاضة الفلاحية إنما يعد آخذًا بالتحقق[٢٠]. ويرد البريطانيون بتدابير قمعية معزّزة، خاصة الإكثار من الغرامات الجماعية المفروضة على القرى العربية. وفي شهر يونيو/ حزيران، يجري تعزيز المرسوم الخاص بالعقوبات الجماعية سعيًا إلى جعله أكثر فاعلية[٢١]. ويحدث الشيء نفسه بالنسبة لمجمل التشريعات القمعية، بيد أن سلطة اتخاذ القرار إنما تظل بأيدي السلطات المدنية لا العسكرية. ويجري توسيع تعريف الجنح التي قد تستتبع عقوبة الإعدام. وهناك سعي إلى استخدام القوة في إرغام التجار العرب على فتح محالهم.

واستخدامًا لحق اعتقال «المحرضين» دون محاكمة، تقوم السلطات باحتجاز عدد معين من الشخصيات الفلسطينية في «معسكرات اعتقال»[٢٢]. وتتألف هذه الشخصيات في البداية من ناشطين كأكرم زعيتر، ثم من مسئولين كعوني عبد الهادي. أمّا عزة دروزه، الذي يحل محله في اللجنة العربية العليا، فيجري حبسه بدوره[٢٣].

وتقرر حكومة فلسطين إضفاء الشرعية على تسلح المستوطنات اليهودية وتعيين «رجال شرطة خصوصيين» يهود لحمايتها. ويجري فرض رقابة جد قاسية على الصحافة وعلى جميع الاتصالات بالخارج.

وتتصل نشاطات اللجان القومية سواء بسواء بتنظيم الإضراب والمساعدات التي يجب تقديمها للأسر التي تشكو من العوز. وتقدم العناصر الميسورة، طوعًا أو كُرهًا، تبرعات ملحوظة. ويقوم البعض، من المنتمين إلى الطبقات الميسورة، بإرسال أسرهم إلى خارج فلسطين سعيًا إلى جعلها في مأمن من أعمال العنف. وترِد أموال بكميات متعاظمة من التبرعات التي تتم في البلدان العربية الأخرى. وتعزز الكنائس المسيحية نشاطاتها الخيرية، الأمر الذي يساعد على تخفيف أعباء مهمة اللجان القومية[٢٤]. وفي الأيام الأولى من شهر يونيو/ حزيران، يبدو من الواضح أنه إلى جانب الإضراب بمعناه المحدَّد توشك أن تنشأ حرب عصابات حضرية حقيقية. والحال أن الاستخبارات الفرنسية إنما تصفها على النحو التالي[٢٥]:

في المدن، نجد أن المتمردين، المسلَّحين عمومًا بالمسدسات إلى جانب تسلحهم أحيانًا بالسكاكين، لا يتصرفون البتة كجماعة، إلاَّ خلال بعض التظاهرات النادرة في يافا والناصرة على سبيل المثال. فالهجمات، في أغلب الأحيان، أعمال إرهابية فردية ضد أهداف منفردة (حرائق، اغتيالات، قنابل). وهو ما يفسر أنه، إلى الآن، لم يجر بشكل خاص استهداف نقاط مهمة كأقسام الشرطة وسنترالات التليفونات وسنترالات التلغراف ومحطة الكهرباء الرئيسية، والمحمية كلها بوجه عام من جانب بعض جنود الجيش أو الشرطة. على أنه لابد من ملاحظة أنه منذ بعض الوقت جرى إلقاء القنابل، في أغلب الأحوال، إمَّا في أحياء جد مزدحمة (القدس، ميناء يافا)، أو في باصات يهودية (حيفا)، أو أيضًا أمام مكاتب بريد (حيفا) أو أقسام شرطة (القدس). كما انفجرت بعض القنابل أيضًا ناحية المقر [مقر المندوب السامي].

وفي الأرياف، أقام الفلاحون متاريس لقطع طريق العربات اليهودية. فتقوم السلطات بتنظيم قوافل يحميها الجيش. واعتبارًا من ٧ يونيو/ حزيران، تتعرض هذه القوافل للهجوم من جانب عصابات مسلَّحة، بما يشكل مرحلة جديدة في

التصعيد العسكري. فيدفع البريطانيون سلاح الجو إلى التدخل لحماية أنفسهم. وتتعرض الخطوط التليفونية والتلغرافية للقطع بصورة مستمرة. ولا تفلت السكك الحديدية من الهجمات. ويجري استخدام الديناميت لنسف الطرق. وهذه العصابات، التي تتألف من عدد يتراوح بين خمسة عشر وعشرين فردًا، إنما تتشكل بشكل عفوي على أساس محلي دون سلطة عليا. وفي أواخر الشهر، تكتسب أهميةً وتبدأُ القوات البريطانية في تسجيل خسائر في صفوفها. والحال أن حفظ النظام إنما يتخذ بشكل متزايد باطراد طابع عمليات عسكرية.

وتؤدي حرب العصابات الحضرية إلى دفع سلطات الانتداب إلى اتخاذ تدبير نشيط في مجال «التنظيم الحضري». ففي ١٦ يونيو/ حزيران[٢٦]، تلقي الطائرات البريطانية منشورات تحيط سكان يافا علمًا بأن جزءًا من المدينة العتيقة سوف يجري هدمه سعيًا إلى شق شوارع حديثة هناك وبأن السكان سوف يجري تعويضهم. والمراد هدمه هو بيوت يسكنها نوتية الميناء، وهم من بين المضربين الأكثر جذرية. وفي اليوم التالي، يبدأ الهدم دون حوادث كبرى. وتحتج اللجنة العربية العليا بقوة ويُحال الموضوع إلى القضاء[٢٧]. والحال أن رئيس المحكمة العليا ماكدونيل، الذي لم يُخف قط تعاطفه مع العرب، لا يهدد الإجراء لكنه يأخذ على السلطات استخدامها ذرائع جمالية أو ذرائع تتصل بالصحة العامة في حين أننا بإزاء إجراء ذي طابع عسكري. ويعتبر المندوب السامي هذه المؤاخذة طعنة خنجر حقيقية في الظهر هدفها إضعاف سلطته. فيتوصل إلى عزل القاضي، الذي يتفاوض تفاوضًا قويًا جدًا على الحصول على تعويضات مالية في مقابل تقاعده. والحال أن الدعاية العربية إنما تستخدم هذا الحادث استخدامًا كاملاً، فتقارن بين إحقاق الحق وتعسف القمع.

وإذا كان بعض القضاة يرفضون عمل حكومة فلسطين، فإن التحول الأكثر إزعاجًا إنما يصدر عن كبار الموظفين العرب. فموسى العلمي، الذي كان قد عُيِّنَ محاميًا للحكومة في عام ١٩٣٤، ينظِّم، بموافقة ضمنية إلى هذا الحد أو ذاك من جانب ووتشوب – الذي ظل على علاقات جيدة به –، إصدار عريضة من جانب الموظفين العرب من ذوي المقامات السامية. وقد كُتب النص بمشاركة من طرف چورچ أنطونيوس[٢٨]. ودون التهديد بالاستقالة أو بالإضراب، يعبر الموقِّعون

بعبارات أبية عن الأسلوب الذي ينظرون به إلى مهامهم: فعلاوة على الوظيفة العمومية، لهم مهمة إضافية، من حيث كونهم عربًا، قوامها خدمة العلاقات بين الحكومة والسكان العرب. فهم يوضحون لهؤلاء السكان أعمال الحكومة وينقلون إلى هذه الأخيرة مشاعر السكان وحاجاتهم. وهذه المهمة لها أهميتها لاسيما أنه لا وجود هناك بعدُ لمؤسسات تمثيلية. والقلاقل الحالية إنما ترجع إلى يأس السكان، الذين لم يعودوا يثقون بحسن نوايا الحكومة منذ أن تخلت هذه الأخيرة في الممارسة العملية عن التعهدات المتخذة منذ عام ١٩٣١. وبحكم هذا الواقع، فإن محاولاتهم الرامية إلى استعادة السكينة ترقبًا لما سوف يسفر عنه عمل اللجنة الملكية قد باءت بالفشل. وقد يتسنى للقوة إنهاء القلاقل، إلاَّ أنه لن يتسنى لها إنهاء الوضع الذي تسبب فيها. ويكمن المأزق في مسألة الهجرة. لذا يجب التصرف كما في عام ١٩٢١ وعام ١٩٢٩، أي وقف الهجرة ولو مؤقتًا على الأقل. وهذه العريضة تثير البريطانيين بشكل ملحوظ[٢٩]. فتطلب لندن إنزال عقوبات بأصحابها، لكن ووتشوب يكتفي بتوبيخهم. فالأرجح أنه كان من أوصى بكتابة النص، سعيًا منه، في آن واحد، إلى التعرف على حالة خواطر الموظفين العرب وإلى توصيل رسالة إلى لندن. وفي ذلك الوقت، لم يعد يؤمن بدمج الجماعتين الفلسطينيتين: فالعرب يخشون من رميهم إلى الصحراء واليهود يخشون من رميهم في البحر. وقد يكون التقسيم إلى كانتونات حلاً نهائيًا[٣٠].

وعلى الجانب الصهيوني، وافق قادة الهاجاناه – بيت على سياسة ضبط النفس التي دعا إليها المسئولون الاشتراكيون. وعلى حساب فريق من أعضاء منظمتهم، لن يكون هناك سوى القليل من عمليات الانتقام ضد السكان المدنيين العرب. والحال أن خيار ضبط النفس إنما يعد بالدرجة الأولى قرارًا سياسيًا من جانب المؤسسات الصهيونية: فالمراد، من جهة، هو البرهنة للبريطانيين على أن الصهيونيين يشكلون العنصر المضمون الوحيد في المجتمع الفلسطيني، وتجنب تقديم ذريعة للحدّ من الهجرة اليهودية، بل ووقفها. ومن الجهة الأخرى، فإن الإضراب العام إنما يسمح بتعزيز «اقتحام العمل» بجعل الاقتصاد اليهودي مستقلاً تمامًا عن الاقتصاد العربي. وهكذا، فإن إنشاء مرسى إنما يسمح لتل أبيب بأن تطرح نفسها كميناء منافس لميناء يافا. وفي الساحة، تتولى الهاجاناه المسئولية عن

حماية المواقع اليهودية، بالتعاون مع القوات البريطانية. وتتظاهر السلطات بأنها لا تعلم بوجود الميليشيا اليهودية، بيد أن عددًا كبيرًا من مناضليها إنما يصبحون شرطيين إضافيين مسلَّحين من جانب الحكومة. وهم يتلقون إعدادًا عسكريًّا رسميًّا. وفي المستوطنات، يكفل رجال الميليشيا السرِّيون ورجال الشرطة الرسميون أمن البنايات ويدشنون داوريات حراسة مهمتها تأمين حماية المحاصيل ضد عمليات التدمير القادمة من المحيط العربي المجاور. وخلال صيف عام ١٩٣٦، سوف تشهد الهاجاناه تطورًا سريعًا وسوف تتخذ بشكل متزايد باطراد طابعًا عسكريًّا بشكل لا لبس فيه[٣١]. إلاَّ أنه يبقى مع ذلك أنه في هذا السياق المضطرب يتواصل السعي إلى استكشاف سبيل للحل السياسي.

فباتفاق مع ووتشوب مرة أخرى، يستأنف العلمي اتصالاته بمحاوريه الصهيونيين[٣٢]. وبما أن بن جوريون كان قد سافر إلى أوروبا، فإنه يجري تكوين لجنة من خمسة أشخاص مهمتها مناقشة مستقبل فلسطين: ماجنس، روتنبرج، سميلانسكي، جاد فرومكين، موشيه نوفاميسكي. والحال أن شيرتوك هو الذي يتولى مهمة الإشراف على «مجموعة الخمسة» ومراقبتها، وهي مجموعة ليست لها ولاية رسمية. ويجري تبادل مشاريع ومشاريع مضادة تفصيلية حول وضعية البلد في المستقبل. فعلى العرب أن يقبلوا صعود نسبة اليهود إلى ٤٠% من إجمالي السكان في غضون عشرة أعوام، أي بواقع ٣٠ ٠٠٠ مهاجر في السنة. ويجب لنقل الملكيات العقارية أن يكون مشروطًا بانتفاء طرد العرب من أراضيهم (ملاَّكًا كانوا أم مستأجرين). ولابد للنظام السياسي أن ينبني على اقتسام السلطات بين الجماعتين. ويتعين دمج شرق الأردن بفلسطين وفتحه أمام الاستيطان اليهودي. والحال أن هذه المقترحات، بعد أن جرى إبلاغ الوكالة اليهودية بها، إنما يجري اعتبارها غير مقبولة، خاصة فيما يتعلق بالهجرة. وقبل المضي إلى ما هو أبعد، تجري المطالبة بإنهاء الإضراب العام. وفي مستهل يونيو/ حزيران، يجري إبلاغ بن جوريون، الموجود في لندن، بفحوى المناقشات. فيُبرِقُ على الفور إلى القدس داعيًا إلى عدم التنازل: إن العامل الحاسم ليس العرب بل إنجلترا.

وتتأزم المفاوضات. وسعيًا إلى إعادة إطلاقها، يجتمع شيرتوك في ٢١ يونيو/ حزيران بموسى العلمي. فيتّهمُ هذا الأخيرُ الصهيونيين بأنهم لا يريدون بالفعل اتفاقًا

لا يستجيب لنسبة ١٠٠% من مطالبهم. فيحتج شيرتوك على هذا الاتهام ويقدم ترضيات لمحاوره. ويأخذ موسى على الصهيونيين صبهم الزيت على النار باتهامهم الحركة العربية بأنها مدفوعة بالمال الإيطالي، وهو ما ينفيه. وهم بهجومهم على شخص المفتي إنما يفاقمون من حدة الوضع: فهو ليس أسوأ شخص يمكن التعامل معه. بل هو الوحيد الذي يمكنه تمرير اتفاق. ولابد من تصديق ذلك: **إن المفتي يعارض العنف**(٣٣). وقد قال للعلمي إنه يعرف تمامًا أن العنف لن يفضي إلى شيء بنّاء وأن البريطانيين سوف يتذرعون به للقضاء على العرب. وهو يريد إضرابًا سلميًّا وبابًا للخروج.

ويحاول شيرتوك إفهام محاوره أنه لا يمكن أن يكون هناك إضرابات دون أعمال عنف. فيلقي العلمي بالمسئولية عن هذه الأعمال على البريطانيين. ويجري تناول المسألة الحاسمة: كيف يمكن الخروج من المأزق ؟ فيرى موسى أن السبيل إلى ذلك هو وقف للهجرة. فيرد عليه شيرتوك بأن هذا الموضوع خارج أي نقاش. فالصهيونيون يعتبرون الهجرة مقدَّسة قدسية مسجد عمر بالنسبة للمسلمين(٣٤). ويجري اتخاذ قرار باستئناف النقاش في الأيام التالية.

وفي ٢٤ يونيو/ حزيران، يجتمع موسى العلمي من جديد بشيرتوك، الذي يسعى إلى معرفة ما إذا كان يمثل القيادة السياسية للسكان العرب. فيرد عليه بأنه إذا ما قدم الصهيونيون مقترحات معقولة، فإنه واثق من كسب دعم الحسينيين والاستقلاليين. فهو سوف ينقل إليهم مضمون المناقشات. ويبدو أنه لم يفعل شيئًا من هذا القبيل. وفي رسالة إلى بنتفيتش في أواخر يونيو/ حزيران، يعبر عن شعوره بالإحباط: إن أي مسئول صهيوني فيما عدا ماجنس لا يريد تسوية قائمة على تنازلات متبادلة. وما يعنيه الصهيونيون بـ«الاتفاق» هو قبول العرب للبرنامج الصهيوني بكليته.

وخلال جميع هذه اللقاءات، قام المشاركون على نحو منتظم بالنيل من شخصية ووتشوپ، الذي يجري اتهامه بانتهاج سياسة مراوغات. وهم لا يعرفون أنه مدعوم، في لندن، من جانب سكرتير الدولة لشئون المستعمرات: فمن شأن تعزيز للقمع أن يأتي بنتائج عكسية. ويجب إرسال تعزيزات، بيد أنه يجب الوعد في الوقت نفسه بوقف الهجرة خلال مدة تقصّي الحقائق الذي ستقوم به اللجنة

الملكية[٣٥]. وإذا كان أورمسبي – جور مؤازرًا للصهيونية بالطبع، فإن عليه أن يأخذ في الحسبان المصالح الاستراتيجية لبريطانيا العظمى في سياق حرب إثيوبيا، في لحظة توضِّحُ فيها إيطاليا الفاشيةُ أنها سوف تكون مستعدة للحلول محل بريطانيا العظمى في إدارة الانتداب الفلسطيني. وعندئذ، لا تعود وزارة المستعمرات الجهة الوزارية الوحيدة المعنية بالملف.

بريطانيا العظمى وحلفاؤها العرب

منذ البداية، دعت اللجان العربية إلى التضامن العربي والإسلامي، الأمر الذي يثير قلق الفرنسيين والبريطانيين الشديد في لحظة يصبح فيها الوضع الأوروبي بشكل متزايد باطراد مصدر خطر. وتنزعج حكومة الهند من أصداء الأحداث [الفلسطينية] في صفوف المسلمين الهنود[٣٦]. وتتابع المندوبية السامية الفرنسية في بيروت باهتمامٍ الحملة التي شنها القوميون والغليان السائد في قرى الجنوب اللبناني[٣٧]. ويعزز الفرنسيون مراقبة الحدود. وفي مصر، تصبح المسألة الفلسطينية تيمة من تيمات التعبئة الشعبية[٣٨].

وبتشجيع من ووتشوپ، يحاول عبد الله تقديم نفسه في صورة داعية التوفيق المعني بين الفلسطينيين والبريطانيين[٣٩]. فيجتمع في عمَّان بمسئولي اللجنة العربية العليا لمحاولة إقناعهم بقبول عودة السكينة في مقابل حضور اللجنة الملكية. فيردون عليه بأنهم عاجزون عن إنهاء الإضراب وبأن تلبية المطالب هي وحدها التي يمكنها أن تؤدي إلى ذلك. وفي ١٩ يونيو/ حزيران، يعبر أورمسبي – جور في مجلس العموم عن عدم جواز سماع الدعوى: إذ يجري رفض مطالب العرب الثلاثة (حول الهجرة ونقل الملكيات العقارية والحكم الحر). وسوف يجري تعزيز صلاحيات اللجنة الملكية في مجال تقصّي الحقائق. ويشعر العرب بالإحباط مما يعتبرونه تشدُّدًا من جانب الحكومة البريطانية، بينما يرى اليهود أنه لم تجر مراعاة عدالة قضيتهم مراعاة كافية[٤٠].

وينخرط المفتي بشكل مباشر أكثر في الأزمة إذ يوجه إلى وزارة المستعمرات، في ٢٦ يونيو/ حزيران، باسم المجلس الإسلامي الأعلى، مذكرة تمتزج فيها المطالب السياسية بالبواعث الدينية[٤١]: إن الهدف الأساسي للمقام

القومي اليهودي له طابع ديني، وإلاً لوافق الصهيونيون على الاستيطان في بلاد أوسع وأغنى. وهم يهدفون إلى إعادة بناء هيكل سليمان في موقع المسجد الأقصى(٤٢). ونجد في المذكرة دعمًا لمطالب حركة الإضراب وهجومًا قويًا على القمع البريطاني الذي أدى إلى إلحاق ضرر بعدد كبير من البنايات الدينية الإسلامية. وينشر علماء القدس بيانًا في الاتجاه نفسه بينما تتمسك اللجنة العربية العليا برفض شامل للسياسة البريطانية. وفي المساجد، تدور الخُطَبُ حول تيمة الجهاد، بل إننا نرى في القدس شابات يأخذن الكلمة بعد الأئمة لدعوة الرجال إلى الانضمام إلى المجاهدين لتخليص بلدهم من العبودية(٤٣). والحال أن وفدًا يقوده الثلاثة الناطقون بالإنجليزية في القيادة العربية (جمال الحسيني، عزت طنوس، شبلي جمال) إنما يذهب إلى لندن للقيام بعمل دعائي موجَّه إلى الرأي العام البريطاني. وفي الأسابيع التالية، يرسلون تقارير مشجِّعة حول النجاحات التي تحققت في هذا الاتجاه.

ولا يمكن ترك إدارة الملف لوزارة المستعمرات وحدها. فيقوم أنتوني إيدن، سكرتير الدولة لوزارة الخارجية، بإرسال مذكرة، في ٢٠ يونيو/ حزيران، إلى زملائه في الحكومة(٤٤): إن العلاقات مع البلدان العربية إنما تجازف بأن تتأثر تأثرًا غير مؤات من جراء القلاقل الخاضرة في فلسطين، خاصة مع العراق والعربية السعودية واليمن. ويتصل الخطر بالطريق الجوي إلى الهند وبوضع البحر الأحمر في سياق حرب إثيوبيا. وقد تقوم إيطاليا الفاشية بمد نفوذها إلى شبه الجزيرة العربية. أمَّا فيما يتعلق بمصر، فإن طبقتها السياسية لن يكون بوسعها مقاومة ضغوط الرأي العام إلى الأبد. وسوف يتوجب على اللجنة الملكية أن تأخذ بعين الاعتبار ليس فقط الوضع في فلسطين، وإنما أيضًا مجمل السياق السياسي في المنطقة.

وإذا كان البريطانيون قد استولوا على فلسطين لتأمين حماية قناة السويس، فإنه يظهر الآن أن الإيطاليين في إثيوبيا قادرون على إغلاق البحر الأحمر. كما أن مالطة إنما تصبح جد هشة حيال هجوم إيطالي. والحال أن حيفا، والتي تشكل نهاية طريق الهند البري والجوي عبر العراق، إنما تكتسب قيمة جديدة. على أن جعل هذا الميناء محورًا للمنظومة العسكرية البريطانية في شرق البحر المتوسط إنما يتطلب الاطمئنان إلى وجود [بريطاني] مقيم في فلسطين.

والحاصل أن «الأصدقاء العرب» لبريطانيا العظمى على دراية تامة بالواقع الاستراتيجي الجديد. فنوري السعيد، رجل الدولة العراقي، الموجود في لندن في الشطر الأول من يونيو/ حزيران، قد اقترح بقوة قيام البريطانيين بوقف الهجرة اليهودية لمدة عام. بل إنه قد طلب إلى فايتسمان القيام بتحرك في هذا الاتجاه[٤٥]! وهو يقول إن القائد الصهيوني قد وافق على ذلك. وهو ما ينفيه فايتسمان: فهو ممتنع عن أي نقاش طالما أن النظام العام لم تجر استعادته في فلسطين[٤٦]. وما اقترحه نوري عليه هو دمج فلسطين في اتحاد عربي للشرق الأدنى مع توفير حقوق موسَّعة لليهود. ويقترح ابن سعود، في مقابل وقف الهجرة أيضًا، تحركًا مشتركًا من جانب العراق والعربية السعودية واليمن لدى عرب فلسطين لكي يجعلوا مواقفهم معتدلة[٤٧]. وفي أوائل يوليو/ تموز، ينحاز أورمسبي - جور إلى فكرة وقف مؤقت للهجرة خلال أعمال اللجنة الملكية وذلك بشرط أن تعمل هذه اللجنة بسرعة.

وفي ٩ يوليو/ تموز، تعيد الوزارة البريطانية دراسة الوضع في فلسطين[٤٨]. وتظل المسألة الحاسمة مسألة الهجرة: فالإعلان عن وقف حتى ولو كان وقفًا مؤقتًا من شأنه أن يكون علامة استسلام في وجه العنف. والوزارات المعنية بشكل مباشر (وزارة الخارجية، ووزارة المستعمرات، ووزارة شئون الهند) تميل بالأحرى إلى تأييد الوقف، بيد أن الوزراء الآخرين معادون لذلك بسبب تصويتات جرت مؤخرًا في المجلسين وبسبب رفضهم تقديم تنازلات في وجه العنف. وهم يريدون سياسة قمع مع فرض الأحكام العرفية. ولا يجري اتخاذ قرار، ماعدا القرار الخاص بإرسال تعزيزات إلى فلسطين. وتواصل وزارة الخارجية الاعتماد على الملوك العرب للقيام بوساطة. ودون أن تقوم بإشعار وزارة المستعمرات سلفًا، فإنها توحي بأنه قد يجري قبول وقف للهجرة اليهودية في مقابل إنهاء أعمال العنف. فيتصل السعوديون باليمنيين والمصريين لاقتراح خطة في هذا الاتجاه. ويتصرف العراقيون في الاتجاه نفسه. بينما تتوصل وزارة المستعمرات إلى تبرؤ سافر من هذا التوجه.

وفي ٢٩ يوليو/ تموز[٤٩]، يعلن أورمسبي - جور تكوين اللجنة الملكية، التي سوف يكون مجيئها مشروطًا بالعودة إلى السكينة. وهدفها تحديد أسباب القلاقل

وتحديد مدى تطبيق الانتداب فيما يتعلق بالالتزامات تجاه اليهود والعرب والنظر في شكايات الطرفين واقتراح توصيات لعلاجها، إذا ما تبين أنها شكايات مشروعة.

ويَسْعَدُ اليهود لعدم وقف الهجرة، بيد أنهم ينزعجون من واقع أن اللجنة تتألف بالأخص من خبراء كولونياليين في لحظة يجري فيها في كل مكان في الإمبراطورية الإكثار من التسويات مع القوى القومية. ومن الواضح أن رد فعل العرب معاكس. والحال أن إعلان الوزير إلى جانب وثائق تدعو إلى إنهاء العنف إنما يجري توزيعها عبر مئات الآلاف من المنشورات التي تلقيها الطائرات البريطانية في كل مكان تقريبًا في فلسطين.

احتداد العنف[٥٠]

تلتزم اللجنة العربية العليا من الناحية الظاهرية بالابتعاد عن العنف[٥١]. فبوصفها هيئة علنية شرعية، لا تريد قيام البريطانيين بحظرها. بل إنها تضطر إلى شجب بعض أعمال الإرهاب التي تطال النساء والأطفال. ومع قيامها بتنسيق الإضراب العام مع اللجان القومية، فإنها تحتج على التدابير القمعية التي تتخذها سلطات الانتداب. وبحسب اللغة المألوفة في وضع من هذا النوع، فإن السياسة البريطانية، لا القادة العرب، هي المسئولة عن القلاقل وعن تفاقمها. ويبدو أن اللجنة العربية العليا قد اقتصرت على تقديم المال والسلاح إلى المقاتلين دون تحمل المسئولية عن أعمالهم.

والحاصل أن لحظة التوتر الأقوى في شهر يوليو/ تموز ١٩٣٦ هي اليوم المائة للإضراب، ٢٩ يوليو/ تموز[٥٢]. إذ يجري توقع انتفاضة عربية كبرى تجتمع بمذبحة تستهدف اليهود. فيكثر البريطانيون من التدابير الاحتياطية. ويغرقون القدس بالجنود ويمنعون اليهود من الذهاب إلى المدينة العتيقة وإلى حائط المبكى بمناسبة ذكرى هدم الهيكل. ويحدث كل شيء في هدوء نسبي. بيد أن الحركة أقوى في الأرياف. وتتركز الهجمات على القوات البريطانية في حرب أكمنة شبه دائمة. وتلحق بالعرب خسائرٌ فادحة بسبب التسليح الحديث لقوات حفظ النظام (الدبابات، الطيران)، في حين أنهم لا يحوزون عمومًا غير بنادق عتيقة

ترجع إلى زمن الحرب العظمى [الأولى]. وهكذا فإن عدد الأكمنة إنما ينخفض، خلال الشطر الأول من أغسطس/ آب.

وفي المدن، نجد أن أعمال العنف الأكثر تواترًا هي القذف بالحجارة بين اليهود والعرب. وعندما ينحسر العنف في الأرياف، يتصاعد العنف في المدن على شكل إرهاب حضري[٥٣]. وتتحدث الشائعات عن حملة اغتيالات قريبة ضد الضباط والموظفين البريطانيين. ويجري القبض على أعداد متزايدة باطراد من ناشطي اللجان القومية واحتجازهم في معسكرات الاعتقال.

وفي داخل اللجنة العربية العليا، يُكثر راغب النشاشيبي من انتقاداته لشخص الحاج أمين، الذي يجري اتهامه تارة بالاعتدال وتارة أخرى بالتطرف. وعمدة القدس السابق يريد أن يجعل من الأمير عبد الله حَكَمًا في الوضع. وهو ينجح في الحصول على موافقة اللجنة العربية العليا على إرسال وفد إلى عمَّان، فيتم استقبال الوفد في ٤ أغسطس/ آب. ويحاول الأمير إقناع الفلسطينيين بوقف العنف وانتظار وصول اللجنة الملكية. فيدعمه النشاشيبيون بينما يتخذ الحاج أمين موقف المدافع عن المصالح الفلسطينية المهدَّدة من جانب اليهود والبريطانيين كما من جانب الأمير عبد الله سواء بسواء. والحال أن المفتي، الذي كان قد قدَّم نفسه للبريطانيين، في الأسابيع الأولى، بوصفه معتدلاً لا علاقة له بالثوار، إنما يصبح بذلك، بحكم قوة الأشياء، المدافع الرئيسي عنهم. وهذا التطور لا يتماشى فقط مع ضرورة مواكبة تجذر الرأي العام سعيًا إلى احتفاظ الرجل بموقعه حيال العمل المنسَّق الذي يقوم به النشاشيبيون وعبد الله، وإنما يتماشى أيضًا مع تحول سيكولوچي للرجل، الذي ينتقل من دور الوسيط – وهو الدور المميز لوظيفة عين من الأعيان – إلى دور الزعيم الثوري.

والحاصل أن الجذريين إنما يهددون النشاشيبيين بالاغتيال إذا ما سحبوا تضامنهم مع حركة الإضراب[٥٤]. وبشكل واضح تمامًا، يحرز المتطرفون الغلبة، دون أن يكون معلومًا ما إذا كان المفتي يدعمهم أو أنه سجين سياسي لهم. على أن ووتشوب يشعر بالتشجيع لوجود شقاقات في داخل اللجنة العربية العليا. وهو يعمل من أجل التوصل إلى حل صفقوي من شأنه إنقاذ ماء وجه الجميع: أن يطلب الملوك العرب إنهاء الإضراب وأن تقبل اللجنة العربية العليا ذلك الإنهاء. على أن

يعلن المندوب السامي، بعد ذلك بأسبوع، وقف الهجرة ثم تبدأ اللجنة الملكية أعمالها. والحال أن أورمسبي – جور إنما يقدم تأييده لهذا الحل(٥٥).

وفي أواخر أغسطس/ آب، يجري استئناف نصب الأكمنة في الأرياف. وهي تستهدف القوات البريطانية والمستوطنات اليهودية على حدٍّ سواء. ثم إنها أفضل تنظيمًا بشكل واضح. وقد انضم إلى الفلاحين متطوعون قوميون عرب شبان قادمون من سوريا والعراق. وتنظيم هذه القوة من المتطوعين هو من فعل فوزي القاوقجي(٥٦). فهذا الضابط العربي السابق في الجيش العثماني والذي انتقل إلى صفوف التمرد العربي [خلال الحرب العالمية الأولى] كان قد أصبح ضابطًا في قوات المشرق بعد سقوط الحكومة العربية في دمشق. وخلال الانتفاضة الكبرى، كان قائدًا عسكريًّا للتمرد في وسط سوريا، وقد أثبت جدارته. ثم لجأ بعد ذلك إلى بلاد العرب، حيث أعطاه ابن سعود وظيفة مستشار عسكري. ومن هناك، انتقل للاستقرار في العراق، حيث قام بالتدريس في الأكاديمية العسكرية. وقد ترافقت نضاليته مع طموح سياسي ضخم. ومن بغداد، سعى إلى تنظيم انتفاضة جديدة في سوريا، على أن يتولى قيادتها. بيد أن بدء المفاوضات بين الوطنيين السوريين وفرنسا إنما يقوده إلى توجيه أنظاره إلى فلسطين. وفي مستهل شهر أغسطس/ آب، انتقل المتطوعون إلى شرق الأردن ثم عبروا نهر الأردن. والحال أن هذه القوات، المقسَّمة إلى ثلاث مجموعات، عراقية وسورية ودرزية، إنما تتمركز في شمالي فلسطين، حيث ظلت جاذبية دمشق قوية كالعادة. ويقدم القاوقجي نفسه بوصفه قائدًا عامًّا للثورة في فلسطين (٢٨ أغسطس/ آب ١٩٣٦) (٥٧). وتنحاز إليه العصابات المحلية ويتمتع بتواطؤات عديدة من جانب الموظفين العرب في الإدارة العسكرية. وهدفه الأول إنما يتمثل في إعطاء تكوين عسكري حقيقي لخليط المتطوعين العرب والفلاحين الفلسطينيين الذين انضموا إليه. وهو لا يفكر في محاربة البريطانيين على امتداد الجبهة إلاَّ عندما تكتسب قواته انضباطًا حقيقيًّا. وفي ٣ سبتمبر/ أيلول، يخوض معركة منظَّمة حقيقية مع القوات البريطانية. والحال أن ضرب ثلاث طائرات بريطانية بالقذائف العربية إنما يعطي للحدث طابع انتصار، على الرغم من أن القاوقجي قد اضطر بعد ذلك إلى تفريق قواته، ومن هنا المعارك الأقل أهمية في الأسابيع التالية. وقد تركت عملياته أثرًا كبيرًا على

الرأي العام الفلسطيني، بيد أن طموحاته السياسية إنما تزعج في الوقت نفسه الطبقة السياسية، التي ترى فيه منافسًا خطِرًا. وهو يتميز باتجاه جد واضح إلى الاعتماد على الجماعات المنتمية إلى اتجاه النشاشيبيين وإلى إهمال رجال الحسينيين. وهؤلاء الأخيرون يتهمونه بأنه يعمل لحساب عبد الله، بل لحساب جلوب باشا، قائد جيش شرق الأردن الصغير(٥٨).

الحل السياسي: وساطة نوري السعيد

أدركت الطبقة السياسية الفلسطينية خلال صيف عام ١٩٣٦ المأزق الذي هي بسبيلها إلى الانحباس فيه. والتشدد البريطاني لا يسمح بتوقع تلبية جميع المطالب. وقد تجذّر الرأي العام العربي ولن يقبل استسلامًا. والتضحيات جد ضخمة بحيث لا يمكن توقع نتائج ملموسة. ثم إن عددًا من الأعيان الذين كانوا يعتَبَرون مفرطي الرخاوة أو مفرطي المجاملة مع البريطانيين قد جرى اغتيالهم، ويوسع أعضاء اللجنة العربية العليا أن يخافوا من أن يلقوا المصير نفسه(٥٩). والاقتصاد يعاني بشكل متزايد باطراد من الإضراب، خاصة في المدن، والقمع يصبح أقسى فأقسى، بينما نقترب، أخيرًا، من موسم جني الحمضيات.

وتبحث اللجنة العربية العليا التي يقودها الحاج أمين عن مَخْرَج. ومن غير الوارد القيام من طرف واحد بتعديل المواقف المتخذة. إذ لابد من عامل خارجي، أي الاعتماد على قادة الدول العربية. ومن شأن ذلك أن يكون فرصة لتلبية مطلب من مطالب الحد الأدنى، ألا وهو وقف الهجرة اليهودية. وقد ظهر أن وساطة عبد الله غير مرضية، والأمير جد منخرط في الحياة السياسية الفلسطينية إلى صف النشاشيبيين. وسوريو الكتلة الوطنية مهتمون جدًّا بمفاوضاتهم مع الفرنسيين بحيث لا يمكنهم لعب دور في الملف(٦٠). وبما أنهم يعرفون أن ليون بلوم مرتبط بالوكالة اليهودية وأنه يؤيد الصهيونية على المكشوف، فإنهم قد مضوا إلى حد الاتصال بڤايتسمان لكي يفوزوا بتأييد الصهيونيين لهم في المفاوضات مع حكومة الجبهة الشعبية. ومن المؤكد أن الجذريين السوريين يقدمون مساعداتهم إلى الإضراب العام، وقد انضم بعضهم إلى المتطوعين في فلسطين، بيد أن بالإمكان القيام بوساطة. فالقوتلي يلتقي باسم الكتلة الوطنية بمبعوث صهيوني في الأول من

أغسطس/ آب ١٩٣٦ في بلودان، بسوريا: والحوار ودي، بيد أن المبعوث الصهيوني يتمسك بعموميات حول قرابة الشعوب السامية. ومشيرًا إلى چابوتينسكي، يسألُ السياسيُ السوريُ عن المعنى الحقيقي للمقام القومي اليهودي: أهو جعل فلسطين مقامًا قوميًّا يهوديًّا أم إقامة مقام قومي يهودي في فلسطين ؟ و'لا يمكن مناقشة سوى الاقتراح الثاني، وسوف تلعب سوريا دورًا إيجابيًّا في هذا الاتجاه عندما تصبح مستقلة ...

ثم إن من شأن وساطة سورية أن تتعارض مع الأطماع الصهيونية في الأراضي الواقعة تحت الانتداب الفرنسي. فتنطرح من جديد مسألة حدود سوريا. فمن الوارد أن تُحال إلى سوريا المناطقُ ذات الغالبية المسلمة في لبنان، خاصة الجنوب اللبناني. ويتدخل الصهيونيون لدى ليون بلوم لكي يعترضوا على ذلك: فهم يفضلون لبنانَ أكبر يسيطر عليه المسيحيون، الذين يفترضون أنهم مؤيدون لاستيطان يهوديٍ في جزئه الجنوبي على الأقل. وهم يجدون أنفسهم من جديد في معسكر المدافعين عن الوحدة الترابية للبنان الأكبر ... وفي سبتمبر/ أيلول، سوف يلتقي ڤايتسمان بلوم وڤيِنّو. وسوف يقترح عليه زعيم الجبهة الشعبية الاتصال بالحكومة اللبنانية والاستفادة من المفاوضات على المعاهدة الفرنسية – اللبنانية، والتي لابد لها من أن تتلو المعاهدة الفرنسية – السورية، سعيًا إلى الحصول على حق استقرار لليهود في المناطق الممتدة من الحدود الفلسطينية إلى حدود بيروت[٦١]. والمراد هو استخدام تأثير الصهيونيين المفترض على سياسة الجبهة الشعبية.

والحكومة الوفدية المصرية غارقة حتى أذنيها في المفاوضات مع البريطانيين، والتي تقود إلى معاهدة ٢٦ أغسطس/ آب ١٩٣٦، بحيث لا يمكنها أن ترغب في أن تصبح طرفًا فاعلاً في المسألة الفلسطينية. وعلى المسرح السياسي المصري، نجد أن الإخوان المسلمين وحدهم هم الذين يخوضون حملة تضامن نشيطة مع الفلسطينيين، بيد أنهم يشكلون قوة المعارضة الرئيسية للحكومة الوفدية[٦٢].

ولا يبقى سوى العراق. وكان نوري السعيد قد عرض خدماته كوسيط، منذ بداية الإضراب. والحاصل أن رجل الدولة العراقي، بوصفه وزيرًا للشئون

الخارجية، قد حصل على تفويض من حكومته للعثور على حل مقبول بالنسبة لعرب فلسطين[٦٣]. وهو يدرج مبادرته ضمن المشاورات السابقة بين الحكومات العربية. ثم إنه يتمتع بدعم من السلطات البريطانية التي تأتي به إلى فلسطين على متن طائرة حربية. ويرى ووتشوپ أن الوزير العراقي في وضع أفضل بكثير من وضع المعتدلين الفلسطينيين أو الأمير عبد الله بحيث يمكنه دفع الجذريين إلى إنهاء العنف. بيد أنه يبقى مع ذلك التباس قوي: فلندن ترى في المسألة عملاً فرديًا من جانب شخصية عربية كبيرة في حين أن نوري السعيد إنما يسعى إلى المشاركة الجماعية للدول العربية والتي تتوجب إقامتها في إدارة الشئون الفلسطينية.

وبعد اجتماع العراقي بالمندوب السامي، يلتقي في ١٢ أغسطس/ آب بشيرتوك. فيوضح له اتجاه تدخله: إن الحل إنما يكمن في إقامة دولة عربية كبرى في الشرق الأدنى يمكن للمقام القومي اليهودي أن يجد مكانًا له فيها. وهو يقول إن ڤايتسمان قد قدم له موافقته على وقف للهجرة، بيد أن صهيونيي القدس قد تنصلوا من هذه الموافقة. ومن هنا زيارته إلى فلسطين. وهو يرى أنه في مقابل وقف الإضراب لابد من وقف الهجرة، وهذا من شأنه أن يسمح ببدء مفاوضات شاملة بين اليهود والعرب. فيرد عليه شيرتوك بأن من غير الممكن التزحزح في وجه العنف، فهذا سيكون بمثابة النهاية للمقام القومي اليهودي. بيد أن الصهيونيين مستعدون لبدء مباحثات دون أي شرط مسبق من جانبهم.

وفي ٢٣ أغسطس/ آب، يحصل نوري السعيد على تصريح بلقاء مسئولي حزب الاستقلال (ومن بينهم عوني عبد الهادي ودروزه) في معسكر اعتقالهم. فيوضح لهم أن البريطانيين مستعدون لقبول وقف الهجرة وإصدار عفو عام في مقابل إنهاء أعمال العنف، بيد أنه لا يمكن الأمل في ما هو أكثر من ذلك. وهو يقترح عليهم إصدار تصريح مشترك من جانب رؤساء الدول العربية يضمن التعهدات البريطانية. وانطلاقًا من اتفاق الحد الأدنى هذا، يجب الانكباب على العمل من أجل إنشاء اتحاد بين فلسطين وشرق الأردن والعراق، وهو اتحاد سوف تنضم إليه فيما بعد الدول العربية الأخرى. وسوف يتمتع اليهود في هذا الاتحاد بكانتونات[٦٤] خاصة على الساحل، بينما سيتم الاحتفاظ للعرب ببقية فلسطين. وبالنظر إلى المساحة المحدودة لهذه الكانتونات، فلن يكون هناك خطر حدوث

هجرة يهودية قوية. فيقبل محاوروه الوساطة العربية لكنهم يعبرون عن تحفظات حول التقسيم إلى كانتونات. فهم يفضلون دولة عربية موحَّدة يتم تمثيل اليهود فيها بحسب نسبتهم السكانية. وعلى الرغم من تأكيدهم عزمهم التمسك بالمطالب العربية الثلاثة الكبرى، فإنهم يؤيدون الوساطة العراقية. وبما أنه قد كسب إلى صفه بذلك العناصر الأكثر جذرية (يفرج البريطانيون عن عوني عبد الهادي على سبيل التشجيع)، فإن بوسعه الحصول، على الأسس نفسها، على موافقة اللجنة العربية العليا، التي يلتقي شخصياتها الرئيسية في اجتماعات مطوَّلة. وكانت المناقشة طويلة وصعبة، وكانت الشقاقات قوية في داخل اللجنة العربية العليا، التي كان أعضاؤها عديمي الثقة بعضهم بالبعض الآخر(٦٥). وبعد ذلك يسافر نوري إلى مصر، لأن هناك خوفًا من اعتراض القاهرة على قيام دولة عربية كبرى.

وفي أواخر شهر أغسطس/ آب، تعتقد اللجنة العربية العليا أنها قد فازت بفضل نوري السعيد. والحال أن الوفد الذي يقوده جمال الحسيني إنما يرجع من لندن ويتم استقباله بحماسة شعبية عارمة. ويرجع نوري من مصر ويستأنف مباحثاته مع المسئولين العرب. وفي ٣٠ أغسطس/ آب، تنشر اللجنة العربية العليا بيانًا تؤكد فيه موافقتها على وساطة الملوك العرب دون أن تحدد مضمونها. وسوف يتعين النظر في الملف في مؤتمر للّجان القومية للحصول على رأيها وموافقتها. وسوف يتواصل الإضراب بالإصرار نفسه إلى أن يتم نيل حقوق الأمة. وينتقد النشاشيبيون إحالة الأمر إلى اللجان القومية. ولم يكن قد جرى إشراكهم في هذا القرار الأخير، وتسارعُ بعض اللجان القومية إلى اتخاذ مواقف قصوية.

وينزعج الصهيونيون من انقلاب تال للسياسة البريطانية لصالح العرب. فيجري الحديث على المكشوف عن اللجوء إلى العنف كيما يتسنى سماع صوتهم، على غرار ما يفعل العرب(٦٦). وبشكل أكثر ذكاءً، نجد أن القيادة الصهيونية، التي حصلت استخباراتها على مضمون المحادثات بين نوري واللجنة العربية العليا، إنما تنشر في **البالستاين پوست** في الأول من سبتمبر/ أيلول نصًا يجري تقديمه على أنه الاتفاق المعقود بين اللجنة العربية العليا ونوري السعيد(٦٧). وعلاوة على ما كان معروفًا بالفعل – إنهاء الإضراب وصدور قرار بالعفو في مقابل وقف الهجرة

خلال زيارة اللجنة الملكية -، يشار إلى أن العراق سوف يمثل الفلسطينيين أمام اللجنة المذكورة.

فتضطر لندن إلى اتخاذ موقف علني. ويسارع ڤايتسمان إلى الاجتماع بأورمسبي - جور، الذي يضطر إلى نشر بلاغ يؤكد فيه أنه لا المندوب السامي ولا الحكومة قد قدَّما موافقتهما على وقف الهجرة اليهودية أو على وساطة العراق الدائمة في الشئون الفلسطينية. وسوف يتخذ النفي شكل خطاب من سكرتير الدولة إلى رئيس المنظمة الصهيونية. ووزارة المستعمرات جد غاضبة على اللجنة العربية العليا، المعتَبَرَة مسئولة عن «تسريب المعلومات» واستمرار أعمال العنف. وفي الوقت نفسه، يشعر أورمسبي - جور بهشاشة موقفه: فعلاقاته الحميمة السابقة مع الصهيونيين ترتد ضده. ورصيده لدى العرب في أسفل سافلين، وهو ما يعد بعيدًا عن تسهيل المهمة.

وعندئذ، لا يمكن لاجتماع الوزارة البريطانية في ٢ سبتمبر/ أيلول إلاَّ أن ينتهي إلى وجوب اللجوء إلى القوة. إذ يجب إرسال فرقة بكاملها إلى فلسطين. كما يجب إعلان الأحكام العرفية. على أن يتمتع چنرال نشيط، هو الچنرال دِل، بكل الصلاحيات اللازمة لسحق الانتفاضة. أمَّا القانون المدني الذي يحمي الحقوق فيجب وقف العمل به خلال مدة العمليات العسكرية(٦٨).

والحال أن الفلسطينيين كانوا قد توقعوا من اجتماع ٢ سبتمبر/ أيلول تحقيق التعهدات التي التزم بها نوري السعيد باسم البريطانيين. ولذا فبالإمكان فهم شعورهم بالمرارة عندما يكتشفون «الخطاب الأسود» الجديد المتمثل في خطاب أورمسبي - جور إلى ڤايتسمان. فهم يرون فيه دليلاً جديدًا على غدر البريطانيين الطبيعي وعلى الدور الخفي لليهود في الأوساط الحاكمة الغربية(٦٩). ثم إن تصريح حكومة لندن، المنشور في ٧ سبتمبر/ أيلول، والذي يؤكد أن الوضع الحاضر في فلسطين يشكل تحديًا حقيقيًّا لبريطانيا العظمى، إنما يؤجج الانقسامات، لاسيما أن اللجنة الملكية يجري تقديمها على أنها المخرج الوحيد(٧٠):

لقد هدفت السياسة البريطانية باستمرار إلى إقامة علاقات الصداقة والثقة وحفظها مع الشعوب الإسلامية. ولهذا السبب، ناهيك عن جميع الأسباب الأخرى، سعت [الحكومة] إلى أن تتجنب بكل السبل الممكنة الاضطرار إلى اتخاذ التدابير التي فُرضت عليها الآن. بيد أن أي

حكومة، لاسيما الحكومة التي تفي بمسئولياتها الواقعة عليها من حيث كونها حكومة منتَدَبَة، لا يمكنها أن تسمح لنفسها بأن يثنيها العنف والتجاوزات عن السير في دربها. وهي تحتفظ دومًا بالأمل في أنه عندما يتم دفع أولئك الذين يكدرون سلام فلسطين إلى إدراك أن أعمالهم ومواقفهم تتعارض مع المصالح الحقيقية لجميع عناصر السكان، كما تتعارض مع مصالح البلد برمته، وأن حكومة الانتداب عازمة على ممارسة سلطتها بإنصاف وعدم تحيز، سوف يكون بوسع اللجنة الملكية زيارة فلسطين، سعيًا إلى التأكد مما إذا كانت هناك، لدى العرب أو لدى اليهود، شكايات أو مخاوف مشروعة على المستقبل، وإلى تقديم توصيات تهدف إلى علاجها، سعيًا إلى إقامة العلاقات الأكثر ودية بين جميع المعنيين. وإن حكومة صاحب الجلالة لعلى ثقة بأن هذه الأهداف يمكن تحقيقها ضمن إطار الانتداب، التي لا تنوي البتة من جهة أخرى التخلي عنه.

ويراود حكومة صاحب الجلالة الأمل الذي لا يتزعزع في أن اللجنة الملكية سوف تقدم توصيات من شأنها تمكين حكومة صاحب الجلالة من وضع نهاية، مرةً وإلى الأبد، لجميع الشكوك والمخاوف التي تخامر الجميع وأنه سوف يكون بالإمكان، بعد أشكالِ سوء الفهم والاضطرابات المأساوية التي شهدتها الشهور الخمسة الأخيرة، التوصل إلى تسوية مقيمة.

والحال أن المعتدلين الفلسطينيين، الذين يتماهى النشاشيبيون معهم بشكل متزايد باطراد، إنما يبدون مستعدين لإنهاء الإضراب. وهم أقوياء بشكل خاص في جنوبي فلسطين ويمثلون أوساط التجار ومزارعي الحمضيات. وبالمقابل، في الشمال، يجد المتطرفون أنفسهم وقد تشجعوا من جراء وصول متطوعين عرب. ويبدو المفتي منحازًا إليهم بشكل متزايد باطراد وإن كان يريد أن يظل المحاور الذي لا غنى عنه مع سلطات الانتداب.

ويسعى ووتشوب دومًا إلى الحد من الأضرار. فهو يعارض اللجوء إلى قمع لا هوادة فيه من شأنه أن يجعل من المستحيل استعادة أي حوار مع العرب. وهكذا، فإنه يرفض مطالب الطيارين الذين يريدون قصف القرى التي انطلقت منها القذائف ضد الطائرات(٧١). وهو لا يقبل قتل النساء والأطفال. ويجري التمسك بـ«حق للردّ» الفوري من جانب طيارين أكفاء على موقع انطلاق القذائف. ويشجع المندوب السامي وأورمسبي – جور وساطة جديدة عَرَضَها هربرت صمويل، الذي

صار لورذا، واللورد وينترتون. فاللوردان يقترحان محاصصة للهجرة اليهودية من زاوية حد أقصى للسكان اليهود لا يمكن أن يزيد عن نسبة ٤٠% من إجمالي السكان في عام ١٩٥٠، والحد من نقل الملكيات العقارية (ولكن مع إمكانية الاستيطان في شرق الأردن) وتدشين سيرورة للحكم الحر[٧٢]. وهما يلتقيان نوري السعيد في ١٩ سبتمبر/ أيلول في باريس. والحال أن العراقي، الملدوغ من تجربته الأخيرة، إنما يرفض طرح نفسه كممثل للحكومات العربية أو لعرب فلسطين ولا يمكنه التحدث إلاّ بصفة شخصية. فيقول إن الطبيعة الحقيقية للنزاع إنما ترجع إلى عزم اليهود الاستحواذ على فلسطين، ومن هنا الموقف الدفاعي الذي اتخذه العرب. ويتوجب أولاً أن يعترف كل من الطرفين بحقوق الطرف الآخر. ومقترحات اللوردين لا تقدم أي شيء جديد من حيث الأساس قياسًا إلى تعهدات البريطانيين السابقة، والعرب مقتنعون بأن اللجنة الملكية لن تستطيع سوى العودة إلى استنتاجات تقرير هوب – سمپسون. وهو يرى أن الحل الوحيد إنما يتمثل في قيام دولة عربية كبرى بها كانتونات يهودية. وهذا الرفض يضع نهاية للمبادرة.

وفي ١٢ سبتمبر/ أيلول، يجتمع ووتشوپ باللجنة العربية العليا[٧٣]. فيشرح لها أن وصول دل والتعزيزات إنما يعني الأحكام العرفية وحل القوة، وهو ما فعل كل شيء لتفاديه[٧٤]. فيسأله الحاج أمين ما إذا كانت لندن سوف تعترض على قيام اللجنة العليا بمطالبة الملوك العرب بالدعوة إلى إنهاء الإضراب. فيرد عليه المندوب السامي بأن بوسعهم الاعتماد على من يريدون الاعتماد عليه، بيد أن البريطانيين لن يقدموا لهم أي دعم في هذا النوع من التحركات. وفي مناقشات اللجنة العربية العليا، يدعو راغب النشاشيبي إلى توجيه الطلب إلى عبد الله، وهو ما يرفضه الحاج أمين بالطبع، فهو يذكر اسم ابن سعود. وفي منتصف الشهر، تقل أعمال العنف، بيد أن أعمال التخريب، في الشمال على الأقل، إنما تصبح أوفر عددًا.

والحاصل أن عقد پروتوكول الاتفاق في ٩ سبتمبر/ أيلول على معاهدة فرنسية – سورية إنما يوضح المصير الخاص الذي لحق بعرب فلسطين، العرب الوحيدون في الشرق الأدنى المحرومون من إقامة دولة ومن نيل الاستقلال. إذ تعقد الصحافة العربية مقارنة مع سياسة لندن، وفي يوم ١٤، ولأول مرة، يزور

الحاج أمين القنصلية العامة لفرنسا[٧٥] لكي يعبر عن «مشاعر الامتنان التي يكُنهـا كلُ عرب فلسطين لفرنسا على أثر عقد المعاهـدة الفرنـسية – الـسورية، وهـي المعاهدة التي تكسب بها فرنسا بأكثر مما تخسر، لأنها قد كسبت بذلك قلب مسلمي العالم بأسره»[×]. وتدرك القنصلية على الفور أهمية نشر تصريح كهذا في الـشمال الأفريقي. ويقوم عوني عبد الهادي وأعيان آخرون بتحركات مماثلة بينما يتمـسك النشاشيبيون بموقف التحفظ. وفي عصبة الأمم، تؤكد فرنسا، من خلال فيِنّو، أنهـا تتابع بعين العطف جهود الدولة المنتَدَبَة لاسيما أنها هي نفسها لم تنس القلاقل التي تعرضت لها في سوريا في الماضي[٧٦]. وتشدّد الدول الصغيرة في وسط أوروبـا على ضرورة الحفاظ للهجرة اليهودية على المنفذ الوحيد المتـاح لهـا. وتتحـدث تشيكوسلوفاكيا باسم الوفاق الصغير حرصًا على الرأي العام اليهودي فيه. وتنـتهج بولنده سياسة تمييزية هدفها دفع أكبر عدد من اليهود إلـى الهجـرة إلـى خـارج أراضيها وهي عازمة على طرح المسألة اليهودية علنًا. ويجري الشروع بالحـديث عن ترانسفير لليهود البولنديين إلى مدغشقر. والحال أن ڤايتسمان، المنزعج بالطبع من مصير الملايين من يهود وسط أوروبا، وإن كان منزعجًا أيضًا مـن أصـداء عملية كهذه بالنسبة للصهيونية، إنما يستأنف اتصالاته بليون بلوم لكي يطلب إليـه التصريح باستقرار آلاف من اليهود في لبنان[٧٧]: إذ سوف يتم بذلك إيجاد تعـاون نشيط بين الصهيونيين والموارنة الذين سيتعين عليهم أن يواجهوا معًا «الجمـاهير المتعصبة المسلمة».

وتسعى اللجنة العربية العليا إلى أن تحصل من ابن سعود على دور الوسيط، بيد أنه إذا كان الملوك العرب يريدون بالفعل إنقاذ ماء وجـه القيـادة الفلـسطينية، فإنهم حريصون مع ذلك على ألاّ يتحملوا ضمان تعهدات ترفض بريطانيا العظمـى اتخاذها. فيعقب ذلك ذهاب وإياب للمبعوثين بين الملوك واللجنة العربية العليـا[٧٨]. ويبقى عبد الله في موقف متحفظ ويحافظ على اتصالاته بالوكالة اليهوديـة. وهـو يفكر في أن يتخذ لاحقًا موقف داعية إلى التهدئة مقبولاً مـن جميـع الأطـراف. وترتاب العربية السعودية في مشاريع العراق العربية الجامعة والتي من شـأنها أن تؤدي إلى تعزيز للهاشميين، خصومها الدائمين. وتمتنع مصر عن المـشاركة فـي

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

المفاوضات حتى تلعب في نهاية الأمر دور الملاذ الأخير. والحال أن حكومة النحاس باشا الوفدية إنما تعتبر نفسها في آن واحد صديقة للبريطانيين وصديقة للعرب (وهو ما يبين أن مصر لم تكن تعتبر نفسها بعدُ في ذلك الوقت بلدًا عربيًا)[٧٩]. ويحتدم سخط دِل حيال ما يعتبره تسويفات من جانب ووتشوپ. فالجيش البريطاني ليس «نمرًا من ورق». على أن المندوب السامي يتوصل إلى تأجيل إعلان الأحكام العرفية إلى ١٢ أكتوبر/ تشرين الأول.

وتسمح المهلة للّجنة العربية العليا بجمع اللجان القومية سعيًا إلى دفعها إلى الموافقة على إنهاء الإضراب استجابة لطلب من الملوك العرب. أمّا الصيغة الصفقوية فهي[٨٠]:

إلى أبنائنا عرب فلسطين

لقد تألمنا كثيرًا للحالة السائدة في فلسطين. فنحن بالاتفاق مع إخواننا ملوك العرب والأمير عبد الله ندعوكم للإخلاد إلى السكينة وحقن الدماء معتمدين على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية ورغبتها المعلَنَة لتحقيق العدل. وثقوا بأننا سنواصل السعي في سبيل مساعدتكم.

وقد صدر البيان في اليوم المحدد لإعلان الأحكام العرفية. وعلى الفور، بعد ١٧٦ يومًا من الإضراب، يرجع السكان إلى نشاطاتهم الطبيعية.

حصاد الإضراب

تقريرُ الدولة المنتَدَبَة المقدَّمُ إلى عصبة الأمم عن عام ١٩٣٦ يقدم حصادًا للخسائر البشرية الراجعة إلى الإضراب العام (الفترة الممتدة من ١٩ أبريل/ نيسان إلى ١٥ أكتوبر/ تشرين الأول)[٨١]. ويتعلق الأمر بالخسائر المحقَّقة، ذلك أن جانبًا من الخسائر العربية لم يسجَّل بسبب الخوف من حدوث اعتقالات في المستشفيات (يشير التقرير إلى أن عدد القتلى قد يصل بالفعل إلى ألف إنسان). وتصنيف القتلى المستخدم كاشف لرؤية المسئولين البريطانيين للمجتمع الفلسطيني (أرقام القتلى تأخذ في الحسبان الوفيات الراجعة إلى الإصابة بجراح).

قوات الدفاع (البحرية والجيش وسلاح الجو)

	قتلى	جرحى
ضباط	٢	١٧
رتب أخرى	١٩	٨٧

قوات شرطة فلسطين وشرق الأردن
الخسائر البريطانية

	قتلى	جرحى
ضباط		٧
رتب أخرى	٧	٣٣

الخسائر غير البريطانية
الضباط

	قتلى	جرحى
مسلمون	١	٤
مسيحيون	٤	
يهود		

الرتب الأخرى

	قتلى	جرحى
مسلمون	٧	٣٧
مسيحيون		٩
يهود	١٨	

الخسائر المدنية

	قتلى	جرحى
مسلمون	١٨٧	٧٦٨
مسيحيون	٨	٣٦
يهود	٨٠	٣٠٨
مسيحيون غير عرب	٢	١٩

أرقام إجمالية

	قتلى	جرحى
قوات الدفاع	٣٧	٢٠٦
مدنيون	٢٧٧	١ ١٣١
	٣١٤	١ ٣٣٧

وإذا لم يكن قد تم تحقيق كل أهداف الإضراب العام وإذا كان القطاع الاقتصادي اليهودي قد عزّز بالأحرى استقلاليته، فإن الأحداث قد وجهت ضربة تعطيل محسوسة للتقدم العاصف للاقتصاد الفلسطيني، كما تبين ذلك الأرقام الخاصة بالواردات والصادرات بالنسبة لعامي ١٩٣٥ و١٩٣٦ (بالجنيهات الفلسطينية)[٨٢]:

	١٩٣٥	١٩٣٦
الواردات	١٧ ٨٥٣ ٤٩٣	١٣ ٩٠٠ ٠٠٠
الصادرات	٤ ٢١٥ ٤٨٦	٣ ٦٢٥ ٠٠٠

وبحسب تقدير الوكالة اليهودية، ترتفع الخسائر المادية التي تكبَّدها المقامُ القومي اليهودي إلى ٢٥٠ ٠٠٠ جنيه[٨٣]. أمَّا التكلفة المباشرة لنفقات حفظ النظام

وإصلاح المرافق التي لحقت بها الأضرار فهي ترتفع إلى أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ ١ جنيه. ويجب أن نضيف إلى ذلك الخسائر في دخول الجماعتين [اليهودية والعربية]. وقد قُدِّرت بـ ٩٠٠ ٠٠٠ جنيه بالنسبة للسنة المالية ١٩٣٦ – ١٩٣٧ (والتي تبدأ في الأول من أبريل/ نيسان ١٩٣٦). ومن الواضح تمامًا أن انتهاء أعمال العنف لا يعني انتهاء النفقات الإضافية وانتهاء الخسائر في الدخول.

وتوقف الإضراب في المدن يطرح مسألة العصابات الفلاحية والمتطوعين العرب. فعلى الفور، طلبت اللجنة العربية العليا إليهم وقف عملياتهم، وقد امتثل القاوقجي للطلب. بيد أنه يبدو راغبًا في البقاء في البلد وتعزيز مواقعه تحينًا لاستئناف المعارك. وكان العسكريون يريدون سحق هذه القوات المتمردة والقيام بعملية تطويق لها. وفي نهاية المطاف، يتم التوصل إلى تسوية: أن يترك البريطانيون المتطوعين يرحلون بحرية عن البلد. وفي ليلة ٢٥ – ٢٦ أكتوبر/ تشرين الأول، ينتقل القاوقجي ورجاله إلى شرق الأردن. فيمكثون هناك أسبوعًا ثم يتفرق شملهم في العراق، حيث كان قد وقع للتوّ انقلاب عسكري أطاح بالحكومة المرتبطة بفصيل القوميين العرب السياسي الذي ينتمي إليه نوري السعيد (٩ أكتوبر/ تشرين الأول). وتقوم السلطة الجديدة بتهدئة مخاوف عرب فلسطين بإعادة التأكيد على دعمها لهم، بيد أن أنظارها تتجه أكثر إلى الشئون الداخلية العراقية[٨٤]. ويرحل نوري السعيد إلى المنفى. ومن المحظور عليه الإقامة في شرق الأردن نظرًا إلى تورطه الكبير جدًّا في الشئون الفلسطينية.

ويتم الإفراج عن السجناء السياسيين بيد أن الأشخاص الذين قُبض عليهم والسلاح في أيديهم إنما يحالون إلى القضاء[٨٥]، على أن هشاشة الوضع السياسي تتكشف من خلال استحالة الاتجاه إلى نزع سلاح السكان. ويرفض اليهود تسليم أسلحتهم. فبالنسبة لهم، يعد تعزيز إمكاناتهم القتالية مكسبًا كبيرًا من مكاسب الأزمة، وعلى أي حال، فإن التوتر إنما يظل قويًّا قوة خاصة. أمّا فيما يتعلق بالعرب، فإن دل يرى أن مثل هذه العملية لا يمكن القيام بها إلاّ ضمن إطار فرض الأحكام العرفية، والذي يرفضه ووتشوپ[٨٦]. ويتوزع أوساطَ المسئولين البريطانيين نهجان سياسيان. فووتشوپ يسعى باستماتة إلى حل سياسي قائم على التوفيق. وقد نظر في ملف التقسيم إلى كانتونات والذي دعا إليه كاست، أحد

موظفي وزارة المستعمرات. وقد استنتج منه أنه لا يمكن أن يكون حلاً للمشكلات العقارية ومشكلات الهجرة والسلطة، وأن من شأنه أن يخلق تعقيدات جديدة[٨٧]. أمّا دِل فهو نصير لسياسة القوة سعيًا إلى تسوية المشكلة بشكل نهائي. والحال أن لندن، دون أن تلعب دور الحَكَمِ بين الرجلين، قد قررت إبقاء دِل في فلسطين لأنه يعرف البلد ولأن التهديد الذي يمثله من شأنه أن يشكل رادعًا مستديمًا للعرب[٨٨].

والعودة إلى الحياة الطبيعية صعبة. فاعتبارًا من ١٢ أكتوبر/ تشرين الأول، جرى استئناف النشاطات الاقتصادية الرئيسية وعاد بعض اليهود وبعض العرب إلى بدء التحرك في أحياء ومدن الجماعة الأخرى[٨٩]. على أن العداوات مستمرة: فوكلاء الملاحة اليهود يطالبون بتسليم شحناتهم في مرسى تل أبيب وليس في ميناء يافا. واللجان القومية العربية تعيد توجيه نشاطاتها الكفاحية في اتجاه مقاطعة كاملة للنشاطات التجارية اليهودية. وهي تُكثر من تدابير التخويف في هذا الاتجاه. والشيء نفسه حاصل في القطاع اليهودي، حيث يجري السعي إلى إزالة أي وجود عربي في تل أبيب، بما في ذلك باللجوء إلى القوة. وهكذا فإن محاولة اغتيالٍ إنما تستهدف ثلاثة من العرب في تل أبيب، في ١٨ أكتوبر/ تشرينْ الأول. ولا ينجح البريطانيون في تهدئة الوضع إلاّ باللجوء إلى سلسلة من الاعتقالات في الأوساط المشبوهة سياسيًا[٩٠].

والصهيونيون منزعجون انزعاجًا مفهومًا من الشكل الذي انتهت به الأزمة. فالمنظمات العربية قد بقيت سالمة من المساس بها والتوجه بالنداء إلى الملوك العرب، والذي رعاه البريطانيون بالفعل، قد أنشأ نوعًا من حق التدخل من جانب الدول العربية في إدارة الملف (لا يريد الصهيونيون الاعتراف بأنهم كانوا أول من رغب في جعل هذه الدول تتدخل).

وفي ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول، يعلن المندوب السامي، في كلمة قصيرة أذاعها الراديو، عن أن اللجنة الملكية سوف تصل في ١١ نوفمبر/ تشرين الثاني. وهو يحث السكان على التعاون في إقامة سلام ورخاء دائمين[٩١].

اللجنة الملكية

تتألف اللجنة الملكية من ست شخصيات بارزة كان لعدد منها تجربة ملحوظة في الهند[٩٢]. والحال أن رئيسها، اللورد پيل، أحد أحفاد روبرت پيل، رئيس الوزراء الشهير في أوائل العصر الڤيكتوري، كان لمرتين سكرتير دولة لوزارة شئون الهند. وتعتبر اللجنة نفسها مستقلة عن سلطات الانتداب وعن حكومة لندن، بيد أنها تعمل بالطبع ضمن إطار المصالح الإمبراطورية البريطانية. وفي القدس، نجد أن المندوب السامي، مدعومًا من جانب وزارة المستعمرات، إنما يعد الآن عازمًا على استعادة الإمساك بزمام الأمور. وهو يرى أن الحاج أمين قد أصبح الخصم الرئيسي للسياسة البريطانية وأنه يجب العمل من أجل اختزال نفوذه: ومن ثم يطلب التصريح له باختزال صلاحيات المجلس الإسلامي الأعلى اختزالاً ملحوظًا وبفرض رقابة حكومية على مالياته (٣ نوڤمبر/ تشرين الثاني ١٩٣٦). والحال أن أورمسبي – جور، بعد أن استشار وزارة شئون الهند، الأكثر اهتمامًا كالعادة بأصداء الشأن الفلسطيني على الملف الهندي، إنما يطلب منه تحضير تدابير قاسية في هذا الاتجاه يمكن تطبيقها بسرعة إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك[٩٣]. وعلى الرغم من هذا الحزم الجديد، فإن العسكريين ينتقدون كالعادة الخط السياسي الذي يتبعه المندوب السامي: لقد عرَّض الهيبة البريطانية للخطر بتركه القاوقچي يرحل في لحظة تتراكم فيها التهديدات في شرق البحر المتوسط. وعلى الجانب الآخر، يتعرض ووتشوپ لانتقادات من جانب العناصر المسماة بأنها مؤازرة للعرب في صفوف إدارته[٩٤].

وحرصًا على إثبات أنه لم يَجْرِ تقديم تنازلات وسعيًا إلى استرضاء الصهيونيين، تعلن وزارة المستعمرات في ٥ نوڤمبر/ تشرين الثاني عن منح ١٨٠٠ تأشيرة دخول للعمال اليهود. فتتصاعد صرخة الاستنكار في الأوساط العربية، التي ترى أن البريطانيين قد خدعوها – فهؤلاء الأخيرون كانوا قد أوحوا لها بأنه سوف يجري وقف الهجرة اليهودية خلال فترة عمل اللجنة الملكية. وفي الوقت نفسه، تصدر المحاكمُ أحكامًا بالإعدام على عرب تبيَّن لها أنهم مذنبون بإطلاق النار على القوات العسكرية[٩٥]. وفي ٦ نوڤمبر/ تشرين الثاني، تعلن اللجنة العربية العليا مقاطعتها لأعمال اللجنة الملكية[٩٦]. وفي اليوم التالي، يحاول

المندوب السامي ثنيها عن قرارها في لقاء معها، لكن المنظمة العربية تتمسك بقرارها، يوم ٨. ويرى الملوك العرب أن هذا الموقف تعوزه الحكمة ويحثون الفلسطينيين على التخلي عن المقاطعة، بيد أن اللجنة العربية العليا تظل على مواقفها على الرغم من زيارة قام بها عبد الله إلى القدس. وسعيًا إلى الهدف نفسه، يتواصل ابن سعود مع اللجنة العربية العليا عن طريق مراسلات عديدة، دون أن يحرز نجاحًا مع ذلك. والحاصل أن من شأن الإرهاق الذي أصاب السكان وموسم الحمضيات وقف اللجوء إلى العنف، على الرغم من النداء الصادر في هذا الاتجاه من جانب العناصر الأكثر جذرية. إلاَّ أنه يبقى مع ذلك أن الحاج أمين قد أصبح المتحدث بلسان تيار جذري لا يستبعد اللجوء إلى القوة في سبيل نيل الاستقلال، وأن النشاشيبيين الذين كانوا في البداية على رأس حَركَة الإضراب قبل أن يتخذوا بشكل مُعلَن موقفًا معتدلاً، ليسوا قادرين على منازعة سلطته.

والحاصل أن الصهيونيين، القلقين من مخاطر تحكيم بريطاني غير مؤات لهم، قد فكروا للحظة في امتناعٍ عن المشاركة، ثم فضلوا التعبير أمام اللجنة عن كل مطالبهم. وتبدأ اللجنة، منذ وصولها، بسماع موظفي الانتداب في جلسات مغلقة ثم في جلسات علنية(٩٧). وفي الوقت نفسه، تذهب إلى مناطق مختلفة من فلسطين لدراسة الوضع في الساحة. وسرعان ما يصدمها الطابعُ الهشُ لما لا يعدو أن يكون هدنة في أعمال العنف. فهي تسمع أينما ذهبت عن تهريب الأسلحة وعن انتفاضات عربية جديدة. والعنصر الثاني الذي يصدمها في اللوحة هو الهوة الثقافية الفاصلة بين الجماعتين: وهكذا فبوسعها أن تستمع في القدس إلى أوركسترا يهودية تعزف تحت قيادة توسكانيني، ثم تذهب إلى الأحياء غريبة الشكل في المدينة العتيقة العربية. وهي تقف على فظاعة الانتداب الحقوقية: ففلسطين تدار كمستعمرة من مستعمرات التاج، وهي وضعية لم تعد تتعلق إلاَّ بالجماعات السكانية المتأخرة في أفريقيا وجزر المحيط الهادي، و، في الوقت نفسه، لا يملك البريطانيون أي حرية تصرف لإدارة البلد: فهم مجبرون، في جميع أعمالهم كما في جميع تعييناتهم، على احترام مبدأ محاصصة بحسب أهمية كل جماعة. ولا طائل من زعمهم إيمانهم بفلسطين موحَّدة، فكل التطور الحادث منذ عام ١٩٢٠ إنما يسير في اتجاه انفصال أكثر حزمًا بين عناصر السكان(٩٨).

ويذهب ڤايتسمان إلى فلسطين لكي يعرض على اللجنة الحجاج الصهيوني. وهو يريد محورة كلامه حول مبدأ التعادل السياسي بين اليهود والعرب، لكن شيرتوك وبن جوريون يعترضان على ذلك. فينتهون إلى تسوية: ألاّ يتحدث رئيس الوكالة اليهودية عن هذه النقطة إلاّ إذا تناولتها اللجنة أمامه. وهو أول شخص غير بريطاني يتحدث أمام اللجنة، في ٢٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٣٦، في جلسة علنية(٩٩). فيعرض الأطروحات الصهيونية الرئيسية ويتحدث عن مصير يهود وسط وشرقي أوروبا الأكثر مدعاة إلى الانزعاج كالعادة: واليهود البولنديون أكثر عرضة للخطر من اليهود الألمان، والجميع في وضع مأساوي قوامه «انعدام الوطن» (*homelessness*) والدمارُ يهددهم. وهو يقدم عرضًا تاريخيًّا مستفيضًا للعلاقات الإنجليزية – الصهيونية. وفي اليوم التالي، يواصل عرضه في جلسة مغلقة (*in camera*) فيطالب بحريةَ الاستقرار في شرق الأردن وينفي وجود شكايات عربية مشروعة. وهو يرى أن النزعة القومية العربية استعارة فظة من أوروبا، ولا تملك أساسًا روحيًّا حقيقيًا، على الأقل في فلسطين(١٠٠). وما يرفضه، دون أن يقول ذلك صراحةً، هو وجود هوية عربية فلسطينية خاصة. ويذهب إلى أن أحد الأسباب الرئيسية للأحداث الأخيرة إنما ينبع من العمل الخفي الذي تقوم به إيطاليا التي تسعى إلى تقويض الهيبة البريطانية في شرق البحر المتوسط. وهو يرى أنه علاوة على الفاشيين، فإن الشيوعيين والكاثوليك يستخدمون العرب، أولئك الذين يميلون إلى تصديق أي شيء يقال لهم، سعيًا إلى إلحاق الضرر بمصالح بريطانيا العظمى. ويذهب إلى أن الهجرة اليهودية ليست البتة سبب العداوة العربية لأن هذه الأخيرة ثابتة الأهمية في أعوام الهجرة الضعيفة كما في أعوام الهجرة القوية سواء بسواء. وهو يرى أن إدارة الانتداب تتخبط في سياسة توازنٍ بين الجماعتين ليس من شأنها سوى إلحاق الضرر باليهود دون أن تعود بالفائدة على العرب. ولو كانت السلطات قد أبدت حزمها وتصرفت بفاعلية، لكان بالإمكان القضاء على القلاقل بسرعة. وهو يقول إن من المستحيل اغتفار وجود تلك الحكومة الثانية في البلد والمتمثلة في اللجنة العربية العليا. والهيبة البريطانية كلها عرضة للخطر. والمصالح الصهيونية هي مصالح الإمبراطورية البريطانية: إن مشاريع الاتحاد العربي إنما تفترض أولاً طرد البريطانيين والفرنسيين من المنطقة.

وبعد هذا الاستعراض المهيب لمواهب ڤايتسمان الخطابية، والقائم على استغلال المخاوف البريطانية، تجتهد أسئلة اللجنة في العودة إلى ما هو مباشر: كيف يمكن التوصل إلى مصالحة حقيقية بين اليهود والعرب ؟ وستسير إجابة الخطيب في الاتجاه نفسه: يمكن تهدئة المخاوف العربية إذا ما تعهد البريطانيون بالبقاء بشكل مستديم في فلسطين ... وهو ما يعني أنه لن تكون هناك سيطرة يهودية على العرب ... وأيًا كان الأمر، فإن اليهود لن يكون بوسعهم قبول وضعية أقلية دائمة.

وعلاوة على ڤايتسمان، تستمع اللجنة لأربعين شاهدًا يهوديًا يتحدثون عن الجوانب المختلفة للإنجازات اليهودية في البلد. وتتصل المسألة الرئيسية بالهجرة: فتحتدم النبرة ويزعم الشهود أن الهجرة السرِّية العربية القادمة من حوران أضخم من الهجرة اليهودية. وفي المسائل السياسية يؤكدون بشكل سافر أن مبدأ التعادل لم تعد له راهنية ويريدون بشكل واضح سيطرة اقتصادية وسياسية على البلد.

وعلى المستوى السياسي، يظل المناخ مشحونًا إلى حد بعيد. وتقوم الاستخبارات البريطانية بإبلاغ نظيرتها الفرنسية بأن العرب يُعِدّون لانتفاضة جديدة لن تتخذ هذه المرة شكل إضراب عام، بل شكل عمل من جانب عصابات مسلّحة. وهذا يتجاوز مجرد فلسطين، فخلف القلاقل في الانتدابين الفرنسي والبريطاني يكمن الدعم الخفي الذي تقدمه ألمانيا وإيطاليا(١٠١). والألمان سوف يتكفلون بالعرب، بينما سوف تتكفل إيطاليا باليهود. والواقع أن الرايخ الثالث إنما يدعم الصهيونيين كالعادة، فهدفه الأول هو تفريغ ألمانيا من يهودها. أمّا إيطاليا الفاشية فقد قدمت مساعدة مادية للحسينيين من خلال العربية السعودية. وكان قد اتُّخذ قرار في يوليو/ تموز ١٩٣٦ بهدف خلق مشكلات للبريطانيين، خاصة في شرق الأردن(١٠٢).

وبالمقابل، فإن صعود الأخطار في منطقة البحر المتوسط قد اتخذ بُعدًا ملموسًا مع الحرب الأهلية الإسبانية. وخلال شهر ديسمبر/ كانون الأول، يرجع العنف بشكل متفرق على شكل أعمال قطع للطرق في الريف وإطلاق النار على المستوطنات اليهودية(١٠٣). واحتجاج المسلمين السنّة اللبنانيين على الساحل ضد توطيد أركان الدولة اللبنانية له أثر معين في فلسطين، حيث تدعو اللجنة العربية

العليا إلى صون الوحدة القومية بين المسيحيين والمسلمين. والواقع أن بعض الأوساط إنما تدعو إلى مقاطعة المشاريع الاستثمارية المسيحية. ويتهم القوميون الصهيونيين بالرغبة في اللعب بورقة النزاع الطائفي، إلاّ أنه يبدو أن الحملة قد تم تدشينها في الواقع من جانب النشاشيبيين أو، على أي حال، من جانب حسن صدقي الدجاني وفخري النشاشيبي. على أنها لا تلقى غير نجاح ضئيل[١٠٤].

وفي ١٨ ديسمبر/ كانون الأول[١٠٥]، يرجع ڤايتسمان إلى جلسة مغلقة لسؤاله عن أسباب النزاع. فيجيب بشكل منطقي بأنه لو لم يكن هناك يهود لما كانت هناك مسألة يهودية. فيجاب بأنه لو لم يكن هناك عرب لما كانت هناك مشكلة عربية. فيستعيد ڤايتسمان أطروحة عدم تماثل الوضعين: فالعرب قد حصلوا على ثلاث دول قومية على أثر الحرب العالمية الأولى (أي سوريا والعراق بالتأكيد، مع غموضٍ فيما يتعلق بلبنان أو شرق الأردن) [١٠٦] ويمكنهم إسماع صوتهم في عصبة الأمم، حيث يوجد العراق، في حين أن الشعب اليهودي لا يملك سوى الوكالة اليهودية. وإذا كان عرب فلسطين في وضع أدنى قياسًا إلى اليهود، فإن الحالة ليست كذلك إذا ما أُخذ الشعب العربي برمته بعين الاعتبار. وخوفهم من نفوذ اليهود الخفي على البلدان الغربية نابع من الدعاية الهتلرية وهو خوف لا عقلاني. وبالإمكان التوصل بسرعة إلى تعايش إذا ما وافقوا على ذلك. وتتصل بقية المناقشة بمفهوم المقام القومي اليهودي. فيرى ڤايتسمان أن المراد لا يمكن أن يكون إقامة جيتو من ٤٠٠٠٠٠ شخص في أرض صغيرة، حيث لا يمكن لمجمل اليهود المحرومين من الوطن (٦ ملايين نسمة) أن يستقروا [في جيتو كهذا]. وبالمقابل، فإن بوسع المقام القومي اليهودي أن يقدم مساهمة جوهرية في حل المسألة اليهودية. ويجب التوقف عند الأرقام: فمن الملايين الستة، يجب إعطاء الأولوية للشباب، وهو ما يعني رحيل مليونين من اليهود عن أوروبا. ويمكن لمليون منهم أن يجيئوا إلى فلسطين، بما يمثل عملية إنقاذ حقيقية، لأن البديل عن الهجرة هو الدمار. ومجيء مليون شخص سوف يستغرق ما بين خمسة عشر عامًا وثلاثين عامًا. وترجع اللجنة إلى مناقشة مخاوف العرب فيرد ڤايتسمان بأن البريطانيين قد قاموا بالفعل باستعمار استيطاني في كينيا وأن الأمر لا يتطلب سوى وضع «اليهود» موضع «البريطانيين» لكي نفهم الوضع في فلسطين. ومن غير

المقبول الموافقة على وضع أقليات: إن العرب «شموليون»، وهو ما يعد، من جهة أخرى، شيئًا كامنًا في الطبيعة البشرية.

ويجري استئناف جلسات الاستماع في ٢٣ ديسمبر/ كانون الأول[١٠٧]. فتحاول اللجنة انتزاع اعتراف منه بأن هناك التزامًا مزدوجًا. فيسعى ڤايتسمان إلى التأكيد على أن المقام القومي اليهودي يشكل التزامًا إيجابيًا وديناميًا، في حين أن الالتزام تجاه العرب التزام سلبي (عدم إلحاق ضرر...) وستاتيكي (حماية الوضع القائم). أمَّا فيما يتعلق بمسألة ما إذا كان الالتزامان متساويين بالفعل، فإن من الواجب التخلص من التنطعات الحقوقية: فالانتداب لا معنى له إذا ما تعين اللجوء بشكل دائم إلى حقوقيين لفهم دلالاته. والمقام القومي اليهودي لا يجب الاكتفاء بأخذه في حد ذاته، أي من حيث كونه توفيرًا لإطار قومي لليهود الـ ٤٠٠ ٠٠٠ الموجودين في فلسطين، فهو أيضًا مساهمة في حل مسألة الشعب اليهودي المضطَهَد في العالم. ويريد سائلوه دفعه إلى التصريح بأن المقام القومي اليهودي لابد له أن يقود إلى إقامة دولة يهودية. فيمتنع عن ذلك. ويقول إنه حتى لو أصبح اليهود أغلبية فلن تكون هناك دولة يهودية لأن هذا معناه أن يسيطروا على الجزء العربي من السكان. ومثله الأعلى هو التعادل السياسي حيث يكون العرب في فلسطين ويكون اليهود في إيرينتز إسرائيل، مع وجود البريطانيين بصفة مستديمة (لمدة نصف قرن على الأقل). فتسأله اللجنة عن رأيه في التقسيم إلى كانتونات. فيرى ڤايتسمان أن من شأنه أن يتعارض مع الانتداب لأنه سوف يعني منع اليهود من الإقامة في الكانتونات العربية، في حين أن جميع قطاعات فلسطين، فيما عدا تل أبيب، مأهولة بسكان مختلطين.

ثم تنتقل المناقشة إلى مسألة العالم العربي (وهو مصطلح كان قد دخل دائرة الاستعمال للتوّ). فيستأنف الزعيم الصهيوني تحليله: إن النزعة القومية العربية ليست غير تعبير خالص عن القوة، فهي تفتقر إلى مضمون ثقافي وروحي، خلافًا للنزعة القومية اليهودية. ولا يجب التضخيم من شأن هذه القوة. فترد عليه اللجنة بأن هناك بالفعل مشكلة عربية في فلسطين. فيحاول ڤايتسمان توضيح أن اليهود هم الحلفاء الوحيدون للإمبراطورية البريطانية، ذلك الكيان الأخلاقي العظيم، في

المنطقة، وأن القوميين العرب هم خصومها الثابتون. والحل الوحيد إنما يكمن في التعادل وفي تطوير سكان الأرياف العرب.

وفي ٨ يناير/ كانون الثاني، تسمح شهادة ڤايتسمان الجديدة بقياس التقدم الذي وصل إليه تفكير اللجنة[١٠٨]. فڤايتسمان يؤكد أن بالإمكان التوصل إلى وفاق مع الدول العربية، خاصة لبنان وسوريا. فالجميع يريدون السلم والتنمية.

وعندئذ يعبر الپروفيسور كوپلاند، أحد أعضاء اللجنة، عن فكرته الشخصية: بما أن التقسيم إلى كانتونات ليس مجديًا، فلم لا يجري المضي إلى ما هو أبعد وطرح التقسيم إلى دولتين متحالفتين مع بريطانيا العظمى ؟ فيرد ڤايتسمان بأنه في المناطق التي يعتبر فيها اليهود أوفر عددًا، المناطق الساحلية، يعد العرب موجودين أيضًا، وهم يتمتعون بالجانب الأغلب من الأراضي إلى حد بعيد (٠٠٠ ٥٠٠ دونم في مقابل ٠٠٠ ٣٠٠ دونم). ولا توجد لسوء الحظ قاعدة ترابية كافية لإقامة دولة يهودية متجانسة. وهكذا نرجع إلى المشكلة السابقة. على أن ڤايتسمان لا يريد الانغلاق في موقف سلبي. ويتعين عليه دراسة هذا التوجه.

أمّا چابوتينسكي، الذي دُعي إلى الظهور أمام اللجنة للإدلاء بشهادته، فإن حكومة فلسطين تمتنع عن منحه تأشيرة دخول. وسوف يجري الاستماع إليه في لندن في ١١ فبراير/ شباط ١٩٣٧. وسوف يشدِّد على إقامة دولة كبرى تشمل فلسطين وشرق الأردن، ويصبح اليهود أغلبية فيها لأن الأمر إنما يتعلق باستقدام ملايين من اليهود من أوروبا لإنقاذهم من الدمار. وسوف تكون لدى اليهود القوة اللازمة لكفالة أمن البلد على غرار ما يفعل البريطانيون ذلك في كينيا. وسوف يتمتع العرب بحقوق سياسية لكنهم لن يتمتعوا بحقوق قومية. ويميل عرضه إلى قلب التعبير الشهير لعصر التحرير: منح كل شيء لعرب فلسطين، من حيث كونهم أفرادًا ؛ عدم منح أي شيء لعرب فلسطين من حيث كونهم جماعة[١٠٩].

التطور العربي

في شهر ديسمبر/ كانون الأول، تبحث اللجنة العربية العليا عن مخرج. فتقرر إرسال وفد إلى العراق وإلى العربية السعودية، بهدف مناقشة الوضع. وهذا ليس من شأنه سوى تعزيز انخراط الدول العربية في الملف الفلسطيني. فيقوم الوفد،

ودروزه سكرتيره[١١٠]، بمغادرة فلسطين في ١٩ ديسمبر/ كانون الأول بالطـائرة، بما يعد مؤشرًا جديدًا على ثورة المواصلات الجارية. وفي بغداد، تستقبل الوفدَ أعلى السلطات، التي تحثه على التخلي عن مقاطعة اللجنة الملكية. ثم يذهب المبعوثون إلى العربية السعودية، عبر الكويت. وفي ٣١ ديسمبر/ كانون الأول، يصلون إلى الرياض. فيجتمع بهم ابن سعود عدة مرات. ويوضح الملك لمدعويِّه أن البريطانيين قد أكدوا له أن حكومة لندن سوف تتقيد بتوصيات اللجنة الملكية، ولذا فمن مصلحتهم عرض مواقفهم بأفضل شكل ممكن. ويرجع الوفد بالطائرة إلى فلسطين عبر دمشق. فينقل إلى الحاج أمين الاستنتاج الإجماعي الذي توصل إليه جميع محاوريه. ومن ثم يمكن للّجنة العربية العليا أن تعلن على الملأ أنها، نزولاً على طلب ملكي العراق والعربية السعودية، تقبل الظهور أمام اللجنة الملكية (٥ يناير/ كانون الثاني ١٩٣٧) [١١١]. ويوافق الرأي العام على هذا التحول.

وعلى الرغم من كل شيء، فإن هزيمة «المعتدلين» إنما تجد تكريسًا لها في واقع أن اللجنة العربية العليا وحدها هي التي سوف تختار المتحدثين بلسان العرب وأنهم ينتمون كلهم إلى اتجاه الحسينيين أو حزب الاستقلال الجذري: الحاج أمين، عوني عبد الهادي، جمال الحسيني، عزة دروزه[١١٢]. وبعد أن وجهوا مذكرة مكتوبة إلى اللجنة الملكية[١١٣]، فإنهم يتعاقبون في الإدلاء بشهاداتهم في جلسات الاستماع العلنية[١١٤]. وهم يشدِّدون على التناقض بين المادة ٢٢ المفهومة على أنها تعني الحق في الاستقلال، وميثاق الانتداب الذي يكرس تصريح بلفور. ويجري شجب الغدر البريطاني خلال الحرب العظمى الأولى. فالصهيونية تحرم العرب من حقهم في تقرير مصيرهم بأنفسهم.

وقد وَزَّعَ الخطباء العمل فيما بينهم. فالحاج أمين يعالج المسألة بوجه عام، وعوني يتحدث عن الجوانب الحقوقية وجمال يهتم بمسألة الهجرة ونقل الملكيات العقارية، بينما يهتم عزة بالقومية العربية وبمكانة الفلسطينيين في معركتها. فنكون بإزاء محاكمة كاملة للانتداب منذ نشأته. إذ يجري اتهام إدارة الانتداب بالتحيز المتواصل لصالح الصهيونيين. ويندرج الخطباء بشكل حازم في منظور عربي بأكثر من كونه منظورًا فلسطينيًّا خاصًّا. ويشدِّد المفتي بشكل خاص على المخاطر التي تتهدد الأماكن المقدَّسة الإسلامية، خاصة ساحة المساجد. ويذكرُ عزة دروزه

بأن العرب كانوا موجودين في فلسطين قبل قرون كثيرة من ظهور الإسلام وأن وجودهم فيها مشهود عليه جيدًا قبل بداية العصر المسيحي. ويغضب أعضاء اللجنة الملكية من التأكيد، الذي تكرر كثيرًا، على أن حال سكان فلسطين في ظل البريطانيين أسوأ ممّا كان في ظل العثمانيين.

والحاصل أن عوني، الذي يتكلم الإنجليزية، إنما يجري تكليفه بمحاورة اللجنة. فيركز كلامه على الرغبة الصهيونية في جعل فلسطين يهودية بمثل ما أن إنجلترا إنجليزية. وهو يرفض الإدعاء البريطاني بأن بريطانيا تتصرف باسم عصبة الأمم : فمثل هذه العصبة لا يمكنها الوقوف في وجه الحقوق التي أعلنتها هي نفسها (المادة ٢٢). وفيما يتعلق بالوضع الحاضر، فإن عوني جازم في كلامه، فالبلد لا يمكنه تحمل مهاجر يهودي إضافي. ومن غير الوارد قبول أن يصبح اليهود أغلبية. فيرَدُّ عليه بالحديث عما حل باليهود الألمان. فيَرُدُّ بأنه يحس بأنه في بلده كاليهود الألمان: فالألمان يريدون طرد اليهود من ألمانيا، واليهود يريدون طرد العرب من فلسطين. وقد يتعين قبول الوضع الراهن (حيث يشكل اليهود نسبة ٣٠% من إجمالي السكان)، وإن كان العدل وحده يقضي بأن تكون النسبة هي النسبة التي كانت موجودة عند صدور تصريح بلفور (حيث كان العرب يشكلون نسبة ٩٣% من إجمالي السكان). والعرب في موقف حياة أو موت. وهم مستعدون لبذل دمائهم دفاعًا عن حقوقهم. وقد يتوصلون إلى اتفاق مع البريطانيين على أساس معاهدة تحالف بين فلسطين مستقلة وبريطانيا العظمى. ولا يمكن أن تكون هناك صداقة بين العالم العربي واليهود طالما استمرت السياسة الصهيونية الخاصة بالمقام القومي اليهودي. فتطرح اللجنة الملكية مسألة تقسيم فلسطين. فيرد عوني بأن فرنسا لم تقبل قط ضياع الألزاس واللورين. وفلسطين تخص العرب وسوف يرفضون التنازل ولو عن أي متر مربع واحد منها. وبالمقابل، فإن دستور فلسطين المستقلة سوف يكفل حقوق جميع السكان. وسيكون بالإمكان تسجيل ذلك في المعاهدة مع بريطانيا العظمى. وشأن المتدخلين العرب الآخرين، يظل متهربًا فيما يتعلق بواقع أن عددًا كبيرًا من اليهود الموجودين في فلسطين لم يأخذوا الجنسية الفلسطينية[١١٥] وفيما يتعلق بالوضعية التي يمكنهم الحصول عليها.

والحاصل أن ظهور الممثلين العرب أمام اللجنة الملكية قد أدى إلى انفراج المناخ السياسي، بيد أن تقارير الاستخبارات تشدِّد على تكوين جمعيات سرِّية إرهابية يتمثل هدفها في اغتيال المسئولين البريطانيين في حال استئناف الانتفاضة[١١٦]. وتذهب اللجنة الملكية إلى عمَّان لكي تستمع إلى الأمير عبد الله وهو يدلي بشهادة تعد ترنيمة إشادة بالصداقة العربية – البريطانية[١١٧]. وعندما يجري سؤاله عن إمكانية استقرار اليهود في شرق الأردن، يعلن أنه يؤيد ذلك، إلاَّ أنه يتعين عليه الحصول أوَّلاً على موافقة وزرائه وشعبه، ويؤكد أنه لا يمكن أن يكون من الوارد على أي حال منحهم حقوقًا سياسية. ويُدعى شهود عرب عديديون (بينهم عمدة القدس وأساقفة مسيحيون) إلى الظهور أمام اللجنة، بيد أن كلامهم لا يتعارض مع مضمون كلام المتدخلين الأوائل. وتلك مثلاً حالة حسن صدقي الدجاني وچورچ أنطونيوس (الذي يقدِّم أداءً رائعًا). وتقوم بالشيء نفسه كتابةً عدة شخصيات، باسمها الخاص أو باسم المؤسسات التي تمثلها. وبوجه عام، فإن الشهادات العربية إنما تصدِم أعضاء اللجنة بجذريتها وعداوتها المعلنة للبريطانيين، والممتزجة بالتهديد بالانتفاضة. وفي منتصف يناير/ كانون الثاني، ترجع اللجنة إلى أوروبا عبر مصر.

الديپلوماسية السرِّية

يخرج العرب أقوياء الهمَّة من جلسات الاستماع إلى شهاداتهم. فهم واثقون بعدالة أطروحتهم ويعتقدون أنه، حتى وإن كانوا لم يحصلوا على تلبية لجميع مطالبهم، فإنه سوف تجري فرملة الاستيطان الصهيوني وإحراز تقدم في اتجاه الحكم الحر. ويتواصل الصراع الفصائلي. فالحاج أمين يشن حملة تشهير براغب النشاشيبي، الذي يجري اتهامه بأنه دمية بيد البريطانيين. ويسعى راغب إلى حشد جميع خصوم المفتي لتنظيم خلع لرئيس اللجنة العربية العليا والعودة إلى الأحزاب السياسية المستقلة[١١٨]. ومرة أخرى، تنطوي المعارضة على خلاف في الاستراتيچية: فالطبقة المتوسطة لرجال الأعمال الحركيين تخشى من انفجار جديد لأعمال العنف وتميل إلى نضال اقتصادي. فمن شأن المقاطعة للاقتصاد اليهودي أن تقود إلى تكوين اقتصاد وطني عربي قادر على مواجهة الصهيونيين

والبريطانيين[١١٩] (كما رأينا آنفًا، تعد أداءاتهم الاقتصادية جديرة بالإعجاب تمامًا). ويقدم حسن صدقي الدجاني نفسه بوصفه حاشدًا للأنصار الفلسطينيين للأمير عبد الله، الذي يميل إلى حشد اتجاه النشاشيبيين إلى صفه.

وفي فبراير/ شباط، يغادر الحاج أمين ودروزه فلسطين، لأداء الحج الإسلامي الكبير في العربية السعودية ولاستئناف المباحثات مع ابن سعود[١٢٠]. والمفتي مقتنع الآن بأنه إذا لم يحترم البريطانيون حقوق العرب، فسوف يتعين حمل السلاح. وهو يسعى إلى الفوز بدعم خارجي. والفلسطينيان مدعوّان رسميان من جانب الملك السعودي. وهما يذهبان بالطائرة إلى القاهرة، حيث يجريان محادثات مع رياض الصلح ونوري السعيد (في المنفى السياسي)، ثم يركبان البحر من السويس إلى الحجاز. ويؤدي الرجلان شعائر الحج، في حال من التأثر البالغ. ويتم استقبال الحاج أمين في تكتم من جانب الملك الذي يعده بمساعدة مادية في حال استئناف القتال، بيد أنه يطلب منه التكتم المطلق على هذا الموضوع. ثم يقوم الفلسطينيان بزيارة ابنيه، سعود، ولي العهد، وفيصل، وزير الشئون الخارجية. والحال أن الأميرين، خاصة فيصل، إنما يؤكدان على انحياز العربية السعودية إلى صف القضية العربية مع تشديدهما على ضرورة مراعاة الكتمان. ويحظر ابن سعود اتخاذ أي موقف علني خلال الأعياد الدينية.

وهكذا فإن الحاج أمين غائب عن فلسطين لمدة عدة أسابيع. والحال أن عبد الله وشيرتوك، دون تنسيق بينهما على ما يبدو، إنما يشجبان لدى البريطانيين نشاطات المفتي السرّية ويطالبان بخلعه[١٢١]. فيعترض ووتشوب على ذلك، مؤكدًا أن هذا من شأنه تعزيز مكانة الرجل وتركه حرًّا في ممارسة قدرته على الإزعاج في البلدان المجاورة. وهو يرى وجوب انتظار استلام استنتاجات اللجنة الملكية والقيام، في حال اعتراض الرجل عليها، بإلقاء القبض عليه ووضعه تحت الإقامة الجبرية الخاضعة للمراقبة بعيدًا عن فلسطين، بما يحول دون قيامه بالإزعاج.

ويحاول الصهيونيون، من جهتهم، الدخول في اتصال مع السعوديين[١٢٢]. فينجحون في تنظيم لقاء في أبريل/ نيسان ١٩٣٧ في بيروت بين فؤاد حمزه – وهو درزي لبناني – المدير العام لوزارة الشئون الخارجية السعودية، وبن جوريون. فيستعيد هذا الأخير فكرته عن اتحاد للشرق الأدنى يكفل للأقلية العربية

سيطرة على أغلبية يهودية في فلسطين. والمباحثات ودية إلاَّ أنه ليس من شأنها سوى إزعاج المسئول العربي، حيث إن بن جوريون يتحدث عن هجرة مئات الآلاف من اليهود. ومن الواضح أننا بإزاء مهمة استطلاع من جانب السعوديين. وفي مايو/ أيَّار، يستكمل فيلبي الدور في لندن. وهو يقول إن ابن سعود قد طلب من الحاج أمين تهدئة الخواطر، إلاَّ أنه، ما أن يتم نشر تقرير اللجنة الملكية، أيًّا كان مضمونه، فإن الانتفاضة سوف تنشب من جديد. فان ابن سعود يرى أن الصهيونية تشكل ظلمًا وأن الحرب سوف تُعلن بين اليهود والعالمين العربي والإسلامي. ويعلن فيلبي بعد ما قاله أنه مهتم بمشروع الاتحاد العربي إذا ما تولى ابن سعود قيادته. فعندئذ سيكون بالإمكان التوصل إلى اتفاق بين اليهود والعرب. وهكذا سيكون بإمكان اليهود تقديم إمكانات النمو الاقتصادي للعرب. وفي أواخر مايو/ أيَّار، يكتب فيلبي مشروع اتفاق على هذا الأساس. وهو مشروع تقييدي وجد معاد للبريطانيين. فيرفضه بن جوريون.

ويواصل ڤايتسمان التفكير في لبنان. ففي شهر يناير/ كانون الثاني، أرسل إلى بيروت محاميًا فرنسيًّا، هو كادمي – كوهين، المكلَّف باقتراح «اتفاق چنتلمان» بين الشعب اليهودي والشعب اللبناني قائم على الولاء للدولتين المنتَدَبتين: بحيث يقبل لبنان أن يؤدي المقام القومي اليهودي إلى قيام الدولة اليهودية وأن تتمتع هذه الأخيرة بحقوق ومصالح خاصة في شرق الأردن وشبه جزيرة سيناء، وأن تعترف بالحدود الدولية للبنان. وبحيث ينسق اللبنانيون والصهيونيون سياستهم حيال الدول العربية ويصوغون معًا برنامجًا للتنمية الاقتصادي قائمًا على استقرار اليهود في لبنان، خاصة في المنطقة بين نهر الليطاني والحدود الفلسطينية. فترد سلطات الانتداب على هذا المشروع فورًا. إذ يوضح المندوب السامي أن «تطبيق مشروع كهذا للهجرة اليهودية إلى منطقة تسكنها جماعة سكانية شيعية متماسكة لن يتخلف عن إثارة تعقيدات يصعب التغلب عليها بالنسبة للبنان، وهي تعقيدات يعاين جيراننا في فلسطين اليوم كل جسامتها ». وهو ينقل كلامه إلى السياسيين اللبنانيين، بيد أن كادمي – كوهين يوحي بأن باريس (حكومة ليون بلوم) قد ترسل تعليمات جديدة إلى المندوب السامي[١٢٣]. والحكومة الفرنسية لا تمضي في هذا الاتجاه. فوزير المستعمرات، ماريوس موتيه، في تصريح لصحيفة **الپيتي پاريزيا**، عدد ١٦ يناير/

كانون الثاني ١٩٣٧[١٢٤]، يعبر عن تعاطفه «مع مشاريع الاستقرار الإسرائيلية في المستعمرات الفرنسية»، لكن «المجهود المبذول في فلسطين إنما يشير بادئ ذي بدء إلى ضرورة توافر موارد مالية ضخمة». ولأسباب مناخية، لا يوجد غير القليل من الأراضي الشاغرة في المناطق التي يمكن أن تستقبل أوروبيين، و«السعي إلى القيام باستيطان كثيف إنما يجازف بخلق المصاعب السياسية التي تكابد فلسطين منها الآن». إلاّ أنه جرى اتخاذ قرار بإجراء دراسات [فيما يتعلق بإمكانيات توطين يهود] في مدغشقر وكاليدونيا الجديدة وأرخبيل جزر النوفيل – إبريد[×] وجوايانا. وقد لقيَ هذا التصريح صدىً قويًا في الصحافة البولندية، وقامت حكومة الكولونيل بيك على الفور بالتحدث مع ليون نويل، سفير فرنسا، عن مشروع لتوطين جزء من يهود بولنده – الذين يصل عددهم إلى ثلاثة ملايين ونصف مليون – في مدغشقر. فينبهها السفير إلى الاحتراس من هذه «الأوهام الزائدة عن الحدّ»[١٢٥]. فيردُّ عليه الكولونيل: «إن ما يهمه قبل كل شيء الآن هو إتاحة شيء من الأمل في المستقبل للسكان البائسين الذين يعتقدون أنهم في وضع لا مخرج منه». ويرى السفير أن مشروع مدغشقر «صادر عن لجنة حماية حقوق الإسرائيليين في وسط وشرقي أوروبا، والتي تضم في صفوفها شخصيات فرنسية بارزة. وهي تقوم بعمل موازٍ لعمل الصهيونية، لكنها لا تملك أي فكرة عن نزعة قومية إسرائيلية. ومن ثم فإن المساعدات التي قد تأمل في الحصول عليها من الخارج غير مؤكَّدة وربما تكون أسيرة للأوهام فيما يتعلق بأهمية التأكيدات التي تحصل عليها».

وفي لبنان، يلقى العمل الصهيوني ترحيبًا في الأوساط المارونية التي تريد أن تجعل من البلد «مقامًا قوميًّا مسيحيًّا». وتجد سلطات الانتداب نفسها من جديد في وضع مُحرج. فحرصًا منها على صون التوازن الطائفي ولامتناعها عن جعل البلد «معقلاً ضد الإسلام»، تقف بقوة في وجه الغواية الصهيونية لعناصر هي العناصر التي تعلن من جهة أخرى أنها صديقة فرنسا[١٢٦].

وقد اتهم الحاجُ أمين اليهودَ بممارسة تأثيرٍ خفيٍ على الحكومة البريطانية. والواقع أن ڤايتسمان قد احتفظ باتصالات شبه سرِّية مع أعضاء باللجنة الملكية،

(×) جمهورية ڤانوتو الآن. – م.

ومن الصعب معرفة ما إذا كان موقف كوپلاند المؤيد لتقسيم فلسطين قد تم اتخاذه بوحي من الزعيم الصهيوني، بدرجة أو أخرى(١٢٧). وبعد عودة اللجنة إلى أوروبا، يتحرك عبر وسطاء كايمري، سكرتير الدولة الأسبق لشئون المستعمرات، والمؤيد المتحمس للصهيونيين، سعيًا إلى مواصلة التأثير على لجنة تعد في نهاية المطاف أقل استقلالاً مما كانت تريد الإيحاء به.

ويعرف ڤايتسمان أن وزارة المستعمرات تميل إلى التقسيم إلى كانتونات، وهو ما يرفضه: فهذا يعني مواصلة التعرض في أرض صغيرة للمشكلات عينها التي تُقابل في مجمل فلسطين (الهجرة، نقل الملكيات العقارية)، وذلك ليس من شأنه إلاَّ أن يفضي إلى أفول حتمي لمقام قومي يهودي. وبالمقابل، فإن التقسيم، القائم على فكرة الفصل بين الشعبين، إنما يسمح بالحفاظ على المستقبل وبالتوصل إلى تجسيد لهدف الصهيونية الأساسي، ألا وهو خلق الدولة اليهودية. وهو يغتنم الوضع الناشئ عن مطالبة تركيا بمراجعة وضعية سنجق الإسكندرون السوري على أثر المعاهدة الفرنسية – السورية سعيًا منه إلى إبراز عجز النزعة العربية الجامعة ومن ثم ضعف هذه العقبة في وجه التقسيم(١٢٨). إذ سوف يكفي التصرف «بحزم وإصرار»، مثلما يفعل البريطانيون ذلك على الحدود الشمالية – الغربية للهند(١٢٩). وهو يؤكد لمحاوريه البريطانيين أنه قد حصل على تأييد من ليون بلوم. وهو يريد أن تطالب فرنسا بأن تحتفظ الدولة اليهودية بجميع المناطق الحدودية لسوريا ولبنان، «بحيث لا يكون هناك عرب على الحدود»، أي أن يكون الجليل يهوديًّا بشكل كامل. ومع ضم المناطق الساحلية، ستحوز الدولة اليهودية القدرة على استقبال ما بين ٥٠٠٠٠ و ٦٠٠٠٠ مهاجر في العام الواحد(١٣٠). وتتألف استراتيجيته كلها من محاولة إقناع الدوائر الحاكمة في لندن بأن من شأن دولة يهودية قوية أن تكون رصيدًا جوهريًّا للإمبراطورية البريطانية في هذه المنطقة من العالم. وفي الوقت نفسه، لجأ إلى الصهيونيين الأميركيين، الذين يتوصلون إلى موافقة حكومتهم على القيام بتدخل ملتبس لدى حكومة صاحب الجلالة: إن اليهود الذين هم ديموقراطيون يجب أن يتمتعوا بالتعاطف الكامل من جانب بريطانيا العظمى، بيد أن الولايات المتحدة تدرك أن لندن لابد لها من أن تأخذ في الحسبان وجود ملايين المسلمين في الإمبراطورية البريطانية(١٣١).

وبعد جلسات الاستماع الأخيرة، تبدأ اللجنة الملكية في صوغ خطة تقسيم تتماشى مع المصالح الإمبراطورية، خاصة العسكرية(١٣٢). وفي شهر يونيو/ حزيران، واطمئنانًا إلى رؤية أن فكرة التقسيم قد انتصرت، يستخدم ڤايتسمان كل إمكانات الضغط المتوافرة لديه لكي يكفل أوسع مساحة ممكنة للدولة اليهودية القادمة. فيطالب بالجانب الأعظم من المناطق الساحلية (من شمالي غزة إلى الحدود اللبنانية) والشمال شاملاً الجليل ومناطق الجنوب التي يزعم أنها غير مأهولة بالسكان(١٣٣). وتشمل علاقاته مجمل الطبقة السياسية البريطانية. وهكذا ينظِّم في ٨ يونيو/ حزيران حفل عشاء يجمع أبرز زعماء المعارضة للحكومة (العماليين والأحرار والمحافظين المنشقين كتشرشل وإيمري). والحال أن تشرشل، في هذه المرحلة من تطوره السياسي، كان قد أصبح أكثر صهيونية من الصهيونيين(١٣٤). ويندرج موقفه ضمن رفضه تحرير شعوب الإمبراطورية (الهند، مصر). وقد اتخذ تصريح بلفور طابعًا مقدَّسًا في نظره، وهو ما لم تكن عليه الحال إلى هذا الحد عندما كان وزيرًا للمالية في وزارات المحافظين في عشرينيات القرن العشرين. ويبدو التقسيم بالنسبة له تراجعًا مخزيًا جديدًا أمام العنف بعد إعادة عسكرة رينانيا. والزعيم العمالي أتلي والأحرار يشاركون تشرشل في هذا الاتجاه. ولا يمكن لڤايتسمان أن يحصل منه إلاّ على الموافقة على أن يظل من الناحية العلنية في موقف تحفظ خلال المناقشة القادمة. وإيمري وحده هو الذي يجعل من نفسه المدافع عن التقسيم(١٣٥).

ويتوجه ڤايتسمان بالخطاب من جديد إلى الحكومة الفرنسية لكي يفوز بتأييدها(١٣٦):

من الضروري، في رأي جميع بني وطني الفلسطينيين أن تكون هناك حدود مشتركة بين الدولة اليهودية ولبنان، بما يسمح لهما بالتساند بشكل متبادل. وانحشار ركن عربي مسلم بينهما قد تترتب عليه عواقب وخيمة بالنسبة للأولى كما بالنسبة للثاني. وهناك متسع لاعتقادي بأن الحكومة الإنجليزية قد وافقت على هذا الاعتبار.

وأخيرًا، فإنه يبدو بالفعل أن ما ينجم عن جميع المحادثات التي تسنى لي عقدها، في إنجلترا وغيرها، أن من شأن دولة يهودية محدودة المساحة وذات إمكانيات اقتصادية متواضعة وذات حدود لا يمكن الدفاع عنها أن تُسيل لعاب الآخرين وأن تكون فريسة، بما

يؤدي إلى تعريض السلم في الشرق الأدنى لخطر مستديم، وأن من شأن دولة يهودية قادرة على الحياة وراسخة الأركان أن تكون، بالمقابل، قوة بناءة ومساعدةً على الاستقرار في مجمل الحوض الشرقي للبحر المتوسط. ونحن على قناعة، زملائي وأنا، بأن دولة كهذه، يربطها بفرنسا تعاطف صادق وحرص مدروس على مصالحها، من شأنها أن تخدم بريطانيا العظمى وفرنسا سواءً بسواء.

وتتمثل استراتيجية ڤايتسمان في عمل كل شيء من أجل التقسيم مع دفع البريطانيين إلى اتخاذ قرار بالموافقة عليه، دون أدنى ارتباط من جانب الحركة الصهيونية[١٣٧]: فالمهمة الحالية للقيادة الصهيونية هي النجاح في خلق دولة صغيرة ذات سيادة، مع ترك مشكلة التوسع للأجيال القادمة، فالحياة حركة[١٣٨]. وبعبارة أخرى، فإن مملكة داوود كانت صغيرة، لكنها أصبحت في ظل سليمان إمبراطورية. **والمهم هو الخطوة الأولى**[١٣٩].

عشية المواجهة

يظل التوتر بين الجماعتين قويًا. ففي ١٩ فبراير/ شباط، يهجم السكان العرب على جماعة من مناضلي بيتار في استعراض لها بالقمصان السمراء، ومن هنا نشوب شجار عام. فتتدخل قوات حفظ النظام بقوة وتطلق النار. ويسقط ما مجموعه ثلاثة شرطيين وأحد عشر عربيًا جرحى[١٤٠]. وعلاوة على هذا الحادث، نجد في الأسبوع الأخير من فبراير/ شباط ١٩٣٧:

هجمات بالسلاح على الطرق الرئيسية	١
أعمال قتل	٤
هجمات بالأسلحة النارية	١٢
إلقاء قنابل وأعمال عنف أخرى	١٤
أعمال تخريبية	١

والأسبوع التالي يعتبر فترة هدوء[١٤١]:

هجمات بالسلاح على الطرق الرئيسية	١
أعمال قتل	١
هجمات بالأسلحة النارية	١٠
إلقاء قنابل وأعمال عنف أخرى	٤
أعمال سطو مسلح	٥

إلاَّ أنه في ٥ مارس/ آذار، يؤدي اغتيال أحد اليهود إلى أعمال انتقامية، ومن هنا انفجار العنف[١٤٢]:

هجمات بالسلاح على الطرق الرئيسية	١
أعمال قتل	٥
هجمات بالأسلحة النارية	٥
إلقاء قنابل وأعمال عنف أخرى	٢
أعمال سطو مسلح وقطع للطرق	٧

وشمالي فلسطين، خاصة الجليل، هو المنطقة الأكثر تعرضًا لهذه الأعمال. وتجدر ملاحظة أن نفوذ الحسينيين هناك هو أضعف نفوذ لهم.

وخلال تلك الفترة، تمارس اللجنة العربية العليا دورًا داعيًا إلى الاعتدال وتعارض أعمال العنف. وفي حيفا، يحاول الأعيان تنظيم حركةٍ مناهضةٍ للإرهاب. ويجري الحديث عن منظمة سريِّة، «اليد السوداء»، التي توجه تهديدات بالقتل إلى الأعيان. وسوف تتمكن الشرطة من القضاء عليها في أواخر يونيو/ حزيران. وقد تم طرد العمال الحورانيين[١٤٣] من الميناء لكي يحل محلهم فلسطينيون. فيحتج الصهيونيون، الذين كانوا قد جعلوا من الهجرة السريِّة العربية حجة أثيرة لديهم: إذا كان الإضراب العام قد فشل في المدينة، فما ذلك إلاَّ لأن المهاجرين [العرب] قد رفضوا الاهتمام بالمسائل السياسية الفلسطينية ...

وتقوم رقابة الانتداب بتعطيل صحيفة ها آرتس اليهودية على أثر مقال يتهم البريطانيين بمساعدة المحرضين والقتلة العرب، كما تقوم بتعطيل صحيفة اللواء العربية، التي هنأت عرب طبرية على مواجهاتهم مع اليهود(١٤٤). وفي منتصف مارس/ آذار، يرجع العنف إلى القدس وإلى الشمال، بما يؤدي إلى سقوط عدة قتلى بين صفوف العرب واليهود. ونحن بإزاء إرهاب حضري حقيقي(١٤٥):

جرى إلقاء ١٠ قنابل خلال الأسبوع وفي القدس أساسًا.

ويوم الأربعاء ١٧ مارس/ آذار، أُلقيت قنبلة بالقرب من شركة باصات Egged في شارع يافا، مما أدى إلى إصابة عشرين شخصًا بجراح، بينهم ١٧ مدنيًا يهوديًا وشرطيين وجندي بريطاني. وقد أشعلت هذه الجريمة النار في البارود، فأُلقيت ثلاث قنابل في الساعات الاثنى عشرة التالية، على عرب، مما أدى إلى مصرع ١١ منهم وإصابة أحدهم بجراح.

ويسود الاعتقاد عمومًا، على الرغم من التباين الشديد للتقارير، بأن الفعل الأول يرجع إلى عربي وأن الأفعال الثلاثة الأخرى ترجع إلى يهود وأنها كانت من باب الانتقام.

ومما تجدر ملاحظته أن القنبلة، في الحالة الأولى، قد أُلقيت في شارع جد مزدحم، بما يشكل مجازفة بقتل أو جرح أناس من الجنسين [اليهود والعرب]، أمَّا في الحالات الثلاث الأخرى، فقد أُلقيت أربع قنابل من سيارة على قهوة، بينما ألقيت قنبلة على أربعة فلاحين.

والحال أن الحاج أمين، الذي عاد للتوّ من حجه، إنما يدعو السكان العرب إلى التمسك بموقف سلمي (١٨ مارس/ آذار). وتفعل السلطات الصهيونية الشيء نفسه. ولا يسع ووتشوپ(١٤٦) سوى الأسف لعجز الشرطة عن كشف المسئولين عن هذه الجرائم بسبب التواطؤ الإيجابي أو السلبي من جانب السكان. وهو يرى تسليم دِل جميع الصلاحيات المدنية بالنسبة لمنطقة الشمال. بيد أن الرجل العسكري يرفض ذلك: فالحل عن طريق القوة لن يكون فعَّالاً إلاَّ على أثر نشر تقرير اللجنة الملكية. وباتفاق مشترك، يعزز دِل و ووتشوپ الإمكانات العسكرية والتشريعات القمعية. بيد أن وفاقهما لن يدوم. فدل يرفض حلول الجيش محل الشرطة في القيام بداوريات في شمالي البلد(١٤٧).

وفي أبريل/ نيسان، يسمح العمل الذي يجمع بين القمع والدعوات إلى السكينة بعودة هشة إلى الأمن. وقد جرى خفض عقوبات الإعدام عن أحداث العام السابق

إلى الحبس المؤبَّد. ويلعب الحاج أمين على المكشوف دور الداعي إلى الاعتدال خلال أعياد النبي موسى[١٤٨]. ويجري الحديث بشكل سافر على نحو متزايد باطراد عن التقسيم إلى كانتونات أو عن التقسيم [إلى دولتين]. وتبدي الصحافة العربية معارضة حازمة لتمزيق أوصال البلد. ويؤكد النشاشيبيون على رفضهم المبدئي، بيد أنهم يوضحون أنه في حالة التقسيم سوف يتعين الاتجاه إلى دمج الشطر العربي بشرق الأردن. ويتخذ الحسينيون موقفًا رافضًا متشدِّدًا. فتصبح القطيعة سافرة الآن في داخل اللجنة العربية العليا بين الفصيلين. ومن غير الوارد اتخاذ موقف مشترك عند نشر تقرير اللجنة الملكية. ويتخذ عبد الله موقفًا: من شأن التقسيم أن يكون شيئًا سيئًا، وسوف يتعين في هذه الحالة الاحتكام إلى العقل مما إلى المشاعر[١٤٩]. ويصل التنافس بين المفتي والأمير إلى ذروته. فيقدم الأول دعمه للمعارضة في شرق الأردن بينما يتحدث الثاني عن دمج فلسطين وشرق الأردن في كيان موحَّد، باسم النزعة القومية العربية.

وينظم الحسينيون مقاطعة ناجحة للاحتفالات بتتويج چورچ السادس لكي يقوموا بعد ذلك بتزيين القدس المسلمة كلها بالأعلام بمناسبة الاحتفال بذكرى مولد النبي[١٥٠].

واعتبارًا من أواخر مايو/ أيَّار، يصبح التوتر ملحوظًا من جديد، وذلك بقدر الاقتراب من نشر تقرير اللجنة الملكية. ويتركز الجدل على احتمال تقسيم فلسطين. وهو احتمال يصبح مؤكدًا بشكل متزايد باطراد. ويدعو الحسينيون إلى الوحدة الوطنية، بيد أن النشاشيبيين ينازعون قيادتهم السياسية. فينظمون بشكل استعراضي تظاهرة لمئات الأعيان المتجهين إلى تحية الأمير عبد الله في عمَّان (٢٠ يونيو/ حزيران ١٩٣٧) [١٥١]. وهم يطالبون بأن يتولى الأمير توجيه الشئون العربية الفلسطينية. وفي ٢٣ يونيو/ حزيران، يصبح معلومًا أن تقرير اللجنة الملكية قد سُلِّم إلى الحكومة البريطانية.

والمناخ متوتر بشكل متزايد باطراد[١٥٢]. ويشجب المفتي محاولات الاغتيال الموجهة ضد شخصه والتي قد يكون الصهيونيون أو آخرون قد نظموها ضده. وفخري النشاشيبي نفسه يتعرض لمحاولة اغتيال، في ٣٠ يونيو/ حزيران، ويصاب بجراح طفيفة[١٥٣]. ويذهب الحاج أمين إلى سوريا لكي يناقش مع

الوطنيين السوريين الموجودين في السلطة، وهم أصدقاء لـه منـذ عـام ١٩١٩، الوضع العربي (فلسطين، الإسكندرون). ويشجب الـصهيونيون لـدى الـسلطات الفرنسية هذه الزيارة التي يقولون إن هدفها هو «توجيه كل عنف الـضغائن التـي راكمتها في النفس العربية خيباتُ الأمل التي جرى تحسسها بمـرارة مـن جـراء التسوية التـي تمـت لمـسألة الـسنجق [سـنجق الإسـكندرون] ضـد الحركـة الإسرائيلية»[١٥٤]. ويفلت المفتي من المراقبة البريطانية ويعبر القنصل البريطـاني في دمشق عن انزعاجاته للمسئولين الفرنسيين[١٥٥]:

هناك خوف على الجانب الإنجليزي من أن يكون المفتي قد انتقل مـن صـوفر إلـى طرابلس، وهي مدينة يوجد بها، بحسب كلام الليوتينانت كيرنل ماكيريث، فرع لمنظمة عربية تنظم في فلسطين اعتداءات واغتيالات تستلهم الأساليب الإرهابية الأثيرة لدى بعض المتطرفين الصهيونيين المنحدرين من وسط أوروبا.

ويغتنم القنصل هذه الفرصة لكـي يقـدم المعلومـات الأخـيرة حـول النوايـا البريطانيـة:

بما أن القنصل لا يعرف رسميًا نص التقرير، فإنه قد اقتصر علـى أن يقـول لـي إن العرب، وهم أناس «يطلبون القمر» [أي المستحيل]، سوف يعتبرونه "*unsatisfactory*" [غيـر مرض]، وإن التقرير يرتأي تقسيمًا (*partition*) وإن سلطات الانتداب مستعدة تمامًا، وهو يأمل في ألاَّ تحدث قلاقل خطيرة.

ويتوجه ڤايتسمان بالنداء مباشرة إلى ليوم بلوم، بالتلغراف، لكي يطلـب إليـه التدخل[١٥٦]:

بلَغنا أن مفتي القدس يسعى إلى تنظيم تمرد في فلسطين بمساعدةٍ سورية وتنظيم دخول عصابات إرهابية من بلدان مجاورة. وهو يسعى أيضًا إلى التوصل إلى صدور عفـو عـن القاوقچي، الزعيم الإرهابي. أرجو منكم لفت انتباه السلطات الفرنسية في سوريا لتجنب حدوث قلاقل خطيرة. مع ودادي، ڤايتسمان.

ويذهب دروزه إلى أن المفتي لم ينتقل إلاَّ لأجـل التـشاور مـع أصـدقائه السوريين. وقد يكون المراد بالأخص هو تكوين جبهـة تـضم جميـع الخـصوم

السياسيين لعبد الله. وتؤكد الاستخبارات الفرنسية «أنه قد أجرى اتصالات عديـدة بجميع الشخصيات السورية البارزة»[١٥٧].

ويتذرع النشاشيبيون بهذه الزيارة التي تمت دون استشارة اللجنة العربية العليا لكي ينسحبوا من اللجنة (٤ يوليـو/ تمـوز ١٩٣٧). ويكثـر البريطـانيون مـن الاحتياطات العسكرية ويطلبون إلى الفرنسيين تعزيز مراقبة الحدود للحيلولـة دون أي تسلل من جانب سوريين مسلّحين[١٥٨].

الفصل التاسع

الخطة الأولى لتقسيم فلسطين

I تحيا رجالك يا فلسطين (×)

تحيا رچالك يا فلسطين
صحاب النخوه، صحاب الدين
يحيا كل نزيه و أمين
من مسيحيه ومسلمين

آن الأوان، نترچى عون الرب
الحاله فـ فلسطين تصعب ع القلب
وين ما تروح حتى ولو ع الچسر
حياتك في خطر، كما لو فـ ساحة حرب

هون قتلى وهونِ مصابين
الله يرحم شُهَدَا فلسطين
فـ كل مكان مچازر وخيانه وغدر
ونشكي لمين ؟ نشكي لمين ؟ [...]

مسكينه فلسطين يِلّلي الصهيونية خَرَبتها
مَا حَدِنْ بِقْدَرْ يعرف أيش تكون بُكْرتها

(×) ترجمة عن الفرنسية، لتعذر العثور على الأصل. -- م.

تا تدافع عنَّك صبحِتْ الأسود من رقْدِتْها
تا تحارب اليهودي اللعين
وتحميلك الوطن والدين

ياما بكوا عيالهم آباء مساكين
الصهيوني افتكر يعمل من فلسطين
وطن يمد فيه رجليه كيف ما يريد
خايب الرجا فـــ الأصل، صار مجنون

يا فلسطين ما تخافي
إلِك أبطال يحموا حِماكي
بالروح والمال يفدوكي
وإلِك ربٌّ الكون يحميكي

الرجال والنسوان
لَبُّوا داعي الجهاد وكلهم إيمان
زعيمهم الحاج أمين
صاحب النخوه، النزيه الأمين.

على طول راح يفضل قلبي حزين
حتَّى يوم خلاصك يا فلسطين
وها اليوم ما بيتأخر عن عيني
بفضل هِمَّةِ الحاج أمين لحسيني [...]

يا فلسطين، يا ماحلى رجالك
إنتي الحياه والموت حلو ف سبيلك
ومهما كانت مصيبتك

لوخِلْصوا رجالك حُمَاتِك حتى آخِرهم
راح تاخد النسوان أماكنهم
وحتّى لو ها نموت كلّنا فداكي
هنواصِل المعركة، تا نحمي حِماكي

أغنيات شعبية قامت شرطة مدينة صيدا، في ٨ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٣٨، بناءً على أمر صادر من بيروت، بمصادرة ٧٠٨ نسخ منها لدى صاحب مكتبة بالمدينة المذكورة[١].

تقرير اللجنة الملكية

التقرير الذي طال انتظاره يتم نشره في ٧ يوليو/ تموز ١٩٣٧[٢]. وهو يبدأ بعرض تاريخي لمسألة فلسطين منذ العصر القديم، يتلوه ملف معقد بالتعهدات البريطانية. ويجري وصف الجوانب الرئيسية للانتداب. وترصد اللجنةُ العداوة الحازمة من جانب السكان العرب وممثليهم للصهيونية وللانتداب، كما ترصد التناحر المتزايد بين الشعبين، والذي يجعل الأمل في التوصل إلى تعايشٍ، بمرور الوقت، شيئًا من قبيل الأوهام. وترى اللجنة أن الأسباب العميقة للقلاقل هي رغبة العرب في نيل الاستقلال وكراهيتهم للمقام القومي اليهودي وخوفهم منه، فما عدا ذلك أسباب ثانوية. وقد دل استقصاء الساحة على مدى جسامة التباعد الثقافي والاجتماعي بين العرب واليهود. ومن غير الوارد انبثاق أي هوية «فلسطينية» مشتركة بين الأوائل والأخيرين. ومن غير الممكن مواصلة حكم البلد وفق نموذج مستعمرة من مستعمرات التاج. ولا يمكن للقومية العربية والقومية اليهودية قبول وضع أقلية.

وبعد اللجوء إلى تحليل للقطاعات المختلفة للاقتصاد الفلسطيني، ينتقل التقرير إلى دراسة التوقعات المستقبلية. فمع مراعاة السيناريوات المختلفة للهجرة، سوف يصبح اليهود أغلبية بين عامي ١٩٤٧ و١٩٦٠:

الوتيرة السنوية للهجرة اليهودية	السنة التي سيصبح فيها السكان اليهود مساوين للسكان العرب	حجم الجماعتين السكانيتين بحلول ذلك الوقت
٣٠ ٠٠٠	منتصف ١٩٦٠	١ ٥٦٠ ٠٠٠
٤٠ ٠٠٠	أوائل ١٩٥٤	١ ٣٩٠ ٠٠٠
٥٠ ٠٠٠	أوائل ١٩٥٠	١ ٢٨٠ ٠٠٠
٦٠ ٠٠٠	منتصف ١٩٤٧	١ ٢١٠ ٠٠٠

وتحديد طاقة الاقتصاد الاستيعابية يجب أن يأخذ في الحسبان العداوة العربية، فمن شأن وضعٍ متوطّنٍ قوامه التمرد والقمع أن يشكل عقبة ملحوظة في وجه النمو الاقتصادي. وإذا ما جرى الإبقاء على صيغة الانتداب الراهنة، فسوف يتعين، خلال السنوات الخمس القادمة على الأقل، تحديد مستوى حدٍّ أقصى للهجرة، لا يمكن له أن يتجاوز ١٢ ٠٠٠ شخص.

ويشير الاستنتاج العام إلى أن النزاع كامن في طبيعة الانتداب ذاتها وأنه سوف يتفاقم بمرور الوقت، نظرًا إلى التجذر المتزايد للنزعتين القوميتين المتنافستين. والحال أن الاستقلال المتزايد للدول العربية في الشرق الأدنى من شأنه أن يجعل وضع عرب فلسطين وضعًا أكثر قابلية باستمرار لعدم إمكان تحمله، في حين أن وضع يهود أوروبا لن يكون من شأنه إلاّ أن يفضي إلى طلب للنزوح إلى فلسطين أكثر قوة باستمرار. والحكم الذي من نوع حكم «مستعمرة من مستعمرات التاج» إنما يحول دون أي ولاء حقيقي للدولة من جانب السكان، في حين أن التناحرات لا تسمح بتكوين حكومة نيابية. ومن المؤكد أن هناك التزامًا مزدوجًا من جانب الدولة المنتدَبَة، إلاّ أنه لا يمكن التوفيق بين حدّي هذا الالتزام المزدوج. والإبقاء على نظام الانتداب الراهن من شأنه أن يؤدي إلى خسران بريطانيا العظمى لليهود والعرب على السواء في العالم. ولا يمكن إعطاء فلسطين لا للعرب ولا لليهود. والتقسيم [إلى دولتين] يشكل الفرصة الأخيرة للحل السلمي.

وقد يكون التقسيم إلى كانتونات [ضمن اتحاد] حلاً. بيد أن اتحاد الكانتونات يفترض حدًّا أدنى من الرغبة المشتركة، وهي رغبة غائبة تمامًا في الحالة الحاضرة. ثم إن الدولة الحَكَم، وهي هنا بريطانيا العظمى، سوف تكون دومًا

عرضة للهجوم من جانب كلٍّ من الجماعتين، إذ ترى كل جماعة أنها مهضومة الحقوق دومًا من جانب الجماعة الأخرى. ثم إن [بريطانيا العظمى] سوف يتعين عليها تحمل تكاليف حفظ النظام. وبما يمثل عقبة من شأنها فسخ الاتحاد، فإن التقسيم إلى كانتونات [ضمن اتحاد] لا يمكنه تلبية مطالب النزعتين القوميتين العربية واليهودية، فكل منهما تطالب بتكوين دولة.

ويتعين تقسيم فلسطين إلى ثلاثة أجزاء. أولاً، مواصلة الانتداب في منطقة الأماكن المقدسة، التي تهم سكان البلد كما تهم جميع الشعوب التي تُعتبر هذه الأماكن مقدسة لديها. وسوف يشكل قطاع القدس وبيت لحم جيبًا يجب أن يكون له منفذ إلى البحر عبر ممر يشمل الرملة واللد ويقود إلى يافا. ويجب أن تدار هذه المنطقة، التي ستفقد وضعيتها السياسية القومية، من جانب «حكومة صالحة وعادلة» لن يكون عليها أن تأخذ في الحسبان مصالح هذه الجماعة أو تلك. ويجب للتقسيم إلى دولتين عربية ويهودية أن يتم بحسب الانتشار الحالي للجماعتين السكانيتين. فمناطق وسط فلسطين، من جنين إلى بئر سبع، حيث لا يوجد سكان يهود، إنما تشكل كتلة متجانسة تسمح بتحديد أرض الدولة العربية. ويجب لأرض الدولة اليهودية أن تأخذ في الحسبان ضرورة التمتع بمجال كاف للهجرة والاستيطان القادمين في المستقبل مع ضمها بشكل مؤقت جيوبًا تتشكل من المدن العربية الأهم. وبما أن الدولة اليهودية تشمل الجزء الأغنى في فلسطين، فسوف يتعين عليها تقديم إعانة مالية للدولة العربية، على سبيل التعويض. والحال أن أرض الدولة اليهودية، التي يتوجب تحديدها بشكل أدق من جانب لجنة دراسة، سوف تشمل شمالي فلسطين والسهل الساحلي حتى الممر الممتد من يافا إلى القدس، والذي سوف يتجاوزها ببضعة كيلومترات. وهكذا سيسمح الممر بفصل يافا عن تل أبيب وبإتاحة الصلة بين المدينة العربية والدولة العربية. وسوف يتوجب على كل كيان من الكيانات الثلاثة أن يمنح الكيانين الآخرين حرية انتقال السلع والأشخاص. وسعيًا إلى تمكين شرق الأردن من حفظ أطره الإدارية، فلابد له من الاستفادة من إعانة مالية من الخزانة البريطانية. وهذا الوجه من وجوه الإنفاق مشروع لأنه سوف يكون أقل ضخامة من العبء المالي الذي سيفرضه على بريطانيا العظمى استمرار الانتداب على فلسطين إذا ما أصبحت القلاقل مستديمة.

وفي نهاية الفترة الانتقالية، يتوجب على الدولة اليهودية والدولة العربية عقد معاهدتي تحالف مع بريطانيا العظمى. وسوف يندمج الجزء العربي من فلسطين بشرق الأردن سعيًا إلى تكوين دولة واحدة.

وبما أن الأمر يتعلق بتسوية نهائية، فلابد من الاعتراف تمامًا بأن التقسيم ينطوي في الأمدين المتوسط والطويل على «تبادل لأراض ولمجموعات سكانية». وفيما يتعلق بالسكان، فسوف يكون هناك نحو ٢٢٥ ٠٠٠ عربي في الدولة اليهودية و١ ٢٥٠ يهوديًا في الدولة العربية. ولابد من الاقتداء بتجربة تبادل المجموعات السكانية الذي حدث بين اليونان وتركيا في ١٩٢٢ – ١٩٢٣ (١ ٤٠٠ ٠٠٠ يوناني في مقابل ٤٠٠ ٠٠٠ تركي). وقلة الأراضي في مناطق الدولة العربية تتطلب برنامجًا نشيطًا لاستصلاح أراضي شرق الأردن سعيًا إلى إعادة تسكين الفلاحين العرب المعدمين فيها. ويجب للتبادل أن يكون طوعيًّا وإن لزم الأمر إجباريًّا (كذا)، ويجب أن تتحمل الخزانة البريطانية جانبًا من تكاليفه. وخلال فترة الانتقال، لابد من حظر شراء اليهود لأراض في أرض الدولة العربية القادمة ولابد من تحديد الهجرة بالطاقة الاستيعابية لاقتصاد فلسطين بعد خصم الدولة العربية القادمة منها.

وسوف يتعين على العقلاء إدراك أن التقسيم هو الحل الوحيد. فسوف يجد الشعبان فيه تلبية لرغباتهما في الاستقلال القومي وفي انتهاء الخوف من سيطرة أحدهما على الآخر. والعرب، بقبولهم هذه التضحيات الصعبة، سوف يكسبون من جراء ذلك امتنان الشعب اليهودي والعالم الغربي، لأنهم سيقدمون بذلك مساهمة كبرى في حل المسألة اليهودية التي تكدِّر العلاقات الدولية إلى حد بعيد كما تشكل عقبة في وجه السلم والرخاء[٣]. وعرب فلسطين، بنيلهم الاستقلال، سوف يصبحون أحرارًا في التعاون على قدم المساواة مع العرب الآخرين في البلدان المجاورة في سبيل قضية الوحدة العربية والتقدم. ومن شأن الإعانات المالية التي سيجري تقديمها لشرق الأردن ولعمليات التبادل أن تساعد على تجاوز المشكلات الاقتصادية الحتمية التي تترتب على الانفصال.

ويترافق نشر التقرير مع تصريح صادر عن الحكومة البريطانية[٤] توافق فيه على استنتاجات التقرير، بما فيها ما يتصل بالتدابير الانتقالية. وفي حالة حدوث

قلاقل، سوف يجري تطبيق الأحكام العرفية فورًا وسوف ينقل المندوب السامي سلطاته إلى قائد القوات في البلد. وسوف يكون الحدُّ الأقصى للهجرة اليهودية ٨٠٠٠ شخص خلال الشهور الثمانية الممتدة من أغسطس/ آب ١٩٣٧ إلى مارس/ آذار ١٩٣٨. وفي فلسطين، يذيع الراديو مضمون التقرير بالإنجليزية والعربية والعبرية، ويطلب المندوب السامي إلى السكان إمعان النظر فيه وعدم صوغ رأيهم إلاَّ بعد دراسة ومشاورات(٥). وهو يجتمع بالمسئولين العرب لإفهامهم أنه لن يجري التسامح مع أي تحريض على الفوضى. فووتشوپ قد انتقل الآن إلى الإيمان بمبدأ التقسيم وهو يحمِّل القيادة السياسية العربية المسئولية عن فشل تجربة الانتداب.

ردود الفعل الأولى

ما اعتبره البريطانيون حلاًّ عادلاً يعتبره العرب تجسيدًا لأعمق مخاوفهم. فالتقرير نفي صارخ لكل التصريحات السابقة الصادرة عن الدولة المنتَدَبَة (لا للدولة اليهودية، لا للمصادرة، لا لطرد السكان). وهو يصدم السكان العرب في الشيء الأكثر حيوية. فحركتهم الاقتصادية والاجتماعية منذ قرن قد سارت كلها في اتجاه تنمية المناطق الساحلية. وتبادل الأراضي والمجموعات السكانية، وهو مصطلح تعموي، إنما يعني إلغاء قرن من التاريخ وقلب تطورٍ طويل الأمد. وحتى مع بقاء يافا مدينة عربية، فإن المجتمع الفلسطيني المشرقي إنما يجد نفسه وقد جرى تجريده من الجانب الرئيسي من ذخره الريفي والحضري، أللهم إلاَّ في منطقة غزة. وأحد مكتسبات الانتداب الكبرى يتمثل في إقامة هيمنة سياسية للقدس، ليس دون صعوبة، والحال أن المدينة المقدسة إنما تجد نفسها خارج الدولة العربية القادمة، وهكذا تجد الطبقة السياسية العربية الفلسطينية نفسها مشتَّتَةً، مخليةً المكان للأمير عبد الله ولشرق أردن على مستوى تطور أضعف بكثير. وكان الحساب السياسي الأولي الذي قام به البريطانيون هو أن النشاشيبيين سوف ينحازون إلى خطة تقسيمٍ بسبب تحالفهم مع عبد الله. والحال أن القاعدتين الجغرافيتين لهذا الفصيل (المناطق الساحلية والقدس) إنما تتواجدان خارج الدولة [العربية] الجديدة. وأخيرًا، فإن اسم فلسطين نفسه سوف يختفي، مع الاندماج بشرق الأردن(٦).

وكما يمكن توقع ذلك[٧]، فإن اللجنة العربية العليا إنما ترفض على الفور خطة التقسيم وتتوجه بالنداء إلى ملوك ورؤساء الدول العربية طلبًا لدعمهم ونصائحهم في هذا الوضع التاريخي الصعب، وترجوهم، باسم قدسية هذا البلد والنخوة العربية، التحرك لإنقاذه من خطر الاستيطان والتقسيم. وكل ذلك مصحوب بدعوة إلى التزام السكينة[٨]. ويتردد النشاشيبيون للحظةٍ قبل أن يرفضوا الخطة مع توضيحهم أنهم ربما كان بوسعهم قبولها لو عُدِّلت معطياتها الترابية. أمَّا في المناطق الموعود بها للدولة اليهودية أو للانتداب طويل الأمد، فإن الرفض عام وفوري. وتوفد اللجنة العربية العليا مبعوثين إلى مختلف البلدان العربية. وهم مكلَّفون بالدعوة إلى عقد مؤتمر عربي جامع.

والحال أن مطلب البدايات الصهيوني، المنطلق من لا شيء، كان يمثل نزعة احتيازٍ قوميةٍ مطلقة. وفي مؤتمر الصلح، في عام ١٩١٩، نشرت المنظمة الصهيونية برنامجًا ترابيًا يأخذ بعين الاعتبار حكم فيصل العربي: فلسطين ممتدة إلى نهر الليطاني، تشمل الجولان وحوران والجزء الخصيب من شرق الأردن وجزءًا من سيناء، أي ما مجموعه نحو ٥٠ ٠٠٠ كيلو متر مربع. والانتداب الفلسطيني المنفصل عن شرق الأردن لا يشكل من هذه المساحة غير ٢٨ ٠٠٠ كيلو متر مربع. والحال أن هذا الانفصال لم تعترف به البتة الحركة الصهيونية، إذ رفضه التصحيحيون على المكشوف بينما رفضه اتجاه الأغلبية في تكتم. ثم إن القيادة الصهيونية قد حاولت دومًا إيجاد موطئ قدم لها في سوريا ولبنان، وإن كانت يقظة سلطات الانتداب الفرنسية قد منعتها من ذلك. وفي فبراير/ شباط ١٩٣٧، انضم بن جوريون إلى ڤايتسمان كمدافع عن التقسيم. وقد أعطت خطته للدولة اليهودية الشمال والسهل الساحلي وجزءًا من مناطق الجنوب الصحراوية، أي ١٠ ٥٠٠ كيلو متر مربع في مقابل ١٢ ٥٠٠ كيلو متر مربع للدولة العربية، منها ٦ ٠٠٠ كيلو متر مربع في النقب (على أن تظل البقية تحت الانتداب دومًا)[٩]. وقد اصطدم على الفور بمعارضة قوية في صفوف الدوائر القيادية الصهيونية. وما تقترحه ما تسمَّى الآن بخطة پيل هو دولة يهودية مساحتها ٥ ٠٠٠ كيلو متر مربع لا تشمل الأحياء اليهودية في القدس (٧٠ ٠٠٠ يهودي من الـ ٤٠٠ ٠٠٠ يهودي الذين يقيمون في فلسطين). ورد الفعل العام من جانب

المؤسسات والمنظمات اليهودية هو رفض مثل هذا التقسيم: فمساحة [الدولة اليهودية] جد محدودة والإعانة التي سيجري تقديمها للعرب غير عادلة وغياب الجنوب يقلل من إمكانيات الاستيطان، والشركتان الصناعيتان الكبريان اليهوديتان (شركة الكهرباء وشركة البوتاس) موجودتان في الأرض المخصصة للعرب. والرد الفوري هو الرفض: إن القرار الخاص بتقييد الهجرة مؤقتًا بألف شخص في الشهر الواحد هو عمل من أعمال الخيانة، بل هو اغتيال للصهيونية. والحال أن بن جوريون - الذي لم يقبل خطة بيل إلاّ بعد قراءة ثانية لها - وفايتسمان إنما يناوران لأجل أن يتم اتخاذ القرار النهائي خلال المؤتمر الصهيوني القادم، المقرر عقده في أغسطس/ آب في زيورخ.

أمّا عبد الله، فهو المستفيد الأول من خطة بيل، بيد أنه لا يمكنه اتخاذ موقف بالغ الحسم، لاسيما أن النشاشيبيين قد ظهر أنهم معادون لهذه الخطة. وهو يحث المفتي على «التعلم من دروس الماضي»، وهو ما يترك أثرًا معيّنًا في الخواطر. ويشعر [عبد الله] بالإحباط عندما يوضح له المندوب البريطاني في عمّان أن تنفيذ التقسيم لن يتم في الشهر القادم، وأنه سوف يتعين الانتظار عدة شهور[١٠].

ويبدو الملوك العرب مراوغين بالأحرى في ردودهم الأولى، خاصة ابن سعود، لكن العراق يتخذ موقفًا حازمًا في شجبه خطة بيل ويتحدث كمدافع عن عروبة فلسطين. وهذا التصريح يُدخل السكينة إلى أفئدة القوميين، لأن العراق لا يؤيد الملكية الهاشمية الأخرى المتمثلة في شرق الأردن، بينما يتألم البريطانيون من الأثر الكارثي المترتب على التصريح. أمّا مصر، التي كانت لا تزال تعتبر نفسها «بلدًا عربي اللغة» بأكثر من كونها بلدًا عربيًّا، فإنها تريد الاستفادة من درجة استقلالها التي تزايدت عبر معاهدة ١٩٣٦ لكي تفرض نفسها كـ«قائد للمشرق العربي». وتتخذ صحافتها نبرة عنيفة تأييدًا لعرب فلسطين[١١]، والمعارضة لحكومة النحاس باشا الوفدية تجعل من هذا التأييد تيمة حملة سياسية. والحال أن محمد حسين هيكل، الزعيم البارز للأحرار الدستوريين، إنما يطرح المسألة في البرلمان. فيرد النحاس بلغة محسوبة بأن حكومته قد تحدثت عن الملف الفلسطيني مع البريطانيين مرات عديدة ودافعت عن الحقوق العربية. وإذا كان هذا الرد الدبلوماسي يرضي الطبقة السياسية الرسمية، فإن المسألة إنما تصبح الذريعة

الأثيرة لحركة الإخوان المسلمين النشيطة التي تُكثر من نشاطات الدعاية والتضامن. وتتضح حدّة خطاب الإسلاميين السياسيين الأوائل في نبرة معادية للسامية سافرة سفورًا خاصًا (قوامها أن اليهود يشكلون تهديدًا لمصر نفسها، وأنهم يستولون على الاقتصاد المصري وينشرون الشيوعية في العالم، كما أن الماسونية شيعة يهودية) وفي معاداة للإمبريالية تستهدف البريطانيين. والحال أن الإخوان المسلمين، بما يتماشى مع منطق إيديولوجيتهم، لا يقيمون فوارق حقيقية بين مصر وفلسطين، ودعايتهم تستهدف بالأخص يهود وبريطانيي مصر[١٢].

وتُكثِرُ الصحافة العربية الفلسطينية من نشر بيانات شجب التقسيم، الواردة من كل العالم العربي، وخاصة من مصر. ويردُّ المندوبُ السامي بتعطيل بعض الصحف. وهو ينزعج من النبرة ذات الطابع الكفاحي بشكل متزايد باطراد والتي تتميز بها بيانات اللجنة العربية العليا التي تدعو إلى استقلال فلسطين التام وإلى إنهاء تجربة المقام القومي اليهودي كما إلى إلغاء الانتداب[١٣]. ويجري إطلاق حملة عرائض في هذا الاتجاه ويعبئ الحاجِ أمين لهذا الهدف شبكة المؤسسات الدينية الإسلامية. وإذا كان البلد يظل هادئًا، فإن الاستخبارات البريطانية مقتنعة الآن بأن هناك تحضيرًا سرِّيًا للّجوء إلى العنف[١٤]. ويقوم ووتشوب، وقد حصل من لندن على تأييد لذلك، بالتحضير لاعتقال المفتي وترحيله لدى أدنى هفوة تصدر عنه، وهو ما لن يتخلف بالتأكيد عن الحدوث. وما أن تتم إزالة هذه العقبة، سيكون بإمكان «المعتدلين» العرب التعبير بحرية عن تأييدهم للتقسيم. ويقترح دِل من جهة أخرى، في هذا الاتجاه، دفع رشوة لراغب النشاشيبي قدرها ١٠٠٠٠ جنيه. وبما أن القرار قد اتخذ، فإن الشيء الوحيد الذي يزعج المندوب السامي هو احتمال لجوء الحاج أمين إلى الحرم، حيث سيكون من المستحيل على البريطانيين اقتحام المسجد[١٥]. ويجري شن العملية في ١٨ يوليو/ تموز وتتخذ الشرطة المسلّحة موقعًا لها في المدينة العتيقة على مقربة من المكان الذي تجتمع فيه اللجنة العربية العليا. ويدخل البريطانيون المكان مسلحين، لكن المعني كان قد غادر البناية للتوِّ عبر باب خلفي خفيةً عن أعين الشرطة. ويجري إلقاء القبض على أحد الناشطين بدلاً منه. لكن ذلك لا يؤدي إلاَّ إلى إرجاء ما تقرر: فالمفتي يعد الخصم السياسي الذي يعارض سياسة الحكومة، وأي تأخر في اعتقاله إنما يهدد أمن البلد[١٦]. ويثير

الحدث ضجة عظيمة في الأوساط العربية. أمَّا الحاج أمين، احتراسًا منه، فإنه يلجأ مع أسرته إلى الحرم(١٧).

ردود الفعل الدولية

يذكرُ الكرسي الرسولي في مذكرةِ مساعدةٍ مؤرَّخة في ٦ أغسطس/ آب ١٩٣٧(١٨) بالأهمية التي توليها الكنيسة الكاثوليكية للأرض المقدسة، ويعبر عن معارضته لتمزيقٍ لفلسطين من شأنه أن يترتب عليه أن «تسقط لا محالة في أيدٍ غير مسيحية» أماكن مقدسة كجبل طابور. كما يجب الاطمئنان على وضعية الأقليات المسيحية في الدولتين القادمتين. وسوف يعمل على «توضيح وجهة نظره لجميع الدول المسيحية مع حثها على تقديم دعمها في هذا الصدد أمام عصبة الأمم».

وتحرص حكومة الولايات المتحدة على أن تبدي اهتمامها بالمقام القومي اليهودي عبر مذكرة صادرة عن وزارة الخارجية مؤرَّخة في ٧ يوليو/ تموز ١٩٣٧. وترد لندن على الفور بالإشارة إلى اتفاقية ٣ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٢٤ والتي تتصل بتعليق حقوق الامتيازات خلال فترة الانتداب. ومن المؤكد أن من الضروري الحصول على موافقة من الولايات المتحدة على إلغاء نظام الانتداب، بيد أن ذلك لا راهنية له لأن التعديل الذي سيجري إنما يدخل ضمن اختصاص مجلس عصبة الأمم. وعلى أي حال، فإن الاتفاقية لا تتصل إلاَّ بالمجال الاقتصادي ولا تتعلق بالمسائل السياسية(١٩). والتواطؤ قوي بين الديبلوماسيين الأميركيين والبريطانيين. وتعني سياسة الانعزال أنه في خارج «نصف الكرة الأرضية الغربي» (القارة الأميركية) تتولى الإمبراطوريات الاستعمارية كفالة النظام العام. وقد ترافق نيل بلدان عربية، كمصر والعراق، لاستقلالها مع تهديد للمزايا التي كانت قد اكتُسبت في عصر الامتيازات(٢٠). ثم إن شركات البترول التي تبدأ العمل في العربية السعودية توضح أن اتخاذ موقف لصالح الصهيونية من شأنه أن يهدد بأن يؤدي إلى طرد هذه الشركات من البلد(٢١). وفي القدس، يلتقي المفتي بالقنصل العام الأميركي لكي ينذره بأن اتخاذ موقف لصالح الصهيونيين من شأنه أن يلحق ضررًا بالمصالح الأميركية في مجمل العالم العربي(٢٢). وتتمسك واشنطون بدفاع

صارم عن المصالح الأميركية، الاقتصادية وفي مجال الامتيازات، وتريد فرض وجوب موافقتها على أي إلغاء للانتداب. وترد لندن بأنه بما أن الولايات المتحدة قد امتنعت عن إعلان الحرب على الدولة العثمانية وبما أنها رفضت التصديق على اتفاقية الصلح، فإنها لا حق لها في إبداء الرأي في ما يؤول إلى اختصاصات عصبة الأمم.

أمَّا الصحافة الأميركية فهي تُرجع المسئولية عن الأزمة الفلسطينية إلى تعهدات بريطانيا العظمى المتناقضة. وهي بالأحرى معادية للتقسيم، لكنها تعترف، إلاَّ في الأوساط المؤازرة للصهيونية، بأنه حتمي بالنظر إلى الوضع السياسي الدولي (الدعاية الإيطالية، الصداقات العربية) (٢٣).

ورد الفعل الفرنسي واضح، حتى وإن لم يكن معلناً. فما خطة بيل غير مناورة بريطانية تهدف إلى صرف أنظار العرب عن ضياع فلسطين عبر وحدة عربية تشمل سوريا. ويرى المندوب السامي [الفرنسي] في بيروت في تلك الخطة، علاوة على ذلك، فارقًا في الفلسفة السياسية(٢٤):

إن إنجلترا، إذ تفصل عن فلسطين المنطقة اليهودية وإذ تُبقي تحت الانتداب البريطاني المدن التي تسكنها أقليات مسيحية، إنما تشير إلى الطابع الإسلامي لحركة الوحدة العربية التي تفكر فيها.

والحال أن سياستنا في سوريا، على نحو ما تقرَّرت، إنما تعد في تعارض تام مع ذلك، فهي تميل إلى العمل على تحقيق اندماجٍ بين عناصر الأقليات والعناصر المسلمة على الصعيد الوطني السوري بشكل محدَّد. والحال أن الحرص على صون هذا التوجه تحديدًا هو الذي جعلنا نستبعد من المعاهدة الفرنسية – اللبنانية كل البنود التي من شأنها إظهار لبنان كقلعة منتصبة في وجه سوريا.

ومن المؤكد أن الإنجليز كانوا على دراية بالمصاعب التي قد يخلقونها لنا بسعيهم، طلبًا للتخلص من المأزق، إلى استثارة هبَّة إسلامية جديدة سنضطر نحن إلى تحمل عواقبها.

وفي الكيه دورسيه [وزارة الشئون الخارجية الفرنسية]، يتطلب الأمر بضعة أيام من التفكير قبل تحديد موقف جرى التعبير عنه في برقية من ديلبو إلى

كوربان، السفير في لندن، في ٢٧ يوليو/ تموز ١٩٣٧[٢٥]. إذ تجرى الموافقة على الاتصال الترابي بين الدولة اليهودية ولبنان:

فيما يتعلق بحدود الدولتين العربية واليهودية، كان شاغلنا الوحيد هو ألاَّ ينشأ البتة بين فلسطين اليهودية ولبنان الأقليات ممر عربي مسلم. والحل المقترح مريح لنا فيما يتعلق بهذه النقطة.

وبالمقابل، فإن الإنجليز إنما يلعبون لعبة خطرة بإعادة إثارة مسألة الوحدة العربية. فهم يجازفون بتهديد استقرار سوريا وإطلاق تدخل تركي:

ولهذه الأسباب، والتي تضاف إليها أسباب أخرى فرنسية بشكل خاص، فإننا نرى أن نزعة الجامعة العربية ليست ولا يمكن أن تكون ذات راهنية. وسوف نولي أهمية خاصة لتفضُّلِ الحكومة البريطانية بمراعاة هذا الأمر في المعالجة المحلية للمسألة الفلسطينية.

والحكومة السورية في موقف محرج. فبعد حال النعمة التي عرفها عام ١٩٣٦، بدأ وضعها في التدهور. فقد كان هناك وجوب إعطاء وضعية خاصة لسنجق الإسكندرون، مع توفير حكم ذاتي داخلي واعتراف بحقوق سياسية خاصة للجالية التركية. وتتراكم المصاعب في المناطق الحدودية للبلد: جبل العلويين، جبل الدروز، ووادي الفرات. وبعض العسكريين الفرنسيين، من أعداء الاستقلال السوري، يشجعون حركات المنازعة هذه. وفي باريس، تقوم جماعة ضغط من المبشرين والعسكريين بالحث على إعادة التفاوض، في اتجاه تقييديٍّ، على المعاهدة التي لم يكن البرلمان الفرنسي قد صدَّق عليها. وفي هذا السياق، فإن القوميين العرب الموجودين في السلطة بحاجة إلى دعم من البريطانيين، أو إلى حياد إيجابي على الأقل، وهم يميلون إلى الرغبة في مراعاة جانب الإنجليز. وفي الوقت نفسه، فإن القضية الفلسطينية جد شعبية، والقوتلي، زعيم الاتجاه الجذري، حليف للحاج أمين منذ وقت بعيد. وقد أنشأ شبكة دعم بأكملها لعرب فلسطين. وأخيرًا، فإن خلق دولة سوريا جنوبية يُعْهَدُ بها إلى عبد الله إنما يشكل تهديدًا لبقاء الجمهورية السورية. وتكتفي حكومة جميل مردم بك باحتجاج على خطة التقسيم، يصفه المندوب السامي مارتل بأنه احتجاج «أكاديمي»[٢٦]. ويسعى الفرنسيون إلى طمأنة

البريطانيين: إنهم يراقبون القوميين الجذريين ويراقبون الحدود مع فلسطين مراقبة صارمة(٢٧).

وفي لبنان، تطرح مسألة فلسطين مشكلة طبيعة الدولة اللبنانية المقرر أن تصبح مستقلة قريبًا. وبالنسبة لهذا المجتمع متعدد الطوائف، فإن التقسيم إنما يعني إمكانية صعود طائفة ما إلى مرتبة أمة لها دولتها. ويسعى فصيل من السكان المسيحيين إلى تعريف البلد بوصفه مقامًا قوميًّا مسيحيًّا ويتصل البطريرك الماروني بالصهيونيين على المكشوف. بيد أن احتجاجات المسلمين والتحفظات المعلنة بقوة من جانب الدولة المنتَدَبَة إنما تضع حدًّا لهذه الأهواء التي لم تتخذ البتة طابعًا جديًّا بالفعل (فهي استكشافات متبادلة بأكثر من كونها إرادة حسم).

والمسألة لها أيضًا أصداء على الشمال الأفريقي الفرنسي. فالوطنيون يتضامنون مع العرب الفلسطينيين(٢٨).

وفي ألمانيا النازية، يبدو النزوح اليهودي إلى فلسطين حلاً للمسألة اليهودية. وكان التأييد المقدَّم للصهيونية تأييدًا براجماتيًّا بشكل خالص، بيد أن ثقل الإيديولوجية يلعب أيضًا دورًا مهمًّا وتحل الإس إس [سرب الحماية] تدريجيًّا محل إدارة الدولة في التصرف في الملف. وهكذا يصبح بوسع هايدريش، صاحب الرتبة العالية في الإس إس، أن يكتب في عام ١٩٣٥ أن الصهيونيين، خلافًا لدعاة الاستيعاب، محقون عندما يعتبرون الشعب اليهودي جماعة عرقية قائمة على وحدة الدم وليس جماعة دينية. لذلك لا يسع الرايخ الثالث إلاَّ أن يؤيد حركةً تحقق التضامن اليهودي في العالم وترفض الاستيعاب(٢٩). وبشكل ملموس، جرى التصريح للصهيونيين بأن ينظموا في ألمانيا مراكز تحضير للنزوح. والحال أن مراقبًا منتميًا إلى الإس إس إنما يشكل عضوًا في الوفد اليهودي الألماني خلال المؤتمر الصهيوني التاسع عشر، وآيخمان، وقد أصبح مسئولاً عن الملف، سوف يحضر المؤتمر التالي. بل إنه سوف يحاول تعلم العبرية بنفسه (كان من المحظور عليه اتخاذ مدرس يهودي) (٣٠). وإذا كان الحزب النازي قد احتفظ بعلاقات منتظمة مع الألمان المستقرين في فلسطين (جماعة الهيكل)، فلم تكن هناك علاقات سياسية مع الأوساط العربية، على الرغم من محاولة هذه الأوساط عقد اتصالات.

ومشروع التقسيم يعدِّل الوضع. إن ڤون نيورات، وزير الشئون الخارجية، إنما يبدو معاديًا له بحزم في مذكرة مؤرَّخة في الأول من يونيو/ حزيران ١٩٣٧[٣١]:

إن دولة كهذه في فلسطين لن يكون من شأنها استيعاب يهود العالم بأسره بيد أن من شأنها إن تزودهم بموقع قوة جديد تحت غطاء القانون الدولي، وهو شيء أشبه ما يكون بما تمثله دولة الڤاتيكان بالنسبة للكاثوليكية أو موسكو بالنسبة للكومنترن. وهذا هو السبب في أن من صالح ألمانيا أن تسهم في تعزيز العالم العربي للتمكن، عند الضرورة، من موازنة تزايد قوة اليهودية العالمية.

ويتصل الجدل بمسألة ما إذا كان من الأفضل بعثرة اليهود في العالم خارج ألمانيا أم إن من الأفضل، على العكس، تركيزهم في مكان محدَّد. وخلافًا لفكرة مسبقة، فإن مخضرمي ألمانيا الڤلهلمية هم الأكثر عداوة لمشروع الدولة اليهودية وهم الذين يميلون إلى سياسة عربية تتماشى مع خط التحالف القديم مع الدولة العثمانية.

وفي ١٥ يوليو/ تموز ١٩٣٧، يزور الحاجُ أمين قنصل ألمانيا العام في القدس طلبًا لدعم الرايخ الثالث. ويظل الموقف الألماني هو موقف الحياد، وهو ما يرصده موسى العلمي عندما يذهب إلى ألمانيا في أواخر الصيف. وعلى الرغم من موقف وزير الشئون الخارجية، والذي يدعمه وزير الداخلية، فإن هتلر قد حسم الأمر في الاتجاه الآخر: إن الأولوية يجب أن تُعطى لنزوح يهود ألمانيا. فتنتصر فكرة تركيز اليهود في مكان محدَّد على فكرة بعثرتهم. ويستمر اتفاق الترانسفير، وإن كان في سياقٍ نجد أن الضغوط التي تُمَارَسُ فيه على اليهود الألمان تصبح عنيفة بشكل متزايدٍ باطراد. أمَّا أنصار سياسة عربية فيجري رفض مقترحاتهم. وفي نوڤمبر/ تشرين الثاني ١٩٣٧، سوف يحاول آيخمان الذهاب إلى فلسطين. ولن يصرِّح له البريطانيون إلاَّ بترانزيت عبر حيفا لمدة يوم لكي ينتقل إلى مصر. وفي القاهرة، يلتقي بعميل صهيوني يتعرف من خلاله على ظروف اندراج اليهود الألمان في فلسطين[٣٢]. ويلقى موسى العلمي استقبالاً أفضل في إيطاليا الفاشية، التي تتعهد بمواصلة العون المالي المقدم في السنة السابقة (بضع عشرات الآلاف من الجنيهات)[٣٣].

وفي لندن، يُدعى البرلمان البريطاني إلى مناقشة خطة التقسيم[٣٤]. فينظر فيها أولاً مجلس اللوردات، في ٢٠ يوليو/ تموز ١٩٣٧. ويشرح اللورد بيل مضمون خطته. والمداخلة الأبرزِ هي مداخلة اللورد صمويل. ويبدأ المندوب السامي الأسبق بنقد منهجي للسياسة المتّبعة منذ رحيله عن فلسطين (ضعف قوات الشرطة، عدم كفاية الجهود المبذولة لدعم التعليم العام)، ثم يفند المشروع الحكومي موضحًا إلى أي حد يعيد إنتاج البنود الترابية الأسوأ في معاهدة فرساي: القيام في أرض لا يزيد حجمها عن حجم ويلز بإنشاء إقليم سار وممر پولندي ونصف دستة من دانتزيج وميميل، وكل ذلك لأجل دولة يهودية لن تضم غير ثلثي السكان اليهود في البلد. وهذه الآلة لا يمكنها أن تعمل إلاَّ في وجود مناخ اتحاد وتعاون. وهو يعترف بأن الانتداب قد انتهى إلى «مأزق» وبأن من شأن سياسة قسر، وهي سياسة ملومة من الناحية الأدبية، أن تقود إلى التعطيل الدائم لحركة فرقة بريطانية على الأقل، بل فرقتين أو ثلاث، وذلك في لحظة تجد بريطانيا نفسها فيها في مواجهة أزمات عالمية[٣٥] ... وبما أنه لابد من مراعاة الطموحات القومية العربية، فقد يكون من الوارد تحديد سقف للجماعة السكانية اليهودية نسبته ٤٠٪ من إجمالي السكان (بما في ذلك في شرق الأردن) وتحبيذ دمج فلسطين في اتحاد عربي. وسوف يتوجب القيام في البلد بالإكثار من المؤسسات المختلطة التي يجب دفع اليهود والعرب فيها إلىٍ التعاون فيما بينهم. أمَّا اللورد ملتشيت، الذي ينتمي إلى الوكالة اليهودية، فهو يذكر بالمصير المأساوي ليهود أوروبا ويطلب من العرب قبول التضحية بجزء صغير من رصيدهم الترابي. وهو يشجب سياسة رخاوة سلطات الانتداب في مواجهة المحرضين العرب. وفي ٢١ يوليو/ تموز، يطلب أورمسبي – جور من مجلس العموم الموافقة على السياسة الحكومية مستعيدًا حِجاج اللجنة الملكية. ويدلي ونستون تشرشل بالمداخلة الأبرز. فإخلاصًا منه لتصريح بلفور، وإن كان إخلاصًا منه لوعده لڤايتسمان أيضًا، لا يرفض على المكشوف خطة پيل، لكنه يطلب تأجيل البرلمان قراره بما أن مضمون المقترحات الحكومية لا يزال جد غامض. فترد الحكومة بأن فلسطين جد صغيرة بحيث لا يمكنها استقبال جميع لاجئي العالم اليهودي دون مراعاة حقوق العرب ومشاعرهم. وهي تقبل تعديل تشرشل: إذا ما اعتمدت لجنة الانتدابات المشروع البريطاني، فسوف يكون أمام البرلمان كل الوقت اللازم لدراسته ولمناقشته في تفصيلاته.

هكذا أحيلت المسئولية السياسية، من الناحية النظرية، إلى جهاز عصبة الأمم. فتعقد لجنة الانتدابات دورة استثنائية من ٣٠ يوليو/ تموز إلى ١٨ أغسطس/ آب ١٩٣٧[٣٦]. وقد أرسل يهود وعرب (جمال الحسيني وعزت طنّوس) مبعوثين إلى جنيف. ويمثل أورمبسبي – جور الحكومة البريطانية. وقد طلبت لاتفيا واليونان والعراق أن يكون لها مراقبون لمتابعة النقاشات، وهو ما رفضته اللجنة، حرصًا على أن تحفظ لجلساتها طابعًا خاصًا بشكل صارم. ويقدم الوزير البريطاني عرضًا للوضع ويذكِّر بأن حكومته ليست مرتبطة بخطة التقسيم الخاصة التي اقترحتها اللجنة الملكية وأنه سوف يؤول إلى لجنة تحديد للحدود تقديم مقترحات دقيقة. وهو يفسر الخيار البريطاني باستحالة التوصل إلى توفيق بين اليهود والعرب ضمن إطار فلسطين تحت الانتداب، وبواقع أن انتهاج سياسة قمعية سوف يجر ليس فقط بريطانيا العظمى وإنما أيضًا يهود العالم بأسره إلى نزاع مع المسلمين. وهكذا فإن يهود بلاد الإسلام سوف يتعرضون للخطر. والحال أن هجرات الشعوب، في عالم اليوم، قد توقفت من الناحية العملية، أكان ذلك إلى القارتين الأميركيتين أم في داخل الإمبراطورية البريطانية، بما في ذلك في الدومينيونات. ثم إن روح الزمن تؤدي في كل مكان إلى وعي السكان أهل البلاد بحقوقهم وبضرورة حماية هذه الحقوق. ومن شأن القمع في فلسطين من جانب القوات البريطانية أن يستثير سخطًا قويًّا في بريطانيا العظمى، وهو سخط من شأنه أن يجد لنفسه ترجمة في شعور معادٍ لليهود. ومن ثم فإن مصلحة الجميع إنما تكمن في القيام على جزء من فلسطين بإنشاء دولة يهودية تكون مفتوحة أمام الهجرة.

وتجتمع اللجنة لحظةً بمفردها لكي تحدد طبيعة رسالتها ولكي تزيل اللبس عن شروط مرجعيتها. فهل من شأن «حكم صالح» لفلسطين أن يعني إلغاء المقام القومي اليهودي سعيًا إلى تلبية مطلب غالبية السكان، أم أنه يعني عملاً إنمائيًّا ينطوي على دورٍ محرِّكٍ من جانب اليهود؟ وماذا عن تصريح بلفور اليوم؟

فيجري استدعاء أورمسبي – جور حيث يقدم شرحًا مسهبًا لخطة پيل. وتتصل المسائل الأولى بأمن الدولة اليهودية الجديدة. وبحسب سكرتير الدولة، فإن المخاوف العربية لابد لها من أن تخف على أثر التقسيم:

في اللحظة الراهنة، يخشى العرب بالتأكيد من أن يروا اليهود وقد غزوا كل فلسطين، ونجحوا، بمرور الوقت، في تكوين أغلبية في مجمل البلد. وبما أن العرب يرون أن الحكم الذاتي الذي يطالبون به يتعرض للرفض، فإنهم يخشون من أن تمنحه حكومةُ المملكة المتحدة لليهود على كل فلسطين، ثم تنسحب بعد ذلك. وهم لا يخشون فقط من أن يجري طمس حضارتهم وحقوقهم المدنية والدينية تحت أغلبية يهودية، بل إن أحد مخاوفهم الأقوى والذي يهيمن في كل العالم الإسلامي هو أن يقوم اليهود، إذا ما شكلوا أغلبية في مجمل فلسطين، بإنشاء دولة يهودية والاستيلاء على «الحرم الشريف»، الذي هو، من حيث ترتيب القداسة، ثالث الحرمين الشريفين. ولا يمكن تجاهل واقع أن «الحرم الشريف»، الموجود بأيدي العرب منذ ١٣٠٠ عام، منذ الفتح العربي الأول (فيما عدا بضع سنوات امتلكه خلالها الصليبيون وحوّلوا مساجده الكبرى إلى كنائس مسيحية)، قائم على موقع الهيكل اليهودي القديم. وعلى الرغم من إنكارات الصهيونيين، فمن غير الممكن إقناع العرب بأن اليهود لا يترسمون مخطط هدم المسجدين العربيين الشهيرين، وكذلك هدم «الحرم الشريف»، وإعادة بناء الهيكل على هذا الموقع. والصلوات المتكررة التي يقوم بها اليهود كل أسبوع أمام حائط المبكى إنما تؤكد للعرب صواب اعتقادهم.

ولهذا بالتحديد، هناك مبرر للأمل في أن أقوى مخاوف العرب سوف يجري التخفيف منها بفضل خطة تقسيم يجري تطبيقها وفق المبادئ المشار إليها.

وعلاوة على ذلك، فإن الوضع برمته غير مؤكَّد اليوم. فعن حق أو باطل، نجد أن العرب، وخاصة الشبيبة الفلسطينية المتخرجة من المدارس العربية، إنما يتقدون بمشاعر الوطنية والقومية. كما أن نزعتهم القومية المحتدمة، مع أنهم يعرفون نفوذ اليهود خارج فلسطين ويخشونه، إنما تجعلهم يتصورن - مخطئين، في تصور السيد أرومسبي - جور - أنهم بتضحيتهم بأرواحهم ورخائهم عبر إضرابات عامة مدمِّرة وتظاهرات أخرى من هذا النوع، سوف يقنعون العالم بأنهم يناضلون من أجل صون البلد الذي ولدوا فيه وأن الرأي العام العالمي، إذ يرى، ليس فقط الجانب اليهودي للمسألة، وإنما جانبها العربي أيضًا، سوف يعتبر أنهم على حق.

وإذا ما انتهت، ليس فقط بريطانيا العظمى، وإنما أيضًا الدول العظمى العالمية، إلى اعتماد الخطة المقتَرَحَة وقدمت عصبةُ الأمم دعمها لبريطانيا العظمى، فإن العرب سوف يرضخون للأمر الواقع وسوف يدركون أنه لم يعد أمامهم ما يكسبونه [من وراء احتجاجاتهم]. والحال أنهم، منذ البداية، قد أبدوا حيال الانتداب المؤقت مقاومة كانت في البداية ضعيفة ثم أصبحت قوية بشكل متزايد باطراد، وذلك بقدر ما أنها قد لقيت تشجيعًا من العرب من

الخارج. وإذا ما انتهى الوضع إلى الاتضاح بفضل الخطة التي عُرضت، فإن بالإمكان الأمل في عودة للعلاقات القديمة التي كانت قائمة، قبل الحرب [العالمية الأولى] بين اليهود والعالم الإسلامي.

وعلاوة على ذلك، فإن الهجرة والقدرة على التنظيم سوف تمنحان الدولة اليهودية تفوقًا عسكريًّا قويًا، وسوف يواصل البريطانيون العمل على مرابطة قوات في منطقة القدس.

وتطرح اللجنة مسألة التوافق بين الخطة وميثاق الانتداب. فيرد البريطاني بأن بوسع عصبة الأمم أن توفر لنفسها سبل تعديل الميثاق. وفيما يتعلق باسم «فلسطين»، فمن المرجح أن الدولة اليهودية سوف تتخذ اسم إسرائيل، بينما ستتخذ الدولة العربية اسم «سوريا الجنوبية»، على أن يحتفظ جيب القدس باسم «فلسطين».

ويرجع أورمسبي – جور إلى لندن مع وعده بوضع نفسه تحت تصرف اللجنة إذا ما شاءت اللجنة ذلك. ثم يجري الانتقال إلى فحص التقريرين عن عام ١٩٣٥ وعام ١٩٣٦، وهو ما لم يكن قد حدث سلفًا بالنظر إلى الأحداث. وتتصل المناقشة أساسًا بمسلك السلطات، التي يقال إنها قد افتقرت إلى الحزم. فيحيل المندوبون البريطانيون إلى المسألة الجوهرية: من المستحيل حكم بلد عندما تكون أغلبية السكان معادية. ولم تتمكن قوات الشرطة من عزل صانعي المتاعب. وفيما يتعلق بتدخل البلدان العربية، فإن مسألة فلسطين لم تكن البتة مسألة محلية: فالمواقف المتخذة في بريطانيا العظمى أو في أوروبا القارية غالبًا ما كان أثرها أكبر من أثر الأحداث المحلية. ونزعة الجامعة العربية موجودة وتؤثر على الأحداث. ولم تقدم بريطانيا العظمى أي تنازل للملوك [العرب].

فتتجه اللجنة إلى طرح مسألة اختصاصاتها هي: فبما أنها كانت قد أُنشئت للعمل على احترام شروط الانتداب، فما الذي يجب عليها أن تفعله إذا ما سعت الدولة المنتدَبَة إلى تعديل هذه الشروط؟ وينطلق الحِجاج البريطاني من معاينة فشل الانتداب بالنظر إلى استحالة التوصل إلى توفيق بين مختلف عناصر السكان، ولكن ألا يُعَدُّ هذا الفشل فشلاً للّجنة أيضًا؟ فتتصل المناقشة بطبيعة وبالأخص بهرمية

الالتزامات المتضمّنة في ميثاق الانتداب. وإذا ما جرى التفكير في حل آخر غير الحل الذي تتصوره الحكومة البريطانية، فهل سوف تقبل هذه الأخيرة تطبيقه في الوقت الذي تعبر فيه عن رغبتها في الخروج من الانتداب؟ ويذكِّر العضو البريطاني في اللجنة بأن بريطانيا العظمى لا يمكنها أن ترتبط باتِّباع سياسة قوة تكون نتيجتها «نزع الطابع العربي» عن فلسطين: فبعيدًا عن أي تفسير لشروط الانتداب، تكمن المسألة في معرفة ما إذا كان الشعب البريطاني سوف يقبل تحمل مهمة إبقاء فلسطين تحت النير إلى أن تتشكل أغلبية يهودية قادرة على قهر أي معارضة سياسية من جانب العرب قهرًا تامًّا. وهو، شخصيًّا، لا يعتقد ذلك. ويجري توجيه حشد كامل من الأسئلة كتابةً إلى سكرتير الدولة لشئون المستعمرات.

وفي ١٢ أغسطس/ آب ١٩٣٧، يرجع أورمسبي - جور إلى جنيف لكي يرد على هذه الأسئلة. فهو يقول إن الشعب البريطاني لا يمكنه قبول الانتداب بشكله الحالي، وذلك لأسبابٍ مادية (تكاليف سياسة القوة) كما لأسباب أدبية. وقد اعترفت اللجنة الملكية بأن كلاًّ من الطرفين المتناحرين محق تمامًا في النزاع القائم بينهما. والرأي العام البريطاني متأثر في آن واحد بمصير يهود أوروبا المضطهَدين وبالشعور المتزايد بحماية حقوق الشعوب أهالي الإمبراطورية. ولن يقبل الرأي العام والبرلمان قمعًا مسلَّحًا ضد العرب أو ضد اليهود، ومن هنا ضرورة العثور على حل سياسي لمشكلة سياسية من حيث الجوهر. والخيار خيار بين القمع والتقسيم. ومبدأ التقسيم مقبول، إلاَّ أنه يبقى تحديد أشكاله العملية. أمَّا فيما يتعلق بترحيل الجماعات السكانية العربية، فليست هناك حاجة لأن يكون قسريًّا. فالأمر لا يتعلق إلاَّ بمسافة قصيرة للعثور من جديد على وسطٍ يتكلم اللغة نفسها وله الثقافة نفسها والديانة نفسها. إذ لا وجود هناك لشعور فلسطيني خاص، بل هناك شعور بالانتماء إلى المجمل السوري وإلى العالم العربي. والمسألة الفلسطينية ليست مسألة محلية، فهي تطرح المشكلة العامة للعلاقات بين الغرب والشرق، وهي علاقات ضرورية لحفظ السلام العالمي.

وفي المداولات الختامية، يطرح مختلف الأعضاء آراءهم، بما يشير إلى مدى انقسام اللجنة هي نفسها. ويتعين البحث عن أقل الحلول سوءًا. وينتهي الأمر إلى

إبداء رأي أولي، وهو ما يتماشى مع اختصاصات اللجنة التي هي اختصاصات استشارية بشكل خالص. وهذا الرأي يعاين فشل سياسات التوفيق ويعترف بمبدأ التقسيم وإن كان يبدو أقل تفاؤلاً من وزارة المستعمرات. وسوف يعني تحديد حدود الأراضي الجديدة مكابدات وتضحيات من جانب كل طرف وسوف يطرح على الأقل صعوبات كما هي الحال مع مواصلة الانتداب. ولا يبدو مرجوًا العمل على الصعود الفوري للدولتين اللتين ستخلفان الانتداب إلى الاستقلال. فمن الأفضل إيجاد «تقسيم مؤقت إلى كانتونات» من شأنه أن يسمح للدولتين القادمتين بتنظيم إدارتيهما الداخليتين وبتسوية طبيعة علاقاتهما القادمة. وفيما بعد، سوف يؤول إلى الدولة المنتَدَبَة وإلى عصبة الأمم تحديد موعد نيل الاستقلال والذي قد لا يكون بالضرورة موعدًا واحدًا بالنسبة لكل من الكانتونين. ويتعلق الأمر بحكم ذاتي مؤقت ذي قيمة اختبارية تكمن مأثرته الرئيسية في جعل نيل الاستقلال مشروطًا بإنهاء المنازعات.

مؤتمر زيورخ[٣٧]

يصل ڤايتسمان وبن جوريون إلى المؤتمر الصهيوني العشرين، الذي يبدأ أعماله في زيورخ في ٣ أغسطس/ آب، عازمين على دفعه إلى قبول خطة پيل. فهما يريان أن مشروع اللجنة الملكية تكمن مأثرته الجوهرية في خلق الدولة اليهودية وترحيل السكان العرب. وبما أنهما براجماتيان، فإنهما يريان في ذلك مرحلةً، قفزةً إلى الأمام، أساسًا، وإن لم يكن تحقيقًا للمشروع الصهيوني. وهما يأخذان في الحسبان الحقائق الاقتصادية والاجتماعية: فخبراء الوكالة اليهودية يتوقعون في أفضل تقديرٍ هجرةً ما بين ٥٠٠٠٠ و١٠٠٠٠٠ يهودي في العام الواحد على مدار عشرين عامًا، وهو ما يعني أن فلسطين ليست غير حل جزئي للمشكلة المباشرة التي يواجهها يهود أوروبا. وهذا كاف لتعديل علاقات القوة في الساحة بشكل حاسم وللسماح في الأمد المتوسط بتحقيق المشروع الصهيوني. أمَّا المستقبل، في جيل آخر في نهاية المطاف، فسوف يسمح بتوسع ترابي جديد. ومن الواضح أنهما لا يمكنهما إعلان رؤيتهما السياسية. وفي اللحظة المباشرة، يتعين عليهما إقناع عدد كبير من المندوبين، المتحفظين بالأحرى حيال التخلي الرسمي عن جانب كبير من برنامج الصهيونية الترابي.

والحاصل أن اليمين التصحيحي معارِضٌ معارضةً تامة. فچابوتينسكي وأنصاره يرون أن الاقتراح البريطاني لا معنى له. بل إن الترحيل المقترح لا يهمهم: إذ ما فائدة ترحيل مئات آلاف من العرب ضمن أرض إسرائيل ؟ إن ما يتوجب عمله هو الإنقاذ الفوري لملايين من يهود أوروبا بتوطينهم في فلسطين كبرى تشمل شرق الأردن وبإغراق السكان العرب على هذا النحو في كتلة يهودية ضخمة – ومن هنا، في النهاية، انعدام ضرورة الترحيل. والحال أن تصحيحية ذلك الوقت، البعيدة عن مشكلات التنفيذ المادية، إنما تتجاهل بشكل رومانتيكي المصاعب التقانية التي يواجهها الاستيطان وتكاليفه المختلفة (في فلسطين، تُجنِّدُ التصحيحية أنصارها من الأوساط الحضرية التي تعد الأكثر بُعدًا عن عمل المؤسسات الزراعية). وهي لا تملك أي فكرة ملموسة عما يمثله تسكين ملايين من الأشخاص في فترة زمنية جد قصيرة. على أن ما يعوِّض عن غياب المنظورات الواقعية هو الاستبصار السياسي غير المتوقع. فچابوتينسكي يرى أنه لا حاجة هناك إلى معارضة خطة پيل بالفعل، لأن البريطانيين سوف يراوغون، في اللحظة الأخيرة، سعيًا إلى عدم تطبيقها.

والتيارات الأخرى تنتقد القيادة الصهيونية من باب روحانيةٍ قوميةٍ وروحانية دينية مرتبطتين بشكل غير قابل للانفصال. فخلاص أرض إسرائيل لا يمكن أن يتحقق إلاّ على مجمل الأرض. أمّا قيام الدولة فيجب أن يكون بعد ذلك. وخطة پيل تقود إلى إيجاد كيان مبتور لا يتماشى لا مع متطلبات اللحظة (إنقاذ يهود أوروبا) ولا مع متطلبات الخطة العامة للتاريخ الديني أو القومي (فالدولة المبتورة لن تتوافر لها إمكانات تحقيق خلاص مجمل أرض إسرائيل).

والرهافة الظاهرة للموقف البريطاني، والذي لا يتعهد بتحديد الأشكال الترابية للتقسيم، إنما تتيح للقيادة الصهيونية هامش مناورة واسعًا. إذ يمكن قبول مبدأ التقسيم مع رفض مقترحات خطة پيل. وهكذا سيكون بالإمكان الاحتفاظ بالميزة الترابية الكبرى (الاستحواذ على شمالي فلسطين) والعمل على الحصول على مناطق الجنوب التي لا يوجد بها سكان عرب مستقرون (وهكذا يجري التكتم على وجود عشرات الآلاف من البدو في النقب).

والمناقشات جد عنيفة. ولاعتبارات تتعلق بالسياسة العامة، سوف يكون نشرها ممنوعا، خاصة فيما يتعلق بترحيل مجموعات سكانية عربية. ومن الصعب التوصل إلى توافق في الآراء، وإن كان الصهيونيون الأميركيون الذين يقودهم وايز ينحازون على كره منهم إلى فكرة التقسيم(٣٨). ويعثر بن جوريون على صيغة الحل الوسط: النضال من أجل استمرار الانتداب كما لو أنه ليس هناك من قبول للحصول على دولة على جزء من إيريتز إسرائيل، وهو ما من شأنه أن يجبر البريطانيين على فرض قيام دولة ليس من شأنها إلاَّ أن تكون أكبر من تلك التي اقترحتها اللّجنة الملكية.

والحال أن قرارات المؤتمر، المعتمدة في ١٢ أغسطس/ آب ١٩٣٧، إنما تستلهم هذا التاكتيك الجسور:

أوّلاً: يشدّ المؤتمر العشرون من جديد، تشديدًا مشهودًا، على الأواصر التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين كما على حق الشعب اليهودي – غير القابل للسقوط بدعوى التقادم– في وطنه.

ثانيًا: يسجل المؤتمر تأكيدات اللجنة الملكية فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية التالية:

١. أن الهدف الرئيسي للانتداب، على نحو ما جرى التعبير عنه في ديباجته وفي مواده، هو تسهيل إقامة مقام قومي يهودي؛

٢. أنه وقت صدور تصريح بلفور، كان من المعتبر أن الأرض التي سيقام عليها المقام القومي اليهودي هي فلسطين التاريخية كلها، بما في ذلك شرق الأردن ؛

٣. أن تصريح بلفور ارتأى إمكانية تطور فلسطين إلى دولة يهودية ؛

٤. أن الجالية اليهودية في فلسطين قد قدّمت فوائد ملحوظة للسكان العرب وسمحت بالنمو الاقتصادي للشعب العربي بأسره.

ثالثًا: يرفض المؤتمر زعم اللجنة الملكية الذي يذهب إلى أن الانتداب من شأنه أن يكون غير قابل للتحقيق، ويطالبُ [المؤتمر] بتحقيقه الكامل.

ويكلف المؤتمرُ اللجنة التنفيذية بالتصدي لأي اعتداء على حقوق الشعب اليهودي، المكفولة دوليًا بتصريح بلفور وبالانتداب.

ويعلن المؤتمر أن استنتاج اللجنة الملكية، الذي يذهب إلى عدم إمكان توافق الطموحات القومية للشعب اليهودي وللعرب الفلسطينيين، لا يستند إلى أي أساس. فإحدى الصعوبات التي تحول دون التعاون ودون الاتفاق بين الشعبين هي انعدام اليقين الذي أشير إليه في تقرير

اللجنة الملكية فيما يتعلق بالنوايا النهائية لحكومة الانتداب والموقف المتردد للإدارة الفلسطينية والذي أدى إلى نقص الثقة بقدرة الحكومة وعزمها على تحقيق الانتداب.

وبهذه المناسبة، يؤكد المؤتمر بيانات المؤتمرات السابقة بشأن رغبة الشعب اليهودي في التوصل مع سكان فلسطين العرب إلى وفاق سلمي قائم على الفهم المتبادل لحقوق كل من الطرفين وحرية تطور الشعبين.

رابعًا: يرفض المؤتمر المسكِّنات والمهدئات المؤقتة التي ارتأتها اللجنة الملكية لعلاج مشكلة تحقيق الانتداب، أي القيود على العاليًا [الهجرة] وفرض حد أقصى سياسي على العاليًا، بدلاً من طاقة الاقتصاد الاستيعابية، وحظر القيام باستيطان يهودي في مناطق مختلفة وفرض قيود على بيع الأراضي.

فهذه المشاريع تشكل قطيعة مع الانتداب ومع الالتزامات الدولية من شأنها أن تكون ذات تأثير هدَّام على مستقبل المقام القومي اليهودي.

خامسًا: يحتج المؤتمر بأقوى شكل على قرار الحكومة البريطانية بفرض حدٍّ أقصى سياسي على الهجرة اليهودية من جميع الفئات على مدار الشهور الثمانية القادمة. فهذا القرار يتعارض مع مبدأ طاقة الاقتصاد الاستيعابية ومع الالتزامات التي جرى التأكيد عليها في مناسبات مختلفة من جانب الحكومة الإنجليزية وعصبة الأمم.

سادسًا: يؤكد المؤتمر أن مشروع التقسيم الذي قدَّمته اللجنةُ الملكية غير مقبول.

سابعًا: يخول المؤتمر اللجنة التنفيذية كامل الصلاحيات لإجراء مفاوضات بهدف التعرف على الشروط الدقيقة للحكومة البريطانية فيما يتعلق بالإقامة المقترحة لدولة يهودية.

ثامنًا: خلال هذه المفاوضات، لن يكون للَّجنة التنفيذية أن ترتبط ولا أن تربط المنظمة الصهيونية، بل سوف يتعين عليها، في حالة طرح خطة حاسمة لإقامة دولة يهودية، أن تقوم باقتراحها على مؤتمر منتَخَبٍ من جديد، بحيث يمكن لهذا المؤتمر دراستها واتخاذ قرار بشأنها[٣٩].

ويجري تكريس أولوية الدبلوماسية الصهيونية للاستحواذ على مناطق فلسطين الجنوبية. ففي ١٤ أغسطس/ آب[٤٠]، يتوجه ڤايتسمان بالخطاب إلى رئيس لجنة الانتدابات لكي يوضح له أن الضغط الديموغرافي الناشئ عن هجرة يهود أوروبا في لحظة سيكون فيها ترحيل السكان العرب بعيدًا عن أن يكون قد تحقق إنما يجازف بخلق مشكلات:

نعتقد أن من المهم، في صالح الدولة اليهودية، كما في صالح العرب، أن يجري تخفيف هذا الضغط، قدر كل ما هو ممكن، بتحويل اتجاهه إلى فلسطين الجنوبية، قليلة السكان لحسن الحظ. ونحن نرى أن دمج هذه المنطقة في الدولة اليهودية هو وحده الذي يمكنه جعلها قابلة للحياة. ثم إن هذا الدمج من شأنه أن يحقق فلسطين التوراتية التي تشير إليها عبارة «من دان إلى بئر سبع».

وكما أن فلسطين الجنوبية هي اتجاه توسعنا الحالي، فإن أراضي الجنوب مصيرها أن تكون، في تفكيرنا، اتجاه توسعنا في المستقبل. فهذه المنطقة الصحراوية، التي لا يوجد فيها عرب مستقرون، سوف تُصبح، فيما نأمل، بفضل أعمالنا في مجال الريّ وبفضل الأمن الذي سنعمل على هيمنته فيها، احتياطيًّا مهمًّا للاستيطان تلبيةً لحاجاتنا من الهجرة. وبحكم أن محور توسعنا سوف يتجه دومًا من الشمال إلى الجنوب وليس من الغرب إلى الشرق، فإننا نؤمن بتفادي أي إمكانية للاحتكاك بالدولة العربية المجاورة.

وهو يقول إن الترحيل سوف يتم بالطبع تمامًا على أساس طوعي لأن العرب لن يودوا العيش في مناخ يهودي ولأنهم سيكون لهم الحق في الحصول على تعويضات.

ويجري إيفاد كادمي – كوهين إلى الكيه دورسيه، حيث يتم استقباله في ٢٤ أغسطس/ آب، لكي يشرح الموقف الصهيوني، وهو يستعيد الحجة نفسها[٤١]. ويعيد طرح مسألة القدس: إن الجيب الذي سيظل تحت الانتداب غير مقبول. ويكفي تنظيم تدويل للأماكن المقدسة لتسوية المشكلة. ويكتفي الفرنسيون بالاستماع إليه.

وفي مستهل سبتمبر/ أيلول، يجري عرض توصيات لجنة الانتدابات على مجلس عصبة الأمم. ويتكتل مندوبو البلدان العربية والإسلامية في رفضهم خطة التقسيم. وبالمقابل، نجد أن بلدان أوروبا الشرقية كبولنده تتخذ موقف المدافعين المتحمسين عن تكوين دولة من شأنها أن تسمح لهذه البلدان بالتخلص من جزء من يهودها[٤٢]. والرهان هو إيجاد صلة بين المسألة الفلسطينية ومسألة نزوح يهود أوروبا الشرقية. وبالمقابل، يريد الفرنسيون والبريطانيون إبقاء المسألة الفلسطينية ضمن إطار الشرق الأدنى وحده. وإذا كانت فرنسا تدعم بريطانيا العظمى حول هذه النقطة، فإنها تتخذ مع ذلك موقفًا متحفظًا فيما يتعلق بالتقسيم بمعناه المحدَّد. وفي نهاية المطاف، في ١٦ سبتمبر/ أيلول، يلتزم المجلس بقرار معتدل: فهو يأخذ

بعين الاعتبار النية التي أبدتها الحكومة البريطانية في «متابعة دراسة مشكلة وضعية فلسطين عبر التوصل إلى تعميق خاص للحل الذي يشتمل على تقسيم الأرض» ويوافق المجلس على إجراء هذه الدراسة، مذكرًا بأن الانتداب الحالي إنما يظل ساري المفعول إلى أن يتم التصرف فيه بشكل آخر، ويحتفظ المجلس بالكامل بقراره فيما يتعلق بالجوهر.

والحال أن الرغبة في التوصل إلى قيام دولة يهودية إنما تفسِّرُ رفض القيادة الصهيونية عروضًا قادمة من بعض أعضاء اللجنة العربية العليا[٤٣]. وعلى أي حال، فإن أيًّا من الطرفين لم يكن مستعدًّا لقبول أن يصبح أقلية ضمن إطار فلسطين موحَّدة. كما أن ماجنس، مدعومًا من فيليكس واربورج، يحاول القيام بوساطة شخصية جديدة على أساس أفكار مشابهة لفكرة اللورد صمويل: إيجاد سقف للسكان اليهود نسبته ٤٠% من إجمالي سكان فلسطين. وقد جرت اتصالات في هذا الاتجاه في لندن بين بنتفيتش وجمال الحسيني. ويظل رد القيادة الصهيونية هو هو: على العرب أن يعترفوا بشرعية الوجود اليهودي في فلسطين، والقيد الوحيد على الهجرة هو تقديم تعهد صهيوني بعدم تجريدِ عربيٍ واحدٍ من أملاكه.

مؤتمر بلودان

يشير الربع الثالث من عام ١٩٣٧ إلى انخفاض لعدد أعمال العنف قياسًا إلى أوائل العام:

أعمال عنف[٤٤]

	يناير/كانون الثاني مارس/آذار	أبريل/نيسان- يونيو/حزيران	يوليو/تموز- سبتمبر/أيلول	الإجمالي
ضد الشرطة والجيش	٤	٣٥	١٢	٥١
ضد المستوطنات اليهودية	٣٩	١٦	٢٣	٧٨
ضد وسائل النقل اليهودية	١	٣	٢	٦
ضد وسائل النقل العربية	٥	–	١	٠٦
ضد بيوت بريطانية	١	–	–	١
ضد بيوت عربية	٢٩	٣٤	٢٢	٨٥
هجمات قاتلة ضد رعاة	٦	٤	١	١١
هجمات قاتلة ضد فلاحين	١	١	–	٢٠
الإجمالي	٨٦	٩٣	٦١	٢٤٠

	يناير/كانون الثاني مارس/آذار	أبريل/نيسان– يونيو/حزيران	يوليو/تموز– سبتمبر/أيلول	الإجمالي
على الطريق	٢٠	١	٧	٢٨
سرقات في البيوت	١١	١٦	٩	٣٦
سرقات في الريف	١٧	١٣	١٨	٤٨
الإجمالي	٤٨	٣٠	٣٤	١١٢

ويرجع هذا الانخفاض إلى تدابير التخويف البريطاني وإلى الدعوات الصادرة من المؤسسات العربية إلى التزام السكينة. والدليل على ذلك واضح بشكل خاص بالنسبة لشهر يوليو/ تموز ١٩٣٧[٤٥]:

	٢ – ٨ يوليو/ تموز	٩ – ١٥ يوليو/ تموز	١٦ – ٢٢ يوليو/ تموز	٢٣ – ٣٠ يوليو/ تموز
هجمات بالأعيرة النارية ضد المستوطنات اليهودية والشرطة	٣	٢	٦	٤
هجمات مسلّحة	١	٥	١	٤
إلقاء قنابل	٣	٦	١	–
أعمال تخريب	٢	٢	١	١
اغتيالات سياسية	–	–	٢	١[٤٦]
الإجمالي	٩	١٥	١١	١٠

ويتركز نشاط اللجنة العربية العليا على تنظيم حملة احتجاج في فلسطين وفي العالم العربي والإسلامي وعلى الصعيد الدولي. وكما تبين ذلك مذكرات دروزه، فإن المسئولين العرب إنما يتابعون بانتباه مناقشات لجنة الانتدابات ومناقشات مؤتمر زيورخ. والمفتي، الذي لجأ إلى الحرم، يشتبه بأن راغب النشاشيبي قد تآمر مع البريطانيين على خلعه. وهذا موقف الصهيونيين، على أي حال: إن من شأن إزاحة الحاج أمين تمكين النشاشيبيين وعبد الله من تطبيق التقسيم[٤٧].

ويريد القوميون تنظيم مؤتمر عربي جامع في فلسطين، بيد أن السلطات ترفض ذلك. فيجري الاتجاه عندئذ إلى سوريا. وتتفاوض الحكومة السورية مع سلطة الانتداب، التي تطرح شروطها: لا مشاركة من جانب الحكومة السورية، حظر طرح المسائل المتعلقة بالانتداب الفرنسي (الإسكندرون، لبنان). ويبرر الفرنسيون موقفهم بكشفهم أن البريطانيين لم يثيروا اعتراضات وبأنهم، ماداموا يريدون الوحدة العربية، فلا بأس من أن يأخذوا فكرة أولية عنها ... [٤٨] وينتبه البريطانيون بعد وقت قصير من ذلك فيطلبون من الفرنسيين عدم منح تأشيرة للحاج أمين مع عدم منعه مع ذلك من الذهاب إلى سوريا. وبما أن ذلك يثير غيظ الفرتسيين، فإنهم يردون على البريطانيين بأن عليهم تحمل مسئولياتهم.

وفي الشطر الثاني من أغسطس/ آب، يعاود العنفُ الظهورَ. وهو يستهدف بالدرجة الأولى مخبري الشرطة وسماسرة مبيعات الأراضي. وتتضخم الشائعات حول الاستعدادات لانتفاضة: تهريب أسلحة، تشكيل عصابات ريفية. ويجري إرسال خطابات تهديد إلى أعيان «معتدلين». وفي شمالي فلسطين، حيث السكان العرب موعودون بالترحيل، يكسب «القسّاميون» أهمية متزايدة باطراد. ويظل موقف المفتي أكثر مدعاة للجدل. فحبيس الحرم هذا هو منظِّم حملة رفض التقسيم. وصعود الاحتجاج في مجمل العالم العربي والإسلامي إنما يحرز نجاحًا كبيرًا يزعج وزارة الخارجية البريطانية، التي ترى أنه لا يمكن التعامل مع فلسطين بمعزل عن مجمل الشرق الأدنى. ويدرك المفتي جيدًا أنه الرجل المطلوبة إزالته، أكان من جانب البريطانيين أم من جانب الصهيونيين. وفي **مذكراته**، التي كُتبت بعد ذلك بكثير، يتحدث عن انزعاجه المتزايد، لكنه لا يتحدث عن استعدادات لانتفاضة[٤٩]. والمصادر الوحيدة التي تربط بينه وبين الاستعدادات بشكل مباشر إنما تأتي من الاستخبارات الصهيونية وتهدف إلى دعم المطالبة بترحيله. ومن المؤكد أن له علاقات مع القسّاميين، لكن المصادر العربية لا تسمح بادعاء أنه قد قدَّم لهم دعمًا ماليًا[٥٠]. ويجب أن نلاحظ أن شمالي فلسطين بالتحديد كان المنطقة التي كان نفوذه فيها أضعف ما يكون.

وكالعادة، عندما يجري اغتيال يهودي في ٢٨ أغسطس/ آب على الطريق من يافا إلى القدس، ثم عندما يجري اغتيال اثنين آخرين يوم ٢٩ في منطقة حيفا،

تشجب اللجنة العربية العليا هذه الأعمال وتدعو إلى التزام السكينة. وتتهم الصحافة عملاء استفزازيين «يعملون في خدمة منظمة مهتمة بتنفيذ خطة التقسيم»[٥١]. وهو ما يستحق أن يؤخذ بعين الاعتبار لاسيما أن الجذريين الصهيونيين يردون باغتيال عشرة من العرب في الأيام التالية. ويلجأ البريطانيون إلى سلسلة من الاعتقالات في أوساط التصحيحيين[٥٢]. ويقل العنف، لكنه يظل جسيمًا:

أعمال العنف (اليهودية والعربية)
من ٢٠ أغسطس / آب إلى ١٦ سبتمبر/ أيلول ١٩٣٧[٥٣]:

	٢٠ – ٢٦ أغسطس/ آب	٢٧أغسطس/آب- ٢سبتمبر/ أيلول	٣ – ٩ سبتمبر/ أيلول	١٠ – ١٦ سبتمبر/ أيلول
هجمات بالأعيرة النارية ضد المستوطنات اليهودية والشرطة	٣	١١	٨	٧
هجمات مسلَّحة	٦	٢	٥	٢
إلقاء قنابل	–	٣	٤	٤
أعمال تخريب	٢	١	١	١
اغتيالات سياسية	١[٥٤]	١٥	٥	٢
الإجمالي	١٢	٣٢	٢٣	١٦

ويبدأ مؤتمر بلودان أعماله في ٨ سبتمبر/ أيلول ١٩٣٧ تحت مراقبة فرنسية صارمة[٥٥]. والشخصيات الحكومية العربية غائبة عن المؤتمر، بما يتماشى مع التعهد الذي أخذه المنظِّمون على أنفسهم. ويمثل الفلسطينيين وفد برئاسة عزة دروزه. والأغلبية تتألف من سوريين جذريين، بيد أن هناك حضورًا عراقيًا قويًّا وزنه كبير لاسيما أن القوميين العرب قد عادوا إلى السلطة من جديد في بغداد (كان نوري السعيد قد وعد بالمجيء، لكنه تخلى عن هذا الوعد في آخر لحظة). ويقود رياض الصلح مجموعة مهمة من السياسيين اللبنانيين السنّة. ولم يحضر ممثلون للشيعة اللبنانيين. وبالمقابل، حضر ممثلون للمسيحيين السوريين واللبنانيين

من الروم الأرثونكس. وبأكثر بكثير مما في القدس في عام ١٩٣١، يُبْرِزُ المصريون حضورهم، خاصة مع حضور الوزير السابق علوبة باشا، الذي انتُخِبَ نائبًا لرئيس المؤتمر.

وهو يقوم بمداخلة ملحوظة حول أدوار كل من العرب والمصريين والفلسطينيين(×):

يسرني التشديد على كلمة للّجنة، ألا وهي أن فلسطين لا تخص الفلسطينيين بل تخص العرب. وهكذا فإن الفلسطينيين مكلَّفون بحماية الأماكن المقدسة. ومن واجب العرب مساعدتهم في تأمين هذه الحماية، بيد أن هذا الواجب مفروض بالدرجة الأولى على مصر. لهذا أدعو في هذا المؤتمر إلى توافق حكومة وشعب مصر على حماية فلسطين.

وتيمته المركزية هي تيمة الخطباء الآخرين نفسها، فكرامة الأمة العربية على المحك:

إذا كانت سياسة ما بعد الحرب ترغب في طرد العرب من جزء من أرضهم القومية لكي تقوم فيه بتوطين أمة جديدة، فإن الضمير الإنساني إنما يجيب بأن الشرف والكرامة يمتنعان عن قبول طرد أناس من ديارهم. والحال أن من الأفضل أن يجازف المرء بحياته لكي يكفل لنفسه حياة شريفة وكريمة.

وبعد خطاب الافتتاح، ينقسم المؤتمر إلى لجان مهمتها إعداد مختلف مشاريع القرارات.

وقد حلل عالم الاجتماع الكبير روبير مونتاني المناقشات التي دارت وأشار إلى أن العرب قد أظهروا رؤية ثاقبة للوضع(٥٦):

المسلمون والمسيحيون متحدون اليوم. وقد قاموا معًا بدراسة ما دار في المؤتمر الصهيوني الذي انعقد في زيورخ ؛ فلاحظوا أن «الخلاف الوحيد بين أعضاء هذا المؤتمر قد تمثل في تحديد ما إذا كان يجب قبول ما قد مُنِحَ لهم وترك تحقيق إجمالي المطالب إلى ما بعد، أو أخْذَ ما قد أُعطِيَ لهم، مع التشديد على أنَّ فلسطين كلها على الأقل يجب أن تُحْفَظَ لهم وحدهم. وإذا كانت وجهة النظر الأولى قد سادت مع اشتراط إدخال تعديلات، ومد الحدود إلى مسافات أبعد، وشروط أخرى، فإن الفضل في ذلك إنما يرجع إلى أناس حكماء، رأوا أن

(×) الاستشهادان التاليان مترجمان عن الفرنسية. – م.

الشيء المطلوب بشكل أكثر إلحاحًا هو قاعدة يمكن توسيعها في المستقبل بالاستفادة من الظروف، اعتمادًا على كل ما تمنحه الصهيونية الدولية من ذهب ... أما التلميح الذي قام به المؤتمرون في زيورخ حول ضرورة التفاهم مع العرب فليست له أي أهمية». والواقع أن أي اتفاق غير قابل للتماشي مع الاعتراف بوعد بلفور. فالعرب يريدون لفلسطين استقلالاً، كذلك الذي حصل عليه العراق ومصر وسوريا. وهم غير مستعدين، «فيما يتعلق بالسكان الآخرين، **إلاّ لضمان حقوقهم من حيث كونهم أقلية تُشكل جزءًا من الدولة الجديدة، بموجب الشروط نفسها التي تحكم شئون الأقليات في بلدان العالم الأخرى»**[٥٧].

وترمز قرارات ١٠ سبتمبر/ أيلول إلى مرحلة مهمة في اتجاه الوحدة العربية:

١. إن فلسطين جزء لا ينفصل من أجزاء الوطن العربي. ؛

٢. رفض ومقاومة تقسيم فلسطين وإنشاء دولة يهودية فيها ؛

٣. الإصرار على طلب إلغاء الانتداب ووعد بلفور وعقد معاهدة مع بريطانيا تضمن للشعب العربي الفلسطيني استقلاله وسيادته. وأن تكون حكومته دستورية، للأقليات فيها ما للأكثريات من الحقوق وفقًا للمبادئ الدستورية العامة ؛

٤. تأبيد طلب وقف الهجرة اليهودية عاجلاً وإصدار تشريع يمنع انتقال الأراضي من العرب لليهود ؛

٥. يعلن المؤتمر أن استمرار الصداقة بين الشعبين البريطاني والعربي متوقف على تحقيق المطالب السابقة وأن إصرار إنجلترا على سياستها في فلسطين يرغم العرب أجمعين على اتخاذ اتجاهات جديدة. كما أن الائتلاف بين العرب واليهود لا يتم إلاّ على هذه الأسس.

ويقرِّرُ المؤتمر إبلاغ عصبة الأمم والمراكز المعنية بهذه القرارات.

وخارج التلويح بما يتهدد الصداقة مع بريطانيا العظمى، فإن ما هو جوهري في القرارات إنما ينصب على بذل مجهود دعائي كبير في داخل العالم العربي كما في خارجه.

وهذا التدخل العربي يزعج البريطانيين. فتقرر الحكومة عدم مناقشة المسألة الفلسطينية مع الملوك العرب، بيد أنها تدع العرب الفلسطينيين يستشيرونهم (١١ سبتمبر/ أيلول ١٩٣٧)[٥٨]. وينقل وونشوپ هذا الخبر إلى السياسيين العرب.

وعلى أثر التصويت في مجلس عصبة الأمم، يوجِّه الحاج أمين رسالة شكر إلى السلطات الفرنسية، التي لم توافق على التقسيم(٥٩).

وفي الشطر الثاني من سبتمبر/ أيلول، يبدو أننا بإزاء اتجاه إلى مواجهة سياسية أساسًا. فاللجنة العربية العليا، بما يثير عظيم انزعاج وزارة الخارجية، قد نجحت في تعبئة الرأي العام العربي و، بقدر أقل، الرأي العام الإسلامي، ضد خطة التقسيم، مما جرَّ الحكومات إلى اتخاذ الموقف نفسه. وعلى الصعيد الإقليمي، تتخذ القوى السياسية في مجملها موقف العداء لتكوين «سوريا جنوبية» لصالح عبد الله، الذي يبدو بوصفه مصدر التكدير الرئيسي للنظام السياسي العربي الآخذ بالتشكل. ومن المؤكد أن نوري السعيد، وهو بسبيله إلى العودة للظهور على المسرح السياسي العراقي، قد استعاد مشروعه الخاص بإقامة اتحاد للشرق الأدنى يضم المقام القومي اليهودي مع تقييد الهجرة، بيد أن خطته تبدو بعيدة عن أن تكون قابلة للتطبيق(٦٠). ويكتب فيلبي مقالات صحافية تستعيد الفكرة نفسها وإن كان لصالح قيادة سعودية. والحال أن العربية السعودية إنما تتبرأ منه.

بيد أن وساطة جديدة تبدأ(٦١). فألبرت هيامسون، المدير اليهودي السابق لإدارة الهجرة (١٩٢٦ – ١٩٣٤) يلتقي الكولونيل نيوكومب، وهو زميل سابق لـ ت. إ. لورانس خلال التمرد العربي. وقد عمل في خدمة العرب الفلسطينيين وصار مندوبهم في لندن في إطار مركز إعلام عن فلسطين (Palestine Information Centre). ويحاول الرجلان، في اتصال مع ماجنس وچورچ أنطونيوس، صوغ حل مقبول للجميع: فلسطين مستقلة تكفل حكمًا ذاتيًا لكل من الجماعتين، بما يشمل المقام القومي اليهودي وتقييد حجم السكان اليهود بنسبة ٤٩% من إجمالي السكان.

وفي وزارة المستعمرات، يسود الاعتقاد بأن الحاج أمين هو العقبة الحقيقية الوحيدة في وجه تطبيق خطة پيل. وتُنسَبُ إليه المسئولية عن الموجة الأخيرة لأعمال العنف، على الرغم من دعواته إلى التزام السكينة. أمَّا شيرتوك، الذي يخشى من أن يؤدي أي تأخير في تطبيق خطة پيل إلى إلغائها جرَّاء حدوث تغير في الظرف(٦٢)، فهو يناشد البريطانيين ترحيل المفتي(٦٣). ويميل ووتشوب في هذا الاتجاه. وهو يغادر فلسطين إلى بريطانيا العظمى، تاركًا لباترشل، سكرتيره الرئيسي، مهمة قيادة الحكومة في غيابه.

في ٢٦ سبتمبر/ أيلول ١٩٣٧، يتعرض أندروز، مباشر قضاء الجليل، للاغتيال على يد قوة فدائية من أربعة من العرب الملثمين، في أثناء ذهابه إلى الكنيسة الأنجليكانية لحضور قداس الأحد. وإذا كان أندروز رجلاً يتمتع بالتقدير في أوساط الإدارة البريطانية، فإنه مكروه كراهية خاصة من جانب السكان العرب بالنظر إلى ما قام به من قمع في المنطقة على أثر الإضراب العام[٦٤]، كما أنه بدا بوصفه الرجل الذي سيجري تكليفه بترحيل هؤلاء السكان. والحال أن من اغتالوه جليليون كلهم ينتمون إلى اتجاه جماعة القسّام[٦٥].

وعلى الفور، يبرق باترشل إلى لندن أنه مستعد لتنفيذ خطة القمع الموضوعة منذ وقت مبكر، والتي تتمثل في إزالة مجمل القوميين العرب، على الرغم من أن اللجنة العربية العليا والحاج أمين قد شجبا الاغتيال. والقادة الصهيونيون يحثونه بقوة على السير في هذا الاتجاه[٦٦]. ولا يحوز القائم بأعمال المندوب السامي أدلة على أن المفتي واللجنة العربية العليا هما اللذان أمرا بتنفيذ الاغتيال، بيد أنه مقتنع بأنهما يتحملان المسئولية الأدبية على الأقل عن وقوعه. وفي ٢٩ سبتمبر/ أيلول، يتخذ أورمسبي – جور موقف الجازم تمامًا بما يقول خلال مداولات الوزارة البريطانية: إن المفتي هو الذي وضع اسم أندروز على القائمة السوداء للشخصيات التي يجب اغتيالها. وهو يحصل على قرار باعتقال جميع الكوادر القومية العربية وبإعلان أن جميع منظمات هذه الكوادر غير شرعية. أمّا فيما يتعلق بإعلان الأحكام العرفية، فسوف يجري الانتظار لمراقبة تطور الوضع.

وفي ٣٠ سبتمبر/ أيلول، يتلقى باترشل التعليمات النهائية الصادرة إليه. وفي الأول من أكتوبر/ تشرين الأول، يجري إعلان أن اللجنة العربية العليا وجميع اللجان القومية تعد «غير شرعية»، ويجري تجريد الحاج أمين من جميع وظائفه الدينية. وفي التوّ والحال، يتم ترحيل عدة أعضاء في اللجنة العربية العليا إلى سيشل، إلاّ أنه لم يتسن اعتقال المفتي، اللاّجئ كالعادة بداخل الحرم المطوّق بالشرطة البريطانية. وقد وقع إضراب عام قصير في ٣ أكتوبر/ تشرين الأول، بيد أن الحاج أمين يطلب على الفور وقفه، حيث إن هذا التاكتيك لا يبدو له ملائمًا[٦٧]. وبالمقابل، يطلق الرجل دعاية تجعل من شخصه شهيدًا من شهداء الإسلام.

وفي ٩ أكتوبر/ تشرين الأول، يصبح بوسع باترشل اعتبار أن استعراض القوة قد نجح: فاليهود فرحون والعرب المعتدلون ليسوا ساخطين على إزالة المفتي. ولا يتوقع باترشل حركات احتجاج واسعة النطاق، وإن كان يتوقع، في أسوأ الاحتمالات، حملة جديدة للاغتيالات السياسية[٦٨].

ويبدو أن الأرقام[٦٩] تؤيِّدُ توقعاته:

	١٧ - ٢٣ سبتمبر/ أيلول	٢٤ - ٣٠ سبتمبر/ أيلول	١ - ٧ أكتوبر/ تشرين الأول	٨ - ١٤ أكتوبر/ تشرين الأول
هجمات بالأعيرة النارية ضد المستوطنات اليهودية والشرطة	٧	٤	٩	٦
هجمات مسلَّحة	٧	٤		١
إلقاء قنابل	٢		١	٢
أعمال تخريب	٢		١	١
أعمال قتل	٣	٥	١	١
محاولات قتل		١	٢	
هجمات على الطرق الكبرى			٢	
الإجمالي	٢١	١٤	١٤	١٣

على أن العصابات المسلَّحة الريفية الأولى إنما تظهر في منطقة نابلس، في منتصف أكتوبر/ تشرين الأول[٧٠]. والشيء المهم بصورة خاصة هو أن الحاج أمين، متنكرًا في ثياب بدوي[٧١]، إنما ينجح، في ليلة ١٣ - ١٤ أكتوبر/ تشرين الأول، في التسلل من الحرم ويركب البحر على زورق صغير يقله إلى لبنان. وهدفه هو الذهاب إلى سوريا، بيد أن الشرطة الفرنسية تعترض سبيله في ١٦ أكتوبر/ تشرين الأول. فيجري التحقيق معه من جانب كولومباني، مدير الشرطة العامة ببيروت. والحال أن كولومباني، بعد أن طلب تعليمات من مارتل، إنما يأمر

بوضع اللاجئ تحت الإقامة الجبرية الخاضعة للمراقبة في ذوق، ذات السكان المسيحيين، قرب بيروت.

والحاصل أن هروبه كان قد جرى التحضير له من جانب لجان **الجهاد** السرِّية التي كانت قد قررت شن الانتفاضة في ١٥ أكتوبر/ تشرين الأول. بل كان من الوارد أن يحمل المفتي نفسه السلاح في الجبال، غير أن قادة العصابات قد رفضوا ذلك[٧٢]. وبعد اشتعالٍ أول، تستقر وتيرة الحركة دون تصاعد[٧٣]:

	١٥-٢١ أكتوبر/ تشرين الأول	٢٢-٢٨ أكتوبر/ تشرين الأول	٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول-٤نوفمبر/ تشرين الثاني	٥-١١ نوفمبر/ تشرين الثاني	١٢-١٨ نوفمبر/ تشرين الثاني
هجمات بالأعيرة النارية ضد المستوطنات اليهودية والشرطة	٤٩	٢٢	١٢	٩	٥
هجمات مسلّحة	١		١	٣	١
إلقاء قنابل	٩	٤	٣	٣	٢
أعمال تخريب	٣٢	١٩	٥	٥	٤
أعمال قتل	٢	١	٣	١١[٧٤]	١٠[٧٥]
محاولات قتل	٥	٦	٣	٥	١
الإجمالي	٩٨	٥٢	٢٧	٣٦	٢٣

	١٩ - ٢٥ نوفمبر/ تشرين الثاني	٢٦نوفمبر/تشرين الثاني- ٢ديسمبر/ كانون الأول	٣-٩ ديسمبر/ كانون الأول	١٠-١٦ ديسمبر/ كانون الأول
هجمات بالأعيرة النارية ضد المستوطنات اليهودية والشرطة	٣	١٢	٩	٩
هجمات على الطرق الكبرى			١	
هجمات مسلحة	٣	١	٢	٩
إلقاء قنابل	٥	٣	١٠	٢
أعمال تخريب	١	٢	٥	٣
أعمال قتل	٣(٧٦)	٣(٧٧)	١	٥
محاولات قتل		٢	٣	
الإجمالي	**١٨**	**٢١**	**٣٣**	**٣٢**

والهجمات تستهدف البريطانيين والمتعاونين العرب معهم واليهود. والمناطق المتأثرة بالأحداث بشكل رئيسي هي القدس ووسط البلاد، القاعدة التقليدية لنفوذ الحسينيين، وشمالي فلسطين. وهذه النشاطات تطفئ تحمس «المعتدلين» لأن يصبحوا محاوري الحكومة. ويصل القمع البريطاني إلى الذروة، مع عدة مئات من الاعتقالات والعقوبات الجماعية التي تطال القرى المشتبه بأنها توفر ملاذاً لـ«إرهابيين». ويرد الجذريون الصهيونيون على الاغتيالات لليهود باغتيالات للعرب.

وفي لبنان، يتسامح الفرنسيون مع تحويل الحاج أمين مقر إقامته الجبرية الخاضعة للمراقبة إلى موقع للقيادة السياسية للحركة الفلسطينية. وهو يتمتع بتأييد مجمل الطبقة السياسية العربية المسلمة السورية واللبنانية، والتي يحرص الفرنسيون على مراعاة جانبها. وأثر ذلك يتجاوز حدود الانتداب الفرنسي: وهكذا، فإن الإخوان المسلمين المصريين يشكرون السلطة الفرنسية على الاستقبال الممنوح للمفتي(٧٨). ثم إن سلطة الانتداب ذاكرتها طويلة وتجد مسرةً في أن تعامل البريطانيين بمثل ما عاملها البريطانيون خلال الانتفاضة السورية الكبرى.

وفي ٢١ نوفمبر/ تشرين الثاني، يضطر باترشل إلى الاعتراف بأن الوضع «سيئ». فانعدام الأمن يمتد إلى جزء متزايد من فلسطين(٧٩). وهو يقاوم قدر إمكانه مطالب الصهيونيين الملحة بالمشاركة مشاركة مباشرة في عمليات حفظ النظام، ويبدو متفائلاً في إمكانية القضاء على الانتفاضة. وبالمقابل، في ١٧ نوفمبر/ تشرين الثاني(٨٠)، يضطر إلى الإشارة إلى المأزق السياسي: فما من عرب هناك يؤيدون التقسيم، ونفوذ عبد الله لا وزن له. وحتى تنشأ دولة يهودية ذات أغلبية قوية، لابد من اختزال مساحة هذه الدولة، وهو ما لا يقبله الصهيونيون. وفي وزارة الخارجية، يستأنف إيدن حملته ضد التقسيم. وتؤيده في حملته الشبكةُ الدبلوماسية في العالم العربي والإسلامي، والتي تأخذ على وزارة المستعمرات عدم النظر إلى العالم العربي والإسلامي في كليّته(٨١).

أعمال العنف والوساطات

يريد البريطانيون إبراز عزمهم. وهكذا نجد أحد قادة جماعة القسام، الذي كان قد سُجِنَ في الشطر الثاني من ديسمبر/ كانون الأول، وهو الشيخ فرحان السعدي، قد حوكم على الفور وجرى إعدامه. والحال إن إعدام هذا الرجل البالغ من العمر ستين عامًا إنما يستثير شعورًا حادًّا بالصدمة في أوساط السكان العرب، حيث تتكاثر النداءات الداعية إلى الثأر(٨٢). ويحاول النشاشيبيون تكوين تمثيل سياسي عربي جديد، بيد أن الأشخاص الذين تم الاتصال بهم يرفضون أو، حال قبولهم، يطالبون ببرنامج قوميٍ صارم يرفض أي تفكير في التقسيم(٨٣).

وفي دمشق، ينظم الأنصار التقليديون للعرب الفلسطينيين لجان دعم يشترك فيها منفيون فلسطينيون كدروزه، وتمول نشاطات الثوار. وفي ذلك الوقت، يحدث نوع من الاندماج بين أنصار الحسينيين ومناضلي جماعة القسّام. وترفض الجماعتان الاعتماد على فوزي القاوقجي، جد المتماهي مع الاتجاه المنحاز إلى عبد الله وإلى النشاشيبيين. وبتفويض من الحاج أمين، يتولى دروزه قيادة العمليات(٨٤). فيقوم بتوزيع الأموال ويهتم بتوفير المؤن والإمدادات للمقاتلين. وهو يحوز إمكانات مالية مهمة نسبيًا، هي نتاج تبرعات مالية جرت في مجمل الشرق الأدنى، لإغاثة الضحايا العرب في فلسطين، من الناحية الظاهرية، بيد أنها كانت تُوَزَّعُ في مكتبه.

والحاصل أن المصريين وخاصة العراقيين إنما يسهمون بسخاء في جمع هذه التبرعات.

وسعيًا إلى التحقير من شأن حقيقة أشكال الدعم العربية هذه، نجد أن الصهيونيين يتهمون الحركة بأنها مموّلة من جانب إيطاليا وألمانيا، وهو ما لا يبدو أن هناك ما يثبته. وصحيح أن الحاج أمين قد حاول، من منفاه اللبناني، الدخول في اتصال مع الرايخ الثالث، بيد أن النازيين قد واصلوا سياستهم الخاصة بعدم التدخل. ولن يستخدم هتلر المسألة الفلسطينية إلاَّ لكي يدلِّل على الرياء البريطاني[٨٥]. وهكذا نجد أنه، في خطاب ألقاه في ٢٠ فبراير/ شباط ١٩٣٨، سوف يوصي «أعضاء مجلس العموم بالتدخل في الأحكام الصادرة عن محاكمهم العسكرية في القدس بدلاً من الاهتمام بالأحكام الصادرة عن المحاكم الشعبية الألمانية». وخلال أزمة ميونخ، سوف يشبِّهُ السوديت بـ«فلسطين ثانية»، وسوف يشير، في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٣٨، إلى أن ما يحدث في فلسطين «يدل بشكل وافرٍ جدًّا على العنف ولا يدل إلاَّ قليلاً جدًّا على الديموقراطية». و«تعدد مراكز» النظام النازي يسمح بالفعل ببذل محاولة من جانب خدمات الجيش (Abwehr) لتقديم أسلحة وأموال لدعم الانتفاضة عن طريق العربية السعودية، إلاَّ أنه يبدو أن هذه المحاولة قد فشلت منذ البداية[٨٦].

والشبكة الديبلوماسية البريطانية على علم تمامًا بضخامة التعبئة الشعبية العربية لصالح الفلسطينيين، وهي تُكثر من تحذير لندن.

والحاصل أن دروزه، مدعومًا من جانب الوطنيين السوريين ذوي الاتجاه المعادي للهاشميين، إنما يجتهد في إنشاء قيادة مركزية وفي تقسيم فلسطين إلى مناطق عمليات متمايزة. وفي منتصف ديسمبر/ كانون الأول، تؤتي جهود التنظيم نتائج ملموسة بالفعل، كما يشير إلى ذلك ضابط الاتصال الفرنسي في القدس[٨٧]:

السياسة الحالية للعصابات يبدو أنها ما يلي:

١) هناك منظمة رئيسية للعصابات في كل قضاء. وهذه القضاءات مقسَّمَةٌ إلى مجموعات صغيرة دائمة يتراوح قوام كل مجموعة منها بين ٥ و١٠ رجال، تحت قيادة رئيس.

٢) على أن كل مجموعة إنما تخضع لإشراف رئيس المنظمة الرئيسية وتتلقى التعليمات بشأن المواقع المحدَّدة التي يتعين على المجموعة أن تتواجد فيها على أهبة الاستعداد لتنفيذ كل العمليات المقرَّرة.

٣) سيبذل الأعضاء الدائمون في العصابات كل الجهود الممكنة لتجنيد عناصر محلية.

٤) بالنسبة للمرحلة الراهنة، سوف تعمل كل مجموعة بشكل مستقل في أوسع قطاع ممكن.

٥) سوف تتجنب العصابات، قدر الإمكان، الدخول في مواجهات مباشرة مع القوات الحكومية وسوف تركز عملياتها على الهجمات المسلّحة ضد الممتلكات اليهودية.

٦) يجب عمل ترتيبات لإسراع القرويين المحليين إلى مساعدة كل عصابة تتعرض للهجوم من جانب القوات.

٧) جميع التعزيزات اللاحقة سوف تشكل عصابات صغيرة مماثلة.

وعلاوة على الدعم المستمر من جانب القرويين للعمليات المنفصلة التي تقوم بها العصابات المسلّحة، فإن هذه الأخيرة إنما تستفيد من دعم أعم من جانب السكان الريفيين. ونبرة الخطاب جد إسلامية، ويجري اتهام المتعاونين مع البريطانيين بأنهم خائنون للإسلام، كما يجري إعلان الأحكام الصادرة بإعدامهم في المدن الفلسطينية[٨٨]. وتتعلق الانتفاضة أساسًا بشمالي فلسطين (القسّاميون) ومنطقة القدس (الحسينيون). وتنصب الهجمات على المستوطنات اليهودية وطرق المواصلات. وتستهدف أعمال التخريب شبكات الاتصال التليفوني خاصةً. وعندما يحدث صدام مباشر مع القوات البريطانية، فإن خسائرها تعد فادحة. وإلغاء اللجان القومية، والتي لعبت دورًا محركًا في أحداث عام ١٩٣٦، يفسر أيضًا هذا التزحزح من المدن إلى الأرياف كموقع رئيسي للمواجهة. والشبيبة المتعلمة هي التي يستهدفها القمع بشكل مباشر أكثر، ولا يمكن لأفرادها لعب أدوار حقيقية إلاّ في المنفى. وينجم عن ذلك أنه، حتى إذا ما استخدم قادة العصابات الخطاب السياسي للنخب، فإن ممارساتهم الاجتماعية سوف تميل تدريجيًا إلى عودةٍ إلى الممارسات القديمة للمجتمع الريفي، بجماعاته التضامنية وتعارضاته العشائرية. وسوف تحل مرجعية إسلامٍ محافظٍ محل مرجعية نزعة قومية عربية حديثة، بقدر ما أن المحن والمكابدات سوف تدفع المقاتلين إلى نشدان عزيمتهم في ثقافتهم الاجتماعية التقليدية.

أعمال العنف من ١٧ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٣٧
إلى ٢٣ فبراير/ شباط ١٩٣٨[٨٩]

	١٧-٢٣ ديسمبر/ كانون الأول	٢٤-٢٩ ديسمبر/ كانون الأول	٣٠ ديسمبر/ كانون الأول- ٥ يناير/ كانون الثاني	٦-١٢ يناير/ كانون الثاني	١٣-١٩ يناير/ كانون الثاني
أعمال قتل	٧[٩٠]	١[٩١]	٣[٩٢]	٣[٩٣]	١[٩٤]
محاولات قتل	٣	١	١	٣	–
هجمات بالأعيرة النارية	٢٤	١٥	١٧	١٢	٢٠
هجمات مسلحة	٦	٢	٢	٤	١
إلقاء قنابل	٣	٣	٤	٤	٣
أعمال تخريب	٥	٤	٦	٥	٧
الإجمالي	٤٨	٢٦	٣٣	٣١	٣٢

	٢٠-٢٦ يناير/ كانون الثاني	٢٧يناير/كانون الثاني-٢فبراير شباط	٣-٩ فبراير/ شباط	١٠-١٦ فبراير/ شباط	١٧-٢٣ فبراير/ شباط
أعمال قتل	١[٩٥]	٣[٩٦]	٢[٩٧]	٢[٩٨]	١[٩٩]
محاولات قتل	١	–	١	٦	١
هجمات بالأعيرة النارية	٢٠	١٥	٩	١٨	٢٠
هجمات مسلحة	١	٢	٢	٢	٣
إلقاء قنابل	٣	٣	–	١	١
أعمال تخريب	٦	٣	٩	١١	١٠
الإجمالي	٣٢	٢٦	٢٣	٤٠	٣٦

وفي لندن، يحتد النزاع بين وزارة المستعمرات ووزارة الخارجية. ويصبح بوسع إيدن أن يؤكد أمام مجلس الوزراء في ٨ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٣٧ أنه، لولا «المشكلة الفلسطينية» لأصبح الشرق الأوسط برمته في سلام[١٠٠]. وهو يحظى بتأييد سكرتير الدولة لوزارة شئون الهند: يجب صون الصداقة مع العرب والمسلمين. أمَّا نيفيل تشامبرلين، رئيس الوزراء، فهو يراوغ: إن التقسيم يتطلب دراسة تمهيدية طويلة من جانب لجنة ويجب التخلي عن ترحيل السكان العرب. وتسارع وزارة الخارجية إلى نقل القرار إلى السفارات في البلدان العربية. ويجري إبلاغ ابن سعود به على الفور. وتستمر المناقشة في الأسابيع التالية فيما بين الوزارات. وفي ٢٣ ديسمبر/ كانون الأول[١٠١]، تقرر الحكومة البريطانية تشكيل لجنة بريطانية جديدة مهمتها تحديد الحقائق والقيام بدراسة تفصيلية للإمكانيات العملية لتقسيم فلسطين. ويجري الحفاظ على مبدأ التقسيم إلى ثلاثة أجزاء، بيد أنه سوف يتعين على اللجنة تحديد الحدود الجديدة لهذه الأجزاء. ولم توافق الحكومة على ترحيل السكان العرب. ويذاع الخبر في ٤ يناير/ كانون الثاني ١٩٣٨، ويحبط الجميع، بشكل لا مفر منه. إذ ينزعج ڤايتسمان من اختفاء الإشارة إلى خطة پيل[١٠٢]. أمَّا ابن سعود، الذي يلتقي السفير البريطاني، السير ريجنالد بولارد، في جدة، في اليوم نفسه، فهو يعبر له عن حزنه: فأمس، دعا حاشيته للاستماع معه في خيمته إلى أول بث بالعربية لهيئة الإذاعة البريطانية، فبوغت بالاستماع إلى خبر إعدام عربي في فلسطين. فأخذ يبكي. وفجأة، يرجع إلى البكاء ويناشد البريطانيين أمام الله أن يتخلوا عن سياسة تهدد مودة العرب التقليدية لبريطانيا العظمى. وهذا الاستعراض المثير للديبلوماسية السعودية يؤثر على وزارة الخارجية، التي تأمر بتوزيع برقية السفير على الوزراء[١٠٣].

ومشروع هيامسون – نيو كومب في مرحلة متقدمة الآن بالفعل[١٠٤]. وهو يلقى دعم نوري السعيد، الذي يحاول كسب اهتمام المفتي به. وبما يشكل علامة من علامات الأزمنة الجديدة، فقد حرص رجل الدولة العراقي على إبلاغ المندوب الأميركي في بغداد بمضمون تحركاته[١٠٥]. وقد حظرت وزارة المستعمرات على نيوكومب مقابلة الحاج أمين، ويمر الأمر من خلال وسطاء، وأهمهم عزت طنّوس، الذي يمكنه الانتقال من لندن إلى بيروت دون اعتراض من جانب البريطانيين. بل

إن مبعوثين آخرين يقترحون على المفتي مقابلة فايتسمان[١٠٦]. ويرى المنفيون في سوريا في ذلك ارتخاءً بريطانيًا في الرغبة في فرض تقسيم لفلسطين ويقررون مواصلة النقاش (منتصف ديسمبر/ كانون الأول ١٩٣٧). ويذهب طنّوس ونوري السعيد إلى بيروت ويحصلان على موافقة مبدئية كما يتلقيان طلبًا بتحرك رسمي في هذا الاتجاه يجب أن تقوم به الوكالة اليهودية. بيد أن الصحافة الصهيونية ترفض علنًا أي حل يجعل من اليهود أقلية في فلسطين، وهو ما يجري اعتباره دفعًا بعدم جواز سماع الدعوى. والواقع أن القيادة الصهيونية قد تلقت بالفعل عرض الوسطاء، والذي يتضمن إمكانية الهجرة في مجمل الشرق الأدنى في مقابل بقاء مقام قومي يهودي أقلّوي في فلسطين، لكنها امتنعت عن أخذه مأخذ الجد. فهي لا تريد النقاش إلاً على أساس أغلبية يهودية في فلسطين[١٠٧]. وتتعدد قنوات الاتصال المستخدمة يزيد من التشوش. إلاً أنه يجري استئناف المباحثات مع ذلك في بيروت في مستهل يناير/ كانون الثاني ١٩٣٨[١٠٨]. والسياسيون السوريون كشهبندر وجميل مردم يؤيدون المشروع. كما أن شخصيات مصرية تعرض وساطتها. ودون أن يكون هناك تنسيق حقيقي، فإن المسألة تتخذ مع ذلك بُعدًا عربيًا جامعًا لأن الفاعلين يأتون من الطبقات السياسية المصرية والسورية والعراقية.

وفي فبراير/ شباط ١٩٣٨، يلتقي نوري السعيد من جديد بالمفتي ورفاقه. فيحدثهم عن تحركاته في بريطانيا العظمى ويوضح لهم أن العقبة الرئيسية تأتي من أورمسبي – جور، المنحاز بالكامل إلى صف التقسيم[١٠٩]. ويمكن الأمل في الكثير من اللجنة البريطانية الجديدة، غير المرتبطة باستنتاجات اللجنة الملكية. ولا يزال بالإمكان التوصل إلى اتفاق مع اليهود. وفي الأسابيع التالية، يقوم نوري بانتظامٍ بإبلاغ الحاج أمين بلقاءاته مع ماجنس ويبدو متفائلاً. بل يبدو أن ماجنس قد أعلن أنه إذا ما عارضت القيادة الصهيونية الاتفاق فسوف يكون بالإمكان الإطاحة بها بمساعدة الصهيونيين الأميركيين والعناصر غير الصهيونية في الوكالة اليهودية (عندما تعلم القيادة بذلك، فإنها تدعو ماجنس إلى نفي أنه قال كلامًا كهذا، وهو ما يفعله). وينفد صبر المنفيين: فمنذ منتصف ديسمبر/ كانون الأول لم ينتج أي شيء جوهري:

وقد أدت كل الوساطات التي اقترحها هيامسون وماجنس ونيوكومب ونوري السعيد إلى انزعاج متعاظم في الدوائر القيادية الصهيونية. وكان شيرتوك وبن جوريون مهتمين بالفعل، بيد أن ڤايتسمان قد عارض هذه الوساطات في التوّ والحال. وهو، في مراسلاته، يعتبر المقترحات «إزعاجًا سياسيًا»(١١٠): إن ماجنس يتسبب في أضرار تكاد توازي الأضرار الناشئة عن أعمال الإرهاب. ويتوجه ڤايتسمان بالخطاب إلى سلسلة بأكملها ممن يراسلهم (ليون بلوم، فيليب جريڤز، وايز، ليبسكي) (١١١) لكي يوضح لهم أن هدف الصهيونية ليس خلق جيتوات يهودية في البلدان العربية ولا خلق «عربٍ موسويي الديانة». فالعرب، الذين لا يمكن الثقة بهم، إنما يسعون في الواقع إلى خنق المقام القومي اليهودي، بإيحائهم بأنهم مستعدون لاستقبال عدد ملحوظ من اليهود في مجمل بلدانهم. وهذا عبارة عن «سبت ساحرات» حقيقي ينفذه أفراد تصعب الثقة بهم من قبيل «الملوك العرب والمسلمين الهنود والأمراء المصريين والمغامرين المشارقة وما لا أدري من». وهو يؤكد للبعض وللبعض الآخر(١١٢)، أن التخلي عن خطة التقسيم من شأنه أن يكون بمثابة سقوط أدبي للإمبراطورية البريطانية، بما يشكل نذيرًا بانهيارها المادي. وهو يرى أن اليهود المستوعَبين المشاركين في وساطة هيامسون – نيوكومب متواطؤون في تدمير يهود ألمانيا وبولنده والمجر. وأن من شأن دولة يهودية من مليونين من السكان أن تصبح الرصيد الاستراتيجي الرئيسي لبريطانيا العظمى في هذا الجزء من العالم. وأن أعداء بريطانيا العظمى هم أعداء الصهيونية: «الوطنيون المتطرفون المشارقة» الذين تتلاعب بهم ألمانيا النازيةُ وإيطاليا الفاشيةُ وتقومان باستخدامهم(١١٣). وهو يرى أنه لا يجب أخذ احتجاجات البلدان العربية والإسلامية مأخذ الجد: فسوف يتم كنسها عبر موقف حازم من جانب البريطانيين الذين سيحصلون على تعزيز من جانب العالم اليهودي. وهو يعتقد أن الأزمة الحالية في فلسطين إنما ترجع إلى ضعف إدارة الانتداب التي لا تنجح في فرض نفسها على السكان.

وفي فلسطين، يلتقي ڤايتسمان المندوب السامي، بصورة منتظمة، ويؤكد له أن المفتي قد شدَّد مواقفه فيما يتعلق بالهجرة. والحال أن ووتشوپ إنما يصحح الحقائق، في مراسلاته مع وزارة المستعمرات: إن الوكالة اليهودية هي التي

رفضت الموافقة على مضمون مقترحات هيامسون - نيوكومب[١١٤]. وفي ٣٠ يناير/ كانون الثاني ١٩٣٨، يتناول ڤايتسمان طعام الإفطار مع ووتشوپ ويعترف بأنه قد تلقى اقتراحًا بمقابلة الحاج أمين بيد أنه لم يتابع الموضوع، بالنظر إلى عدم وجود أي أساس مقبول للاتفاق[١١٥].

وفي شهر فبراير/ شباط، يصبح فشل الوساطة واضحًا. وبشكل علني، يعيد كل طرف التأكيد على مواقفه. فيرفض المفتي أي هجرة يهودية إضافية، وتعلن القيادة الصهيونية رفضها لأي حل آخر سوى التقسيم. وقد رأى ڤايتسمان في الأمر منذ البداية مصيدة سياسية خطيرة، بينما رأى فيه شيرتوك وبن جوريون إمكانية لإيجاد أغلبية يهودية في مجمل فلسطين الواقعة تحت الانتداب. أمَّا الدافع الرئيسي للقيادة العربية في المنفي فقد كان يتمثل في التوصل إلى التخلي عن خطة التقسيم؛ بينما تمثل الدافع الرئيسي للصهيونية في توسيع المجال المفتوح أمام الاستيطان.

التشدد والتسويفات البريطانية

في اللحظة التي انتصرت فيها سياسة دِل المعتمدة على إبداء الحزم، جرت الاستعاضة عنه بقائد عسكري جديد[١١٦]، هو أرشيبالد پيرسيڤال ويڤل، الذي سيصبح هو أيضًا جنرالاً عظيمًا آخر في الحرب العالمية الثانية. وهو يعرف الساحة جيدًا لأنه كان قد خدم تحت رئاسة أللنبي في مصر وفي سوريا وكان مؤرخ الحملة على فلسطين وكاتب سيرة رئيسه السابق[١١٧]. وبوصفه صديقًا لووتشوپ، فإنه لا يسعى إلى المواجهة ويقبل الحل الحقوقي المتمثل في الحصول على «سلطات طوارئ»: فهذا الحل يتجنب اللجوء إلى الأحكام العرفية، التي تمنح كل السلطات للعسكريين.

والحاصل أن ووتشوپ، الذي استنفد أغراضه وفقد اعتباره في نظر الجميع، إنما يجري سحبه «لاعتبارات صحية». فيترك منصبه في الأول من مارس/ آذار ١٩٣٨. أمَّا المندوب السامي الجديد، وهو السير هارولد ماكمايكل، فهو رجل سلطة قادم من الإدارة الاستعمارية في أفريقيا (كان حاكم تنجانيقا). وهو يؤمن إيمانًا عميقًا بأن الإمبراطورية البريطانية واحد من أعظم إبداعات تاريخ البشرية وأنبلها. وإذا كانت رؤيته السياسية تنتمي إلى عصر مضى، فإن مزاجه الذي لا يرحم يتماشى مع حاجات اللحظة. وفي النضال حتى الموت والذي تنخرط فيه

الإمبراطورية تدريجيًا، سوف يبدو الرجل عديم الرحمة في مواجهته مع العرب ثم مع اليهود. وهو لا يعتبر نفسه لا مؤازرًا للعرب ولا مؤازرًا لليهود، بل مجرد مؤازر لبريطانيا. ولدى تهنئته بتعيينه[١١٨]، شرح له أورمسبي – جور بوضوح طبيعة مهمته: إن البريطانيين موجودون في فلسطين لبواعث استراتيجية وانسحابهم مستحيل لاعتبارات تتعلق بالهيبة. ولا يمكن اعتبار فلسطين جزءًا من العالم العربي ولا بلدًا يهوديًا. والتقسيم هو الحل الوحيد لأنه لا يمكن جعل العرب يحكمون اليهود ولا جعل اليهود يحكمون العرب.

ويجد الحزم ترجمة فورية له عبر سلسلة من تدابير عزل موظفين دينيين مسلمين يُعتبرون جد مرتبطين بالمفتي. وتؤدي موجات اعتقالات جديدة إلى ملء «معسكرات الاعتقال» البريطانية في فلسطين (يستخدم المصطلح استخدامًا رائجًا، بما في ذلك في المراسلات الإدارية) [١١٩]:

المحتجزون في عامي ١٩٣٧ و١٩٣٨[١٢٠]

	عرب	يهود	الإجمالي
المحتجزون خلال عام ١٩٣٧	٨١٦	٨٧	٩٠٣
المحتجزون عند نهاية عام ١٩٣٧	٥٨٠	٥١	٦٣١
المحتجزون خلال عام ١٩٣٨	٢٤٦٣	٨٠	٢٥٤٣
المحتجزون عند نهاية عام ١٩٣٨	٢٠٣٣	٣٦	٢٠٦٩

ولمكافحة العصابات الفلاحية، يلجأ المندوب السامي والعسكريون إلى إنزال العقاب القاسي بالقرى المشتبه بمساعدتها للثوار وإلى مكافأة القرى التي تبدو مراعية للنظام العام بدفع إعانات مالية لها. وهم يريدون الاعتماد على مخاتير القرى وعلى البورچوازية الريفية التي لا يمكن لمصالحها إلاَّ أن تميل إلى تأمين سيادة النظام العام. وهذه السياسة مبنية على تفسير اجتماعي: إن العصابات الفلاحية ليست غير تعبير عن لصوصية دنيئة تقليدية تتخذ لنفسها ذريعة سياسية. ومحصلة هذا النهج في التصرف هي تنشيط التوترات الكامنة في داخل المجتمع الفلاحي دون تحسين حالة الأمن بشكل حقيقي:

أعمال الإرهاب من ٢٤ فبراير/ شباط إلى ٢٧ أبريل/ نيسان ١٩٣٨[١٢١]

	٢٤ فبراير/ شباط – ٢ مارس/آذار	٣ – ٩ مارس/ آذار	١٠ – ١٦ مارس/ آذار	١٧ – ٢٣ مارس/ آذار
أعمال قتل	١[١٢٢]	–	١[١٢٣]	٤[١٢٤]
محاولات قتل	١٨	–	٢	٢
هجمات بالأعيرة النارية	–	١٩	٢١	١١
هجمات مسلحة	٣	٢	١٠	١٢
إلقاء قنابل	٢		٢	٢
أعمال تخريب	٤	٣	١٧	٢
الإجمالي	٢٨	٢٤	٥٣	٣٣

	٢٤-٣٠ مارس/ آذار	٣١مارس/آذار – ٦ أبريل/ نيسان	٣ – ٧ أبريل/ نيسان	١٤-٢٠ أبريل/ نيسان	٢١- ٢٧أبريل/ نيسان
أعمال قتل	١٦[١٢٥]	٣[١٢٦]	١٤[١٢٧]	٩[١٢٨]	١١[١٢٩]
محاولات قتل	٦	–	٢	١	٥
هجمات بالأعيرة النارية	٣	٣٠	٤١	١٩	٢٨
هجمات مسلحة	٨	٧	٨	٧	٢
هجمات على الطرق الكبرى	١	–	–	–	١
إلقاء قنابل	١	٢	٥	٤	٧
أعمال تخريب	٧	١٨	٢٨	١٣	٢٢
أعمال اختطاف	٧	٢	–	–	٢
الإجمالي	٨٥	٦٢	٩٨	٥٣	٧٨

والحال أن ماكمايكل، في ختام شهر من إقامته، قد أدرك حدود هذا المنظور. وهو ينقل إلى أورمسبي - جور[١٣٠] مضمون حوار بين مختارٍ مُوالٍ ومساعده مباشر القضاء الذي جاء ليقدم إليه مساعدة مالية للأشغال العمومية. فالمختار يتحدث بصراحة عن رغبته في احترام القانون وفي الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع الحكومة، لكنه هو وأهل القرية متعاطفون مع العصابات التي تدافع عن القضية العادلة. فأصل القلاقل إنما يكمن في سياسة الحكومة. ومن جهة أخرى فإن هذا العنصر الموالي سوف يجري اغتياله على أيدي الثوار بعد بضعة أسابيع من ذلك الحوار[١٣١].

والحال أن تدهورَ الوضع الاقتصادي الراجع إلى الاضطراباتِ والعوارض السياسية إنما تؤدي إلى انخفاض الهجرة اليهودية بشكل ملحوظ منذ عام ١٩٣٦. واعتبارًا من نشر تقرير اللجنة الملكية، نجد أنفسنا بإزاء تَمَسُّكٍ بإيقاع الألف مهاجر في الشهر والذي جرى إعلانه بالنسبة للفترة الانتقالية:

الهجرة إلى فلسطين في ١٩٣٦ - ١٩٣٩[١٣٢]

	الإجمالي	يهود	عرب	آخرون
١٩٣٦	٣١ ٦٧١	٢٩ ٧٢٧	٦٧٥	١ ٢٦٩
١٩٣٧	١٢ ٤٧٥	١٠ ٥٣٦	٧٤٣	١ ١٩٦
١٩٣٨	١٥ ٢٦٣	١٢ ٨٦٨	٤٧٣	١ ٩٢٢
١٩٣٩	١٨ ٤٣٣	١٦ ٤٠٥	٣٧٦	١ ٦٥٢

ويتواجد الحزم أيضًا في طرد المهاجرين السرِّيين. وبحكم أثر ناشئ عن القمع، فإن العرب خاصة هم الذين يطالهم هذا الطرد. أمَّا المهاجرون السرِّيون اليهود فيستفيدون من حماية جماعتهم لهم وغالبًا ما تجري تسوية حالاتهم من خلال خصم من الحصة القانونية.

طرد المهاجرين غير الشرعيين [١٣٣]

	الإجمالي	يهود	عرب وآخرون
١٩٣٧	١ ٠٩٦	٩٥	١ ٠٠١
١٩٣٨	٧٣٣	٣٠	٧٠٣

ويبقى مع ذلك أن انخفاض الهجرة الشرعية اليهودية لا يترافق مع زيادة ملحوظة في الهجرة السرِّية. فعلى الرغم من التفاقم المستمر لوضع يهود أوروبا، نجد أن فلسطين، لأسباب اقتصادية وسياسية (أعمال العنف)، إنما تصبح أقل جاذبية. على أن الوضع سوف يتغير بشدة خلال الشطر الثاني من عام ١٩٣٨.

والحاصل أن تحفظات وزارة الخارجية البريطانية على خطة التقسيم والتشوش الناجم عن مقترحات هيامسون – نيوكومب قد أدت إلى اختزال ملحوظ لقدرة الحركة الصهيونية على المساومة. وقلة الحماس لخطة پيل والتي ظهرت علانيةً خلال مؤتمر زيورخ إنما تسمح للمسئولين البريطانيين باختزال قيمة تعهداتهم. فقد تخلوا عن فكرة ترحيل السكان العرب، ثم إنهم يحيلون المسألة الترابية إلى لجنة الدراسات، المسماة بلجنة وودهيد. وهذه الأخيرة تختار التزام موقف التكتم. وهي تلتقي، في جلسات استماع خاصة أو علنية، بممثلين صهيونيين خلال تواجدها في فلسطين، بيد أن المناقشات تظل على مستوى تقاني تمامًا. فنظل بعيدين عن المفاوضات التي طالبت بها الوكالة اليهودية.

وفي مايو/ أيَّار ١٩٣٨، تفقد خطة التقسيم المدافع الرئيسي عنها مع تنحي أورمسبي – جور، الذي لم يعد بوسعه مواصلة الدفاع عنها: فهو يرى أن العرب بلا ولاء وأن اليهود، بمجرد تحررهم من الاضطهاد، إنما يصبحون طماعين وعدوانيين. ويحل محله مالكوم ماكدونالد. والحال أن ابن رئيس الوزراء السابق، والذي يمثل فريقًا صغيرًا من الملتحقين العماليين بحكومة المحافظين – والتي لا تتوقف أغلبيتها عليه–، إنما يتميز بموقع سياسي ضعيف. وبالمقابل، فإن تنحي إيدن في فبراير/ شباط ١٩٣٨، بسبب تساهل نيڤيل تشامبرلين المسرف للغاية حيال إيطاليا الفاشية، لا يؤدي إلى تغيير موقف وزارة الخارجية. على العكس تمامًا،

فأولئك الذين يحبذون اتخاذ موقف المقاومة حيال ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية إنما يشدّدون على ضرورة تجنب حدوث المزيد من التعقيدات في الشرق الأوسط.

وفي مستهل عام ١٩٣٨، تسعى القيادة الصهيونية إلى الحصول على ما هو أكثر من خطة بيل[١٣٤] عبر شراء أكبر قدر ممكن من الأراضي في شمالي فلسطين كما في جنوبيّها سعيًا إلى خلق حقوق يهودية في هاتين المنطقتين[١٣٥]. والحاصل أن الحجج المستخدمة في المذكرات الموجَّهة إلى الحكومة البريطانية إنما تجمع بين الإحالات التاريخية إلى العصر التوراتي وإلى أصول الانتداب (ضياع الجنوب اللبناني وشرق الأردن) واعتبارات الجدوى (الحجم الصغير جدًّا للأرض المقترحة) والتداخل الكبير جدًّا بين ثلاثة عناصر سوف تخلف الانتداب (الاتحاد الاقتصادي والجمركي ومشكلة المواصلات والتحويلات المالية إلى الدولة العربية) والذي يحد بشكل ملحوظ من سيادة الدولة الجديدة. ثم إن مذكرة من المنظمة الصهيونية مُرْسَلَةً إلى الكيه دورسيه بصفةٍ سرّية إنما تشير إلى اتساع الأطماع الصهيونية في ذلك الوقت[١٣٦]. فالنزعة القومية الاستحواذية المتطرفة ماثلة دومًا.

في الشعور القومي اليهودي، تشكل الأرض الفلسطينية برمتها موضع مطالبة دائمة ولا تسقط شرعيتها بالتقادم: وقد تتطلب «عبرنتها» الكاملة عدة مراحل (مشروع التقسيم إحداها)، على أن طبيعة المطلب الأساسي وسلامته لا تتأثران بذلك. وأرض فلسطين بهذا «الارتهان» الصهيوني إنما تمتد من البحر المتوسط إلى صحراء سوريا ومن مصر (بما في ذلك سيناء مع العقبة) إلى لبنان. وجميع الصهيونيين يعتبرون الحدود المشتركة مع الجمهورية اللبنانية مسألة حيوية. وفيما يتعلق بأراضي «البلدان المجاورة»، ترى الصهيونية أنها لا تملك غير حقوق تعاقدية. وقد قبلت الرفض الذي ووجه به [مشروع] استيطانٍ حدودي وهو، علاوة على ذلك، مشروع من شأن نتائجه التي لا مفر من أن تكون متواضعة أن تجازف في المستقبل بالضغط على علاقاتها مع لبنان. ومع أنها [أي الصهيونية] لا تطرح أي مطلب في أراضي هذه البلدان المجاورة، فإنها تلاحظ أنها، بحكم الذكريات التاريخية التي تثيرها في ذاكرة الشعب اليهودي، إنما تعد على مستوى واحد مع الأرض الفلسطينية، إلى درجة أنها تحفز الطاقات وتولِّدُ روح التضحية التي لا يبدو «تطبيع» حياة الشعب اليهودي ممكنًا دونها.

فالمراد هو حفز نزوح للجماهير اليهودية من أوروبا والاتجاه إلى «إعادة توحيد» للخارطة السياسية للشرق الأدنى. بحيث تصبح فلسطين اليهودية النواة الاقتصادية للمنطقة، يتحالف معها لبنان مسيحي، بينما يكون وادي الفرات مفتوحًا أمام الاستيطان مثلما اقترح الفرنسيون ذلك في السابق.

وهذا، بالأحرى، حلم سياسي من أحلام اليقظة، فالأولوية إنما تتمثل الآن في الدفاع عن فكرة التقسيم ذاتها. أمَّا فيما يتعلق بالنية الفرنسية الحسنة، فهي تبدو غائبة بالفعل كما يتضح ذلك من مسألة إقامة المفتي في لبنان(١٣٧). والاستخبارات البريطانية والصهيونية تكشف محقَّةً دور المنفيين الفلسطينيين في سوريا ولبنان كمنظِّمين للانتفاضة. وهذه الاستخبارات وتلك تبعثان بتقارير إلى الفرنسيين تقدمان فيها قوائم بالأسماء والوقائع. وترد المندوبية السامية [الفرنسية] بأنها لا تنوي البتة أن تجعل من المفتي «شهيدًا» وبأنها تترك المنفيين أحرارًا تحت المراقبة مع تعاونها مع البريطانيين في مراقبة المنطقة الحدودية للحيلولة دون انتقال العصابات وتهريب الأسلحة. وفرنسا لا تريد أن تتحمل المزيد من المشكلات الجديدة في سوريا، في لحظة لا يبدو فيها أن مسألة الإسكندرون قد سُوِّيت تمامًا، بينما تتراكم صعوبات تطبيق المعاهدة الفرنسية – السورية، التي لم يصدِّق عليها البرلمان الفرنسي إلى الآن. ثم إن هناك رغبةً ما في الانتقام من الموقف البريطاني خلال الانتفاضة السورية الكبرى، وهناك، بشكل مؤكَّد أكثر بكثير، انزعاجٌ فعليٌ حيال خطر سقوط سوريا المستقلة تحت النفوذ البريطاني مع تكوين دولة «سوريا جنوبية» يُعْهَدُ بها إلى عبد الله. وتعقب ذلك مراسلات ديبلوماسية منتظمة يدير الفرنسيون فيها الأذن الصمَّاء للمطالب البريطانية.

ويلقي البريطانيون بالمسئولية الرئيسية عن استمرار أعمال العنف على عدم المساءلة الذي يستفيد منه المنفيون في سوريا ولبنان. وكما يوضح ماكمايكل لأورمسبي – جور الذي يوشك على التنحي(١٣٨)، فإنه إنما يجد نفسه في وضع الرجل الذي يحاول تجفيف مستنقع بينما هو لا يملك إمكانية منع الماء من الدخول إليه. ويرى وزير الشئون الخارجية الفرنسية(١٣٩) أن «مما لا مراء فيه أن عصبية لندن إنما ترجع، إلى حد بعيد، إلى عجزها عن سحق صانعي الفوضى»، بيد أن الفرنسيين ليسوا مسئولين البتة عن ذلك. وكل ما هنالك هو أننا بإزاء إساءات فهم تدعو إلى الأسف ويجب تبديدها.

والحال أن البريطانيين، باعتبارهم الحاج أمين سبب جميع المصائب، إنما يعترفون بأنهم لم ينجحوا في إيجاد حل سياسي بديل. وعبد الله نفسه لم يعد يؤيد التقسيم(١٤٠). فهو يعرض على لجنة وودهيد مشروع «مملكة عربية متحدة» قائم على دمج فلسطين وشرق الأردن، تحت تاجه، مع خطة تقسيم إلى كانتونات وتقييد للهجرة. وتلك هي الصيغة الخاصة التي يرتأيها لمقترحات هيامسون – نيوكومب. وهو يتعرض للنقد من جانب جميع القوى السياسية العربية، بمن في ذلك قوى اتجاه النشاشيبيين. فيرد عليهم بعنف بأن هذه هي الوسيلة الوحيدة للحيلولة دون استيلاء اليهود على البلد، والذي سيحدث لا محالة إذا ما جرى التمسك بالوضع القائم. ويبدو ماجنس مهتمًا بالمشروع، بينما ترفضه القيادة الصهيونية في التوّ والحال.

أمَّا اللورد صمويل فقد جاء إلى الشرق الأدنى في مارس/ آذار ١٩٣٨ والتقى عوني عبد الهادي في منفاه في مصر(١٤١). وقد وافق هذا الأخير على صيغة نسبة الـ٤٠% للسكان اليهود شريطة أن تكون تلك هي التسوية النهائية، في حين أن المندوب السامي الأسبق لا يرى فيها غير إجراءٍ مؤقت بالنسبة للسنوات العشر القادمة. وقد يبدو العرض داعيًا إلى الاهتمام، لأنه، بالنظر إلى النمو الديموغرافي العربي، فإن هذا يعني مضاعفة للسكان اليهود من٤٠٠ ٠٠٠ نسمة إلى ٨٠٠ ٠٠٠ نسمة خلال الفترة المذكورة(١٤٢). وهنا أيضًا يبدو ماجنس متحمسًا للعرض في حين أن رفض القيادة الصهيونية جازم ونهائي. ويرى ماكدونالد ووزارة المستعمرات أن الحل المؤقت لا يسوّي شيئًا لأن انعدام اليقين فيما يتعلق بالمستقبل إنما يعد أحد الأسباب الرئيسية للقلاقل. أمَّا هاليفاكس، الذي حل محل إيدن في وزارة الخارجية، فإنه يبدو محبذًا للعرض، وهو يطالب بمواصلة التحرك في هذا الدرب.

وفي دورة لجنة الانتدابات في يونيو/ حزيران ١٩٣٨، يبدو السير شاكبرج مراوِغًا(١٤٣): يجب انتظار نتائج دراسات اللجنة التقانية للتعرف على التوجهات الجديدة للسياسة البريطانية، فالوضع المالي والقلاقل تحول دون ما لا يعدو أن يكون سياسة تصريف للأمور على أساس يوم بيوم. ولا يتعرض مبدأ التقسيم للمساءلة، بيد أنه لا يمكن معرفة شيء عن أشكاله. وتوجِّه اللجنةُ إليه نقدًا قويًّا: إن دولة القانون لم يعد لها وجود في فلسطين لأن الانتداب لم يعد يجري تطبيقه، كما

تدل على ذلك القيود المفروضة على الهجرة اليهودية. فيرد المندوب البريطاني بأننا موجودون في واقع الأمر في وضع انتقالي غير متوقع يسبق الوضع المؤقت الذي جرى الإعلان عنه السنة السابقة ... وبعد مناقشة جد عقيمة، انقسم أعضاء اللجنة أنفسهم فيها على أنفسهم في التفسير الذي يجب تقديمه للأحداث، لا يسع ملاحظات اللجنة إلاَّ أن تسجل «المأزق» الذي انحبست فيه الدولة المنتَدَبَة، العاجزة عن فرض احترام النظام العام في لحظة تؤدي فيها تكاليف القمع إلى اختلال لتوازن ماليات الانتداب. وتدعو اللجنةُ إلى وجوب وضع حد بأسرع ما يمكن لحالة انعدام اليقين القائمة والتي تُلحق الضرر بجميع المصالح الماثلة.

الانتفاضة والانتفاضة المضادة

من جديد، يجد الجيش البريطاني نفسه في مواجهة انتفاضة ريفية بالأخص وتميل إلى أن تتحول إلى حرب عصابات دائمة. ولأول مرة منذ أحداث أيرلنده وحرب البوير، يتعين على الجيش تَرَسُّم تاكتيكات الانتفاضة المضادة. والحال أن الضغوط المفروضة على الأعيان الريفيين سعيًا إلى إلزامهم بالإبلاغ عن نشاطات العصابات إنما تجر إلى أعمال انتقامية من جانب الثوار، الذين يهجمون على المخاتير وأقاربهم (اغتيالات، اختطافات، أعمال تخويف متنوعة). وبحكم هذا الواقع، فإن أغلب ضحايا الانتفاضة عرب. وسعيًا، على الأرجح، إلى وقف هذا الانحراف الخطير، فإن قادة الانتفاضة إنما يكثفون الهجمات ضد اليهود. ويبدو أن المفتي قد أصدر تعليمات في هذا الاتجاه[١٤٤]، إلاَّ أن الأمر يتطلب وقتًا كيما يتسنى لهذا الانقلاب أن يتجسد على الساحة[١٤٥]. وفي مستهل صيف عام ١٩٣٨، تصل قوى الانتفاضة إلى أقصى حدٍّ لها، بمقدار ٣٠٠٠ مقاتل دائم في الأرياف و١٠٠٠ مقاتل في المدن و٦٠٠٠ فلاح مستعدين للانضمام إليهم عند الحاجة.

أعمال العنف من ٢٨ أبريل/ نيسان إلى ٢٩ يونيو/ حزيران ١٩٣٨[١٤٦]

	٢٨أبريل/ نيسان– ٤مايو/أيار	٥–١١ مايو/ أيار	١٢–١٨ مايو/ أيار	١٩–٢٥ مايو/ أيار	٢٦مايو/أيار –١يونيو/ حزيران
أعمال قتل	٩[١٤٧]	٥[١٤٨]	٦[١٤٩]	١٣[١٥٠]	١١[١٥١]
محاولات قتل	١	١	١	٨	٥
هجمات بالأعيرة النارية	١٦	٣٩	٥١	٣٥	٢٩
هجمات على الطرق الكبرى	–	–	١	–	١
هجمات مسلحة	٧	١١	٢	٥	٥
إلقاء قنابل	١	٥	٧	١	١
أعمال تخريب	١٨	١٦	٢٥	٢٣	٤٦
أعمال اختطاف	٩	١	–	٤	–
أعمال تخويف	–	–	–	٤	٣
الإجمالي	٦١	٧٨	٩٢	٩٣	١٠١

	٢–٨ يونيو/ حزيران	٩–١٥ يونيو/ حزيران	١٦–٢٢ يونيو/ حزيران	٢٣–٢٩ يونيو/ حزيران
أعمال قتل	٦[١٥٢]	٦[١٥٣]	١٣[١٥٤]	٨[١٥٥]
محاولات قتل	٢	١	٣	٥
هجمات بالأعيرة النارية	٣٢	٣٧	٣٥	٣٣
هجمات على الطرق الكبرى	–	٢	–	
هجمات مسلحة	١٣	١٣	١٢	١٢
إلقاء قنابل	٦	٤	٧	٩
أعمال تخريب	٣٠	٣٢	٥٧	٣١
أعمال اختطاف	١	٩	٣	٧
أعمال تخويف	٢	٢	٣	٨
الإجمالي	٩٢	١٠٤	١٣٥	١١٣

وفي وسط فلسطين، يتولى عبد القادر الحسيني قيادة العمليات في شهر مايو/ أيّار، الأمر الذي يؤدي إلى تنظيم أفضل لها. والهدف المنشود هو القضاء على سلطة الحكومة. وهكذا فإن قادة العصابات ينشئون محاكم لا يقتصر نشاطها على المعاقبة عن أعمال التواطؤ مع البريطانيين واليهود. فهي تتولى المسئولية عن الشئون المحلية كمسائل الرعي والمنازعات فيما بين القرى والمسائل الزواجية. بل إن هذه المحاكم المرتَجَلَة إنما تحوز محكمة استئناف[١٥٦]. والمرجعية الحقوقية المستخدمة هي، من الناحية الرسمية، الشريعة الإسلامية وليس مزيج القانون العثماني والبريطاني المميز للنظام الحقوقي للانتداب. ولتأطير قادة العصابات ذوي الأصول الريفية، يرسل إليهم دروزه «شبابًا مثقفين» يلعبون دور المستشارين السياسيين لهم.

وتقوم القوات البريطانية بتربيع [حصار] حقيقي للمناطق الثائرة، فتضع حاميات صغيرة في مواقع حصينة على مقربة من القرى العربية (٢٠ مايو/ أيّار ١٩٣٨). فتترتب على ذلك تجزئة للعصابات وبعثرة أوسع لها. وهي لا تسعى إلى المواجهة المباشرة بقدر ما تفضِّلُ الانخراط في أعمال تخريبية (الخطوط التليفونية، السكك الحديدية، خط أنابيب شركة بترول العراق) أو في تدمير المحاصيل. ومن حيث الجوهر، كانت العمليات تتم ليلاً. والأمر كذلك على طول الحدود مع الانتداب الفرنسي. وسعيًا إلى وضع حدٍّ للتسللات ولعمليات نقل الأسلحة والذخائر، يُنشئ البريطانيون خطًّا متصلاً للأسلاك الشائكة (خط تيجارت) بيد أنه يتعرض لأعمال تخريبية ليلية. ثم إن القرويين على جانبي الحدود يشتركون في عمليات تدمير السياج الفاصل، ومن هنا شل حركة القوات البريطانية الإضافية لحمايته. والحق إن الفلاحين، على الجانب اللبناني، كانوا يجيئون بالأخص للاستيلاء على المواد التي كانت تُترَكُ دون مراقبة عند هبوط الليل (الأوتاد، لفائف الأسلاك الشائكة)[١٥٧].

على أن هذه التدابير التقانية لا يجب لها أن تحجب التصاعد المتزايد في وحشية قوات القمع. فبالنظر إلى عجزها عن الحصول على دعم حقيقي في صفوف السكان، نجد أنها تمارس مكافحة الإرهاب المريعة المألوفة في وضع كهذا. فعلاوة على الغرامات الجماعية والاعتقالات دون حكم قضائي والتي يسمح

بها قانون الطوارئ، يلجأ البريطانيون أوّلاً إلى هدم بيوت المشتبه بمشاركتهم في هذه النشاطات الإرهابية. وفكرة «المشتبه به» هذه إنما تصبح مطاطة بشكل متزايد باطراد وتنطبق على أدنى اشتباه. وفي عمليات تمشيط القرى بحثًا عن أسلحة، يخرب البريطانيون بشكل منهجي منازل الفلاحين ولا يرتدعون عن تدمير احتياطياتهم الغذائية. ويجري ترويع السكان المدنيين. وتقدم الدعاية العربية روايات تؤيدها مصادر أخرى. كتلك الرواية عن المشاهد التي جرت في ٣ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٣٧ في قرية كفر مندا، بالقرب من الناصرة[١٥٨]:

جرى اقتياد الرجال وجمعهم في الساحة العامة ؛ بينما اقتيدت النساء إلى المسجد. ثم جرى التفتيش في جميع هذه البيوت ونهبها وهدمها جزئيًا. وبما أن القوة لم تعثر على أسلحة، فقد استولت على ما تسنّى لها العثور عليه من بيض وزيت وصبت الزيت على الرجال الذين جُرِّدوا من ملابسهم وجرجرتهم في التراب وقذفتهم بالبيض. وبعد صفهم في طابور هندي، كان عليهم أن يركضوا لمسافات جد طويلة. أمَّا من كانوا يتلكأون فقد ضُربوا بالهراوات. وكان جميع سكان القرية في حالة تدعو إلى الرثاء. وقبل أن ينصرف الجنود، قاموا بضرب راع أصم – أخرس لم يستجب لأوامرهم.

وخلال اليوم نفسه أيضًا، ذهبت القوات البريطانية إلى قريتي إكسال وعين دور على مقربة من الناصرة حيث كرَّرت فعالها. وبعد اقتياد الشيوخ وجمعهم، جرى ضربهم بقسوة ثم نقلهم في شاحنات إلى خارج القرية حيث أُجبروا على التقاط الحصى وتكويمه، ثم صدر إليهم الأمر بالركض إلى القرية تتبعهم العربات وتُساء معاملتهم. وقد وصل بعض هؤلاء التعساء إلى قريتهم مكلومين ومرضى.

وكلما استمرت الانتفاضة، كلما تزايدت الفظائع. ويبدو أن قتل المدنيين والنهب يصبحان ممارستين عاديتين. وفي مواجهة الأكمنة والألغام، يُعمِّمُ الجنود البريطانيون استخدام «الدروع البشرية» بربط فلاحين عرب بمقدمات مركباتهم. وتجري ممارسة التعذيب بشكل منهجي. فنجد هنا الابتكار المألوف للقرن العشرين: زنزانة جد صغيرة بما يمنع المحتَجَزَ من النوم، الضرب بالعصي، الضرب بنبابيت مزوَّدة بالمسامير، الضرب على الظهر وعلى الأعضاء التناسلية، التعذيب بالماء، استخدام الكهرباء، الاغتصابات ...

منذ ما قبل بدء الانتفاضة، كانت الشرطة البريطانية تتعاون مع الهاجاناه في حماية المستوطنات اليهودية. وفي مرحلة أولى، كان العسكريون معادين للاستخدام الهجومي لرجال الميليشيا اليهود ضد الثوار، بيد أن الاستخبارات الصهيونية قدمت بشكل منهجي معلومات من شأنها أن تورّط في كل فلسطين أشخاصًا مرتبطين بالانتفاضة، الأمر الذي أدى إلى تكاثر عدد الاعتقالات. وخلال محاكمات في المحاكم العسكرية، كانت شهادات مخبري الهاجاناه «مرتَّبَةً» بشكل يكفل إصدار أقسى العقوبات الممكنة[١٥٩]. وأخلاق كثيرين من هؤلاء المخبرين مشكوك فيها، فهم يحصلون على مكافآت عن الوشاية (لا مكافأة مالية إذا ما صدر ضد المتهم حكم بعقوبة حبسٍ أقل من خمسة عشر عامًا، ٢٥ جنيهًا فلسطينيًا إذا ما صدر ضد المتهم حكم بالإعدام) أو يتصرفون لبواعث الانتقام الشخصي أو العائلي.

وفي خريف عام ١٩٣٦، نجد أن ضابطًا بريطانيًّا شابًا بارعًا وغريب الأطوار قد جرى تعيينه في فلسطين. والحال أن هذا الضابط، أورد وينجيت[١٦٠]، الذي كان قد نشأ في أسرة پيوريتانية بشكل متطرف وتميز بقراءة حرفية للكتاب المقدس وبتحرق مستديم إلى خلاصه، سرعان ما تحول إلى اعتناق الصهيونية. وأصبح هو وزوجته صديقين حميمين لعدة قادة صهيونيين. وهذا الرجل الذي جرى تلقيبه بـ«الصديق»، كان قد تم تعيينه في المخابرات العسكرية، وهو يدعو على الفور إلى تشكيل قوة مسلَّحة يهودية في خدمة الإمبراطورية البريطانية. وبفضل دعم من ويڤل ثم من خليفته هيننج، يتوصل إلى تكوين «الكتائب الليلية الخاصة» (*special night squads*) المؤلَّفة من جنود بريطانيين ومن متطوعين ينتمون إلى الهاجاناه. والمراد بكل بساطة هو التفوق على الثوار فيما يشكل مصدر قُوَّتهم، أي الهجمات الليلية. وهو يوفر لرجاله تدريبًا قاسيًا بشكل خاصٍ صار مرجعًا في مجال تدريب الكوماندوز [القوات الخاصة]. والمهمة الأولى للكتائب، التي تتخذ من المستوطنات اليهودية في الجليل قواعد لها، هي حماية خط أنابيب شركة بترول العراق ضد الأعمال التخريبية العربية. وبفضل معلومات استخباراتية مقدَّمة من جانب الهاجاناه، فإن هذه الكتائب تنجح في نصب أكمنة ضد العصابات العربية. والنشاط الرئيسي لهذه القوات «الخاصة» إنما يتمثل في الدخول إلى القرى

المشتبه بدعمها للانتفاضة ثم «تصفية» العناصر المنتمية إلى العصابات. فنجد أنفسنا بإزاء اغتيالات فورية لا تعرف المحاكمة، وهي اغتيالات مصحوبة بمختلف الفظائع المرتكبة ضد السكان المدنيين. وحتى مع أن تجربة كتائب وينجيت لا تدوم إلاّ لبضعة شهور، فإنها سوف تترك أثرًا مقيمًا في التاريخ الصهيوني والإسرائيلي. فاستخدام القوات الخاصة المتنقلة التي تمارس مهامها عبر الهجمات المباغتة، واغتيال الكوادر السياسية العربية المصحوب بمختلف الفظائع المرتكبة ضد السكان المدنيين، سوف يصبحان سمة رئيسية للممارسة العسكرية الإسرائيلية إلى يومنا هذا. والحال أن عددًا من كبار القادة العسكريين في العقود الأُولى لتاريخ إسرائيل (موشيه دايان، إيجال ألُلون) قد تلقوا تدريبهم الأول في كتائب وينجيت.

وعمل كتائب وينجيت يسمح بتسوية جزئية للمشكلة التي يطرحها نفادُ صبر أوساط يهودية عديدة وإحباطُها المتزايد(١٦١). فمنذ عام ١٩٣٦، كانت الاستراتيجية استراتيجية «ضبط النفس» التي سمحت بإيجاد تعاون مثمر مع السلطات البريطانية، تمثلت فائدته الأولى في تسليح رجال شرطة يهود مساعدين لحماية المستوطنات والتجمعات السكنية اليهودية. والحال أن كثيرين قد تحسسوا هذا الموقف الدفاعي بوصفه إعادة إنتاج للموقف السلبي والمستكين المميِّز ليهود الدياسبورا في أوقات نشوب المجازر التي تستهدفهم. وهو موقف غير مقبول في لحظة يُراد فيها إعادة تأكيد كرامة الإنسان اليهودي على أرضه. وبالمقابل، فإن مسلك كتائب وينجيت الهجومي قد يهدد التربية «الأخلاقية» المتلقاة في المستوطنات اليهودية ذات العقيدة الاشتراكية. والحل الأخلاقي الذي جرى التوصل إليه هو تحديد مسئولية جماعية عربية تقتصر على القرى والقبائل العربية التي تقدم دعمها للانتفاضة. وهكذا، فإن «طهارة السلاح» تظل قائمة لأنه، إذا سقط ضحايا «أبرياء» في عمليات التصفية والإذلال، فإن هؤلاء الضحايا، على الرغم من كل شيء، مذنبون لكونهم تضامنوا مع جماعاتهم الاجتماعية المتورطة في الهجمات ضد اليهود. وهكذا يجري تبرير هذه الممارسات بادعاء أن التقدم الأخلاقي، على الجانب اليهودي والغربي، إنما يسمح بتحديد مسئولية فردية بصورة خالصة، في حين أن التأخر الاجتماعي، على الجانب العربي، يقود إلى مسئولية جماعية تقتصر على جماعة انتماء محدَّدة.

وهذا التمييز مهم لأنه يسمح بتمييز الموقف الأخلاقي للشبيبة الاشتراكية عن الموقف الأخلاقي لأوساط اليمين التصحيحي، الذي ينظر إلى السكان العرب على أنهم كلٌ مسئول جماعيًا عن الهجمات ضد اليهود.

وخلال عام ١٩٣٧، قرر جانب كبير من الهاجاناه – بيت الانضمام إلى الهاجاناه. والمناضلون الذين رفضوا الاندماج يأتون بالأخص من صفوف مخضرمي بيتار ويحافظون على منظمتهم، التي يجري الاعتياد على تسميتها بالإرجون، لتمييزها على نحو أفضل عن الهاجاناه. ومنذ بداية الانتفاضة العربية، كان القادة الأكثر جذرية على رأس الحركة (قائدها في منطقة القدس، ديڤيد راتسييل، وسكرتير قيادتها العليا، أبراهام شتيرن) عازمين على ممارسة أعمال انتقامية ضد السكان العرب. والحال أن اعتداءاتهم الأولى في الخريف قد أدينت بقوة من جانب الوكالة اليهودية والرأي العام. وعندئذ، التزموا موقف التحفظ. وفي أبريل/ نيسان ١٩٣٨، أدى هجومٌ عربيٌ إلى مصرع خمسة من اليهود. فيقرر المناضلون المحليون، على سبيل الانتقام، مهاجمة باصٍ عربيٍ. على أن عمليتهم تفشل فشلاً ذريعًا وتُلقي الشرطة البريطانية القبض عليهم. والحال أن السلطات عازمة على أن تجعل منهم مضربًا للأمثال سعيًا إلى إثبات عدم تحيزها. وبما أن العرب قد حكم عليهم بالإعدام لمجرد حمل السلاح، فإن أحد المناضلين الثلاثة، شلومو بن يوسف، يجري الحكم عليه بالإعدام. وهذا يؤدي إلى موجة سخط في العالم اليهودي. وفي ٢٩ يونيو/ حزيران ١٩٣٨، يجري إعدام أول يهودي محكوم عليه بالإعدام لأسباب سياسية.

والحاصل أن ديڤيد راتسييل، الذي تولى قيادة الإرجون، إنما يقرر الثأر لشهيدها بالهجوم على السكان العرب. فنرجع عندئذ إلى الدخول في دورة جهنمية. ففي ٤ يوليو/ تموز، تؤدي قنبلة فجرتها الإرجون في باصٍ عربيٍ في القدس إلى مصرع أربعة أشخاص بينما يجري اغتيالُ عربيٍ على الطريق بين يافا وتل أبيب. وفي اليوم التالي، يتم قتل يهوديين في مدينة القدس العتيقة. وفي ٦ يوليو/ تموز، تُفجِّرُ الإرجون قنابل في سوق حيفا العربي، بما يؤدي إلى مصرع ٢١ شخصًا وإصابة ٩٢ عربيًا بجراح – ويسقط، بالمناسبة نفسها، ٦ قتلى و١٤ جريحًا من اليهود، لأنه، في الذعر الذي أثاره التفجير، يهجم العرب على مارة يهود ولأن

الشرطة تطلق نيرانها أيضًا على هؤلاء الأخيرين، الذين يردون بالمثل[١٦٢]. وفي الأيام التالية، تتعاقب الاغتيالات على الجانبين (من ٤ إلى ١٥ يوليو/ تموز، تؤدي الأعمال الانتقامية إلى سقوط ٤٥ قتيلاً و١٦٥ جريحًا عربيًا في مقابل ١٥ قتيلاً و٨٢ جريحًا يهوديًا). ويقع الحادث الأسوأ في أواخر الشهر. فالإرجون تفجر قنبلة في سوق في حيفا، مما يؤدي إلى سقوط ٥٣ قتيلاً عربيًا، وفي الساعات التالية يجري اغتيال ٤ من اليهود. وعندئذ فإن محصلة الأعمال الانتقامية من ٤ إلى ٢٧ يوليو/ تموز تشير إلى سقوط ١٠٠ قتيل و٢٠٦ جرحى عرب في مقابل سقوط ٢٧ قتيلاً و٦٤ جريحًا يهوديًا.

والحال أن النتيجة الأولى لحملة الإرجون هي أنها قد أدت في شهر يوليو/ تموز إلى سقوط عدد من الضحايا اليهود يساوي عدد من سقطوا منهم في الشهور الستة الأولى من العام. أمَّا بالنسبة للبريطانيين، فالأمر أكثر كارثية بكثير. ففي لحظة ظنوا فيها أن بوسعهم السيطرة على المناطق الثائرة، أدت موجة أعمال العنف اليهودية إلى جر بقية البلد إلى الانتفاضة، خاصة التجمعات الحضرية الكبرى. وهذه المرة، ينجح الثوار في شل مجمل عمل الدولة من الناحية العملية. وفي الوقت نفسه، يقدم قادة الانتفاضة محتوى اجتماعيًا أكثر لعملهم بمنع سداد جميع الديون المستحقة على الفلاحين للمرابين العرب وبتوجيه إنذار أخير إلى المتعاونين مع البريطانيين ومع اليهود[١٦٣]. وخلال الفترة نفسها، يكتسب قادة العصابات استقلالية متعاظمة عن القيادة الموجودة في دمشق، وذلك، في آن واحد، بسبب صعوبات الاتصال، وبحكم أن مرتكزات سلطتهم محلية أساسًا، بالنظر إلى اللعب على الشبكات العشائرية والعائلية. وفي وسط فلسطين، نجد أن عبد القادر الحسيني على اتصال مباشر مع دمشق؛ لأنه يمثل بالدرجة الأولى رجال حزبه، في حين أن القادة الآخرين لا يفعلون سوى الاعتراف بمرجعية الحاج أمين ويدخلون في تنافس على السلطة الفعلية.

والحاصل أن جدول الأعمال المنسوبة إلى الانتفاضة (لا ترد فيه الاعتداءات اليهودية) إنما يشير على احتداد الانتفاضة في يوليو/ تموز - أغسطس/ آب ١٩٣٨[١٦٤]:

	٣٠ يونيو/ حزيران- ٦يوليو/تموز	٧-١٣ يوليو/ تموز	١٤-٢٠ يوليو/ تموز	٢١-٢٧ يوليو/ تموز	٢٨يوليو/ تموز- ٣ أغسطس/آب
أعمال قتل	١٥	٢٧	١٤	٢١	١٤
محاولات قتل	١٣	٩	٥	٧	٣
هجمات بالأعيرة النارية	٧١	٦٤	٤٣	٣٨	٤٦
هجمات على الطرق الكبرى	٢	١	–	–	–
هجمات مسلحة	٩	٨	٦	١٣	١٨
إلقاء قنابل	١٧	٢٦	٢٩	١٦	١٤
أعمال تخريب	٤٢	٥٦	٤٥	٤٤	٥٤
أعمال اختطاف	٢٦	٤	٣	٣	٥
أعمال تخويف	٢	٢٢	٤	١٧	٥
الإجمالي	**١٨٧**	**٢١٧**	**١٤٩**	**١٥٩**	**١٥٩**

	٤-١٠ أغسطس/آب	١١-١٧ أغسطس/ آب	١٨-٢٤ أغسطس/ آب	٢٥-٣١ أغسطس/آب	١-٧ سبتمبر/أيلول
أعمال قتل	١٧	٢٥	٢٠	٢٣	٢٧[١٦٥]
محاولات قتل	٥	٣	٤	١١	٢٦
هجمات بالأعيرة النارية	٤٥	٥٦	٣٢	٥٢	٦٠
هجمات على الطرق الكبرى	–	٢	–	٦	–
هجمات مسلحة	١٧	٢٨	٢٠	١٩	٢٢
إلقاء قنابل	١٩	١٤	١٣	٢٣	٢٨
أعمال تخريب	٢٩	٦١	٤٨	٧١	٨١
أعمال اختطاف	١٠	٢٥	١١	٣٧	٢١
أعمال تخويف	٣	٤	١	١٢	٩
الإجمالي	**١٤٥**	**٢١٨**	**١٤٩**	**٢٥٤**	**٢٧٤**

ويرجع عدد الضحايا جزئيًا إلى نشاط المحاكم الثورية التي تحكم بالإعدام على المتعاونين مع البريطانيين ومخبريهم وتتأكد من تنفيذ حكم الإعدام الصادر ضدهم. وبشكل متزايد باطراد، تأخذ الانتفاضة طابع حرب أهلية واجتماعية[١٦٦]. وقد حاول أنصار النشاشيبيين الاستفادة من إزالة الحسينيين ثم دخلوا في لعبة البريطانيين بتزويدهم إياهم بمعلومات عن الثوار. وهؤلاء الأخيرون يستهدفون بالدرجة الأولى الكوادر المحلية لاتجاه النشاشيبيين (المخاتير والأعيان الريفيين)، المختلطين غالبًا بالمستفيدين من الربا الريفي، ثم يستهدفون وسط الأعيان الحضريين، بما يؤدي إلى نزوح متعاظم إلى خارج فلسطين، نظرًا إلى اتضاح عجز السلطات عن كفالة أمنهم. والحال أن اغتيال حسن صدقي الدجاني، في ١٢ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٣٨، إنما يترك أثرًا عميقًا في الخواطر. وقد عُزي الاغتيال إلى أوامر مباشرة صادرة عن المنفيين، وهو ما ينفيه دروزه في مذكراته[١٦٧].

أمّا من يبقون في فلسطين فإنهم يستأجرون قوات حراسة لأشخاصهم، ثم يندرجون في أعمال انتقامية ضد أنصار النشاشيبيين. وفي الأرياف، تتحول أعمال العنف إلى منافسة بين عشائر وعائلات تتصادم خارج أي أفق إيديولوجي حقيقي. والشيء الأكثر إثارة هو موقف الدروز. فلرفضهم الانضمام إلى الانتفاضة، صاروا ضحايا لتعديات من جانب العصابات ومن ثم فإنهم يحملون السلاح عندئذ لمحاربتها. ويضاف إلى ذلك بُعدٌ سياسي مهم. فدروز سوريا كانوا منذ الانتفاضة الكبرى مندرجين في الاتجاه الممالئ لعبد الله. وقد شجعوا إخوتهم في الديانة في فلسطين على عدم المشاركة في حركة يقودها الحسينيون، بل إنهم قد شجعوهم على التعاون مع الصهيونيين. وقد اتخذ دروز لبنان الموقف نفسه: فهم يرتابون في اتجاه القوميين العرب السنّة إلى الرغبة في منازعة وجود الدولة اللبنانية ويتعاونون مع الموارنة في رفض الاندماج مع سوريا (والاستثناء الملحوظ هو عائلة أرسلان، الملتزمة التزامًا عميقًا بنزعة قومية عربية إسلامية).

واعتبارًا من يوليو/ تموز ١٩٣٨، ينظم فخري النشاشيبي عصابات مسلحة، «فصائل السلام»، لمكافحة الثوار. وطبيعي أن البريطانيين (خاصة العسكريين) والصهيونيين يعملون على زيادة حدة التنافسات الفصائلية في صفوف المجتمع العربي.

وفي منتصف أغسطس/ آب، نجد أن الجيش البريطاني، عقب اغتيال أحد ضباطه في المنطقة الواقعة بين بيت لحم والقدس، إنما يشن عمليات تمشيط كبرى تكلفه سقوط ٧ قتلى و١٤ جريحًا ؛ ويبدو أن الثوار قد خسروا ١٥٠ شخصًا سقطوا قتلى[١٦٨]. والأحداث الأكثر أهمية هي الهجوم على الخليل من جانب الثوار، الذين يحتفظون بالمدينة لبضع ساعات ثم ينسحبون دون أن تلحق بهم خسائر (١٩ أغسطس/ آب ١٩٣٨). وفي تلك الأثناء، تتسلل عناصر مسلحة إلى مدينة القدس العتيقة، بما يرغم البريطانيين على إقامة دفاعات قوية لحماية البنايات الرسمية.

وحتى لا يتسنى التعرف على الفلاحين وتمييزهم عمن سواهم، يأمر قادة الثوار في ٢٤ أغسطس/ آب بمنع لبس الطربوش الموروث من العصر العثماني والذي لبسه أفراد البورچوازية الحضرية، ويفرضون الكوفية الفلاحية كغطاء وحيد للرأس[١٦٩]. وهذه العملية، ودافعها الأصلي هو الاعتبارات العسكرية، سرعان ما تتخذ طابعًا رمزيًا قويًا. فهي تنجز تعريف الهوية الفلسطينية من زاوية الأرض والفلاحين، وتشير إلى أفول صدارة الشبيبة المتعلمة، التي تجد نفسها الآن تابعة لحركة ذات جوهر فلاحي. واعتبارًا من ذلك التاريخ، فإن غطاء رأس أجيال متعاقبة من الحركة القومية الفلسطينية سوف يكون هذه الكوفية، رمز الهوية والأمة الفلسطينيين. وفي التوّ والحال، فإن السكان الحضريين يلتزمون على الفور بتنفيذ هذا الأمر. والشيء نفسه يحدث فيما يتعلق برغبة الفلاحين الظاهرة في فرض رموزهم الاجتماعية: فالنساء العربيات يتلقين الأمر بارتداء الحجاب. وتتخذ النبرة المحافظة انعطافة معادية للمسيحيين بشكل واضح (فرض الجمعة كيوم عطلة بدلاً من الأحد)، وتضع القيادة الموجودة في المنفى (الحاج أمين، دروزه) في الميزان كل سلطتها الآخذة في الضعف لكي تفرض الانضباط على المقاتلين الذين يعرّضون الوحدة الوطنية للخطر.

وخلال الأسابيع الأولى من شهر أغسطس/ آب، تتوقف نشاطات الإرجون على أثر اعتقالات قامت بها الشرطة البريطانية وعلى أثر تدابير اتخذتها الهاجاناه، التي تهدّد بأن تسلّم للشرطة الإرهابيين اليهود الذين يقعون في إيديها متلبسين باقتراف جرائم. فيغضب چابوتينسكي لذلك ويتهم الوكالة اليهودية بأنها تريد حربًا أهلية كما تريد الإعداد «لمذبحة في داخل الجماعة اليهودية في الأرض

المقدَّسة»[١٧٠]. وفي ٢٦ أغسطس/ آب، تستأنف المنظمة شن عملياتها بتفجير قنبلة في سوق في يافا، بما يؤدي إلى مصرع ٢٤ عربيًا وإصابة ٣٤ منهم بجراح. فيهجم الجمهور الغاضب على البنايات العامة والشرطة. ويلقى ثلاثة من اليهود مصرعهم في ضواحي المدينة.

ويترافق اتجاه الثوار إلى المدن مع انتقال للقوى الثائرة من شمالي فلسطين إلى وسطها وجنوبها. ويتم اجتياح أقسام الشرطة والاستيلاء على أسلحتها. فيضطر البريطانيون إلى إغلاقها. ويجري ترحيل المدنيين الإنجليز من غزة ويافا بسبب انعدام الأمن. ويتمكن الثوار، في سعيهم إلى زيادة قدرتهم على الحركة، من الاستيلاء على خيول وسيارات ودرّاجات. وفي ١٠ سبتمبر/ أيلول، ينجحون في احتلال بئر سبع. وفي ١٣ سبتمبر/ أيلول، يجتاحون مركز بريد غزة. وفي يوم ٢٢، يجري حرق البنايات العامة في القدس. ويعترف كبار موظفي الانتداب أمام وادسوورث، القنصل الأميركي العام في القدس، بأن الثوار يسيطرون الآن على معظم البلد[١٧١].

ويظل العنف في أعلى مستوى له، خاصة مع الهجوم على طبرية في ١٢ أكتوبر/ تشرين الأول، والذي يترافق مع مذبحة لليهود (١٩، بينهم ١١ طفلاً).

	٨-١٤ سبتمبر/ أيلول	١٥-٢١ سبتمبر/ أيلول	٢٢-٢٨ سبتمبر/ أيلول	٢٩سبتمبر/ أيلول-٥أكتوبر/ تشرين الأول
أعمال قتل	٢٢	٣٣[١٧٢]	٢٤	٤٣[١٧٣]
محاولات قتل	١٠	٧	٨	١٣
هجمات بالأعيرة النارية	٧٧	٥٢	٦٦	٨٤
هجمات مسلحة	١٧	٢٠	١٥	١٢
إلقاء قنابل	١٣	١١	١٢	١٦
أعمال تخريب	٥٤	٥١	٧٩	٧٦
أعمال اختطاف	٥	٤	١٤	٢٨
أعمال تخويف	٦	٢	٤	١
الإجمالي	**٢٠٤**	**١٨٠**	**٢٢٢**	**٢٧٣**

واعتبارًا من مستهل أكتوبر/ تشرين الأول، تبدأ الانتفاضة في التراجع، حتى وإن كانت تنجح في توجيه بعض الضربات السياسية الكبرى. فبعد عدة أيام من الاشتباكات المتزايدة، يستولي المقاتلون العرب في ١٦ أكتوبر/ تشرين الأول على مدينة القدس العتيقة، فيصبح الحرم الشريف مركز القيادة. وفي يوم ١٧، تعلن السلطة البريطانية الأحكام العرفية بما ينقل كل السلطات المدنية إلى الجيش. وفي يوم ١٩، يبدأ الجيش الهجوم على المدينة. وتقع العملية نفسها في غزة في ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول، ثم في يافا من ٣١ أكتوبر/ تشرين الأول إلى ٤ نوفمبر/ تشرين الثاني.

	٦-١٢أكتوبر/ تشرين الأول	١٣-١٩أكتوبر/ تشرين الأول	٢٠-٢٦أكتوبر/ تشرين الأول	١٢أكتوبر/ تشرين الأول - ٢نوفمبر/ تشرين الثاني
أعمال قتل	٢١	١٤[١٧٤]	١٧	١٤[١٧٥]
محاولات قتل	٨	٧	٥	١
هجمات بالأعيرة النارية	٨٣	٧١	٥٩	٤٣
هجمات مسلحة	١٤	١٢	٩	٧
إلقاء قنابل	١٣	٢١	١١	١٣
أعمال تخريب	٧١	٧٩	٥٦	٤٣
أعمال اختطاف	٥	١٦	٢	١٢
أعمال تخويف	١	١	-	٢
الإجمالي	٢١٦	٢٢١	١٥٩	١٣٥

وبحلول ذلك الوقت، انتهت اللعبة، فالبريطانيون قد تخلوا عن خطة التقسيم.

تحول السياسة البريطانية

منذ البداية، لقيت خطة التقسيم اعتراضات قوية في الأوساط الحاكمة البريطانية. وتحفظات القيادة الصهيونية، الجزئية نسبيًا، على الخطة، لم تسهل مهمة أنصارها، أمّا تنحي أورمسبي – جور فقد أفقدها المدافع الرئيسي عنها. وليس بالإمكان فهم عداوة وزارة الخارجية للخطة على أنها مجرد نتاج لتنافس على الاختصاصات بين وزارتين. فمشروع وزارة المستعمرات قد سجّل فشل الانتداب، بيد أنه لم يحاول التعامل مع مسألة فلسطين إلاّ بوصفها مسألة محلية، حتى وإن كان يتضمن انفتاحات على مشاريع الوحدة العربية وعلى نزوح اليهود من أوروبا. أمّا موقف وزارة الخارجية فقد كان ذا طبيعة جيوسياسية: لقد أخذ في الحسبان الشرق الأوسط في كلّيته (العالمين العربي والإسلامي) في سياق يحدده صعودُ الأخطار في أوروبا. فالمراد هو تأمين هذه المنطقة الحيوية بالنسبة للمواصلات الإمبراطورية. ثم إن أجندة عام ١٩٣٨ الشريرة (مارس/ آذار: الاتحاد بين ألمانيا والنمسا؛ سبتمبر/ أيلول: مؤتمر ميونخ) قد أشارت بشكل لا رادَّ له إلى المسار الذي لا مفر من السير فيه.

وكان تكوين لجنة وودهيد يعني التجميد لعدة شهور للوضع في الساحة وكان التخلي عن ترحيل السكان العرب يعني أن تكوين دولة يهودية قد أصبح، منذ البداية، مشروعًا غير واقعي. وكان تعيين مالكوم ماكدونالد مؤشرًا جديدًا في هذا الاتجاه. ومن المؤكد أن الرجل، في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين، قد قدم عونًا لا يقدَّرُ بثمنٍ للصهيونيين في مسألة رفض الكتاب الأبيض الصادر عن پاسفيلد، بيد أنه قد مارس منذ ذلك الحين وظائف سكرتير الدولة لشئون الدومينيونات، الأمر الذي زَوّده برؤية أشمل لجيوسياسة الإمبراطورية البريطانية. ولم يكن بوسعه إلاّ أن يكون متفهمًا لحجج وزارة الخارجية.

والتقارير الواردة من القدس، حتى وإن كانت متفائلة في الأمد الطويل بتأكيدها على أن القمع سوف يتمكن من إنهاء الانتفاضة، فإنها لا تخفي مع ذلك بالمرة الواقع الماثل: إن التقسيم لم يجد أي مدافع عنه في صفوف السكان العرب واختبار القوة الذي جرى الدخول فيه قد انقلب إلى أعظم انتفاضة معادية للاستعمار في التاريخ البريطاني في فترة ما بين الحربين العالميتين. وقد ضغط إرسال

التعزيزات ضغطًا ثقيلاً على إمكانات الجيش البريطاني المحترف الصغير في لحظة كان يتعين عليه فيها أن يستعد لحرب أوروبية جديدة. والحرب الصينية اليابانية لم تسمح بالأمل في التمكن من سحب الحاميات الصغيرة المرابطة في الشرق الأقصى. وفي حين أن الإمبراطورية قد عيشت في الخيال السياسي بوصفها عامل قوة، فإن واقع اتساعها الزائد وضرورة حماية طرق مواصلاتها قد تكشفا بوصفهما عامل ضعف، في واقع محسوس لم تكن هناك رغبة في الاعتراف به.

وجميع الأصداء الآتية من العواصم العربية تدل على صعود شعور شعبي قوي معاد للبريطانيين، خاصة في البلدين المرتبطين بمعاهدة مع بريطانيا العظمى (مصر، العراق). وفوائد السياسة الليبرالية للإمبراطورية تهدد بأن تذهب أدراج الرياح بسبب المسألة الفلسطينية. بل إن مسألة ظروف إقامة مفتي القدس في لبنان قد أدخلت عامل توتر في العلاقات الفرنسية – البريطانية خلال الشهور الحرجة للأزمة الأوروبية. والحال أن ڤايتسمان، وقد انزعج من كل هذه التطورات، إنما يحاول باستماتة إقناع المسئولين الحكوميين بعدم تصديق المعلومات الواردة من أجهزتهم الدبلوماسية في الشرق الأدنى[١٧٦]: فهو يرى أن مايلز لامپسون، السفير البريطاني في القاهرة، إنما يبالغ مبالغة فظة عندما يؤكد أن الرأي العام المصري على حافة الانفجار، وابن سعود يعرف أن مصلحته سوف تكون دومًا في الانحياز إلى صف البريطانيين، وأمًّا نزعة الجامعة العربية فهي ليست قوة سياسية حقيقية ... والقومية العربية والإسلام شموليان بطبيعتهما، واليهود غربيون تقدميون.

ويقرر مالكوم ماكدونالد أن يصوغ قناعاته الخاصة بنفسه. فيفتح قنوات اتصال مع العرب الفلسطينيين باجتماعه في لندن بعزت طنّوس (٢٠ يونيو/ حزيران ١٩٣٨)[١٧٧]. وهذا الأخير يوضح له أن الحركة العربية لم تختلقها ألمانيا وإيطاليا، وأنها نتاج سياسة الانتداب وأنها تشكل مساءلة للصداقة بين الشعب العربي والشعب البريطاني. فيتمسك سكرتير الدولة بعموميات حول الالتزام المزدوج تجاه العرب واليهود. وبعد ذلك بشهر (١٩ يوليو/ تموز ١٩٣٨)، يعرض طنّوس، وقد جرى استقباله مجدّدًا، تسوية قريبة من مقترحات هيامسون – نيوكومب. فيتمسك ماكدونالد كالعادة بمبدأ التقسيم، لكنه يعترف بأن فلسطين لا يمكن أن تشكل حلاً ليهود أوروبا المضطَهَدين. وفي ٢٩ يوليو/ تموز، يلتقي رئيسَ

الوزراء المصري محمد محمود، الذي يوضح له قلقه من صعود الشعور المعادي للبريطانيين في مجمل العالم الإسلامي. ويقترح المصري عقد مؤتمر مائدة مستديرة في لندن يشارك فيه العرب واليهود. فعلى أي حال، خلال ثورة عام ١٩١٩ المصرية، وافق البريطانيون بالفعل على التباحث مع الزعماء السياسيين المصريين الذين كانوا قد تعرضوا في البداية للاعتقال والنفي. ويستعيد محمود مقترحات هيامسون – نيوكومب كأساس للمباحثات، وهو ما يرفضه ماكدونالد. ويؤكد رئيس الوزراء في عدة مناسبات أنه لن يكون هناك سلام أبدًا في فلسطين دون التخلي عن خطة التقسيم. وفي ٣ أغسطس/ آب، يجيء الدور على السير ريجنالد بولارد، السفير البريطاني في العربية السعودية، لكي يتم الاجتماع به. وهو يقول إن الملك السعودي يفعل كل شيء للحفاظ على الصداقة البريطانية، بيد أن موقفه يصبح صعبًا بشكل متزايد باطراد بسبب السخط العربي والإسلامي.

وفي يومي ٦ و٧ أغسطس/ آب، يزور سكرتير الدولة فلسطين[١٧٨]. ويضطر ماكمايكل إلى الاعتراف له بأنه ما من محاورين عرب هناك يمكنه الالتقاء بهم، ومن ثم فإنه لا يمكنه مقابلة محاورين يهود. كما أن تجذر الخواطر لا يسمح بأي أمل في التوصل إلى تسوية بين الجماعتين. وماكدونالد مقتنع الآن بأن أي قرار سياسي يجب أن يترافق مع مشاورات بين اليهود والعرب. وبما أن إجراء هذه المشاورات مستحيل في القدس، فإن المؤتمر القادم يجب أن يعقد في لندن. وإذا ما جرى التمسك بمبدأ التقسيم، فإن العرب لن يحضروا المؤتمر. وسوف يتعين العثور على صيغة مفتوحة بما يكفي لتمكين العرب من الحضور ومن طرح ملفاتهم. ولكن أي عرب؟ بالإمكان التشاور مع الحكومات العربية، بيد أن دعوتها إلى لندن ستعني منحها حق إبداء رأيها في الملف. أمَّا إحضار المنفيين الفلسطينيين فسوف يمثل فقدانًا للهيبة لا يمكن اغتفاره. فيردُّ عليه ماكمايكل بأنه إذا حضر المفتي إلى لندن، فسوف يتعين العثور على مندوب سامٍ آخر، إلاَّ أنه إذا ما جرى التمسك بخطة بيل، فلن يكون هناك محاورون عرب. وتشير المناقشات مع كبار موظفي الانتداب إلى أن لجنة وودهيد جد منقسمة على نفسها فيما يتعلق بالمقترحات التي يجب تحديدها وطرحها وإلى أن التفكير يتجه إلى دولة يهودية أصغر بشكل واضح من تلك التي تحدثت عنها خطة بيل.

وفي ١٢ أغسطس/ آب، يجري الاجتماع بطنّوس لمرة ثالثة[١٧٩]. فيقترح الفلسطيني قبول عودة المفتي ورفاقه إلى فلسطين والسماح بالاستماع إلى وجهة النظر العربية. فيردُّ ماكدونالد بأنه لا يمكنه التفكير في عودة المنفيين إلاّ بعد الانتهاء المقيم لأعمال العنف، بيد أنه نصير أكيد للتشاور مع العرب. ويتعهد طنّوس بالذهاب إلى فلسطين لكي يناقش ذلك مع أصدقائه العرب.

وفي ٢١ أغسطس/ آب، ينقل ماكدونالد استنتاجاته المؤقتة إلى الوزارة. وهو يرى أن التقسيم إنما يظل الحل الأفضل، إلاّ أنه إذا ما اقترحت لجنة وودهيد اختزالاً للمساحة المقترحة لليهود، فإن الصهيونيين سوف يرفضون هذا الاختزال. ومن جهة أخرى، فإن عداوة البلدان العربية، خاصة عداوة مصر، للتقسيم، إنما تجازف بجعله مستحيلاً بالنظر إلى تفاقم الوضع الدولي. بيد أن الحلول البديلة لا تتمتع بإجماع العرب واليهود ولا تسمح بالأمل في تهدئة للوضع في فلسطين.

وطنّوس على اتصال منتظم بالحاج أمين[١٨٠]. وكذلك الحال بالنسبة لنوري السعيد، الذي يواصل لعب دور الوسيط بين ماجنس والمفتي[١٨١]. وفي يوليو/ تموز، يقدم إليهما صيغة جديدة من مقترحات نيوكومب التي تُبقي السكان اليهود عند مستواهم الحالي[١٨٢]. فيطلب المنفيون تدقيقات إضافية. وفي مستهل سبتمبر/ أيلول، يذهب طنّوس إلى لبنان لكي يتحادث مع المفتي ودروزه[١٨٣]. فلا يجدان جديدًا في محضر المحادثات بين طنّوس وماكدونالد. على أن تنقلات طنّوس تعطي مصداقية للفكرة التي تذهب إلى أن البريطانيين قد تخلوا عن خطة التقسيم[١٨٤]. أمّا فيما يتعلق بالفرنسيين، الذين بدأوا يشددون المراقبة على الحاج أمين، فإنهم يرون في المسألة مبرّرًا جديدًا لالتزام الحرص. فإذا ما بدوا حازمين مع اللاجئ السياسي، فإنهم إنما يجازفون بخسارة الرأي العام العربي في لحظة ربما كان البريطانيون يتفاوضون فيها سرًّا على تفاهم مع المفتي. وهذا الأخير يزيد التشوش بتأكيده للفرنسيين أن طنّوس قد جاء بالفعل بمقترحات إنجليزية، إلاّ أنه إذا كانت هذه المقترحات تبدو له غير مرضية، فإن ساعة التفاوض قد دقت بالفعل[١٨٥]. وتسأل الكيه دورسيه السفير البريطاني ما إذا كان البريطانيون قد عدّلوا مواقفهم فيما يتعلق بالمفتي[١٨٦]. فتنفي لندن أنها أجرت أدنى تفاوض مباشر أو غير مباشر، بيد أن الفرنسيين لا يقتنعون بذلك بالفعل.

وضم ألمانيا النازية للنمسا كارثة حقيقية بالنسبة للعالم اليهودي. فمنذ أن سيطر النازيون على البلد هاجوا وماجوا، فأكثروا من المعاملات السيئة والإذلالات وأعمال العنف بدرجة لم يصلوا إليها قط في ألمانيا. وآيخمان أحدُ منظمي هذا الرعب. ومنطق التوسع الترابي يترافق مع تجذر للسلوك سوف يصبح فظيعًا بشكل متزايد باطراد. ونتيجة ذلك تتمثل في نزوح واسع يفوق بكثير نزوح يهود ألمانيا منذ عام ١٩٣٣. وفي الوقت نفسه، تغلق جميع البلدان الأوروبية حدودها في وجوه اللاجئين، بينما تقوم بلدان أوروبا الشرقية (پولنده، رومانيا، المجر) بتعزيز ممارساتها المعادية للسامية. وفي شهر يوليو/ تموز ينعقد في إيڤيان، بإيعاز من الرئيس روزفيلت، مؤتمر دولي مهمته معالجة مشكلة اللاجئين[١٨٧]. والدول موجودة في المؤتمر لكي تدافع عن سياساتها التقييدية ولكي تؤكد، كما فعل المندوب الفرنسي، أنها «غاصة بالأجانب». وتناور بريطانيا العظمى بحيث لا يكون النزوح إلى فلسطين واردًا في جدول الأعمال. ويجري تشكيل لجنة مشتركة بين الحكومات للتفاوض مع ألمانيا على ترحيل منظَّم للاّجئين اليهود، إلاَّ أنه لا يجري تحديد البلدان التي يجب أن تستقبلهم ... ومنذ بداية العام، نجد أن الپولنديين، يتبعهم في ذلك النازيون في عام ١٩٣٩، يعيدون بصورة دورية طرح مشروع مدغشقر، لكن أصحاب النظرة الواقعية يدركون أنه لا يستند إلى أي أساس اقتصادي جاد. أمَّا فيما يتعلق بإدارة روزفيلت، فهي حريصة على عدم استثارة الحركة الانعزالية القوية. بل إن من غير الوارد زيادة الحصص، إذ يجري الإكثار من المناورات البيروقراطية لدفع الناس إلى عدم التفكير في الهجرة إلى الولايات المتحدة. وبسبب سوء النية الواضح من جانب وزارة الخارجية الأميركية، فإن ٢٧ ٠٠٠ تأشيرة هجرة لا أكثر قد منحت في عام ١٩٣٧ من تأشيرات الهجرة المتوافرة من الناحية النظرية والتي يصل عددها إلى ١٥٣ ٧٧٤ تأشيرة[١٨٨]. ويفكر روزفيلت في أنجولا البرتغالية كحل لتوطين اللاجئين اليهود، لكن البرتغال تعترض على ذلك في التوِّ والحال. وتفكر بريطانيا العظمى تفكيرًا جديًّا في فتح أبواب جوايانا البريطانية، بيد أن الأمر لن يتجاوز حدود القيام بدراسات تمهيدية وذلك بالنظر إلى تكاليف مشروع كهذا.

فينحسر هامش مناورة الصهيونيين من يوم إلى آخر. ويحاول ڤايتسمان إقناع محاوريه البريطانيين، في مناقشات غير رسمية، بالأهمية التي يمثلها بالنسبة للإمبراطورية البريطانية تكوينُ دولة يهودية(١٨٩). وهو يعترف بأنه يجب التضحية بالأجيال المعمِّرة من يهود أوروبا وعدم الاهتمام إلاَّ بإنقاذ الشبيبة(١٩٠). وهكذا سيكون بالإمكان تكوين قوة مسلَّحة قوامها ٦٠٠٠٠ رجل، وسوف تتزايد تدريجيًّا ليصبح قوامها ٣٠٠٠٠٠ رجل مستعدين للقتال في سبيل الإمبراطورية البريطانية. ولن تكون للدول العربية أي قدرة بعد على الصمود في وجه قوة كهذه. وهو يومئ إلى أن الدولة القادمة سوف توسع حدودها تدريجيًّا(١٩١).

وهو ينزعج من ضعف بريطانيا العظمى ويبدأ في التطلع إلى الولايات المتحدة. فيدعو الصهيونيين الأميركيين إلى إبراز ثقل الجماعة اليهودية في اللعبة السياسية الأميركية(١٩٢): إن الحضارة الأوروبية سوف يتم إنقاذها لو دخلت الولايات المتحدة إلى الساحة، كما في عام ١٩١٧. والبريطانيون يعرفون ذلك(١٩٣). فيبدأ الصهيونيون الأميركيون في التحرك من جديد بعد سنوات من الركود. وهم يتمتعون بدعم من الإنجيليين البروتستانت، الذين يقومون بتحركات لدى وزارة الخارجية الأميركية. وهذه الأخيرة ترفض اتخاذ موقف حول المسألة الخلافية الفلسطينية(١٩٤).

وتؤدي أزمة سبتمبر/ أيلول ١٩٣٨ إلى تعجيل اتخاذ القرار البريطاني. فالتهديدات الألمانية لتشيكوسلوڤاكيا تفرض استدعاء القوات البريطانية المرابطة في فلسطين إلى بريطانيا العظمى. وفي هذا السياق، أعاد ماكدونالد دراسة الوضع. وفي ٢٤ سبتمبر/ أيلول، يقوم بإبلاغ ماكمايكل بذلك(١٩٥): إن السياسة التي يجب اتباعها لابد من أن تنبني على المصالح البريطانية. ومصر والعراق لهما أهمية رئيسية في حال الحرب، إلاَّ أنه لا يجب السماح لليهود بهدم الصداقة بين بريطانيا العظمى والولايات المتحدة. وفي حال الحرب، حيث سيصبح البحر المتوسط مسرحًا للعمليات، فإن القرار الخاص بمصير فلسطين سوف يجري تأجيله وسوف يجري تنظيم مشاورات بين اليهود والعرب. أمَّا الهجرة اليهودية فسوف يجري تعليقها لاعتبارات أمنية.

ويتمتع ماكدونالد بدعم من وزارته. واعتبارًا من ٢٣ سبتمبر/ أيلول(١٩٦)، نجد أن باجالاي، الذي يرأس إدارة الشرق الأوسط، إنما يطرح ما سوف يكون المبدأ

الثابت لبريطانيا العظمى خلال الحرب العالمية الثانية: إذا ما نشبت الحرب، فـإن بريطانيا العظمى سوف تقاتل من أجل بقائها، وكل اعتبار آخر سوف يكون متوقفًا على الاعتبار الخاص بكسب الحرب. ولكسب الحرب، سوف يكون من الجـوهري صون المواقع في مصر وفلسطين وخطوط المواصلات في العراق. وسوف يكون من المستحيل صون هذه المواقع إذا ما استمرت القلاقـل الحاليـة فـي فلـسطين واتخذت شكل انتفاضة معمَّمة. ففي هذه الحالة سوف تتخذ الدول العربيـة موقفًـا معاديًا، تؤججه دعاية ألمانيا وإيطاليا. ويجب تأجيل مسألة مصير فلسطين إلى مـا بعد الحرب.

الفصل العاشر

الكتاب الأبيض الصادر عام ١٩٣٩

" مما يؤسف له أنه ليس من المسموح به تصور أن دولة أوروبية مهتمة اهتمامًا خاصًا بخلق متاعب في الشرق لهدم قوة جيرانها سوف تتردد في اللعب على الأوتار الحساسة الكثيرة للشعوب الإسلامية. ألا نرى بالفعل، من برلين ووارسو واسطنبول حتى موكدن وطوكيو، معالم مناورة تقسيم كبرى تهدف، عبر سبل التحريض التركي – التتري، إلى تطويق روسيا ؟ وألا نعرف أن المرء، بتلويحه بشبح الشيوعية كل يوم، قد يسعى إلى إشعال إسبانيا والبرازيل وفرنسا وغرس بذرة الحروب الأهلية في خواطر جميع الشعوب الصغيرة التي لا تزال خارج سيطرة الديكتاتوريين ؟ فلماذا، باسم معاداة السامية، عبر إعادة وحدة القوى القومية، لا يجري تدشين حركة واسعة للتضامن العربي والإسلامي ضد صهيون الجديدة ؟ [...]

" سواء كان الأمر يتعلق بمؤتمر بلودان أو بردود الفعل التضامنية العربية أو الإسلامية، فإننا نكتشف من ثم أثر حضور ألماني غير مرئي. وفي الاضطهادات المعادية لليهود في وسط أوروبا، يقود الرايخ الثالث اللعبة ؛ وفي ردود الفعل العربية المعادية للصهيونية، يقود اللعبة.فلننتبه إلى هذا الموقف المزدوج كي لا تُبعدنا ردود الفعل التي يثيرها عن المشكلة الكبرى المطروحة: "أيمكن العمل على أن تحيا على أرض واحدة، ضمن حدود واحدة، نزعتان قوميتان جد متعاديتين كنزعة اليهود ونزعة العرب، دون استثارة الانفجار العام الذي يترقب البعض بالفعل آثاره المدمِّرة ؟ ».

روبير مونتاني[1]، يوليو/ تموز ١٩٣٨.

" أخيرًا، فيما يتعلق بالصهيونية، ليس مسموحًا لنا بأي تردد. إن خلق دولة يهودية مستقلة إنما يبدو للعالم الإسلامي في مجمله كخطر رهيب يتهدد شبه الجزيرة العربية، قلب الإسلام وبؤرة النهضة العربية. وطالما ظل موقف رفض كهذا معلنًا بهذه الدرجة من

الوضوح، فإن التعاون الاقتصادي بين الصناعة اليهودية والأسواق العربية سوف يظل مستحيلاً ؛ والنتيجة أن تزايد الهجرة اليهودية سوف يكون بالنسبة لليهود أنفسهم خطرًا سياسيًا واقتصاديًا ومن غير الممكن من جهة أخرى تصور خلق مقام قومي فلسطيني [يهودي] كعلاج فعال للتحلل الأليم للنازحين المطرودين من وسط وشرقي أوروبا. وفي هذه الظروف، لا يجب أن نتيح للدعاية الجرمانية الفرصة التي تتحينها لإشعال الشرق ولإهاجة الرأي العام الإسلامي في المغرب ضد الدول الليبرالية العظمى.

" ومن ثم فإن وقف الهجرة اليهودية وعقد هدنة ربٍّ إنما يفرضان نفسيهما في فلسطين، بشرط واحد هو الحفاظ بالنسبة لليهود المقيمين في أرض الأسلاف على نظام الحماية الفعال الذي يستحقونه كل الاستحقاق. وفي الوقت نفسه، فإن الواجب الإنساني الأبسط إنما يفرض على الدول الاستعمارية العظمى البحث عن أراضٍ استيطانية جديدة ليهودِ أوروبا، في مناطق لم تبرز فيها بعد يقظة المشاعر القومية. ومما لا مراء فيه أن مدغشقر والكاميرون تعدان الأكثر وفرةً في الأراضي الواعدة.»

روبير مونتاني، **السياسة الإسلامية لفرنسا، أفريقيا الشمالية حيال مخاطر الحرب** (خريف ١٩٣٨).

ظروف التخلي عن يهود أوروبا

في مستهل أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٣٨، على أثر مذلة مؤتمر ميونخ، ابتعد خطر نشوب الحرب مؤقتًا. وإذا كان الرأي العام الأوروبي قد شرع في الأمل في استبعاد حدوث تكرار لكابوس الحرب العالمية الأولى، فإن أجهزة دول الديموقراطيات كانت مقتنعة بأن الحرب مع ألمانيا حتمية وأن سياسة القوة هي وحدها التي يمكنها، عند الضرورة، منع نشوب مواجهة قاتلة جديدة. فيصبح الاستعداد للحرب في جدول الأعمال الآن، حتى وإن كان لأجل صون السلم.

وبالنسبة للمسئولين الفرنسيين والبريطانيين – وفيما بعد بالنسبة لنظرائهم الأميركيين– أكانوا مع فكرة الحرب طوعًا أم كرهًا، فإن ما هو محل رهان هو بقاء دولهم من حيث كونها قوة. وبطبيعة الحال فإن معاركهم سوف تخاض باسم فكرة الديموقراطية، بيد أن خوض الحرب إنما يعني انتصار منطق الدولة، في صفاقته الأكثر ترويعًا في نهاية الأمر. وفي جميع مراتب السلطة، يوجد إدراك

لواقع أن الرأي العام لا يريد مجزرة جماعية جديدة وأنه لن يقبل الحرب إلاّ إذا استشعر أنه عرضة للخطر والإهانة. ومن ثم فمن غير الوارد خوض الحرب لإغاثة ضحايا النازية. وعبر مفارقة خبيثة بأكثر بكثير من كونها مأساوية، فإن هؤلاء الضحايا العاجزين إنما يُنْظَرُ إليهم على أنهم أيضًا عملاء محرِّضون على الحرب يجرون شعوب الديموقراطيات بشكل لا مفر منه إلى عصر جديد من المجازر. وينجم عن ذلك أن ما يرافق نزعةً مسالمةً جياشة تغذيها الذكريات المريعة للحرب السابقة هو صعود لمعادة السامية يتمثل في البداية في رفض الحرب(٢). وهكذا فإن أي تقدم في الفظاعة التي قامت بها النازية إنما يترافق في الديموقراطيات ليس مع تعاطف مع اليهود، وإنما مع تعزز للعداوة الموجودة ضدهم.

وفي أجهزة الدول، إلاّ في بعض الحالات الفردية، لا توجد معاداة حقيقية للسامية، بل يوجد، وهو ما قد يكون أسوأ، موقف لا مبالاة. فالإشفاق على مصير اليهود قد أصبح ترفًا ما عاد يمكن السماح به لأنه يجازف بإرباك المجهود الحربي. لأن هناك رؤية مفادها أن تقديم عون، حتى وإن كان ذا طابع إنساني بشكل خالص، سوف يفسره الرأي العام على أنه تشجيع لنزعة حربية يرفضها الجميع. ومن ثم فإن شن الحرب على النازية إنما يعني شنها وكأن يهود أوروبا لا وجود لهم أو لم يعودوا موجودين بالفعل (إلاّ كعامل سلبي).

وفي حساب صفيق لعلاقات القوى، فمن المستحيل تصور أن بوسع العالم اليهودي تقديم أبسط مساعدة للنازية. فليس بوسعه إلاّ أن ينحاز إلى صف الديموقراطيات. ومن ثم فلم يعد بوسعه أن يعرض شيئًا في إطار صفقة سياسية، كما أنه لن تجري مطالبته بشيء، فيما عدا خفض صياحه قدر الإمكان. وخضوعًا لمطالب الرأي العام، تمنع أجهزة الدول دخول اليهود المضطهدين من ألمانيا الكبرى وأوروبا الشرقية إلى الديموقراطيات. ويجري مد هذا الإجراء إلى الإمبراطوريات الاستعمارية، لأن الانتقال حرٌّ بين المتروبولات والبلدان التابعة لها. وخلال عام ١٩٣٩، سوف تظل بعض بلدان أميركا اللاتينية مستعدة لاستقبال لاجئين يهود، بيد أن عدد أماكن اللجوء سوف يجري اختزاله بشكل لا مفر منه بحيث إنه سوف يقتصر على امتياز شنغهاي الدولي، بشكل له دلالته الرمزية.

وقد تبدو فلسطين وسيلة سهلة لتسوية مسألة أليمة. بيد أنها لا يمكن أن تكون كذلك. والقادة الصهيونيون أنفسهم يعترفون بأن شريحة واحدة فقط من يهود أوروبا هي التي قد تجد في فلسطين ملاذًا بشكل فوري (بضع عشرات الآلاف) إذا ما فكرنا من زاوية طاقة الاقتصاد الاستيعابية. وتكلفةُ عمليةٍ لن تُسَوِّيَ بالمرة المسألة اليهودية الأوروبية من شأنها أن تكون باهظة من الناحيتين العسكرية والچيوسياسية. فمن شأن انتفاضة عربية معمَّمة في مجمل الشرق الأدنى أن تشل حركة قوات عسكرية يمكن لدورها أن يكون محوريًا في أوروبا، كما أن من شأن انتفاضة كهذه أن تهدد طرق المواصلات الإمبراطورية لبريطانيا العظمى (ولفرنسا بشكل إضافي). وإذا كانت قوة اليهود التفاوضية تنحدر إلى لا شيء من الناحية العملية، فإن قوة العرب التفاوضية إنما تتعزز بشكل متزايد باطراد لأن لديهم إمكانية الاختيار بين الكتلتين المتواجهتين. ولا يتعلق الأمر بتجنيد قوات من صفوفهم (على العكس، فمن الممكن لتسليحهم أن يكون خطرًا)، بل بدعوتهم إلى التزام السكينة خلال الحرب التي تطل برأسها.

ويتصل التخلي عن يهود أوروبا من جانب الديموقراطيات بحاجتين رئيسيتين. الأولى هي الحاجة إلى الامتناع عن كل ما من شأنه الإيحاء بأن الحرب تخاض من أجل اليهود. والثانية هي الحاجة إلى إبقاء المنطقة الچيوسياسية الحيوية التي يشكلها العالمان العربي والإسلامي في حالة من الهدوء، ولو الهش.

وكلما تجذرت النازية، كلما انحط إدراكها للحقائق الواقعية. فبينما كان بوسع النازيين وقت مؤتمر إيڤيان أن يعتبروا أن رفض الديموقراطيات إغاثة اليهود يشير إلى أن أفكارهم عن الضرر اليهودي آخذة بالانتصار بين صفوف خصومهم، فإنهم، مع السير إلى الحرب والذي يبدأ غداة مؤتمر ميونخ، إنما يرون في المقاومة المتزايدة التي تبديها الديموقراطيات لمشاريعهم نفوذَ اليهود الخفي. ففي رؤية هتلر وزبانيته الأكثر جنونية عادةً، لا يمكن للديموقراطيات قبول الحرب إلاَّ بفعل اليهود، ومن ثم فإن اليهود سيصبحون مسئولين عن الحرب التي تغدو أكيدة بشكل متزايد باطراد. وفي حين أن شن الحرب على النازية يستلزم، بالنسبة للديموقراطيات، التصرف وكأن يهود أوروبا لا وجود لهم، فإن شن الحرب على الديموقراطيات ثم على الاتحاد السوڤييتي سوف يصبح بشكل متزايد باطراد شنًا

للحرب على اليهود، العدو المحتجب خلف العدو الظاهر. وكلما جرى التقدم نحو فظاعة القضاء على يهود أوروبا، كلما خامر النازيين الانطباع بأنهم في صميم الرهان الفعلي للحرب (فالعمليات العسكرية مجرد تفصيل في نهاية الأمر). وكلما قُطع شوط أطول صوب القضاء على يهود أوروبا، كلما أصبحت الأمم المتحدة ضد النازية أقل استعدادًا لتقديم الغوث لهم. وعندما يتضح لهذه الأمم أن الانتصار قد تم كسبه بشكل ملموس، فعندئذ فقط قد ترى، في تردد، القيام بشيء ما.

تقرير لجنة وودهيد

في ٦ أكتوبر/ تشرين الأول، يؤكد ماكدونالد أمام مجلس العموم أنه يجب انتظار تقرير لجنة وودهيد لإعلان سياسة محددة في فلسطين، وهي سياسة سوف تصاغ باتصال مع البرلمان بطبيعة الحال.

وإذا كانت عداوة العالم العربي لخطة التقسيم بحاجة إلى تأكيد، فإن ما يقدم هذا التأكيد هو انعقاد المؤتمر البرلماني المشترك للبلدان العربية والإسلامية في القاهرة، و«المكلف بدراسة المشكلة الفلسطينية وحلها»، من ٧ إلى ١١ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٣٨[٣]. والحال أن هذا المؤتمر، الذي نظّمه علوبه باشا، والذي لوحظت مداخلته في بلودان، إنما يدل بادئ ذي بدء على عزم حاشية الملك فاروق على إعطاء الملكية المصرية طابعًا عربيًا وإسلاميًا بشكل واضح، الأمر الذي يضطر المعارضة الوفدية إلى المزايدة في هذا المجال. وقد حضر المؤتمر مسيحيون عرب ومسلمون هنود. وعلى الرغم من التوجيهات الصادرة بالتزام الاعتدال، والتي فُرضت على أثر ضغوط بريطانية، فإن الـ ٢٥٠٠ مدعو (من المغرب إلى الهند) إنما يبدون حادّين في أقوالهم ولا يترددون في مهاجمة بريطانيا العظمى، حيث ذهب بعضهم إلى حد الدعوة إلى الحرب المقدسة. وتعلن قرارات المؤتمر بطلان تصريح بلفور من الناحية الحقوقية وتطالب بوقف الهجرة وباستقلال فلسطين. ويجري إنشاء لجنة دائمة لمتابعة المسألة.

وفي خضم هذا المؤتمر، ينعقد، في القاهرة أيضًا، من ١٥ إلى ١٨ أكتوبر/ تشرين الأول، المؤتمر النسائي المصري الذي تقوده هدى شعراوي وضم ثلاثين مندوبة من مصر وفلسطين وسوريا ولبنان وإيران والعراق. وقد ضمت قاعة

المؤتمر عدة مئات من الأشخاص. والحال أن الخطابات والقرارات كانت حادَّة حدة خطابات وقرارات المؤتمر البرلماني المشترك.

وقد يكون بالإمكان التقليل من الأهمية العملية لهذين المؤتمرين، بيد أنهما يعبران في آن واحد عن صدى المسألة الفلسطينية في مجمل العالم الإسلامي وعن الرغبة المصرية في لعب دور بارز في الشرق الأدنى. وبشكل موازٍ، يتعاقب المسئولون العراقيون على زيارة لندن لعرض خدماتهم في سبيل حل ملائم للقضية العربية وهم ينظمون مجمل شبكة المشاركين البريطانيين القدامى في التمرد العربي عام ١٩١٦، خاصة اللورد لويد واسع النفوذ(٤).

وفي لندن، يتخذ ماكدونالد وأجهزته الآن موقف الرفض السافر لمشروع التقسيم. ويعترف ماكمايكل بانهيار الأمن العام في فلسطين ويحث على اتخاذ الموقف نفسه. وتتوافر الآن فحوى مقترحات لجنة وودهيد(٥). فقد درست هذه اللجنة بالتفصيل مختلف إمكانيات التقسيم آخذة بعين الاعتبار المعطيات الديموغرافية والاقتصادية والعسكرية. وقد أذهلتها بشكل خاص سرعةُ النمو الديموغرافي العربي، التي تكتشف أنها أعلى سرعة في العالم بما لا يقارن. وتنتج عن ذلك ندرة متزايدة في الأراضي في العالم الريفي وندرة متزايدة في الوظائف في العالم الحضري. وبحكم هذا الواقع، فإنه إذا كانت الهجرة اليهودية قد أدت إلى تعديل للحصة النسبية للسكان اليهود في إجمالي السكان، فإن الهوة لم يكن من شأنها إلاَّ أن تتسع من حيث الأرقام المطلقة.

وعندئذ، تقوم اللجنة بتعريف خطة بيل بالخطة A. وفيما عدا الجيوب المقترح أن تظل تحت الانتداب، فإننا نجد أنفسنا بإزاء الوضع التالي:

الدولة العربية

	العرب	اليهود	الإجمالي
الحضريون	١٣٦ ٥٠٠	٥ ٦٠٠	١٤٢ ٠٠٠
الريفيون	٣٤٨ ٧٠٠	١ ٦٠٠	٣٥٠ ٣٠٠
الإجمالي	٤٨٥ ٢٠٠	٧ ٢٠٠	٤٩٢ ٤٠٠

	العرب	اليهود	الإجمالي
الحضريون	٧٧ ٥٠٠	٢٤٣ ٦٠٠	٣٢١ ١٠٠
الريفيون	٢١٧ ٢٠٠	٦١ ٣٠٠	٢٧٨ ٥٠٠
الإجمالي	٢٩٤ ٧٠٠	٣٠٤ ٩٠٠	٥٩٩ ٦٠٠

وهكذا سيمثل العرب نسبة ٤٩% من إجمالي السكان، وهي نسبة تحيا بشكل خاص في الأرياف، حيث سيكون بحوزتهم أكثر من ثلثي الأراضي الزراعية (٣ ٨٥٤ ٧٠٠ دونم في مقابل ١ ١٤٠ ٢٠٠ دونم). وتبقى إمكانية نقل السكان العرب. وبالنظر إلى عدد اليهود المحدود في الدولة العربية، فإنه لا يمكن الحديث عن تبادل للسكان، بل عن ترحيل لهم. وتحليل الموارد الهيدرولوچية لفلسطين ولشرق الأردن يشير إلى أنه لا وجود هناك إلاَّ لقليل من الأراضي المتوافرة. وإقامة شبكة للري سوف تكلف مبالغ هائلة (عدة ملايين من الجنيهات) ولا يمكن أن تخص غير عدة عشرات آلاف من الأشخاص (ثم إن ذلك سيفترض إدارة المنطقة بوصفها كُلاً واحدًا). ولا يمكن أن يحدث ترحيل «طوعي» للسكان العرب على أساس اقتصادي بشكل خالص (عدم وجود أماكن لإعادة التسكين).

عندئذ تدرس اللجنة مخططات تصورية مختلفة تسمح إما بزيادة السكان اليهود أو بخفض السكان العرب. وفي الحالة الأولى، يمكن ربط الأحياء اليهودية في مدينة القدس الجديدة بالدولة اليهودية، وهو أمر مستحيل من الناحية السياسية – فالعرب سوف يرون في ذلك تهديدًا مباشرًا للمدينة العتيقة ولعتبات الحرم الشريف الدينية، وهو ما يعني أننا سنكون بإزاء مصدر للتوتر الدائم ؛ وفي الحالة الثانية، سوف يتعين تجريد [الدولة اليهودية] من الجليل، المفهوم بوصفه المجال الممتد من البحر المتوسط إلى بحيرة الحوله على طول حدود الانتداب. ففي هذه المنطقة، يوجد ٨٨ ٢٠٠ عربي يحوزون ١ ٣٢١ ١٠٠ دونم و٢ ٩٠٠ يهودي يحوزون ٣٥ ٩٠٠ دونم. ومع القيام أيضًا باقتطاع المنطقة المرتآة في جنوب جيب القدس، نصل إلى الخطة B.

الدولة اليهودية بحسب الخطة B

	العرب	اليهود	الإجمالي
السكان	١٨٨ ٤٠٠	٣٠٠ ٤٠٠	٤٨٨ ٨٠٠
الأراضي المنزرعة بالحمضيات (بالدونم)	٥٦ ٦٠٠	١٢٩ ٤٠٠	١٨٥ ٤٠٠
الأراضي المنزرعة الأخرى (بالدونم)	١ ٣٩١ ٤٠٠	٦٩٤ ٦٠٠	٢ ٠٨٦ ٠٠٠
الأراضي غير المنزرعة (بالدونم)	٨١٣ ١٠٠	٢٥٣ ٥٠٠	١ ٠٦٦ ٦٠٠
الإجمالي	٢ ٢٦٠ ٥٠٠	١ ٠٧٧ ٥٠٠	٣ ٣٣٨ ٠٠٠

ومعدل السكان والمساحة العربي إنما يظل جد قوي بحيث لا يمكنه إلاَّ أن يخلق توترات ومتاعب. ثم إن الدولة العربية سوف توجد في الهضاب، بما يهدد الدولة اليهودية في السهول. ومن ثم يجب التخلي عن الخطة B.

وتستعيد الخطة C جميع المعطيات. ويتعلق الأمر بتوسيع الأراضي التي ستبقى تحت سلطة الانتداب بإضافة الجليل (بما في ذلك مدينة حيفا المختلطة) والنقب إليها، مع خفض حجم جيب القدس.

الدولة العربية

	العرب	اليهود	الإجمالي
السكان	٤٤٤ ١٠٠	٨ ٩٠٠	٤٥٣ ٠٠٠
الأراضي (بالدونم)	٧ ٣٢٩ ٧٠٠	٦٣ ٨٠٠	١ ٢٥٧ ٨٠٠

الدولة اليهودية

	العرب	اليهود	الإجمالي
السكان	٥٤ ٤٠٠	٢٢٨ ٠٠٠	٢٨٠ ٤٠٠
الأراضي (بالدونم)	٨٢١ ٧٠٠	٤٣٦ ١٠٠	١ ٢٥٧ ٨٠٠

جيب القدس

	العرب	اليهود	الإجمالي
السكان	٢١١ ٤٠٠	٨٠ ١٠٠	٢٩١ ٥٠٠
الأراضي (بالدونم)	١ ٤٨٥ ٢٠٠	٧٨ ٧٠٠	١ ٥٦٣ ٩٠٠

أرض الانتداب الشمالية

	العرب	اليهود	الإجمالي
السكان	٢٣١ ٤٠٠	٧٧ ٣٠٠	٣٠٨ ٧٠٠
الأراضي (بالدونم)	٢ ٧٣٠ ٥٠٠	٦٧٧ ٣٠٠	٣ ٤٠٧ ٨٠٠

أرض الانتداب الجنوبية

	العرب	اليهود	الإجمالي
السكان	٦٠ ٠٠٠	---	٦٠ ٠٠٠
الأراضي (بالدونم)	١ ٩٤٤ ٧٠٠(؟)	٥٥ ٠٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠(؟)

إجمالي ما سيكون واقعًا تحت الانتداب

	العرب	اليهود	الإجمالي
السكان	٥٠٢ ٨٠٠	١٥٧ ٤٠٠	٦٦٠ ٢٠٠
الأراضي (بالدونم)	٦ ١٦٠ ٢٠٠	٨١١ ٥٠٠	٦ ٩٧١ ٧٠٠

في إطار الخطة C، سوف يجري التشجيع على ترحيل طوعي للسكان العرب إلى خارج الدولة اليهودية وسيتم السماح بالهجرة كما في السابق في الأراضي التي ستظل تحت الانتداب. وبالمقابل، فإن حقوق السكان العرب هناك سوف يجري صونها، وسوف يتمتع هؤلاء السكان بنمو اقتصادي سريع. وفي هذه الأراضي، سوف تكون بعض المناطق مفتوحة أمام شراء اليهود لأراض فيها، بينما ستكون المناطق الأخرى مغلقة أمام مثل هذا الشراء، وذلك بحسب السياق المحلي. وتعرض الخطة بالتفصيل جميع أشكال سير عمل المجمل الجديد. ويتطلب المجمل إعانات مالية قوية يجب أن تقدمها الخزانة البريطانية.

بيد أنه يبقى مع ذلك أن الخطة C، على الرغم من آلياتها ثقيلة الوزن، إنما تصطدم كالعادة بالمشكلة نفسها، مشكلة النمو الديموغرافي العربي. فسوف ينتج عن هذا النمو أن الدولة العربية سرعان ما سوف تكون غاصة بالسكان وأن الفائض السكاني لا يمكنه إلاَّ أن ينصب في الأراضي التي ستظل تحت الانتداب. وعندئذ سيكون النظام البريطاني عرضة لضغط متنامٍ من شأنه أن يجعل إدارة البلد مسألة صعبة بشكل متزايد باطراد. والحل الوحيد هو الاتجاه إلى اتحاد اقتصادي لمجمل أجزاء فلسطين الواقعة الآن تحت الانتداب.

وتشير استنتاجات اللجنة إلى أن الخطة C وحدها هي التي يمكنها أن تكون حلاً، بيد أنها تنطوي على أعباء ملحوظة بالنسبة للماليات البريطانية وأنها سوف تصطدم بمعارضات سياسية قوية من جانب الأطراف المعنية. وسوف يتعين جمع هذه الأطراف للتوصل إلى حل وسط. والحال أن اثنين من أعضاء اللجنة الأربعة إنما يعبران عن تحفظات مختلفة على مضمون الاستنتاجات.

رد فعل إدارة الشرق الأوسط حاسم ونهائي: يجب وضع حد للهجرة اليهودية إلى فلسطين والبحث عن مكان في الإمبراطورية البريطانية لإقامة دولة يهودية فيه[٦]. وفي منتصف أكتوبر/ تشرين الأول، تخلت وزارة المستعمرات عن فكرة التقسيم. والجميع سوف يرفضون الخطة C. ويجب تنظيم مؤتمر يضم الصهيونيين والعرب الفلسطينيين والدول العربية. وعلى الرغم من السابقتين الأيرلندية والمصرية، فإن هناك امتناعًا عن دعوة المفتي إلى هذا المؤتمر. فالأمر يتعلق بالعثور على حل سياسي يعيد السكينة مع عزل المفتي والقضاء على نفوذه السياسي في الوقت نفسه. وفي ٢٠ أكتوبر/ تشرين الأول[٧]، يلتقي مالكوم ماكدونالد عزت طنّوس العائد من فلسطين. وهو يتفق معه على أن القمع وحده لن يسمح بتسوية المشكلة ويعده بحل سياسي يأمل في أنه سينال قبول اليهود والعرب.

ويستشعر ڤايتسمان تحول السياسة البريطانية بوصفه «ميونخ» أخرى في فلسطين غداة ميونخ الأوروبية. ويستند آخر أمل لديه على جماعة الضغط التي تشكلها الطائفة اليهودية الأميركية. ويطلب إلى المنظمة الصهيونية الأميركية تعبئة جميع أصدقاء الصهيونية في الولايات المتحدة[٨]. وتنجح هذه التعبئة من زاوية كونها حملة لكسب الرأي العام. ففي غضون بضعة أيام، انهالت على البيت الأبيض وعلى وزارة الخارجية عشرات الآلاف من الرسائل والبرقيات. وهذه الأرقام تتجاوز أرقام أعظم مسألة سياسية خلافية في عصر روزفيلت، أزمة المحكمة العليا في عام ١٩٣٥[٩].

وفي ١٤ أكتوبر/ تشرين الأول، تضطر وزارة الخارجية الأميركية إلى إصدار تصريح موجّهٍ إلى الصحافة[١٠] تعلن فيه السياسة الرسمية للولايات المتحدة، التي كانت، منذ الرئيس ويلسون، مؤيدة دومًا للمقام القومي اليهودي. واستنادًا إلى الاتفاقيات المتعلقة بالانتدابات، تنتظر الولايات المتحدة التشاور معها عند اتخاذ قرار يتصل بمستقبل فلسطين. ودون أن ترغب الحكومة الأميركية في التدخل مباشرةً في التصرف في الملف، فإنها تتابع الآن تطوره بانتباه. والحال أن التعبير عن التعاطف مع الصهيونية إنما يستثير احتجاجات عنيفة في البلدان العربية.

لمّا الشائعةُ التي تتحدث عن قرب انعقاد مؤتمر في لندن ستكون الدول العربية ممثّلةً فيه فهي تزعج الفرنسيين. وفي ١٨ أكتوبر/ تشرين الأول، نجد أن أليكسيس ليچيه، السكرتير العام للكيه دورسيه، يحدد الموقف الفرنسي في برقية موجّهة إلى سفير فرنسا في لندن وإلى المراكز الديبلوماسية المعنية[١١]:

إن أي محاولة لجعل المسألة اليهودية مشكلة تتجاوز حدود فلسطين إنما تتعارض مع مصالحنا. ومن ثم فإن مؤتمرًا عربيًا من شأنه أن يهدد، بشكل مستتر، التوزيع الحالي لأراضي المشرق لن يلقى بأي حال موافقتنا. ونحن حريصون كل الحرص على الامتناع عن أي تدخل في شئون جيراننا بحيث لا يمكننا السماح بأن تدفع أراضينا، بحجة ذرائع ظرفية، ثمن توليفات وتدابير مشبوهة. فنحن منكبون الآن على تأسيس علاقاتنا مع سوريا على أسس راسخة. ولا يمكننا أن نتفهم انخراط لندن، بهذه الدرجة أو تلك من السفور، في تعقيد مهمتنا.

وعندي أسباب للاعتقاد بأن هذه الشائعات لا تعبر البتة عن مخططات وزارة الخارجية البريطانية، وإنما هي ببساطة صدى لدسائس عملاء بريطانيين يقومون الآن، وقد ظلوا أوفياء لأحلام لورانس، بمغازلة أطماع أمير شرق الأردن. وأرجو أن تهتم، على أي حال، بانتهاز أول فرصة لكي تبدي للورد هاليفاكس كل الشكر الذي سنكون مدينين به له إذا ما نفى مثل هذه الشائعات، لأنها، بمفاقمتها للتشوش الذي يهيمن هيمنة زائدة في العالم العربي، إنما تجازف، في الأمد الطويل، باستثارة انعدام للثقة بين السلطات الفرنسية والإنجليزية من شأنه إلحاق الضرر بتعاوننا.

والمخاوف الفرنسية مبرّرة جزئيًا. فماكمايكل مؤيد بالفعل لاتحاد عربي يضم فلسطين وسوريا. واللورد لويد واسع النفوذ يؤيد الفكرة نفسها ويعرضها على بن جوريون[١٢]. وفي سوريا، يبدو فارس الخوري، وزير الشئون الخارجية، مهتمًّا بمنظورات كهذه، وهو ما سيعود عليه بالتوبيخ من جانب السلطات الفرنسية[١٣].

وفي ١٩ أكتوبر/ تشرين الأول، تقرر الوزارة البريطانية تشكيل لجنة وزارية مشتركة من ثمانية أعضاء لدراسة التصورات الجديدة. وهي تؤكد، بأغلبيتها العظمى، الخيارات التي حددها مالكوم ماكدونالد. ويجري اعتزام نشر تقرير وودهيد مصحوبًا بتصريح سياسي جديد[١٤]. ويتم التشاور مع فرنسا لمعرفة ما إذا كانت ستسمح بمشاركة سوريا ولبنان في مؤتمر لندن القادم. والرد الفرنسي المؤرخ في ٣ نوفمبر/ تشرين الثاني عبارة عن رفض سافر[١٥]:

لا تنوي الإدارة التشكيك في أن الأراضي التي تشكل اليوم لبنان وسوريا قد احتفظت، في السابق، بعلاقات متصلة مع الأرض التي تشكل اليوم فلسطين. كما أنها لن تجادل في أن البلدين المنتميين، في المشرق، إلى انتداب من جانب فرنسا لا يمكنهما عدم الاهتمام بتسوية شئون فلسطين.

بيد أن حكومة الجمهورية ترى، بدرجة لا تقل عن ذلك، أن هذه العوامل لا تساوي في أهميتها وقوتها أهمية وقوة العوامل التي تميل إلى تأمين حياة خاصة للبنان وسوريا. ويظل الشيء الرئيسي هو أن النظام الذي تمتع به هذان البلدان منذ عشرين عامًا قد عزز الوحدة الوطنية لكل منهما وأعدَّهما لاستقلالية أدبية ومادية ضمن حدودهما. ومن ثم فمن غير الوارد العودة إلى ماض، بات منقضيًا بجميع المعاني.

وفي هذه الظروف، ترى حكومة الجمهورية أن مشاركة سوريا ولبنان في المؤتمر المزمع عقده، بدلاً من أن تسهم في حل المشكلة اليهودية، لن يكون من شأنها سوى أن تُدخل عناصر تشوش جديدة على هذه المسألة جد المعقدة بحد ذاتها بالفعل.

وتوافق الوزارة البريطانية على التصريح السياسي وتنشره في ٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٣٨[١٦]:

إن حكومة صاحب الجلالة، وقد قامت بدراسة معمَّقة لتقرير لجنة التقسيم، قد توصلت إلى أن هذه الدراسة الجديدة قد أثبتت أن المصاعب السياسية والإدارية والمالية التي يطرحها الاقتراح الخاص بإنشاء دولة عربية ودولة يهودية مستقلة في فلسطين، إنما تعد مصاعب بالغة الضخامة بحيث لا يمكن تطبيق هذا الحل للمشكلة.

ومن ثم فإن حكومة صاحب الجلالة سوف تواصل تولي المسئولية عن حكم فلسطين برمتها. وتنطرح عليها الآن مشكلة العثور على سبل أخرى لمواجهة الوضع الصعب الذي وصفته اللجنة الملكية تكون متماشية مع التزاماتها، تجاه العرب كما تجاه اليهود على حدٍّ سواء. وحكومة صاحب الجلالة مقتنعة بأن بالإمكان العثور على تلك السبل. وقد اهتمت اهتمامًا كثيرًا بالفعل بدراسة هذه المشكلة على ضوء تقريري اللجنة الملكية ولجنة التقسيم. ومن الواضح تمامًا أن الأسس الأضمن للسلم والتقدم في فلسطين إنما تكمن في التوصل إلى تفاهم بين العرب واليهود ؛ ولذا فإن حكومة صاحب الجلالة مستعدة تمامًا، في المقام الأول، لبذل جهد دءوب من أجل تشجيع التوصل إلى هذا التفاهم. وسعيًا إلى هذه الغاية، فإنها ترى أن عليها أن تدعو فورًا ممثلين للدول المجاورة، من جهة، وممثلين للوكالة اليهودية، من

الجهة الأخرى، إلى الحضور إلى لندن بأسرع ما يمكن لإجراء محادثات معها حول السياسة القادمة و، بين مسائل أخرى، حول مشكلة الهجرة إلى فلسطين. وفيما يتعلق بتمثيل عرب فلسطين، فإن حكومة صاحب الجلالة يتعين عليها الاحتفاظ لنفسها بحق الامتناع عن مقابلة من تعتبرهم مسئولين، من زعمائهم، عن حملة الاغتيالات وأعمال العنف.

وتأمل حكومة صاحب الجلالة أن محادثات لندن هذه سوف تساعد على تحقيق اتفاق بشأن السياسة القادمة التي يجب اتِّباعها فيما يتعلق بفلسطين. على أنها تولي أهمية عظمى لاتخاذ قرار في موعد قريب. وهذا هو السبب في أنها، إذا لم تؤد مباحثات لندن إلى اتفاق في أمد زمني معقول، سوف تتخذ هي نفسها قرارها بعد فحصها للمشكلة كما على ضوء مباحثات لندن وسوف تعلن السياسة التي ترى أن عليها اتِّباعها.

وحكومة صاحب الجلالة، في دراستها وتقريرها لهذه السياسة، سوف تأخذ في حسبانها بصورة متصلة الطابع الدولي للانتداب الذي عُهِدَ به إليها والالتزامات التي أخذتها على عاتقها بحكم ذلك.

وفي أمسية النشر عينها، ينفلت العنف النازي ضد اليهود الألمان. بيد أن «ليلة الكريستال» (٩ – ١٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٣٨) لا تزعزع القرار البريطاني. فالصهيونيون يطلبون، لأسباب إنسانية، التصريح بمجيء ١٠ ٠٠٠ طفل يهودي من ألمانيا إلى فلسطين. فترفض لندن ذلك: لا يمكن إدخال أي تغيير على الوضع القائم قبل التعرف على نتائج المؤتمر[١٧].

المفاوضات والقمع

فيما عدا التخلي عن مشروع التقسيم، لا يتقدم ألتفكير البريطاني إلاَّ تقدمًا طفيفًا جدًّا. وكان نيوكومب قد حصل على لقاء مع هاليفاكس، الذي بدا مهتمًّا بأفكاره. وماكدونالد يؤكد له أن ثقل غير الصهيونيين ضعيف جدًّا في العالم اليهودي وأنه يأمل الكثير من وراء محادثات بناءة سوف تجري في لندن[١٨]. وسوف يجري استخدام نيوكومب وخاصة لويد كقناة اتصال شبه رسمية مع العرب. ويتجه ماكمايكل إلى فكرة حكم ذاتي غير ترابي، على أساس المجالس المحلية المنتخبة. فترد عليه وزارة المستعمرات بأن هذا لا يحل مشكلة الهجرة وبيع الأراضي[١٩].

وفي فلسطين، يحاول فخري النشاشيبي تقديم نفسه كحل بديل للقوميين العرب. ففي رسالة علنية[٢٠]، يشيد بالقرار البريطاني الخاص بالتخلي عن التقسيم ويستعيد برنامج الجذريين – وقف الهجرة اليهودية وبيع الأراضي، حكم ذاتي للبلد–، بيد أنه يعارض حضورهم مؤتمر لندن. فتتبرأ منه على الفور جميع هيئات البلد[٢١]:

إن الصحيفتين العربيتين في فلسطين قد امتنعتا عن نشر مذكرته. بينما أفسحتا المساحة الأوسع للاحتجاجات التي استثارتها مبادرته: برقيات من علماء الدين في القدس ومن علماء الدين في يافا، ومن مجلس يافا البلدي ومن تجار وعمال ومُلاّك يافا، بل ومن نوتية هذه المدينة. كما أن مجلس نابلس البلدي وتجار وأعيان نابلس ومفتي عكا والشبيبة العربية في اللّد قد أعربوا عن عدم موافقتهم [على هذه المبادرة]. أمّا التبرؤ الأكثر دلالة فهو تبرؤ زعماء الطوائف المسيحية في القدس. [...]

وتستخدم صحيفة فلسطين أقسى التعبيرات في حديثها عن موضوع النشاشيبيين، الذين كانت قد أيدت سياستهم في السابق مع ذلك. فهي تكتب في عددها الصادر في ١٧ نوفمبر/ تشرين الثاني: (×) «كان في البلاد حزب سمّى نفسه "حزب الدفاع الوطني". بيد أن شمله قد تفرق. وإذا كان كاتب [المذكرة] يزعم أنه يتحدث باسمه [أي باسم هذا الحزب] فهذا كلام طاير في الريح. إن صاحب المعالي أمين الحسيني، الزعيم الوحيد للبلاد، والذي أرادوا النيل منه، إنما يحظى بالتأييد من جانب جميع العرب في فلسطين، ولن يقبل أي عربي أي مفاوضات لا يجريها هو».

بل إن راغب النشاشيبي، اللاجئ في مصر، إنما يتباعد [عن موقف فخري النشاشيبي]. وعندئذ، لا يجد البريطانيون مفرًّا من الانتهاء إلى الاعتراف بأن المحاورين الوحيدين الذين يتمتعون بصفة تمثيلية إنما يأتون من اتجاه الحسينيين.

ويلتقي مالكوم ماكدونالد مرة أخرى بطنّوس في ١١ نوفمبر/ تشرين الثاني لكي يوضح له أن من غير الوارد دعوة الحاج أمين إلى لندن، وإن كانت ستتم دعوة أناس من حزبه. وفي ٢٦ نوفمبر/ تشرين الثاني[٢٢]، يعلن سكرتير الدولة أمام مجلس العموم أن من غير الوارد استقبال المفتي في لندن، حتى وإن كان قد

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

يبدو من المرغوب فيه أن يظهر [في المؤتمر] عدد معين من العرب المنفيين أو المطرودين حاليًا.

وعلى المستوى الفرنسي – البريطاني، يجدِّدُ أليكسيس ليچيه الاعتراض الفرنسي على حضورٍ سوري – لبناني في لندن[٢٣]:

إن لندن لا تغازل التضامن العربي إلاَّ لكي تجد في ذلك وسيلة لتحييد نفوذ الشخصيات الأكثر تمثيلاً لسكان فلسطين الأصليين. والضمانة الإضافية التي تسعى إنجلترا إلى تغطية هذا الاستبعاد بها لا يمكن أن تجيء من دمشق ولا منًا نحن أنفسنا.

والحال أن فارس الخوري، الموجود في مهمة في الخارج، إنما يجري استدعاؤه إلى سوريا. وتطلب لندن مزيدًا من تدابير الرقابة على المفتي. فيؤكد الفرنسيون أنهم يمارسون تقييدًا صارمًا لتحركاته، بيد أنهم مرتابون كالعادة من المناورات البريطانية. أمَّا المفتي فهو يعرض خدماته على فرنسا، مقترحًا عليها ممارسة تأثيرٍ داعٍ إلى الاعتدال على القوميين المسلمين في المغرب[٢٤]. والحال أن السلطات الفرنسية هي التي ترى آنذاك أن من الضروري تنظيم دعاية مضادة في الشمال الأفريقي «سعيًا إلى تحييد المؤثرات الهدّامة الساعية إلى القضاء على ولاء السكان الخاضعين للنظام الفرنسي»[٢٥].

وفي مستهل ديسمبر/ كانون الأول، تَقَدَّمَ التفكيرُ البريطاني: من غير الوارد العودة إلى وضع ما قبل عام ١٩٣٦[٢٦]. وتجب البرهنة للعرب على وجود استعداد لتلبية أكثر مطالبهم معقولية، أي التقييد الحاد للهجرة اليهودية. وبالنسبة للمستقبل، يجب التفكير في صيغة للسيطرة المتبادلة على الرهانات الحيوية لليهود والعرب. ومن شأن فترة انتقالية يجري خلالها توسيع أشكال الحكم الذاتي المحلي أن تسمح بالتمهيد لاتفاق نهائي بين الأطراف. وفيما يتعلق بمشاركة الفلسطينيين في مؤتمر لندن، يجري تقديم بادرة أولى بالإفراج عن المرحَّلين إلى سيشل. ويتم التفاوض مع العربية السعودية على إعداد قائمة بالمندوبين إلى لندن[٢٧]. والحال أن الملك السعودي، على الرغم من أنه يبدو مستعدًّا لتقديم خدمة للبريطانيين، إنما يفكر بالفعل في محاورين آخرين. ففي ١٣ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٣٨، ينقل إلى البعثة الأميركية في القاهرة (لم يكن للولايات المتحدة جهاز ديبلوماسي بعد في

العربية السعودية) رسالة إلى الرئيس روزفيلت تفند أطروحات الصهيونية[٢٨]. ولا تكمن الجدة في الكلام، وإنما في الاتصال، فهو أول اتصال بين الملكية السعودية وحكومة الولايات المتحدة. وفي ذلك الوقت، لم تكن لدى روزفيلت تصورات محدّدة حول الملف. وقد قيل له إنه سيكون بالإمكان ترحيل جزء من سكان فلسطين العرب إلى شمالي العراق[٢٩].

ويذهب عزت طنوس إلى بيروت، بيد أنه لا يتمكن من الاتصال بالمفتي، نظرًا إلى تدابير العزل التي اتخذتها سلطات الانتداب الفرنسية. وفي نهاية المطاف، يوافق الفرنسيون على التصريح بعقد لقاء كي لا يبدو أنهم إنجليز أكثر من الإنجليز. ثم يطلب البريطانيون إلى الفرنسيين السماح للمنفيين بمقابلة المبعوثين الذين جاءوا من الحكومات العربية كيما يشاركوا في إعداد وفد فلسطيني ذي صفة تمثيلية[٣٠]. وكل ذلك يجدد إنزعاجات الفرنسيين من أن يكونوا ضحية لمناورة بريطانية.

وفي فلسطين، تريد سلطات الانتداب توضيح أن تغيير السياسة لا يعني فقدانًا للسلطة والهيبة. فمع انقضاء استنفار ميونخ، تجري تسوية المسألة بالسبل السياسية والسبل العسكرية في آن واحد. وإحصاءات أواخر عام ١٩٣٨ خادعة لأنها تسمح بتصور أن الانتفاضة لا تزال على مستوى الحدّة نفسه :

	٣ - ١٠ نوفمبر/ تشرين الثاني	١١ - ١٦ نوفمبر/ تشرين الثاني	١٧ - ٢٣ نوفمبر/ تشرين الثاني	٢٤ - ٣٠ نوفمبر/ تشرين الثاني
أعمال قتل	١٠	١٠[٣١]	١٩	١١[٣٢]
محاولات قتل	١	٩	٧	٤
هجمات بالأعيرة النارية	٤٠	٣٣	٢٧	٢٥
هجمات مسلحة	٤	٦	١٠	٦
إلقاء قنابل	١٠	١٠	١٢	١١
أعمال تخريب	٣٠	٣٠	٢٢	١٧
أعمال اختطاف	١	-	٦	٤
أعمال تخويف	١	٢	-	-
الإجمالي	٩٧	١٠٠	١٠٣	٧٨

	١ – ٧ ديسمبر/ كانون الأول	٨ – ١٤ ديسمبر/ كانون الأول	١٥ – ٢١ ديسمبر/ كانون الأول	٢٢ – ٢٨ ديسمبر/ كانون الأول
أعمال قتل	١٦	٧[٣٣]	١١	١٠[٣٤]
محاولات قتل	٧	٤	٤	١٤
هجمات بالأعيرة النارية	٣٩	٣٣	٤٤	٣٩
هجمات مسلحة	٢	٢	٢	٥
إلقاء قنابل	١٠	٦	٨	١٠
أعمال تخريب	٢٢	٢٢	٢١	١٤
أعمال اختطاف	٥	–	٢	١
الإجمالي	١٠١	٧٤	٩٢	٩٣

	٢٩ديسمبر/كانون الأول ١٩٣٨– ٤يناير/ كانون الثاني١٩٣٩	٥–١١ يناير/ كانون الثاني	١٢–١٨ يناير/ كانون الثاني	١٩–٢٥يناير/ كانون الثاني
أعمال قتل	١٢	٨[٣٥]	١٨	١٠[٣٦]
محاولات قتل	٤	٤	١	١١
هجمات بالأعيرة النارية	٤٧	٣٥	٥٩	٤١
هجمات مسلحة	٢	٢	٢	٣
إلقاء قنابل	٦	٧	٤	١١
أعمال تخريب	٢١	١٩	١٩	١٨
أعمال اختطاف	٧	١	٣	٦
الإجمالي	٩٩	٧٦	١٠٦	١٠٠

فالجيش قد استعاد السيطرة على المدن، حيث لم يعد هناك إرهاب حضري. ويتزايد الضغط العسكري عند بدء جني الحمضيات. وتتكاثر التفتيشات الفظة في القرى وتجري مصادرة أسلحة أكثر فأكثر. وتصبح بإزاء اختبار جديد للقوة. فالبريطانيون يفرضون استخراج بطاقات هوية للتمكن من التحرك خارج المدن، وهو ما يعد وسيلة للسيطرة على السكان. فيحظر الثوار على العرب استخراجها. والحال أن المدنيين سيئي الحظ، وقد وقعوا بين قوات القمع والعصابات، إنما يرضخون للقوة وينتهكون المحظورات التي فرضها الثوار الذين يعد ذلك أول فشل حقيقي لهم. وبوجه عام، فإن السكان قد تعبوا، وفي ٨ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٣٨، يرفض الموظفون الإضراب الذي طالبهم قادة الانتفاضة بالقيام به.

وتحتدُ المنافسة فيما بين القادة في حين أن أعداد الثوار تقل. ولا يأخذ القادة بعين الاعتبار التوجيهات الصادرة من دمشق إلاَّ بشكل أقل فأقل ويتصرفون كـ«إقطاعيين» غيورين على سلطتهم المحلية(٣٧). ويرى دروزه، الذي لا يزال موجودًا في دمشق، أن الانتفاضة بسبيلها إلى إعادة إنتاج خارطة الأقضية المتحاربة زمن ما قبل التهدئة العثمانية في الشطر الثاني من القرن التاسع عشر. ويصبح تزويد المقاتلين بالمؤن والإمدادات صعبًا بشكل متزايد باطراد. وكانت كتائب وينجيت قد حلَّت، بيد أن حرب العصابات المضادة التي تشنها فصائل فخري النشاشيبي تصبح فعالة بشكل متزايد باطراد. وغالبًا جدًّا ما تحل الثارات بين العشائر محل النضال القومي. وفي الساحة، تأفل الانتفاضة بشكل واضح.

وهكذا يصبح بوسع قنصلية فرنسا في مستهل يناير/ كانون الثاني ١٩٣٩ أن تصف الوضع بالشكل التالي:

إن السياسة التي لا تعرف هوادة والتي اتبعها الحاج أمين أو من استخدموا اسمه قد أدت إلى سقوط العديد من الضحايا في صفوف السكان العرب. وفي كل مدينة، وفي كل قرية، نجد أن عائلات وعشائر، لا تزال تحت صدمة الرعب، تتحين بنفاد صبر اللحظة التي سيكون بوسعها الثأر فيها لنفسها بشكل مختلف عن الوشايات الخفية. ومن المؤكد أن جميع السكان، وقد أرهقهم عامان من أعمال الفوضى والقتل، ما عادوا يتحملون أعمال العنف الجارية. وقد أبدوا شيئًا من الرغبة في الاستقلالية بفرضهم على الثوار، نحو منتصف الشهر الماضي، رفع الحظر على التحرك بالسيارات والذي كانوا قد زعموا أنهم يستجيبون به لقرار الإدارة

الإنجليزية باستخراج بطاقات هوية وانتقال [...] وعلى الرغم من كل شيء، فإن هذا الجمهور الجاهل ومتقلب الأهواء لا يزال عاجزًا عن التمييز بين الأهواء المتنافرة التي تتوزعه، ولابد لنا كالعادة من أن نتوقع رؤيته وقد استجاب لأكثر النداءات تناقضًا بحماسة واحدة.

التحضير لمؤتمر لندن

في الشطر الثاني من ديسمبر/ كانون الأول ١٩٣٨، أعلنت العربية السعودية والعراق ومصر واليمن وشرق الأردن موافقتها على المشاركة في المؤتمر المزمع عقده. وبالنسبة للدول العربية، فإن المؤتمر يعد فرصة لإبراز التضامن العربي، الذي صار في جدول الأعمال مع صعود المشاعر القومية. وبالنسبة لبريطانيا العظمى، فإن الأمر يتعلق بإظهار أن العلاقات الأنجلو- عربية لم تعد مندرجة ضمن منطق سيطرة، وإنما ضمن منظور شراكة. وإعادة التعريف هذه سوف تسمح للندن بتأمينٍ أفضل للمصالح الإمبراطورية في سياق يصبح فيه نشوب حرب عالمية ثانية مرجّحًا بشكل متزايد باطراد. والدور الأول للدول العربية هو دور الوسيط مع الفلسطينيين الموجودين في المنفى كيما يتسنى فرز وفد عربي مقبول من جميع الأطراف. والمهمة صعبة، الأمر الذي لا يسمح بتحديد موعد لانعقاد المؤتمر. وتجتمع الوفود العربية في القاهرة مع أعضاء اللجنة العربية العليا القادمين من سيشل والمنفيين في مصر. والحال أنه، بعد تحديد موقف مشترَك، يذهب الفلسطينيون إلى بيروت (كان على البريطانيين التقدم إلى الفرنسيين بمناشدات قوية للحصول على تأشيرات الدخول) [٣٨]. ويجد الحاج أمين نفسه في وضع يسمح له بالاعتراض على تكوين وفد دون أن يكون مسموحًا له هو نفسه بالمشاركة فيه. وهكذا فإن بوسعه أن يخشى من حفز البريطانيين ظهور سلطة منافسة في داخل صفوف الجذريين. وتتباحث المجموعة القادمة من القاهرة مع الحاج أمين ودروزه بشكل مباشر [٣٩].

والحاصل أن اللجنة العربية العليا وقد استعادت من ثم قوامها إنما تطرح نفسها بوصفها محاورًا للبريطانيين. وهي تسمّي بسلطتها الخاصة وفدًا برئاسة المفتي (١٥ يناير/ كانون الثاني ١٩٣٩). ثم يتخلى هذا الأخير عن الذهاب إلى لندن (وكذلك دروزه وأحمد حلمي باشا) ويَعْهَدُ برئاسة الوفد إلى جمال الحسيني.

على أن يساعده عوني عبد الهادي ويعقوب غُصين وفؤاد سابا وألفريد روك وموسى العلمي وأمين التميمي. ويتولى جورج أنطونيوس منصب سكرتير الوفد. والبرنامج واضح ولا لبس فيه: إنهاء الهجرة ومواصلة الانتداب لمدة خمس سنوات بحيث تتلوه معاهدة استقلال وتأمين وضعية الأقلية لليهود. وفي المؤتمر نفسه، يجب رفض الجلوس في قاعة واحدة مع اليهود. وحضور النشاشيبيين المؤتمر هو الشيء المرفوض الآن.

وهذا لا يسوء ماكمايكل، الذي لا يكن لهم كبير احترام والذي بدا معاديًا لأعمال الثأر (تمتعت هذه الأعمال، على العكس من ذلك، بتأييد العسكريين). وهو يلتقي فخري النشاشيبي في ١٤ يناير/ كانون الثاني ١٩٣٩ ويرفض طلبه الخاص بتعادل بين الفصيلين في الوفد الفلسطيني[٤٠]. وقد دارت المفاوضة الرئيسية في القاهرة بين السفير البريطاني وراغب النشاشيبي، الموجود لا يزال في العاصمة المصرية[٤١]. ويشارك السعوديون (الأمير فيصل) والعراقيون (نوري السعيد) في هذه المفاوضة. والحال أن الوفود العربية إنما توافق على البرنامج الجذري الذي حدده الفلسطينيون.

والوفد القادم من بيروت يصل إلى لندن في نهاية الشهر. ويذهب ماكدونالد إلى الفندق الذي نزل فيه الوفد لكي يحثه على قبول مشاركة من جانب النشاشيبيين[٤٢]، وإلاً فإن هؤلاء الأخيرين سوف يكون لهم الحق في تكوين وفد متمايز. فيرد جمال الحسيني بأن حزب الدفاع لم يعد له وجود وأنه لم يعد يمثل أحدًا. ولا يتم التوصل إلى أي اتفاق حول هذه النقطة.

وعلى الجانب الصهيوني، يسيطر الشعور بالمرارة. والحجج المقدَّمة (ضياع هيبة البريطانيين الراجع إلى سياسة التخلي التي انتهجوها، المؤامرات الألمانية خلف الانتفاضة والنزعة القومية العربيتين[٤٣]) لم تعد مثمرة، وقلما يبدو البريطانيون مهزوزين من جراء الحملات التي يشنها الصهيونيون الأميركيون. وعبثًا يشدِّد ڤايتسمان على الدور الذي يمكن أن يلعبه اليهود الأميركيون في إلغاء القانون الأميركي الخاص بالتزام الحياد والذي يزعج الفرنسيين والبريطانيين، أو على احتمال تجنيد مئات الآلاف من المتطوعين اليهود الأميركيين للعمل في صفوف جيوش الديموقراطيات، فهو يصطدم بلا مبالاة محاوريه[٤٤].

وفي هذا الوضع اليائس، فإن النقطة الإيجابية الوحيدة هي موافقة البريطانيين على أن يمثل الوفد اليهودي جميع اتجاهات العالم اليهودي. وهكذا يدعو ڤايتسمان اليهود الأرثونكس وغير الصهيونيين إلى الحضور. ويرفض التصحيحيون المشاركة. بينما يجري إبراز المندوبين الأميركيين، لأن الولايات المتحدة تمثل الرصيد الأخير للصهيونيين.

وبدفع من ماكدونالد، اعتمدت الوزارة البريطانية مبدأ تقييد حجم السكان اليهود في فلسطين. أمّا الهجرة القادمة فسوف يجري تحديدها من زاوية نسبة مئوية إلى إجمالي سكان فلسطين. وبما أن اليهود يشكلون نسبة ٢٧%، فلن يكون بوسعهم أن يتجاوزوا في الأعوام القادمة نسبة ٤٠%، ولا حتى ٣٥%. ويبوح هاليفاكس بذلك لڤايتسمان في ٢٤ يناير/ كانون الثاني. فيرد عليه هذا الأخير بأن المسألة لا تتصل بأرقام الهجرة، ازدادت أم قلت عن بضع آلاف من الأشخاص، بل تتعلق بمسألة الحق. فتقييد الهجرة ثم جعلها متوقفة على قرار العرب إنما ينهيان الانتداب لأن هذا يعني أن اليهود لم يعودوا موجودين في فلسطين بناءً على حق لهم وإنما من قبيل الأريحية(٤٥).

ويخشى الفرنسيون كالعادة من أن يغتنم البريطانيون الفرصة لكي يقترحوا إعادة رسم للخارطة الترابية للشرق الأدنى، ويذكّرون بمعارضتهم لذلك(٤٦). على أن جابرييل پيو، المندوب السامي الفرنسي الجديد في المشرق، إنما ينزعج من تواطؤ أنجلو- تركي على تقسيم لسوريا وهو نصير لحضور سوري في المؤتمر. وهو يصرح لعادل أرسلان بحضور المؤتمر بصفة غير رسمية(٤٧). وما يجدد الإنزعاجات الفرنسية هو مداخلة محمد المقري(٤٨)، الصدر الأعظم المغربي، التي يحذر فيها الچنرال نوجيس، المقيم العام في الرباط : إن مؤتمر لندن هو بداية لمسلسلٍ متشابكٍ قاتل، فالحكومات العربية المدعوة إلى المؤتمر سوف يكون بوسعها التدخل مستقبلاً، باسم التضامن العربي والإسلامي، في شئون سوريا ولبنان، ثم في شئون تونس والمغرب. ويلعب الحاج أمين على المخاوف الفرنسية فيوضح لپيو أن البريطانيين وراء الدعاوى التركية التي تطالب بالإسكندرون وأنه معاد لاتحاد عربي تحت وصاية إنجليزية تشمل سوريا. وهو يقبل لعب دور

الوسيط بين الحكومة السورية والسلطات الفرنسية في موضوع التعديلات المطروحة بالنسبة للمعاهدة الفرنسية – السورية[٤٩].

وبدعم قوي من تشامبرلين، يدير مالكوم ماكدونالد دفة عمل المؤتمر. وتستند استراتيچيته إلى مبدأ أن من المستحيل تلبية جميع مطالب الحركتين القوميتين، إلاّ أنه قد يتسنى التوصل إلى مبادئ اتفاق، بفرض حلول وسط. وبوصفه واقعيًّا، فإنه يعرف تمامًا أن فرص التوصل إلى توفيق قليلة، إلاّ أنه ليس هناك ما يمنع من المحاولة. وهدفه هو توضيح أن إنجلترا قد جربت كل السبل واستشارت الأطراف قبل أن تفرض حلاً سيكون، بالطبع، متماشيًا مع مصالحها الإمبراطورية. وما يرغم بريطانيا العظمى على التباحث (الحرب العالمية المحدقة) إنما يجعل التقريب بين المواقف صعبًا في الوقت نفسه. فاليهود يعتبرون أنفسهم في منطق حياة أو موت يمثله، على حدٍّ سواء، خطر القضاء على اليهودية الأوروبية (يظل هناك اعتقاد بأن المسألة عبارة عن عودة إلى أسوأ أشكال التفرقة «الميديڤيالية»، وليست مسألة إبادة) وتهديد المشروع القومي الخاص بالتواجد الترابي وتكوين الدولة. ويرى العرب الفلسطينيون أن تضحيات ثلاثة أعوام من النضال يجب أن تقود إلى اختفاء خطر تجريدهم مما يملكون وإلى الصعود إلى الاستقلال في إطار عربي. ويسعى العرب الآخرون إلى إظهار قوة نزعة قومية عربية أصبحت الإيديولوچية السائدة في المنطقة، وإلى الدفاع عن مصالح الدول الجديدة المنزعجة من مخاطر تهديد الاستقرار المتضمَّنة في مسألة فلسطين (الأطماع الصهيونية خارج فلسطين، إعادة رسم الخارطة السياسية للمنطقة). وربما كان لضغوط الساعة الملحة أن تدفع في اتجاه تسويات ذات طابع إنساني (هجرة يهودية أوسع في مقابل التخلي عن برنامج الصهيونية السياسي) ؛ بيد أنها تدفع في الاتجاه المضاد، اتجاه التجذر. فاليهود يقاتلون وظهرهم إلى الحائط في عالم صار معاديًا وقاتلاً، وبوسع العرب أن يتصوروا أن الظرف الچيوسياسي يضعهم في موقع قوة لأن بريطانيا العظمى تعتمد عليهم بأكثر من اعتمادهم هم عليها.

مؤتمر سان چيمس

يبدأ المؤتمر أعماله في ٧ فبراير/ شباط في قصر سان چيمس دون أن تكون مسألة حضور النشاشيبيين قد سويت. ويجلس اليهود والعرب في قاعتين منفصلتين. وفي ٨ فبراير/ شباط، يقوم ڤايتسمان بآخر استعراض عظيم لرطانته المحبّة لإنجلترا[٥٠]. ثم يذكّر بالأسس الأدبية وبالوضع المأساوي الذي يجد فيه اليهود أنفسهم مع انفلات العنف النازي. وهو يقول إن الشعب اليهودي على حافة الدمار. وإن حصة هجرة سنوية تتراوح بين ٧٠٠٠٠ و٨٠٠٠٠ نسمة لا تمثل غير نسبة ٥% من ذلك الشعب ! وأيًا كانت قيمة فلسطين والقدس بالنسبة للعرب والمسلمين، فإنهما لا تشكلان أساس وجودهم القومي. وفي ١٠ فبراير/ شباط، يرد عليه مالكوم ماكدونالد[٥١]. فهو على دراية تامة بمأساة يهود أوروبا، بيد أنه سوف يقتصر على تناول المشكلات المباشرة في المناقشة : فلو كانت فلسطين بلدًا خاليًا من السكان، لتحقق قيام دولة يهودية في التوّ والحال. بيد أن هناك مليون عربي لهم حقوقهم فيها. ولم يكن بوسع واضعي تصريح بلفور أن يأخذوا في حسبانهم قوة المعارضة العربية وسرعة نمو السكان العرب. وتعبير «المقام القومي اليهودي» صيغ بقصد أن يسمح بتفسيرات مختلفة له. وعداوة العرب والمسلمين واقع لا يمكن إخفاؤه، والحال، في سياق خطر نشوب الحرب، فإن الإمبراطورية البريطانية، الصديق الأخير المتبقي لليهود، لا يمكنها تجاهل هذا الواقع.

فيرد بن جوريون بأن الأمر لا يتعلق بنزاع بين اليهود والعرب بل بين الشعب اليهودي وبقية العالم. فعرب فلسطين يشكلون جزءًا من الشعب العربي الذي نال ما هو رئيسي من بين مطالبه القومية. ويهود العالم البالغ عددهم ستة عشر مليونًا لهم الحق في الاستقرار في فلسطين. والمقام القومي اليهودي لا يتعارض مع الحقوق المدنية والدينية للجماعات السكانية غير اليهودية. أمّا ڤايتسمان فهو ينهي كلامه بأنه إذا لم يعترف البريطانيون بأن الوجود اليهودي في فلسطين يستند إلى حق، فلا فائدة هناك من المؤتمر. فيرد عليه سكرتير الدولة بأن يهود فلسطين لهم حقوقهم في البلد، ولكن ليس كل يهود العالم. وهدف المؤتمر هو التوفيق بين حقوق اليهود وحقوق العرب. وفي ١٤ فبراير/ شباط[٥٢]، يشدِّد ماكدونالد على الجوانب الچيوستراتيچية: فانحياز العالم العربي والإسلامي إلى صف الديموقراطيات إنما

يعد ضرورة حيوية في حالة نشوب حرب عالمية. والشرق الأوسط «كعب أخيل» الإمبراطورية البريطانية. وهزيمة البريطانيين ستكون هزيمة لليهود أيضًا. فيرد عليه محاوروه بأن من شأن فلسطين يهودية أن تكون رصيدًا اقتصاديًا وعسكريًا أهم من الرصيد الذي يتمثل في الدول العربية. ويشدّد وايز على تأثير الطائفة اليهودية على الرأي العام الأميركي. وفي اليوم التالي، يتحدث سكرتير الدولة عن هجرة يهودية محدودة خلال عدد معين من الأعوام، ثم متوقفة على رضاء العرب.

وفي ١٦ فبراير/ شباط[٥٣]، يستقبل نيفيل تشامبرلين الوفد الصهيوني. وتنصب المناقشة على الجوانب الاستراتيجية. ويشدّد وايز على الثقل السياسي الذي يمثله التحالف بين المسيحيين البروتستانت واليهود الأميركيين. ويؤكد بن جوريون أن من شأن فلسطين يهودية قوية أن تكون أفضل أداة للبريطانيين لضمان أمن البلدان العربية المجاورة. ويختتم ڤايتسمان اللقاء باستعادة خطابه المألوف : إن الغليان العربي في فلسطين مصطنع، فهو يرجع أساسًا إلى «قوى خارجية قويّة».

ويظهر ماكدونالد في أعين الصهيونيين بوصفه محامي العرب بينما يعتبره هؤلاء الأخيرون ممثل اليهود.

وعلى الجانب العربي، يعمل البريطانيون أولاً على تسوية مسألة حضور النشاشيبيين. فهم يريدون اندماجًا بين التمثيلين، وإلاّ لجازف أنصار الحسينيين بمقاطعة المباحثات[٥٤]. وبفضل وساطة نوري السعيد والمصري علي ماهر، يتوصلون إلى هذا الاندماج. وسيكون للنشاشيبيين الحق في تسمية مندوبين اثنين، بينهما راغب النشاشيبي[٥٥]. وتتصل المناقشة العامة بقيمة التعهدات البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى. وفيما بعد، سوف يجري تكوين لجنة فرعية سيمثل فيها چورج أنطونيوس الطرف العربي وستكون مهمتها دراسة وثائق هذه التعهدات[٥٦].

وتدعم وفود الدول العربية موقف الفلسطينيين المتشدّد. على أن البريطانيين إنما يقدمون المقترحات الأولى إليها هي كي تمارس نفوذها على الفلسطينيين[٥٧]. وفي الجلسات التالية[٥٨]، يتكشف الموقف البريطاني شيئًا فشيئًا: إن التكوين الفوري لدولة فلسطينية مستقلة أمر لا يمكن قبوله. فهو سيفجر حربًا أهلية بين اليهود والعرب. ولابد للانتداب من أن يستمر لمدة عدد معين من الأعوام، بما يسمح

بتجربة أشكال الحكم الذاتي التي لن تفرض سيطرة شعب على آخر. ويعلن الوفد العربي استعداده للنظر في ماهية أشكال الضمانات السياسية التي يمكن تقديمها للأقلية اليهودية. وردًا على طلب الأمير فيصل مزيدًا من التوضيح والتدقيق، يعلن ماكدونالد بوضوح: إن تكوين دولة عربية في فلسطين مستبعد، لكن غير المستبعد هو تكوين دولة فلسطينية.

ولا يتصل توافق الآراء العربي إلاّ بالدفاع عن حقوق عرب فلسطين. وهكذا، فإن الأمير فيصل ينزعج من مشروعات الاتحاد العربي التي يطرحها نوري السعيد. ويضطر ماكدونالد إلى طمأنته: إن مثل هذه المشاريع، وإن لم تكن مستبعدة في الأمد الطويل، ليست واردة الآن في جدول الأعمال[٥٩]. والعربية السعودية لا تريد المضي إلى ما هو أبعد من تحالف بسيط بين الدول العربية.

وكانت الغالبية العظمى من المندوبين العرب الفلسطينيين قد التقت محاورين صهيونيين على مستوى عالٍ في الأعوام السابقة. أمّا هذه المرة، فإنهم يرفضون أي اتصال. وتقبل الوفود العربية الأخرى، تحت الضغط البريطاني، تنظيم اجتماعات «غير رسمية». وقد انعقد أول اجتماع كهذا في ٢٣ فبراير/ شباط[٦٠]. ويحدد ماكدونالد الإطار منذ البداية: التكوين التدريجي لدولة فلسطينية. ويعلن المندوبون العرب استعدادهم لمناقشة الضمانات التي يجب تقديمها للأقلية اليهودية في دولة عربية. أمّا ڤايتسمان فهو يريد دراسة مسألة الحكم الذاتي ضمن إطار بريطاني. ويقترح علي ماهر توفيقًا وتعاونًا بين اليهود والعرب. وهو يقول إنه إذا ما وافق اليهود على التخلي عن أطماعهم السياسية واكتفوا بمساواة في الحقوق، فإن العرب، بمن في ذلك عرب العراق ومصر، سوف يفتحون حدودهم أمام اللاجئين اليهود القادمين من أوروبا. أمّا العراقي توفيق بك السويدي فهو يبدو أكثر حدّةً: إن استقلال فلسطين إنما يتعارض مع استمرار الهجرة اليهودية. ويتدخل بين جوريون فجأة بالأحرى. فهو يجد ڤايتسمان متساهلاً جدًا ويرغب في أن يوضح بجلاء أن اليهود لن يكون بوسعهم أبدًا قبول وضعية أقلية. وفلسطين هي المقام القومي لليهود، ويتعهد هؤلاء بألاّ يطردوا منها السكان العرب وألاّ يسعوا إلى السيطرة عليهم. وإذ يرجع كل معسكر إلى المسألة الرئيسية، فإنه يتمسك بمواقفه، وينهي البريطانيون الاجتماع.

وقد أعجبتهم مداخلة علي ماهر. والنموذج المقترح للتطور الدستوري لفلسطين، وهو نموذج العراق في عشرينيات القرن العشرين (وصاية بريطانية على دولة آخذة بالتشكل)، لا يناسبهم[٦١]: فاقتسام السلطة بين العرب واليهود إنما يجازف بأن يؤدي إلى تجميد للنظام الإداري، حيث إن كل فريق سوف يحابي جماعته. ولابد من فترة انتقال طويلة لن يكون فيها لممثلي الجماعتين السكانيتين غير وظائف استشارية لا وظائف اتخاذ القرار. وسوف يتم تقديم ترضية فورية بقبول مبدأ الاستقلال، وإن كان مع الاحتفاظ بصيغة الانتداب طالما ظل ذلك ضروريًا.

ويتحول اجتماع ٢٤ فبراير/ شباط غير الرسمي إلى اجتماعين منفصلين بين البريطانيين والوفدين، حيث إن ماكدونالد لا يريد مناقشة بلا نتيجة حول شرعية القضيتين[٦٢].

والحال أن أعمال اللجنة الفرعية المتصلة بالتعهدات البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى إنما تنقلب إلى ما يربك البريطانيين: فمراسلات حسين- ماكماهون لا تتضمن استبعادًا واضحًا لفلسطين، ورسالة هوجارث إلى الشريف حسين تتعارض مع تصريح بلفور ... على أن البريطانيين لا يسعهم التشكيك في تفسيرهم الرسمي الذي يرجع إلى الكتاب الأبيض الصادر عن تشرشل في عام ١٩٢٢[٦٣].

ومنذ بداية المؤتمر، يلحظ المندوبون الصهيونيون انقلاب علاقة القوى في غير صالحهم. وفي الأيام الأولى من فبراير/ شباط، تؤكد سلسلة من الحوادث مخاوفهم. فالصحافة العربية تنشر معلومات مبتورة توحي بأن تكوين دولة عربية فلسطينية قد بات وشيكًا. ويكتشف مخبرو الاستخبارات الصهيونية أن ماكدونالد قد قرر اختزال التمثيل اليهودي في المجالس الفلسطينية إلى ثلث المقاعد في مقابل ثلثين للعرب، وليس على أساس التعادل، كما كان متصورًا في السابق. وأخيرًا، فإن خطأ بريديًا وقعت فيه وزارة الخارجية البريطانية قد أدى إلى تسليم الوفد الصهيوني محضر محادثات بين البريطانيين والعرب يشير إلى اختزال الأمد الذي سوف تتشكل بعده دولة فلسطينية من عشر إلى خمس سنوات. فيرى ڤايتسمان أنه لم يعد هناك ما يمكن التفاوض عليه. ويسارع ماكدونالد إلى التأكيد له بأنه لم يجر اتخاذ أي قرار نهائي. وفي النهاية، ينسحب الوفد الصهيوني رسميًا من المؤتمر وإن كان يقبل المشاركة في اجتماعات غير رسمية.

وفي ٧ مارس/ آذار، انعقد اللقاء «غير الرسمي» الأخير بين اليهود والعرب[٦٤]. فيقدم ڤايتسمان نفسه بوصفه داعية إلى التوفيق: إن الصهيونيين مستعدون لقبول دولة فلسطينية إذا ما تم احترام حقوق المقام القومي اليهودي، وهو ما يعني، في المقام الأول، الحفاظ على الهجرة اليهودية. أمَّا بن جوريون فهو يعبر عن نفسه بشكل أوضح: إن يهود فلسطين لديهم إمكانات الدفاع عن أنفسهم، والشيء المهم هو حق اليهود في المجيء إلى فلسطين للاستقرار فيها إذا ما رغبوا في ذلك. فيرد علي ماهر بأنه يجب النظر إلى الواقع، وهذا الواقع هو أن فلسطين يسكنها العرب منذ قرون. فيرد شيرتوك بأن الصهيونية واقع هي أيضًا. ويستعيد بن جوريون فكرته عن فلسطين يهودية في اتحاد فيدرالي مع البلدان العربية المجاورة. ويرد علي ماهر بأننا لو اعتمدنا على الحق التاريخي، فسوف يكون بوسع العرب المطالبة بالأندلس وأنه مستعد لطلب مساعدة البريطانيين في هذا الاتجاه. وبشكل جدي أكثر، يناشد الصهيونيين إبطاء إيقاع تقدمهم في فلسطين والعمل على كسب نوايا العرب الطيبة. فبفضل هذه النوايا، سوف يكون بالإمكان استئناف الهجرة فيما بعد في مناخ هادئ.

ويحاول ڤايتسمان الاستفادة من هذا الانفتاح لكي يقترح على علي ماهر وأصدقائه العمل كوسطاء في فلسطين. وبن جوريون وشيرتوك على قناعة بأنهم قد وقعوا في فخ نصبه البريطانيون لإجبارهم على قبول اختزال حادٍّ للهجرة. ويريد بن جوريون إنهاء هذ الوضع الخطير ويرد بأن من غير الوارد خفض الهجرة بل الوارد، على العكس من ذلك، هو مضاعفتها: إن اليهود لن يستسلموا أبدًا ولن يقبلوا البتة التخلي عن حقوقهم في فلسطين، أيًّا كان القرار البريطاني. وينهي ماكدونالد الاجتماع بدعوة اليهود والعرب إلى التوصل إلى الحلول الوسط الضرورية لضمان السلم.

وفي نظر البريطانيين، ظهر ڤايتسمان كمعتدل يحاربه المتطرفان بن جوريون وشيرتوك[٦٥]. وقد حان الوقت لصوغ المقترحات النهائية. ويستند كل شيء إلى فكرة ڤيتو مزدوج. فالعرب يريدون الاستقلال واليهود يريدون الهجرة. وسوف يحصل كل طرف على حق نقض ما هو أكثر أهمية بالنسبة للطرف الآخر، ومن ثم فسوف يجدان نفسيهما مجبرين على التفاهم. ويجب التحرك والتصرف الآن

لأنه، إذا كان وارداً حدوث ردود فعل أميركية سلبية، فمن الأفضل أن تحدث في الظرف الحاضر، الهادئ نسبيًا.

وفي ١٥ مارس/ آذار ١٩٣٩، يغزو الجيش الألماني ما بقي من تشيكوسلوفاكيا، التي تصبح محمية ألمانية. وفي اليوم نفسه، يعلن ماكدونالد للوفدين مقترحاته النهائية : هجرة قوامها ٧٥ ٠٠٠ نسمة على خمس سنوات (١٠ ٠٠٠ مهاجر شرعي في العام الواحد بالإضافة إلى ٢٥ ٠٠٠ تأشيرة خاصة للاجئين اليهود القادمين من أوروبا) – وهو ما من شأنه أن يجعل السكان اليهود ثلث إجمالي السكان– ، الحد من نقل الملكيات العقارية، وتدابير للحكم الحر تفضي في غضون عشر سنوات إلى دولة فلسطينية مستقلة. ويؤدي الڤيتو المزدوج إلى رفض مزدوج من جانب المعنيين، الذين يغادرون المؤتمر.

والحال أن روزفيلت، الذي يواجه حملة مؤيدة للصهيونية في صفوف الرأي العام، إنما يطلب إلى الحكومة البريطانية تأجيل نشر الكتاب الأبيض بضعة أسابيع(٦٦). وتقبل لندن ذلك عن طيب خاطر، لاسيما أن ذلك يتيح وقتًا لتحركات سياسية في آخر لحظة(٦٧). وقد حصل البريطانيون على ما كانوا يريدونه في المقام الأول : فالدول العربية في مجملها مرتاحة إلى المقترحات البريطانية، حتى وإن كانت تجدها غير كافية. وهي تسارع إلى اقتراح خدماتها لمتابعة الوساطة بين البريطانيين والعرب الفلسطينيين. وتبدأ مباحثات في هذا الاتجاه في القاهرة. أمَّا اللجنة العربية العليا، فهي ترفض، من منفاها في بيروت، النص البريطاني الذي يبدو لها جد بعيد عن التوقعات العربية. فيوضح ممثلو الدول العربية أن هذا خطأ روزفيلت، الذي مارس ضغوطًا قوية على لندن(٦٨). والعقبة الرئيسية ذات طابع سياسي. فمن المستبعد كليًا، من وجهة النظر البريطانية، أن يتسنى للحاج أمين الرجوع إلى فلسطين وأن يلعب دورًا سياسيًا(٦٩).

ويذهب ڤايتسمان إلى مصر ليستأنف الاتصال بعلي ماهر وتوفيق السويدي. فيلتقيهما في ١٠ و١١ أبريل/ نيسان. ويقترح عليهما أن يشتركا معه في صياغة وفاق يهودي– عربي ومطالبة البريطانيين بتأجيل نشر كتابهم الأبيض. فيطلب علي ماهر بادرة أولى تدل على حسن النوايا، تتمثل في وقف الهجرة اليهودية لمدة ستة شهور، وهو ما يرفضه المحارب الصهيوني العجوز.

أعمال العنف العربية واليهودية

تبقى الانتفاضة على مستوى النشاط نفسه خلال شهر فبراير/ شباط، على الرغم من انتكاساتها العديدة على الساحة:

	٢٦ يناير/ كانون الثاني– ١ فبراير/ شباط	٢ – ٨ فبراير/ شباط	٩– ١٥ فبراير/ شباط	١٦– ٢٢ فبراير/ شباط
أعمال قتل	١٠	١٧[٧٠]	١١	٨[٧١]
محاولات قتل	٩	١٠	١٢	٩
هجمات بالأعيرة النارية	٣٧	٥٢	٤٢	٣٢
هجمات مسلحة	٤	٢	٤	٣
إلقاء قنابل	٥	٤	١١	١
أعمال تخريب	٤	١١	١٤	٢٤
أعمال اختطاف	٣	١	٢	١
الإجمالي	٨٢	٩٧	٩٦	٧٨

وفي أواخر فبراير/ شباط، تقدم الصحافة العربية تقريرًا متفائلاً بشكل خاص عن مباحثات لندن، وهو ما يستثير انفجارات فرح في صفوف السكان العرب. وعندئذ تنخرط الإرجون في أعمال «انتقامية» هدفها إفهام البريطانيين أن القوة ليست ملك الثوار العرب وحدهم. وفي ٢٧ فبراير/ شباط، تصيب اعتداءات بالقنابل السكان العرب في حيفا ويافا والقدس، بما يؤدي إلى سقوط ٣٢ قتيلاً، منهم ٢٢ في حيفا.

وبشكل لا مفر منه، فإن هذه العمليات إنما تؤدي إلى إعادة انطلاق عمليات العرب:

	٢٣ فبراير/ شباط – ١مارس/ آذار	٢ – ٨ مارس/ آذار	٩ – ١٥ مارس/ آذار	١٦ – ٢٢ مارس/ آذار
أعمال قتل	١٩	١٠[٧٢]	١٣	١٣[٧٣]
محاولات قتل	٣	٨	١٢	١١
هجمات بالأعيرة النارية	٤٠	٤٨	٤٩	٤٣
هجمات مسلحة	٤	٣	٧	٢
إلقاء قنابل	٢٥	٣	١٨	١٥
أعمال تخريب	١٤	٢٧	١١	٢٢
أعمال اختطاف	٣	٦	٢٧	–
الإجمالي	١٠٨	١٠٥	١٣٧	١٠٦

ويصبح القمع البريطاني متقنًا بفضل نظام التطويق من الجو، بين أشياء أخرى. فتقوم الطائرة بإلقاء منشورات على القرية المشتبه بها، معلنةً حظر التجول: وبعد ذلك يتم الهجوم بالطائرة على أي شخص خارج البيوت بينما يقوم الجيش بتطويق القرية. ويمكن لهذا الأخير من ثم أن يقوم بأعمال التفتيش مع منع أي هروب[٧٤]. وبشكل مواز، نجد أن الفرنسيين، وقد اطمأنوا نسبيًا إلى نتائج مؤتمر لندن، يكثرون من الأعمال البوليسية سعيًا إلى القضاء في سوريا على المنظمات الداعمة للانتفاضة، مع إبقائهم على حوار سياسي مع الحاج أمين. ويطلب هذا الأخير إلى فرنسا الاضطلاع بوساطة لمصالحته مع بريطانيا العظمى[٧٥]:

إن المفتي الأكبر، على الرغم من اعترافه بقوة بالحق العربي الأكيد وعلى الرغم من إضفائه الشرعية على المقاومة المسلحة، إنما ينزعج من وضع مضطرب يتأبد. وهو يقول إن هذا الوضع يهدد بأن يكون خطرًا بالنسبة للتكتل الفرنسي – الإنجليزي، في حالة نشوب حرب مع الدول الشمولية في حوض البحر المتوسط. ولهذا السبب فإنه يطلب من فرنسا التدخل كوسيط في الخلاف القائم بين العرب والإنجليز، وإن كان شريطة أن يكون هذا العمل من جانب فرنسا موجَّهًا إلى الوقف الكامل والفوري للهجرة اليهودية وإلى خلق دولة عربية فلسطينية، وفق النموذج العراقي، يمكن فيها لليهود المستقرين فيها الآن بالفعل أن يندمجوا بها.

ويؤكد الحاج أمين الحسيني بشكل جازم أنه لا ألمانيا ولا إيطاليا تتمتعان بتعاطف العالم العربي وأن اعتماد الثوار على هاتين الدولتين إنما يقتصر على مجرد الحصول على إمكانات ضرورية لمواصلة النضال، لكنه لا يستتبع بحالٍ تحالفًا ماديًا أو أدبيًا مع الدول الشمولية التي، على العكس من ذلك، يتخوفون من سيطرتها في المستقبل.

وتتمسك فرنسا بموقفها الحيادي الرسمي وإن كانت تنسق عملها بشكل متزايد باطراد مع بريطانيا العظمى بسبب خطر نشوب الحرب(٧٦).

وفي الشطر الثاني من مارس/ آذار، تمكن الجيش البريطاني من إزالة عدة عصابات عربية وزعمائها. على أن القوات الثائرة، المؤلَّفة أساسًا من مجموعات تضم كل مجموعة منها عشرة أشخاص، إنما تقوم مع ذلك بنشاط قوي في الأسابيع التالية:

	٢٣-٢٩ مارس/ آذار	٣٠مارس/ آذار -٤أبريل/نيسان	٥ - ١٢ أبريل/ نيسان	١٣-١٩ أبريل/نيسان
أعمال قتل	٩	٩(٧٧)	١٤	١١
محاولات قتل	١٠	٩	٦	٣
هجمات بالأعيرة النارية	٣٩	٣٠	٤٣	٣١
هجمات مسلحة	٢	٢	٦	٤
إلقاء قنابل	٥	٣	٨	٤
أعمال تخريب	٢١	١١	١٦	٧
أعمال اختطاف	–	١	–	٢
الإجمالي	٨٦	٦٥	٩٣	٦٢

والبريطانيون واثقون الآن من السيطرة على الساحة، وإن كان الثمن يتمثل في الإبقاء على انتشار كبير لقوات الجيش والشرطة(٧٨). ومن غير الوارد تخفيف الضغط المفروض على السكان. وتبدأ جبهة جديدة في الارتسام عندما تطرد السلطات البريطانية مهاجرين سرِّيين يهودَ. إذ يتظاهر السكان اليهود، وتمتزج

المرارة بالعنف في الشتائم الموجَّهة ضد البريطانيين[٧٩]. وتدعو الأحزاب الصهيونية يهود فلسطين والعالم إلى التصدي لتقييد نمو المقام القومي اليهودي.

وفي أواخر أبريل/ نيسان ومستهل مايو/ أيّار، تبقى نشاطات الانتفاضة على مستوى يظل مرتفعًا نسبيًا:

	٢٠ – ٢٦ أبريل/ نيسان	٢٧أبريل/نيسان – ٣ مايو/أيار	٤ – ١٠ مايو/ أيّار	١١ – ١٧ مايو/ أيّار
أعمال قتل	١٧	٩[٨٠]	٧	٩[٨١]
محاولات قتل	٣	١٢	٩	٤
هجمات بالأعيرة النارية	٤٣	٣٨	٣٢	٣١
هجمات مسلحة	٦	٣	٧	٦
إلقاء قنابل	٦	٣	٥	١
أعمال تخريب	١١	١٨	٢٢	١٨
أعمال اختطاف	٢	٢	٢	١٦
أعمال تخويف	–	–	–	٤
الإجمالي	٨٨	٨٥	٨٤	٨٩

ويتركز النشاط في شمالي فلسطين بالأخص. ويلجأ أغلب قادة العصابات إلى سوريا، ويصبح التنسيق بين العمليات عديم الوجود.

الكتاب الأبيض الصادر عام ١٩٣٩

في ٣١ مارس/ آذار ١٩٣٩، قدمت حكومة تشامبرلين ضمان بريطانيا العظمى لصون استقلال بولنده. وفي ٢٧ أبريل/ نيسان، يعاد التجنيد بصورة مؤقتة. وفي ١٢ مايو/ أيّار، تقدم الحكومة ضمانها لصون استقلال تركيا. ونشر الكتاب الأبيض، في ١٧ مايو/ أيّار ١٩٣٩، إنما يجب فهمه ضمن سياق الاتجاه إلى الحرب. وهو يندرج في استمرارية المقترحات النهائية لمؤتمر سان چيمس. وبما أن المقام القومي اليهودي الآن واقع، فإن الأمر إنما يتعلق بالتكوين التدريجي لدولة فلسطينية مستقلة تحفظ حقوق اليهود والعرب، وهو ما يعني انتقالاً أوليًا

للسلطات إلى موظفين فلسطينيين قبل الاتجاه إلى تكوين جهاز نيابي. ويشار إلى دور الدول العربية:

إن حكومة صاحب الجلالة سوف تبذل كل ما في وسعها من أجل خلق الظروف التي من شأنها السماح بتكوين دولة فلسطين المستقلة في غضون فترة عشر سنوات. وإذا ما ظهر لحكومة صاحب الجلالة، في ختام فترة السنوات العشر هذه، أن آمالها قد خابت وأن الظروف تتطلب إرجاء خلق الدولة الفلسطينية، فسوف تدخل في مشاورات مع ممثلي سكان فلسطين ومجلس عصبة الأمم والدول العربية المجاورة قبل اتخاذ قرار بصدد هذا الإرجاء. وإذا ما توصلت حكومة صاحب الجلالة إلى استنتاج أن الإرجاء لا مفر منه، فسوف تطلب التعاون من الأطراف المذكورة أعلاه بهدف وضع خطط، بالنسبة للمستقبل، من شأنها السماح ببلوغ الهدف المنشود بأسرع ما يمكن.

وفيما يتعلق بالهجرة:

خلال السنوات الخمس القادمة، سوف تجري الهجرة اليهودية بمعدل من شأنه، إذا ما سمحت بذلك طاقة الاقتصاد الاستيعابية، رفع حجم السكان اليهود إلى نحو ثلث إجمالي سكان البلد. وأخذاً بعين الاعتبار النمو الطبيعي المتوقع للجماعتين السكانيتين العربية واليهودية ولعدد المهاجرين اليهود الذين دخلوا بشكل غير شرعي والموجودين اليوم في البلد، فسوف يكون بالإمكان السماح من ثم، اعتباراً من مستهل أبريل/ نيسان هذا العام، بدخول نحو ٧٥٠٠٠ مهاجر يهودي خلال الأعوام الخمسة الأولى. وهؤلاء المهاجرون سوف يجري السماح بدخولهم، بحسب معيار طاقة الاقتصاد الاستيعابية، على النحو التالي :

أ) بالنسبة لكل سنة من السنوات الخمس القادمة، سوف يجري التصريح بدخول دُفعة قوامها ١٠٠٠٠ مهاجر، أخذاً بعين الاعتبار أن أي فصيل من هذه الدفعة غير حاصل على عمل خلال سنة ما قد يُضاف إلى دفعات السنوات التالية، في حدود خمس سنوات، إذا ما سمحت بذلك طاقة الاستيعاب.

ب) علاوة على ذلك، ومن باب الإسهام في حل مشكلة اللاجئين اليهود، فسوف يجري السماح بدخول ٢٥٠٠٠ لاجئ بمجرد ما أن يتأكد المندوب السامي من أن ترتيبات مناسبة قد اتُخذت لتمويل احتياجاتهم ؛ وسوف يُراعى بشكل خاص أطفال وآباء اللاجئين.

وأخيرًا، فإن المجال الحاسم الثالث هو مجال نقل الملكيات العقارية:

لقد أشارت تقارير عدة لجان للخبراء إلى أنه، كنتيجة للنمو الطبيعي للسكان العرب وللمبيعات المتصلة، خلال الأعوام الأخيرة، لأراض عربية لليهود، لم يعد بالإمكان اليوم، في بعض المناطق، الاتجاه إلى تجريدات جديدة لملكيات الأراضي العربية، في حين أن هذه التجريدات، في بعض المناطق الأخرى، يجب أن تكون موضع قيود إذا ما أريد الحفاظ للمزارعين العرب على مستوى معيشتهم الحالي وتفادي ظهور عديدين من السكان العرب المعدمين في وقت قصير. وفي هذه الظروف، فإن المندوب السامي سوف يحصل على سلطات عامة تخوله منع التجريدات من ملكية الأراضي وتنظيمها. وسوف تبدأ هذه السلطات من تاريخ نشر هذا التصريح السياسي، وسوف يحتفظ المندوب السامي بها خلال مجمل فترة الانتقال.

ويستتبع النشر في التوّ والحال احتجاجات حامية من جانب يهود فلسطين. ويمزق الحاخام الأكبر هرتسوج علنًا التصريح البريطاني. وتقوم الإرجون بتخريب محطة البث الإذاعي في القدس، ويجري إشعال النيران في بناية مصلحة الهجرة، كما يجري الإعلان عن إضراب عام. وبشكل استعراضي، يتم التحضير لتعبئة عامة، كما تشير إلى ذلك القنصلية العامة الفرنسية(٨٢):

في الساعة الثالثة بعد ظهر اليوم، بدأ تسجيل الرجال والنساء بين الثامنة عشرة والخامسة والثلاثين من العمر. وقد امتد التسجيل إلى العاشرة مساءً. ويعلن المجنَّدون أنهم إنما يضعون أنفسهم في خدمة الوطن ويقبلون مقدّمًا أداء أي مهمة يُعهد بها إليهم عند الضرورة. وقد وقعت تظاهرات في الشوارع من جانب الشبان. وشاهدت قذف السيارات الإنجليزية بالحجارة.

وفي ١٩ مايو/ أيَّار، خلال تظاهرة عنيفة، يلقى شرطي بريطاني حتفه بطلقات صادرة من وسط الجمهور. فيجتمع القائد العام البريطاني بالقادة الصهيونيين ويحذرهم من أن صبره قد نفد: وإذا ما تكررت مثل هذه الأعمال، فسوف يتصرف مع اليهود بمثل ما تصرف مع العرب. بيد أن أحدًا لا يصغي إليه. ففي ٢٣ مايو/ أيَّار، لقي رجل شرطة يهودي مصرعه على أيدي الإرجون، التي

قام البريطانيون بإلقاء القبض على زعيمها، ديفيد راتسييل. ثم تنقلب المنظمة على السكان العرب[٨٣]. ففي ٢٥ مايو/ أيّار، تفتح النار على سكان حيفا، بما يؤدي إلى مصرع شخص وإصابة أربعة بجراح. وفي يوم ٢٩، يجري قتل أربع نساء ورجل على أيدي قوة خاصة يهودية في قرية في السهل الساحلي. وفي اليوم نفسه، يتم تفجير قنبلة في دار للسينما في القدس بما يؤدي إلى إصابة ثلاثة عشر شخصًا بجراح (لم تنفجر قنبلة وُضعت في مراحيض النساء). وفي ٢ يونيو/ حزيران، يحدث اعتداء في سوق عربية يؤدي إلى مصرع ستة أشخاص. وفي الأيام التالية، يبدو أن الإرجون تتخصص في الهجمات على المنشآت التليفونية للبلاد. ويتبرأ چابوتينسكي من الأعمال المرتكبة ضد النساء والأطفال، بيد أنه لم يعد غير مرجع أدبي غير قادر على فرض احترام أوامره. وفي ١٩ يونيو/ حزيران، على أثر اغتيال يهودي بيد عربي[٨٤]، تفجر الإرجون قنبلة في سوق عربية في حيفا، بما يؤدي إلى سقوط خمسين قتيلاً وجريحًا. فيهجم الجمهور الغاضب على الشرطة ثم يتجه إلى قنصلية ألمانيا طلبًا «لغوث هتلر للعرب ضد اليهود». فيرفض قنصل الرايخ مخاطبة الجمهور ويحصل على عون الشرطة في إبعاد الجمهور عن قنصليته.

وتقوم الهاجاناه بعمل محسوب أكثر وسياسي أكثر. فهي تنخرط في تنظيم الهجرة السرّية ويغتفر النازيون وجود مبعوثين صهيونيين على أراضيهم لتحقيق هذا الهدف[٨٥]. وعندئذ يكتفي البريطانيون بخصم المهاجرين السرّيين الذين يقعون في أيدي الشرطة من دفعة الهجرة الشرعية.

والحال أن النشاط العربي إنما يأخذ الآن في الهبوط الواضح، وذلك بالنظر إلى نجاحات القمع المتزايدة :

	١٨ – ٢٤ مايو/ أيّار	٢٥ – ٣١ مايو/ أيّار	١ – ٧ يونيو/ حزيران
أعمال قتل	٧	١٦	١٨[٨٦]
محاولات قتل	٤	٣	٧
هجمات بالأعيرة النارية	٣٣	٣٠	١٤
هجمات مسلحة	٣	١	٢
إلقاء قنابل	٥	٧	١١
أعمال تخريب	١٧	٨	١٦
أعمال اختطاف	٣	–	١
أعمال تخويف	١	٣	٢
الإجمالي	٧٣	٦٨	٧١

	٨ – ١٤ يونيو/ حزيران	١٥ – ٢١ يونيو/ حزيران	٢٢ – ٢٨ يونيو/ حزيران[٨٧]	٢٩يونيو/ حزيران – ٥ يوليو/ تموز
أعمال قتل	٧	١٠[٨٨]		
محاولات قتل	٣	٤		
هجمات بالأعيرة النارية	٢١	١٨		
هجمات مسلحة	٣	٣		
إلقاء قنابل	٤	٤		
أعمال تخريب	١٤	٢١		
أعمال اختطاف	١	٤		
أعمال تخويف	١	٢		
الإجمالي	٥٤	٦٦	٥٧	٥٦

في الولايات المتحدة، شنت الحركة الصهيونية حملة قوية ضد الكتاب الأبيض. وكانت إدارة روزفيلت قد أُبلغت مقدَّمًا بمضمون التصريح. ويوضح الرئيس موقفه في ١٧ مايو/ أيَّار في رسالة إلى وزير خارجيته كوردل هل[٨٩]. فبما أنه قد شارك في إدارة ويلسون، فإنه يتمسك بفكرة أن الانتداب في الأصل لم يستبعد تكوين أغلبية يهودية في فلسطين وتكوين دولة يهودية. ويبدو له من جهة أخرى أن الهجرة العربية إلى فلسطين كانت على الأقل ضخمة ضخامة الهجرة اليهودية. فترسل إليه وزارة الخارجية مجموعة من الوثائق الرسمية لكي تثبت له أن هذا الكلام ليس دقيقًا.

وفي ٢٦ مايو/ أيَّار، تتخذ وزارة الخارجية رسميًّا موقفها بقصر عملها على حماية حقوق المواطنين الأميركيين المقيمين في فلسطين. والحال أن برقية من سفارة فرنسا في واشنطون، مؤرَّخة في ٥ يونيو/ حزيران ١٩٣٩، إنما تشير بوضوح إلى حدود الموقف الأميركي[٩٠]. فحتى مع أن الصهيونيين قد حصلوا على دعم عدد معين من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب، فإن رئيس الولايات المتحدة، «إذا ما انصاع لهذه الوصايا [...]، سوف يجر على نفسه الانتقادات من جانب ذلك الطرف من الرأي العام الذي يأخذ على الرئيس روزفيلت ميله إلى التدخل بشكل نشيط في مسائل لا تهم الولايات المتحدة بشكل مباشر». ثم إن من شأن الإلحاح الزائد عن الحد طرح مسألة زيادة دفعات الهجرة إلى الولايات المتحدة : «وهذه عاقبةٌ تجد الإدارة نفسها مضطرة إلى تفاديها بحزم سعيًا إلى عدم إعطاء حافز خطير للحركة المعادية للسامية". ومن ثم فإن الانعزالية ورُهاب الأجانب يجتمعان لمنع أي تورط مباشر للحكومة الأميركية.

وفي يومي ٢١ و٢٢ مايو/ أيَّار، يناقش مجلس العموم البريطاني الكتاب الأبيض. فيلقي تشرشل خطابًا بارعًا في الدفاع عن تصريح بلفور، بيد أنه لا ينجح في منع موافقة المجلس على السياسة الحكومية.

ثم يجري نقل الملف إلى لجنة الانتدابات، التي تجتمع من ٨ إلى ٢٩ يونيو/ حزيران ١٩٣٩. وهذه اللجنة، التي تجتمع لآخر مرة، لم تعد تملك سلطة كبيرة حيال تنفيذ الاستعداد القتالي للإمبراطوريتين الفرنسية والبريطانية (فهي عبثًا

تعترض على التنازل لتركيا عن سنجق الإسكندرون). ويبرر مالكوم ماكدونالد سياسة الكتاب الأبيض. ثم يجري الانتقال إلى استعراض جميع التصريحات السابقة والتساؤل طويلاً حول المعنى الذي يجب إعطاؤه لـ«الحقوق المدنية والدينية للجماعات غير اليهودية». فيحيل سكرتير الدولة إلى رسالة هوجارث ويُجري مقارنة مع اسكتلنده مسقط رأسه :

اسكتلنده بلد صغير نسبيًا سكانه قليلون نسبيًا ؛ وفي الـ "Highlands" [النجاد]، يتوافر المجال لأي إنماءٍ اقتصادي، ولا مراء في أنه كان يمكن هناك لليهود، بما يتميزون به من نبوغ في الإبداع الاقتصادي، أن يحققوا تقدمًا ضخمًا كان من شأنه، بالمناسبة، أن يعود بمزايا مادية على جميع السكان. وهناك أيضًا مقارنة أخرى. إن الاسكتلندي ليس مجبرًا على البقاء في اسكتلنده: فبوسعه الذهاب إلى إنجلترا وأستراليا وكندا – والعالم كله– والتمتع بالحرية السياسية وأن يكون مواطنًا من مواطني الإمبراطورية نفسها. ومن ثم فإنه يجد نفسه في وضع جد شبيه بوضع عربي فلسطين الذي يمكنه، وفق ما قيل لنا، أن يستقر في بلدان عربية أخرى ويشعر فيها بأنه في وطنه. وعليه فإن اسكتلنده تقدم تشابها جد كامل. على أن السيد ماكدونالد لا يمكنه تصور أنه لو كان تصريح بلفور قد كتب بخصوص اسكتلنده، لظهر من يقول إن الاسكتلنديين لا حق لهم بالمرة في الاحتجاج في لحظة يصل فيها السكان اليهود إلى وضع الصدارة الاقتصادية وإلى الأهمية العددية الضخمة التي وصلوا إليها في فلسطين الآن. إذ يجب أن يقال، وهو مقتنع بذلك، أن الحقوق المدنية والدينية للاسكتلنديين يجب تفسيرها على أنها تجيز لهم بالكامل أن يعلنوا في لحظة محددة أنهم لا يسعهم السماح باستمرارِ للهجرة اليهودية، فمثل هذا الاستمرار لا يمكن أن يحدث دون أن يعود بالضرر على وضعهم.

فَيُرَدُّ عليه بأن هذه مسألة قَدَر:

لو كان الاسكتلنديون قد سُئلوا، مثلاً، عن اختيار مناخ لبلدهم، فلربما كانوا قد طرحوا اعتراضات على المناخ السائد فيه، بيد أن المناخ واقع لا مجال للنقاش فيه. وتصريح بلفور يشكل، إن جاز التعبير، مناخ فلسطين!

ومن الواضح تمامًا أننا إذا ما أجرينا مقارنة بين اسكتلنده وفلسطين، فسوف نضطر إلى الاعتراف بأن الاسكتلنديين من شأنهم أن يعترضوا على إقامة مقام قومي لشعب آخر في بلدهم، مثلما يفعل العرب بالضبط ؛ بيد أن الاسكتلنديين لم يعرفوا مصيرًا تاريخيًا كهذا. أمَّا العرب، على العكس من ذلك، فهم مضطرون إلى الاستسلام لهذا القَدَر.

وبعد «تبادلات طويلة ومكثفة» للآراء، تسجل اللجنة ملاحظاتها النهائية: إن السياسة المعروضة في الكتاب الأبيض لا تتماشى مع التفسير الذي قدمته اللجنة دومًا للانتداب على فلسطين، بالاتفاق مع الدولة المنتَدَبَة ومجلس عصبة الأمم. أمَّا فيما يتعلق بما إذا كان لبريطانيا العظمى الحق في تعديل سياستها بالاستناد إلى المادة ٢٢، فإن اللجنة تنقسم على نفسها: فأربعة من أعضائها يرون أن بريطانيا العظمى ليس لها الحق في تعديل شروط الانتداب بينما يعتقد ثلاثة آخرون أن الظروف الراهنة قد تبرر سياسة الكتاب الأبيض بشرط ألاَّ تعترض عصبة الأمم على ذلك :

جميع أعضاء اللجنة متفقون على رؤية أن الاعتبارات المبلورة في تقرير اللجنة الملكية في عام ١٩٣٧ وفي الرأي الأولي الذي قدمته لجنة الانتدابات في أغسطس/ آب من العام نفسه لم تفقد وجاهتها وأنه سوف يكون من المناسب، في اللحظة المناسبة، تذكر الحلول التي ارتأتها الوثيقتان المشار إليهما آنفًا، مع استبعاد التكوين الفوري لدولتين مستقلتين خارجتين عن سيطرة الانتداب.

ومن ثم فإن اتخاذ القرار النهائي إنما يُعهد به إلى مجلس عصبة الأمم الذي لابد من انعقاده في سبتمبر/ أيلول ١٩٣٩ ....

ويتعزز التعاون الفرنسي- البريطاني من يوم إلى آخر. ففي ١٣ يونيو/ حزيران، تبدأ المباحثات الأولى لأركان الحرب حول التنسيق بين جيوش البلدين في الشرق الأدنى[٩١]، وتطمئن بريطانيا العظمى في عصبة الأمم إلى دعم فرنسا لها. وفي سوريا، يتخلى پيو عن سياسة المعاهدة الفرنسية- السورية ويعلق دستور البلد (٨ يوليو/ تموز ١٩٣٩). ويعرض الحاج أمين خدماته كداعية إلى التهدئة، بيد أن الفرنسي يدير له الأذن الصماء. ويتم إلقاء القبض على عزة دروزه في دمشق[٩٢]، وتتفكك لحمة الدعم الخارجي للانتفاضة بالكامل.

وفي پولنده، تتمتع الإرجون بدعم من الجيش البولندي الذي ينظم دورات للتدريب العسكري والتخريب لكوادر قادمة من فلسطين. ويحلم چابوتينسكي بتنظيم إنزال حاشد ليهود پولنديين مسلحين في فلسطين، بيد أنه يعرف أنه لا يملك إمكانات لذلك[٩٣].

صيف عام ١٩٣٩ في فلسطين

منذ المراحل الأولية لكتابة الكتاب الأبيض، أبدى ماكدونالد معارضته للتطبيق الفوري لبنوده الدستورية: فتعيين عرب في مناصب مديرين للإدارات داخل حكومة فلسطين مستحيل، لأنه لن يتسنى العثور على شخصيات تملك المؤهلات الضرورية لذلك. والواقع أن أناسًا كموسى العلمي أو چورچ أنطونيوس قد استقالوا من مناصبهم وانتقلوا إلى اللجنة العربية العليا. فعلاوة على دوافعهم القومية، أدركوا أن الموظفين البريطانيين لن يقبلوا أبدًا أن يكونوا تحت قيادتهم. وفي هذا الملف، فإن المندوب السامي هو بالدرجة الأولى المتحدث بلسان موظفين قادمين من الخارج يتقاسمون معه الاحتقار عينه لأهل البلد المتعلمين. ومسألة الوظيفة العامة تتقاطع مع مسألة السياسة العامة. والعسكريون يعارضون أي عفو قبل تصفية الانتفاضة. وقد أحسوا بأن المشاركة العربية في مؤتمر سان چيمس قد أدت إلى خفض للمؤيِّدين العرب للقمع. واتخذ الأعيان الريفيون موقف الترقب والانتظار، بل موقف التواطؤ مع الثوار، ولو لمجرد عمل حساب للمستقبل. ورفض العفو يعني الانفصال عن النخبة المتعلِّمة التي تماهت مع اللجنة العربية العليا. على أن البريطانيين يسعون إلى عزل الحاج أمين عن الجانب الأعظم من الطبقة السياسية. وقد أجريت اتصالات مع عوني عبد الهادي وأحمد حلمي باشا في المنفى في القاهرة، كما مع چورچ أنطونيوس. ويبدو المنفيون مستعدين لقبول الكتاب الأبيض، بشرط تقديم إضاحات إضافية حول التطورات الدستورية. ويتم بحث الموضوع في لندن في مستهل شهر أغسطس/ آب، بينما يجري إرجاء اتخاذ القرار إلى ما بعد دورة مجلس عصبة الأمم المقرر عقدها في شهر سبتمبر/ أيلول (والتي سيتعين عليها التصديق على الكتاب الأبيض أو إبطاله) [٩٤].

وفي شهر يوليو/ تموز، يتضح أفول نشاطات الثوار، بيد أن شهر أغسطس/ آب يشهد انبعاثًا لأعمال إرهاب، يُرجعها العسكريون إلى رغبة المفتي في الإبقاء على اختبار القوة.

	٦ – ١٢ يوليو/ تموز	١٣ – ١٩يوليو/ تموز	٢٠ – ٢٦يوليو/ تموز	٢٧يوليو/تموز- ٢أغسطس/آب
أعمال قتل	٥	٣[٩٥]	٧	٤[٩٦]
محاولات قتل	٣	٥	٣	٢
هجمات بالأعيرة النارية	٣٢	١٩	٢٩	٢٤
هجمات سطو مسلحة [٩٧]	٢	٢	٤	٣
إلقاء قنابل	٦	١	٧	٤
أعمال تخريب	٨	٨	١١	٨
أعمال اختطاف	–	٣	٧	١
أعمال تخويف	–	٣	–	٦
الإجمالي	٥٦	٤٤	٦٨	٥٢

	٣ – ٩ أغسطس/ آب [٩٨]	١٠ – ١٦ أغسطس/ آب	١٧– ٢٣ أغسطس/ آب	٢٤– ٣٠ أغسطس/ آب
أعمال قتل	١٠	١٠[٩٩]		
محاولات قتل	٥	٣		
هجمات بالأعيرة النارية	٢٣	٣١		
هجمات سطو مسلحة	٥	٤		
إلقاء قنابل	٧	٤		
أعمال تخريب	٥	٤		
أعمال اختطاف	٤	١٦		
أعمال تخويف	٤	٤		
الإجمالي	٥١	٧٠	٦٣	٧٦

ويمكن اعتبار أن جنوبي ووسط البلد قد تمت تهدئتهما. فالجانب الرئيسي من الحوادث يأتي من الشمال، في المناطق القريبة من سوريا. وعبد القادر الحسيني هو آخر أعظم زعيم يبقى في الساحة (منطقة القدس). وقد أوقفت المحاكم الثورية نشاطاتها واستأنفت المحاكم العادية أعمالها. ومن الواضح أن السكان العرب قد تعبوا من أعمال العنف، وفي عدد معين من الحالات لم يعد بالإمكان التمييز بين أعمال الثأر وقطع الطرق وأعمال الانتفاضة. وما يُبقي قوةً معينة للحركة هو الإرهاب اليهودي. ففي ٢٠ يوليو/ تموز، جرى اغتيال ٥ عرب في أماكن مختلفة بالقرب من تل أبيب.

وفي شهر أغسطس/ آب، تستهدف الهجمات اليهودية ممتلكات وأشخاص العرب المشتبه بمؤازرتهم الانتفاضة وبالمشاركة في اعتداءات على اليهود. كما جرى استهداف بنايات رسمية، كمحطة بث إذاعة فلسطين (٢ أغسطس/ آب ١٩٣٩)، بما أدى إلى سقوط اثنين من الضحايا اليهود. ثم تهاجم الإرجون الشرطة البريطانية، المتهمة بتعذيب مشتبه بهم يهود، ويلقى ضابطان مصرعهما. فتثأر الشرطة لنفسها في ٣١ أغسطس/ آب بإلقاء القبض بضربة واحدة على الجانب الأكبر من القيادة السرِّية للإرجون.

ويعزز البريطانيون مكافحتهم للهجرة السرِّية. فمنذ بداية العام، نظَّمت الوكالة اليهودية تدفقًا منتظمًا لبواخر تنقل لاجئين من شواطئ البلقان. وهكذا فبالنسبة للشهور الستة الأولى من العام دخل البلاد بشكل غير شرعي ٩٠٠٠ لاجئ. وإلى ذلك الحين، كان المندوب السامي يخصم هؤلاء اللاجئين من عدد حصص الهجرة المعلنة كل شهر. وهو يستفيد من سريان مفعول الكتاب الأبيض لكي يبدي حزمه. وكان يتعين الإشارة في ١٢ يوليو/ تموز إلى حجم الهجرة المنتظرة في الشهور الستة الممتدة من الأول من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٣٩ إلى ٣١ مارس/ آذار ١٩٤٠. فلا يجري إصدار أي تأشيرة دخول بالنسبة لهذه الفترة، وذلك سعيًا إلى ردع الوكالة اليهودية عن تشجيع الهجرة السرِّية. وفي ١٨ يوليو/ تموز، تنظم السلطات اليهودية إضرابًا احتجاجيًا عامًّا.

وبشكل مواز، يجري تعزيز البحرية البريطانية في شرقي البحر المتوسط سعيًا إلى اعتراض سبيل البواخر المشتبه بها، كما يجري ممارسة ضغوط

دبلوماسية على الدول البلقانية التي تأتي منها البواخر ويقام معسكر احتجاز للاجئين في فلسطين. وهذا الحل يفشل، فالمندوب السامي يفضل الإفراج عن المحتجزين بدلاً من خلق متاعب جديدة مع السكان اليهود.

والحاصل أن تفاقم الوضع الدولي إنما يدفع البريطانيين إلى سحب قوات [من فلسطين] في الأيام الأخيرة من أغسطس/ آب ١٩٣٩. وفي ٢٤ من الشهر نفسه، وللسبب نفسه، يعلق المؤتمر الصهيوني أعماله التي كان قد استهلها في جنيف في ١٦ أغسطس/ آب.

دخول الحرب

منذ ٢٩ أغسطس/ آب، وجه ڤايتسمان خطاب مساندة لتشامبرلين ووزرائه: إن اليهود سوف يقفون إلى جانب بريطانيا العظمى وسوف يحاربون مع الديموقراطيات. وتضع الوكالة اليهودية كل إمكاناتها تحت تصرف بريطانيا العظمى[١٠٠]. وعند إعلان غزو الألمان لپولنده، في الأول من سبتمبر/ أيلول، تُكثر المنظماتُ اليهودية من تظاهرات الولاء لبريطانيا العظمى[١٠١]. والجماعة اليهودية، مع انزعاجها على مصير اليهود البولنديين، تنتظر أن «يجمد» البريطانيون تدابير الكتاب الأبيض خلال فترة الحرب. وتقدم الوكالة اليهودية اقتراحًا بذلك، لكن السلطات تدير لها الأذن الصماء. فهي عازمة على تطبيق الكتاب الأبيض، على الرغم من غياب تصديق عليه من جانب مجلس عصبة الأمم. وسوف ينعقد هذا المجلس لمرة أخيرة في أواخر عام١٩٣٩، ولكن لكي يشجب العدوان السوڤييتي في فنلندة.

ومع دخول الحرب، تخضع فلسطين للنظام العسكري. فيجري احتجاز رعايا الدول المعادية وفرض رقابة صارمة على النقد. وتعلن الإرجون وقف نشاطاتها. أمّا نشاطات الانتفاضة العربية فهي تظل عند مستوى أدنى قليلاً من المستوى الذي كانت عليه في شهر أغسطس/ آب:

	٣١أغسطس/آب -٦سبتمبر/أيلول	٧-١٣سبتمبر/ أيلول	١٤-٢٠سبتمبر/ أيلول	٢١-٢٧سبتمبر/ أيلول
أعمال قتل	١٢	١٠[١٠٢]		
محاولات قتل	٢	٧		
هجمات بالأعيرة النارية	٢٢	٤		
هجمات سطو مسلحة	٢	٩		
إلقاء قنابل	٢	٥		
أعمال تخريب	٩	٩		
أعمال اختطاف	٤	١٩		
أعمال تخويف	١	٤		
الإجمالي	٤٤	٥٣	٥٤	٦٧

والقرار الرئيسي والمأساوي تتخذه الوزارة البريطانية في ٢٥ سبتمبر/ أيلول ١٩٣٩. فيصبح من المحظور استقبال رعايا البلدان المعادية أو القادمين من بلدان يحتلها العدو كلاجئين. ويصيب الحظر في التوّ والحال الجماعة السكانية اليهودية التي تتعرض للخطر المباشر أكثر من سواها، أي يهود الرايخ ويهود بولنده المحتلة. وسوف يمتد الحظر تدريجيًا ليشمل كل يهود أوروبا وذلك بقدر تقدم الفتوحات النازية. ويرجع هذا القرار إلى وجود قناعة بأن الهجرة السرّية أداة للسياسة النازية تهدف إلى جعل تطبيق الكتاب الأبيض مستحيلاً ومن ثم الإبقاء على التوتر بين العرب والبريطانيين. ويضاف إلى ذلك الخوف الذي يتقاسمه الجميع من وجود «طابور خامس نازي» يعمل في المؤخرات البريطانية. فقد يقوم النازيون بدس عملاء سرّيين بين اللاجئين سعيًا إلى تكثيف عمليات الاستخبارات والتخريب.

وفي رؤية النازيين للعالم، فإن معارضة الديموقراطيات المتزايدة لتوسعهم الترابي ما كانت لتحدث لولا نشاط اليهود الخفي. والحال أن هتلر قد أفصح عن نبوءته المروّعة في خطابه في الرايشستاغ في ٣٠ يناير/ كانون الثاني ١٩٣٩[١٠٣]:

إذا ما تعنى لليهودية المالية الدولية، في أوروبا وفي الخارج، إغراق الأمم مرة أخرى في حرب عالمية، فسوف يترتب على ذلك ليس بلشفة العالم ومن ثم انتصار اليهودية، وإنما إبادة الجنس اليهودي في أوروبا.

ومن ثم فإن دخول فرنسا وبريطانيا العظمى الحرب هو من فعل اليهود. ورسالة ڤايتسمان إلى تشامبرلين في ٢٩ أغسطس/ آب تنشرها التايمز في ٥ سبتمبر/ أيلول. فلا تضيف شيئًا جديدًا إلى قناعة عميقة الرسوخ بالفعل في الأوساط الحاكمة النازية(١٠٤).

ويترافق فتح بولنده مع استهلال تطهيرٍ عرقيٍ ضحاياه عدة عشرات آلاف من البولنديين واليهود. وحتى مع أننا نقترب من الإبادة، إلاَّ أن السياسة الألمانية تتجه لا تزال إلى طردٍ ليهود أوروبا بأكثر مما إلى إبادة. وهكذا فإنه مع أن اتفاق الترانسفير بين الوكالة اليهودية والرايخ الثالث قد أصبح لاغيًا بدخول الحرب، فإن الجستابو يتعاون مع بعض الصهيونيين لتنظيم خروجٍ للاّجئين اليهود إلى البلقان ومن هناك إلى فلسطين. وطبيعي أن البريطانيين قد علموا بهذه المشاركة الألمانية(١٠٥)، وبدلاً من أن يفهموا المنطق المريع الذي يلهم القرار النازي، فإنهم إنما يرون في ذلك دليلاً على الجانب التاكتيكي لطرد يهود أوروبا (خلق تعقيدات في الشرق الأوسط وإدخال طابور خامس). والواقع أن هذين الشاغلين كانا غائبين تمامًا عن القرار الألماني (ففي ذلك الوقت، يهمل هتلر المشرق العربي إهمالاً كليًا، ولم يتم رصد حالة لعملاء سرِّيين متسللين مع اللاجئين).

ويظل ڤايتسمان مخلصًا لاستراتيچيته التقليدية: البرهنة، قولاً على الأقل، على أنه مؤيد ثابت لبريطانيا العظمى مع بقائه مخلصًا للأهداف النهائية للصهيونية. وقد تزعزع مركزه في داخل الصهيونية بسبب الخيانة التي مثلها الكتاب الأبيض، بيد أنه يعتمد على تشرشل، الذي عاد للتوِّ إلى الحكومة وزيرًا للبحرية (لورد الأميرالية الأول). والواقع أن تشرشل، في الشهور الأخيرة لحكومة تشامبرلين، ومع أن هذا يخرج إلى حد بعيد عن حقل اختصاصاته، سوف يلعب دور محامي القضية الصهيونية. وبشكل ملموس أكثر، فإنه يكثر من العراقيل التي تحول دون استخدام البحرية في مراقبة السواحل الفلسطينية لمنع اقتراب بواخر تنقل لاجئين.

ويتزامن الأفول السياسي لفايتسمان مع صعود مكانة بن جوريون. فمنذ ١٢ سبتمبر/ أيلول، أعلن القائد العمالي عبارته الشهيرة: «يجب أن نساعد الجيش [البريطاني] وكأن الكتاب الأبيض لا وجود له، ويجب أن نحارب الكتاب الأبيض وكأنه لا حرب هناك». وعلاوة على الجانب التاكتيكي الذي يتوخى أن تتجاهل اليد اليسرى ما تفعله اليد اليمنى والعكس بالعكس، فإن المنظور الذي طرحه بن جوريون إنما يمر عبر الأولوية المطلقة التي يجب إعطاؤها لتكوين الدولة اليهودية. بل إن الحرب نفسها ومصير اليهودية الأوروبية نفسه يجب إخضاعهما لهذا المنظور.

وخارج مشكلة الهجرة، فإن السبب الرئيسي للاحتكاك مع سلطة الانتداب هو مسألة التسلح اليهودي. فالصهيونيون يقترحون التكوين الفوري لقوة عسكرية يهودية مقاتلة في صفوف الجيش البريطاني. والسلطات ترفض. ومع ذلك فإن المؤسسات الصهيونية إنما تتجه إلى إحصاء للرجال والنساء بين الثامنة عشرة والخمسين من العمر سعيًا إلى تكوين «خدمة قومية» تشمل في آن واحد حاجات الجماعة اليهودية فيما يتعلق بالأمن والحياة الاقتصادية والحاجات العامة الأخرى، إلى جانب وضعها تحت تصرف السلطات العسكرية البريطانية. وفي ٢١ سبتمبر/ أيلول، يصل عدد المسجّلين إلى ١١٩٠٠٠، أي ربع السكان اليهود[١٠٦]. فتنتهز الدعاية الألمانية هذه الفرصة لكي توضح للعرب، من خلال البث الإذاعي، أن الجيش اليهودي لن يكون له من هدف سوى محاربة العرب. فتنفي لندن ذلك مؤكّدةً أنه عندما يجري الاتجاه إلى تجنيد جنود في فلسطين، فسوف يتم الاعتماد على العرب واليهود على حدٍّ سواء.

ويرى ماكمايكل وإدارته أن تهدئة فلسطين وتطبيق الكتاب الأبيض إنما يتحققان عبر نزع سلاح السكان اليهود. بل إن من غير الوارد السماح بوجود قوات سرّية. وللبرهنة على عزمهما، يتم، في ٤ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٣٩، إلقاء القبض على مجموعة بأكملها من شبان الهاجاناه (بينهم موشيه دايان) الذين كانوا يقومون بتدريبات عسكرية في الجليل. ويُحكم عليهم في أواخر الشهر بعقوبة الحبس لمدة عشر سنوات لحيازتهم أسلحة (كان قد حُكم على عرب بالإعدام،

بالتهمة نفسها). ويجري لختزال العقوبة من جانب محكمة الاستئناف إلى خمس سنوات[١٠٧].

ويسري التشدد البريطاني بشكل موازٍ على الجانب العربي.

هروب المفتي مَرَّة ثانية

مع دخول الحرب، انحسر هامش المناورة المتاح أمام المفتي انحسارًا ملحوظًا لأن الفرنسيين ينسقون أعمالهم مع أعمال البريطانيين بشكل أوثق فأوثق. وهو يدع نفسه يجرب إمكانية قبول الكتاب الأبيض. وإن كان مع طرح شروطه: فهو على استعداد للدعوة إلى وقف لأعمال العنف مقابل صدور عفو عام يشمل الإفراج عن السجناء السياسيين وعودة المنفيين[١٠٨]. وفي هذه المفاوضة المعقدة، التي تجري عبر وسطاء (فحالة الحرب تمنع استخدام الاتصالات المشفَّرة)، يظل البريطانيون حازمين. فمن غير الوارد السماح للحاج أمين بالعودة إلى فلسطين ولا إصدار عفو عن المحكوم عليهم بالإعدام من العرب. وحتى لو قبل المفتي الكتاب الأبيض علنًا، فإن لندن لن تضع ذلك في حسبانها[١٠٩].

أمَّا اللاجئون الذين لم يرتكبوا جرائم دمٍ فبوسعهم العودة إلى ديارهم (سيفعل ذلك ٣٠٠٠ شخص انطلاقًا من الانتداب الفرنسي في سبتمبر/ أيلول – أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٣٩). وفيما يتعلق بالمقاتلين والسياسيين، فإن لندن إنما تكتفي بطلب تعزيزٍ للمراقبة دون تدابير مثيرة من شأنها استثارة الاستياء في صفوف الرأي العام العربي في الشرق الأدنى. وتصبح الرقابة أقسى، بيد أن المفتي يحتفظ بالحق في مقابلة سياسيين عرب وموظفين فرنسيين. وبالمقابل، فإن أنصاره إنما يتعرضون لمعاملة أكثر فظاظة تصل إلى حد الاحتجاز في سجن بالميرا.

وفي مستهل أكتوبر/ تشرين الأول، نجد أن الفرنسيين، الذين يسعون إلى استخدام الحاج أمين في سياستهم تجاه الشمال الأفريقي، يحثون كالعادة على التوفيق، لكن الرفض البريطاني واضح، كما يشير إلى ذلك بيو في ١١ أكتوبر/ تشرين الأول[١١٠]:

> خلال لقاء مع أحد معاونيَّ، حرص مفتي فلسطين الأكبر على أن يجدِّد له بإلحاحٍ إعرابه عن ولائه لفرنسا وعلى التأكيد له على أن اللجنة الفلسطينية، باتفاق مع حكومتي العراق والعربية السعودية، قد قررت وقف الاشتباكات في فلسطين.

على أن التصريح الذي انتوى إصداره في هذا الصدد قد قوبل بالاعتراض من جانب الإنجليز. فقد أوضح هؤلاء أن أي تحرك من هذا النوع سوف يلقى عدم الترحيب من جانبهم وأنهم سوف يحولون دون نشر الدعوة إلى الهدنة التي يعتزمها الحاج أمين الحسيني. وعندما سألنا قنصل إنجلترا العام في بيروت عن هذا الموضوع، أكد هذه المعلومات.

وفي ذلك الوقت، قرر الحاج أمين اجتياز الروبيكون. وقد جرى الإعداد لهروبه إعدادًا دقيقًا ويبدو أن رشاوى قد دفعت للشرطة الفرنسية[١١١]. وهو يمتنع عن قبول دعوة للإقامة في العربية السعودية اقترحها ابن سعود ومشروطة بموافقة فرنسية – بريطانية، ويهرب سرًا في ١٤ أكتوبر/ تشرين الأول إلى العراق.
وهروبه يعطي إشارة لاستئناف قصير للانتفاضة :

	٢٨سبتمبر/أيلول – ٤ أكتوبر/ تشرين الأول	٥-١١أكتوبر/ تشرين الأول	١٢-١٨أكتوبر/ تشرين الأول	١٩-٢٥أكتوبر/ تشرين الأول
أعمال قتل	٣	٥	٦	٧[١١٢]
محاولات قتل	٣	٦	٣	٢
هجمات بالأعيرة النارية	١٠	٨	٨	٧
هجمات سطو مسلحة	٩	١٠	٧	٩
إلقاء قنابل	١	٣	٢	٤
أعمال تخريب	٦	٣	٢	٥
أعمال اختطاف	٨	١	٣	١٧
أعمال تخويف	١	٢	٤	٦
الإجمالي	٤٢	٣٨	٣٥	٥٧

	٢٦-٣١أكتوبر/ تشرين الأول	١-٧ نوفمبر/ تشرين الثاني	٨-١٤ نوفمبر/ تشرين الثاني	١٥-٢١نوفمبر/ تشرين الثاني
أعمال قتل	٤	٣[١١٣]	١	٦[١١٤]
محاولات قتل	٢	٥	١	٢
هجمات بالأعيرة النارية	٧	٧	٣	٥
هجمات سطو مسلحة	١٥	١٣	١٣	٣
إلقاء قنابل	٢	-	-	١
أعمال تخريب	٥	٤	٣	٢
أعمال اختطاف	٣	٢	٧	٢
أعمال تخويف	٥	٤	٤	٣
الإجمالي	٤٣	٣٨	٣٢	٢٤

وما ذلك غير قفزة فجائية أخيرة، ويمكن اعتبار الانتفاضة منتهية في أواخر العام :

	٢٣ - ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني	٣٠ نوفمبر/ تشرين الثاني- ٦ ديسمبر/ كانون الأول	٧-١٣ ديسمبر/ كانون الأول	١٤-٢٠ ديسمبر/ كانون الأول
أعمال قتل	٢	١	٣	٣
محاولات قتل	٥	١	-	٣
هجمات بالأعيرة النارية	٣	٦	٤	٣
هجمات سطو مسلحة	٥	٧	٦	٩
إلقاء قنابل	-	-	-	-
أعمال تخريب	١	-	-	١
أعمال اختطاف	١	٤	٢	-
أعمال تخويف	١	١	١	١
الإجمالي	١٨	٢٠	١٦	٢٠

	٢١-٢٧ ديسمبر/ كانون الأول	٢٨ ديسمبر/ كانون الأول- ٣ يناير/ كانون الثاني١٩٤٠	٤ - ١٠ يناير/ كانون الثاني	١١ - ١٧ يناير/ كانون الثاني
أعمال قتل	–	–	–	٢
محاولات قتل	١	٤	–	–
هجمات بالأعيرة النارية	–	–	٣	١
هجمات سطو مسلحة	٩	٧	٣	٧
إلقاء قنابل	–	–	–	–
أعمال تخريب	١	–	٢	–
أعمال اختطاف	–	–	٣	–
أعمال تخويف	٢	١	٢	–
الإجمالي	١٣	١٢	١٣	١٠

وعلى الساحة العسكرية بمفهومها المحدَّد، لم تعد قوة المفتي تمثل شيئًا. بيد أنه، بالمقابل، قد أصبح بالفعل، من جديد، العامل الرئيسي في المسرح السياسي العربي الفلسطيني. إذ لا يمكن عمل شيء في غيابه، ولكن، بما أنه لم يعد بوسعه ممارسة فعل مباشر في بلده، فلم يبق له سوى السياسة العربية العامة. وفي العراق، استقبله القوميون العرب استقبال الأبطال. ويتعهد الحاج أمين بألاَّ يتدخل في السياسة الداخلية، وهو شيء صعب لاسيما أن هذه الأخيرة لا تتمايز كثيرًا عن السياسة العربية العامة. وتصبح بغداد مركز تجمع المنفيين الفلسطينيين الهاربين من القمع الفرنسي – البريطاني. ونجد بينهم مقاتلين كما نجد سياسيين (جمال الحسيني، موسى العلمي). والحال أن نوري السعيد، وهو رئيس للوزراء آنذاك، إنما يستأنف جهود الوساطة التي يقوم بها سعيًا إلى التوصل إلى تسوية بين المفتي والبريطانيين، بيد أنه يصطدم كالعادة بالامتناع نفسه عن سماع الدعوى[١١٥].

وفي أواخر نوفمبر/ تشرين الثاني، يزور بيو نظيره في القدس. والعلاقات ممتازة بين المندوبين الساميين. على أن الفرنسي يحس تمامًا بأن الهدوء السائد الآن في فلسطين ليس غير هدنة، فالبريطانيون واليهود والعرب متمسكون بمواقفهم. أمَّا فيما يتعلق بماكمايكل، فإنه يعبر عن حنينه إلى سوريا كبرى(١١٦):

قدَّم السير هارولد لي نقدًا موجزًا ومكثفًا تمامًا لاتفاقات سايكس – بيكو. فقد رأى أن الساحل السوري والمناطق الداخلية الممتدة وراءه لا يمكن تقسيمها إلى شرائح وأنه كان من الأوجب الحفاظ على الوحدة الاقتصادية والسياسية لهذه المنطقة بوضعها تحت انتداب واحد. وكان محاوري من الأدب والكياسة بحيث أضاف «لا فرق إن كان هذا الانتداب لكم أم لنا»، بيد أنني وجدت صعوبة في تخمين ما قد يكون وراء فكرته هذه.

الشرق الأدنى في فترة «الحرب الوهمية»

في أواخر أغسطس/ آب ١٩٣٩، تولى الجنرال فيجان قيادة القوات الفرنسية في شرق البحر المتوسط(١١٧). وتتمثل مهمته في التحضير بالتعاون مع البريطانيين لفتح جبهة بلقانية ثانية، أي تكرار الإنزال الذي حدث في سالونيك في الحرب العالمية الأولى. وكان يتعين القيام بهذه العملية بالتفاهم مع الدول البلقانية التي تلقت ضمانة فرنسية – بريطانية. بيد أنه لم يجر تجاوز مرحلة المناقشات بين هيئات الأركان، لأن البريطانيين لا يريدون إخضاع قواتهم لقوات فيجان (الضابط الأقدم في الرتبة الأعلى)، ولأن الإمكانات غير كافية (عتاد أكثر بكثير من الجنود) ولأن الدول البلقانية تتخذ موقف الترقب والتحسب. وعلاوة على ذلك، بما أن إيطاليا لم تدخل الحرب بعد، فإن الأمر إنما يتعلق بالامتناع عن عمل كل ما من شأنه دفعها إلى التدخل العسكري (فالدوديكانيز في شرقي البحر المتوسط كانت من الممتلكات الإيطالية).

ومن ثم فإن الحرب إنما تبدو بعيدة بشكل خاص، وتعبئة القوات رخوة بالأحرى. وفي فلسطين، تدل الشهور الأولى من عام ١٩٤٠ على انتهاء الانتفاضة.

١٨ – ١٤ يناير/ كانون الثاني ١٩٤٠	١١
١٥ – ٣١ يناير/ كانون الثاني ١٩٤٠	٧
١ – ٧ فبراير/ شباط ١٩٤٠	١٨
٨ – ١٤ فبراير/ شباط ١٩٤٠	١٣
١٥ – ٢١ فبراير/ شباط ١٩٤٠	١٠
٢٢ – ٢٨ فبراير/ شباط ١٩٤٠	١٢
٢٩ فبراير/ شباط – ٦ مارس/ آذار ١٩٤٠	١٠
٧ – ١٣ مارس/ آذار ١٩٤٠	١١
١٤ – ١٩ مارس/ آذار ١٩٤٠	٣
٢٠ – ٢٦ مارس/ آذار ١٩٤٠	٩
٢٧ مارس/ آذار – ٢ أبريل/ نيسان ١٩٤٠	٩
٣ – ٩ أبريل/ نيسان ١٩٤٠	٢٠
١٠ – ١٦ أبريل/ نيسان ١٩٤٠	١٢
١٧ – ٢٣ أبريل/ نيسان ١٩٤٠	١٣
٢٤ – ٣٠ أبريل/ نيسان ١٩٤٠	٢٢
١ – ٧ مايو/ أيَّار ١٩٤٠	١٤
٨ – ١٤ مايو/ أيَّار ١٩٤٠	١٦
١٦ – ٢١ مايو/ أيَّار ١٩٤٠	٧
٢٢ – ٢٨ مايو/ أيَّار ١٩٤٠	١١
٢٩ مايو/ أيَّار – ٤ يونيو/ حزيران ١٩٤٠	١٠

وفي صفوف السكان العرب، تتغلب الاستكانة وفتور الهمَّة. فلم يعد هناك من طبقة سياسية ممثلة لهم. وتهيمن الريبة في البريطانيين، المشتبه بأنهم لا يريدون تطبيق الكتاب الأبيض، وتهيمن، بالأخص، الريبة من نفوذ اليهود الخفي في لندن وفي واشنطون[١١٨]. ولا يوجد أي حماس لقضية الحلفاء ولا انتظار شيء طيب من

انتصار معسكر على الآخر. وتعترض السلطات كالعادة على إصدار عفو عام ويجري تنفيذ الإعدام بحق عدد من الذين صدرت ضدهم أحكام بالأعدام. ومن المؤكد أن معسكرات الاعتقال تخلو تدريجيًا وأن المنفيين الأقل تورطًا يرجعون، بيد أن التكلفة البشرية للانتفاضة كانت جسيمة: فقد سقط عدة آلاف من الضحايا من جماعة سكانية تقل عن مليون نسمة.

ويحاول بعض الأعيان تكون حزب جديد مستعد للتعاون مع البريطانيين على أساس الكتاب الأبيض. وهذه المجموعة تتألف من أعضاء سابقين في اللجنة العربية العليا كأحمد حلمي، الذي عاد من المنفى، ومن أعيان محليين كسليمان طوقان، أو من محبطين من النشاطية كالشيخ مظفر، الذي صار عدوًا للحاج أمين بعد إحراق بيارات برتقاله خلال الانتفاضة. ويبدو المندوب السامي مهتمًا، بيد أنه لا يمكنه المضي بعيدًا جدًا في الحوار السياسي، لأنه لم يعد من الوارد نقل اختصاصات إدارية إلى الفلسطينيين على الرغم من مضمون الكتاب الأبيض[١١٩]. وتقترح الحكومات العربية على البريطانيين إصدار تصريح سياسي يدعو عرب فلسطين إلى التعاون مع الحلفاء في مقابل إعادة التأكيد على التعهدات الدستورية الواردة في الكتاب الأبيض وصدور عفور عام. فترفض لندن هذا العرض للأسباب التي أشرنا إليها آنفًا[١٢٠]. والحال أن عوني عبد الهادي، الموجود في المنفى في القاهرة، إنما يقدم اقتراحًا من النوع نفسه ويلقى الرد نفسه[١٢١].

ويتأثر الاقتصاد تأثرًا قاسيًا بحالة الحرب، التي تحد من صادرات الحمضيات. ويطلق ماكمايكل في يناير/ كانون الثاني ١٩٤٠ برنامج أشغال عمومية بقيمة ٧٥٠٠٠٠ جنيه فلسطيني موزعة بالأخص على البلديات العربية واليهودية لأعمال البنية التحتية[١٢٢]. والمراد هو توفير عمل للعاطلين اليهود والعرب.

وتظل العلاقات الأنجلو- صهيونية ملتبسة. وتتصرف القيادة الصهيونية كما لو أن الكتاب الأبيض قد جرى تجميده بالفعل وتواصل تنظيم الهجرة السرِّية. ويعزز ماكمايكل القانون، بما يتيح للمحاكم الفلسطينية إمكانية الحكم بعقوبات حبس شديدة على قباطنة وأطقم البواخر السرِّية. على أن قلة إمكانات الرقابة البحرية ونية تشرشل السيئة إنما تجعلان القمع غير قابل للتطبيق إلى حد بعيد. وبالنسبة

للعام الأول لسريان مفعول الكتاب الأبيض، نجد أن الهجرة الشرعية ترتفع إلى ١٠ ٥٢٩ شخصًا بينما ترتفع الهجرة غير الشرعية إلى ٤٨٩ ١٥ شخصًا، أي ثلث الدفعة المقررة لفترة السنوات الخمس الانتقالية(١٢٣). وترى وزارة المستعمرات ووزارة الخارجية أن الهجرة السِّرية ليست غير محاولة غزو منظّم لفلسطين تستغل بلا حياءٍ مشكلة اللاجئين للقضاء على سياسة الكتاب الأبيض. وهي تشكل تهديدًا حقيقيًا للمصالح البريطانية في العالم العربي(١٢٤).

وفي ديسمبر/ كانون الأول ١٩٣٩، أنهت المكاتب التحضير للقانون الخاص بنقل الملكيات العقارية. ويحاول تشرشل معارضته، بيد أنه لا ينجح إلاً في تأخير نشره. على أنه يتم التوصل إلى اتفاق. فهذا الجزء من الكتاب الأبيض سوف يجري تطبيقه، ولكن ليس الجزء المتعلق بتعيين موظفين فلسطينيين كبار في مناصب المسئولية. وهكذا ينقذ تشرشل مستقبل الصهيونية بعدم السماح بأي شيء غير قابل للرجوع عنه في التطور الدستوري. أمَّا فيما يتعلق بمبيعات الأراضي، فقد كانت محدودة على أي حال جرّاء نقص الإمكانات المالية المتوفرة لدى الحركة الصهيونية.

وينشر القانون الجديد في ٢٨ فبراير/ شباط ١٩٤٠: فيتبين أن بيع الأراضي العربية لليهود، في جزء كبير من فلسطين، إما أنه مقيد أو ممنوع. ومنذ اليوم التالي، تطلق السلطات الصهيونية حركة إضراب عام مصحوبة بتظاهرات عنيفة. ويجري اتهام البريطانيين بانتهاج «سياسة جيتو» وبالرغبة في إعادة «منطقة الإقامة» التي عرفها العصر القيصري. وفي ختام أسبوع، تنقطع أنفاس الحركة، لعدم حصولها على تأييد محسوس من الخارج. وقد امتنع التصحيحيون عن المشاركة فيها، لرغبتهم في توضيح أن الكتاب الأبيض هو المحصلة المنطقية لسياسة الوكالة اليهودية(١٢٥).

ومن الواضح تمامًا أن هذا الإجراء المثير يعيد الارتياح إلى الأوساط السياسية العربية، التي كانت تخشى من عدم تطبيق الكتاب الأبيض(١٢٦).

وتترافق العودة إلى هدوء هش مع استئناف الاتصالات بين العرب واليهود. ذلك أن جماعة من المثقفين اليهود، منبثقة جزئيًا من بريت شالوم، قد أسست في عام ١٩٣٩ عصبة التقارب والتعاون بين العرب واليهود. وتبدو هذه العصبة جد

نشيطة في الشهور الأولى من عام ١٩٤٠[١٢٧]. وتستخدم الصهيونية الرسمية هذا النوع من المبادرات للبرهنة على حسن نوايا يهود فلسطين، بيد أن القيادة الصهيونية لا تثق في الوقت نفسه بما قد يبدو على أنه قبول للكتاب الأبيض، خاصة في بنوده الدستورية. ويلاحظ ضابط الاتصال الفرنسي في القدس مغتبطًا أنه «فيما يتعلق بالعرب، فإن الاتجاهات السياسية والدعاية الثورية تميل إلى الحيلولة دون التعاون. والأكثر ثراءً بينهم يعتقدون بوجه عام أن التعاون اليهودي ضروري للعرب لرفع المستوى المعيشي الاقتصادي والأدبي ولتمكينهم من التنافس مع اليهود. ويخشى آخرون، على العكس من ذلك، من ألاَّ يسفر ذلك إلاَّ عن السيطرة اليهودية»[١٢٨].

ولا تسعى القيادة الصهيونية إلى هذا النوع من التسويات. وفي ١٤ مارس/ آذار ١٩٤٠، يستخلص بن جوريون الاستنتاجات من الوضع أمام اللجنة التنفيذية الصهيونية[١٢٩]: إذا ما نظرنا إلى مجمل العالم اليهودي، فمن الواضح أن مصير يهود فلسطين أفضل من مصير يهود ألمانيا أو بولنده، بيد أننا إذا أخذنا في الحسبان مستقبل الشعب اليهودي، فإن الوضع إنما يبدو أخطر، لأن الكتاب الأبيض يهدد الوجود المستقبلي لهذا الشعب في المكان الوحيد الذي يمكنه أن يوجد فيه كجماعة. ومن ثم، وبما أنه لم يعد بالإمكان الاعتماد على البريطانيين، فإنه يجب شن حملة واسعة لكسب تأييد الرأي العام في البلدان التي لا تزال محايدة كالولايات المتحدة. ويُدخل الزعيم الصهيوني بالفعل الأولوية التي يجب إعطاؤها لمصير البيشوف، والذي يمثل الإمكانية المستقبلية الوحيدة للشعب ايهودي، قياسًا إلى مصير الدياسپورا الأوروبية. ومن ثم فإن العمل السياسي سوف يسير في اتجاه العمل لصالح المطالب الصهيونية وليس في اتجاه العمل لإنقاذ يهود أوروبا.

أمَّا فيما يتعلق بڤايتسمان، فإن لديه مشروعًا جديدًا[١٣٠]. ففي لندن، في ٦ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٣٩، وفي صحبة شيرتوك، التقى فيلبي. ويعرض عليه المغامر خطة جديدة كان قد شرع بطرحها على صهيونيين في لندن: أن يتم إخلاء فلسطين كلها من سكانها العرب باستثناء «حاضرة ڤاتيكان» في القدس. على أن يقوم الصهيونيون في المقابل بدعم وحدة عربية لصالح ابن سعود. وسوف يتكلف ذلك ٢٠ مليون جنيهًا يجب دفعها للملك السعودي[١٣١]. فيتحمس ڤايتسمان على

الفور ويصدق أن ابن سعود وراء هذا المشروع بالفعل. ومن المعروف للجميع أن الملك يمر بمصاعب مالية جسيمة تهدد سلطته على شبه الجزيرة العربية. وكانت ديبلوماسيته ملتوية هذه السنوات الأخيرة. فمع اتخاذه علانية موقف المتحدث بلسان التشدد العربي وصديق البريطانيين، أكثَرَ من انفتاحات سياسة متزامنة على الاتحاد السوفييتي وإيطاليا الفاشية وألمانيا النازية وفرنسا والولايات المتحدة. ثم إنه يشعر بالقلق الشديد من مشروعات وحدة عربية لصالح الهاشميين، أعدائه من حيث كونهم الأسرة الملكية المخاصمة لأسرته.

على أن من الصعب تصديق أنه قد ألهم كلام فيلبي بشكل مباشر. فمراسلات جدة الديبلوماسية، الفرنسية والإنجليزية على حدٍّ سواء، تكشف عن نشاطه المكثف لصالح الفلسطينيين، بل إنه، في اللحظة عينها التي كان فيلبي يتحدث فيها في لندن باسمه، إنما يقترح على الحاج أمين الإقامة في العربية السعودية. والأرجح أننا بإزاء مبادرة خاصة من جانب فيلبي. والتقرير الديبلوماسي عن شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٣٨ من جانب الممثل البريطاني في جدة من شأنه توضيح الكثير في هذا الصدد. فهو يشير إلى استياء فيلبي من ابن سعود الذي لم يتمكن من الاستفادة من مسألة فلسطين في إقامة وحدة عربية لصالحه، ثم إن فيلبي يعد الدائن الرئيسي للملك[١٣٢].

وفي يناير/ كانون الثاني ١٩٤٠، يذهب فيلبي إلى العربية السعودية. فينقل إلى محاوريه الصهيونيين أن الملك مستعد لفتح مباحثات حول هذا الموضوع، شريطة عدم تسرب أي شيء خارجها. ويبدو أن فيلبي قد قدّم المشروع على أنه عرض من الصهيونيين على الملك (وليس العكس) وأن هذا الأخير قد تمسك بموقف عدم التعهد بشيء. وفي فترة لاحقة من العام، سوف يتخذ موقف رفض حازمًا.

وعلى أي حال، فإن القيادة الصهيونية قد أخذت مقترحات فيلبي على محمل الجد. فبن جوريون يأمر بإعداد دراسات حول ظروف «ترحيل» سكان فلسطين العرب. وينقل ڤايتسمان إلى تشرشل مضمون الخطة. فيشجعه لورد الأميرالية الأول على المضي قدمًا في هذا الدرب. ثم يذهب ڤايتسمان إلى الولايات المتحدة. ويتم استقباله في ٦ فبراير/ شباط ١٩٤٠ في وزارة الخارجية[١٣٣]. فيتحدث عن

إمكانية توطين مليون لاجئ يهودي في فلسطين، «حيث إن الآخرين ليسوا سوى هباء»[١٣٤]. ومن الناحية السياسية، فإنه يرتأي تقسيمًا لفلسطين وشرق الأردن إلى كانتونات. وعند سؤاله عن العلاقات بين اليهود والعرب، يقوم بعرض الأفكار الرئيسية لخطة فيلبي. وفي ٨ فبراير/ شباط ١٩٤٠، يلتقي بالرئيس روزفيلت[١٣٥]، الذي يتحدث عن إمكانية دفع «بقشيش» للعرب لتسوية مسألة فلسطين تسوية نهائية.

وتتوقف الأمور عند هذا الحد عندما يؤدي انهيار فرنسا في مايو/ أيَّار- يونيو/ حزيران ١٩٤٠ ودخول إيطاليا الحرب إلى فتح معركة البحر المتوسط.

الفصل الحادي عشر

فلسطين في الحرب العالمية الثانية

" أمام الرايشستاغ، تنبأتُ لليهود بأن اليهودي سيختفي من أوروبا إذا لم يتم تفادي الحرب. إن هذا الجنس المجرم يتحمل المسئولية عن موت مليونين [من الألمان] في الحرب العظمى وهو يتحمل المسئولية الآن من جديد عن موت مئات الآلاف. وأرجو ألاَّ يجيئني من يقول إننا لا نستطيع إرسالهم إلى المستنقعات. فمن الذي سيهتم إذًا بشعبنا ؟ من الأفضل أن يكون الرعب وراءنا [بدلاً من أن يكون في انتظارنا]، من الأفض أن نقضي على اليهود. إن الجهود المبذولة من أجل إقامة دولة يهودية سوف تمنى بالفشل ».

هتلر مخاطبًا هايدريش، ٢١ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤١[١].

سكرتير الدولة لشئون وزارة المستعمرات: « سوف يجري الالتزام بعدد المهاجرين الذي نص عليه الكتاب الأبيض».

سؤال: « ولماذا لا يكون العدد أكبر ؟».

جواب: « من الضروري، من زاوية استقرار الشرق الأوسط في الوقت الراهن، التمسك تمسكًا صارمًا بالترتيبات التي جرى اعتمادها.

سؤال: « أليس لحقوق الإنسانية أولوية على تقييداتكم للحصص ؟ لماذا لا تستقبلون كل من يمكنكم استقبالهم دون شروط ؟ ».

جواب: « كسب الحرب له الأولوية على كل ما عداه ».

مناقشة في مجلس العموم في ٣ فبراير/ شباط ١٩٤٣[٢].

فتح معركة البحر المتوسط

في ١٠ مايو/ أيّار ١٩٤٠، يشكل ونستون تشرشل وزارة وحدة وطنية. وفي اليوم نفسه، تشن القوات الألمانية هجومها المشؤوم على الجبهة الغربية. وفي فلسطين، يبدو السكان مهتمين خاصةً بآثار تغيير الوزارة: فتشرشل معروف بتعاطفاته المؤازرة للصهيونية، أمّا وزير المستعمرات في حكومته، اللورد لويد، فهو معروف بأنه «مؤازر للعرب». ثم يتابع السكان بانتباه تحركات القوات العسكرية. والعرب يستمعون إلى راديو برلين بلغتهم، بينما يستمع إليه اليهود بالألمانية[٣]. وسرعان ما تنتشر الشائعات حول جسامة هزيمة الحلفاء، بما ينشر اعتقادًا معممًا بوجود «طابور خامس» مهم في فلسطين. وفي ٢٩ مايو/ أيّار، يتم استقبال ڤايتسمان من جانب اللورد لويد. وهو يحث الأخير على الموافقة على تكوين جيش يهودي، لكن سكرتير الدولة يمتنع عن ذلك بسبب ردود الفعل التي من المرجح أن تحدث من جانب العرب[٤]. وبشكل مواز، يقدم الزعيم الصهيوني مذكرة حول نشاطات الطابور الخامس في فلسطين[٥]. والحال أن ماكمايكل، الذي سئل عن هذا الموضوع، إنما يرد في ٦ يونيو/ حزيران ١٩٤٠ بأننا بإزاء مجموعة من التلفيقات هدفها تعزيز موقع اليهود في البلد.

ورد الفعل الأول من جانب حكومة فلسطين هو احتجاز الرعايا الألمان، جماعة الهيكل أساسًا، وهم أحفاد مستوطنين جاءوا في القرن التاسع عشر[٦]. وفيما عدا ذلك، يتمسك المندوب السامي بسياسة التوازن التي يتبعها: لا للإصلاحات الدستورية كي لا يؤدي ذلك إلى استثارة ردود فعل يهودية، ولا للجيش اليهودي كي لا يؤدي ذلك إلى استثارة احتجاجات عربية[٧]. على أن تشرشل إنما يدفع في اتجاه تكوين جيش يهودي مهمته الحلول محل جزء كبير من حامية فلسطين التي تتألف من بريطانيين وأستراليين. وبعد الانسحاب الناجح من دنكرك، تكف المسألة عن أن تكون ذات راهنية مباشرة، فالجيش أحوج بالفعل إلى العتاد مما إلى الجنود.

ودخول إيطاليا الحرب في ١٠ يونيو/ حزيران يعلن انجراف البحر المتوسط إلى الحرب. وتؤدي هدنة ٢٢ يونيو/ حزيران ١٩٤٠ إلى لحظة تردد بين فرنسيي المشرق. فيفكر پيو في إدراج انتدابه في «الانشقاق»، إلاّ أنه، وقد رأى أن أفريقيا الشمالية تظل موالية لحكومة الماريشال پيتان، يقرر الاقتداء بمسلك الولاة

الفرنسيين في الرباط والجزائر العاصمة وتونس العاصمة. فيتم إغلاق الحدود بين الانتدابين [الفرنسي والإنجليزي]. ومنذ الأول من يوليو/ تموز ١٩٤٠، تصدر الحكومة البريطانية تصريحًا توضح فيه أنه لن يكون بوسعها اغتفار أدنى استخدام من جانب العدو لأراضي سوريا ولبنان[٨]. ويطلب الوطنيون السوريون الموجودون في المنفى (القوتلي، شهبندر) من محاوريهم البريطانيين القيام بتدخل عسكري مصحوب بإعلان الاستقلال.

وفي الأسابيع التالية، يجري تطهير الجيش والإدارة الفرنسيين من عناصرهما «الديجولية». ويلجأ بعضها إلى القدس. وفي خريف عام ١٩٤٠، سوف يتولى الجنرال كاترو قيادة قوات فرنسا الحرة في الشرق الأوسط.

والحال أن انسحاب البريطانيين، في شهر أغسطس/ آب، من مستعمرتهم الصومالية في وجه الضغط الإيطالي إنما يترك أثرًا ملحوظًا في صفوف الرأي العام في الشرق الأدنى.

ويؤدي خروج فرنسا من الحرب إلى إلقاء جميع المسئوليات على عاتق الجنرال ويڤل، الذي أصبح قائدًا عامًّا لمسرح العمليات في الشرق الأوسط، والذي يضم كل شرق البحر المتوسط (في ذلك الوقت، يدخل مصطلح الشرق الأوسط في الاستخدام الشائع من جانب وسائط الصحافة). والحال أن هذا الرجل المثقف والمتعقل، إنما يجد نفسه مسئولاً، بإمكانات جد محدودة، عن منطقة جغرافية شاسعة. ثم إنه بما أن هذا الشرق الأوسط هو الإمبراطورية «غير الرسمية» لبريطانيا العظمى، إلاَّ في فلسطين، فإن القوات البريطانية إنما ترابط في بلدان محايدة من الناحية النظرية بفضل معاهدات تحالف، وهيراركية السلطة بين المدنيين والعسكريين ليست محدَّدة بشكل واضح. وسعيًا إلى إيجاد تنسيق، سوف يعين البريطانيون «وزير دولة» مقيمًا في القاهرة ومسئولاً عن شئون الشرق الأوسط.

ومنذ منتصف يونيو/ حزيران ١٩٤٠، يقوم البريطانيون باختراقات في الصحراء الغربية الليبية، ثم يضطرون إلى أن يواجهوا في سبتمبر/ أيلول محاولة غزو لمصر من جانب الإيطاليين، الذين يتوقفون بسرعة. وفي ديسمبر/ كانون الأول، يشن البريطانيون هجومًا جسورًا يؤدي إلى هزيمة كاملة للإيطاليين. وفي

فبراير/ شباط ١٩٤١، يتم الاستيلاء على ولاية برقة كلها، بينما تتعرض ولاية طرابلس الغرب للتهديد. وعلى الرغم من انتكاسات موسوليني في أفريقيا، فإنه يلقي بنفسه في حرب ضد اليونان، تنقلب هنا أيضًا إلى ارتباك الإيطاليين. ويستفيد البريطانيون من ذلك لكي يمدوا نطاقهم الدفاعي إلى كريت. وفي فبراير/ شباط ١٩٤١، تصبح الهزيمة الإيطالية واضحة على جميع الجبهات. وترجع الانتصارات البريطانية أساسًا إلى روح هجومية بشكل خاص، ولا يجب لهذه الانتصارات أن تخفي أن الموارد المستخدمة من الجنود وخاصة من العتاد لا تتناسب مع اتساع الساحة المعنية.

والحال أن شراسة البريطانيين في سياق ندرة في الإمكانات إنما تسمح بفهم أفضل للخشونة التي يعالجون بها مسألة اللاجئين اليهود الأوروبيين(٩). فالفتوحات الألمانية في الغرب توسع فئة رعايا البلدان المحتلة من جانب العدو الممنوعين من مغادرة المصيدة القاتلة التي انحبسوا فيها، حتى وإن كانت السياسة الألمانية كانت إلى منتصف عام ١٩٤١ تتألف كالعادة من تشجيع رحيل اليهود إلى خارج أوروبا(١٠). ويبقى لا يزال طريقُ البلقان، على الرغم من الحرب ضد اليونان. وعن طريق رومانيا وبلغاريا ترحل بواخر اللاجئين التي تدخل إلى البحر المتوسط بعد عبور المضائق التركية.

والحاصل أن ماكمايكل إنما يبدو خلال صيف عام ١٩٤٠ عصيًّا بشكل خاص على أي شعور إنساني. فاللاجئون اليهود البلقانيون يبدون له كخامة بشرية سيئة النوعية من الممكن أن تصبح عبئًا على فلسطين. ولابد من الاحتفاظ بالحصص الهزيلة الممنوحة لمهاجرين غير بلقانيين تتماشى كفاءاتُهم مع طاقة الاقتصاد الاستيعابية. واللورد لويد يوافقه على ذلك(١١). والحال أن الحصص الممنوحة عادة إنما تعد بعيدة عن أن تُستوفى، وذلك بالنظر إلى نقص المرشحين الذين تتوافر فيهم المؤهلات المطلوبة(١٢).

وفي خريف عام ١٩٤٠، تستأنف الهجرة غير الشرعية مسيرتها. فتقرر السلطات ترحيل المهاجرين السرِّيين الموقوفين في جزيرة موريس، وهو ما يترتب عليه ترحيلهم عن طريق الموانئ الفلسطينية. ومن باب الردع، يجري الإعلان عن أن هؤلاء المرحَّلين لن يكون لهم الحق في الذهاب إلى فلسطين بعد الحرب.

والترحيلات الأولى في ميناء حيفا تتم دون وقوع حوادث كبرى على الرغم من الاحتجاجات الحامية من جانب السكان اليهود. وفي ٢٤ نوفمبر/ تشرين الثاني(١٣)، تنفجر الباخرة *Patria* المحملة باللاجئين في خليج حيفا. وكانت الهاجاناه قد وضعت فيها قنبلة سعيًا إلى منع الترحيل. فيصل عدد الضحايا إلى ٢٥٢ شخصًا. ومن باب الشفقة، يمنح البريطانيون للناجين الـ ١٥٠٠ حق الاستقرار في فلسطين مع تأكيدهم على أنهم سوف يكونون متشددين في المستقبل فيما يتعلق بمسألة الترحيلات. على أن نقص السفن المتوفرة [لمثل هذه الترحيلات] إنما يجعل هذا التهديد بلا طائل ولا يريد العسكريون البريطانيون انفجار *Patria* أخرى في قناة السويس. ويجري احتجاز اللاجئين الجدد في مخيمات في فلسطين، بينما تضغط بريطانيا العظمى على بلدان المغادرة لوقف أي هجرة سرِّية جديدة(١٤).

وفي الشهور الأولى من عام ١٩٤١، نجد أن امتداد السيطرة الألمانية إلى مجمل البلقان إنما يؤدي تلقائيًا إلى حظر أي هجرة قادمة من تلك المنطقة(١٥). وينطبق الشيء نفسه على البلدان التي غزاها السوفييت على أثر الميثاق الألماني– السوفييتي (بولنده، بلدان البلطيق): ومن الناحية الرسمية، فإن البريطانيين لا توجد لهم في هذه البلدان قنصليات يمكنها القيام بالاختيار الأولي بين طلبات الحصول على تأشيرات(١٦).

وخلال الحرب العالمية الثانية، انتهجت تركيا سياسة فعَّالة نسبيًا فيما يتعلق بحماية رعاياها اليهود الموجودين في أوروبا الغربية، خاصة في فرنسا (وهم في معظمهم يهود نزحوا من تركيا في أواخر العصر العثماني دون رغبة في العودة، لكنهم، وقت المحنة، اكتشفوا من جديد جنسيتهم الأصلية)(١٧). كما أن الحكومة التركية قد أبقت حدودها مفتوحة أمام اللاجئين اليهود في أوروبا حيث قدمت تأشيرات ترانزيت إلى بلدان أخرى (قانون ١٢ يناير/ كانون الثاني ١٩٤١). وبسبب القرب الجغرافي، بدت فلسطين بوصفها المصب الشرعي. وهكذا فقد تمتعت الوكالة اليهودية بحرية عمل حقيقية انطلاقًا من اسطنبول، ثم إن القاصد الرسولي في تركيا، المونسنيور رونكاللي (البابا يوحنا الثالث والعشرين فيما بعد)، قد شارك بنشاط في نشاطات الغوث هذه. وطريق الخروج هذا من أوروبا المحتلة يزعج البريطانيين، الذين يجعلون من حادث الباخرة *Struma* فرصة للبرهنة على

حزمهم. فهذه الباخرة التي تحركت من رومانيا في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤١ محملةً بلاجئين لا يحوزون تأشيرات إقامة في فلسطين أو في أي مكان آخر. على أن الحكومة التركية، مدعومةً من السفير البريطاني، مستعدة للسماح للباخرة بعبور المضائق لتمكينها من إنزال حمولتها البشرية سرًّا في فلسطين، وإن اقتضى الأمر احتجاز هذه الحمولة فيما بعد. لكن اللورد موين، الذي خلف اللورد لويد في منصب سكرتير الدولة لشئون المستعمرات، إنما يعترض على ذلك بقوة. والمسألة عبثية لاسيما أن الباخرة *Struma* مسجلة في بنما وأن هذه الدولة الأميركية قد قامت للتوّ، بناء على طلب من الولايات المتحدة، بإعلان الحرب على ألمانيا النازية، وهو ما يضع الباخرة موضع الخطر أكان في البحر المتوسط أم في البحر الأسود. على أنه يجري إجبارها على العودة إلى هذا البحر الأخير وتغرقها غواصة سوفييتية في فبراير/ شباط ١٩٤٢. فيصل عدد الضحايا إلى ٧٦٧ شخصًا. وسوف يجري السماح للشخصين الناجيين الوحيدين بدخول فلسطين «من باب الرأفة»[١٨].

فيصبح الطلاق عميقًا بين الييشوف والبريطانيين. فيهود فلسطين يحمّلونهم المسئولية عن هذه الخسائر البشرية الرهيبة ولا يعود من الوارد استعادة علاقات الثقة. أمَّا البلدان الأوروبية المحايدة الأخيرة، خاصة إسبانيا وتركيا، الطريق الوحيد للخروج من أوروبا المحتلة (فالسويد وسويسرا محاصرتان)، فهي ليست مستعدة لاستقبال لاجئين فارين من الإبادة. وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة ترفضان استقبال هؤلاء اليهود على سبيل الترانزيت ولا تقترحان على هذين البلدين جد الفقيرين، اللذين يمران بمصاعب جسيمة في مجال التزود بالمؤن، في أعوام المحنة هذه، سوى التعهد بإعادة اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية عندما تنتهي الحرب العالمية. وإذا كان المصب الفلسطيني محدودًا لأسباب جيوسياسية، فقد كان بوسع أميركا الشمالية استقبال مئات الآلاف من اللاجئين باستخدام بواخر بلدان محايدة. لكن روزفلت وتشرشل يعرفان تمامًا أن الرأي العام الأميركي يرفض بقوة أي هجرة يهودية جديدة، بل إنه لن يكون من الوارد منح مجمل الحصص الشرعية.

القوميون العرب ساعة الاختيار

بالنسبة للقوميين العرب، تعيد هزيمة فرنسا فتح المسألة السورية في سياق تجد فيه بريطانيا العظمى نفسها في موقف ضعف. وكان التشدد الإمبراطوري الفرنسي- البريطاني في عامي ١٩٣٨ و١٩٣٩ قد أدى إلى تدفق المنفيين الفلسطينيين والسوريين على العراق. والحال أن النظام العراقي، الذي يقدم نفسه منذ الاستقلال بوصفه المدافع عن الوحدة العربية، إنما يجد نفسه في ساعة الاختيار. ففي بداية الحرب، قام نوري السعيد، رئيس الوزراء آنذاك، بقطع العلاقات الديبلوماسية مع ألمانيا. وهو ما أدى إلى إصابة مركزه بالضعف. وقد قام رشيد عالي الكيلاني، منافسه السياسي، بتشكيل حكومة جديدة في ٣١ مارس/ آذار ١٩٤٠، يتولى فيها نوري السعيد وزارة الخارجية. ويتم التوصل إلى اتفاق على الامتناع عن قطع العلاقات الديبلوماسية مع إيطاليا كيما يتسنى الحفاظ على قناة اتصال مع الظافرين في الحرب الأوروبية.

والحاصل أن نوري السعيد، بالاتصال مع المفتي، قد اغتنم فرصة الأزمة الأوروبية ليعيد طرح الملف السياسي. وهو يرى أن من شأن صدور تصريح بريطاني لصالح استقلال فلسطين وسوريا أن يسمح بمحاربة نشاطات الطابور الخامس في العراق[١٩]، ومن هنا نشوب جدل بالغ الحِدّة في وزارة الحرب: فيتمتع تشرشل بتأييد العماليين والأحرار ضد اعتراض الوزارات المعنية (وزارة المستعمرات، وزارة الخارجية، وزارة الحربية). وهو يحصل على تصريح جد غامض يقول إن بريطانيا العظمى تتمسك بالسياسة المحدَّدة في مايو/ أيَّار ١٩٣٩ (قام بحظر إشارة محدَّدة إلى الكتاب الأبيض). على أن اللورد لويد يرسل نيوكومب إلى العراق، في مهمة يقال من الناحية الرسمية إنها تهدف إلى تفقد مدارس المجلس البريطاني (الذي كان اللورد لويد مؤسسه)، بينما تهدف في الواقع إلى التوصل إلى اتخاذ الطبقة السياسية العراقية موقفاً أقل عداءً للبريطانيين بشكل واضح.

فيصل نيوكومب إلى بغداد في ١٨ يوليو/ تموز ١٩٤٠. ويدخل في اتصال مع جمال الحسيني وموسى العلمي. ويتجاوز التعليمات الصادرة إليه ويعد بصدور عفو كامل وبالتطبيق الفوري للبنود الدستورية للكتاب الأبيض. وعندما يعلم

المسئولون في لندن بالتعهدات التي قدمها، يجري التبرؤ منه ويُمنع من الذهاب إلى العراق مرة أخرى، بينما يطالب نوري السعيد الآن بتعجيل السيرورة المشار إليها في الكتاب الأبيض[٢٠]. ثم إن إميل الغوري يقدم، من منفاه في مصر، مقترحات مشابهة لمقترحات نيوكومب. فيرفضها اللورد لويد باسم الكتاب الأبيض[٢١]. ويرى القوميون العرب، وفي المقام الأول المفتي، أن كل هذه الإخفاقات تدل على أنه لن يتسنى الحصول على شيء من بريطانيا العظمى بسبب نفوذ اليهود الخفي على حكومة لندن[٢٢].

والبرهان على ذلك يتوافر في الخريف، عندما يتغلب تشرشل فيما يتعلق بمسألة الجيش اليهودي. والقرار المتخذ قرار مبدئي، لأن بريطانيا العظمى لا تحوز العتاد الضروري لجنودها هي. واعتمادًا على هذه الحقيقة، تخرِّبُ الوزارات المعنية مبادرة رئيس الوزراء[٢٣]. وفي الوقت نفسه، يجري رفض أي عفو عن المنفيين العرب الفلسطينيين سعيًا إلى الحفاظ على السكينة في فلسطين[٢٤]. وخلال الفترة نفسها، كان المفتي على قناعة بأنه قد أصبح الرجل الذي يريد البريطانيون إزالته وبأن الصهيونيين عازمون على اغتياله[٢٥]. ويبدو بالفعل أن الإرجون قد خططت لعملية من هذا النوع وأن روتنبرج قد قدم اقتراحًا في هذا الاتجاه إلى البريطانيين، الذين بدوا مهتمين باقتراحه[٢٦].

وبشكل موازٍ، دخل المفتي والكيلاني في اتصال مع دول المحور حيث قاما في يوليو/ تموز ١٩٤٠ بإرسال مبعوث إلى فون پاپن، السفير الألماني في أنقره: إن الحاج أمين يتحدث باسم فلسطين التي تحارب الديموقراطيات واليهودية الدولية. والشعب العربي، وهو شعب ذو أعداء مشتَركين مع ألمانيا، إنما ينتظر من انتصارها النهائي استقلاله ووحدته، ويقترح معاهدة صداقة وتعاون[٢٧]. فيقدم نفسه كزعيم فلسطيني وعربي على حدٍّ سواء. والحال أن فون پاپن، إخلاصًا منه لموقف ألمانيا التقليدي، إنما يحيل محاوره إلى الإيطاليين. وعندئذ يقدم الممثل الإيطالي في بغداد نصًا مكتوبًا يعلن تأييد استقلال البلدان العربية في الشرق الأدنى. والحاصل أن الحاج أمين، وقد شجعه ذلك، إنما يوفد سكرتيره إلى ألمانيا في شهر أغسطس/ آب ١٩٤٠. وتتمثل مهمته في طلب تصريح ألماني يعترف باستقلال جميع البلدان العربية في أفريقيا وآسيا، والواقعة تحت السيطرة الفرنسية والإنجليزية، وبحقها في

نيل استقلالها. إلى جانب، «اعتراف ألمانيا وإيطاليا بحق البلدان العربية في حل مسألة العناصر اليهودية في فلسطين وفي البلدان العربية بشكل يتماشى مع مصالح العرب القومية والإثنية ومع حل المسألة اليهودية في ألمانيا وفي إيطاليا»[٢٨].

وبما أن الألمان لا يريدون التورط في شئون شرق أوسط جد بعيد بالنسبة لهم، فإنهم يرفضون أخذ تعهدات وينصحون بعدم المسارعة في الدخول في مواجهة مع البريطانيين. والمطالب المتعلقة بسوريا والشمال الأفريقي تزعجهم بشكل خاص، فهي تجازف بدفع فرنسا ڤيشي إلى الانحياز إلى صف ديجول. ومن ثم يكتفي الإيطاليون والألمان بأن يذيعوا بالعربية، عبر الراديو، في ٢٣ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٠، تصريحًا غامضًا بالتعاطف مع كفاح العرب في سبيل الاستقلال.

وفي يناير/ كانون الثاني ١٩٤١، يوجه الحاج أمين مباشرةً خطابًا إلى هتلر، يتحدث فيه عن مجمل الشكايات العربية من بريطانيا العظمى[٢٩]:

إذا كان العدو المشترك يشكل المقدمة لتكوين الوحدة القومية، فإن بالإمكان القول بأن المشكلة الفلسطينية قد عجلت بهذه الوحدة. ومن زاوية النظر الدولية، فإن يهود العالم بأسره قد شايعوا إنجلترا على أمل أنها، إذا ما انتصرت، سوف يكون بوسعها تحقيق أحلامهم في فلسطين بل وفي البلدان العربية المجاورة. ولو ساعدتم العرب في القضاء على المخططات الصهيونية، فإن اليهود وبالأخص يهود الولايات المتحدة سوف ينال التفسخ منهم كل منال إذ يرون مناط حلمهم يسقط في العدم بحيث إنهم سوف يفقدون حماسهم لمساعدة بريطانيا العظمى وسوف يتراجعون في وجه الكارثة.

وهو يقترح مفاوضة بين الشعب العربي وألمانيا. فيرد عليه هتلر في أبريل/ نيسان ١٩٤١، بعبارات مشجِّعة، لكنها غامضة، بأنه مستعد لمساعدة العرب، قدر الإمكان، في نضالهم ضد بريطانيا العظمى. وهو يطلب مواصلة المفاوضات[٣٠].

ويحاول نوري السعيد متابعة الحركة، بيد أن البعض والبعض الآخر ينبذونه، فهم يعتبرونه جد قريب إلى البريطانيين[٣١]. ومنذئذ، ينضم إلى عبد الإله، الوصي على العرش، في عداوة مشتركة لرشيد عالي، الذي تمكن من كسب تأييد دائرة مؤثرة من الضباط. واعتمادًا على البريطانيين، يتوصل الرجلان إلى تنحية رشيد

عالي في ٣٠ يناير/ كانون الثاني ١٩٤١. فيشكل طه الهاشمي وزارة مصالحة بين فصيلي الطبقة السياسية العراقية.

الشرق الأوسط في المحنة

على الرغم من تحضير هتلر لغزو روسيا، فإن عليه مواجهة عواقب الفشل الإيطالي في اليونان. فالحال أن تشرشل، على الرغم من ضعف إمكاناته العسكرية، قد قرر تقديم دعمه لهذا البلد وإعادة فتح جبهة بلقانية، ومن هنا ضرورة سحب القوات الموزعة في الصحراء الغربية ووقف تقدمها في ليبيا. ويبدأ الغزو الألماني للبلقان في أواخر مارس/ آذار ١٩٤١ باجتياح يوغوسلافيا. وبعد شهر من ذلك، يضطر البريطانيون إلى الجلاء عن اليونان في ظروف كارثية. وفي الأيام الأخيرة من مايو/ أيّار، وبفضل عملية جسورة لإنزال المظليين الألمان، وهي عملية ترتبت عليها خسائر باهظة في صفوفهم، استولى الألمان على كريت. وبشكل موازٍ، أرسلوا إلى ليبيا قوة حملة بقيادة رومل لتقديم الغوث للإيطاليين. وفي مستهل أبريل/ نيسان، تنجح هذه القوة في صد القوات البريطانية واسترداد ولاية برقة، فيما عدا طبرق، التي أصبحت معسكرًا حصينًا في مؤخرات العدو.

وهذا التعاقب للهزائم البريطانية يبدو أنه ينذر بالانهيار القريب لبريطانيا العظمى، في المنطقة على الأقل. وفي العراق، يطلق الوصي على العرش اختبار قوة حول مسألة قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا والسيطرة على الجيش. وفي ٢ أبريل/ نيسان، يستولى الضباط القوميون العرب على السلطة. فيهرب الوصي على العرش، يتلوه نوري السعيد[٣٢]. ويشكل رشيد عالي الكيلاني حكومة دفاع وطني. والحال أن البريطانيين والأميركيين إنما يرون مؤامرة ألمانية في هذا الانقلاب الجديد في الحياة السياسية العراقية المضطربة بشكل خاص. ولا تستطيع لندن اغتفار هذا التهديد الجديد لخطوط مواصلاتها الإمبراطورية وتطالب، كما تجيز لها ذلك معاهدة ١٩٣٠، بمرور قوات من البصرة إلى شرق الأردن. وفي مرحلة أولى، يذعن رشيد عالي للطلب، ثم يطرح بعد ذلك شروطًا غير مقبولة. وفي ٢٩ أبريل/ نيسان، لا يلتفت البريطانيون لشروطه ويقومون بإنزال قوات. فيطوق العراقيون قاعدة الحبانية الجوية، التي تبعد عن بغداد بمسافة ٥٠ ميلاً.

وتبدأ المعارك في ٢ مايو/ أيار. فينجح الطيران البريطاني في إبقاء أعدائه على مبعدة.

والحال أن ويڤل، المضطر إلى مواجهة كثرة من التهديدات، إنما يعد معاديًا لتدخل عسكري ويميل إلى وساطة تركية. ورضوخًا لأوامر من لندن، يوافق على التشكيل المرتجل لقوة حملة صغيرة تتألف من جنود بريطانيين وأردنيين ومقاتلين يهود (الهاجاناه والإرجون)، تنتقل عبر شرق الأردن ؛ بينما يتغلغل طابور آخر في البلد انطلاقًا من البصرة. وتجتاز القوة القادمة من فلسطين الحدود في ١٣ مايو/ أيار.

ومنذ بداية الأزمة، طلب العراقيون عون ألمانيا. وهتلر عازم على تقديم هذا العون لهم. ويتعين عليه تقديمه عبر فرنسا ڤيشي[٣٣]. فيجري حث حكومة الأميرال دارلان على تخفيفٍ ملحوظ لنظام الاحتلال والإفراج عن عدد مهم من المحبوسين. وتقبل ڤيشي في ٢٠ مايو/ أيار وضع مطارات المشرق الفرنسية تحت تصرف ألمانيا وتسليم أو نقل عتاد عسكري إلى العراقيين. وفي مستهل مايو/ أيّار بالفعل، كانت الطائرات الألمانية قد بدأت المرور عبر سوريا وقد تدخلت في المعارك العراقية اعتبارًا من منتصف مايو/ أيّار. وبالنظر إلى عدم توافر وقود مناسب، فإنها لن تلعب غير دور طفيف في المعارك.

والعراقيون منقسمون انقسامًا عميقًا. فالشيعة، على الرغم من دعمهم للانتفاضة رسميًا، إنما يمتنعون عن القتال. ويهرب فريق من الجنود من الخدمة العسكرية. وسرعان ما يسود الارتباك. ويجري تصور وجود «طابور خامس» موالٍ للبريطانيين، في كل مكان. ويتعرض يهود بغداد خاصة للاتهام بالمثابرة على تزويد الغزاة بالمعلومات[٣٤]. وفي ٢٩ مايو/ أيّار، تصل القوات البريطانية إلى أبواب العاصمة. فتهرب حكومة الكيلاني والحاجُ أمين إلى إيران. وحرصًا على الإبقاء على خرافة عراق مستقل، ينتظر البريطانيون وصول الوصي على العرش لكي يدخلوا بغداد. وفي فترة غياب السلطة هذه، يهاجم السكانُ الأحياء اليهودية. فتتعرض البيوت للنهب، بينما يتم إحصاء ١٧٩ قتيلاً يهوديًا (من الرجال والنساء والأطفال) (في يومي ١ و٢ يونيو/ حزيران ١٩٤١).

وهذه المذبحة (فرهود) لا سابق لها في تاريخ العراق. وقد أصبحت موضع سجالات عديدة تبدأ من أطروحة المؤامرة البريطانية وتنتهي بالتدليل على وجود اتجاهات نازية كامنة في النزعة القومية العربية[٣٥]. ويبقى من الصعب تحديد التوزيع الدقيق بين صعود العداوة لليهود بسبب فلسطين والپارانويا المترتبة على الخوف من «الطابور الخامس» وفرصة النهب التي أوجدها غياب السلطات الشرعية (وتقدم القوات البريطانية يترافق هو نفسه مع أعمال سلب ونهب اقترفها الجورخا الهنود والقوات الآشورية المساعدة). وهذا الحادث المريع مرحلة جديدة في سيرورة اختفاء طوائف العالم العربي والإسلامي اليهودية.

والحال أن مراعاة نظام ڤيشي لجانب ألمانيا النازية لا تسمح للبريطانيين باغتفار بقائه في المشرق. ويرى تشرشل في غزو الانتداب الفرنسي فرصة لإعادة إطلاق خطة فيلبي بوضع ابن سعود على رأس شكل من اتحاد كونفيدرالي عربي. أمّا إيدن، الذي خلف هاليفاكس في وزارة الخارجية (حيث أصبح الأخير سفيرًا لدى الولايات المتحدة)، فهو يعارض ذلك بشدّة: إن أي انحراف عن الكتاب الأبيض إنما يجازف بتهديد مصالح بريطانيا العظمى في العالم العربي في الأمد المباشر أو في الأمد البعيد. ودون التشاور مع الوزارة، يعلن إيدن في ٢٩ مايو/ أيّار ١٩٤١ تعاطف بريطانيا العظمى مع قضية الوحدة العربية دون أن يشير إلى الصهيونية وابن سعود. ولا يستطيع تشرشل التبرؤ من الرجل الذي يعد سنده الرئيسي في حزب المحافظين في لحظة تؤدي فيها الانتكاسات البريطانية إلى تشجيع أنصار عقد صلح حلٍّ وسطٍ مع الرايخ الثالث..ومرة أخرى، نجد أن الخصوم الأكثر حزمًا لألمانيا النازية إنما يظهرون بوصفهم المدافعين الحازمين عن الكتاب الأبيض.

وفي ٨ يونيو/ حزيران ١٩٤١، يتعرض الانتداب الفرنسي للغزو من جانب القوات البريطانية والأسترالية وقوات الهاجاناه الخاصة ومتطوعي حركة فرنسا الحرة[٣٦]. وفي الوقت نفسه، يعلن كاترو مبدأ استقلال سوريا ولبنان على أساس معاهدتين يجب عقدهما. والمعارك جد عنيفة، خاصة بين القوات الفرنسية. وتحاول ڤيشي إرسال تعزيزات عبر أوزوبا المحتلة وتركيا. بيد أنها لن تصل إلى أبعد من سالونيك. وبالمقابل، تقوم ڤيشي، بتشجيع من رسل ألمان، بتسليح القوميين العرب ضد الغزاة. والحال أن فوزي القاوقجي، الذي لجأ من العراق إلى سوريا، إنما يعيد

بسرعة تشكيل قواته. وهو يصاب بجراح في معركة في ٢٤ يونيو/ حزيران (وهو ما سيعود عليه بوسام من ڤيشي). كما تقوم ڤيشي بالإفراج عن السجناء السياسيين الفلسطينيين قبل أن يستولي الغزاة على دمشق. وفي ١٤ يوليو/ تموز، يعقد جيش ڤيشي هدنة مع البريطانيين من شأنها تمكينه من العودة إلى فرنسا المحتلة[٣٧]. والحال أن القوميين المتورطين مع الألمان والفلسطينيين الموجودين في المنفى، والذين يهربون من البريطانيين، إنما يجدون الوقت بالكاد للجوء إلى تركيا. ويتم نقل القاوقجي إلى ألمانيا لتلقي الرعاية العلاجية.

واستقرار حركة فرنسا الحرة في المشرق يترافق مع نزاع سياسي حادٍّ مع البريطانيين. فديجول يشتبه، محقًا، بأن لهم أطماعًا سياسية في سوريا ولبنان. وسرعان ما سوف يقوم الچنرال سپيرز، الممثل البريطاني في بيروت، بتقديم نفسه على أنه حامي القوميين. وستعقب ذلك سلسلة من الأزمات ستمتد إلى نهاية الحرب العالمية الثانية. ومن بين الآثار السلبية لهذا الوضع، سوف يسارع ديجول الحرب العالمية الثانية إلى تشبيه القوميين العرب بأنهم دُمى بيد السياسة البريطانية، في حين أنهم، وبكثير من الذكاء، سوف يتمكنون من استغلال التعارض التقليدي بين الدولتين العظميين الأوروبيتين لصالحهم هم.

وهكذا، فمن مايو/ أيّار إلى يوليو/ تموز ١٩٤١، نجح البريطانيون في أن يحتلوا عسكريًّا سوريا ولبنان والعراق مع صونهم للمظهر المؤسسي السابق (انتداب فرنسي، عراق مستقل). وبحلول الصيف، تحسنت مواقعهم تحسنًا فريدًا لأن غزو روسيا من جانب الجيش الألماني (٢٢ يونيو/ حزيران ١٩٤١) إنما يعني أن المجهود الحربي النازي الرئيسي ينصب على أماكن أخرى غير الشرق الأوسط، مؤقتًا على الأقل. وبشكل موازٍ، تنخرط الولايات المتحدة في الحرب بشكل متزايد باطراد. وفي أغسطس/ آب ١٩٤١، يجري لقاء القمة الأول بين تشرشل وروزڤيلت على متن سفن حربية قبالة الساحل الكندي. والحال أن رئيس الولايات المتحدة، وريث الويلسونية، إنما يريد تجنب تكرار عقد المعاهدات السرية الذي عرفته الحرب العالمية الأولى. فينجم عن ذلك ميثاق الأطلسي الشهير المؤرخ في ١٢ أغسطس/ آب ١٩٤١: يتعهد البلدان برفض أي تغيير ترابي يتم ضد الموافقة المعبر عنها بحرية من جانب الشعوب المعنية، كما يتعهدان باحترام حق

جميع الشعوب في اختيار شكل الحكم التي تريد الحياة في ظله وبالعمل على رد الحقوق السيادية والحكم الحر للشعوب التي تم حرمانها منها بالقوة.

وفي هذا التعهد الأخير، لا يقصد تشرشل سوى الشعوب الخاضعة للاضطهاد النازي، لكن روزفيلت يرى أن المسألة مسألة مبدأ له مداه الشامل، فهو يشمل الشعوب الواقعة تحت سيطرة غربية. فيسارع رئيس الوزراء البريطاني إلى بيان أنه إذا ما جرى تطبيق مثل هذه المبادئ بشكل ميكانيكي، فسوف يكون بوسع العرب، من خلال اقتراع، طرد اليهود من فلسطين[٣٨]. وحرصًا على حماية المصالح الإمبراطورية، يود تشرشل التوصل إلى تعزيز المساعدة الأميركية المخصصة لجبهة الشرق الأوسط، لكن الأميركيين قليلو الحماس لذلك. فهم يرون أن الاستعمار البريطاني يتم على حساب أهالي البلدان المستعمَرة، ويفضلون إعطاء الأولوية للجبهة الروسية، على الرغم من تحذيرات رئيس الوزراء البريطاني من الكارثة التي سوف يمثلها ضياع الشرق الأوسط[٣٩]. وللحظة، تتداخل الجبهتان، لأن البريطانيين والسوفييت، في زخم إعلان الميثاق، يقومون على نحو مشترك بغزو إيران (٢٥ أغسطس/آب ١٩٤١)، المتهمة بالتساهل مع النازيين. والهدف هو إيجاد وصلة بالاتحاد السوفييتي. وبعد ذلك بثلاثة أيام، تستسلم الحكومة الإيرانية وينتهي الاحتلال المشترك في منتصف سبتمبر/ أيلول.

ومن الواضح أن الظافرين قد بحثوا عن المنفيين السياسيين العرب. وسوف يجري تسليم العراقيين المقبوض عليهم إلى نظام نوري السعيد الذي سيتولى إعدامهم بعد محاكمة صورية. وسوف يتم ترحيل الفلسطينيين إلى روديسيا، حيث سيلقى عدد منهم حتفه بسبب ظروف الاحتجاز السيئة. وكان لا يزال أمام الحاج أمين الوقت لكي يلجأ إلى البعثة اليابانية، ثم لكي ينتقل من ملاذ إلى آخر[٤٠]. وفي نهاية المطاف، ينجح، في ٢٣ سبتمبر/ أيلول، في الهرب من طهران ويعبر الحدود التركية. وكان من الوارد أن يجد إغراءً في الإقامة في تركيا، لكن الحكومة التركية ترفض منحه حق اللجوء السياسي. فلا يبقى أمامه بعدُ سوى الهرب إلى أوروبا المحتلة.

وليست هذه حالة عدد من المنفيين السياسيين العرب الآخرين، الذين يحصلون على تصريح بالإقامة تحت المراقبة في تركيا، كالفلسطينيين عزة دروزه وأكرم

زعيتر، والأمير عادل أرسلان. وهم لا يشجبون الخيار السياسي الذي أقدم عليه المفتي، لكنهم يرفضون الانضمام إليه في أوروبا تحت سيطرة نازية[٤١].

القوميون العرب وألمانيا النازية[٤٢]

ما أن يصل المفتي إلى بلغاريا، حتى يتولى المسئولية عنه الإيطاليون، الذين ينقلونه إلى روما. وهدف السياسة الإيطالية هو استخدام هذا الزعيم السياسي في الحرب الدعائية. لكن الحاج أمين لديه طموحات أخرى: الحصول على استقلال المشرق العربي، وتكوين منظمة سياسية وعسكرية في أوروبا ضمن هذا المنظور. وهذا هو ما عرضه على موسوليني في ٢٧ أكتوبر/ تشرين الأول في لقاء تحدث فيه الرجلان بالفرنسية. والدوتشي يشجعه في هذا الدرب. والحال أن الديكتاتور الفاشي مهتم خاصةً بالمحادثات القادمة بين الفلسطيني والألمان. وهو يود أن يشرح محاوره لهم الأهمية الاستراتيجية لمصر والسويس. ويخرج المفتي بانطباع مؤداه أن موسوليني معاد للحملة على روسيا والتي تُبعد ألمانيا عن الاهتمام بالجبهة الأفريقية.

ويدرك الإيطاليون ضرورة إصدار تصريح علني لمواجهة تصريح إيدن. فيقترحون على الألمان صيغة تعترف باستقلال بلدان المشرق العربي الواقعة تحت السيطرة البريطانية (بما يترك وضعية لبنان وسوريا في حالة من الالتباس) وإلغاء المقام القومي اليهودي[٤٣]. وفي المباحثات، يشيرون إلى أن الأهداف الإيطالية تتصل أساسًا بمصر.

وبعد قضاء بضعة أيام في روما، يرحل الحاج أمين إلى ألمانيا. وفي ٢٠ نوڤمبر/ تشرين الثاني، يستقبله ريبنتروب [وزير الخارجية الألماني] في برلين. فيشرح له الوزير أن بلاده مستعدة للاعتراف بالاستقلال العربي غير أن الظرف المباشر يحول الآن دون إصدار تصريح في هذا الاتجاه بسبب عداوة تركيا لتكوين كيانٍ عربيٍ مستقل كبير. كما يرجع الموقف الألماني إلى الأصداء التي ستكون لتشجيعٍ للاستقلال العربي على فرنسا ڤيشي. فمن باريس، حذّر أبيتز[×] من أن سياسة التعاون برمتها [من جانب فرنسا ڤيشي مع ألمانيا] سوف تتعرض للخطر

(×) سفير ألمانيا في باريس. – م.

ولأن الشمال الأفريقي الفرنسي سوف يجازف بالانحياز إلى صف البريطانيين غداة إقالة ڤيجان[٤٤].

وفي ٢٨ نوڤمبر/ تشرين الثاني، يلتقي هتلر بالمفتي في برلين[٤٥]. وكان الوضع العسكري قد تفاقم للتوّ. ففي منتصف نوڤمبر/ تشرين الثاني، أعيد شن الهجوم على موسكو. وسرعان ما اصطدم بالوحل ثم الثلج. وفي يوم ٢١، أوضح جوديريان أن قواته قد أصبحت منهكة تمامًا، بيد أن القيادة العامة رفضت الإصغاء لهذا التوضيح. وسرعان ما يغوص الهجوم في الثلج. والشيء الأكثر إزعاجًا من ذلك هو أن السوڤييت إنما يشنون هجومًا مضادًا في منطقة روستوف، والتي تشكل طريق الدخول إلى القوقاز، وفي يوم ٢٨ بالتحديد، يضطر الجيش الألماني لأول مرة إلى التراجع مسافة ٤٥ كيلومترًا[٤٦]. وتؤدي المصاعب المتزايدة إلى تسارع تجذر النازية القاتل. ومنذ بداية غزو الاتحاد السوڤييتي، كانت قوات التدخل (*Einsatzgruppen*) قد اضطلعت بذبح منهجي للجماعات السكانية اليهودية باسم ضرورات التهدئة. ومن أسبوع إلى آخر، تتسع المنطقة المعنية مع مد تدابير الإبادة إلى بولنده التي تم فتحها بالفعل ومع القرار الخاص بترحيل يهود ألمانيا الكبرى (ألمانيا، النمسا، بوهيميا- موراڤيا) إلى شرقي أوروبا. واعتبارًا من ٢٥ نوڤمبر/ تشرين الثاني، تبدأ عمليات القتل الجماعي الأولى لليهود المرحلين إلى بولنده. وفي يوم ٢٩ نوڤمبر/ تشرين الثاني، سوف يطلق هايدريش الدعوات إلى عقد مؤتمر ڤانسي (والذي كان من المقرر عقده في ٩ ديسمبر/ كانون الأول في الأصل، ثم جرى تأجيله إلى ٢٠ يناير/ كانون الثاني ١٩٤٢ بسبب دخول الولايات المتحدة الحرب). والمراد هو تحميل اليهود ثمن اتساع الحرب العالمية. وفي مستهل عام ١٩٤٢، سوف يمتد «الحل النهائي» إلى كل أوروبا المحتلّة.

وهكذا فإن من يلتقي المفتي هو هتلرٌ منزعجٌ بشكل متزايد باطراد من المصاعب العسكرية ومهووس بفكرة إبادة اليهود. والحال أن المفتي لا يعود يقدم نفسه على أنه مجرد زعيم سياسي لعرب فلسطين، بل يقدم نفسه على أنه قائد المشرق العربي، بل كل العالم العربي، من المغرب الأقصى إلى الخليج الفارسي. وهدفه من وراء مقابلة الديكتاتور الرهيب هو الحصول على تصريح واضح ومحدّد مؤيِّد للاستقلال العربي سعيًا إلى عدم إعادة خلق التباسات التصريحات التي صدرت عن الحلفاء خلال الحرب العالمية الأولى.

ولا يدور الحديث أساسًا عن فلسطين خلال هذا اللقاء. فالمفتي لا يشير إليها إلاّ كمثال للغدر الذي يتقاسمه اليهود والإنجليز. ولا يستخدمها هتلر إلاّ للبرهنة على صحة مشروعه الخاص بالحل النهائي:

" إن إلغاء الوطن القومي اليهودي هو جزء من معركتي، إن اليهود ... [كان يشدّد على آخر حرف من كلمة «يهودي» Juden فيلفظها Judem] يريدون أن يقيموا دولة مركزية تكون قاعدة لنشاطهم وأهدافهم المخرّبة. إنهم يريدون أن يهدموا كل الدول ... كل شعوب العالم. إنه من الثابت أن اليهود لم يقوموا بأي عمل بنّاء في فلسطين. دعايتهم كاذبة. كل ما بُني في فلسطين بناه العرب لا اليهود، منذ ما قبل التاريخ. إن طبيعتهم لا تسمح لهم بالبناء ولقد قررت أن أجد بأي ثمن حلاً دقيقًا نهائيًا للمشكلة اليهودية وبعد ذلك سأدعو أولاً كل دول أوروبا ثم البلدان التي من غير أوروبا أن تتعاون معي لنضع حدًا نهائيًا لليهودية العالمية التي تشكل خطرًا يهدد العالم أجمع »[٤٧].

والإطار المرجعي للحوار هو العالم العربي في كُلّيته. ويغمر هتلر المفتي الذي يتحدث بالفرنسية بعبارات الإطراء، وإن كان ذلك بهدف دفعه إلى قبول امتناعه عن إصدار أي تصريح مؤيد للاستقلال العربي. فهو يقول إن ساعة تحرر العرب لن تدق إلاّ عندما تجتاز القوات الألمانية القوقاز (والحال أن الألمان بسبيلهم إلى رؤية أول هزيمة جادة لهم على الجبهة الجنوبية تحديدًا). ثم إنه لو صدر التصريح الآن فإن الشمال الأفريقي الڤيشي، بل والمنطقة الحرة، سوف ينحازان إلى صف البريطانيين. وألمانيا، المنهمكة إلى حد بعيد في غزو روسيا، لا يمكنها السماح بمجازفة كهذه.

وصراحة هتلر تطمئن المفتي. فهو إذ يضع مصالح الرايخ في المقدمة إنما يتحدث بصراحة، خلافًا للبريطانيين الذين أكثروا من الأكاذيب وحيل التهرب. ومن ثم فهو أكثر مصداقية بكثير عندما يتعهد بتصفية المقام القومي اليهودي وبالاعتراف باستقلال العرب. وسوف تتمثل استراتيجية الحاج أمين كلها، عبر دبلوماسية صبورة، في الحصول على التصريح الشهير. وفي هذا المسعى، فإنه إنما يقدم نفسه بوصفه القائد الذي لا منازع له، ليس فقط للعرب، وإنما للمسلمين أيضًا.

وضمن هذا المنظور، يسعى إلى أن يعقد اجتماعًا في أوروبا المحتلة لممثلي جميع البلدان العربية الخاضعة للسيطرة الفرنسية- البريطانية. فمنذ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤١، يتصل بالقوميين العرب المغاربة، وهو ما يستثير انزعاجات أبيتز وعديدين من الدبلوماسيين الألمان الحريصين على مراعاة جانب حكومة ڤيشي وإسپانيا فرانكو[٤٨]. والأرجح أن هذا السياق هو الذي يفسر الاستقبال الحار الذي قدمته الدبلوماسية الألمانية لرشيد عالي الكيلاني، الذي يصل بدوره من تركيا في أواخر عام ١٩٤١. والعراقي حريص على صون استقلال بلده ويعارض وحدة عربية تتم لصالح المفتي، الذي أصبح منافسه السياسي لدى الألمان، لكنه لا مانع لديه من هيمنة عراقية على العالم العربي ... ثم يصل القاوقجي بدوره ويعارض الفلسطيني[٤٩].

وهذه التنافسات تُضعف مركز المفتي. وبما أنه يتعرض للتهديد على المستوى العربي، فإنه يشدِّد على دوره كرمز ديني مسلم، وهو مجال لا يمكن لمنافسيه الانضمام إليه فيه. والحال أن التقدم الياباني في منقطة المحيط الهادئ إنما يعيده إلى الصف الأول. وهكذا يمكنه مخاطبة المسلمين الإندونيسيين الذين وقعوا تحت السيطرة اليابانية وممارسة عمل دعائي موجه إلى المسلمين الهنود (يتعاون في هذا الاتجاه مع القومي الهندي تشاندرا بوز الذي وصل إلى ألمانيا النازية). وبشكل ملموس أكثر، خلال عام ١٩٤٢، تطلب إليه إيطاليا الفاشية حشد مسلمي البوسنة الذين وقعوا في محنة المجازر بين الصرب والكروات. وفي ذلك الوقت، كان المسلمون البوسنيون يُعتبرون «كرواتًا مسلمين» وكانوا يدعمون دولة الأوستاشي الكرواتية. وسيذهب المفتي عدة مرات إلى البوسنة ليدعو المسلمين إلى الانضمام إلى قوات الأوستاشي أو إلى الدخول في كتائب الإس إس [أسراب الحماية] الكرواتية التي تخدم ألمانيا خدمة مباشرة. ومن الواضح أن الحاج أمين إنما يحاول البرهنة على فائدته لمسئولي المحور، لكنه أيضًا، كما شرح ذلك بعد الحرب، إنما تصرف بوصفه مسئولاً مسلمًا: إذ كان هدفه تزويد مسلمي البوسنة بقوة دفاع ذاتي في وقت كانت كل عناصر السكان اليوغوسلاف تتواجه فيه في حمّامات دم.

وبعد الإنزال الأميركي في الشمال الأفريقي، سوف يدعو المسلمين إلى الثورة على الحلفاء، بيد أن القوميين المغاربة تسنت لهم رؤية القوة الأميركية وسوف

يشرعون في اللعب بالورقة الأميركية ضد القوة الاستعمارية الفرنسية. والحال أن رغبة هتلر في مراعاة جانب نظام ڤيشي وإيطاليا موسوليني وإسبانيا فرانكو قد حالت دون أي تجسيد لاستراتيجية عربية وإسلامية على الرغم من العروض المغرية التي قدَّمها المنفيون العرب والمسلمون في أوروبا واقعة تحت السيطرة النازية. ثم إن محاولاتٍ لإرسال قوات خاصة عربية للقيام بأعمال تخريب في فلسطين سوف تفشل فشلاً يدعو إلى الرثاء.

الحاج أمين والهولوكوست[٥٠]

موضوع السجال الرئيسي حول إقامة المفتي في أوروبا المحتلة يتصل بدوره المفترض في إبادة يهود أوروبا. والحال أن الحاج أمين، بحكم تكوينه الأصلي، كان بعيدًا عن أن يكون معاديًا للسامية. فهو قد تعلم الفرنسية في مدرسة التحالف الإسرائيلي العالمي في القدس وكان ألبير عنتيبي أحد أساتذته. وخلال فترة ما بين الحربين العالميتين، كافح الصهيونية بوصفه زعيمًا سياسيًّا ودينيًّا. وكان مقتنعًا آنذاك بأن هدف الصهيونية هو طرد عرب فلسطين والاستيلاء على الحرم الشريف لبناء الهيكل الثالث في موقعه. وقد توصل شيئًا فشيئًا إلى قناعة مؤداها أن اليهودية العالمية تدعم الصهيونيين من طرف خفي وتمارس نفوذًا كبيرًا على اتخاذ القرار في بريطانيا العظمى (مسألة الخطاب الأسود) وفي الولايات المتحدة. ومنذ عدة سنوات، تيقَّن (استنادًا إلى حقائق فعلية) من أن الصهيونيين قد سعوا إلى اغتياله.

على أنه، إذ يلعب بالورقة الألمانية، فهو إنما يفعل ذلك من باب البراجماتية الخالصة، مثلما سبق له في ١٩٣٨ – ١٩٣٩ أن عرض خدماته على فرنسا. وهناك حكاية ترجع إلى أوائل إقامته في برلين تشير إلى أي مدى كان لا يزال بعيدًا عن المعاداة النازية للسامية. فقد دُعيَ إلى مستشارية الرايخ خلال حفل الاستقبال الذي أعقب إعلان ألمانيا الحرب على الولايات المتحدة غداة بيرل هاربور[٥١]. وهناك يوضح له هتلر أن كراهيته لليهود تنبع من «طعنة الخنجر في الظهر» التي نظَّموها على أثر تصريح بلفور وأنهم مسئولون عن الهزيمة الألمانية في عام ١٩١٨. فيوافقه المفتي، راويًا له حكايات عن شبكة آرونسون الصهيونية

خلال الحرب العالمية الأولى (والحال أن المفتي، في ذلك الوقت، كان في المعسكر السياسي نفسه ضد العثمانيين).

ويستطرد هتلر:

" إن اليهود هم الذين دفعوا بالولايات المتحدة لدخول الحرب ضد ألمانيا سنة ١٩١٧، ورأيت، بعد أن أسست الحزب القومي الاشتراكي، أن زعماء اليهود يتابعون محاولاتهم لتدمير ألمانيا بزرع الفوضى والأفكار الماركسية. وأذكر لكم مثلاً: كارل ليبكنخت، زعيم الثورة الشيوعية في برلين سنة ١٩١٨ – ١٩١٩، وروزا لوكسمبورج وبعد ذلك يوجين ليڤي الذي أعلن نفسه الديكتاتور الشيوعي لباڤاريا سنة ١٩١٩. كان اليهود يريدون أن يقطعوا كل أمل بنهضة ألمانيا. ولهذا السبب اقتنعت أن مهمتي الأولى ومهمة كل القوميين الاشتراكيين، بل كل الألمان، أن يستمروا في كفاحهم دون شفقة ضد اليهود ».

أجبته: " نحن العرب نعتقد أنها الصهيونية التي قامت بالتخريب لا اليهود ".

قال هتلر: " أنتم شعب عاطفي. أدعوكم لزيارة معهد الدراسات الذي أسسته كي أقنعكم بفكرتي وستجدون أن قناعتنا ثابتة علميًا ".

وهو لن يزور معهد الدراسات هذا إلاَّ في عام ١٩٤٣، بدعوة من ألفريد روزنبرج. ومن الممكن تمامًا للمرء أن يحيا في ألمانيا في عام ١٩٤٢ دون أن يعلم شيئًا عن الإبادة التي تجري على الجانب الشرقي (والمفتي يذهب أيضًا إلى إيطاليا والبوسنة). وفي ربيع عام ١٩٤٢، يعتزم الشريكان في المحور تقديم استجابة مبدئية لمطلب المنفيين العرب. وهؤلاء الأخيرون يقترحون في المفاوضات الصيغة التالية[٥٢]:

تعترف ألمانيا وإيطاليا بعدم شرعية الوطن القومي اليهودي في فلسطين، وبأن لفلسطين وغيرها من الأقطار العربية الحق في حل المشكلة اليهودية في فلسطين وفي البلاد العربية الأخرى بما يتفق ومصلحة العرب.

وتختلف هذه الصيغة اختلافًا بيِّنًا عن صيغة فبراير/ شباط ١٩٤١: «حق البلدان العربية في حل مسألة العناصر اليهودية في فلسطين وفي البلدان العربية

بشكل يتماشى مع مصالح العرب القومية والإثنية ومع حل المسألة اليهودية في ألمانيا وفي إيطاليا».

أمّا التصريح النهائي الصادر عن إيطاليا وألمانيا، والمؤرخ في ٢٨ أبريل/ نيسان ١٩٤٢، والذي يتوجب لمضمونه أن يظل سريًا، فهو متراجع بشكل واضح:

إن ألمانيا [أو إيطاليا، فالتصريحان منفصلان] مستعدة لتقديم كل ما تستطيعه من مساعدة للأقطار العربية في الشرق الأدنى الرازحة تحت نير الاضطهاد البريطاني، وأن تعترف بسيادتها واستقلالها، وتوافق على وحدتها، إذا كانت مرغوبًا فيها ممن يعنيهم الأمر، وعلى القضاء على الوطن القومي اليهودي في فلسطين.

والصيغتان المختلفتان تتعلقان بقبول أو عدم قبول الحل الأوروبي للمسألة اليهودية. ويمكن فهم الصيغة التي اقترحها العرب بشكلين: فهي قد تشير إلى رغبتهم في أن يكونوا سادة في أوطانهم دون تدخل من جانب المحور أو قد تعني تلطيفًا لأسلوب تسوية المسألة اليهودية، وهو ما يعني أنهم كانت لديهم فكرة جيدة بما يكفي عن الإجراءات الألمانية.

وتقدم مذكراتُ المفتي حول هذه النقطة تدقيقًا رئيسيًا عندما يتحدث عن لقاءاته مع هملر(٥٣):

كنت أسمع مع هملر كل مرة ما يدل على شدة حقده على اليهود، يتهمهم بأنهم ظالمون، ويزعمون أنهم مظلومون، ويقول إنهم موقدو نيران الحروب، وأنانيون ونحو ذلك، ويبين مقدار الأذى الذي أنزلوه بألمانيا في الحرب الماضية، وأنهم دائمًا يوقدون نار الحرب ثم يستغلونها لمصالحهم المادية، دون أن يخسروا فيها أي شيء، ولذلك فإننا صممنا في هذه الحرب على أن نذيقهم وبال أعمالهم مقدمًا، فقد أبدنا حتى الآن حوالي ثلاثة ملايين منهم [وكان حديثه هذا في صيف عام ١٩٤٣]. فاستغربت هذا الرقم ولم أكن أعلم شيئًا عن ذلك من قبل، وقد سألني هملر، لهذه المناسبة، كيف تفكرون في تصفية القضية اليهودية في بلادكم؟ فأجبته: إننا لا نريد منهم إلاّ أن يعودوا إلى البلاد التي جاءوا إلينا منها. فقال: لن نسمح لهم بالعودة إلى ألمانيا أبدًا.

وهذه الرواية تبدو صحيحة، على الأرجح، من حيث التاريخ الذي تقدمه. وهي تشير إلى عدم اكتمال تفكير المفتي فيما يتعلق بمصير يهود فلسطين، فهذه مسألة من المؤكد أنها لم تكن ذات راهنية مباشرة. وبالمقابل، فمن الواضح أن الرجل يماهي تدريجيًّا معركته في فلسطين بمعركة ألمانيا ضد اليهودية العالمية. فقراءة مجمل الفقرات المكرّسة في مذكراته لإقامته في أوروبا تشير إلى استيعابٍ لمضمون المعاداة الأوروبية للسامية، مع الفكرتين الكبريين الخاصتين بمماهاة اليهودية العالمية بالرأسمالية المالية (الأنجلو- ساكسون) وبطعنة الخنجر في الظهر (اليهود مسئولون عن الحربين العالميتين). وبالمقابل، فإن ما يغيب عن منظوره العام تمامًا هو الرؤية العنصرية لتاريخ العالم. وقد استُقبل الرجل بكل آيات التشريف في أوساط النازية الحاكمة وقدَّم لذلك رواية تتميز بالمجاملة بشكل واضح. وهو لا يعبر عن أي ندم على موقفه وخياراته، لكنه يذكِّرُ بأن إبادة يهود أوروبا كانت من فعل الألمان وبأنه لا يتحمل أي مسئولية في اتخاذ القرار أو في أساليب التنفيذ. وفي مجمل كتاباته التالية لعام ١٩٤٥، لا توجد له مواقف نافية [لما حدث لليهود في أوروبا]، في حين أن سياسيين عرب من الدرجة الأولى سوف يتبنون هذا النوع من الخطاب، وقت محاكمة آيخمان (١٩٦٠).

الصهيونية في الحرب

القطيعة بين الصهيونيين وبريطانيا العظمى والمترتبة على السياسية الصارمة الخاصة بتطبيق الكتاب الأبيض يحجبها مؤقتًا التهديدُ الألماني الذي يضغط على فلسطين. فلا يواصل محاربة البريطانيين سوى الفصيل الأكثر جذرية بين فصائل اليمين الصهيوني(٥٤). وخلال صيف عام ١٩٤٠، قامت حكومة فلسطين، سعيًا منها إلى إبراز رغبتها في التهدئة، بالإفراج عن مناضلي الإرجون الذين كانوا قد اعتقلوا بعد حملة الاعتداءات التي قاموا بها في السنة السابقة. وكان يمكن للنتيجة أن تبدو إيجابية، لأن الإرجون قد شاركت في الحملة العراقية في ربيع عام ١٩٤١. والواقع أن أبراهام شتيرن، كان قد دعا أعضاء المنظمة السرِّية، منذ أواخر يونيو/ حزيران ١٩٤٠، إلى الكفاح بالسلاح من أجل إقامة دولة يهودية ضمن حدودها التاريخية، وقد عارض، خلافًا لراتسييل، تجنيد يهود في الجيش

البريطاني. وقد توجّه بالنداء في هذا الصدد إلى چابوتينسكي، الذي كان موجودًا في نيويورك. وقد ردّ راتسبيل على ذلك بتكليف عضو في الإرجون موجود في الولايات المتحدة، هو هيليل كوك، بتوضيح الوضع له. والحال أن مؤسس الحركة التصحيحية، توقًا منه إلى تحقيق حلمه الدائم، ألا وهو تكوين جيش يهودي، إنما يقوم، قبل وقت قصير من موته، في أغسطس/ آب ١٩٤٠، بحسم الخلاف لصالح راتسبيل. وعندئذ نجد أن شتيرن ينشق ومعه بعض المناضلين المنتمين إلى اتجاه خنجريي ثلاثينيات القرن العشرين. ثم إن الإرجون، بعد موت راتسبيل في العراق، تجد نفسها في حال من الارتباك قبل أن يعيد مناحم بيجن تنظيمها في عام ١٩٤٣.

والحال أن شتيرن وجماعته هما ورثة الاتجاه الممالئ للإيطاليين في الحركة التصحيحية. وفي خريف عام ١٩٤٠، يكتب الرجل مشروع دستور دولة يهودية فاشية في فلسطين تجمع اللاجئين اليهود الأوروبيين. بيد أن روما لا ترد على مقترحاته، والهزائم الإيطالية في اليونان تطفئ هيبته. فيحول بصره عندئذ إلى ألمانيا، لأن بريطانيا العظمى تبدو له على أنها العدو الرئيسي للصهيونية بينما لا تعدو ألمانيا النازية أن تكون «مضطهدًا» لليهود. وهو يرى أن من شأن نضال مشترك ضد الاستبداد البريطاني أن يسمح بإنقاذ يهود أوروبا بتوطينهم في فلسطين في عالم تهيمن عليه دول المحور. وهو يحاول الدخول في اتصال مع النازيين عبر بيروت، حيث يوجد تمثيل لهم ضمن إطار لجنة الهدنة. وتعتبر جماعة شتيرن نفسها ممثل الشعب اليهودي الذي سيحقق طموحاته القومية ضمن إطار «النظام الجديد»، وسوف تكون الدولة اليهودية دولة قوموية، بل عنصرية (*volkisch*)، وشمولية. والحاصل أن عددًا من كوادر الحركة يعارضون هذا الانحراف الخطير الذي يهوّن من شأن الخطر النازي. على أن محاولة أخيرة للاتصال بالنازيين، غير مثمرة أيضًا كالعادة، قد جرت في أواخر عام ١٩٤١.

وفي ربيع عام ١٩٤١، تقرر السلطات البريطانية قمع ما تعتبره «طابورًا خامسًا»، ويجري إلقاء القبض على عدد معين من المناضلين. وشتيرن، الذي يصبح معزولاً بشكل متزايد باطراد، يحاول إطلاق حركة مسلحة، ولأجل تمويل هذه الحركة، ينظّم هجماتٍ على البنوك ثم يستهدف الشرطة. وفي هذه العمليات، يلقى عدد من رجال الشرطة والمشاة اليهود مصرعهم. ولا يغتفر السكان اليهود

ذلك، ويصبح بوسع الشرطة الاعتماد الآن على تعاون الوكالة اليهودية. وفي ١٢ فبراير/ شباط ١٩٤٢، «يلقى» أبراهام شتيرن «مصرعه» عند إلقاء القبض عليه[٥٥]. ويتم تفكيك الجماعة بصورة مؤقتة. وفي خريف عام ١٩٤٢، ينجح أحد مناضليها، هو إسحق شامير، في الهروب من السجن ويقوم مع بعض الرفاق بإعادة تنظيم الحركة. وهم ينسبون أنفسهم إلى نهج أبراهام شتيرن ويشبِّهون بريطانيا العظمى بالقاضي وألمانيا النازية بالجلاد. ويؤسسون LEHI [ليحي]، «المكافحون من أجل حرية إسرائيل»، والتي سوف تكون معروفة على نحو أوسع باسم جماعة شتيرن.

وعلى جانب الصهيونية الرئيسية، يجري السعي إلى الربط بين المعركة ضد ألمانيا النازية وتدعيم المقام القومي اليهودي والنضال ضد الكتاب الأبيض. ويتزاوج الهدفان الأوّلان تزاوجًا منسجمًا، لاسيما أن هجمات رومل في الصحراء الغربية تشكل تهديدًا مستديمًا يضغط على فلسطين وسكانها اليهود. وكما في بقية الشرق الأدنى، فإن المجهود الحربي البريطاني إنما يتحقق عبر تعبئة اقتصادية للمنطقة. وبعيدًا عن اتِّباع اقتصاد النهب على الطريقة الألمانية، فإن البريطانيين إنما ينفقون بلا حساب لتزويد قواتهم المسلحة بالمؤن والعتاد. والتدفق الدائم للأموال، والمصحوب بالتضخم، إنما يؤدي إلى تسارع سيرورة التصنيع وينهي الركود الاقتصادي الذي شهده عاما ١٩٣٩ و١٩٤٠.

وبشكل موازٍ، نجد أن الوكالة اليهودية، على الرغم من مواصلتها الدعوة إلى تكوين قوة مسلحة يهودية مستقلة، تحث على تجنيد متطوعين يهود فلسطينيين في الجيش البريطاني. وعلاوة على المشاركة في الحرب ضد العدو المشترك، فإن الهدف المنشود هو تزويد السكان اليهود بخبرة عسكرية ثمينة على جميع مستويات جيش نظامي ضمن منظور الاستفادة بهذه الخبرة في معارك أخرى قادمة[٥٦]. وخلال مرحلة، يعرقل البريطانيون هذا التجنيد محاولين تكوين قوة عسكرية فلسطينية أساسًا تتألف من يهود وعرب بشكل متعادل.

وفي ربيع عام ١٩٤٢، يتغلغل الألمان تغلغلاً عميقًا في داخل مصر ويتم وقفهم عند مواقع العلمين. وخلال بضعة أسابيع، كان الذعر من القوة بحيث إنه جرى النظر في الجلاء عن وادي النيل. وفي هذا السياق، تعاون البريطانيون في

تكوين قوات مسلحة يهودية سرِّية كان عليها أن تقاتل الغزاة في حال تمكنهم من احتلال فلسطين. وهكذا أمكن للهاجاناه تزويد نفسها بوحدات نخبة من القوات الخاصة، هي البالماخ. وتحت قيادة إسحق صادح، تشكل هذه القوات الصدامية مرحلة جديدة في تكوين مذهب عسكري هجومي بعد دروس أورد وينجيت.

ولا تحول المشاركة في المجهود الحربي دون مواصلة النضال السياسي. فقد عهدت الوكالة اليهودية بالهجرة السرِّية إلى منظمة سرِّية، هي الهاموساد ليعاليِّا بيت (المعروفة عامَّةً باسم الموساد من أجل العاليًا). والشاغل الأول هو إنقاذ يهود أوروبا بالفعل، خاصة إذا كانوا منتمين إلى منظمات صهيونية، بيد أن الهدف في الوقت نفسه هو جعل الكتاب الأبيض غير فاعل وفي نهاية المطاف إيجاد مخرج جديد إلى انتفاضة ضد البريطانيين. وقد رد البريطانيون على ذلك بانتهاج تشدُّد لا يرحم، و، مع العمليات العسكرية، تم وقف الهجرة، سرِّيةً كانت أم شرعية. وفي لحظة الانتقال هذه، فإن الموساد والبالماخ، مع كونهما تحت سيطرة الوكالة اليهودية، إنما يقومان بالتجنيد في صفوف الجناح اليساري للحركة الاشتراكية التي تستلهم الماركسية.

ويرى بن جوريون أنه على الرغم من صعود تشرشل إلى مناصب المسئوليات الأعلى، فإن لندن قد اتخذت قرارات لا سبيل إلى الرجوع عنها فيما يتعلق بمستقبل الانتداب. واستراتيجية ڤايتسمان– التعاون مع البريطانيين لدفعهم إلى تعديل مواقفهم– ليس من شأنها في رأيه إلاَّ أن تقود إلى الفشل. وهو يرى ضرورة إيجاد علاقة جديدة للقوى ومن ثم الاعتماد على الولايات المتحدة(٥٧): فإذا ما كسبت ألمانيا الحرب، لن تكون هناك دولة يهودية، إلاَّ أنه إذا انتصرت بريطانيا العظمى، فإنها لن تغير في شيء موقفها الذي اتخذته في عام ١٩٣٩. وبقاء الشعب اليهودي في خطر ومستقبلهُ الوحيد في فلسطين. ولابد من تعبئة اليهود الأميركيين في صف المقام القومي اليهودي للضغط على بريطانيا العظمى(٥٨).

وفي تلك الأوقات العصيبة، يجعل بن جوريون من نفسه تجسيدًا لمنطق الدولة. فبشكل ضمني، لأنه لا يريد الاعتراف بذلك، تعني التعبئة من أجل تحويل فلسطين إلى **كومونويلث** يهودي، وهو صيغة ملتبسة عن قصد وعمد، عدم وضع إنقاذ يهود أوروبا في المرتبة الأولى. وبالنظر إلى أن الديموقراطيات تمتنع عن

التدخل، كي لا تبدو وكأنها تخوض الحرب لصالح اليهود، وبسبب مصالحها الچيوسياسية في العالم العربي، في آن واحد، فسوف يركز بن جوريون الجانب الرئيسي من العمل السياسي اليهودي على الجانب الثاني، والذي يعتبره، محقًا، العنصر الأضعف، خاصة من زاوية الولايات المتحدة.

وفي خريف عام ١٩٤٠، يذهب بن جوريون إلى الولايات المتحدة لكي يحث الصهيونيين على التحرك ضمن إطار الحملة الانتخابية الرئاسية الأميركية. وهذا الرجل، الخبير في الصراعات داخل الجهاز، إنما يؤيد خصوم وايز، الذي صار حليفًا سياسيًا لڤايتسمان في داخل الحركة الصهيونية، ويقدم مساعدة حاسمة لمنافسه السياسي الرئيسي، أبا سيلڤر. والحال أن العمل المشترك الذي يقوم به بن جوريون وسيلڤر إنما يقود الصهيونيين الأميركيين إلى رفض عنيف للسياسة البريطانية في فلسطين، في لحظة تحتاج فيها بريطانيا العظمى باستماتة إلى المساعدة الأميركية. ويصبح النزاع جليًا مع ڤايتسمان، الذي يذهب بدوره إلى الولايات المتحدة في عام ١٩٤١. وبعيدًا عن السعي إلى مواجهة مع بريطانيا العظمى، فإن رئيس الوكالة اليهودية إنما يريد استئناف استراتيچيته خلال الحرب العالمية الأولى بمحاولة إقناع البريطانيين بأن اليهود الأميركيين وحدهم، كما في عام ١٩١٧، هم الذين سيكون بوسعهم العمل على إدخال الولايات المتحدة الحرب(٥٩). وبالنظر إلى الحالة الذهنية للرأي العام الأميركي، فمن المؤكد أن هذه كانت أسوأ استراتيچية يمكن اتباعها.

والإقامة الثانية لبن جوريون في الولايات المتحدة وقت الحرب، من ٢٤ نوڤمبر/ تشرين الثاني ١٩٤١ إلى ١٨ سبتمبر/ أيلول ١٩٤٢، تشكل مرحلة حاسمة في تاريخ الصهيونية. فدخول الولايات المتحدة الحرب سوف يعطي هذا البلد الدور الأول في الائتلاف الذي يأخذ اسم «الأمم المتحدة» باسم الدفاع عن الحياة والحرية والاستقلال والحرية الدينية وصون حقوق الإنسان والعدالة (تصريح يناير/ كانون الثاني ١٩٤٢). والحاصل أن الخطاب الصهيوني إنما يضع نفسه بشكل حازم في هذا الإطار الموروث من الويلسونية. ومن ٩ إلى ١١ مايو/ أيار ١٩٤٢ ينعقد في فندق بيلتمور بنيويورك المؤتمر العام للصهيونيين الأميركيين. ويعمل سيلڤر وبن جوريون على اعتماد البرنامج المسمى ببرنامج بيلتمور(٦٠):

١. إن الصهيونيين الأميركيين، المجتمعين في مؤتمر استثنائي، يعيدون تأكيد تمسكهم الذي لا يتزحزح بقضية الحرية الديموقراطية والعدالة الدولية التي كرس شعب الولايات المتحدة نفسه لها، متحالفاً مع الأمم الأخرى، ويعبرون عن إيمانهم بالانتصار النهائي للإنسانية والعدالة على انعدام الشرعية وعلى القوة الوحشية.

٢. يبعث المؤتمر برسالة أمل وتشجيع إلى رفاقهم اليهود في الجيتوات ومعسكرات الاعتقال في أوروبا التي يسيطر عليها هتلر ويرجو ألاّ تكون ساعة تحررهم جد بعيدة.

٣. يوجه المؤتمر أفضل تحياته إلى اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية في أورشليم وإلى الفاعاد ليومي وإلى مجمل اليشوف في فلسطين. ويعبر عن إعجابه العميق بحزمهم وإنجازاتهم في مواجهة الخطر ووسط صعوبات عظمى. إن اليهود، رجالاً ونساءً، في الحقول وفي المصانع، وآلاف الجنود اليهود من فلسطين في الشرق الأدنى والذين عملوا بشرف وتميز في اليونان وإثيوبيا وسوريا وليبيا، وفي ساحات معارك أخرى، قد أثبتوا أنهم جديرون بشعوبهم ومستعدون لتولي حقوق ومسئوليات أمة.

٤. في حياة جيلنا، وخاصة في الأعوام العشرين الأخيرة هذه، قام الشعب اليهودي ببعث وطنه [*homeland*] القديم وتحويله: فمن ٥٠ ٠٠٠ نسمة عند نهاية الحرب الأخيرة [الأولى]، ارتفع عدده إلى أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة. وقد نجحوا في إثمار الفواكه في أراض بور وجعلوا الصحراء تزدهر بالزهور. إن إنجازاتهم الرائدة في الزراعة والصناعة، مع تطبيق نماذج جديدة للعمل التعاوني، قد كتبت صفحة رائعة في تاريخ الاستيطان.

٥. وهكذا فقد استفاد جيرانهم العرب في فلسطين من القيم الجديدة. إن الشعب اليهودي، في عمله من أجل الخلاص القومي، إنما يرحب بالإنماءات الاقتصادية والزراعية والقومية للشعوب والدول العربية. ويعيد المؤتمر تأكيد موقفه الذي اعتمدته بالفعل مؤتمرات المنظمة الصهيونية العالمية، والذي يعبر عن اهتمام الشعب اليهودي ورغبته في التعاون الكامل مع جيرانه العرب.

٦. يدعو المؤتمر إلى تحقيق الهدف الأصلي لتصريح بلفور وللانتداب الذي «يعترف بروابط الشعب اليهودي التاريخية بفلسطين»: تزويده بإمكانية إنشاء كومونويلث يهودي فيها، كما أعلن ذلك الرئيس ويلسون.

٧. يؤكد المؤتمر رفضه الكامل للكتاب الأبيض الصادر في مايو/ أيّار ١٩٣٩ وينفي عنه أي صلاحية أدبية أو قانونية. فالكتاب الأبيض يسعى إلى تقييد، و، في الواقع، إلى إلغاء

الحقوق اليهودية في الهجرة وفي الاستقرار في فلسطين. وكما أعلن ذلك السيد ونستون تشرشل في مجلس العموم في مايو/ أيّار ١٩٣٩، فإنه إنما يشكل «خروجًا على تصريح بلفور وتنكرًا له». فالكتاب الأبيض قاس ولا يمكن الدفاع عنه في رفضه توفير ملاذ لليهود الفارين من الاضطهاد النازي. وفي لحظة تصبح فيها فلسطين نقطة محورية في جبهة حرب الأمم المتحدة وبينما يبذل اليهود الفلسطينيون كل المجهود البشري الممكن في الزراعة والصناعة والمعسكرات، فإن الكتاب الأبيض إنما يتعارض مع مصالح المجهود الحربي للحلفاء.

٨. يعلن المؤتمر أن النظام العالمي الجديد الذي سيعقب النصر لن يتسنى تحقيقه على أسس السلم والعدالة والمساواة ما لم يجر حل مشكلة اليهود الذين لا ملاذ لهم حلاً نهائيًا.

ويطلب المؤتمر بإلحاحٍ فتح أبواب فلسطين وتخويل الوكالة اليهودية الإشراف على الهجرة إلى فلسطين مع تخويلها السلطة الضرورية للنهوض بالبلد، وهو ما يشمل تنمية الأراضي الشاغرة وغير المنزرعة، وأن تشكل فلسطين كومونويلثًا يهوديًا مندمجًا بهياكل العالم الديموقراطي الجديد.

عندئذ وعندئذ فقط، سيتم رفع الظلم الذي حاق بالشعب اليهودي منذ زمن قديم.

وخلال سنوات الحرب هذه، نجد أن الصهيونية بسبيلها إلى أن تصبح اتجاه الأغلبية في صفوف الطائفة اليهودية الأميركية وتحتل مركز التعبئة السياسية لها. ويرجع نجاحها إلى وجوب عمل شيء ما في لحظة يواجه فيها يهود أوروبا الإبادة. ومن المؤكد أن المنظمات الخيرية الإنسانية، خاصةً لجنة التوزيع اليهودي المشترك الأميركية ، تلعب دورًا جديرًا بالإعجاب في تقديم المساعدات المادية لليهود المضطهدين أو اللاجئين في العالم، الأمر الذي سمح بإنقاذ عشرات الآلاف من الأشخاص، بيد أن هذه العمليات لا تفتح آفاقًا سياسية. والشيء الذي كان يمكن أن يكون فعالاً هو فتح حدود الولايات المتحدة أمام اللاجئين الأوروبيين. بيد أن ٢١ ٠٠٠ يهودي أجنبي فقط هم الذين سُمح لهم بالدخول بين بيرل هاربور والاستسلام الألماني (أي أقل ممن استقبلتهم سويسرا وحدها، إذ استقبلت منهم ٢٢ ٠٠٠ شخص). وإذا كانت الحصص الشرعية قد مُنحت كلها، لكان قد تم استقبال ما يزيد عن هذا العدد عشر مرات، ومسألة النقل لم تكن في حد ذاتها

مشكلة يتعذر حلها: وهكذا فقد جرى نقل ٠٠٠ ٤٠٠ أسير حرب ألماني إلى أرض الولايات المتحدة.

وقد استوعب قادة الطائفة اليهودية تمامًا المخاوف التي تحد من هامش تصرف إدارة روزفلت: قوة المعاداة الأميركية للسامية، ربط اليهود بمنشأ الحرب. فلم يسعوا إلى تهديد هذا الهامش. ولم يكن أمامهم من ملاذ ممكن: فالجمهوريون أكثر انعزالية ومعاداة للسامية بكثير من الديموقراطيين. والعمل بحزم في اتجاه الإنقاذ ليس من شأنه سوى مفاقمة وضع صعب بالفعل[٦١]. وحتى مع أن معلومات تفصيلية بشكل متزايد باطراد تصل من أوروبا، فمن الصعب فكريًّا استيعابها في كل فظاعتها، ومن هنا ظهور عملية سيكولوچية قوامها التقليل من شأن ما حدث. وإلى النهاية، سيجري التفكير وكأن ملايين من اليهود سوف يكون بوسعهم النجاة، ومن هنا الاهتمام الموجَّه إلى ما بعد الحرب.

وتصبح الصهيونيةُ التعويضَ الممكن الوحيد حيال الضعف في مواجهة الكارثة الأوروبية. والدعوة إلى تحول فلسطين إلى «**كومونويلث** يهودي» تساعد على تفادي طرح مسألة فتح حدود الولايات المتحدة وتهديد وضعية الطائفة اليهودية الأميركية. وتسمح التعبئة لصالح المقام القومي اليهودي بالتعبير عن أمل في مستقبل الشعب اليهودي في لحظة اليأس العظيم.

والأولوية المعطاة لفلسطين تجد تصويرًا لها في رفض الحملة التي شنتها المجموعة الصغيرة لمناضلي الإرجون التي يقودها هيليل كوك، والذي أخذ اسم پيتر برجسون المستعار[٦٢]. فهؤلاء «البرجسونيون» قد قاموا في البداية بعمل دعائي لصالح تكوين جيش يهودي. وفي أواخر عام ١٩٤٢، تصبح المعلومات حول إبادة يهود أوروبا أكثر دقة. وفي مستهل عام ١٩٤٣، يكرس پيتر برجسون نفسه لقضية إنقاذ يهود أوروبا مكثرًا من الأعمال الدعائية والمثيرة للفت انتباه الرأي العام. والمنظمات اليهودية التمثيلية تفعل كل ما في وسعها لمنع أسباب الحياة عن هذه الحركة التي يقودها دخلاء قادمون من فلسطين، و، بعد حملة مثيرة، تلفظ حركة البرجسونيين أنفاسها. وبوجه عام، فإن محاولات تنظيم حركة في صفوف الرأي العام لصالح الإنقاذ إنما تعد أقل أهمية بالفعل من المحاولات الرامية إلى جعل فلسطين **كومونويلثًا** يهوديًّا. كما أن غالبية اليهود الأميركيين الأعضاء في

إدارة روزفيلت، كديفيد نايلز، مستشار الرئيس، إنما يناضلون أكثر بكثير من أجل الصهيونية مما من أجل يهود أوروبا.

تحول هيكل الاقتصاد الفلسطيني

إذا كانت تجري متابعة تطورات الوضع الدولي في فلسطين مع الإدراك الكامل للآثار المترتبة عليها بالنسبة للبعض وللبعض الآخر، فهنالك بالدرجة الأولى فاعلو التحولات الاقتصادية الجديدة التي تكرس العمل الإنمائي للانتداب.

فمعركة البحر المتوسط تجعل من فلسطين قاعدة مؤخرة خلال العمليات العسكرية في الصحراء الغربية. ففيها ترابط أو تمر بها القوات البريطانية والإمبراطورية، وإن كان أيضًا قوات للحلفاء كبولنديي جيش أندرز. وقد فرض اقتصاد الحرب تدريجيًا، بما أدى إلى خلق حركة تصنيع قوية مع تكثيف الإنتاج الزراعي في سياق تضخم قوي.

حركة الأسعار في فلسطين، ١٩٣٦ – ١٩٤٦[٦٣]

١٩٣٦	١٠٠	١٩٤٢	٢٤٧,٨
١٩٣٧	١٠٧,٤	١٩٤٣	٣٠٢,٢
١٩٣٨	١٠١	١٩٤٤	٣١٩,٢
١٩٣٩	١٠٠,٣	١٩٤٥	٣١٩,٤
١٩٤٠	١٢٤,١	١٩٤٦	٣٣٢,٢
١٩٤١	١٦٩,٩		

وارتفاع الأسعار يصل إلى نحو ضعف ارتفاع الأسعار المعروف في بريطانيا العظمى. وهكذا فإن القوة الشرائية للجنيه الفلسطيني إنما تهبط إلى نصف قوة الجنيه الاسترليني الشرائية، وإن كان دون أن يطرأ تعديل على التعادل الرسمي[٦٤].

والحال أن القطاعين «الإثنيين» للاقتصاد قد حققا تطورين متوازيين، مع معدل تقدم أعلى بقليل بالنسبة للقطاع اليهودي[٦٥]:

صافي الناتج الداخلي العربي بحسب القطاعات بالأسعار الجارية (بآلاف الجنيهات الفلسطينية)

	الزراعة	الصناعة	التشييد	الخدمات	صافي الناتج الداخلي
١٩٣٩	٤ ١١٩	١ ٤٧٦	١٧١	٧ ٨٩٧	١٣ ٦٦٣
١٩٤٠					١٧ ٣٢١
١٩٤١					٢٣ ٨٨٧
١٩٤٢	١٤ ٧٠٠	٤ ٥٠٠	١ ٩٥٥	١٩ ٢٦٩	٤٠ ٤٢٤
١٩٤٣					٥١ ٩٥٣
١٩٤٤	٢١ ٨٧٠	٦ ٣٠٠	١ ٨٠٧	٢٦ ١٥٥	٥٦ ١٣٢
١٩٤٥	٢٥ ٤٠٠	٦ ٧٠٠	١ ٥٥٩	٣١ ٥٥٤	٦٥ ٢١٣
١٩٤٦					٧٩ ٤٨٦

وتقدم الإنتاج مثير، حتى إذا ما أخذنا في اعتبارنا التضخم. وينجم عن ذلك تطوران اجتماعيان مهمّان: فمن جهة، نجد أن الزيادة التي تفوق خمسة أضعاف في القيمة الإسمية للإنتاج الزراعي (في لحظة ينهار فيها إنتاج الحمضيات بسبب إغلاق منافذ التصريف[٦٦]) إنما تسمح للفلاحين العرب بتصفية مديونيتهم دفعة واحدة[٦٧]. فيمكنهم لأول مرة في تاريخهم القريب، أن يواجهوا المستقبل في مناخ من الثقة. ومن الجهة الأخرى، نجد أن صعود القطاعات غير الزراعية يشكل الدليل على تكريس البورجوازية العربية، بما يشكل سمة رئيسية للتطور الاجتماعي العربي في ظل الانتداب. ويؤدي نمو الاقتصاد الصناعي العربي وكذلك الاستخدام القوي لليد العاملة العربية في قطاع الدولة أو القطاع الأجنبي (البترول) إلى تعزيز أعداد العمال ويسمحان بتدعيم حركة نقابية عربية.

صافي الناتج الداخلي اليهودي بحسب القطاعات
بالأسعار الجارية (بآلاف الجنيهات الفلسطينية)

	الزراعة	الصناعة	التشييد	الخدمات	صافي الناتج الداخلي
١٩٣٩	١ ٦١٧	٤ ٠٢٠	٦٤٠	١٠ ٣١٤	١٦ ٥٩١
١٩٤٠	١ ٦٣٩	٥ ٥٠٠	١ ١٥٠	١٣ ١٨٥	٢١ ٤٧٤
١٩٤١	٢ ٠١٦	٨ ٨٠٠	١ ٥٩٠	١٨ ٣٠٢	٣٠ ٧٠٨
١٩٤٢	٣ ٨١٠	١٦ ٠٠٠	٣ ٨٦٦	٣٠ ٦٢٧	٥٤ ٣٠٣
١٩٤٣	٥ ٨٢٤	٢١ ٩٥٠	٤ ٠٧٦	٣٨ ٩٢٨	٧٠ ٧٧٨
١٩٤٤	٧ ٦١٧	٢٥ ٠٠٠	٣ ٨٢٨	٧٠ ٧٧٨	٧٧ ٥١٦
١٩٤٥	٩ ٦٠٠	٢٩ ٨٠٠	٥ ٤٠٨	٤٥ ٢٤٨	٩٠ ٠٥٦
١٩٤٦	١١ ٥٧٤	٣٣ ٢٨٧	٧ ١٦٨	٥٧ ٧٣٧	١٠٩ ٧٦٦

ويرتبط الإنتاج الصناعي بطلبات الجيش البريطاني، لكنه يرتبط أيضًا، لأول مرة، بتكوين صناعة ذات اتجاه تصديري حقيقي. ففي ثلاثينيات القرن العشرين، كانت نسبة ٩٠٪ من تشكيل الماس في العالم تتم في بلچيكا وهولنده وألمانيا[٦٨]. والحاصل أن الحرب إنما تفصل مواقع الإنتاج هذه عن مواردها الخام وعن منافذ تصريف منتجاتها في العالم، ومن هنا نشوء مراكز جديدة. ويقوم اللاجئون اليهود بإدخال تشكيل الماس إلى فلسطين اعتبارًا من عام ١٩٣٧. وفي عام ١٩٤٣، تعمل ٣٣ ورشة و ٣ ٥٠٠ عامل في فلسطين في هذا القطاع (أي بنسبة ٨,٨٪ من الإنتاج الصناعي اليهودي)، وفي عام ١٩٤٤، يمثل تصدير الماس ٣ ٢٣٥ ٠٠٠ جنيه فلسطيني (من إجمالي ١٤ ٦٣٨ ٠٠٠ جنيه فلسطيني)، حيث يمثل الجانب الأكبر من صادرات المنتجات الصناعية غير البترولية. وبما أن هذه الصناعة لها قدرة تنافسية، فإنها إنما تبقى بشكل مقيم في السوق العالمية.

الصادرات الصناعية الفلسطينية بالجنيهات الفلسطينية[٦٩] .

	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤
المنتجات البترولية	٥٣٣ ٤٦٠	١ ٨٤١ ١٢٧	٤ ٠٥٩ ٢٣٠	٤ ٣٧٩ ٣٥٥	٢ ٨٥١ ٨٧٦
منتجات مصنَّعة أخرى	٩٨٣ ٢٥١	١ ٢٣٠ ٨٣٢	٢ ١٣٦ ٣٧٦	٣ ٨٤٩ ٩٣٠	٤ ٤٩٥ ٥٤٨
يمثل الماس بينها			٩٤٧ ١٤٤	٢ ٦٢٠ ٦٢٤	٣ ٢٣٥ ١١٧
الإجمالي	١ ٥١٦ ٧١١	٣ ٠٧١ ٩٥٩	٦ ١٩٥ ٦٠٦	٨ ٢٢٩ ٢٨٥	٧ ٣٤٧ ٤٢٤

والمنتجات البترولية هي منتجات شركة بترول العراق، التي أقامت معمل تكرير حيفا في عام ١٩٣٩ (وهو الثاني في الشرق الأوسط بعد معمل تكرير عَبَدان). والتوسع الصناعي اليهودي يفيد بالأخص المنظمات العمالية، التي تُنشئ شبكة مشاريعها الصناعية الخاصة[٧٠].

وبما أن البريطانيين قد جعلوا المنطقة في مجملها تعمل كوحدة اقتصادية واحدة، فإن الصادرات الفلسطينية إنما تتجه إلى أسواق الشرق الأوسط:

اتجاه تجارة فلسطين كنسب مئوية[٧١]

	١٩٣٩		١٩٤٠		١٩٤١		١٩٤٢		١٩٤٣		١٩٤٤	
	وارد	صادر	وارد	صادر	وارد	صادر	وارد	صادر	وارد	صادر	وارد	صادر
المملكة المتحدة	١٦,٤	٤٧,٦٨	١٩,٦	٣٨,١٥	٢٧,٥	١٧,١١	١٨,٣	٩,٨٣	٦,٧	٨,٠٢	٨,٢	١٤,٩٠
الممتلكات البريطانية[٧٢]	٥,٥	٣,٤٠	٩,٥	٨,٤٧	٢٢,٧	٣,١١	٣٨,٦	٥,٣٤	٢٤,٣	٤,١١	٢٤	٨,٣٤
الولايات المتحدة	١٣,٣	٢,٨٥	٩,٩	١,٣٥	٩,٩	٣,٣٥	١٠,٣	١٠	٧,٦	١٨,٣٤	٨,٦	١٦,٢٩
الشرق الأوسط	١٧,٧	١٠,١٣	٢٩,٦	٢٤,١٥	٣٤	٧١,٤٤	٢٩,٨	٧٤,٥٤	٦٠	٦٧,٦٨	٥٦,٨	٥٩,٥٦
بلدان أخرى	٤٧,١	٣٥,٩٤	٣١,٤	٢٧,٨٨	٥,٩	٤,٩٩	٣	٠,٢٩	١,٤	١,٨٥	٢,٤	٠,٩١
الإجمالي		١٠٠		١٠٠		١٠٠		١٠٠		١٠٠		١٠٠

ويجب استكمال هذا الجدول بجدول القيم المتضمَّنة:

تجارة فلسطين بالجنيهات الفلسطينية[٧٣]

	واردات	صادرات	إعادات تصدير	ترانزيت
١٩٣٩	١٤ ٦٣٢ ٨٢٢	٥ ١١٧ ٧٦٩	٣٤٨ ٦٨٢	٥٤٩ ٨٧٢
١٩٤٠	١٢ ٥٦٠ ٨١٢	٤ ٠٧٢ ٨٢٣	١٨٣ ١٤٠	٧٩٦ ٢٧٦
١٩٤١	١٣ ٣٢٤ ٩٨٣	٤ ٢١٦ ٢٥٦	٦٢٢ ٠٢١	٩١٣ ٨٨٩
١٩٤٢	٢١ ٣٧٥ ٢٢٢	٨ ٦٧٦ ٣٩٩	٥٧٩ ٧٣٠	٣ ٠٤٦ ٧٢٨
١٩٤٣	٢٧ ٢٠٢ ٩٠٠	١٢ ٧٥٢ ٣٥١	٤٩٢ ٥٦٧	٦ ٢٠٤ ٢٠٩
١٩٤٤	٣٦ ٢٢٣ ٧١٦	١٤ ٦٣٨ ٤٦٤	٩٦٥ ١٣١	٦ ٩٣٨ ٢١٢

وهكذا، فإن نمو فلسطين الاقتصادي خلال سنوات الحرب إنما يحدث عبر الاندماج بمجمل منطقة الشرق الأوسط. وطبيعي أن هذا التطور يرتبط بانقطاع المواصلات مع العالم الخارجي[٧٤]، بيد أنه يشير أيضًا إلى تقدم الاقتصاد الفلسطيني، منظورًا إليه من خلال الربط بين جميع مكوناته، على الاقتصادات الأخرى للمنطقة خلال فترة الانتداب، خاصة خلال ثلاثينيات القرن العشرين. ونجد السمات العامة نفسها أيضًا في مصر وسوريا- لبنان[٧٥] والعراق خلال سنوات الحرب، بيد أن ارتفاع الأسعار فيها أقوى (٥٨٠% من عام ١٩٣٨ إلى عام ١٩٤٣ في العراق، ٨٣٠,٥% في دمشق من عام ١٩٣٨ إلى عام ١٩٤٥)، أمَّا نمو الإنتاج فهو أقل[٧٦]. وبشكل واضح تمامًا، نجد أن تزايد الدخل للفرد الواحد كان أقوى بشكل جليٍّ في فلسطين من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٤٥ مما في بقية المنطقة، حيث كانت زيادته ضعيفة[٧٧]. على أن مصر تظل البلد الأول، بفارق كبير، في المنطقة، على المستوى الاقتصادي، بما في ذلك في مجال الصناعة.

وبما أن إمكانيات الاستهلاك مقيدة بسبب نظام الحصص وبسبب الرقابة على المنتجات الأساسية، فإن الفائض إنما يتكون خاصة من ديون على الخارج.

الديون على الخارج في عام ١٩٤٥[٧٨] (بالجنيهات الفلسطينية)

	بالملايين	الإجمالي
ديون نقدية		
تخص العرب	٢٩,٢	
تخص اليهود	٧,٣	
تخص أطرافًا أخرى (الإدارة، الجيش، إلخ)	٦,٤	٤٢,٩
ديون مصرفية		
تخص العرب	٩,٣	
تخص اليهود	٥٠,٢	
تخص أطرافًا أخرى (الإدارة، الجيش، الخ)	٣,٧	٦٣,٢

استثمارات	بالملايين	الإجمالي
تخص العرب	٠,٨	
تخص اليهود	٤,٢	٥
تخص الحكومة	٣,٦	٣,٦
العرب	٣٩,٣	
اليهود	٦١,٧	
آخرون	١٣,٧	١١٤,٧

وعند انتهاء الحرب، فإنه إذا كان الإنتاج يهوديًّا في معظمه، فإن رأس المال، المتمثل خاصةً في الأراضي الزراعية، إنما يظل عربيًّا في معظمه.

توزيع رأس المال في فلسطين (مع استبعاد الممتلكات العقارية العامة) بملايين الجنيهات الفلسطينية[٧٩]

	عرب	يهود	آخرون	الإجمالي
ديون سائلة على الخارج	٣٩,٣	٦١,٧	١٣,٧[٨٠]	١١٤,٧
عقارات ريفية	٧٤,٨	٢٤,٣	–	٩٩,١
رأس مال صناعي	٢,١	١٢,١	٦,٣	٢٠,٥
أرصدة تجارية مؤمن عليها	٢	٩,٢	٢,٣	١٣,٥
سيارات بمحركات	١,٣	١,٩	–	٣,٢
استثمارات زراعية (المواشي والأدوات الزراعية، البنايات، إلخ)	١٣,١[٨١]	١٦,٥		٢٩,٦
الإجمالي (مع استبعاد الأراضي الحضرية والممتلكات العامة)	١٣٢,٦	١٢٥,٧	٢٢,٣	٢٨٠,٦

والحاصل أن الاحتياطيات النقدية الملحوظة للجماعتين إنما تسمح بالتفكير بهدوء في المستقبل على المستوى الاقتصادي. وإذا أمكن التنبؤ بمرحلة انتقال جديدة عند استعادة الظروف الطبيعية للحياة التجارية، فإن رءوس الأموال المتاحة أكثر من كافية لمواجهة هذا التغير الجديد في الظروف، لاسيما أن صادرات الحمضيات سوف تستأنف مسيرتها.

التطور الداخلي

خلال أعوام الحرب هذه، يقوم الموظفون البريطانيون بما يجيدون القيام به أكثر من سواه: الإدارة. والتعبئة الاقتصادية تشكل جزءًا من المجهود الحربي، والتطور المتسارع يرجع إلى طلبات الجيش وإلى إدارة مجمل منطقة الشرق

الأوسط بوصفها كُلاً واحدًا. وإذا كان السكان في حياتهم اليومية مشغولين بالجهود التي يجب عليهم بذلها وبالقيود وبارتفاع الأسعار، فإنهم إنما يتابعون بلهفة تطور مسار الحرب. فبصورة منتظمة، يقوم الطيران الألماني أو الإيطالي بقصف المدن الساحلية في فلسطين.

وفي مستهل عام ١٩٤١، ينشأ النزاع الحقيقي بين الجماعة اليهودية والسلطات بسبب الهجرة غير الشرعية ودراما صد بواخر اللاجئين. وبالمقابل، فإن السكان العرب إنما يبدون أكثر «ولاءً» بكثير، كما يشير إلى ذلك تكوين قوة الـ *Palestine Buff*، تلك القوة العسكرية المؤلفة بشكل متعادل من سرايا يهودية وعربية والمراد بها الدفاع عن فلسطين.

تجنيد قوة الـ *Palestine Buff*(٨٢)

	يهود	عرب
أبريل/ نيسان ١٩٤١	٩١٩	١٠٦٩
يونيو/ حزيران ١٩٤١	١٠٥٣	١١١٢
أغسطس/ آب ١٩٤١	١٢٩٥	٩٢٠

ولا يتزايد عدد المتطوعين اليهود إلاَّ مع أزمة ربيع عام ١٩٤١، في حين أن عددًا معينًا من العرب يعادون إلى ديارهم أو يهربون من الخدمة.

وخلال أزمة مايو/ أيَّار ١٩٤١ العراقية، يلتزم السكان العرب السكينة. وترجع لا مبالاتهم إلى عدم رغبتهم في عودة أعمال العنف التي شهدتها الأعوام السابقة وإلى تقدير شاع في كثير من الأوساط القومية مؤداه أن المفتي ورفاقه قد «باعوا» القضية العربية لألمانيا، وهو ما سوف يكون بالغ الضرر بالنسبة للتطور التالي للأحداث(٨٣). ويجري الترحيب بخطاب إيدن المؤيد للوحدة العربية. وخلال احتلال الانتداب الفرنسي، يجري النظر نظرة إيجابية إلى الوعد الصادر باستقلال قريب لسوريا، وإن كان كثيرون يؤكدون أن عرب فلسطين وحدهم بالتأكيد لا حق لهم في مستقبل كهذا. وعلى الجانب اليهودي، أدت الهزائم البريطانية في شرق

البحر المتوسط إلى انزعاجات قوية. على أن العمليات النشيطة التي أدت إلى احتلال العراق وسوريا قد أعادت السكينة إلى الخواطر. وبالمقابل، فإن عدم ذكر اليهود في خطاب إيدن قد استثار احتجاجات عنيفة[٨٤]. وفي رد على سؤال لأحد أعضاء البرلمان، يشير ونستون تشرشل، في ٣٠ يوليو/ تموز، إلى موقفه الشخصي: لم يجر إدخال أي تغيير على سياسة حكومة صاحب الجلالة في فلسطين. ويستخدم رئيس الوزراء كل حيل اللغة ليتجنب استخدام مصطلح «الكتاب الأبيض»[٨٥]. ويدرك الجميع اتجاه معارضته لتصرف وزيره للشئون الخارجية.

وفي صفوف الجماعتين، يتم الترحيب بدخول الاتحاد السوفييتي الحرب بالأخص بوصفه اختزالاً لخطر غزو ألماني لفلسطين[٨٦]. وخلال صيف عام ١٩٤١، نجد أن حملة كسب الرأي العام التي أطلقها الصهيونيون في الولايات المتحدة تمثل الموضوع الرئيسي لقلق السلطات البريطانية. فماكمايكل ينزعج من أن يندفع العرب إلى العنف من جراء إعادة التأكيد الدائمة على المطالب اليهودية[٨٧].

والحال أن ڤايتسمان وكذلك بن جوريون قد تحدثا في لقاءاتهما مع المسئولين البريطانيين والأميركيين عن منظوراتهما الواسعة بالنسبة لما بعد الحرب: إن مصير الجانب الأعظم من يهود أوروبا هو الاستقرار في فلسطين. ويجب وضع هذا البلد تحت الإدارة اليهودية، أي تكوين دولة يهودية تشمل شرق الأردن. وسوف يتمتع العرب في هذه الدولة بحقوقهم السياسية وبتصريف شئونهم الخاصة (وهو ما يعني أنهم لن يكون لهم أي حق في السيادة). وإذا لم يرد بعضهم البقاء في دولة يهودية، فسوف يجري منحهم كل التسهيلات الممكنة لـ«نقلهم» إلى واحدة من الدول العربية العديدة[٨٨]. وينقل اللورد موين إلى وزارة الحرب مخاوف مندوبه السامي[٨٩]. وقد شرح لين جوريون أنه لا يمكن مطالبة الحراب البريطانية بفرض هجرة قوامها ٣٠٠ ٠٠٠ يهودي في السنة على العرب. وقد رد عليه الزعيم الاشتراكي بأن هذا غير ضروري، فبوسع اليهود تولي هذه المهمة ما أن يتوقف البريطانيون عن التدخل في الأمر. وقد أكد له ڤايتسمان أنه من بين يهود أوروبا الذين يصل عددهم إلى ٨ ملايين، اختفى مليون على أثر أعمال الاضطهاد النازية وأن نصف الآخرين يريدون النزوح. ويرى سكرتير الدولة أن هجرة ما

يزيد عن ٣ مليون نسمة إنما تفترض أن يحتل الجيش البريطاني كل الشرق الأوسط، وهو أمر مستحيل إذا ما تذكرنا عدد القوات التي تعين استخدامها لإنهاء الانتفاضة العربية. ويجب العثور على ملاذات أخرى ليهود أوروبا (أميركا الجنوبية، مدغشقر). فتؤيده وزارة الخارجية ووزارة الحربية والوزير المفوض في الشرق الأوسط (لايتلتون).

وتتوصل جبهة الوزراء المتحدة إلى تخلي تشرشل المؤقت عن تكوين قوة مسلحة يهودية بشكل خاص (١٣ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤١). ومع قانون كفالة القروض وميثاق الأطلسي (مارس/ آذار وأغسطس/ آب ١٩٤١)، حصل رئيس الوزراء على كل ما كان بوسعه الأمل في الحصول عليه من الأميركيين فيما عدا دخول الحرب. وهو يعرف أن اليهود الأميركيين لا يملكون مقدرة على التأثير الحقيقي فيما يتعلق بهذه النقطة[٩٠]. وقد فكر إيدن وموين ولايتلتون وإيمري (سكرتير الدولة لشئون الهند) في حلٍ ضمن إطار اتحاد فيديرالي عربي، بيد أنهم توصلوا إلى أن هذا الحل يجازف بإحداث مواجهة جديدة مع ديجول بشأن سوريا ولبنان وبإثارة تعارضات داخلية بين العرب (حيث سيقف الهاشميون ضد آل سعود). وفي الظروف الماثلة، لا يمكن لبريطانيا العظمى أن تسمح لنفسها بترف فرض اتحاد عربي للشرق الأوسط بالقوة[٩١]. فيجري التمسك بسياسة الكتاب الأبيض، حتى وإن كان رئيس الوزراء يمتنع عن ذكر الكتاب. وسعيًا إلى تحقيق التوازن، فإنه يجري ربط تكوين الجيش اليهودي بتطبيق البنود الدستورية، فيحال الاثنان إلى مرحلة أفضل[٩٢].

والحال أن استرداد البريطانيين لصمودهم بعد هزائم الربيع إنما يؤدي إلى ارتياح سكان فلسطين مؤقتًا. ولا يكدر أواخر عام ١٩٤١ سوى اغتيال فخري النشاشيبي في بغداد وقمع الشرطة لنشاطات جماعة شتيرن[٩٣]. ويرى اليهود والعرب أن دخول الولايات المتحدة الحرب إنما يعني تقديم مساهمة قوية لصالح قضية الحلفاء، حتى وإن كانت المعارك ضد اليابانيين تجازف بإطالة أمد الحرب[٩٤]. وفي مستهل عام ١٩٤٢، يشكل النضال ضد جماعة شتيرن الملمح الرئيسي للواقع الداخلي. ويلح أصدقاء جمال الحسيني في المطالبة بالإفراج عنه من مقر إقامته الموضوع تحت المراقبة في روديسيا الجنوبية والسماح له بالعودة

إلى فلسطين. فيمتنع المندوب السامي عن ذلك. وفي اللحظة المباشرة، يعد نشاط الحسينيين ضعيفًا، ويظل أثر نداءات المفتي الموجهة عن طريق الراديو عديم الأهمية(٩٥).

وما يثير الخواطر هو استئناف الهجوم الألماني في الصحراء الغربية في لحظة كانت فيها الهيبةُ البريطانية في أدنى مستوى لها بعد سقوط سنغافورة، التي كان يجري تصويرها إلى ذلك الحين على أنها قلعة منيعة (١٥ فبراير/ شباط ١٩٤٢) (٩٦). ويفكر السكان وكذلك السلطات في احتمال دخول القوات الألمانية فلسطين. وتبدو وزارة المستعمرات حازمة فيما يتعلق بمسألة استقبال اللاجئين: ففي لحظة يجري فيها إعداد خطط للجلاء عن فلسطين، يصبح من غير الوارد استقبال لاجئين سوف يتعين بعد ذلك إجلاؤهم(٩٧). وفي ٢٢ فبراير/ شباط، يغير تشرشل الكوادر السياسية المسئولة عن الشرق الأوسط. فيجري سحب لايتلتون من القاهرة لكي يصبح وزيرًا للإنتاج. ويحل محله الأسترالي ريتشارد كيسي كوزير دولة مسئول عن الشرق الأوسط مقيم في القاهرة. ويفقد اللورد موين منصبه كسكرتير دولة لكي يصبح فيما بعد مساعد كيسي (*Deputy Minister*) بعد أن كان قد مثَّل الحكومة في مجلس اللوردات. وهو سوف يخلفه في يناير/ كانون الثاني ١٩٤٤. ويتولى اللورد كرانبورن لبضعة شهور منصب سكرتير الدولة لشئون المستعمرات.

وفي هذا السياق، فإن دراما *Struma* إنما تخلق مرارة جديدة في العلاقات الأنجلو- صهيونية. فالجماعة اليهودية قد أعلنت الحداد لمدة اثنتي عشرة ساعة في ٢٦ فبراير/ شباط ١٩٤٢. وفي كل مكان تقريبًا جرى لصق ملصقات تحمل صورة ماكمايكل وتحتها العبارة المألوفة «مطلوب بتهمة القتل»(٩٨). وفي لندن، يتولى اللورد موين الدفاع أمام البرلمان عن المندوب السامي. وهذا الأخير يرى أن الجماعة اليهودية على حافة انتفاضة. ومن غير الوارد تعديل سياسة الهجرة. وسوف يتعين البحث في مكان آخر عن ملاذ ليهود أوروبا(٩٩). وعلى الجانب العربي، يظل موقف الترقب والانتظار هو الموقف السائد. ويسعد العربُ للحزم البريطاني، بيد أنهم يخشون من أن تهدده الدسائس اليهودية في الدوائر الحاكمة البريطانية والأميركية(١٠٠).

واللاجئون اليهود الوحيدون الذين يصلون إلى فلسطين يجيئون من الاتحاد السوفييتي. فعند احتلال بولنده في عام ١٩٣٩ وبلدان البلطيق في عام ١٩٤٠، أصبح مليونان من اليهود تحت السيادة السوفييتية. وهؤلاء الحاملون الجدد للجنسية السوفييتية يلقون معاملة جيدة نسبيًا عند تدمير المؤسسات البولندية ومؤسسات بلدان البلطيق. أمّا من يرفضون الجنسية السوفييتية فيجري ترحيلهم إلى شمالي روسيا وإلى سيبيريا. وبعد غزو الاتحاد السوفييتي، يعترف ستالين بوجود بولنده ويفرج عن البولنديين اليهود وغير اليهود الناجين. ويجري تشجيعهم على الانخراط في صفوف الجيش البولندي الذي يقوده الجنرال آندرز. والحال أن هذا الجيش إنما ينتقل تدريجيًا من الاتحاد السوفييتي إلى أفريقيا. وترابط وحدات عديدة في فلسطين. وتنزعج وزارة الخارجية البريطانية من فكرة تَشَكُّلِ وحدات يهودية بولندية منفصلة وتقدم اعتراضات على ذلك إلى الحكومة البولندية في المنفى. فتقدم الحكومة المذكورة تطمينات للندن في هذا الصدد(١٠١). والحاصل أن المصير المتميز الذي حظي به اللاجئون البولنديون إنما يتعارض مع مصير اليهود الساعين إلى مغادرة أوروبا. وهكذا، فإن عائلات المقاتلين سوف يجري نقلها إلى أفريقيا السوداء الواقعة تحت السيطرة البريطانية (كينيا)، في حين أن فرصة كهذه لن يتم عرضها البتة على اليهود. والحاصل أن اليهود البولنديين في جيش آندرز والمرابطين في فلسطين سوف يميلون إلى الهرب من الخدمة سعيًا إلى الاستقرار سرًّا في البلد. وقد تمكنوا من مغادرة أوروبا بفضل كونهم بولنديين وعلى الرغم من كونهم يهودًا.

والحال أن الأزمة التي ترتبت على دراما *Struma* إنما تقود ماكمايكل إلى تحديد أفكاره حول مستقبل فلسطين، والتي يعرضها خلال زيارة عمل إلى لندن في الشطر الثاني من أبريل/ نيسان ١٩٤٢(١٠٢). فهو يرى أن الصهيونيين يطالبون بفلسطين لكي يجعلوا منها دولة يهودية، وهو ما يتعارض مع سياسة الكتاب الأبيض التي يجب أن تقود إلى تكوين دولة فلسطينية عربية- يهودية. وطالما ظلت الوكالة اليهودية تتمتع بوضعية متميزة، فإنها سوف تتصرف في اتجاه الفصل بين «الجنسين». ويجب إلغاء مركز القوة هذا. والبنود الدستورية للكتاب الأبيض غير قابلة للتطبيق، ولا يمكن حل المشكلة ضمن الإطار الجغرافي لفلسطين وحده.

ويجب للتسوية أن تستند إلى المصالح الاستراتيجية لبريطانيا العظمى، و، عند الاقتضاء، لأوروبا. ومن ثم يقترح اتحادًا فيدراليًا يجمع فلسطين وشرق الأردن وسوريا ولبنان تحت وصاية مشتركة من جانب بريطانيا العظمى وفرنسا والولايات المتحدة. على أن تصبح فلسطين ثنائية القومية ويتمتع اليهود بحق الاستقرار في الأراضي الأخرى للاتحاد.

ولا شيء من هذا يمكن تطبيقه في التوّ والحال، لاسيما أن رومل يستأنف في ٢٦ مايو/ أيّار الهجوم في الصحراء الغربية بينما تتقدم الجيوش الألمانية على جميع الجبهات الروسية. ومصدر الارتياح الكبير الوحيد بعيد: انتصار ميدواي الأميركي في المحيط الهادئ (٤ يونيو/ حزيران ١٩٤٢). وفي ١٩ يونيو/ حزيران، تستسلم طبرق بحاميتها التي يصل عدد جنودها إلى ٣٣ ٠٠٠ رجل. وفي فلسطين، يترك هذا الحدث أثره في الخواطر، وذلك لأن الدعاية البريطانية كانت قد قامت في السابق بتصوير الموقع على أنه حصن منيع عمليًا، على غرار سنغافورة[١٠٣]. وفي ٢٧ يونيو/ حزيران، تتغلغل قوات رومل في مصر. وفي الأول من يوليو/ تموز، تصل إلى العلمين، على بعد ٧٠ كيلومترًا من الإسكندرية وعلى بعد ٢٧٠ كيلومترًا من القاهرة. وفي اليوم نفسه، تسقط سيباستوبول في القرم في أيدي الألمان. ويبدو الشرق الأوسط البريطاني واقعًا بين فكي كماشة جيوش المحور. على أن التعزيزات التي أرسلت بسرعة إلى بريطانيي مصر وامتداد خطوط المواصلات الألمانية- الإيطالية إنما تؤدي على وقف تقدم رومل في شهر يوليو/ تموز. وفي ٣٠ أغسطس/ آب، يشن هجومًا يفرض عليه نقصُ الوقود وقفه بعد ثلاثة أيام.

وخلال صيف عام ١٩٤٢ الأليم هذا، تشهد فلسطين تدفق عائلات البريطانيين من مصر، وجانب من خدمات القاهرة الإدارية وآلاف من اللاجئين السياسيين، من يهود مصر وشوامها[١٠٤]. وطبيعي أن السكان اليهود ينزعجون، بيد أن كثيرين من العرب يشاطرونهم مخاوفهم: فهناك فارق كبير بين استخدام الورقة الألمانية للحصول على تنازلات بريطانية ووصول آلة الحرب الألمانية القوية إلى أرضهم[١٠٥]. والحال أن توقف التقدم الألماني- الإيطالي في الصحراء الغربية يطمئن الخواطر، إلاَّ أن الناس يبدأون في القلق من التقدم الألماني نحو

القوقاز(١٠٦). وحيال الخطر، فإن الجماعة اليهودية إنما تحشد كل إمكاناتها المسلحة.

وهي تحتفل بالمقاومة السوفييتية(١٠٧) التي تمثلها معركة ستالينجراد التي كانت في بدايتها آنذاك. واستخدام يهود الاتحاد السوفييتي من جانب دعاية ستالين إنما يسمح بتصور إعادة تكوين لهوية يهودية قوية في الاتحاد السوفييتي بعد الحرب واستئناف العلاقات مع المقام القومي اليهودي. ومن الواضح تمامًا أن الهدف الأول لهذه الدعاية إنما يتعلق باليهود الأميركيين لا يهود فلسطين، بيد أن اتصالات سياسية قد نشأت مع السوفييت منذ مستهل عام ١٩٤١. فالممثل السوفييتي في لندن يستقبل القادة الصهيونيين الذين جاءوا لكي يشرحوا له الأهداف السياسية لحركتهم. وبحسب الدبلوماسي السوفييتي، فإن فايتسمان قد أكد أن الوسيلة الوحيدة لإنقاذ يهود أوروبا هي توطين ٥ ملايين منهم في فلسطين عبر نقل مليون من العرب إلى العراق. وما تهتم به موسكو أساسًا في هذه الشهور الرهيبة هو التوصل إلى عمل من جانب الطائفة اليهودية الأميركية مؤيد لتقديم مساعدة على شكل عتاد حربي إلى الاتحاد السوفييتي. وتصبح العلاقات بين الحركة الصهيونية والاتحاد السوفييتي منتظمة في مناخ من الود يتعارض مع العداوة الحازمة التي عرفتها الفترة السابقة(١٠٨).

والأحداث في الهند، حيث قام البريطانيون بتحطيم الحركة المناوئة للحرب والتي يقوم بها حزب المؤتمر، لا تترك غير أصداء قليلة على العرب. فعلى أي حال، كان المسلمون الهنود قد انحازوا إلى صف الدولة المستعمِرة(١٠٩). وتفسر الصحافة العربية مرور اللورد موين بالقدس في شهر سبتمبر/ أيلول على أنه دليل على استمرارية السياسة البريطانية(١١٠). وبالمقابل، فإن الصهيونيين إنما يعتبرونه الرجل الذي رفض تكوين الجيش اليهودي وأغلق أبواب فلسطين في وجوه اللاجئين اليهود. ويشتبه الفرنسيون، محقين، بأنه يحث على تكوين اتحاد فيدرالي للشرق الأدنى من شأنه دمج سوريا ولبنان بمجال النفوذ البريطاني(١١١).

وتفاقم المصاعب التموينية خلال شهر أكتوبر/ تشرين الأول هو الموضوع الرئيسي لقلق السكان(١١٢). ومن الواضح أن الجميع يعرفون أن مصير فلسطين إنما يتقرر خارجها. وخلال صيف عام ١٩٤٢، يخشى البريطانيون من أن تنهار جبهة

القوقاز الروسية إذا ما كسب الألمان معركة ستالينجراد. وقد فكروا في تكوين قيادة عسكرية خاصة لإيران والعراق سعيًا على مواجهة التهديد الذي يتصل بموارد الخليج البترولية. وقد درس الأميركيون مشاركتهم في مسرح العمليات هذا. وتَشَاوَرَ روزفيلت مع مارشال، رئيس الأركان العامة للجيش الأميركي. وبحسب الجنرال، فإن معركة العراق إنما تجازف بأن تتحول إلى كارثة: فمن شأن معركة البصرة «استنزاف دماء» الجيش الأميركي[١١٣]. ويجري اتخاذ قرار بالتخلي الآن عن مشروع الإنزال في أوروبا أو عن عملية كبرى في المحيط الهادئ سعيًا إلى إعطاء الأولوية لعملية إنزال في الشمال الأفريقي مهمتها الانقضاض على رومل من الخلف وتعزيز مواقع الحلفاء في الشرق الأوسط.

وفي ٢٣ أكتوبر/ تشرين الأول، تقومْ القوات الإمبراطورية البريطانية بالهجوم على العلمين. وفي ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني، تبدأ قوات المحور انسحابًا صعبًا. وفي ٨ نوفمبر/ تشرين الثاني، ينزل الجيش الأميركي في الشمال الأفريقي، وهو ما يجر إلى احتلال تونس من جانب الألمان- الإيطاليين. وفي ١٣ نوفمبر/ تشرين الثاني، يسترد البريطانيون طبرق. وفي ٢٣ نوفمبر/ تشرين الثاني، يكمل الجيش الأحمر تطويقه للقوات الألمانية في ستالينجراد. وسوف تستسلم هذه القوات في الأول من فبراير/ شباط ١٩٤٣.

والحال أن انتصارات الحلفاء قد فُهمت في فلسطين بكامل دلالتها. فالمد قد انقلب إلى جزر وبدأ الاسترداد الحتمي. وتعليقًا على حالة خواطر السكان العرب، في أواخر شهر نوفمبر/ تشرين الثاني، يشير ماكمايكل إلى أن حماستهم قد فترت بسرعة. فالانزعاجُ يعقبُ الارتياحَ الذي سببته الهزائم النازية: فانتصار الحلفاء قد يعود بالفائدة على اليهود، على حساب العرب[١١٤].

مصير يهود أوروبا ومسألةُ فلسطين

تَمَثَّلت إحدى أدوات انتصار الحلفاء في فك شفرات اتصال دول المحور. ولأسباب أمنية، جرى التستر على أهمية هذا العامل في العقود الأولى لما بعد

الحرب ولم يتم فتح وثائق الأرشيفات الخاصة بهذا الموضوع للجمهور إلاّ مؤخرًا. فمنذ بداية غزو الاتحاد السوفييتي، تمكنت الاستخبارات البريطانية من أن تفك، جزئيًا على الأقل، شفرات الاتصالات الألمانية عن طريق الراديو(١١٥). وفي أواخر أغسطس/ آب ١٩٤١، بفضل المقارنة مع مصادر أخرى، توفر لديها بذلك ما يكفي من التفصيلات حول نشاطات قوات التدخل المكلّفة بإبادة اليهود (*Einsatzgruppen*) وحول الطابع المنهجي لهذه العملية. وبعد أن أبلغت تشرشل بالمعلومات التي توفرت لديها، قامت، بناءً على طلب منه، بسحب هذه المعلومات من النشرات الإعلامية اليومية التي تُقَدَّمُ إليه. وبالنسبة للعدد القليل المميز من الأشخاص الذين كان يتم إبلاغهم بمضمون ما يتم فك شفرته، فإن الشيء المهم كان يتمثل في معرفة الوضع العسكري ومعرفة ما إذا كان الجيش الأحمر سوف يصمد أم لا.

ولتجنب تسرب المعلومات، جرى الحد بشكل صارم من تداول هذه النشرات، ولم يتم إبلاغ وزارة الخارجية بما تحتويه. وعبر مصادر أخرى وبشكل مُشتَّت، تصل المعلومات إلى الدوائر الحاكمة. وإذا كان الجميع يدركون أن هناك مذابح مشابهة للمذابح التي استهدفت اليهود بعد الحرب العالمية الأولى (عشرات الآلاف من الضحايا)، فمن الصعب إدراك الاتساع الذي اتخذته عملية إبادة يهود أوروبا. وخلال الجانب الرئيسي من عام ١٩٤٢، يدور الحديث عن «أعمال اضطهاد» ليهود أوروبا لا عن إبادة. وعلى أي حال، فمن غير الممكن استخدام هذا الموضوع في العمل الدعائي. فمن جهة، تتماشى هذه الأنباء إلى حد بعيد مع الأنباء التي أذيعت خلال «سيل الأكاذيب الدعائية الذي لا يتوقف» زمن الحرب العالمية الأولى ومن شأنها استثارة شك الرأي العام ؛ ومن الجهة الأخرى، وحتى مع إمكان مراكمة المعطيات، فإن من المستحيل تقريبًا تصور ما تعنيه بشكل ملموس. وفي التحليل الأخير، فإن الصمت يرجع بالأخص إلى الرغبة في عدم الظهور وكأن الحرب تخاض لصالح اليهود. ويجري تبرير هذا الموقف بمحادثة الذات وإقناعها بأن تركيز الانتباه على مصير اليهود سيعني قبول رؤية النازيين للعالم، فهم يجعلون من اليهود جنسًا على حدة، وبأن الوسيلة الوحيدة لغوث الضحايا هي كسب الحرب بأسرع ما يمكن، ومن هنا الرفض المرائي للتصرف في اتجاه إنقاذٍ ليهود أوروبا. وهكذا يجري تصوير النازية على أنها ظاهرة عامة

يعاني كل ضحاياها من الاضطهاد، ولا تجري مراعاة الدرجات التي تبدأ من الاضطهاد وتصل إلى الإبادة. والخسائر اليهودية أفدح بسبب معاداة السامية الكامنة بشكل متأصل في النازية، بيد أنه لا يجري فهم أن إبادة يهود أوروبا هي بالنسبة للنازيين رهان الحرب نفسه، وليست أحد حوادثها. وهذا المنظور يفضي إلى تكوين نهج قانوني يحدد هيراركية بين الجرائم ضد السلم وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وهو نهج سيجري الاعتماد عليه خلال محاكمات نورمبرج وفي المحاكمات الأولى ضد منفذي السياسة النازية.

وفي فلسطين، لا تملك الحركة الصهيونية بعد غير فكرة جزئية عن مسار الكارثة الأوروبية. وخلال الشهور الأولى من عام ١٩٤٢، فإن الموضوع الرئيسي للقلق هو تطور المعارك في الصحراء الغربية، والمهرب الرئيسي إلى المستقبل هو العمل السياسي الموجَّه إلى تحويل فلسطين إلى دولة يهودية. وغداة بيلتمور، يستعر الجدل بين بن جوريون وڤايتسمان. وفي نظر المراقبين الخارجيين، فإن هذا الأخير إنما يبدو بوصفه أكثر «اعتدالاً»، على الرغم من أنه كان الوحيد الذي تحدث عن «نقل» السكان العرب، وهو ما حرص بن جوريون على تفادي عمله. وفي استراتيجية ڤايتسمان، فإن رفض الدخول في مواجهة مع البريطانيين إنما يراد به أن يفضي إلى خطة فيلبي، ومن ثم إلى «نقل» السكان العرب[١١٦]. ويعتقد بن جوريون أن لندن لن تغير بعدُ خطها السياسي إلاَّ تحت ضغوط أميركية قوية وأن المستقبل إنما يتقرر بالدرجة الأولى على المسرح السياسي للولايات المتحدة. وبتحريض منه، يكثف الصهيونيون الأميركيون التحركات المؤيدة لتحويل فلسطين إلى «**كومونويلث**» يهودي ويجندون في هذه المعركة أعضاء عديدين في الكونجرس مستعدين تمامًا لتأييد هذا النوع من المطالب الذي لا ينطوي على دخول اللاجئين اليهود الأوروبيين أرض الولايات المتحدة. ويحاول البريطانيون القيام بدعاية مضادة، بيد أنها تفشل فشلاً يدعو إلى الرثاء[١١٧]. ويرسل عرب فلسطين بيانات احتجاجات لا تجد إلاّ صدىً محدودًا[١١٨].

أمّا دعاة الثنائية القومية فإنهم لم يستسلموا. ففي عام ١٩٤١، يرجع ماجنس إلى الصفوف الأولى بإطلاقه برنامجًا يدعو إلى فلسطين ثنائية القومية داخل اتحاد فيديرالي عربي[١١٩]. وهو يدعو إلى قيام حكومة فلسطين بمبادرة في هذا الاتجاه.

وفي أغسطس/ آب ١٩٤٢، يجمع أنصاره في منظمة جديدة، هي الإيحود (الاتحاد)، ترتبط بعصبة التقارب والتعاون بين اليهود والعرب. فيجري اتهامه مرة أخرى بالخيانة من جانب المؤسسات الصهيونية الرسمية. وتضطر حركته إلى إعلان ارتباطها بمبدأ هجرة يهودية غير محدودة. وقد استقبلت الصحافة العربية مبادرة ماجنس استقبالاً طيبًا[١٢٠]. لكن العرب، كما في المواقف السابقة، إنما يتساءلون عن الصفة التمثيلية لدعاة الثنائية القومية. وقد دارت مباحثات في عامي ١٩٤٢ و١٩٤٣. ويستأنف كالڤاريسكي اتصالاته بالسياسيين العرب في المنطقة (رياض وسامي الصلح والسياسيين من عائلة سلاّم البيروتية وجميل مردم بك وحسين الخالدي وهاشم الأتاسي)، الذين يبدون مهتمين بالطبع بمشروع الاتحاد الفيدرالي، لكنهم يبدون مرتابين فيما يتعلق بمسألة موقع اليهود[١٢١]. ويسود الاشتباه في أواخر عام ١٩٤٢ بأن حكومة فلسطين تراعي جانب ماجنس وجماعته. وعلى أي حال، فإن من المعروف أن هذه الفكرة عن فلسطين داخلة في اتحاد فيدرالي عربي تتمتع بتأييد الكثير من الدوائر الحاكمة البريطانية.

ويفكر بن جوريون وڤايتسمان وماجنس كلهم وكأن الجانب الأكبر من يهود أوروبا سوف ينجو من الاضطهاد الرهيب. إلاَّ أنه، منذ مستهل عام ١٩٤٢، تصل إلى فلسطين أنباء أدق فأدق بشكل متزايد باطراد بشأن مذابح لعدة عشرات من آلاف الأشخاص في المناطق المحتلة من الاتحاد السوڤييتي[١٢٢]. ولا توجد رغبة في تصديق هذه الأنباء ويجري اتهام الدعاية السوڤييتية بارتكاب مبالغات فظة. وفي شهر أكتوبر/ تشرين الأول، تصل إلى مكتب الوكالة اليهودية في چنيڤ معلومات دقيقة إلى أبعد حد تتحدث عن إبادة عدة ملايين من الأشخاص. ويدور حديث عن استخدام الغاز. لكن القيادة الصهيونية لا تصدق ذلك في التوّ والحال، كما يشهد على ذلك لقاء بن جوريون بالسكرتير العام (*chief secretary*) للانتداب، في ٣ نوڤمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٢، في لحظة كان البريطانيون فيها بسبيلهم إلى كسب معركة العلمين[١٢٣].

فهو يدعو إلى دخول جماعي لليهود إلى فلسطين. فيوضح له السكرتير العام أنه حتى لو هاجر مليونان أو ثلاثة ملايين من اليهود إلى فلسطين، فإن النمو الطبيعي للسكان العرب سوف يقودهم إلى اللحاق ديموغرافيًا باليهود. فيرد بن

جوريون بأن تحسن مستوى المعيشة سوف يقود إلى انخفـاض لمعـدل المواليـد العرب. وهو يستطرد مؤكدًا أنه ما لم يقض هتلر على جميع يهود أوروبا (وهو ما من شأنه أن يحل المشكلة) [١٢٤]، فإنه لا وجود هناك إلاً لإمكانيتين: إمَّا أن تـصبح فلسطين دولة عربية، فيضطر عدد كبير من اليهود إلـى الرحيـل، أو أن تـصبح فلسطين دولة يهودية، فيتعين على عدد كبيرٍ من اليهود الاستقرار فيها. وهو يقـول إن التعايش السلمي مع العرب غير ممكن إلاَّ إذا شكل اليهود أقلية جد صـغيرة أو أغلبية جد كبيرة. فيرد عليه محاوره بأن مشروعه إنما يعني إغراق المنطقـة فـي مواجهة دموية لفترة طويلة. ولا يسع بن جوريون تصديق ذلك: فما أن يصل، فـي السنة الأولى، نصف مليون يهودي، فإن العرب سيرون أن مصلحتهم تكمـن فـي التوافق مع اليهود. فيرد عليه السكرتير العام بأن فلسطين ليست إيريتز إسـرائيل. فيرد الزعيم الصهيوني بأن الدولة الفلسطينية لن تكون سوى خرافة، وبأن اليهـود موجودون هنا بوصفهم يهودًا، وبأن «فلسطين» كلمة أجنبية فرضها الرومان وبأن اليهود لن يعترفوا بها أبدًا [١٢٥].

وخلال شهر نوفمبر/ تشرين الثاني هذا، وجدت المعلومات الواردة من جنيف ما يؤيدها من مصادر أخرى، بينها مصادر الحكومة البولندية فـي المنفـى [١٢٦]. فيجري الحديث الآن عن مليونين من الموتى منذ عام ١٩٣٩. ويتم إعـلان حـداد جماعي لمدة ثلاثة أيام. ويلاحظ ممثل فرنسا المحاربة:

> امتنعت الصحافة العربية عن إبداء تعاطفها مع ضحايا الفظائع النازية، فيما عدا صحيفة **فلسطين** التي أعادت نشر بعض المعلومات حول هذا الموضوع. ولم تحـضر أي شخـصية عربية إلى التظاهرات الرسمية اليهودية ؛ وقد امتنع عن الحضور إليها زملائي المـسلمون، على الرغم من أن الدعوة كانت قد وُجِّهت إليهم.

والحال أن التحرك المتزامن من جانـب المنظمـات اليهوديـة الإنجليزيـة والأميركية وحكومة بولنده في المنفى قد قاد الأمم المتحدة إلى إصدار بيان مشترك في ١٧ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٢ [١٢٧] يؤكد أن

السلطات الألمانية لا تكتفي بحرمان الأشخاص ذوي الأصل اليهودي، في جميع الأراضي الرازحة تحت نيرها، من أبسط حقوق الإنسان، بل تقوم بتطبيق التهديد الذي كررته مرارًا بالقضاء على الجنس اليهودي في أوروبا.

وبعد التحدث عن ترحيل اليهود إلى شرقي أوروبا في ظروف مريعة وذبح مئات الآلاف من الأشخاص، تؤكد الحكومات عزمها على القضاء على هذا الاستبداد المخيف وعزمها الثابت على محاسبة المسئولين عن هذه الفظائع. وسوف يكون هذا النص أساسًا حقوقيًا لجزء من الاتهامات في محاكمة نورمبرج. وعلى الرغم من أمنيات الوكالة اليهودية، فإن البيان لا يشير البتة إلى عمليات إنقاذ، حتى وإن كان إيدن يتحدث في مجلس العموم عن بذل كل ما في وسعه لتوفير ملاذ للأشخاص المضطهدين.

وفي مستهل عام ١٩٤٣، يظل الإصرار البريطاني قائمًا. فاللاجئون اليهود الذين يصلون إلى تركيا سيكون من الوارد السماح لهم بدخول فلسطين بعد تحريات أمنية وعلى أساس الحصص الشرعية. وهذا تنازل زائف لأنه، بعد حادث *Struma*، لم يتمكن من الوصول إلى تركيا، من فبراير/ شباط ١٩٤٢ إلى يوليو/ تموز ١٩٤٣، غير ١٨٤ لاجئًا. فتحت الضغط الألماني، جرى إجبار بلغاريا ورومانيا على إغلاق حدودهما في وجه عبور اللاجئين، وحرصت لندن على الامتناع عن إبلاغ تركيا بقرارها[١٢٨]. وقد طُرحت حجة الأمن لقصر الخروج من البلدان العدوة أو المحتلة من جانب العدو على الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و١٦ سنة[١٢٩]. والحال أن هذا العرض السخي من الناحية الظاهرية سوف يتكشف بسرعة عن عرض لا طائل من ورائه. فلإحضار هؤلاء الأطفال من أوروبا المحتلة، لابد من التمكن من الدخول في اتصال معهم، وهو أمر صعب بشكل خاص بسبب السريّة. ومن المستبعد تمامًا الدخول في اتصال مع السلطات الألمانية، التي سوف تطلب مقابلاً. ثم إن أبسط ما قد يوحي بنقاش مع ممثلي ألمانيا النازية من شأنه أن يستثير على الفور ريبة السوفييت، الذين سيسارعون إلى الاشتباه بأن الغربيين يريدون عقد صلح منفصل، بل قلب التحالفات. وفي بعض الحالات، كما في فرنسا المحتلة، تقبل الدبلوماسية السويسرية الاضطلاع

بالمفاوضات[١٣٠]. ويتعلق الأمر، في الأصل، بالسماح بعبور ١٠٠٠ طفل و٢٠٠ «مرافق» إلى لشبونة. ويوافق الألمان على ذلك، شريطة الفوز في المقابل بالإفراج عن عددٍ مساوٍ من الرعايا الألمان المحتجزين من جانب الحلفاء. ويبدو العبور عن طريق إسبانيا مستحيلاً فتجري مطالبة السويسريين بقبول الانتقال إلى أراضيهم. وهؤلاء الأخيرون لا يريدون استقبال لاجئين إلاّ إذا كان هناك تعهد بأنهم سوف يعاد توطينهم في مكان آخر بعد الحرب. وتأخذ المسألة شهورًا ولا تقود إلى شيء، اللهم إلاّ إلى ترحيل الأطفال. ومن الواضح أن البريطانيين لم يبدوا شراسة كبيرة في العمل على كسر المأزق الذي وصل إليه الوضع.

وعندما لا يتعلق الأمر بتبادل أشخاص، فإن الألمان وخاصة حلفاءهم البلقانيين يطالبون بفدية بالعملات القوية. ويرفض الحلفاء الغربيون بقوة أي دفع لأموال من شأنه أن يسهم، ولو بشكل متواضع، في المجهود الحربي لألمانيا النازية. وخلال مؤتمر الدار البيضاء، في يناير/ كانون الثاني ١٩٤٣، جرى التأكيد على أن الهدف هو «الاستسلام غير المشروط» من جانب دول المحور، ومن هنا الحرب الشاملة ورفض أبسط اتفاق مع العدو.

وإذا كان تشرشل قد ظل دومًا «مؤازرًا للصهيونية»، فإنه قد التزم دومًا بأن يكون تأييده لها خاضعًا لمصالح الإمبراطورية البريطانية. وروزفيلت يتمتع بتأييد يهود الولايات المتحدة، بيد أنهم يشكلون جماعة انتخابية أسيرة لا تجازف بالانتقال بشكل جماعي إلى تأييد الجمهوريين. ومن جهة أخرى، فإن رئيس الولايات المتحدة يتقاسم مع المواطنين العاديين في بلاده **الأحكام القَبْلِيَّة** نفسها. وهكذا، فعلى هامش مؤتمر الدار البيضاء، يتناول، في حوار مع نوجيس، المقيم العام في المغرب الذي تماهى مع سياسة فيشي، مسألة وضعية يهود الشمال الأفريقي الذين حرمهم نظام الماريشال بيتان من حقوقهم. والرئيس بعيد عن أن يحث على إعادة النظر في القوانين العنصرية. فهو يرى أن عدد اليهود المنخرطين في ممارسة المهن الحرة (القانون، الطب، إلخ) سوف يتوجب تقييده بشكل نهائي من زاوية النسبة المئوية لليهود قياسًا إلى إجمالي سكان الشمال الأفريقي. وهو يرى أن هذا من شأنه السماح بإزالة الشكوى الخاصة ولكن المفهومة التي كانت شكوى الألمان من يهود بلدهم.

ففي حين أن اليهود لم يكونوا يمثلون غير جزء صغير من السكان، فإنهم قد شكلوا نصف الحقوقيين والأطباء والدكاترة والمدرسين[١٣١]...

وفي هذا السياق، يتفق البريطانيون والأميركيون تمامًا على عقد مؤتمر إداري في برمودا سعيًا إلى دراسة مسألة اللاجئين (أبريل/ نيسان ١٩٤٣) [١٣٢]. وتسعى الحكومتان قبل كل شيء إلى الدفاع عن مصالحهما المباشرة: من غير الوارد فتح فلسطين أو الولايات المتحدة أمام الهجرة اليهودية وتقديم مقابل للألمان للإفراج عن يهود أوروبا أو لتحسين أحوالهم. ويجري الاكتفاء بتدابير رمزية كإنشاء مخيمات للاّجئين في الشمال الأفريقي. ويتوجب مرة أخرى إقناع السلطات الفرنسية بذلك، في لحظة لا يحثها فيها الغربيون على رد حقوق يهود الشمال الأفريقي إليهم. وعندما يصبح ديجول سيد الوضع السياسي، فإنه سوف يميل إلى أن يرى في هذا المطلب تعديًا إضافيًا من جانب «الأنجلو- ساكسون» على السيادة الفرنسية. وفي نهاية المطاف، سوف يتقرر إنشاء هذه المخيمات في ولاية برقة، المستعمرة الإيطالية السابقة التي احتلتها قوات الحلفاء. ومن هنا فكرة مقام قومي يهودي ثان تال في ليبيا.

وانتصار الحلفاء في الصحراء الغربية يتزامن مع كشف المعلومات الخاصة بإبادة يهود أوروبا ومع تكثيف الحملة الرامية إلى كسب الرأي العام والتي تخاض في الولايات المتحدة لصالح تحويل فلسطين إلى **كومونويلث** يهودي. وفي شهر ديسمبر/ كانون الأول، نجد أن تصريحًا موقّعًا من جانب ٦٢ من أعضاء مجلس الشيوخ و ١٨١ من أعضاء مجلس النواب يجعل من تكوين هذا **الكومونويلث** تعويضًا عن هذه الكارثة[١٣٣]:

> في مواجهة واقع أن حكومة الحزب الاشتراكي- القومي، بسياستها حيال اليهود، تجتهد في القضاء على شعب بأسره، فإننا نعلن أن المهمة المشتركة للبشرية المتمدنة بعد الحرب سوف تتمثل في التعويض عن هذه الجريمة بقدر ما يكون ذلك ممكنًا، وسوف تتمثل، قبل كل شيء، في السماح لعدد كبير من الناجين بإعادة بناء حياتهم في فلسطين حيث سيكون بوسع الشعب اليهودي أن يستعيد من جديد مكانته بين شعوب الأرض في عزة وكرامة ومساواة.

ويحتج عرب فلسطين على حملة كسب الرأي العام هذه. ومنذ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٢، سوف يقدم سليمان طوقان، أحد كبار أعيان نابلس، الرد العربي على من يريدون ربط مصير فلسطين بمصير يهود أوروبا[١٣٤] (×):

كيف تصبح فلسطين مسألة حياة أو موت بالنسبة لليهود الذين يسكنون أربعة أرباع العالم وليس بالنسبة لأهلها وناسها ... هل أصبحت الكرة الأرضية برمتها جد ضيقة بالنسبة لليهود إلى درجة أنهم ما عادوا يجدون من ملاذ إلاّ في فلسطين ؟

وهل من العدل والإنصاف الحكم بالموت على شعب لحساب شعب آخر ؟ وما الجريمة التي ارتكبها عرب فلسطين لكي يتم إنزال العقاب بهم وتعريضهم لتهديد وجودهم عبر الهجرة الجماعية لشعب ليس للعرب صلة به ولم يشاركوا البتة في التسبب في مُلمَّاتِهِ ؟

دخول الأميركيين المسرح

أدى إلحاح البريطانيين على الدفاع عن الشرق الأوسط إلى جعل الأميركيين يكتشفون الأهمية الاستراتيجية للمنطقة. وبما أنهم لعبوا دورًا رئيسيًا في تنظيم «الممر الفارسي» المراد به تزويد الاتحاد السوفييتي بالإمدادات، وانخرطوا بشكل متزايد باطراد في استغلال الموارد البترولية للعربية السعودية ودعموا المجهود اللوجيستي للبريطانيين في الصحراء الغربية، فقد حازوا، شأن البريطانيين، رؤية شاملة للمنطقة. والحال أن من قام بتقديمهم إلى العرب هم عائلات المبشرين البروتستانت المقيمة في بيروت منذ القرن التاسع عشر. والجهاز الديبلوماسي والأجهزة الاستخباراتية (OSS) والشركات البترولية تجند ممثليها من وسط «المستعربين» هذا. ويضاف إلى جيوسياسة طرق المواصلات استيعاب مسرح سياسي عربي يتجاوز أطر حدود الدول. ويرى العسكريون والديبلوماسيون في الصهيونية مصدر إزعاج خطير بالنسبة للمجهود الحربي ضد ألمانيا[١٣٥]. والحملة التي تخاض في الولايات المتحدة لصالح **الكومونويلث** اليهودي تكدرهم بشكل ملحوظ، وهم يكثفون تحذيراتهم لواشنطون: إذا لم يجر عمل شيء لتهدئة الخواطر، فسوف تحدث في فلسطين مواجهات بين اليهود والعرب، وهو ما سوف يكون مصدر إزعاج للمجهود الحربي.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

وهؤلاء القادمون الجدد، الذين لا يحوزون تركة استعمارية يتعين عليهم إدارتها، إنما يرون في المشرق العربي إمكانية للتطبيق الفوري للمبادئ العامة لميثاق الأطلسي. فيدعمون نضال الوطنيين السوريين واللبنانيين في سبيل الاستقلال مع قيامهم في الوقت نفسه بالعمل على جعل العربية السعودية الشريك الأول للولايات المتحدة في المنطقة. وهم ينازعون في كل مكان المكاسب الاقتصادية التي حازها البريطانيون في المنطقة (البترول، الخطوط الجوية، منطقة الاسترليني).

ولم يكن ڤايتسمان مدركًا لهذا التطور. واستنادًا إلى دعم تشرشل له[١٣٦]، فإنه يسعى في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٢ إلى كسب اهتمام الأميركيين بخطة فيلبي[١٣٧]. ورد الفعل الأول لوزارة الخارجية الأميركية رد سلبي[١٣٨]: إن جعل ابن سعود «رئيس الرؤساء العرب» لا يعدو أن يكون كلامًا فارغًا. وإذا كان الرجل نفسه يتمتع بالاحترام من الجميع، فإن الفارق الثقافي بين بدو شبه الجزيرة والجماعات السكانية الحضرية أو المستقرة في الهلال الخصيب إنما يعد فارقًا هائلاً. وهذا الزعيم الديني الطُهراني لا يمكن إلاَّ أن يكون معاديًا للصهيونية. ثم إن خطة فيلبي إنما تجعل من الملك السعودي مدينًا بالولاء لبريطانيا العظمى، في حين أن رغبته إنما تتمثل في إقامة تعاون مقيم بين مملكته والولايات المتحدة. ويجري استقبال ڤايتسمان في وزارة الخارجية الأميركية بصحبة شيرتوك وناحوم جولدمان، في ٣ مارس/ آذار ١٩٤٣[١٣٩]. وهم يؤكدون أن فلسطين لم تعد ولن تعود أبدًا بلدًا عربيًّا. ويعبر شيرتوك عن شكوكه في إمكانية قيام اتحاد فيديرالي عربي وفي دور ابن سعود لاحقًا على رأس اتحاد كهذا. ويدافع ڤايتسمان عن موقفه إلاّ أنه يضطر إلى التسليم بأن من الأفضل إيفاد مبعوث أميركي إلى ابن سعود لتمهيد الساحة. وهو يلح في طلبه ويحصل على لقاء مع روزڤيلت.

وفي تلك الأثناء، يوجه الملك السعودي رسالة جديدة إلى روزڤيلت[١٤٠]. فباسم مبادئ ميثاق الأطلسي، يطالب بألاَّ يجري طرد عرب فلسطين من ديارهم لإتاحة مجال لليهود. وبشكل موازٍ، أوضح للممثل الأميركي في مصر (منذ مارس/ آذار ١٩٤٢، أصبحت للولايات المتحدة بعثة في جده، بيد أنها تتبع السفارة الأميركية في القاهرة من الناحية الإدارية) عداوته لمشروعات الوحدة العربية، التي يرى أنها ليست أكثر من مناورات من جانب الهاشميين لفرض سيطرتهم على

العالم العربي[١٤١]. والتعاون العسكري والسياسي مع «الأنجلو- ساكسون» له حدوده. ويعمل الديبلوماسيون الأميركيون في الساحة على إيجاد نفوذ مقيم للولايات المتحدة ويتهمون زملاءهم البريطانيين بالرغبة في تقويض مواقعهم بادّعاء أن الأميركيين يدعمون مشروع الدولة اليهودية في حين أنهم، البريطانيين، يعارضونه. وما أن يبتعد خطر الانتصار الألماني، فإن المنافسة السياسية تستأنف مسيرتها، بين الدولتين الديموقراطيتين العظميين المحاربتين، هذه المرة.

وفي ١١ يونيو/ حزيران ١٩٤٣، يلتقي ڤايتسمان بروزڤيلت[١٤٢]. والرئيس مهتم بهذا الحل للمسألة اليهودية، بيد أنه، في الوقت نفسه، يجد تحذيرًا منه عبر سيل المعلومات المتصاعد القادم من الممثلين الأميركيين في الشرق الأوسط. ويضطر الزعيم الصهيوني الذي يجد نفسه في موقف الدفاع إلى قبول إرسال مبعوث أميركي إلى ابن سعود، أمّا المبعوث الذي وقع عليه الاختيار، وهو هارولد هوسكينز، فهو، بالضبط، أحد ألمع «المستعربين»، ومن الطبيعي أنه قليل الحماس للصهيونيين.

ويجري تكليف هوسكينز بجس نبض الملك السعودي فيما يتعلق بإمكانية فتح الملك مباحثاتٍ مع ڤايتسمان أو مع أعضاء آخرين في الوكالة اليهودية سعيًا إلى تحديد شروط حل مقبول من جانب اليهود كما من جانب العرب[١٤٣]. والحال أن وزارة الخارجية الأميركية، التي يتشابه تعاملها مع الملف مع تعامل وزارة الخارجية البريطانية، إنما تقوم بإشعار نظيرتها البريطانية. وهكذا يجري إبلاغ إيدن بإيفاد المبعوث الأميركي. وكانت البعثة البريطانية في جدة قد نبهت إيدن بالفعل إلى حماقة خطة فيلبي: إن ابن سعود لن يوافق أبدًا على استقبال ڤايتسمان، فهذا سيكون بمثابة انتحار سياسي له[١٤٤].

وبشكل موازٍ، تعمل الوزارتان على صوغ تصريح مشترك: والمراد هو توضيح أن من غير الممكن إدخال تعديل على وضعية فلسطين خلال الحرب وأن الحملات التي تخاض من أجل كسب الرأي العام إنما تلحق الضرر بالمجهود الحربي. وفي اللحظة الأخيرة، يُلغي الأميركيون فكرة التصريح المشترك. ويقال، على المستوى الرسمي، إنه أقل إلحاحًا، ذلك أن مخاطر أعمال العنف في فلسطين

قد جرى التهويل من شأنها[١٤٥]. والأرجح أن إدارة روزفيلت قد آثرت بالأحرى تجنب نشوب حملة احتجاجات في الولايات المتحدة.

ومن ثم فإن هوسكينز، عندما يصل إلى العربية السعودية، إنما يلازمه شعور يتميز بالحذر بشكل خاص. والممثل البريطاني في جده يؤكد له عبثية مهمته[١٤٦]. ويتم استقباله في أواخر أغسطس/ آب من جانب الملك، الذي يتحدث بصراحة. فهو يقول إن من المستحيل أن يُقدِمَ على استقبال فايتسمان، الذي حاول شراءه في بداية الحرب بعرض رشوة عليه قدرها ٢٠ مليون جنيه يضمنها روزفيلت. وهو يتمسك بموقفه العلني الذي تمسك به دومًا، ألاَ وهو الرفض المطلق للصهيونية[١٤٧]. ويغضب الرئيس الأميركي غضبًا خاصًا من ورود اسمه في هذه المسألة[١٤٨]. وبما أنه يرفض مشروع الدولة اليهودية بوصفه مشروعًا غير قابل للتطبيق، فإنه إنما يفكر في التوّ والحال في جعل فلسطين مُخْتَبَرًا لسياسته الموجهة إلى العالم الذي تسيطر عليه أوروبا. وهو يرى أن المستعمرين الأوروبيين يضطهدون هذه البلدان وأنهم عاجزون عن إنمائها لصالح سكانها. ولابد للمستعمرات وللانتدابات من الفئة باء ومن الفئة جيم أن تصعد إلى الاستقلال، ولكن، بما أنها ليست ناضجة بعد لتطور كهذا، فلابد من وضعها بصفة انتقالية تحت وصاية (*trusteeship*) الأمم المتحدة. وفي الوصاية، فإن الإدارة إنما يجب أن تتولاها المنظمة الدولية بشكل مباشر (لا أن يُعْهَدَ بها إلى دولة). ومن المؤكد أن فلسطين انتداب من الفئة ألف، أي أن بوسعها الصعود فورًا إلى الاستقلال، مثلما فعل ذلك العراق ومثلما أن سوريا ولبنان بسبيلهما إلى فعله، بيد أن النزاع القائم بين الجماعات السكانية في فلسطين إنما يحول دون ذلك. وهو يرسم في بضع عبارات مشروعًا سياسيًّا من شأن فلسطين أن تصبح بمقتضاه الأرض المقدسة التي يجب أن يُعْهَدَ بالإدارة المشتركة لها إلى مسيحي ويهودي ومسلم.

ويجري نقل أفكار الرئيس فورًا إلى بيروقراطية وزارة الخارجية الأميركية، التي تشرع في العمل لكتابة مشروع كامل. فينص المشروع على أن يحتفظ البريطانيون بالإدارة، وإن كان يتوجب عليهم أن يتحملوا المسئولية عنها أمام لجنة دائمة من ٣ مسيحيين و٢ من المسلمين وواحد من اليهود، بما يمثل الأهمية العددية

لكل ديانة من الديانات الثلاث[١٤٩]. ويتوقف الموضوع عند هـذا الحـد، ذلـك أن الملف الفلسطيني لم يعد ذا راهنية وأن روزفيلت يركز على سير الحرب.

والحال أن القادة الأميركيين، وقد أخذوا يتحملون مـسئوليات عالميـة، إنمـا يكتشفون التناقض بين خطاب السياسة الداخلية وضرورات الجيوسياسـة. ودوائـر السلطة عازمة الآن على لعب دور متزايد في إدارة شئون الشرق الأوسط. والتبعية التي دخلت فيها بريطانيا العظمى حيال الولايات المتحدة إنما تعني أنها لن يكـون بوسعها أن تقرر وحدها مستقبل فلسطين. بيد أن موقف واشنطـون إنمـا يظـل مُلْغِزًا: فالنواب أكثر ميلاً إلى تأييد الصهيونيين لاسيما أنهـم لا يريـدون هجـرة يهودية إلى الولايات المتحدة، و«المستعربون» يحشدون ائتلافًا مـن ديبلوماسـيين وعسكريين ورجال استخبارات وممثلين لشركات البترول حريصين علـى تحقيـق وجود أميركي مقيم في المنطقة والحفاظ على علاقات طيبة مع العـرب، والبيـت الأبيض يظل صامتًا، إذ يرفض الفصل في الأمـر طالمـا أن الحـرب لا تـزال مستمرة.

الانزعاجات والأطماع البريطانية

منذ أواخر عام ١٩٤٢، أعاد عبد الله من جهة ونوري الـسعيد مـن الجهـة الأخرى إطلاق مشاريع الوحدة العربية كل لـصالح بلـده[١٥٠]. وفـي طرحهمـا لأفكارهما، يقدمان نفسيهما كموفقين بين الشعور الوحدوي العربي ودمج مقام قومي يهودي في المنطقة، فهذا المقام، في رأيهما، لم يعد بالإمكـان أن ينمـو إلاّ نمـوًا معتدلاً. وفي فبراير/ شباط ١٩٤٣، على أثر سؤال طرحه أحد البرلمانيين، يجـدِّدُ إيدن تصريحه الذي أفضى به في مايو/ أيّار ١٩٤١. فتشعر الحكومـات العربيـة بالتشجيع على المضي في طريق الوحدة. ويدعو نوري السعيد إلى مؤتمرٍ عربـيٍ جامع، ويستفيد النحاس باشا، رئيس الوزراء المصري، من الظرف لكـي يوجـه دعوات في هذا الاتجاه لعقد لقاءات تحـضيرية فـي القـاهرة (٣٠ مـارس/ آذار ١٩٤٣). وهكذا فإن المصري، بما يشكل مفاجأة للجميع، إنما يـضع نفـسه علـى رأس الحركة.

والحال أن يقظة الرأي العام العربي الفلسطيني غداة العلمين والاحتجاجات على الخطب التي أُلقيت في الولايات المتحدة قد أثارت انزعاجات المسئولين البريطانيين. وحكومة فلسطين مقتنعة بأن يهود فلسطين يحوزون الآن قوة مسلحة سرّيّة قوية وبأنهم لن يترددوا في إثارة مواجهات مع العرب سعيًا إلى إعادة فتح المسألة السياسية. والممثلون الأميركيون في المنطقة يقومون بالتشخيص نفسه، ومن هنا رغبة وزارتي الخارجية في تهدئة الخواطر بإحالة النقاش بشأن مستقبل فلسطين إلى ما بعد انتهاء الحرب. ويحدث بعد ذلك في مستهل الربيع استرخاء معين للتوتر، ذلك أن المقام القومي اليهودي مهتم بالأخص بمصير يهود أوروبا وأن العرب منشغلون بتطبيق نظام ضريبي حديث يشمل الضريبة على الدخل[١٥١]. ثم إن جانبًا لا بأس به من طاقات القيادة الصهيونية إنما تستوعبه الصراعات على السلطة، خاصة بين ڤايتسمان وبن جوريون.

وتظاهرات الأول من مايو/ أيّار العمالية مناسَبَةٌ لإعلان الحداد على اليهود الذين ذُبحوا في أوروبا[١٥٢]. وفي الشهر نفسه، ينظم الهستادروت حركة إضرابية بين العمال المدنيين في المنشآت العسكرية. ولا يشارك العرب فيها[١٥٣]. ويضطر المندوب السامي إلى الاعتراف في يونيو/ حزيران بأن السكان اليهود يهتمون بمصير يهود أوروبا أكثر من اهتمامهم بالحرب نفسها. وقد حدث في ١٥ يونيو/ حزيران إضراب عام احتجاجي على وقوف الحلفاء مكتوفي الأيدي [حيال المذابح التي تستهدف اليهود]. وهو يمر دون وقوع حادث كبير على الرغم من إلقاء بعض الحجارة على سيارة الشرطة والجيش وكذلك على بنايات رسمية في تل أبيب[١٥٤]. وتتضح مصاعب التعايش بين اليهود والعرب في شهر يوليو/ تموز عبر حادث في معسكر حربي: إذ يجري طرد جندي عربي بالقوة من كانتين يهودي. فيهجم رفاقه غير المسلحين على اليهود الذين يفتحون النار، بما يؤدي إلى مصرع واحد وإصابة أربعة آخرين بجراح. فلا يكون هناك مفر من الفصل الكامل بين الوحدات اليهودية والوحدات العربية[١٥٥].

ومن ١٠ إلى ١٣ مايو/ أيّار ١٩٤٣، يعقد المسئولون البريطانيون في الشرق الأوسط مجلسًا حربيًّا (Middle Eastern War Council) في القاهرة[١٥٦]: إن نزاعًا

مسلحًا في فلسطين إنما يجازف بالنشوب، إمّا عند انتهاء الحرب، أو في أي لحظة على أثر حادث غير متوقع، وقد يمتد هذا النزاع إلى مجمل المنطقة. لذا يجب الاحتفاظ بحامية قوية في فلسطين، بل وتعزيزها خلال عام ١٩٤٤. ومصدر الخطر الأعظم هو اليهود، الذين يحوزون آلة حربية جد منظمة وفق النموذج النازي كما أنها بسبيلها إلى أن تتعزز. وقد يسعون إلى استثارة العنف العربي لمحاولة إقامة الدولة اليهودية في مجمل فلسطين[١٥٧]. ثم إن بقاء الوجود الفرنسي في المشرق إنما يُدخل تعقيدات إضافية: فمن الوارد أن تنشب القلاقل في سوريا وفي لبنان في أي لحظة، في حين أن القوات البريطانية المرابطة في هذين البلدين سيكون قد تم اختزالها من أجل تعزيز الحامية الموجودة في فلسطين.

وبعد أن قام المسئولون البريطانيون من ثم بالربط بين ملفات الانتدابين انطلاقًا من عناصر تحليل قوية، فإن بوسعهم إدخال الفكرة التي تدور في أذهان عدد منهم منذ بضع سنوات: مواصلة تشجيع فكرة «سوريا الكبرى» والتصرف بشكل من شأنه إنهاء دور فرنسا السياسي والعسكري في المشرق، وهو ما يعني في التوّ والحال التصدي لأي عقد لمعاهدتين، فرنسية- سورية وفرنسية- لبنانية، شبيهتين بمعاهدتي عام ١٩٣٦. وبما أن من المقرر أن يبقى الشرق الأوسط في المستقبل موضع اهتمام بريطاني كبير، فإن بريطانيا العظمى سوف تتخلص بذلك من شريكٍ بدا، منذ البداية، قليل التجاوب. وهكذا سوف تبقى سوريا ولبنان في منطقة الاسترليني، التي ستكون نقطة الانطلاق للتوحيد الاقتصادي للمنطقة تحت وصاية البريطانيين المستنيرة.

وخلال مجمل الفترة، يتابع الرأي العام العربي الفلسطيني بانزعاجٍ التأكيد على المطالب اليهودية. والطبقة السياسية عاجزة عن النهوض من قمع أواخر ثلاثينيات القرن العشرين وتمزقاتها. وهي تنزع إلى تسليم مصيرها للمسئولين العرب في الدول المجاورة. وهكذا فإنها تتابع باهتمامٍ الانتخابات في سوريا وفي لبنان، والتي تعطي النصر للقوميين. ولا يضطرب الأمن العام، إلاّ من جراء الاعتداءات الانتقامية المنظّمة ضد المدنيين الألمان المحتجزين في فلسطين[١٥٨]. وتثار حملة تحريضية تدعو إلى المطالبة بربط الأحياء التي يسكنها يهود في يافا بتل أبيب. ويشبِّه ماكمايكل هذه الحملة بالمطالبة الألمانية بإقليم السوديت[١٥٩]. وفي

سبتمبر/ أيلول يهجم يهود تل أبيب الأرثونكس على الشابات اليهوديات اللاتي يخرجن بصحبة جنود أميركيين. وتجري إدانتهن بالاسم وتهديدهن بتشليحهن. بل إن جنودًا أميركيين قد تعرضوا للهجوم، ومن هنا وقوع مشاجرات أسفرت عن إصابة ٢٨ شخصًا بجراح. وتقدم السلطات الصهيونية اعتذارات بينما يتضامن التصحيحيون مع اليهود الأرثونكس[١٦٠]. وبمجرد تلاشي الخطر الألماني، يتوقف عمليًا تدفق المتطوعين للعمل في صفوف الجيش، أكان ذلك من جانب اليهود أم من جانب العرب. وعلى مدار العام، تصبح سرقات الأسلحة والذخيرة حديث الناس وتزعج السلطات إزعاجًا جسيمًا. وعندما يجري إلقاء القبض على يهود ومحاكمتهم، يقوم الصهيونيون باتهام السلطات علنًا بمعاداة السامية. وفي الخريف، تفرض الحكومة رقابة سعرية على المنتجات الغذائية. فنجد أن المنتجين العرب، الذين تعد تكاليفهم أضعف، يواصلون كالعادة تزويد الأسواق بالمنتجات في حين يحاول المنتجون اليهود تنظيم وقف للإمدادات، وهو ما يُمنى بالفشل لأن المستهلكين اليهود يدبرون الحصول على ما يريدون الحصول عليه من الأسواق العربية[١٦١].

وفي لندن، تدرك الدوائر الحاكمة المأزق السياسي الذي نجم عن الكتاب الأبيض. والتحفظات الأميركية ثم التهرب الأميركي بشأن التصريح المشترك لا تدع هناك أملاً كبيرًا في انتهاء الحملات المضادة لبريطانيا العظمى والتي يقوم بها الصهيونيون الأميركيون. ثم إن التحذيرات الواردة من العاملين في الساحة حول خطر انفجار أعمال العنف إنما تعيد طرح المسألة السياسية. وكان ماكمايكل وجماعته قد أملوا في الحصول من الحكومة على تصريح بإنهاء المركز المتميز للوكالة اليهودية ولامتداداتها العسكرية، التي يجري تشبيهها في الخطاب بمشروع «شمولي» من النوع «الاشتراكي- القومي» يسعى إلى أن يخلق لنفسه «مجالاً حيويًا» على حساب «الأجناس الدنيا»[١٦٢]. ويغتنم تشرشل الفرصة لكي يذكِّر بمعارضته المستمرة للكتاب الأبيض وباحتقاره العميق للعرب[١٦٣]. ويحاول أوليفر ستانلي، خليفة اللورد كرانبورن في وزارة المستعمرات، الاعتراض على تغيير السياسة مستعيدًا تأكيدات مرءوسيه حول خطر حدوث انفجار في فلسطين ومستنتجًا ضرورة التصرف بأقصى قدر من الحذر والتعقل[١٦٤]. ويؤيده إيدن وإن

كان يعترف بأن سياسة الكتاب الأبيض لا يمكن أن تكون غير قابلة للتعديل[١٦٥]. ويقوم كيسي ولايتلتون بمداخلات مماثلة[١٦٦]. وهكذا فإن المدافعين عن الكتاب الأبيض قد أرغموا على فتح المناقشة في لحظة كانت قد شهدت إزاحة قوات المحور عن الأرض الأفريقية (مايو/ أيَّار ١٩٤٣).

وفي ٢ يوليو/ تموز ١٩٤٣، تدرس وزارة الحرب البريطانية العديد من المذكرات بشأن فلسطين. ودون أن تتخذ قرارات صريحة، فإنها تقرر الشروع بدراسة جديدة للآفاق في الأمد الطويل، ويجري تشكيل لجنة مشتركة بين الوزارات لهذا الهدف. والحال أن تشرشل، خلافًا لموقفه في عام ١٩٣٧، لم يعبر عن اعتراض على مبدأ التقسيم. ومنذئذ، فإن هذا التوجه سوف يكون بمثابة الخط الموجِّه[١٦٧]. وبعد دراسة، يجري رفض فكرة مقام قومي يهودي ثان في ولاية برقة: إن توطين مهاجرين مكان المستوطنين الإيطاليين المطرودين أمر ممكن، لكن أهل البلد سوف يعترضون على ذلك وسوف يتكرر الوضع الفلسطيني[١٦٨]. ولا تقدم إيريتريا إمكانيات حقيقية.

وقد أوضح ماكمايكل منذ شهر أغسطس/ آب أن التقسيم، لكي ينجح، لابد له من أن يندرج في إطار سوريا كبرى تحت السيطرة البريطانية[١٦٩]، فيعود بذلك إلى وصفة الاتحاد العربي الذي يضم فلسطين يهودية ويضع نهاية للوجود الفرنسي في المنطقة. وهذا الحل مغرٍ لاسيما أن اتساع المجهود الحربي البريطاني في المنطقة يبدو أنه يكفل دوام السلطة الإمبراطورية في العقود القادمة. والحال أن فشل خطة فيلبي قد وضع نهاية لأي خيار سعودي، والبريطانيون أكثر من متحفظين حيال اعتلاء الأمير عبد الله أو عبد الإله، ابن أخيه الوصي على عرش العراق، عرش سوريا. وقد أوضحت مشاورات القاهرة تمسك حكومة دمشق بفكرة سوريا الكبرى، لكنها أوضحت أيضًا تمسكها بالشكل الجمهوري للحكم (أي رفض ملكية هاشمية).

وفي شهر نوفمبر/ تشرين الثاني، تجمع اللجنة الخاصة بفلسطين الإسهامات، والتي تتمحور كلها على مبدأ التقسيم. ويصطدم التفكير بالاعتراضات نفسها التي اصطدمت بها خطة بيل. إذ كيف يمكن إنشاء دولة يهودية كبيرة بما يكفي لتلبية المطلب الصهيوني دون أن تضم جزءًا كبيرًا من السكان العرب أصحاب الأرض؟

والحال أن إيمري، سكرتير الدولة لشئون الهند، إنما يعد نصيرًا لإعطاء الجزء الأكبر من فلسطين للدولة اليهودية(١٧٠). أمّا وزارة الخارجية البريطانية فلديها رؤية من أكثر الرؤى تقييدًا: لا يمكن تأسيس حل على عدم تحرك العرب المزعوم لصالح الحلفاء (فالبريطانيون قد طلبوا منهم في معظم الوقت أن يظلوا على موقف عدم التحرك إلاّ إذا جرت دعوتهم إلى التحرك) كما لا يمكن تأسيس الحل على التعاطف الراجع إلى مكابدات يهود أوروبا. وما هو مهم هو المصالح البريطانية، والحال أن السوفييت سوف يريدون بالتأكيد الزحف في اتجاه البحر الدافئ المتمثل في الخليج الفارسي. ولابد من التمكن من الفوز بالدعم من جانب البلدان العربية. لذا يجب أن تكون الدولة اليهودية أصغر ما يمكن(١٧١). ويرى أوليفر ستانلي واللورد موين أن الحل قد يتمثل في دمج فلسطين العربية بشرق الأردن، كمرحلة أولى في تكوين سوريا الكبرى(١٧٢). وسوف يفضي هذا الحل إلى قيام اتحاد فيدرالي يشمل الدولة اليهودية ودولة ذات حكم ذاتي في القدس وسوريا الكبرى ولبنان. ولكن أيمكن وضع التقسيم، الذي يعني فرض حل، والاتحاد، الذي يفترض مباحثات أولية من جانب المعنيين، على مستوى واحد(١٧٣) ؟ وهل يجب أن تحوز الدولة اليهودية النقب، الذي يشمل الاحتياطي العقاري الأكبر لفلسطين ؟ لكننا، في هذه الحالة، سنكون إمّا بإزاء جيب في المنطقة العربية أو أن الأمر سيتطلب اتصالاً ترابيًا ؟ (١٧٤) ...

واختبار القوة الذي يتطور في لبنان بين السلطات الفرنسية والقوميين إنما يؤثر على هذا الجدل. فلو فاز دعاة الاستقلال، فسوف يكون بالإمكان التفكير في مطالبة لبنان بالتنازل لسوريا عن جزء من الجنوب اللبناني لتضاف إليه مناطق شمالي فلسطين غير المدرجة في الدولة اليهودية القادمة(١٧٥). وبشكل موازٍ، تشدّد استخبارات الجيش دومًا على مخاطر انفجار العنف بتحريض من اليهود. وتجد الأركان العامة نفسها مضطرة إلى الاحتفاظ بقوات بريطانية تمامًا، لأن القوات اليونانية والبلچيكية والفرنسية المرابطة في البلد لا يمكن استخدامها في حفظ النظام، ناهيك عن الوحدات الهندية فهي تشمل نسبة قوية من الجنود المسلمين. ويُملي التوترُ السياسي سحب قوات بريطانية من المعركة المباشرة ضد الألمان(١٧٦). وعندما تتخذ حكومة الانتداب تدابير بوليسية للبحث عن الهاربين

اليهود من الجيش البولندي وعن الأسلحة السرّية في مستوطنة يهودية (١٦ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٣)، تنشب معركة منظّمة حقيقية تؤدي إلى سقوط مصابين عديدين وإلى مصرع شخص واحد[١٧٧]. وفي تل أبيب، تتحول تظاهرات الاحتجاج إلى تخريب بنايات عامة (مكتب المساحة) وإلى رفع العلم الصهيوني مكان العلم البريطاني.

وفي شهر ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٣، قبلت اللجنة الخطين التوجيهيين المتمثلين في التقسيم وسوريا الكبرى[١٧٨]، وذلك على الرغم من التطمينات التي كان قد جرى تقديمها إلى الفرنسيين غداة الأزمة اللبنانية في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٣ بأنه لن تثار اعتراضات بريطانية على عقد معاهدتين، فرنسية- سورية وفرنسية- لبنانية. وعلى أي حال، فإن اللجنة الفرنسية للتحرر الوطني قد اضطرت إلى الاعتراف بأن استقلال سوريا ولبنان أمر لا مناص منه ودشّنت سيرورة نقل السلطات.

ويجري نقل الاستنتاجات إلى وزارة الحرب في ٢٠ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٣[١٧٩]. والحال أن التحديدات الجغرافية المرعية إنما تعني أن العدد الأعظم من المصالح اليهودية القائمة سوف يكون داخل الدولة اليهودية القادمة، وهو ما ينطوي على وجود أقلية عربية جد قوية. ومن غير الوارد القيام بترحيل، لكن حوافز مالية وغير مالية سيكون من شأنها تسهيل رحيل العرب الذين يريدون ذلك. وقياسًا إلى خطة بيل، فإن الجزء الممنوح لليهود سيكون أكبر، وسوف يتم إنشاء دولة للقدس. أمّا أهلية الدولة العربية للحياة فسوف يتم تأمينها عبر اندماجها بشرق الأردن وتكوين سوريا الكبرى. وسيكون الجانب الرئيسي من المنطقة الساحلية بما في ذلك يافا وحيفا جزءًا من الدولة اليهودية. أمّا النقب فسوف يظل مؤقتًا تحت الانتداب انتظارًا لدراسات إضافية حول إمكانياته الإنمائية.

مصائر خطة التقسيم الثانية

في مستهل يناير/ كانون الثاني ١٩٤٤، يعبر كيسي عن بعض التحفظات على مضمون المقترحات. فلتقليل خطر نشوب أعمال عنف، يجب القيام في آن واحد بتطبيق التقسيم وتكوين سوريا الكبرى، ومن هنا ضرورة التوصل أولاً إلى اتفاق مع الفرنسيين[١٨٠]. وعلاوة على ذلك، تجري إعادة طرح مسألة مستقبل الجنوب

اللبناني. فبدلاً من ربطه بسوريا، أليس من الممكن ضم الجليل العربي إلى لبنان أو تكوين ممر يربط هذه الأرض بسوريا[١٨١] ؟ والاعتراض الرئيسي على المشروع يجيء من طرف رؤساء الأركان العامة الذين جرى استطلاع رأيهم[١٨٢]: إن تقسيم فلسطين إلى ثلاث دول سوف يعقد مهمة الإدارة العسكرية والتي ستكون، علاوة على ذلك، غير قادرة على ضمان أمن الحدود. والنقطة الرئيسية هي أنه طالما أن الحرب العالمية مستمرة (بما في ذلك ضد اليابان) فلن يكون بالإمكان توفير القوات الضرورية لتطبيق التقسيم. وبعد انتهاء الحرب، سوف تتعين مراعاة حاجات احتلال ألمانيا وضرورة تسريح جانب مهم من القوات.

وتوافق الوزارة البريطانية في أواخر يناير/ كانون الثاني ١٩٤٤ على مبدأ التقسيم، وإن كانت ترجئ تطبيقه إلى ما بعد انتهاء الحرب. ويغتنم إيدن فرصة هذا الإرجاء لكي يطلب استطلاع آراء السفراء البريطانيين المعينين في مواقع في الشرق الأوسط[١٨٣]. والردود كلها سلبية: فعلى الرغم من مشروع سوريا الكبرى، فإن ردود الفعل العربية إنما تجازف بإشعال الشرق الأوسط وبإراقة الدماء فيه. ويقترح اللورد كيليرن (مايلز لامبسون)، الموجود في القاهرة، سياسة قوة تستند بشكل حصري إلى المصالح البريطانية، ويقترح حكم فلسطين دون مراعاة الطرفين. أمّا كورنواليز، الموجود في بغداد، فهو يقترح تأييد فكرة روزفلت عن وصاية دولية على فلسطين. والحال أن إيدن، الذي لا يريد استفزاز تشرشل، إنما يرجئ الكشف عن الوثائق التي وصلت إليه إلى شهر مايو/ أيّار. وهو إذا كان معارضًا للتقسيم، فإنه يجد نفسه عاجزًا عن طرح سياسة بديلة[١٨٤].

ويدرك ماكمايكل المعارضة القوية التي يتعرض لها عبد الله في سوريا. فباسم الحفاظ على الهيكل الجمهوري، يرفض القوميون العرب الموجودون في السلطة أي ملكية هاشمية. لكن لندن لا يمكنها أن تجرد عبد الله من عرشه على شرق الأردن، باسم سوريا الكبرى. ويكتفي المندوب السامي باقتراح مجرد اندماج لفلسطين العربية بشرق الأردن والعودة إلى فكرة «سوريا الجنوبية» التي طرحتها خطة بيل، مع إرجاء مشروع سوريا الكبرى إلى مرحلة ثانية[١٨٥]. والحال أن اللورد موين، الذي خلف كيس للتوّ كوزير مقيم، إنما ينحاز إلى رأي ماكمايكل[١٨٦]. ويجري عقد مجلس حربي جديد في القاهرة في ٦ أبريل/ نيسان ١٩٤٤: إن التقسيم حتمي، وكذلك تكوين سوريا الجنوبية. وبالمقابل، سوف يتعين

لمشروع سوريا الكبرى انتظار موت عبد الله، والذي يرجح أن يكون معاصرًا لاختفاء النفوذ الفرنسي من المشرق. وفي هذا السياق، يطلب البريطانيون من النحاس باشا إرجاء عقد المؤتمر التحضيري الخاص بالوحدة العربية الذي يجب أن ينعقد بعد عام من المشاورات. لكن رئيس الوزراء المصري لا يلتفت إلى هذا الطلب ويوجه دعوات لعقد المؤتمر في شهر سبتمبر/ أيلول. فيقبل البريطانيون الأمر الواقع: فالهاشميون حلفاء لهم والعربية السعودية تعارض الوحدة العربية في الواقع وإن كانت توافق عليها لفظيًا، والسوريون واللبنانيون يعتمدون على دعم الإنجليز لهم في اختبار القوة الذي يخوضونه مع الفرنسيين. وهم لا يعترضون على عقد المؤتمر، ومن هنا الانطباع الذي نشأ بأنهم يشجعونه. والأكثر من ذلك، فإننا نجد أنهم، في وجه حملات الرأي الجديدة المؤازرة للصهيونية في الولايات المتحدة، يقبلون أن تجري مناقشة الملف الفلسطيني، بما أن المشاركين قد تعهدوا بأن تكون نبرتهم معتدلة(١٨٧).

والعامل العربي ليس العامل الوحيد المؤثر، والقرار البريطاني لا يقتصر على نزاع بيروقراطي بين الأجهزة المعنية المختلفة. فالحكومات الغربية عليمة الآن تمامًا بإبادة يهود أوروبا، حتى وإن كانت تجد صعوبة في تخيل حدوثها. وفي الولايات المتحدة، تواصل وزارة الخارجية تطوير كل تعويقها الإداري لكل محاولة للإنقاذ، لكن هنري مورجنتاو، وزير المالية النشيط، وابن السفير في القسطنطينية خلال الحرب العالمية الأولى، إنما ينجح في التوصل إلى إنشاء مجلس للاجئي الحرب، وهو جهاز شبه رسمي يتبع وزارته ويتحمل المسئولية بشكل مباشر أمام روزفلت (يناير/ كانون الثاني ١٩٤٤). ويحاول مجلس لاجئي الحرب التفاوض على إنقاذ يهود البلدان التي تدور في فلك ألمانيا، كرومانيا وبالأخص المجر. فهناك توجد أهم الطوائف اليهودية، التي نجت إلى ذلك الحين من الإبادة. والحال أن حكومات هذه البلدان، وقد استشعرت انقلاب اتجاه الريح، إنما تعد مستعدة لتقديم لفتات إيجابية. وفي مارس/ آذار ١٩٤٤، تضع ألمانيا المجر تحت سيطرتها المباشرة وتتجه إلى إبادة سكانها اليهود(١٨٨). وللمرة الأولى، تحرز محاولات الإنقاذ نتيجة ملموسة (نشاطات الديبلوماسي السويدي وولينبرج، وإن كان أيضًا نشاطات الممثل السويسري لوتز، الذي أنقذ حيوات أكثر من الحيوات التي أنقذها

نظيره السويدي، ونشاطات القاصد الرسولي روتا). وفي هـذا السـياق المريـع، يحاول هملر نفسه فتح مفاوضاتٍ مع الحلفاء عبر وساطة مناضـلين صـهيونيين مستعدين للتباحث مع الشيطان. وهو يقترح إخلاء طرف اليهود في مقابل ١٠٠٠٠ شاحنة وسلع استهلاكية. ودوافعه غامضة. فمن جهة، من المؤكد أنه مقتنـع بقـوة اليهود الخفية في توجيه الأمم المتحدة (ومن ثم بقدرة اتصالاته بهم على تأمين مـا يريده من حكومات الحلفاء) ؛ ومن جهة أخرى، فإنه يسعى إلى خلق ثغـرة بـين الاتحاد السوفييتي والغربيين بوسعها أن تقود إلى قلب التحالفات. ويبـدو أنـه قـد تحرك في هذا الاتجاه دون أن يبلـغ هتلـر بـذلك مـسبقًا. ويـرى المـسئولون الصهيونيون أن من اللازم الإبقاء لأطول وقت ممكن على قناة الاتصال هذه، لأنها تسمح بكسب الوقت، ومن ثم بإنقاذ حيوات إنسانية. ويرى البريطانيون أن الخطـر المتعلق بالتحالف الكبير والمتعلق ثانويًا بالوضع في فلسطين إنما يعد خطرًا عظيمًا جدًّا، وأنه يجب وضع حد لجميع هذه المحاولات. وبما أن مجلس لاجئي الحـرب يؤيد موقف الوكالة اليهودية، فإن المسئولين البريطانيين إنما يتهمـون محـاولات الإنقاذ بأنها «ذات دوافع انتخابية». وهم يرون أن الأميركيين قد انتهكـوا الاتفـاق الضمني لمؤتمر برمودا: عدم الحديث عن فلسطين في مقابل عدم الحـديث عـن استقبال اليهود على أرض الولايات المتحدة.

أمَّا الحاج أمين، الذي كان يعلم الآن، باعترافه هو، بما حلَّ بيهـود أوروبـا، فإنه إنما يبذل كل ما في وسعه للاعتراض على رحيل هـؤلاء اللاجئـين. وهـو يتوصل إلى موافقة الألمان على ألاَّ يذهب الراحلون إلى فلسطين (أي على أسـاس الحصص التي حددها الكتاب الأبيض والتي لم يجر استخدامها) وإنما إلـى بلـدان محايدة. وهذا غير مقبول بالنسبة للحلفاء. وانتقال مئات الآلاف من الأشخاص فـي الأسابيع التي تسبق أو التي تعقب الإنزال في نورماندي إنما يعد أمـرًا مـستحيلاً. فيجري وضع حد للمشروع مع إبلاغ السوفييت بذلك، وهؤلاء الأخيرون يفرضون اعتراضهم بطبيعة الحال. وخلال الشطر الثاني من عام ١٩٤٤، يحـاول عمـلاء الوكالة اليهودية خداع الإس إس (سرب الحماية) وينجحـون فـي إنقـاذ بعـض الأرواح، وبينها بعض كوادر الحركة وعائلاتهم، الأمر الذي سوف يثير بعد ذلـك

بسنوات مجادلات عنيفة في إسرائيل (فهناك من سوف يرون أن الصهيونيين الاشتراكيين قد ضحوا عمدًا باليهود غير الصهيونيين، بل بالصهيونيين ذوي الانتماءات الأخرى[١٨٩]). ومما لا جدال فيه، على أي حال، أن الوكالة اليهودية قد كرست، اعتبارًا من عام ١٩٤٣، إمكانات مهمة نسبيًا لمشاريع الإنقاذ، وتشير نتائجها جد الضعيفة بالفعل إلى عجزها حيال إصرار الديموقراطيات الجارف على التضحية بيهود أوروبا لصالح متابعة الحرب. وفيما يتعلق بدور مفتي القدس، فمن المؤكد أنه قد عارض رحيل يهود أوروبا في سياقٍ كان عليمًا فيه بالإبادة[١٩٠]. والتبديل الوحيد الذي حصل عليه هو الاستعاضة عن فلسطين بالبلدان المحايدة كأماكن لذهاب اللاجئين إليها.

والحال أن انتصار الحلفاء في الشمال الأفريقي وبداية استرداد أوروبا مع الإنزال في صقلية ثم في إيطاليا الجنوبية قد أفرغ من معناه أحد الاعتراضات الرئيسية على تكوين قوة مسلحة يهودية مستقلة: استحالة استخدامها في منطقة مأهولة بالعرب. على أن العسكريين البريطانيين معادون لتكوين مثل هذه القوة وهم يكثرون من العقبات التقانية (التسليح، التدريب). فهم مقتنعون بأن هذه القوات اليهودية قد تنقلب فيما بعد على البريطانيين، بمجرد انتهاء الحرب في أوروبا – وإن كانت ستستمر ضد اليابان. وفي ربيع عام ١٩٤٤، لا يلتفت تشرشل إلى هذا الاعتراض ويفرض تكوين لواء يهودي تحمل رايته نجمة داوود. وبعد المناقشات التي لا مفر منها بين الوزارات والمشاورات مع الأميركيين، يتم إنشاء اللواء في سبتمبر/ أيلول ١٩٤٤ وسوف يشارك في المرحلة النهائية للمعارك في أوروبا. وسوف يكون مناسبةً لاستئناف التجنيد اليهودي الذي كان قد انحسر بمجرد اختفاء التهديد المحدق بفلسطين. ويبدو من جهة أخرى أنه لو كان لم يتم تكوين هذا اللواء، خلافًا لما تذهب إليه الأسطورة، لكانت مشاركة عرب فلسطين في صفوف القوات المحاربة البريطانية أضخم من مشاركة اليهود.

انخراط الفلسطينيين (العرب واليهود) في الجيش البريطاني من الأول من سبتمبر/ أيلول ١٩٣٩ إلى ٣١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٥[١٩١]

	عرب	يهود
السلاح الجوي الملكي (غير مقاتلين)	١٣٠	١ ٨٦٣
البحرية الملكية (مقاتلون)	٨٣	١ ١٠٦
الجيش		
المقاتلون[١٩٢]	٧ ٥٧٨	١٠ ٤٨٣
غير المقاتلين	٤ ٥٠٧	٨ ٧٢٩
المساعدات الإناث	١٤٨	٣ ٩٤٤
الإجمالي	١٢ ٢٤٦	٢٦ ١٢٥

وكانت نسبة ٦١% من التجنيد العربي في صفوف القوات المقاتلة، في مقابل نسبة ٤٤% من التجنيد اليهودي. وهذه المعطيات يجب وضعها في موازاة مع أهمية الحامية البريطانية (٢٠ ٠٠٠ رجل)، والتي كانت مهمتها في البداية قمع تمرد عربي، ثم، في مرحلة ثانية، قمع تمرد يهودي.

وعلى الجانب الأميركي، تتميز حملة انتخابات نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٤ باتخاذ مواقف من جانب أعضاء الكونجرس وبقرارات صادرة عن المجلسين [النواب والشيوخ] تأييدًا للصهيونية. فتحتج الدول العربية على ذلك، وينزعج المسئولون الديبلوماسيون والعسكريون الأميركيون على أمن طرق المواصلات التي تمر عبر العالمين العربي والإسلامي، والتي تعد طرقًا حيوية بشكل خاص في وقت الحرب.

استئناف التوترات

الانزعاجات البريطانية حول انفجارٍ واردٍ للعنف صادر عن الجماعة اليهودية يؤكد مشروعيتها استئنافُ نشاطات جماعةَ شتيرن أو ليحي. فبعد مصرع أبراهام شتيرن، يواصل زملاؤه السابقون اعتبار أن العدو الرئيسي بريطاني وليس ألمانيًا. وإذ غرقوا في السرِّية، فقد أخذوا يعملون على إعادة تكوين منظمتهم، ليس دون

نزاعات داخلية وصراعات على السلطة قد تأخذ طابعًا دمويًا. وهكذا فـإن شـامير يتولى القيادة عبر اغتيال أحد منافسيه، إيلياهو جلعادي، الذي يريد استثارة حمام دم بين اليهود والبريطانيين(١٩٣). وبعد الهروب المثير لعشرين من المناضـلين الـذين حبسهم البريطانيون، في الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٣، تشعر المنظمـة بأنها مستعدة لاستئناف عملياتها. ويبقى عليها تحديد موقفها من الإرجون.

وخلال غزو بولنده من جانب الألمان والسوفييت، كان قائد بيتـار البولنديـة، مناحم بيجن، قد نجح في اللجوء إلى ليتوانيا. وفي عام ١٩٤٠، يجد هذا البلد نفسه، شأن دولتي البلطيق الأخريين، وقد قام الاتحاد السوفييتي بضمه إليه. فيـتم إلقـاء القبض على بيجن من جانب الشرطة ويجري ترحيله إلى حافة الدائرة القطبية فـي مستهل عام ١٩٤١. وبعد غزو الاتحاد السوفييتي، يجري الإفراج عنه وينخرط في صفوف جيش آندرز. فيتبع مساره عبر إيران والعراق ثم يجد نفسه مرابطًا معـه في فلسطين. وبفضل صلات تقليدية بين اليمين التصحيحي والعسكريين البولنديين، تجري إحالته إلى الاستيداع(١٩٤). وهو، بالنسبة للإرجون، الرجـل الـذي أرسـلته العناية الإلهية. فالمنظمة لم تكن قد أفاقـت مـن مـوت راتـسبيل. والمناضـلون متعارضون فيما بينهم فيما يتعلق بالموقف الذي يجب اتخاذه حيـال البريطـانيين. ويتولى بيجن قيادة الحركة في عام ١٩٤٣، بفضل قوة خطابه وقدراته التنظيميـة. وفي مستهل عام ١٩٤٤، تعلن الإرجون عزمها على وضع حد للهدنة واسـتئناف المعركة إلى أن يتم نقل السلطة إلى حكومة مؤقتة عبرية.

والحال أن بيجن، سعيًا منه إلى تبرئة ضميره، لا يستهدف غير أهداف مدنية حتى لا يمس العسكريين البريطانيين طالما أن الحرب مـستمرة. وهـذه الحجـة الفارغة لا يمكنها إخفاء واقع أن حفظ النظام إنما يتطلب سحب وحدات مقاتلة مـن المعركة ضد ألمانيا. أمّا جماعة شتيرن فهي لا تفـرق [بـين الأهـداف المدنيـة والأهداف العسكرية] وتسعى إلى تحقيق نتائج مثيرة كاغتيال ماكمايكل. فمنذ السنة السابقة، كان المندوب السامي قد أنهى مدته العادية وتم التمديد له في عدة مناسبات بسبب عدم وجود خليفة مناسب (كانت وزارة المستعمرات تريد تعيين باترشل، لكن مساعد ووتشوب السابق قد اضطر إلى سحب ترشيحه، لأسباب صحية)(١٩٥).

وتبدأ الاعتداءات في ١٢ فبراير/ شباط ١٩٤٤ وتستهدف مكاتب مصلحة الهجرة وأجهزة رسمية أخرى. وفي يوم ١٤، يجري قتل ضابط شرطة وشرطي في حيفا. وفي شهر مارس/ آذار، تتعرض منشآت الشرطة للاستهداف بشكل مباشر، بما يؤدي إلى سقوط عدة ضحايا من البريطانيين والعرب واليهود. وتفرض السلطات حظرًا للتجول في المدن والأحياء اليهودية وتستعيد عقوبة الإعدام لحائزي الأسلحة والذخائر (كانت هذه العقوبة قد عُلِّقت في عام ١٩٤٠). وتشجب المؤسسات اليهودية هذه الاعتداءات التي تساعد «أعداء الشعب اليهودي عن غير قصد أو عن قصد»[١٩٦]. ويجد السكان العرب أن القمع جد رخو بكثير بالمقارنة مع القمع الذي مورس ضد الانتفاضة العربية. وتحرص إدارة الانتداب بالأخص على أن تتبرأ الوكالة اليهودية من هذه الأعمال الإرهابية، حتى وإن كانت تشتبه بأن بعض المسئولين الصهيونيين يقدمون دعمهم «للمنشقين»[١٩٧]. ويظل الموضوع الرئيسي للقلق هو الهجرة. فالكتاب الأبيض قد أشار إلى موعد ٣١ مارس/ آذار ١٩٤٤ النهائي بالنسبة لتأشيرات الدخول الـ ٧٥ ٠٠٠ المقرَّرة، بيد أنه لم يجر منح ٣٠ ٠٠٠ تأشيرة، بسبب الحرب والقيود التي فرضها البريطانيون. فيمدد البريطانيون صلاحية الفترة المذكورة مع مراعاتهم دومًا لمعيار طاقة الاقتصاد الاستيعابية.

وفي أبريل/ نيسان، ينصب الاهتمام على البرنامج الذي نشره حزب العمال البريطاني بالنسبة لما بعد الحرب والذي يطالب، في فصله الخاص بفلسطين،.بإلغاء الكتاب الأبيض ويعلن تأييده لترحيل السكان الذي من شأنه أن يسمح، بعد توطين عرب فلسطين في أراض أخرى، بخلق دولة يهودية سيتم تعديل حدودها، «بالاتفاق مع مصر وسوريا وشرق الأردن». وفي شهر مايو/ أيار، يعلن بن جوريون عدم تضامنه مع هذا التصريح الذي أثار سخطًا قويًا بين صفوف العرب[١٩٨]:

> إن الخطط الصهيونية لا تنطوي البتة على ترحيل عرب فلسطين. على العكس تمامًا، فقد روعيت بالكامل حقوق مليون من السكان العرب في هذا البلد. وإذا ما كانت سوريا والعراق يسعيان، مع ذلك، لأسباب اقتصادية أو سياسية، إلى زيادة سكان كل منهما، فبوسع فلسطين أن تشكل بالنسبة لهما احتياطيًا مهمًا يمكنهما الأخذ منه، بيد أن هذا ليس غير شأن داخلي عربي بشكل خالص.

والحال أن العمد العرب الذين اجتمعوا في مؤتمر يضم ممثلي بلديتي القدس ويافا المختلطتين إنما يشجبون قرار حزب العمال ويطالبون بوقف الهجرة نهائيًّا وبالإبقاء على القيود المفروضة على نقل الملكيات العقارية. فيحتج الأعضاء اليهود في مجلس بلدية القدس على موافقة عمدتهم العربي، مصطفى بك الخالدي، على هذا النص، ويقررون مقاطعة المجلس البلدي. فيعقب ذلك طوفان من الاتهامات المتبادلة في الصحف اليهودية والعربية(١٩٩). ويستأنف أعضاء المجلس البلدي اليهود نشاطاتهم، إلاَّ أنه بعد ذلك ببضعة أسابيع سوف يقرر مصطفى بك، وسوف يرفضون، انتخاب عمدة عربي جديد، بما يؤدي إلى إصابة أول مجلس بلدي مختلط في البلد بالشلل النهائي.

وفي شهر يونيو/ حزيران، يجري تفسير الإنزال في نورماندي على أنه علامة على قرب انتهاء الحرب، وهو ما يعني تكثيفًا للنقاش حول مستقبل فلسطين(٢٠٠). وتتركز نشاطات الإرجون وجماعة شتيرن على العمل الدعائي في داخل الجماعة اليهودية. وتُصدر المحاكم العسكرية أحكامها الأولى بالإدانة ضد أعضاء في جماعة شتيرن. وبعد صدور عقوبات بالحبس لمدة عشر سنوات، يصدر أول حكم بالإعدام في ٢٧ يونيو/ حزيران. وفي شهر يوليو/ تموز، يجري الإعلان عن تعيين اللورد جورت، حاكم مالطة خلال الحرب، خلفًا لماكمايكل. وهذا الإعلان يعجل باعتداءٍ على المندوب السامي نظَّمه شامير. ففي ٨ أغسطس/ آب، لا يصاب ماكمايكل إلاَّ بجراح طفيفة، لكن مساعده يصاب إصابة جسيمة. ويعبر العرب عن غضبهم بينما يشجب مسئولو الوكالة اليهودية هذا العمل الإجرامي(٢٠١). ويغضب اللورد موين من رخاوة القمع. فهو يرى أنه كان يجب اغتنام الفرصة لإلقاء القبض على جميع الأشخاص الذين يتمسكون بخطابات تحرض على العنف(٢٠٢).

والحاصل أن ماكمايكل، في رسالته الوداعية، في أواخر شهر أغسطس/ آب، إنما يحذر السكان من المخاطر الناشئة عن روح التعصب(٢٠٣):

في اللحظة التي أغادر فيها فلسطين، أشعر بأن هناك الكثير من الأشياء التي لا يزال من الواجب القيام بها. فأنا أشعر بأن هناك مخاطر كثيرة تنبع من الداخل وتهدد طمأنينة هذا

البلد ورخاءه. وأفدح هذه المخاطر هو أن التعصب السياسي قد جرى غرسه عمدًا في أذهان الجيل الجديد. وهذا التعصب ينزع إلى أهداف تتعارض مع مبادئ الديموقراطية. فهذا التعصب ينزع إلى السيطرة والرغبة في الانفراد بالهيمنة. وقد رأينا التعصب بالفعل في ألمانيا. فقد ترتب عليه هدم الصداقة الدولية جد الثمينة بالنسبة للعالم. إلاّ أن هذا التعصب، والحمد للّه، لم يلق التأييد من الجميع. وفي فلسطين إمكانيات لإنقاذ البلد من عواقبه.

والحال أن غريزة السيطرة لا يمكن أن تؤدي إلاّ إلى التسبب في الخرائب والإكثار من الكوارث. ولن تكون هناك مأساة أكثر ترويعًا من المأساة التي قد تنشب غداة هذه الحرب من أجل العدالة والحرية، في هذه الأرض التي رددت لأول مرة نداء المخلّص هذا: «المجد لله في الأعالي وعلى الأرض السلام للناس الطيبين». وهذا القول ليس مهمًا من الزاوية الدينية وحدها، فهو يشكل التعبير النهائي عن الحكمة البشرية.

والداء الذي تعاني منه فلسطين يمكن التعبير عنه بالعبارة التالية: «كثير من المكر وقليل من الحكمة».

بيد أن هذه الكلمات الطيبة لا يجب لها أن تخفي عواقب السياسة التي اتّبعها المندوب السامي: لقد ضَحَّى بيهود أوروبا في سبيل المصالح الاستراتيجية البريطانية وخرّب تطبيق البنود الإيجابية للكتاب الأبيض، فمنع العرب الفلسطينيين من التمكن من إمساك زمام مصيرهم بأيديهم.

الفصل الثاني عشر

الجدل الأميركي- البريطاني

" لا يسع الحكومة البريطانية الانحياز، أيًا كان رأي الولايات المتحدة في ذلك، إلى الأطروحة التي تذهب إلى أن اليهود، بما يتميزون به من نبوغ وقدرات في مجال الإنتاج كما في مجال العلم، سيتم استبعادهم من أوروبا. فنحن نعتقد أنه عندما يستقر الوضع الأوروبي- ولا مراء في أن ذلك سوف يستغرق سنتين أو ثلاث سنوات- سيتم التوصل إلى الاعتراف بأنه سيكون بوسع عدد من اليهود أن يصبحوا الرجال الأكثر أهلية الذين يمكننا العثور عليهم للإسهام في إعادة إعمار أوروبا.

" والأرجح أننا ما كنا لنكسب هذه الحرب - وأنا أسجل هذا الواقع جادًا تمامًا- لو لم يرتكب هتلر خطأ طرد يهود أوروبا، لأن أحد أعظم الأرصدة في هذه الحرب قد تميز بطابع علمي وتقاني. [...].

" ويرجو السيد بيفن من اليهود مراعاة واقع أنه قد ينشأ خطر رد فعل معادٍ للسامية إذا ما حاولوا «اقتحام صدارة الطابور» وهو يقول إن من المرغوب فيه تمامًا ألاّ يبالغ يهود أوروبا في التشديد على خصوصيتهم العرقية. وسوف يرى من سيطّلعون منهم على تصريحه اليوم في المجلس أنه قد شدّد على القضاء على الكراهية العنصرية».

مؤتمر صحافي لإرنست بيفن في
١٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٥[١].

" يرى سكان فلسطين اليهود أن السياسة التي عرضها بيفن مخلصة لروح ولنص الكتاب الأبيض. فهي تلغي حق اليهود في العودة إلى وطنهم وتُحَوّلُ هذا الحق إلى أريحية تتوقف على إرادة طرف ثالث وتسد الطريق بذلك أمام الناجين من المقابر الأوروبية.

* وهي تبقي على القوانين الخاصة بالأراضي، وهو ما يشكل تفرقة بين الأجناس ويشل بذلك مساعي اليهود في وطنهم. وهي تتنكر للطموحات القومية اليهودية التي تم الاعتراف بها وورد ذكرها في تصريح بلفور وميثاق الانتداب.

* وهي تُحَوِّلُ مفهوم «الشعب اليهودي» إلى مفهوم «الجماعة اليهودية» ومفهوم «المقام القومي للشعب اليهودي» إلى مفهوم «المقام اليهودي». وتتجاهل الإبادة التي حدثت في أوروبا وإخضاع اليهود في غالبية بلدان الشرق والضرورة الحيوية لجمع اليهود الناجين في وطنهم الذي كرَّسه لهم الكتاب المقدس وتاريخ هذا الشعب.

* وهي تركز انتباه العالم على الحل الوهمي المتمثل في التشتيت والاستيعاب وليس على الحل المتمثل في البعث القومي ورد الاعتبار السياسي.

* إن سكان فلسطين اليهود، الواعين كل الوعي برسالتهم المتمثلة في جمع شعبهم الموجود في المنفى، والمخلصين لذكرى ملايين الضحايا، إنما يرفضون بمشاعر الألم والسخط والغضب هذه السياسة.

* وسكان فلسطين اليهود ينبذون هذا النهج في التصرف وسوف يتصدى له الشعب اليهودي أينما كان».

قرار إجماعي للجمعية الانتخابية اليهودية المنعقدة في القدس في ٢٨ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٥[٢].

اغتيال اللورد موين

كثَّفت الحكومات العربية، وعلى رأسها مصر، احتجاجاتها الدبلوماسية بصدد الحملة الصهيونية في الولايات المتحدة. وتقدم واشنطون لهذه الحكومات قدرًا من الترضية بتأكيدها على أنها لم تتخذ موقفًا بشأن الكتاب الأبيض وعلى أن أي قرار سوف تسبقه مشاورات مع اليهود ومع العرب[٣]. وفيما يتعلق بعرب فلسطين، فإن من الصعب العمل على انبثاق تمثيل سياسي جديد لهم. ورجال حزب الاستقلال العائدون من المنفى، كعوني عبد الهادي، يحاولون إعادة تكوين حزبهم، الذي ستتألف قاعدته الاجتماعية من الطبقات المتوسطة التي تحقق توسعًا سافرًا من جراء الرواج الاقتصادي لزمن الحرب. وهم يؤيدون مقترحات نوري السعيد

الخاصة باتحاد كونفيديرالي للشرق الأدنى يتمتع فيه اليهود بشبه حكم ذاتي. ويعارض أنصار الحسينيين بقوة هذه المحاولات الرامية إلى انتزاع قيادة الحركة القومية، ويجعلون من رفض الكتاب الأبيض العلامة المميزة للانتماء القومي ويعيدون إطلاق الحزب العربي الفلسطيني. وتحاول الحكومات العربية فرض وساطتها. وعلى الرغم من فشلها، فإنها تفوز باختيار موسى العلمي ممثلاً لفلسطين خلال المباحثات النهائية حول الوحدة العربية والتي تبدأ في القاهرة في ٢٥ سبتمبر/ أيلول ١٩٤٤[٤].

وبما يثير الاستغراب العام[٥]، فإن الحكومات العربية تتوصل إلى صيغة اتحاد تفضي إلى بروتوكول الإسكندرية الصادر في ٧ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٤: فهو يعلن تكوين جامعة للدول العربية مهمتها تنسيق نشاطات هذه الدول. والحال أن أنصار نزعة قومية توحيدية، هم في تلك اللحظة الهاشميون أساسًا، قد تعرضوا للهزيمة، لأن مصر والعربية السعودية قد توصلتا إلى الإبقاء على سيادة الدول.

وفيما يتعلق بفلسطين:

ترى اللجنة أن فلسطين ركن مهم من أركان البلاد العربية وأن حقوق العرب لا يمكن المساس بها من غير إضرار بالسلم والاستقرار في العالم العربي.

كما ترى اللجنة أن التعهدات التي ارتبطت بها الدولة البريطانية والتي تقضي بوقف الهجرة اليهودية والمحافظة على الأراضي العربية والوصول إلى استقلال فلسطين هي من حقوق العرب الثابتة التي تكون المبادرة إلى تنفيذها خطوة نحو الهدف المطلوب ونحو استتباب السلم وتحقيق الاستقرار.

وتعلن اللجنة تأييدها لقضية عرب فلسطين بالعمل على تحقيق أمانيهم المشروعة وصون حقوقهم العادلة.

وتصرح اللجنة بأنها ليست أقل تألمًا من أحد لما أصاب اليهود في أوروبا من الويلات والآلام على يد بعض الدول الأوروبية الدكتاتورية، ولكن يجب ألا يُخلط بين مسألة هؤلاء اليهود وبين الصهيونية. إذ ليس أشد ظلمًا وعدوانًا من أن تحل مسألة يهود أوروبا بظلمٍ آخر يقع على عرب فلسطين على اختلاف أديانهم ومذاهبهم[٦].

وبهذه الصيغة الأريبة، ودون قول ذلك على المكشوف، توافق الحكومات العربية، متأخرةً إلى حدٍّ ما، على الكتاب الأبيض الصادر عام ١٩٣٩.

وعلى الجانب البريطاني، تعمل مختلف الهيئات كالعادة على خطة التقسيم الجديدة. وفي ١١ سبتمبر/ أيلول ١٩٤٤[٧]، يصبح بوسع أوليفر ستانلي البت في محصلة مختلف المواقف: إن مشروع سوريا الكبرى غير قابل للتطبيق في اللحظة المباشرة لأن السوريين جد متعلقين بالفكرة الجمهورية ولأن فرنسا سوف تحتفظ بنفوذ جد قوي في سوريا مستقلة. ويجب الاقتصار على دمج الجزء العربي من فلسطين بشرق الأردن تحت اسم «سوريا الجنوبية»، على أن تكون عمَّان عاصمة لهذه الدولة الأخيرة. وفي ٦ أكتوبر/ تشرين الأول، تعبر وزارة الخارجية عن تحفظاتها: إن التقسيم لن يضع حدًّا للانزعاجات العربية. فهو، في مفهومه الحالي، سوف يكون على حساب السكان العرب، الذين سيجدون أنفسهم وقد جُرِّدوا من الجزء الأغنى في فلسطين، أمَّا تكاثر الحدود فمن شأنه أن يجعل أمن الدولة اليهودية عصيًا على أن يستتب. وسوف تكون دولة القدس المستقلة موضع أطماع من جانب الطرفين. وتتعزز مواقع خصوم خطة التقسيم من جرَّاء تأييد مجمل القوى الصهيونية لبرنامج بيلتمور، الذي يطالب بمجمل فلسطين لليهود: فلماذا تجري استثارة عداوة العالم العربي والإسلامي بمشروع رفضه الصهيونيون منذ البداية[٨]؟ ومع ذلك فإن اللجنة المشتركة بين الوزارات تواصل تأييد مبدأ التقسيم.

وفي فلسطين، تستأنف الاعتداءات مسيرتها في أواخر شهر سبتمبر/ أيلول، حيث تستهدف رجال الشرطة البريطانيين وتُوقع عدة ضحايا من العرب[٩]. وتصبح عمليات الإرجون متهورة بشكل متزايد باطراد، بينما يجري فرض اكتتابات لتمويل الحركة[١٠]. ويدعو البريطانيون السكان اليهود إلى التعاون في النضال المعادي للإرهاب في لحظة ينخرط فيها الحلفاء في المرحلة الأكثر حساسية في النضال ضد ألمانيا النازية –«أكثر المضطهِدين الذين عرفهم اليهود وحشيةً وضراوةً وانعدامًا للرحمة»[١١]. وهم يخاطبون المؤسسات اليهودية لتوضيح أن الإدانة اللفظية لا تكفي وأنه لابد من القيام بفعل عملي: «فشرف الشعب اليهودي معرَّض للخطر». أمَّا المقبوض عليهم بشبهة الانتماء إلى الإرجون أو جماعة شتيرن فيتم ترحيلهم إلى إيريتريا. وعلى الجانب العربي، نجد امتناعًا عن شن أعمال انتقامية بعد سقوط قتلى عرب من جراء الاعتداءات اليهودية[١٢].

وقد قررت جماعة شتيرن الحفاظ على استقلالها عن الإرجون، وهي منظمة أهم بكثير. وهي تسعى [جماعة شتيرن] إلى القيام بعملية مثيرة لتأكيد وجودها في لحظة تتصدر فيها حركةُ بيجن المعركة. وبعد فشل محاولات اغتيال ماكمايكل، فإن الهدف التالي هو اللورد موين، المتهم بالمسئولية عن جميع الدناءات البريطانية وعن الامتناع عن غوث يهود أوروبا. وبفضل جنود يهود مرابطين في مصر، تنجح جماعة شتيرن في الحصول على تفاصيل التحركات اليومية للوزير البريطاني. وفي ٦ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٤، تطلق قوة خاصة من رجلين النار على سيارة اللورد موين، الذي يلقى مصرعه في الهجوم. وتنجح الشرطة في الإمساك بالمهاجمين. وعلى أثر محاكمة مثيرة، سوف يحظيان خلالها بتأييد الرأي العام المصري، سيجري الحكم عليهما بالإعدام وسيتم تنفيذ الحكم (مارس/ آذار ١٩٤٥) [١٣].

والمسألة هذه المرة خطيرة. فتقرر المؤسسات الصهيونية، المنزعجة من رد الفعل البريطاني، التعاون فورًا في القمع. وهذه هي «الفرصة»، اللحظة التي تقدم فيها قوى اليسار أسماء الناشطين الذين تجرى مماهاتهم بالفاشيين. ثم إن بعضهم قد قام بخطفهم رجالُ البالماخ أو الهاجاناه وجرى تعذيبهم لكي يقدموا معلومات. وهذه الأعمال تتكشف عن أعمال مثمرة من الناحية السياسية لأنها تعطي لأصدقاء الصهيونية، كونستون تشرشل، إمكانات لعدم الرضوخ للدعوات إلى اتخاذ تدابير حادة طالبت باتخاذها الإدارة الاستعمارية، التي تريد تعريض اليهود للعقاب نفسه الذي تعرض له العرب عند اغتيال آندروز في عام ١٩٣٧ [١٤] (فرض غرامة جماعية على مجمل الجماعة اليهودية، القبض على القيادة الصهيونية وترحيلها). ويرى اللورد جورت أن الوسيلة الوحيدة لمكافحة الإرهاب مكافحة فعالة إنما تتمثل في إشراك المؤسسات اليهودية فيها، فليس من شأن قسوة جد عظيمة سوى إعطاء الإرهاب زخمًا جديدًا.

وقد شعر تشرشل بالغضب لاغتيال صديقه اللورد موين. ومع ذلك فقد اعترض على مطالبة ستانلي بتعليق الهجرة اليهودية. ودون إعطاء تعليمات رسمية، يقرر تجميد المسألة مع الامتناع عن وضع التقسيم في جدول أعمال وزارة الحرب. والحق إن الشهور الأخيرة للحرب العالمية تكفي لشغل الحكومة، لاسيما

أن المواجهة مع الشيوعيين تبدأ في اليونان المحرَّرة. وقد فقد رئيس الوزراء بالأخص كل ثقة بالحركة الصهيونية وبفكرة جعل المقام القومي اليهودي حصنًا مواليًا لبريطانيا في الشرق الأوسط. وإلى نهاية عمله الوزاري، سوف يرفض منح ڤايتسمان أي موعد لمقابلته.

وفي الساحة، نجد أن إدوارد جريج، خليفة اللورد موين، إنما يصبح خصمًا سافرًا لخطة التقسيم، شأن اللورد جورت، الذي تحول إلى فكرة العودة إلى سياسة الكتاب الأبيض. وبما أن الممثلين الديبلوماسيين البريطانيين في الشرق الأوسط كانوا بالفعل خصومًا سافرين للتقسيم، وبما أن العسكريين لم يكونوا متحمسين كثيرًا له، فإن المدافعين عنه قد فقدوا مواقع رئيسية في عملية اتخاذ القرار. وهكذا فقد تميزت الشهور الأخيرة للحرب، على الجانب البريطاني، بانعدام القرارات. ودون أن يتمكن المسئولون من طرح سياسة أخرى، فإنهم يتمسكون، في تصريحاتهم العلنية، بكلام عام عن الأهمية التي يوليها العالم لمسألة فلسطين، ولا يقومون البتة بإشارات صريحة إلى الكتاب الأبيض[١٥]. وتجري مماهاة الإرهاب اليهودي علنًا بالنازية كما يجري حث المؤسسات اليهودية على التعاون مع السلطات. والواقع أن الإرجون تواصل عملياتها المثيرة، الأمر الذي يؤدي إلى سقوط قتلى من الرجال، فالمعلومات التي تقدمها الهاجاناه والپالماخ، على الرغم من وفرتها، لا تتعلق إلاَّ بمناضلين قاعديين في الإرجون وشتيرن.

انتهاء الحرب

في شهر فبراير/ شباط، ينصب الاهتمام على زيارتي روزڤيلت وتشرشل المثيرتين إلى مصر في طريق عودتهما من مؤتمر يالطا. والحدث الأبرز هو اللقاء الذي تم بين الرئيس الأميركي وابن سعود، في ١٤ فبراير/ شباط ١٩٤٥. ومن المؤكد أن شخصية الملك السعودي قد تركت انطباعًا قويًّا في نفسه. والمسألة التي نوقشت في التوِّ والحال هي مسألة اللاجئين اليهود الأوروبيين: فيعبر له ابن سعود عن رأيه في أن البلدان المسئولة عن اضطهادهم ليس أمامها سوى أن توفر لهم المكان الضروري. ويضيف روزڤيلت أنه بما أن ثلاثة ملايين من اليهود البولنديين قد قُتلوا، فمن المؤكد أن هناك مكانًا [لهؤلاء اللاجئين] فيها. ويستطرد الملك متحدثًا

عن شرعية موقف العرب في فلسطين وعن الثقة التي يكنونها لحس العدالة لـدى الحلفاء والولايات المتحدة. فيرد عليه الرئيس بأنه يود أن يؤكد للملك أنه لن يفعـل أي شيء لمساعدة اليهود ضد العرب وأنه لن يقوم بأي عمل معادٍ للشعب العربي؛ وتأكيده لا يتعلق بمجادلات الصحافة والكونجرس، والتي لا يمكنه السيطرة عليهـا، وإنما يتعلق بسياسته هو بوصفه رئـيس الـسلطة التنفيذيـة لحكومـة الولايـات المتحدة[١٦].

والحال أن روزفيلت قد أعلن قطيعته المباشرة مع التأكيد المألوف الذي يذهب إلى أن الولايات المتحدة يتعين عليها التشاور مع اليهود والعرب، قبل اتخاذ قرار. فهو يؤكد في الكونجرس بعد أيام قليلة من ذلك أن ما عرفه من ابن مـسعود عـن فلسطين في خمس دقائق يفوق كل ما عرفه عنها في كل ما مـضى مـن حياتـه. ويبدي هاري هوبكنز ذهوله مضيفًا أن الشيء الوحيد الذي اكتشفه الرئيس هو مـا يعرفه الجميع، ألاّ وهو أن العرب لا يريدون مزيدًا من اليهود في فلسطين. وعلـى أي حال، فإن الرئيس لا يتردد في تقديم نفسه الآن كخبيـر فـي شـئون الـشرق الأدنى[١٧].

والحاصل أن روزفيلت، خلال الأسابيع الأخيرة من حياته، إنما يكثـر مـن التصريحات العلنية المتناقضة. ففي ١٦ مارس/ آذار ١٩٤٥، يـصرح للـزعيمين الصيهونيين الأميركيين وايز وسيلفر بإعلان أن الرئيس مؤيِّد لحرية كاملة للهجـرة اليهودية ولإقامة دولة يهودية، بيد أنه يوضح للدول العربية أن هاتين ليـستا غيـر إمكانيتين بعيدتين وأنه لا يزال وفيًّا بالطبع لتعهداته[١٨]. وردًّا على ابن سعود الذي كتب إليه مرة أخرى لكي يعرض له الموقف العربي، كَتَبَ في ٥ أبريل/ نيسان:

" لا مراء في أن جلالتكم تتذكرون أيضًا أنني، خلال محادثتنا التي جرت مؤخرًا، قـد أكدت لكم بوصفي رئيس السلطة التنفيذية لهذه الحكومة أنني لن أقوم بأي عمل من شـأنه أن يبدو معاديًا للشعب العربي.

ومن ثم فإنه يسرني أن أكرر لجلالتكم التأكيدات التي حصلتم عليها سلفًا بالفعـل فيمـا يتعلق بموقف حكومتي وموقفي الشخصي بوصفي رئيسًا للسلطة التنفيذيـة، بـشأن المـشكلة الفلسطينية، وبوسعي أن أؤكد لكم أن سياسة هذه الحكومة في هذا الصدد لم تتغير[١٩].

وفي رسالتيه إلى الوصي على عرش العراق وإلى الرئيس السوري القوتلي (١٢ أبريل/ نيسان ١٩٤٥)، يكتفي بذكر المشاورات مع اليهود والعرب. وهذا آخر تأكيد له، لأنه يموت في اليوم نفسه.

والأرجح أن رجل الدولة الكبير، بعيدًا عن مسلكه السياسوي، كان يفكر في خطة وضع فلسطين تحت الوصاية الدولية بمشاركة من سلطات الديانات التوحيدية الكبرى الثلاث[٢٠]. وهذا، في تصوره، لا يتعارض مع تصريحاته المختلفة ومن شأنه في الوقت نفسه أن يسمح بالتقدم بمشروعه الأثير الخاص بوضع المستعمرات الأوروبية تحت الوصاية، والذي ستجري مناقشته في مؤتمر سان فرانسيسكو.

وخلال وجود رجلي الدولة الأنجلو- ساكسونيين في مصر، كانت وكالة الأنباء الأميركية «يونايتد برس» قد نشرت برقية تؤكد أن بريطانيا العظمى سوف تطرح على الدول العربية تكوين اتحاد فيدرالي للشرق الأدنى وتقسيم فلسطين على أن يندمج الجزء العربي منها بشرق الأردن وسوريا والعراق تحت سيادة عبد الله، وعلى أن يشكل لبنان مع الدولة اليهودية «اتحادًا فيدراليًا يهوديًا – مسيحيًا». وفي التوّ والحال، يجري تكذيب هذا النبأ، الذي أعيد نشره في فلسطين[٢١]. والحال أن هذا «النبأ الكاذب» إنما يعيد إطلاق التكهنات السياسية. وهكذا فإن اللورد جورت، الذي يلتقي ڤايتسمان في ٢٠ فبراير/ شباط في مقر إقامته في ريحوڤوت[٢٢] إنما يصبح بوسعه جس نبض ردود الأفعال الصهيونية. والحال أن المسئول الصهيوني لا يفكر في أن تتخلى الدولة اليهودية في غرب نهر الأردن إلاّ عن ذلك الجزء الذي يضم هضاب الداخل (الضفة الغربية) والذي لا يسكنه سوى العرب. وفي ذلك الوقت، يتمثل الموقف الرسمي للصهيونيين في أن بوسع فلسطين استقبال مئات الآلاف، بل ملايين اللاجئين، في غضون سنوات قليلة، بفضل مشروع طموح لتنمية مجمل الموارد الهيدروجرافية للمنطقة. وعندئذ فإن التقسيم إنما يصبح غير عملي لأن المناطق ذات السكان العرب تحتوي بالتحديد الجانب الأكبر من الموارد المذكورة. ثم إن تحقيق هذه الخطة الإنمائية الطموحة إنما يعني أن الوكالة التي سوف يُعْهَدُ إليها بها سوف تتمتع بسلطات واسعة، خاصة فيما يتعلق بالمصادرة. وفي محادثات تالية في القاهرة[٢٣]، يرى ڤايتسمان، دون تردد، أن هذه الخطة، التي سيمولها اليهود، يجب أن تعود بالفائدة عليهم أساسًا وأن

فائض السكان العرب سوف يضطر بالطبع إلى النزوح إلى العالم العربي خارج فلسطين.

ويحاول البريطانيون رد محاوريهم الصهيونيين إلى الحقائق الواقعية المباشرة[٢٤]، لكنهم هم أنفسهم أسرى انعدامات يقينهم بينما يقترب بشكل لا مفر منه نفاد حصص الهجرة التي نص عليها الكتاب الأبيض. والآن، فإن الصهيونيين لا يتحدثون فقط عن إحضار الناجين اليهود من أوروبا، بل يتحدثون أيضًا عن إحضار اليهود «الشرقيين» (يهود البلدان الإسلامية). ويجري الآن عقد الصلة بين الإبادة والهجرة اليهودية. وفي منتصف مارس/ آذار ١٩٤٥ ينتهي أسبوع الحداد القومي اليهودي إحياءً لذكرى «إبادة ثلث الشعب اليهودي». وتوجه القاعاد ليومي إلى العالم هذا البيان[٢٥]:

> باسم الناجين من المذابح التي استهدفت ملايين اليهود في القارة الأوروبية، باسم مئات الآلاف من أبناء إسرائيل الذين يحاربون على جميع الجبهات، ويخدمون في جيوش الحلفاء، نطالب بتأمين مستقبل الشعب اليهودي بوصفه أمة مستقلة في وطننا ونطالب بفتح أبواب هذا الوطن، دون إبطاء، أمام الناجين.

ومن شأن العثور على تعايش بين اليهود والعرب أن يعني الإبقاء على حالة مستقرة. بيد أن ذلك غير وارد بسبب دينامية الصهيونية، التي تهدد جميع الأوضاع المستقرة. وهكذا، ففي عمودية القدس، منذ موت عمدة القدس العربي مصطفى الخالدي في أغسطس/ آب ١٩٤٤، يتولى العمدة اليهودي المساعد الإدارة في فترة الانتقال. فيطالب العربُ بالعودة إلى الوضع السابق. وفي مارس/ آذار ١٩٤٥، يعين اللورد جورت مسلمًا في منصب العمدة الذي مات ثم يعلن إضافة عضوين بريطانيين في المجلس البلدي (ليسا مسيحيين بالضرورة)، وهو ما يؤدي إلى مجلس من ستة يهود وستة عرب واثنين من البريطانيين (سيلعبان بذلك دور الحكَم في حال نشوب نزاع). وسيكون العمدة بالتناوب يهوديًا ومسلمًا ومسيحيًا لمدة ولاية من سنة واحدة[٢٦].

ويرى العرب أن إعادة النظر هذه في موقع يحتلونه إنما تعد خيانة لروح الكتاب الأبيض. ويطالب اليهود بأن تكون العمودية لهم لأنهم يشكلون أغلبية

السكان وأغلبية دافعي الضرائب (وإن لم يكونوا يشكلون بالضرورة أغلبية الناخبين)، وقد يكونون مستعدين لقبول تناوب بين عمدة عربي وعمدة يهودي. وهم يقبلون في النهاية التناوب بين ثلاثة بشرط أن يكون كل سنتين، على أن يكون العمدة الأول يهوديًا وأن يكون العمدة المسيحي بريطانيًا[٢٧]. فيدشن الحزب العربي الفلسطيني، حزب الحسينيين، إضرابًا احتجاجيًا عامًا وتتبعه في ذلك المنظمات العربية الأخرى (٢٤ مارس/ آذار ١٩٤٥) [٢٨]. فالعرب لن يقبلوا أبدًا عمدة يهوديًا، وهو ما سوف يصيب المؤسسة البلدية بالشلل. وفي شهر يونيو/ حزيران، سوف تحل حكومة فلسطين المجلس البلدي وسوف تعين لجنة مؤقتة تتألف من موظفين بريطانيين[٢٩].

وهَبَّةُ الاحتجاج هذه لا يجب لها أن تخفي شلل الطبقة السياسية العربية. فموسى العلمي، القريب من الأوساط الاقتصادية، يحاول تنظيم مؤسسات مهمتها صد حركة بيع الأراضي وخلق معارضة اقتصادية للصهيونية. وبشكل موازٍ، ولإدراكه الكامل أن الرأي العام الدولي سوف يلعب دورًا حاسمًا، يود إنشاء مكاتب دعاية في البلدان الغربية. وإذا كان يحصل على دعم مالي من العراق، فإن السياسيين الآخرين، الذين يغارون من علو مكانته، إنما يعملون على إحباط مساعيه[٣٠]. ويعيد أنصار الحسينيين تنظيم أنفسهم ويستعيدون نبرة سياسية جذرية.

وعجز السياسيين الفلسطينيين يجد ترجمة له في تعليق السكان آمالهم على الحكومات العربية. وهذه الأخيرة تواصل التعارض فيما بينها بشأن مسألة الوحدة العربية. فبروتوكول الإسكندرية لم يضع حدًا لمحاولات الهاشميين. ويبدو عبد الله بوصفه المكدِّرَ الرئيسي للنظام السياسي العربي المشترك، فهو يدعو من حين إلى آخر إلى تكوين سوريا كبرى تحت سيادته[٣١]، في حين أن نوري السعيد يستأنف بلا كلل مشروعاته الخاصة بالهلال الخصيب وتكوين اتحاد فيدرالي للشرق الأدنى تحت هيمنة عراقية. والحال أن اجتماع وزراء الشئون الخارجية العرب في فبراير/ شباط ١٩٤٥ في القاهرة إنما يشير إلى اتساع الانقسامات العربية[٣٢]. فالمندوب السعودي يرفض مشروعية جميع مطالب شرق الأردن مشيرًا إلى خضوع هذا البلد لبريطانيا العظمى. كما أن المندوبين السعودي واللبناني يعترضان بقوة على كل ما من شأنه أن يبدو شبيهًا بسوريا كبرى أو بهلال خصيب، بينما

يرى موسى العلمي في هذه المشاريع الوسيلة الوحيدة لمقاومة «نشاطات الصهيونيين الخطرة»(×). فهؤلاء الأخيرون بسبيلهم إلى تسليح أنفسهم وسوف يستولون على البلد بالقوة عند انتهاء الحرب العالمية. فيرد عليه نوري السعيد بأن بلدًا يُحكَمُ على أساس علاقة ديموغرافية يمثل فيها العربُ ثلثي السكان بينما لا يمثل اليهود فيها غير ثلث السكان لن يكون قابلاً للحياة بسبب الأطماع الصهيونية المدعومة من الأميركيين. واستئناف هجرة يهودية يجب أن يكون مشروطًا بتحقيق سوريا الكبرى التي سوف تحفظ علاقة ديموغرافية وسياسية مؤاتية للعرب. ولا يريد المندوب السعودي تصديق أن الأميركيين سيدعمون الصهيونيين، حيث إن العرب يتمتعون بدعم رأس المال المالي الأميركي. أمَّا عزام باشا، الأمين العام المرشح لجامعة الدول العربية القادمة فهو يدعو إلى اقتراح حل وسط على الدول العظمى: أن تكون فلسطين ذات حكومة مستقلة قائمة على أساس العلاقات الديموغرافية، على أن تتولى لجنة دولية تحديد حجم الهجرة اليهودية «بشكل لا يؤدي معه عددُ اليهود إلى إلحاق ضرر بمصالح العرب أو باقتصاد البلد»(××). ويجري قبول هذا الاقتراح على الرغم من تحفظات نوري السعيد وموسى العلمي. وفي اللحظة المباشرة، يتم اعتماد ميثاق جامعة الدول العربية في ٢٢ مارس/ آذار ١٩٤٥. وفيما يتعلق بفلسطين، فإن لها الحق في أن تكون عضوًا في الجامعة:

> إذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال [استقلال فلسطين] ظلت محجوبة لأسباب قاهرة، فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلاً دون اشتراكها في أعمال مجلس الجامعة.
>
> ولذلك ترى الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية أنه نظرًا لظروف فلسطين الخاصة وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلاً، يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربي عن فلسطين للاشتراك في أعماله[٣٣].

وتَعِدُ الحكوماتُ العربيةُ بتقديم مساعدة مالية مهمة لمشاريع موسى العلمي (مكاتب الدعاية، التنظيم الاقتصادي لعرب فلسطين). والحال أن ردود فعل الرأي العام في البلدان العربية والتي تتميز بحدة متزايدة باطراد إنما تؤدي إلى تدهور

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.
(××) ترجمة عن الفرنسية. – م.

متزايد لوضع يهود هذه البلدان، المدعوين إلى شجب الصهيونية علنًا. وتقع أعمال العنف المباشر ضد اليهود أوّلاً في بلد غير مستقل ومحتل من جانب جيوش الحلفاء، ألاّ وهو ليبيا. وفي شهر نوفمبر/ تشرين الثاني، تترافق التظاهرات الشعبية ضد الاحتلال العسكري البريطاني في مصر مع اعتداءات على يهود مصر.

وفي الدوائر الحاكمة البريطانية، ترجع إلى جدول الأعمال تدريجيًا مسألةُ مصير فلسطين. ففي ١١ مارس/ آذار[٣٤]،أبلغ جريج وزارة الخارجية بنتيجة تفكيره: إن التقسيم غير قابل للتطبيق الآن بسبب المشكلات العسكرية والسياسية التي ستترتب عليه. ولابد من تسوية انتقالية، مع الإبقاء المؤقت للانتداب ومع هجرة يهودية يتراوح قوامها بين ١٥٠٠ و٢٠٠٠ فرد شهريًّا بعد نفاد حصص الكتاب الأبيض. وقد يتم تكليف لجنة دولية بتحديد أرقام الهجرة وقد تنتقل فلسطين من وضعية الانتداب إلى وضعية الوصاية. وفي ١٥ مارس/ آذار، يقدم اللورد جورت رأيه: إن التقسيم غير مجدٍ من الناحيتين السياسية والأدبية. وجعل فلسطين دولة يهودية مستحيل ولا يتماشى مع مصلحة بريطانيا العظمى: فما سوف نكون بإزائه هو نظام «اشتراكي- قومي» سيعيد، في الشرق الأوسط، إنتاج المُثُلِ الفاشية التي جرى للتوّ استئصالها في أوروبا[٣٥]. وبما أن النزاع يجازف بأن يستمر بعد التقسيم، فإن العرب الذين خيب البريطانيون آمالهم قد يضطرون إلى التطلع إلى الروس. وفي برقية مكمِّلة في ٢٠ مارس/ آذار، يرجع إلى مصدر الانتداب: سوف يتعين قبل أي شيء تنمية الحكم الحر ضمن إطار وصاية من جانب الأمم المتحدة يُعْهَدُ بها إلى البريطانيين. وفي ١٣ أبريل/ نيسان، ينقل إيدن إلى اللجنة المشتركة بين الوزارات موافقته على آراء جريج، إلاّ فيما يتعلق باللجنة الدولية. ولا يجري اتخاذ أي قرار قبل انتهاء الحرب في أوروبا.

بداية الأعقاب المباشرة للحرب

غداة الاستسلام الألماني، يصبح بوسع أوليفر ستانلي استنتاج أن تيار التفكير الرئيسي يتجه إلى العودة إلى سياسة ما قبل الكتاب الأبيض والخطة الأولى للتقسيم[٣٦]. وانتظارًا للعثور على حل نهائي، يتوجب تمهيد الساحة أمام استئناف محدود للهجرة اليهودية بعد نفاد الحصص التي نص عليها الكتاب الأبيض. وفي

٢٥ مايو/ أيّار، يرأس ستانلي اجتماعًا في وزارة المستعمرات يشير إلى المآزق التي انحبس فيها البريطانيون: فإلغاء الكتاب الأبيض أو تطبيق خطة التقسيم من شأنه أن يؤدي لا محالة إلى نشوب قلاقل. والقول نفسه ينطبق على استئناف الهجرة. وتفرض سياسة الوضع القائم نفسها على أمل أن استقرار الوضع في أوروبا وسياسة سوفييتية تالية قوامها إغلاق الحدود سوف يضعان حدًّا لمطلب النزوح اليهودي الجماعي إلى فلسطين[٣٧].

وبما أن انتهاء الحرب يعني حل حكومة الوحدة الوطنية وتشكيل حكومة محافظين تتولى تسيير الأمور بصورة مؤقتة قبل الإجراء القريب للانتخابات العامة، فمن غير الوارد اتخاذ قرار نهائي في الملف الفلسطيني. وينهي تشرشل وزارته كما بدأها، بتطبيق البنود السلبية للكتاب الأبيض مع الامتناع رسميًّا عن الإشارة إلى هذا المرجع.

وانتهاء الحرب في أوروبا يطلق إشارة استئناف النشاطات السياسية. فالحركات الصهيونية تحتفل بالاستسلام الألماني عبر التأكيد على مطالب قومية: فيجري التشديد على المساهمة في المجهود الحربي وعلى مكابدات يهود أوروبا وحالة اليهود المحرَّرين واستحالة وفاء الدياسپورا بحاجاتهم. فتصبح الهجرة الحرة إلى فلسطين ضرورة مطلقة، وهو ما ينطوي بالضرورة على قيام دولة يهودية في مجمل فلسطين[٣٨]. وتلك هي التيمة العامة التي ترددها الوكالة اليهودية. وممثلها في باريس، فيشر، إنما يبلغ الكيه دورسيه بها في ٣ مايو/ أيّار ١٩٤٥[٣٩]: إن الاتحاد السوفييتي لن يعترض على رحيل اليهود غير السوفييت من المناطق التي يسيطر عليها. وفي عام ١٩٣٩، كان في أوروبا ٨ ملايين من اليهود، وقد هلك منهم أكثر من ٥ ملايين. وبالإمكان توقع رحيل ما بين مليونين و٣ ملايين من اليهود إلى فلسطين، ومن هنا ضرورة تعديل الحدود وتنظيم انتقال جزء من السكان العرب إلى شرق الأردن والعراق. ومن الناحية الرسمية، تَعِدُ القاعادُ ليومي العرب بالمساواة الكاملة في الحقوق مع استقلالية تامة في إدارة مؤسساتهم الدينية والتعليمية والثقافية والاجتماعية، ضمن إطارٍ ذي طبيعة بلدية[٤٠]، وهو ما يعني رفض أي ثنائية قومية ورفض الاعتراف بحقوق قومية أو ترابية للعرب. وهذا

البرنامج نفسه يستعيده المؤتمر الصهيوني العالمي الذي ينعقد في لندن في الشطر الأول من أغسطس/ آب ١٩٤٥[٤١].

وتستأنف الإرجون عملياتها ضد البريطانيين، بمهاجمة منشآتهم العسكرية بقذائف الهاون وبتخريب خط أنابيب شركة بترول العراق، الأمر الذي يعود على الإرجون بتهمة تخريب المجهود الحربي ضد اليابان. ويجري توجيه إنذار إلى البريطانيين يدعوهم إلى ترحيل نسائهم وأطفالهم. ويتم اعتبار جميع المكاتب الحكومية أهدافًا مشروعة[٤٢]. وترد السلطات على ذلك بتدابير قمعية جديدة وتلجأ إلى الاعتقالات والترحيل.

وعلى الجانب العربي، نجد أن المشاعر مختلطة. فهناك فرحة بانتهاء الحرب مع وجود انزعاج من ضغوط جديدة من جانب الصهيونيين، الذين يمكنهم أن يجدوا من يدعمونهم في الولايات المتحدة وفي بريطانيا العظمى. ومشاركة عدة دول عربية في مؤتمر سان فرانسيسكو المكلف بتكوين منظمة الأمم المتحدة باعث على الأمل، لأن اليهود لم تجر دعوتهم إلى ذلك المؤتمر. وفي اللحظة المباشرة، يجري التضامن مع السوريين الذين دخلوا للتوّ في اختبار للقوة مع الفرنسيين (الإضراب العام في ٢٢ مايو/ أيّار)، وهو اختبار سوف يفضي إلى قصف دمشق بالقنابل ثم إلى انهيار الوجود الفرنسي في مستهل شهر يونيو/ حزيران. وخلال هذه الأزمة، يتبنى الصهيونيون بوجه عام موقفًا ممالئًا للفرنسيين ويشجبون التواطؤ بين البريطانيين والقوميين العرب، فهو تواطؤ مزعج لهم[٤٣]. وعلى المسرح السياسي العربي، نجد أن أحمد حلمي باشا، الذي أصبح رئيسًا للبنك الأهلي العربي، إنما يخوض حملة ضد موسى العلمي الذي يتمتع بدعم من جانب البنك العربي الذي يرأسه عبد الحميد شومان. والحال أن فصائل المجتمع الزراعي قد بدلت مواقعها في المؤسسات الحديثة الجديدة الناشئة عن الرواج الاقتصادي لزمن الحرب.

وفي هذا السياق، يصل الحاج أمين الحسيني إلى فرنسا، حيث قامت السلطات السويسرية بتسليمه في وقت واحد مع الجنرال بيتان (٥ مايو/ أيّار ١٩٤٥)[٤٤]. وإذ تولت وزارة الشئون الخارجية المسئولية عنه، فإنه إنما يوضع تحت الإقامة الجبرية المراقَبة في الضاحية الباريسية. والأزمة السورية تجعل من المستحيل قيام أي تعاون بين الفرنسيين والبريطانيين في الشرق الأوسط، ويعرض المفتي على

الفور خدماته من أجل تحسين العلاقات بين فرنسا والسوريين والمسلمين اللبنانيين ومسلمي الشمال الأفريقي. ومن غير الوارد تسليمه للبريطانيين. ويشن الصهيونيون حملة دولية تدعو إلى محاكمته كمجرم حرب، وهو من جهة أخرى الشخص الوحيد الذي تحدده المنظمات اليهودية بالاسم على أنه قد شارك في إبادة يهود أوروبا، لكن اسمه لا يرد في المحاكمات التي سوف تبدأ في نورمبرج(٤٥). ومنذئذ، يصرح له الفرنسيون بالدخول في اتصال مع الدبلوماسيين العرب الموجودين في مواقعهم الرسمية في باريس، ويلعب لويس ماسينيون دور رسول له إلى عزام باشا، الأمين العام لجامعة الدول العربية. والحال أن نفوذ الحاج أمين، من منفاه الفرنسي، سرعان ما سوف يصبح متزايد التأثير على الحياة السياسية العربية الفلسطينية(٤٦). وسوف تصطدم كل محاولة لإعادة تكوين تمثيل فلسطيني بالموقع الذي يجب أن يكون له [في هذا التمثيل].

ترومان

هاري ترومان، خليفة روزفيلت، سياسي من الأقاليم يتقاسم الكثير من تحيزات السكان الأميركيين المسبقة، بما في ذلك في مسألة الأجناس والأعراق(٤٧). لكنه مخلص في صداقته وهناك عدة يهود في الجماعة المحيطة به بشكل مباشر. وخلال الانتخابات الرئاسية في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٤، استخدم الصهيونيون الأميركيون لأول مرة «الصوت اليهودي» كوسيلة للضغط وتوصلوا، بفضل سيلفر على الجانب الجمهوري وبفضل وايز على الجانب الديموقراطي، إلى الحصول على تعهدات مؤاتية لأطروحاتهم في برنامجي الحزبين السياسيين الكبيرين. وثقل الصوت اليهودي مهم لاسيما أن الحرب قد ردت الاعتبار إلى أنصار المشروع الحر بعد السنوات الكئيبة للأزمة الكبرى وأن هامش المناورة المتاح أمام «ائتلاف روزفيلت» قد تفتت نتيجة لذلك. وقد أصبحت الهوة بين المعسكرين ضيقة بشكل ملحوظ، ومن هنا الاعتماد المتزايد على مختلف أصوات الأعراق. واليهود لا يصوتون فقط تقليديًا لصالح الديموقراطيين – وهو ما يعطيهم نفوذًا قويًا في بعض الولايات التي يتركزون فيها- بل إن جانبًا ملحوظًا من تمويل الحزب إنما يجيء من تبرعات من جانب البورجوازية اليهودية. وترومان، الذي وصل

بالصدفة إلى الرئاسة، لا يملك هيبة سلفه ويعتمد أكثر على حزبه. وانزلاق الناخبين إلى اليمين يدفعه إلى انتهاج سياسة أكثر وسطية، بيد أن الجناح اليساري (المسمّى بالجناح الليبرالي) للديموقراطيين إنما يرفض في الوقت نفسه هذه الخيانة لُمثلِ النيو ديل [الصفقة الاجتماعية الجديدة] وبوسعه تشجيع مرشحين «مستقلين» خلال الانتخابات المختلفة. والحال أن جانبًا من الناخبين اليهود لا يزال يميل إلى التماهي مع هؤلاء الليبراليين. وهكذا فإن هامش المناورة المتاح أمام الرئيس الجديد إنما يعد محدودًا بشكل واضح على المستوى الداخلي في لحظة يتعين عليه فيها مواجهة الأحداث الأخيرة للحرب العالمية الثانية وإعادة بناء العالم واستهلال الحرب الباردة. وكما سوف يثبت ذلك القرارُ الخاص باستخدام القنبلة الذرية لإنهاء الحرب ضد اليابان، فإن ترومان لن يتردد في الإقدام على الخيارات الحاسمة التي سوف تسم رئاسته. وما يحققه هو إعطاء بلاده دورًا عالميًا بتزويدها بالأدوات الضرورية لذلك على المستويين العسكري والإداري. وهذا السياسي سوف يرتاب في الوقت نفسه في النخب الحكومية، و، باسم «الرجل العادي» الذي يمثله، لن يتردد في نقد هذه النخب بقوة. وخلال رئاسته، سوف يطرح البيت الأبيض نفسه بوصفه سلطة شبه مضادة للأجهزة الوزارية المشتبه دومًا بأنها تريد الانحراف عن الخط السياسي الذي حدَّده الرئيس وبأنها تسيء إلى موقعه في السياسة الداخلية. والحال أن مستشاري الرئيس، كديڤيد نايلز، المسئول عن العلاقات مع الأقليات، أو كلارك كليفورد، إنما يعدون على علاقة وثيقة بالمنظمات الصهيونية. وهم يتصرفون باسم الرئيس، حتى وإن كانت عملية اتخاذ القرار تتم بشكل فوضوي إلى حد بعيد. أمّا النخبة الإدارية، فإنها سوف تلمح دومًا إلى أن الرئيس مهتم بالمصائر الانتخابية أكثر من اهتمامه بالمصلحة القومية[٤٨].

وخلال الحرب، فإن ترومان، بوصفه عضوًا في مجلس الشيوخ ثم بوصفه نائبًا للرئيس، لم ينفصل عن الخط الذي اختاره روزڤيلت في المسألة الفلسطينية. وهو مهتم فعلاً اهتمامًا ذا طابع إنساني بمصير يهود أوروبا، بيد أنه عليم في الوقت نفسه بعداوة الرأي العام الأميركي العميقة لأي سماح بإدخال اليهود بشكل جماعي إلى الولايات المتحدة وهو مهتم بأصداء مسألة فلسطين على العالم العربي والإسلامي في لحظة يجري التفكير فيها في نقل قوات للحلفاء من أوروبا عبر هذه المنطقة للمشاركة في الهجوم الأخير ضد اليابان.

وكان تشرشل نصيرًا دائمًا لتحالف البلدان ذات الجنس الأنجلو- ساكسوني. وهو يرى في التحالف المعزَّز بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى الوسيلة التي يمكن بها للندن صون دورها العالمي. وهو مدرك تمامًا لعجزه، وذلك، أساسًا، في مواجهة أجهزته هو، فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية. ففي مستهل يوليو/ تموز ١٩٤٥، يرسم له هاليفاكس، الذي لا يزال سفيرًا في واشنطون، لوحة للوضع الداخلي الأميركي ويشدِّد على الثقل المتزايد للصوت اليهودي[٤٩]. ولإنهاء طوفان الانتقادات الصادر عن الأميركيين دون أن يتحملوا مسئولية، فإنه يقترح إشراكهم في إدارة الملف. فيوافقه تشرشل على ذلك ويعرض المشروع على أجهزته. فيصطدم باعتراض العسكريين. فإذا كانت فلسطين بحد ذاتها غير مهمة وتشكل عبئًا بالأحرى، فإن التخلي عن القوة الذي سيمثله مثل هذا التراجع سوف يعني انتهاء الهيبة البريطانية في العالمين العربي والإسلامي في حين أن هذه المنطقة مصيرها أن تصبح المنطقة ذات الأهمية الحاسمة في الإمبراطورية البريطانية.

والحال أن من يذهب إلى مؤتمر بوتسدام في يوليو/ تموز ١٩٤٥ ويلتقي ترومان لأول مرة هو رئيس وزراء لا يملك سياسة فلسطينية واضحة المعالم وسبق له الامتناع عن لقاء ڤايتسمان. والشاغل الرئيسي للرئيس الأميركي فيما يتعلق بالمسألة اليهودية هو مشكلة «الأشخاص المشرَّدين»، أي اللاجئين الأوروبيين الموجودين في مناطق الاحتلال الغربي والذين لا يريدون أو لا يمكنهم العودة إلى بلدانهم الأصلية في شرقي أوروبا ووسطها (المشكلة غير مطروحة بالنسبة لبلدان أوروبا الغربية). ومن بين هؤلاء الأشخاص نجد الناجين اليهود من معسكرات الإبادة. وبما أن الولايات المتحدة تتمتع بأوسع منطقة احتلال، فإن الجيش إنما يدير الجماعة الأهم، والتي تتألف من عدة عشرات من آلاف الأشخاص. والحال أنه من غير الوارد التصريح لهم بالاستقرار في الولايات المتحدة: فالحصص الشرعية لا تسمح إلاَّ بإعطاء ١٥٠٠ شهادة في الشهر لمجمل المنحدرين من أوروبا الشرقية.

وفي اللحظة التي يعود فيها تشرشل إلى لندن لحضور الانتخابات العامة، يوجه ترومان إليه مذكرة تطلب منه إلغاء القيود على الهجرة والتي ينص عليها الكتاب الأبيض (٢٤ يوليو/ تموز ١٩٤٥)[٥٠]. وبعد ذلك بيومين، يكسب العماليون

الانتخابات بأغلبية واسعة. والحاصل أن كليمنت أتلي، رئيس الوزراء الجديد، إنما يرفض تعيين هيوغ دالتون، وهو نصير للصهيونيين ولترحيل سكان فلسطين العرب، سكرتيرًا للدولة لوزارة الخارجية، ويفضل تعيين إرنست بيڤن، الزعيم النقابي القديم، في هذا المنصب. فيكرر ترومان في التوّ والحال طلبه ويذيعه خلال مؤتمر صحافي في ١٦ أغسطس/ آب، وإن كان يضيف أن الموضوع برمته يجب أن يتم بشكل سلمي وأن من غير الوارد إرسال نصف مليون جندي أميركي لحفظ النظام في فلسطين(٥١). والحال أن التصريح إنما يستثير في التوّ والحال صرخة استنكار صادرة عن الحكومات العربية والرأي العام العربي.

وبينما كانت الحكومة الجديدة تدرس الملف الفلسطيني وتلغي منصب الوزير المقيم في الشرق الأوسط، فإن الأنباء الواردة من فلسطين إنما تعد مزعجة بشكل متزايد باطراد. فالإرجون وشتيرن تواصلان عملياتهما وتغتالان متعاونين يهود مع الشرطة البريطانية. على أن الخطر الرئيسي إنما يتمثل مصدره في الهاجاناه: فقدرتها العسكرية تقدَّرُ في مستهل سبتمبر/ أيلول ١٩٤٥ بأكثر من ٨٠٠٠٠ رجل جيدي التدريب وسرعان ما سوف ينضم إليهم الجنود اليهود الذين جرى تسريحهم(٥٢). ولا مفر من الخوف من نشوب انتفاضة مسلَّحة يهودية. أمَّا العرب، وردًّا على الدعاوى الصهيونية، فإنهم يتجذرون في فلسطين وفي خارجها على حدٍّ سواء. وتقدم وزارة الخارجية البريطانية في الأول من سبتمبر/ أيلول تقديرها للوضع(٥٣): إن من شأن تقسيم فلسطين أن يستثير معارضة عنيفة من جانب العرب كما من جانب اليهود. وانتظارًا لإعادة تحديد الوضعية الحقوقية لفلسطين (هل ستظل انتدابًا في حين أن عصبة الأمم لم تعد موجودة أم أنها ستصبح **وصاية** من جانب الأمم المتحدة ؟)، فمن الأفضل التمسك بالوضع الحالي مع الحصول على موافقة العرب على استمرار الهجرة اليهودية بالوتيرة الحالية (١٥٠٠ شخص في السنة) بعد نفاد حصص الكتاب الأبيض. وبالنسبة لبريطانيا العظمى، فإن الرهان الفلسطيني بحد ذاته ليس كبير الأهمية لكنه يؤثر على عنصرين رئيسيين في بقائها كدولة عظمى: علاقاتها مع العالم العربي وعلاقاتها المميزة مع الولايات المتحدة.

وفي ٧ سبتمبر/ أيلول، يتم في لندن استقبال وفد صهيوني برئاسة بن جوريون وشيرتوك(٥٤). ويطلب الوفد الإلغاء الفوري للكتاب الأبيض، والذي يعتبره

الوقد التشريع الوحيد المعادي للسامية الموجود في العالم. فيُرَدُّ عليه بأن الحكومة لم تنه دراستها وبأنها تتمسك بالوضع القائم. وقد شُكِّلت لجنةٌ جديدة مشتركة بين الوزارات وهي تجتمع اعتبارًا من ٨ سبتمبر/ أيلول.

والحال أن بيفن سرعان ما يدع كبار موظفي وزارته يقنعونه. بل إنه يقترح تكوين اتحاد فيدرالي بين شرق الأردن وفلسطين تحت سيادة عبد الله. وچورچ هول، سكرتير الدولة لشئون المستعمرات، إنما يعد أقل عداوةً للأطروحات الصهيونية، بيد أن نفوذه السياسي أضعف بكثير. وهو يقترح خطة حكم ذاتي أقاليمي ليست أكثر من استعادة للمشاريع القديمة الخاصة بالتقسيم إلى كانتونات. ويعترض اللورد جورت على هذه الخطة موضِّحًا أن من شأنها خلق مصاعب بين اليهود والعرب لا يمكن التغلب عليها. فيجري التمسك بالاقتراح الأولي لوزارة الخارجية.

وفي الوقت الذي كانت حكومة أتلي تبلور فيه رأيها، نجد أن ترومان يعاود الهجوم. فقد أرسل إلى مصر مبعوثًا مهمته دراسة وضع الأشخاص المشرَّدين، هو إيرل هاريسون. وهذا الأخير ينهي تقريره بالإشارة إلى ضرورة منح ١٠٠ ٠٠٠ شهادة إضافية للهجرة إلى فلسطين لتسوية المشكلة. وفي ٣١ أغسطس/ آب، يوجه الرئيس الأميركي إلى أتلي نسخة من تقرير هاريسون مع مطلب بفتح أبواب فلسطين أمام اللاجئين اليهود. وفي ١٤ سبتمبر/ أيلول، يرد عليه رئيس الوزراء البريطاني بأن منح ١٠٠ ٠٠٠ شهادة إجراءٌ يتميز يانعدام المسئولية ومن شأنه أن يؤدي إلى أزمة خطيرة في الشرق الأوسط[٥٥]. وفي يوم ١٦، يدقق موقفه: إن مشكلة الأشخاص المشرَّدين إنما تتجاوز حالة اليهود وحدها: ولو وضعنا اليهود على رأس طابور الانتظار، فسيعني ذلك معاملة عنصرية من شأنها إلحاق الضرر بهم ومن شأنها استثارة ردود فعل عنيفة من جانب اللاجئين الآخرين[٥٦].

ويحصل الموقف البريطاني على تأييد العسكريين الأميركيين، الذين يقدِّرون بـ ٤٠٠ ٠٠٠ عدد الجنود الضروريين لمواجهة الأزمة التي من شأن فتح فلسطين أمام الهجرة اليهودية أن يؤدي إليها. ومن المستبعد أن يشارك الجيش الأميركي في هذه القوة وذلك بسبب تسريح الجنود الجاري وبسبب الاحتياجات المترتبة على احتلال ألمانيا واليابان. أمَّا وزارة الخارجية الأمريكية فهي ترسم اللوحة الكارثية

للعواقب التي من شأنها أن تترتب على خيانة التعهدات المتخذة حيال العرب: فضياع هيبة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط سوف يكون جسيمًا وسوف يمتد إلى كل الأمم الصغيرة، التي لن يكون بوسعها بعدُ الثقة بـ«القيادة» الأميركية[٥٧].

والحال أن ترومان، الذي كان آنذاك بعيدًا عن أن يكون مدافعًا متحمسًا عن الأطروحات الصهيونية، إنما يعد مستعدًا للتأثر بها، بيد أن الصحافة، على أثر عدد من الإفضاءات، إنما تقوم بنشر مضمون المراسلات مع أتلي، وهو ما يرغم الحكومة الأميركية[٥٨] ثم الحكومة البريطانية[٥٩] على تقديم روايتهما للقصة. ويرى المراقبون في تصرف الرئيس الأميركي شواغل ذات طابع انتخابي، تتعلق خاصةً بالانتخابات البلدية القريبة في نيويورك. وبوسع الصهيونيين، المؤثرين بشكل خاص في الكونجرس، أن يحولوا دون حصول البريطانيين على قروض ضرورية لاقتصادهم المتعثر.

والحاصل أن بيڤن، وهو في ذلك خليفة أمين لتشرشل، إنما يعد حريصًا على صون علاقات متميزة مع الولايات المتحدة في سياق تجد فيه بريطانيا العظمى نفسها في كل مكان في الصف الأول في مواجهة السوڤييت (البلقان، تركيا، إيران) مع تصعيد سياسي متزايد. وهو مضطر إلى إشراك الأميركيين إلى أقصى حد ممكن في تحركات السياسة البريطانية. وفي ٤ أكتوبر/ تشرين الأول[٦٠]، يقترح على الوزارة البريطانية تكوين لجنة تحقيق أنجلو- أميركية مهمتها دراسة ما يمكن عمله في التوِّ والحال لتحسين وضع اليهود المشرَّدين في أوروبا والأماكن التالية التي يمكن لهم الهجرة إليها (فلسطين، الولايات المتحدة، الدومينيونات البريطانية). وفي ١١ أكتوبر/ تشرين الأول[٦١]، توافق اللجنة المشتركة بين الوزارات على المشروع مع إلغاء الإشارة إلى الدومينيونات، والتي يتعين عليها بالفعل استقبال ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ بولندي. وفي ١٩ أكتوبر/ تشرين الأول، يجري نقل الاقتراح إلى الأميركيين[٦٢]. ويجري تقديم توضيحات تكميلية: لقد جرب البريطانيون كل السبل لتحقيق التقارب بين اليهود والعرب في فلسطين، والمسألة تهم العالم الغربي والعالم الإسلامي على حدٍّ سواء ويجب تجنب نشوب نزاع بين العالمين، والاعتراف بأن اليهود يجب لهم أن يغادروا ألمانيا، بل أوروبا، إنما يعني منح هتلر انتصارًا بعد موته.

والشاغل المباشر لإدارة ترومان هو انتخابات بلدية نيويورك في الأسبوع التالي[٦٣]. والحال أن السعوديين قد نشروا رسالة روزفيلت إلى ابن سعود، والتي جاء فيها أنه لن يجري اتخاذ أي إجراء معادٍ للعرب. كما أن ترومان قد كرر علنًا مطالبته بـ ١٠٠ ٠٠٠ شهادة. وفي مرحلة أولى، تتوصل الإدارة الأميركية إلى توسيع الإشارة إلى فلسطين في الرسالة الخاصة بمهمة اللجنة، ثم تتوصل إلى إرجاء نشرها إلى ما بعد الانتخابات البلدية (فمن شأن تكليف لجنة بالتعامل مع المسألة أن يعني تجميد مسألة الهجرة لعدة شهور).

وفي ١٣ نوفمبر/ تشرين الثاني، يعلن ترومان وبيفن في وقت متزامن مهمة اللجنة الأنجلو- أمريكية:

أولاً: دراسة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فلسطين من حيث تأثيرها على الهجرة والاستيطان اليهوديين في هذا البلد وعلى هناء الجماعات السكانية التي تحيا فيه الآن ؛

ثانيًا: دراسة وضع اليهود في بلدان أوروبا التي كانوا فيها ضحايا لأعمال الاضطهاد النازية والفاشية، والتدابير العملية المتخذة أو المرتآة في هذه البلدان لتمكينهم من العيش متحررين من كل تفرقة واضطهاد، والاتجاه إلى تقدير عدد من يريدون الهجرة إلى فلسطين أو إلى بلدان أخرى خارج أوروبا، أو من قد يكونون مضطرين إلى ذلك بسبب أوضاعهم ؛

ثالثًا: جمع آراء الشهود ذوي الأهلية والتشاور مع عرب ويهود لهم صفة تمثيلية حول مشكلات فلسطين بقدر ما أن هذه المشكلات تتأثر بالوضع المعروض للدراسة من جانب اللجنة إعمالاً للفقرتين الأولى والثانية أعلاه، كما تتأثر بحقائق وظروف أخرى، وتقديم توصيات إلى حكومة صاحب الجلالة وحكومة الولايات المتحدة للتوصل إلى تسوية مؤقتة لهذه المشكلات كما للتوصل إلى حل نهائي لها ؛

رابعًا: تقديم كل التوصيات الأخرى إلى حكومة صاحب الجلالة وحكومة الولايات المتحدة والتي قد تكون ضرورية للوفاء بالحاجات الضرورية المباشرة للوضع المعروض للدراسة بموجب الفقرة الثانية أعلاه، وذلك عبر عمل تعويضي في البلدان الأوروبية المشار إليها، وذلك بتقديم تسهيلات للهجرة والإقامة في بلدان خارج أوروبا.

ويرى بيڤن:

سوف يدرك المجلس أننا قد أوجدنا في فلسطين تركة من أكثر التركات صعوبة وأن مهمتنا مهمة معقدة إلى حد بعيد من جراء التعهدات المتخذة، في أوقات مختلفة، تجاه مختلف الأطراف، وهي تعهدات نشعر بأننا ملزمون باحترامها. فأي انحراف مفاجئ عنها، دون مشاورات مناسبة، ليس من شأنه فقط أن يقدم أساسًا لاتهام حكومة صاحب الجلالة بأنها لا تحترم كلمتها، بل إن من الأرجح أن من شأنه أن يستتبع ردود فعل خطيرة في كل الشرق الأوسط ومن شأنه أن يولِّد انزعاجًا عامًّا في الهند.

وحكومة صاحب الجلالة مقتنعة بأن الاتجاه الذي ترى اتِّباعه في المستقبل المباشر ليس فقط الاتجاه الذي يتماشى مع التزاماتها، بل إنه أيضًا الاتجاه الذي يتماشى، في الأمد الطويل، مع مصلحة الطرفين في أفضل فهم لها. وليس من شأن هذا الاتجاه أن يسيئ بحالٍ إلى العمل الذي يجب الاضطلاع به بناءً على توصية لجنة التحقيق، ولا أن يسيئ إلى شروط اتفاق الوصاية التي سوف تحل محل الانتداب الحالي ومن ثم سوف تحسم بشكل نهائي السياسة حيال فلسطين.

وحكومة صاحب الجلالة، إذ تتناول على هذه الأسس الجديدة مشكلة فلسطين، إنما ترغب في توضيح أن هذه المشكلة ليست من المشكلات التي يمكن حلها بالقوة، وأن أي محاولة للتصرف بهذا الشكل، بصرف النظر عن الطرف الذي تصدر عنه هذه المحاولة، سوف تُعَاملُ بحزم. إذ يجب حل هذه المشكلة عبر النقاش والتوافق، ومن غير الوارد السماح بفرض حل عن طريق صدام عنيف.

وبالمقابل، يرى ترومان:

يجب أن نوضح أنه، بين الواجبات المهمة لهذه اللجنة، يجب أن تبرز مهمة دراسة الأحوال في فلسطين من حيث كونها مؤثرة على مشكلة الهجرة اليهودية.

ومن شأن إنشاء هذه اللجنة أن يسمح بالانتقال فورًا إلى استعراض المصير التعس لليهود في بلدان أوروبا التي تعرضوا فيها لأعمال اضطهاد، وبإجراء فحص سريع للمسائل المتصلة بوتيرة الهجرة الطبيعية إلى فلسطين وبطاقة البلد الاستيعابية.

والوضع الذي يجد اليهود المرحَّلون أنفسهم حياله، خلال الشتاء القادم، لا يسمح بأي تأخير في هذه المسألة. وآمل أن تتمكنَ اللجنة من إنجاز مهمتها ذات الأهمية بأقصى سرعة ممكنة.

كان القضاء على يهود أوروبا قويَّ الأثر على الجماعة اليهودية في فلسطين لاسيما أن جانبًا كبيرًا من أفرادها كان لهم ضحايا من الأقارب المباشرين في فروع عائلاتهم التي بقيت في أوروبا. وكلما كان زمن الهجرة حديثًا، كلما كان عدد الضحايا مرتفعًا، وتلك حالة أفراد **العاليَا** الرابعة البولندية، إحدى القواعد الاجتماعية للحركة التصحيحية. والحال أن أفراد اليِيشوف، على الرغم من لومهم أنفسهم في صمت على عدم قيامهم بما يكفي في مساعي الإنقاذ، إنما يتهمون أيضًا يهود أوروبا بأنهم لم يقاتلوا ولم يموتوا والسلاح في أيديهم، مبدين [أفراد اليِيشوف] بذلك انعدام فهم مأساويٍ لآليات الإبادة(٦٤). ويرى السياسيون، بعيدًا عن الألم الفردي، أن اختفاء الاحتياطي الديموغرافي الأوروبي إنما يشكل موضوعًا لقلق رئيسي على مستقبل الشعب اليهودي في إيريتز إسرائيل. ومنذ انتهاء الحرب تتكون بشكل غير قابل للانفصال فكرة أن يهود البلدان الإسلامية يشكلون المستقبل الديموغرافي لليِيشوف وأنه من غير المسموح به، هذه المرة، ترك من يمارسون الاضطهاد، بل والإبادة، يفعلون ما يشاءون. والنتيجة المباشرة للكارثة الأوروبية إنما تتمثل في إلغاء التفرقة في الدخول [إلى فلسطين] بحسب نوعية «الخامة البشرية». وهذا الموقف الجديد يرجع، سواءً بسواء، إلى شواغل إنسانية («رد الاعتبار» إلى الضحايا) وإلى حسابات سياسية (اغتنام فرصة الظرف الجديد للتوصل إلى حرية الهجرة وإلى إقامة الدولة اليهودية).

وفي سياق الأعقاب المباشرة للحرب، حيث يجري الاستعداد لمحاكمات نورمبرج، يجري النظر إلى النازية على أنها ظاهرة عامة ولا يُؤخذ اليهود بعين الاعتبار إلاَّ كفئة بعينها من الضحايا. وهكذا، فإن المحاكمات الأولى للمجرمين النازيين لن توجه إليهم تهمة متمايزة بشأن إبادة يهود أوروبا (المدعي السوڤييتي وحده في نورمبرج هو الذي سوف يلمِّحُ إلى ذلك)، وسوف توضع في المقدمة تهمة «ارتكاب جرائم ضد السلم» و«ارتكاب جرائم حرب» بدلاً من «ارتكاب جرائم ضد الإنسانية»، فهذه الجرائم لن تُؤخذ بعين الاعتبار إلاَّ بوصفها تهمًا مشتقة من التهمتين الأوليين (ومن هنا مثلاً استحالة المحاكمة عن الجرائم النازية السابقة على الأول من سبتمبر/ أيلول ١٩٣٩). وفي أوروبا المحرَّرة، فإن الأكثر نيلاً

للشرف هم المقاتلون، ومن هنا التشديد الذي ينصب على المقاومين الذين جرى ترحيلهم [إلى معسكرات الاعتقال] بأكثر ممَّا ينصب على «المرحَّلين العرقيين»[٦٥]. وفي ذلك الوقت، نجد أن صورة المقاتل- المناضل تتقدم بكثير صورة الضحية العادي المشتبه بأنه لم يحمل السلاح، وهذا الموقف يتقاسمه الصهيونيون الفلسطينيون أنفسهم، ومن هنا الدفاع المستمر عن مقاتلي جيتو وارسو الشهداء.

وغداة الحرب، نجد أن الخطاب اليهودي الذي يسيطر عليه الصهيونيون الآن إلى حد بعيد إنما يتميز بالتباس عميق[٦٦]. فهو الخطاب الوحيد الذي يشدِّد على الخطورة الأدبية لإبادة يهود أوروبا وعلى ضرورة التعويض عن هذه الإبادة، وإن كان هذا الخطاب يشارك في انعدم الثقة العام بالضحايا، ومن هنا واقع وجود امتناع عن الاستماع إلى رواية مكابداتهم. والحال أن الجماعات اليهودية في أوروبا الغربية، التي تألمت عميق الألم للإبادة، إنما تعيد الانضمام إلى الجماعة القومية وتجعل من ضحاياها أناسًا ماتوا في سبيل بلدهم مع تمسكها، على مدار سنوات، بالأمل في عودة من اختفوا. أمَّا الجماعات اليهودية المنتمية إلى أوروبا الشرقية فإنها لا تريد العودة إليها. فهي لا يمكنها أن تنسى أن الإبادة في هذه البلدان قد سبقها، إلاَّ في تشيكوسلوفاكيا، صدور تشريعات معادية للسامية دون أي ضغط من جانب ألمانيا. ثم إن هذه المناطق كانت الحرب قد دمَّرتها بشكل خاص، وإعادة البناء الاقتصادي فيها صعبة. وإذا كان اليهود المنتمون إلى منظمات شيوعية يرحبون بالاستيلاء على السلطة الذي تم تدريجيًّا في ظل الجيش الأحمر ويشاركون في هذا الاستيلاء على السلطة، فإن الجانب الأعظم من يهود أوروبا الشرقية قد مال بالأحرى إلى الهرب من النظم الجديدة. وعلى الرغم من هذا الواقع الملموس، فإن فرض الديموقراطيات الشعبية على جماعات سكانية أكثر من متحفظة إنما يتزامن مع اندفاعة جديدة لمعاداة السامية تُماهي النظم الجديدة بنفوذ اليهود الخفي، ومن هنا حدوث مقاومات شعبية تأخذ شكل مذابح تستهدف اليهود الناجين (خاصة في بولنده).

وفي هذه الوضع المعقد، يبدو أن ستالين كان مخلصًا لنهج عملٍ اعتمده خلال الحرب. فإذا كان من المستبعد بالطبع السماح لليهود الذين كانوا مواطنين سوڤييت

قبل الأول من سبتمبر/ أيلول ١٩٣٩ بالهجرة إلى خارج منطقة النفوذ السوفييتي، فإن جميع اليهود الآخرين، بمن في ذلك من أصبحوا سوفييت بعد الميثاق الألماني- السوفييتي (پولنده، بلدان البلطيق)، سوف يجري التصريح لهم بالرحيل، بل سوف يجري تشجيعهم عليه. وقد يكون ستالين قد سعى بذلك إلى أن يطلب تأييد اليهود الأميركيين في مسألة الاعتراف بالحكومة الشيوعية البولندية. وخلافًا لتوقعات البريطانيين والأميركيين، فإن عدد اليهود المشرّدين، بعيدًا عن أن يتضاءل، سوف يتزايد بذلك بشكل لا مفر منه، إذ ينتقل من ٥٠ ٠٠٠ شخص خلال صيف عام ١٩٤٥ إلى ٢٥٠ ٠٠٠ شخص في عام ١٩٤٧، ليصبح جزءًا متزايدًا من مجموعٍ آخذٍ بالتناقص (في يوليو/ تموز ١٩٤٥، لا يمثل اليهود غير نسبة ٥% من الأشخاص المشرّدين). وهكذا فإن قيام الديموقراطيات الشعبية سوف يترافق بذلك مع الاختفاء الطوعي منها للجزء الأعظم من الجماعات اليهودية الناجية.

ومنذ بداية تحرير أوروبا، أرسلت الوكالة اليهودية مبعوثين للتكفل بالناجين اليهود، وقد فعلت لجنة التوزيع اليهودي المشترك الأميركية الشيء نفسه. وفي البداية، كان التعاون صعبًا. فبن جوريون يرى أن الأولوية المطلقة لا تتمثل في إنقاذ يهود أوروبا، بل في إنقاذ فلسطين لأجل اليهود(٦٧). وكما تسنى له أن يلاحظ هو بنفسه عند زيارته بلغاريا في أواخر عام ١٩٤٤، فإن الشاغل الأول للناجين هو استعادة حياة طبيعية. وهو يعارض كل ما من شأنه أن يشكل «تطبيعًا» للظروف المعيشية للأشخاص المشرّدين، كإرسال الأطفال إلى دور الاستقبال. وبفضل المساعدة من جانب جنود من اللواء اليهودي المرابط في أوروبا ومن عملاء الموساد السرّيين، فإن المرحلة الأولى إنما تتمثل في تسهيل عمليات الرحيل من المنطقة السوفييتية سعيًا إلى الزيادة المتواصلة لعدد اللاجئين الذين يتكفل بهم الجيش الأميركي. وتسهم لجنة التوزيع اليهودي المشترك في ذلك بما تقدمه من تمويل ومن دعم سياسي. والحال أن تقرير هاريسون في أغسطس/ آب ١٩٤٥ قد تمت كتابته تحت تأثيرها.

وفي المخيمات نفسها، يعمل المبعوثون الصهيونيون بنشاط على الحصول على لاجئين ذوي معتقدات مؤيدة للصهيونية. فيتوصلون عبر التخويف إلى حرمان من يتمنون الهجرة إلى مكان آخر [غير فلسطين] من حقهم في التعبير عن أنفسهم

علنًا[٦٨]. والتجميع في المخيمات ليس غير مرحلة أولى في تنظيم الهجرة السرّية عن طريق باخرة تتجه إلى فلسطين. وتعرف القيادة الصهيونية كل المعرفة أن هذه العمليات، بالنظر إلى المراقبة والقمع البريطانيين، لا يمكن لها أن تبدل الوضع بالفعل. والهدف السياسي مزدوج: إبقاء ضغط سياسي قوي على الدولة المنتَدَبَة بتكثيف الضربات التي يمكن اليوم تسميتها بالميدياتية، و، كما في ١٩٣٩ – ١٩٤٠، تزويد الرأي العام اليهودي في فلسطين ببديل عن الاعتداءات على البريطانيين مع تجنب الدخول في مواجهة مباشرة معهم، من شأنها أن تقود إلى حظر المؤسسات الصهيونية. ومع انتهاء الحرب العالمية، توجه الصحافة الدولية إلى فلسطين اهتمامًا خاصًّا، يفوق بكثير الاهتمام الذي وجهته إليها في فترة ما بين الحربين العالميتين.

موقف الوكالة اليهودية

منذ يوليو/ تموز ١٩٤٥، أدرك بن جوريون أن تكوين الدولة اليهودية سوف يتحقق عبر مواجهة مسلَّحة مع البريطانيين أو مع العرب، أو مع الاثنين. وهو ينظم صندوقًا خاصًّا في الولايات المتحدة، تغذيه تبرعات قادمة من مليونيرات يهود ومهمته مراكمة السلاح استعدادًا للصدام القريب. وسوف يتخصص المشروع تدريجيًّا في حيازة الآلات – الأدوات المتخصصة في تصنيع الأسلحة والذخائر التي يتم شراؤها بوزنها المعدني كخردة متبقية من الحرب. وسوف تدخل هذه الأسلحة والذخائر حيز الخدمة غداة التصويت على خطة التقسيم[٦٩].

وفي شهر سبتمبر/ أيلول، يصبح من الواضح بالنسبة له أن بريطانيا العظمى لن تُعَدِّلَ سياستها، على الرغم من برنامج العماليين الانتخابي. فيتحمل المسئولية عن مفاوضات سرِّية مع الإرجون وشتيرن ويُصدر الأمر باستخدام القوة خلال عمليات الهجرة السرِّية[٧٠]. وفي مستهل أكتوبر/ تشرين الأول، يتم اعتراض سبيل مجموعة من المهاجرين السرِّيين، الذين انتقلوا عبر سوريا، من جانب حرس حدود شرق الأردن. فيلوذون بمستوطنة يهودية في الجليل. ويقتحم الجنود المستوطنة، مستخدمين أسلحتهم النارية حيث يصيبون سبعة أشخاص بجراح، بينهم واحد إصابته جسيمة. فتدشن الجماعة اليهودية إضرابًا عامًّا احتجاجيًّا[٧١]. وفي ١٠

أكتوبر/ تشرين الأول، تشن قوة خاصة يهودية هجومًا على «معسكر اعتقال» عتليت وتطلق سراح ٢٠٧ من الناشطين السرِّيين. ويلقى جندي بريطاني وامرأة عربية مصرعهما، ويصاب عدة جنود شرطة بريطانيين وعرب بجراح(٧٢). فتضع حكومة فلسطين قوات الشرطة والجيش في حالة التأهب وتتمكن من الحصول على تعزيزات(٧٣). ويسحب الأميركيون جنودهم المتواجدين في فلسطين.

وفي ليلة ٣١ أكتوبر/ تشرين الأول - الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني، تشن الإرجون وشتيرن والهاجاناه عمليتها المشتركة الأولى بالهجوم على ١٥٣ موقعًا مختلفًا لشبكة سكة حديد فلسطين. وتلحق أضرارٌ طفيفة بمعمل تكرير البترول في حيفا، ثم إن ثلاثة زوارق ذات محركات تعمل في مراقبة السواحل إنما يجري تعطيلها عن الخدمة أو تدميرها(٧٤). فيجتمع بيفن على الفور بڤايتسمان وشيرتوك، الموجودين في لندن(٧٥). وهو يدعوهما إلى الرد على سؤال ما إذا كان اليهود يريدون حل مسألة فلسطين عن طريق القوة وليس عن طريق التوافق. فيرد ڤايتسمان بأن الوكالة اليهودية لا توافق على اللجوء إلى العنف، بيد أن السياسة البريطانية، التي يعتبرها اليهود قاتلةً لمستقبلهم، إنما تحد من مقدرة الوكالة على فرض ضبط النفس. فيعبر سكرتير الدولة عن غضبه ويهاجم السياسة الأميركية، التي طرحت، لاعتبارات انتخابية، المطلب المستحيل الخاص بتوفير ١٠٠ ٠٠٠ شهادة. ويَعِدُ ڤايتسمانُ بتوجيه نداء يدعو إلى التزام السكينة، وهو ما يفعله في الأيام التالية، وإن كان يعبر عن استحالة السيطرة على ردود فعل السكان اليهود طالما ظلت سياسة الكتاب الأبيض باقية. وفي اليوم نفسه، في مجمل الشرق الأدنى تقريبًا، يتظاهر السكان العرب ضد الصهيونية بمناسبة ذكرى تصريح بلفور(٧٦). وفي يوم ٤ نوفمبر/ تشرين الثاني، نجد أن اللورد جورت، الذي أصيب بالسرطان، يعلن تنحيه ثم يغادر فلسطين في اليوم التالي.

ويستقبل السكان بامتعاضٍ نبأ تكوين اللجنة الأنجلو- أميركية(٧٧). فاليهود يرون في اللجنة وسيلة لتأجيل إلغاء الكتاب الأبيض إلى أجل غير مسمّى في حين أن العرب يعتقدون أننا بإزاء إجراء تمهيدي في هذا الاتجاه. والرهان الجوهري مطروح بالفعل. فبيڤن يطلب في الوقت نفسه من العرب أن يقبلوا الإبقاء على حصة هجرة شهرية قوامها ما بين ١ ٥٠٠ شخص و ٢ ٠٠٠ شخص بعيدًا عمّا

نص عليه الكتاب الأبيض وعلى مدار الفترة الانتقالية السابقة لصوغ سياسة جديدة. وهذا العرض ترفضه الوكالة اليهودية، التي لا تقبل الحديث عن تحديد للهجرة بأي قدر. وقد رفضت من جهة أخرى استيفاء الحصص الأخيرة التي نص عليها الكتاب الأبيض احتجاجًا منها على الموقف البريطاني.

ويرفض سكرتير الدولة البريطاني الاعتراف بوجود شعب يهودي ولا ينظر إلاّ في المشكلة الإنسانية الخاصة بالأشخاص المشرَّدين. فيجري اتهامه، في التوّ والحال، بمعاداة السامية، في حين أنه يرى في تفكيره العميق أن لليهود مكانهم كالعادة في أوروبا. ومعاملة اليهود معاملة تفضيلية إنما تجازف باستثارة رد فعل جديد في أوروبا معادٍ للسامية. وهذا هو معنى تصريحه الشهير الذي صدر عنه في زخم الإعلان عن تشكيل اللجنة. فقد استعاد علنًا صيغة أتلي: إذا كان اليهود، بكل مكابداتهم، يريدون ما هو أكثر من اللازم بوقوفهم على رأس طابور الانتظار، فسوف ينشأ عندئذ خطر رد فعل جديد معادٍ للسامية(٧٨). واللهجة جد قوية لاسيما أنه في أوقات الحرمانات هذه في كل أوروبا، بما في ذلك في بريطانيا العظمى، كانت طوابير الانتظار – خاصة أمام محال المواد الغذائية– مشهدًا يوميًّا وأن «التحايل سعيًا إلى احتلال مقدمة الطوابير» إنما يبدو صادمًا بشكل خاص بالنسبة للآداب المدنية البريطانية.

والهوة التي تفصل الرجل عن القيادة الصهيونية هوة عميقة. فبدافع من الضرورة الأدبية كما بدافع من المصلحة الاستراتيجية، لا تفكر هذه القيادة الآن في يهود أوروبا وحدهم، وإنما تفكر أيضًا في يهود العالم الإسلامي كمورد لملء إيريتز إسرائيل بالسكان. وبن جوريون يشير إلى ذلك بوضوح في تصريح أدلى به في لندن في ١٤ نوفمبر/ تشرين الثاني(٧٩): من غير الممكن الاقتصار على يهود أوروبا وحدهم وعلى الاضطهاد النازي، فالمقام القومي اليهودي الذي نص عليه تصريح بلفور هو الحل الوحيد للمسألة اليهودية الناشئة عن معاداة للسامية أقدم بكثير من النازية. والآن، فإن يهود البلدان العربية في خطر (ليبيا، مصر، العراق) ويهود فلسطين لا يمكنهم قبول وضعية الدونية الموعود بها غير المسلمين في البلدان المستقلة الجديدة.

ويصبح الخطاب الصهيوني متناقضًا بشكل متزايد باطراد بادعائه، من جهة، أن العرب يسيئون معاملة اليهود، وبادعائه، من الجهة الأخرى، أن الانسجام سائد بين الجماعتين السكانيتين في فلسطين وأنه لا وجود هناك لأي نزاع(٨٠). وهو يتخلص من هذه الورطة بتأكيده، بمزيد من الصدق، أن المعاداة العربية للصهيونية ليست غير مقدمة لحملة ضد جميع الأوروبيين وضد الوجود الغربي. بيد أن التناقض إنما يعاود الظهور، لأن التشديد على أعمال العنف المعادية لليهود في البلدان العربية إنما يؤول إلى الاعتراف بأن الصهيونية تطرح مشكلة چيوسياسية حقيقية بالنسبة لصون النفوذ الغربي في البلدان العربية.

وفي فلسطين نفسها، يعد رد الفعل اليهودي عنيفًا. ففي ١٤ نوڤمبر/ تشرين الثاني، ينهب متظاهرون ويحرقون بنايات رسمية في تل أبيب، ويؤدي القمع إلى سقوط ثلاثة قتلى وإصابة عدد آخر بجراح(٨١). ويجري فرض حظر التجول في المدينة اليهودية وتعلن السلطات عن إعادة تفعيل الأحكام القمعية التي تنص على عقوبة الإعدام أو الحبس المؤبد بالنسبة لاستخدام السلاح أو حمله. ويجري تكثيف مطاردة الهجرة السرِّية. وبشكل لا مفر منه، نجد أن محاولات منع نزول المهاجرين في المناطق الساحلية إنما تفضي إلى معارك منظَّمة حقيقية، مع استخدام الطرفين للأسلحة النارية. وهكذا فإن حادثًا عنيفًا بشكل خاص إنما يسفر عن مصرع ٩ يهود في ٢٦ نوڤمبر/ تشرين الثاني(٨٢). ويقوم الييشوڤ بتأبين شهدائه الجدد.

وفي هذا السياق، لا تستطيع لندن السماح لنفسها بترك منصب المندوب السامي شاغرًا. والحال أن آلان كاننجهام، خليفة اللورد جورت، إنما يعد جنديًّا محترفًا برز خلال استرداد إثيوبيا في عام ١٩٤١، في لحظة كان البريطانيون يراكمون فيها الهزائم على الهزائم. وبالمقابل، فإن رومل قد ألحق به الهزيمة في الصحراء الغربية في أواخر العام نفسه، ومن هنا سحبه إلى بريطانيا العظمى (في عام ١٩٤٣، حصل على قيادة أيرلنده الشمالية). وهذا الرجل الذي جرى تعيينه في منصب المندوب السامي في ٩ نوڤمبر/ تشرين الثاني، يتولى منصبه في القدس في ٢١ نوڤمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٥(٨٣). والحاصل أن المسئولين الصهيونيين، وعلى رأسهم بن جوريون، إنما يحضرون حفل أداء اليمين، بعد أن كانوا قد رفضوا ذلك

في البداية. ويعلن كاننجهام أنه غير متحيز ويدعو إلى التعاون بين الجميع لوضع حد للعنف. وقد جرى بعد ذلك احتفال مماثل في عمَّان لإعلان الانفصال النهائي بين شرق الأردن وفلسطين.

ولا تلقى دعوته إلى السكينة غير نجاح محدود، فمنذ أواخر الشهر عاد العنف مع مسائل الهجرة السرِّية. فيدرك المندوب السامي بسرعة أن سخط اليشوف في ذروته وأن اليهود، في غالبيتهم العظمى، مستعدون لحمل السلاح ضد البريطانيين(٨٤). أمَّا فيما يتعلق بالعرب، فإنهم يتهمون بريطانيا العظمى بخيانة الكتاب الأبيض وبأنها، مرة أخرى، لا تحترم كلمتها. ويأمل كاننجهام في أن يكون من شأن مزيج من الديبلوماسية والحزم خفض التوتر. وفي الأمد المتوسط، سوف تتعين الإشارة إلى ميثاق الأمم المتحدة وإلى مبدأ الوصاية الذي حل محل مبدأ الانتداب.

وتجد مخاوف المندوب السامي ما يبررها في أواخر العام عندما تشن الإرجون وشتيرن عملية مشتركة ضد ثكنات الشرطة في القدس ويافا، بما يؤدي إلى مصرع ١٠ بريطانيين وإصابة ١٢ منهم بجراح، إلى جانب خسائر مادية عديدة. وعلى الفور، يفرض الجيش حظرًا للتجول على المدن اليهودية ويلقي القبض على عدة مئات من المشتبه بهم(٨٥). وتستأنف الاعتداءات مسيرتها بشكل أقوى من ذي قبل على مدار شهر يناير/ كانون الثاني ١٩٤٦. فنجد أنفسنا مقيمن في روتين رهيب قوامه العنف والقمع. وممثلو الوكالة اليهودية الذين دعاهم المندوب السامي إلى الاجتماع به يعربون عن أسفهم لوقوع الاعتداءات، بيد أنهم يرفضون التحرك ضد العناصر المتطرفة. فهم يعلنون عجزهم عن النضال ضد سخط السكان الراجع إلى السياسة البريطانية. والحال أن شيرتوك وبن جوريون، وقد حاصرهما المندوب السامي، إنما يعترفان بأنهما فقدا السيطرة على شعبهما، بيد أنهما يحمِّلان البريطانيين المسئولية عن ذلك. ولا ينخدع كاننجهام بهذا الموقف. فهو يعرف أن الوكالة اليهودية تحتفظ بعلاقات مباشرة مع الحركات الإرهابية وأن الهاجاناه تشارك في بعض العمليات. فيفكر في عقوبات، كاحتلال مكاتب الوكالة اليهودية من جانب الجيش وإلقاء القبض على مسئوليها. وتعترض لندن على ذلك. خوفًا منها من أن تفتح بذلك السبيل أمام المتطرفين ومن استثارة

ردود فعل حامية من جانب الولايات المتحدة[٨٦]. أمّا فيما يتعلق بالإرجون، في دعايتها السرّية، فهي تتهم بريطانيا العظمى بأنها تواطأت في إبادة هتلر ليهود أوروبا وبأنها مستعدة لمواصلة عمله في فلسطين، عبر القمع الذي تمارسه كما عبر استخدام المتطرفين العرب على حدٍّ سواء[٨٧]. فنشهد هنا بداية سيرورة سيكولوچية قوامها مماهاة خصوم الصهيونية بالنازية، بما يجعل من النضال من أجل الاستيلاء على فلسطين تأبيدًا للمعركة ضد الكارثة الأوروبية.

وفي الأسابيع الأولى من عام ١٩٤٦، تصبح هجمات الناشطين السرّيين اليهود أكثر فأكثر جسارة. فهم لا يترددون في الهجوم على القوات المسلَّحة المرابطة في فلسطين للاستيلاء على أسلحتها وذخائرها. وبعد أن شهد جنود من أفريقيا الجنوبية مصرع عدد من زملائهم، فإنهم إنما يثأرون لأنفسهم بتدمير أحد أحياء تل أبيب[٨٨]. وهذا النوع من الحوادث يتكرر عدة مرات.

التطور السياسي للجماعة العربية[٨٩]

يؤدي الثراء الذي تحقق خلال أعوام الحرب إلى تعجيل سيرورة التمايز الاجتماعي لصفوف السكان العرب. ففي الأرياف، يستكمل الفلاحون الجهود القاصرة التي تبذلها حكومة الانتداب بالإكثار من المدارس التي يتحملون تمويل نفقاتها عبر جمع التبرعات. والحال أن الفلاحين العرب قد أنفقوا بذلك في مجال التعليم أكثر مما أنفقته الحكومة[٩٠]. وفي المدن، تصبح الطبقة المتوسطة العربية أهم بشكل متزايد باطراد، ونشهد ظهور أولى النساء في المهن الحرة (المحاماة، الطب). كما أن حركة نقابية مهمة ذات مصدر إلهام ماركسي، مركزها في حيفا، إنما تحشد عدة آلاف من العمال. وهي مرتبطة بعصبة التحرر الوطني، الحزب الشيوعي الوحيد الذي تعترف به السلطات والذي يضم العناصر العربية التي انشقت على المنظمات التي يسيطر عليها الماركسيون اليهود. وهؤلاء الماركسيون العرب لا يشكلون التجمع الوحيد ذي الباعث الإيديولوچي. وهكذا، فإن الحزب الشعبي السوري، الذي يرفض النزعة القومية العربية لصالح فكرة سوريا الكبرى، إنما ينشئ شُعبًا له في فلسطين. وبعد ذلك بقليل، تفعل الشيء نفسه الحركات القومية الجديدة كحزب البعث. والانغراس الأهم هو انغراس الإخوان المسلمين.

فمؤسس الحركة، المصري حسن البنّا، قد احتفظ بعلاقات ودية مع الحاج أمين وجعل من القضية الفلسطينية إحدى التيمات المحورية لدعايته السياسية. وفي عام ١٩٤٥، يرسل البنّا أحد المقربين إليه، وهو سعيد رمضان، لغرس التنظيم في فلسطين وفي شرق الأردن. ويحرز التنظيم تقدمًا سريعًا فيهما. وخلافًا للحركات الأخرى ذات مصدر الإلهام الإيديولوجي، فإن الإخوان يتحالفون مع الحسينيين، الذين يفتحون لهم كل شبكتهم الدينية.

ومنذ عودة الحزب العربي الفلسطيني، حزب الحسينيين، إلى الظهور عند انتهاء الحرب، نجد أنه يسعى إلى استعادة الهيمنة السياسية لأنصار المفتي ويصطدم بقدامى ناشطي حزب الاستقلال المستعدين لعقد تحالفات مع النشاشيبيين الآخذين بالتراجع. والحال أن الروح الفصائلية والمنافسة التي تمثلها الحركات الإيديولوجية الجديدة إنما تحولان دون تكوين تمثيل سياسي موحَّد. وسوف تتذرع جامعة الدول العربية بالموقف الذي يجب اتخاذه حيال اللجنة الأنجلو- أميركية لإجبار الفلسطينيين على الاتفاق فيما بينهم. وينجح السوري جميل مردم بك في أن يفرض على الطبقة السياسية الفلسطينية بعث اللجنة العربية العليا [بعد تحويل اسمها إلى الهيئة العربية العليا]، والتي تتألف من ممثلين للأحزاب السياسية العربية الرئيسية[٩١]. ومن بين أعضائها الاثنى عشر، ينتمي ٥ إلى الحزب العربي الفلسطيني، حزب الحسينيين، بينما يدخلها موسى العلمي وأحمد حلمي كمستقلين. أمَّا الرئاسة والإيفاد إلى جامعة الدول العربية فسوف يخضعان لتناوب بين الأعضاء في كل دورة. والحال أن الثقل المتزايد للحسينيين وضعف مؤسسة كهذه إنما يعدان واضحين في سياق صراعات الفصائل. والوسيلة الوحيدة للحفاظ على وحدة مظهرية هي اتخاذ موقف جذري، يرفض أي تغيير للكتاب الأبيض ويدعو إلى التكوين الفوري لدولة عربية فلسطينية. بل إن البعض يدعو إلى مقاطعة اللجنة الأنجلو- أميركية.

لكن البريطانيين يفرجون عن المحتجزين السياسيين في روديسيا الجنوبية. وهكذا فسوف يكون بوسع جمال الحسيني استعادة قيادة أنصار عائلته[٩٢]. وعند وصوله إلى مصر، يبدو معتدلاً، إذ يعارض مقاطعة اللجنة. وهو يستعد للعودة إلى فلسطين عندما يصرح له الإنجليز بذلك[٩٣]. ويحصل على تصريح بذلك في أواخر

يناير/ كانون الثاني ١٩٤٦[٩٤]. ودون أن يكون عضوًا في الهيئة العربية العليا، فإنه يشارك في أعمالها ويتوصل إلى المشاركة في جلسات الاستماع التي ستعقدها اللجنة الأنجلو- أميركية[٩٥] على الرغم من اعتراض «المعتدلين» (النشاشيبيين والخالديين)، الذين يدعون إلى المقاطعة.

ويترافق تعزز حزب الحسينيين مع النفوذ المتزايد للمفتي، الموجود كالعادة تحت الإقامة الجبرية الخاضعة للمراقبة. ويشكو موسى العلمي من ذلك للمندوب السامي ويقترح التصريح للحاج أمين بالإقامة في سويسرا[٩٦]. والحال أن الثقل السياسي لموسى العلمي، الذي يجري اتهامه بأنه مرتبط بعبد الله – الذي يشاطره نهجه البراجماتي-، إنما يتراجع. وفي أواخر عام ١٩٤٥، يقوم محام، هو محمد نمر الهواري، بتدشين حركة شبيبة شبه عسكرية، هي حركة النجَّادة، التي يستلهم تنظيمُها تنظيمَ الهاجاناه[٩٧]. وتلقى الحركة نجاحًا قويًّا، خاصة في مدن الساحل (يافا، حيفا)، وإن كان نجاحها أقل في القدس، التي تظل تحت نفوذ الحسينيين القوي. وهؤلاء الأخيرون، المنزعجون من هذه المنافسة السياسية، إنما يعيدون إطلاق حركتهم الشبابية شبه العسكرية الخاصة، حركة الفتوة. والحاصل أن الحركتين، اللتين تضمان عدة آلاف من الأعضاء، إنما تستعرضان بالأخص وجودهما من خلال استعراضات بالزي الموحَّد في المدن العربية الرئيسية.

كما يجد تجذر الموقف العربي ترجمة له في إطلاق جامعة الدول العربية شعار مقاطعة السلع الصهيونية. وترفض الجامعة مطلب بيڤن الداعي إلى تمديد الحصص الشهرية للهجرة بما يجاوز الدفعة التي نص عليها الكتاب الأبيض، مع تساؤل [الجامعة] عما ستكون عليه مساهمة الولايات المتحدة والإمبراطورية البريطانية في استيعاب الهجرة اليهودية[٩٨]. فالآن وقد انتهى الاضطهاد النازي، لا ترى الجامعة سببًا لاستقبال لاجئين إضافيين [في فلسطين]. ويجتمع كاننجهام في ٥ يناير/ كانون الثاني ١٩٤٦ بأعضاء الهيئة العربية العليا لكي يطلب إليهم قبول تمديد حصص الهجرة خلال فترة عمل اللجنة الأنجلو- أميركية. وطبيعي أنهم يرفضون ذلك بعد أن عقدوا في يوم ٩ مؤتمرًا ضم ستين ممثلاً لمؤسسات مختلفة (بلديات، غرف تجارية، نقابات ...)[٩٩]. ويصبح الدفاع عن الكتاب الأبيض هو الشعار. بيد أن الحكومة البريطانية لا تلتفت إلى هذا الرفض وتتيح هذه الحصة

المؤقتة التي يصل قوامها إلى ١ ٥٠٠ مهاجر في الشهر[١٠٠]. وهذا القرار يستثير احتجاجات حامية من جانب العرب دون أن يُرضي اليهود مع ذلك. وفي ٢ فبراير/ شباط ١٩٤٦، تدشن المنظمات العربية إضرابًا عامًّا احتجاجيًّا.

اللجنة الأنجلو- أميركية[١٠١]

يعيِّن البريطانيون شخصيات سياسية من الحزبين الكبيرين وخبراء حقوقيين. والشخصية الألمع هي ريتشارد كروسمان، وهو نائب عمالي شاب سوف ينشر تقريرًا شهيرًا عن مهمته، بعد بضعة شهور من انتهائها. أمَّا الأميركيون فهم يعيِّنون بالأخص جامعيين، إلاَّ أنه تجب ملاحظة تعيين چيمس ماكدونالد، المفوض السامي السابق لشئون اللاجئين بعصبة الأمم. وهؤلاء الأنجلو- ساكسون الاثنى عشر لهم كلهم ثقافة توراتية - إنجيلية قوية، وبعضهم لهم دراية جيدة جدًّا بالشئون الألمانية والأوروبية. وكان على كروسمان وماكدونالد تولي الملفات اليهودية. وليست لأي من أعضاء اللجنة تجربة عملية في التعامل مع شئون المستعمرات. وإذا كان الاتجاه العام للّجنة يساريًّا تقدميًّا بالأحرى (أو ليبراليًّا بالمعنى الأميركي للمصطلح)، فإن هذا التوجه الفكري لا يجد ترجمة له البتة في ذلك الزمن في تأييد لحركات نزع الاستعمار وحركات الاستقلال. وقد تكون الاشتراكية الأوروبية أو الليبرالية الأميركية ناقدتين للاستعمار الكلاسيكي، بيد أنهما لا ترتأيان بالنسبة للشعوب الخاضعة لأشكال الهيمنة الأوروبية غير تحسين ملموس لوضعها الاقتصادي والاجتماعي، وليس تحريرًا سياسيًّا فوريًّا. والحال أن السعي إلى حل اقتصادي واجتماعي إنما يحيل إلى نوع من الماركسية المبتذلة مثلما يحيل إلى رفض للتصدي المباشر للمسألة السياسية. ومن المفارقات أن الموظفين الاستعماريين، المستندين إلى خبرة راسخة بالساحة وإلى ممارسة الإمبراطورية الليبرالية، غالبًا ما كانت مقاربتهم للمشكلات السياسية أكثر انفتاحًا من مقاربة هذه العقول التي لا تعرف سوى أميركا الشمالية وأوروبا.

واللجنة أمامها مائة وعشرون يومًا للقيام بتحقيقها ولتقديم تقريرها. وبناءً على طلب من الأميركيين، كان قد تم الاتفاق على أن تُعقد دورتها الأولى في الولايات المتحدة، حيث كان الكونجرس قد وافق للتوّ (١٧ و١٩ ديسمبر/ كانون الأول

١٩٤٥) على قرار يذكّرُ بتصريح بلفور في صيغته الأميركية بالفعل[١٠٢]: اضطهاد يهود أوروبا، المطالبة الفورية بـ ١٠٠٠٠٠ شهادة ثم مطالبة حكومة الولايات المتحدة بالمساعدة على استيطان فلسطين وتنميتها بشكل من شأنه تمكين اليهود من تأمين النهوض بالبلد بوصفه مقامًا قوميًّا يهوديًّا، و، بالاشتراك مع جميع عناصر السكان، جعل فلسطين «**كومونويلثًا** ديموقراطيًّا، يتمتع فيه جميع السكان، دون اعتبار للجنس أو العقيدة، بحقوق متساوية»[١٠٣]. وحتى مع أنه قد جرى استبعاد مصطلح اليهودي [كصفة لهذا **الكومونويلث**]، فإن الأمر إنما يتعلق بالفعل بدولة يهودية.

وإذا كان الصهيونيون قد رأوا في البداية في تكوين اللجنة مناورة تهدف إلى التسويف، فإنهم ينوون بالفعل الاستفادة من تكوينها. فجلسات الاستماع في واشنطن في أوائل يناير/ كانون الثاني ١٩٤٦ إنما تتحول غالبًا إلى محاكمة للإمبريالية البريطانية التي يعد من يوجهون الاتهام إليها، يهودًا كانوا أم غير يهود، أنصارًا للصهيونية، وهو ما يثير حنق الأعضاء البريطانيين في اللجنة. ويستوعب كروسمان بشكل رائع المغزى العميق لهذه التصريحات: إن اليهود الأميركيين قد أصبحوا في غالبيتهم العظمى أنصارًا متعصبين للصهيونية، دون أن تكون لديهم أي نية في الإقامة في فلسطين ؛ فما يريدونه هو إخراج اليهود من أوروبا، والحال أنهم يعرفون أن من المستحيل استقدامهم إلى الولايات المتحدة. وتقلهم الانتخابي فعليّ، بيد أن تعاطف الرأي العام الأميركي مع الصهيونية صادر عن شعور بالتماهي مبنيٍ على التاريخ. فالصهيونيون، شأن الأميركيين، إنما يفتحون بلدًا بِكرًا بإزالة السكان الأصليين أو بطردهم إلى معازل. وهكذا تجري مماهاة العرب بالهنود الأميركيين ويجري شجبهم بالشكل نفسه[١٠٤]. والمعاداة الأميركية للاستعمار هي معاداة من جانب مستعمِرين [مستوطنين] انفصلوا عن وطنهم الأم، وليست معاداة من جانب سكان أصليين يناضلون في سبيل استقلالهم. ولا يرجع واقع أن الصحافة لا تفسح سوى مجال قليل للأطروحات العربية إلى تلاعب من جانب أصحابها اليهود بل يرجع إلى رؤية مشتركة للعالم بين الصحافيين والقراء. وهكذا، فإن الأميركيين، إذ يدعون إلى إنشاء دولةٍ يهودية، إنما يدافعون عن قضية أخلاقية ويكافحون الإمبريالية البريطانية ويسكتون عن قوانينهم هم الخاصة

بالهجرة والتي لا تسمح بمنح ١٠٠ ٠٠٠ شهادة ليهود أوروبا، وكُل ذلك مع رفضهم المشاركة في تحمل أدنى مسئولية في المعالجة الملموسة للمشكلة[١٠٥].

ويتأثر كروسمان بملاحظة لأحد علماء السكان يوضح فيها أن النمو الطبيعي للسكان العرب في فلسطين ضعف النمو الطبيعي لليهود، وهو ما يعني أنه حتى لو تم التوصل في غضون بضع سنوات إلى تكوين أغلبية يهودية عن طريق هجرة جماعية، فإن العرب سوف يصبحون الأغلبية من جديد. وعندما يجري طرح هذا الجانب للأمور، في جلسات الاستماع، فإن الشهود اليهود إنما يعجزون عن تقديم إجابة جادَّة.

وفي أواخر يناير/ كانون الثاني، تستأنف اللجنة أعمالها في لندن. والحال أن بيڤن، خلال استقباله اللجنة، إنما يقدم الوعد المشؤوم: إذا ما توصلت اللجنة إلى تقرير إجماعي، فإنه يتعهد شخصيًّا بتطبيق استنتاجات هذا التقرير. والحاصل أن سكرتير الدولة، وقد تعب من معاملته على أنه عنصري ومعاد للسامية، إنما يبرر موقفه بالردِّ بأن الرغبة في إنشاء دول على أساس العنصر في فلسطين لا تعد محارَبَةً للعنصرية. ويقوم ممثلون ذوو أهليَّةٍ بعرض الأطروحات البريطانية والصهيونية والعربية.

وفي شهر فبراير/ شباط، تنقسم اللجنة إلى مجموعات فرعية تذهب إلى البلدان الأوروبية الرئيسية لدراسة وضع اليهود والأشخاص المشرَّدين. ويتأثر أعضاؤها تأثرًا خاصًا للحالة البائسة لهؤلاء اللاجئين الذين يحيون دومًا في مخيمات محاطة بالأسلاك الشائكة (لحمايتهم، بناءً على طلبهم، من الخارج، خاصة في ألمانيا وفي النمسا). وعلاوة على فضيحة رؤية الناجين من الهولوكوست مطوقين بهذا الشكل كما لو كانوا حيوانات في زرائب بعد انقضاء تسعة شهور على الاستسلام الألماني، فإن الخطر السياسي الناشئ عن التزايد المتواصل لعددهم بحكم التسللات القادمة من أوروبا الشرقية إنما يدفع اللجنة إلى البحث عن حل سريع لهذه المشكلة الرهيبة. وبعد جدل عاصف بين الأعضاء، يتخلون عن تقرير وسطي يطالب بالشهادات الـ ١٠٠ ٠٠٠ الشهيرة.

وتذهب اللجنة مباشرة من ڤيينا إلى القاهرة لكي تستمع إلى ممثلي جامعة الدول العربية والحكومات والحركات العربية. فيجري الاستماع إلى وفد للوطنيين

الأفارقة الشماليين يقوده بورقيبة[١٠٦]. وإذا كان التونسي، المضطر إلى التكلم بالعربية، لم يتمكن من قول سوى بضع عبارات، فإن مذكرته المكتوبة بالفرنسية إنما تعد أكثر ملاءمة: إن الاستيطان اليهودي لفلسطين استيطان شبيه باستيطان «اللاتين» في الشمال الأفريقي. وهذا النوع من المشاريع، إذ يسعى إلى تغيير التوازن الديموغرافي بشكل مصطنع، إنما يصطدم لا محالة بالمقاومة من جانب السكان أهل البلد، ومن هنا الشَرَكُ الرهيب: فالقمع يؤدي إلى انتفاضات والانتفاضات تطلق آلة القمع. أمّا حسن البنا فإنه يتحدث باسم الإخوان المسلمين ويطلب أن تستقدم اللجنة إلى القاهرة الشخص الأنسب والأقدر على التحدث باسم عرب فلسطين لكي تستمع إليه، أي الحاج أمين الحسيني. وبشكل واضح تمامًا، يعرض عزام باشا الأطروحات العربية: ليس من حق العالم المتمدن الغربي فرض تسوية للمسألة اليهودية، التي خلقها هو، على حساب العرب. وليس الاستيطان اليهودي غير شكل خبيث خبثًا خاصًا من أشكال الإمبريالية الغربية التي يرفضها العرب.

والهوة الثقافية محسوسة بشكل خاص. فالشخصيات العربية (وهي غالبًا من مستوى وزاري) إنما تشكو من أنها قد عوملت من جانب أعضاء اللجنة بوقاحة، بل باحتقار. وقد أدى غياب مترجمين رسميين إلى قيام العرب الموجودين في القاعة بشرح المناقشات لمن لا يفهمون الإنجليزية، ومن هنا حدوث ضوضاء مستديمة. وعلاوة على الضيق، فإن انعدام المراعاة إنما يعد مميَّزًا. وقد رأى الأنجلو- أميركيون، من جانبهم، أن جلسات الاستماع هذه لا تسمح بدفع الملف إلى الأمام، لأن العرب يتمسكون بمواقفهم المكتوبة المعروفة بالفعل وأنه بالنظر إلى مقاماتهم فمن غير الوارد زحزحتهم بتوجيه أسئلة لاذعة إليهم. بيد أنهم [الأنجلو- أميركيون] يشعرون مع ذلك بالاطمئنان إلى أنهم قد تعرفوا جيدًا على المواقف العربية.

والسياق متوتر لاسيما أن الحكومة المصرية قد طلبت إعادة التفاوض على معاهدة ١٩٣٦، سعيًا إلى الجلاء التام للقوات البريطانية عن مصر وإلى اتحاد مصر والسودان. وقد وقعت مؤخرًا تظاهرات عنيفة، ومن هنا الاحتياطات الأمنية التي تحيط بتحركات اللجنة. ويلاحظ كروسمان أن النظام الاجتماعي التقليدي

وكذلك الوجود البريطاني قد أصبحا في ورطة كبرى من جراء صعود حركة ثورية. والبريطانيون أسرى خياراتهم هم. وحتى لو نجح العماليون في أن يفرضوا على الكوادر الاستعمارية انتهاج سياسة تقدم اجتماعي، خاصة في مجال التعليم، فإن ذلك لن يكون من شأنه سوى تأجيج حدة معاداة الإمبريالية بتقديم المزيد والمزيد من الأنصار لهذه المعاداة. فكل تقدم في مجال التعليم إنما يؤدي إلى ترويج النزعة القومية.

وفي ٦ مارس/ آذار ١٩٤٦، تصل اللجنة إلى القدس. فتكفل لها حكومة فلسطين حماية قوية خلال تحركاتها (حتى وإن كانت «المقاومة اليهودية» تؤكد أنها لن تقوم بشيء ضد اللجنة) وتزودها بوثائق مهمة بينها الـ *Survey of Palestine* بالغ الثراء، والذي يعد وصفًا حقيقيًا للبلد ناجمًا عن جمع كل التقارير السنوية السابقة. وفايتسمان هو أول من تستمع إليه اللجنة (٨ مارس/ آذار ١٩٤٦)[١٠٧]. وعلى الرغم من أنه جد متعَب، فإن بلاغته لم تفقد قوتها. فبعد أن رسم لوحة للعالم اليهودي غداة الكارثة الأوروبية، يحاول بيان أن معاداة السامية ترافق دومًا النزعة القومية الحديثة، ومن هنا استحالة العثور على ملاذ لليهود المضطهَدين والخطر الذي يهدد اليوم الطوائف اليهودية في العالم الإسلامي. وهو يزعم أن فلسطين واسعة بما يكفي لأن يسكنها الشعبان ويؤكد أن حل المسألة سيكون بالضرورة ظالمًا - وكل ما هنالك هو أن الظلم المرتكَبَ في حق العرب سيكون أقل، في حالة إنشاء **الكومونويلث** اليهودي، من الظلم المرتكَبِ ضد اليهود، في الحالة المضادة. وخلال المناقشة، يتحدث فايتسمان عن العمل على استقدام مليون مهاجر أولاً قبل إقامة الدولة اليهودية.

وقد أسعدت شهادة فايتسمان مستمعيه الأنجلو- ساكسون، بيد أن جانبًا لا بأس به من الرأي العام اليهودي رأى أنها تفتقر إلى الحزم. ويريد بن جوريون استعادة التوازن فيطالب بالإقامة الفورية للدولة اليهودية، فهذه مسألة حياة أو موت بالنسبة للشعب اليهودي. وهو يترك انطباعًا بالغ السوء حين يزعم أن الوكالة اليهودية ليست منخرطة في أي نشاط غير شرعي أو سرّي وأن الهاجاناه لا علاقة لها بها. وهو يقول إن الناس الذين ينتهكون القانون في فلسطين ليسوا مستعدين لسماعه لأن الكتاب الأبيض، لا الوكالة اليهودية، هو سبب العنف.

ويحاول جمال الحسيني وعوني عبد الهادي تبرير إقامة المفتي في ألمانيا وتحالفه مع النازية خلال الحرب. وتحظر الرقابة على الصحافة المحلية ذكر هذه الإشارة إلى المفتي. ويعرض ماجنس أطروحات الثنائية القومية، إلاَّ أنه يضطر إلى الاعتراف بأنه ليس مستعدًا لتغيير الجامعة العبرية إلى جامعة فلسطين ... ويتهم الزعماء الدينيون المسلمون اليهودَ بالرغبة في الاستيلاء على الأماكن المقدسة الإسلامية. أمَّا جولدا ميرسون (جولدا مئير)، ممثلة الهستادروت، فهي تبرر الفصل في العمل بين اليهود والعرب وتعد بأن الدولة اليهودية القادمة سوف ترفع المستوى المعيشي للسكان العرب، الذين سيستفيدون من حق إدارة شئونهم الخاصة على أساس بلدي وجماعاتي. ويُشَبِّهُ أحمد الشقيري[١٠٨] ادعاء الصهيونيين أنهم الأفضل تأهيلاً لتنمية البلد بخطاب النازيين الذين زعموا أنهم الأقدر على تأمين نظام اجتماعي أفضل وحياة أكثر رفاهية لأوروبا.

أمَّا ألبرت حوراني الشاب[١٠٩]، الذي أعد ملف جامعة الدول العربية المقدم إلى اللجنة والذي تركت جودة عمله انطباعًا جيدًا في نفوس أعضائها، فهو يحلل الإمكانيات المختلفة: فإنشاء دولة يهودية دون موافقة السكان العرب سيكون ظلمًا. وليس من شأن التقسيم سوى حلحلة المشكلة دون حلها، لأن الصهيونيين، بحكم منطق حركتهم عينه، سوف يريدون توسيع أرضهم وسوف يدخلون في صدام مع العرب. وأمَّا الثنائية القومية فهي تفترض رغبة الطرفين في التعاون من أجل هدف مشترك، وهو ما ليست عليه الحال. وأمَّا مسألة الهجرة، مسألة الـ ١٠٠٠٠٠ شهادة، فهي ليست ذات طابع إنساني، بل ذات طابع سياسي. فالصهيونيون يريدون السيطرة على فلسطين باستخدام سلاح الهجرة. وحوراني ليس متخصصًا في معالجة المسألة الديموغرافية، لكنه يقول إنه إذا كان صحيحًا أن النمو الطبيعي للسكان العرب من شأنه أن يعيد الأغلبية إلى هؤلاء السكان حتى في حالة إطلاق حرية الهجرة، فإن الصهيونيين سوف يفكرون في «إجلاء» جزء على الأقل من سكان فلسطين العرب إلى بلدان أخرى. فهدف الصهيونية هو إنشاء دولة يهودية وسوف يلجأ الصهيونيون إلى القوة لتحقيق هذا الهدف. والعرب ليسوا متطرفين، فهم يقبلون بقاء اليهود الذين جاءوا على الرغم من اعتراضهم على مجيئهم. وهم يعرضون على هؤلاء الأخيرين المساواة في الحقوق. وحكمًا ذاتيًا كاملاً على

أساس جماعاتي والمشاركة في الإدارة على أساس نسبتهم الديموغرافية. ويجب على اليهود أن يدركوا أن العنف لن يخدم شيئًا وأن قبول العرب وموافقتهم هما وحدهما اللذان سيسمحان لهم بالبقاء في فلسطين. والإنجليز والأميركيون ليسوا قضاة نزيهين وغير متحيزين، بل إنهم مشاركون في صنع المأساة: ولن تكون هناك تسوية نهائية ما لم يدرك الصهيونيون أنهم لن يتمكنوا من الحصول من لندن وواشنطون على ما يمتنع الناس في القدس عن منحهم إياه(١١٠). وفي المناقشة التي تعقب هذه المداخلة، يبدو أن حوراني هو أول من يستخدم تعبير الدولة الفلسطينية الديموقراطية التي يمكن فيها لليهود والعرب أن يحيوا في وفاق طيب.

وعلاوة على جلسات الاستماع العلنية، يزور أعضاءُ اللجنة البلد ويتحدثون بشكل خاص مع شخصيات يهودية وعربية. وقد أُرسلت مجموعات فرعية إلى البلدان العربية المجاورة. والتزمت المنظمات السرّية اليهودية بنوع من الهدنة خلال زيارة اللجنة. وفي أواخر مارس/ آذار، في اللحظة التي ترحل فيها اللجنة إلى لوزان لإجراء مداولات، تستأنف أعمال العنف مسيرتها بمناسبة وصول مهاجرين سرّيين بأعداد كبيرة(١١١).

ويشير عمل اللجنة التوثيقي الممتاز إلى جدية تحركها. وبشكل موازٍ، فإن الحكومة العمالية البريطانية، وقد كسبت عدة شهور ثمينة، قد تمكنت من أن تحدد بشكل أفضل سياستها في الشرق الأوسط في سياق أعقاب الحرب الجديد.

أفول الإمبراطورية البريطانية في الشرق الأوسط

ورثت الحكومة العمالية من سابقاتها التصور الجيوسياسي الذي يجعل من الشرق الأوسط منطقة حيوية لبقاء الإمبراطورية البريطانية. وبحكم الاستقلال القريب والحتمي عن الإمبراطورية من جانب الهند والمصحوب بانفصال إلى عدة دول (الهند، بورما، سيلان، باكستان) فإن الدفاع عن طريق الهند إنما يصبح لا محل له من الإعراب. فيتخذ الشرق الأوسط أهمية حاسمة بموارده البترولية، التي يتم دفع ثمنها، علاوة على ذلك، بالجنيهات الاسترلينية، في وقت يعد فيه العجز في الدولارات علامة انهيار الاقتصاد الأوروبي. وفي هذه المنطقة من العالم، تتم التبادلات الخارجية بالجنيهات (منطقة الاسترليني).

وفي سياق الحرب الباردة التي تطل برأسها، فإن المواقع العسكرية البريطانية إنما تصبح من جديد أرصدة للحفاظ على بريطانيا العظمى كدولة عظمى. وفي اليونان وتركيا وإيران، يقف البريطانيون في الخط الأول لمواجهة الاتجاه الانقلابي الشيوعي والتوسعية السوفييتية، بما في ذلك التوسعية ذات الطابع الترابي. وإذا كان الاقتصاد البريطاني، جرّاء تضحياته زمن الحرب، لم يعد يملك الإمكانات اللازمة لتحمل عبء كهذا، فإن شبكة القواعد العسكرية إنما تسمح بتبرير الحفاظ على الإمبراطورية «من خلال معاهدات» في مواجهة نفاد الصبر الأميركي الذي يجمع بين معاداة حقيقية للاستعمار والطموح إلى خلافة لندن في الفوز بالنفوذ في المنطقة. والحال أن تسريح الجيش البري الأميركي غداة الانتصار على اليابان إنما يعيد إسناد الدفاع عن الغرب في مواجهة الكتلة الشرقية إلى الخط الأول المتمثل في القواعد العسكرية البريطانية.

ومنذ تشرشل، يعتبر بقاء القوة البريطانية مرتبطًا بـ«العلاقات الخاصة» مع الولايات المتحدة. فالاقتصاد البريطاني يحيا تحت الحقن المتواصل بالقروض الأميركية وقد تكشفت تبعية هذا الاقتصاد بشكل قاس عندما أوقف ترومان العمل بمقتضى قانون كفالة القروض. ولاستعادة دولة الرعاية الاجتماعية في بريطانيا العظمى، تعد الأموال الأميركية ضرورية، وما يسهل الحصول عليها هو دور بريطانيا العظمى الاستراتيجي في مواجهة الاتحاد السوفييتي في أوروبا كما في الشرق الأوسط. والحال أن الريع البترولي والريع الاستراتيجي إنما يعدان على حدٍّ سواء، ودون أن يقال ذلك صراحةً، أساسا الإصلاح الاجتماعي وصون القوة الإمبراطورية، حيث يستند الأمر كله إلى وحدة عمل وثيقة مع الولايات المتحدة.

ويدرك العماليون بوضوح أن الإمبريالية التقليدية، حتى في تجديدها المتمثل في الإمبراطورية الليبرالية خلال زمن ما بين الحربين العالميتين، قد ولّى زمانُها. وهم يريدون إقامة شراكة مع الدول المرتبطة عبر معاهدات ببريطانيا العظمى، حيث يمكن للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مرافقة علاقة استراتيجية أكثر ندّية. وفي عام ١٩٤٥، يبدو أن وجود مئات الآلاف من الجنود في المنطقة والحزم الذي جرى التعبير عنه في أعوام الحرب إنما يكفلان دوام الوجود البريطاني. وسرعان ما سوف تتكشف مصاعب ذلك.

فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية تفترض استثمارات ضخمة، عامة وخاصة على حدٍّ سواء، وهي استثمارات تعجز بريطانيا العظمى عجزًا مطلقًا عن تقديمها في الوقت الذي تعد فيه مدينة بالفعل مديونية فادحة بديون استرلينية (ميزان الاسترليني). والخزانة البريطانية، التي تضغط عليها إنفاقات عسكرية فوق طاقتها، لا يمكنها بأي حال تمويل مساعدة مهمة للتنمية. والصناعات البريطانية توجه مبيعاتها من المنتجات ذات النوعية الأفضل إلى منطقة الدولار سعيًا إلى الحصول على العملة الثمينة، بينما تخصص لمنطقة الاسترليني، وهي سوق محتَكَرَة، المنتجات الأقل تنافسية، بما في ذلك ما يخص العتاد العسكري. ومن ثم فإن الدول العربية الدائنة بالجنيهات الاسترلينية إنما تشعر بأن بريطانيا العظمى تحتال عليها وتسرقها. وهكذا، فإن العراق، الثري في ميزان الاسترليني وفي البترول الذي يُدفع ثمنه بالاسترالييني، لا يستطيع الحصول على السلع الأميركية التي يرغب في الحصول عليها. فيرى العرب أن بريطانيا العظمى، بعيدًا عن مساعدة تنمية المنطقة، إنما تقوم بتمويل إعادة بناء اقتصادها بأموالهم.

وبالمثل، يرى الخطاب العمالي في الفئات المتوسطة المنبثقة في الدول العربية الشركاء الجدد ضمن منطق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والحال أن هذه الفئات المتوسطة بالتحديد إنما تعد حاملة للمشروع القومي المعادي للإمبريالية والذي يطالب بإنهاء الوجود البريطاني. وبحكم قوة الأشياء، يجد الاشتراكيون أنفسهم مضطرين إلى الاعتماد على العناصر الأكثر محافظةً في المجتمعات العربية، معيدين بذلك، وللمرة الأخيرة، تنشيط مخيال الصحراء جد العزيز على أفئدة الإنجليز. وهكذا، فإن الدولتين العربيتين اللتين تبدوان الأكثر «ولاءً» إنما تتمثلان في الدولتين البدويتين في شبه الجزيرة العربية. وابن سعود، بوصفه فنَّانًا سياسيًّا كبيرًا، إنما يكثف من استعراضات الصداقة للندن بينما يفتح بلده أمام الأميركيين. وهدفه الرئيسي هو التأثير بما يكفي على البريطانيين لثنيهم عن دعم مشاريع الوحدة العربية التي يطرحها الهاشميون (سوريا الكبرى، الهلال الخصيب) والتي تشكل تهديدًا قاتلاً لمملكته. أمَّا عبد الله، فهو يجني أخيرًا ثمار ربع قرن من الانحياز إلى صف البريطانيين. وبينما كان تشرشل قد بدا مستعدًّا للتضحية به – وبإمارته أيضًا– لصالح مشاريع إعادة الصياغة الترابية للشرق الأدنى، فإن

الأمر قد انتهى بالاشتراكي بيفن إلى جعله الملاذ الأخير لسياسة لندن. فشرق الأردن، إذ يصبح مستقلاً، سوف يصبح ملكيَّةً.

والحال أن مرعوسي بيفن في وزارة الخارجية سوف يكنون عبد الله بـ«مليك السيد بيفن القصير»(١١٢). ومنح الاستقلال لشرق الأردن إنما يسمح بتسوية جانب من الملف الفلسطيني وبالإشارة إلى أن الانتداب يتجه إلى نهايته. والحال أن المناقشات التقانية إنما تشغل الشهور الأولى من عام ١٩٤٦ وتقود إلى معاهدة ٢٢ مارس/ آذار ١٩٤٦ التي تسمح بحرية استخدام الأرض الأردنية من جانب الجيش البريطاني، الذي يوفر قيادة الفيلق العربي علاوة على ذلك(١١٣)، وكل ذلك في مقابل مساعدة سنوية قدرها مليونا جنيه. وفي ٢٥ مايو/ أيَّار ١٩٤٦، يحتفل عبد الله بالطبل والزمر بصعوده إلى لقب الملك وباستقلال بلده المؤلف من نصف مليون نسمة، والذي يأخذ اسم الأردن (بيد أن هذه التسمية لن تدخل في الاستخدام الشائع في العلاقات الدولية إلاَّ في عام ١٩٤٩). ويؤدي الحدث إلى احتجاجات حامية من جانب الحركة الصهيونية، التي لم تتخل عن مطالبها الترابية في الضفة الأخرى لنهر الأردن. ثم إن الولايات المتحدة ترى أن من السابق لأوانه الاعتراف بالدولة الجديدة – وسوف يتعين عليها الانتظار إلى يناير/ كانون الثاني ١٩٤٩ لكي تحصل على اعتراف قانوني وإلى عام ١٩٥٥ لكي تدخل منظمة الأمم المتحدة.

وإذا كان الأردن هو التلميذ المهذب في الطبقة العربية، فإن الآخرين مشاكسون بالفعل. فمنذ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٥، تطالب مصر رسميًّا بإعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ وبالجلاء التام للقوات البريطانية وبالوحدة مع السودان (وهو، من الناحية الحقوقية، تحت السيطرة الأنجلو- مصرية المشتركة). وكعلامة على حسن النية، تسحب لندن، في مارس/ آذار ١٩٤٦، اللورد كيليرن، آخر ممثل كبير لها في القاهرة، لتُحل محله شخصًا آخر، وتعلن في ٢ أبريل/ نيسان عن بدء محادثات مع الحكومة المصرية التي يقودها صدقي باشا الذي عاد إلى السلطة لهذه المناسبة. ويبدو رجل الدولة المصري حازمًا فيما يتعلق بمجمل مطالب بلده. وبعد عدة أسابيع من التردد ورغبة من بيفن في إبراز شراكته الجديدة، يقبل وزير الخارجية البريطاني مبدأ الجلاء الكامل عن الأراضي المصرية، بما في ذلك الجلاء عن قاعدة السويس (٧ مايو/ أيَّار ١٩٤٦). فيتهم المحافظون العماليين ببيع

المصالح البريطانية. وسوف تستمر المفاوضات بشكل صعب ثم تفشل في الخريف بسبب مسألة السودان.

والمسألة المصرية لها عدة عواقب. فخلال عام ١٩٤٦، تجلو القوات البريطانية عن الأراضي المصرية ماعدا منطقة قناة السويس، فترجع بذلك إلى الوضع الذي نصت عليه معاهدة ١٩٣٦. ولا يعود من الوارد ممارسة ضغوط عسكرية على الحكومة المصرية كما حدث في فبراير/ شباط ١٩٤٢. والحال أن بيفن، بحكم قناعة تقدمية، إنما يرفض من الأصل فكرة ضغط كهذا، وسوف يظل العماليون مخلصين لهذا الالتزام حتى رحيلهم عن السلطة في عام ١٩٥١، أكان في مصر أم في بقية العالم العربي. ولا يعني الجلاء عن مصر التوقف عن حماية قناة السويس. وإعادة نشر الجيش البريطاني لابد لها من أن تتم في جنوبي فلسطين (من غزة إلى النقب) وفي منطقة العقبة في شرق الأردن. وهكذا تكتسب فلسطين أهمية عسكرية جديدة في سياق يتعرض فيه الوجود البريطاني للرفض والمنازعة بشكل متزايد باطراد. وقد عرض الصهيونيون خدماتهم على الحكومة المصرية. وهم يقولون إنه لو قبلت هذه الحكومة تأييد تقسيمٍ لفلسطين، فإن الصهيونيين لن يعترضوا على إعادة نشر الجيش البريطاني في النقب وسوف يحركون جماعات الضغط التابعة لهم وجد النشيطة في الولايات المتحدة بما يخدم صالح مصر. ويلمح صدقي إلى اهتمامه بذلك، بيد أنه لا يتخذ تعهدات واضحة. وفي شهر سبتمبر/ أيلول، سوف يعلن كروسمان عن هذه المفاوضة، وهو ما سوف ينفيه المصريون، بالطبع[١١٤].

وكان قد جرى تقديم العراق خلال فترة ما بين الحربين العالميتين على أنه الدليل على حسن نوايا البريطانيين تجاه العرب. والحال أن العراقيين قد تمردوا في عام ١٩٤١[١١٥]. ويرى البريطانيون أن مثل هذا النكران للجميل لا يمكن أن يصدر إلاّ عن شخص الحاج أمين الحسيني شبه الدساس المسيئ. ونوري السعيد هو الرجل القوي للنظام القديم الذي عاد إلى سُدَّة السلطة. وحتى إذا كان رجل الدولة العراقي يظل منخرطاً انخراطاً عميقاً في قضية الوحدة العربية، فإنه إنما يلقى منازعة قوية من جانب القوميين الجذريين المنتمين إلى الجيل الجديد. وأي محاولة للاعتماد على رجال أكثر شباباً، ولكنهم مخلصون للملكية، كصالح جبر أو

فاضل الجمالي، إنما تشير إلى استحالة التوصل إلى تسوية مع الأجيال الصاعدة للقومية العربية. فهم إمَّا أن يقبلوا إعادة مراعاة للوجود البريطاني فيرفضهم الشعب أو أن يتخذوا موقف التشدد دون أن يحصلوا على شيء.

وهكذا، ففيما عدا شرق الأردن، ينحدر النفوذ البريطاني في المنطقة بسرعة. فالوجود الإمبراطوري يرفضه السكان، والطبقات الحاكمة القديمة تعتمد النزعة القومية الجذرية لكي تبقى أو تجد نفسها فاقدة للاعتبار بسبب موالستها لبريطانيا العظمى. والتقدميون العرب، بعيدًا عن أن يعترفوا بحسن نوايا الاشتراكيين البريطانيين، إنما يصبحون العناصر الأكثر تشدُّدًا. وتترافق معاداة الصهيونية في كل مكان مع المطلب القومي، ويصبح التضامن مع عرب فلسطين تتمة للنضال في سبيل الاستقلال. وعندما يستعيد عبد الله علانيةً مشاريعه الخاصة بسوريا الكبرى، فإنه يتعرض للشجب بوصفه عميلاً بريطانيًّا، بينما تواجه لندن مصاعب جد كثيرة في سعيها إلى إدخال سوريا ولبنان، المستقلين دون معاهدات، في منطقة نفوذها.

والحال أن ما كان قد أُعلن في الشطر الثاني من ثلاثينيات القرن العشرين – أن فلسطين سوف تصبح سرطانًا ينخر مجمل البنيان الإمبراطوري في الشرق الأوسط– إنما يتحقق. والتمسك بالكتاب الأبيض لإنقاذ ما يمكن إنقاذه إنما يجازف بتكدير العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة تكديرًا جسيمًا وقد يتكشف أنه أخطر بكثير أيضًا على مستقبل بريطانيا العظمى نفسه. وقد لجأ بيفن وأتلي إلى اللجنة الأنجلو- أميركية بهدف «تحميل» الأميركيين «المسئولية» بجعلهم شركاء في إدارة الملف. وقد أرادا الإفلات من التناقض الخطير الذي يتمثل في إعادة إسناد مصير الإمبراطورية البريطانية إلى ما بدا لهما بوصفه عوارض ثانوية من عوارض الحياة السياسية الداخلية الأميركية، كانتخابات بلدية نيويورك.

تقرير اللجنة الأنجلو- أميركية

خلال أعمال اللجنة، يحاول جمال الحسيني أن يستعيد بشكل حاسم هيمنة حزبه بالمطالبة بأغلبية المقاعد في داخل الهيئة العربية العليا. وترفض المنظمات الأخرى ذلك وتنشق فتخلق جبهة عربية أعلى تضم جميع حركات الأعيان. فيقترح جمال على منظمات اليسار المشاركة في الهيئة العليا، موضحًا مرة أخرى أن قوة

الحسينيين تكمن أيضًا في قدراتهم على الانفتاح على آخرين غير الأعيان. وهكذا فإن الهيئة العربية العليا التي يقوم بتشكيلها في أبريل/ نيسان ١٩٤٦ تشمل تمثيلاً لقوى اجتماعية جديدة. والحال أن المفتي، في منفاه الفرنسي، إنما يرتاب في تطلعات جمال، الذي قد يحل محله، ويرسل تعليمات متطرفة في حين أن الأعيان المسمين بالمعتدلين كالنشاشيبيين يطرحون أنفسهم كمدافعين متشددين عن القضية. والخلاصة أن التشوش في ذروته، ولا تتوصل أي قيادة حازمة إلى الانبثاق من صفوف الطبقة السياسية العربية.

أمَّا الصهيونيون فهم يبحثون عن حلفاء جدد. فيتصل شيرتوك بفرنسيي لبنان لكي يقترح عليهم تحالفًا سريًا في اللحظة التي تجلو فيها القوات الفرنسية عن سوريا[١١٦]: إن الإنجليز يؤيدون وحدة عربية لابد لها من إزالة فرنسا من المشرق، بل من الشمال الأفريقي. ولبنان المسيحي هو الحليف الطبيعي للصهيونية ضد القومية العربية والإسلامية. ويجب بناء تحالف بين فرنسا والكنيسة الكاثوليكية ومسيحيي لبنان. فيسجل الفرنسيون الاقتراح دون متابعته، على ما يبدو.

ويبدو أن الجماعتين العربية واليهودية قد استعادتا في شهر أبريل/ نيسان مظهر وحدة بمناسبة إضراب عام لجميع الموظفين الذين يطالبون بزيادة الرواتب بسبب الارتفاع المستمر لتكاليف المعيشة. وتضطر الحكومة إلى الرضوخ لجانب من المطالب[١١٧]. وقد تصور المندوب السامي أنه لن يضطر إلى مواجهة شيء سوى الحركات الاجتماعية، إلاَّ أنه، في ٢٥ أبريل/ نيسان، يلقى ٧ جنود بريطانيين مصرعهم في اعتداء في تل أبيب.

ويفكر كاننجهام في فرض عقوبات جماعية – هدم بيوت، غرامات جماعية، إلغاء الإعانات المقدَّمة إلى البلدية–، بيد أنه يدرك قلة حصافة هذه العقوبات من الناحية السياسية عشية نشر تقرير اللجنة. وبشكل أعم، وبما أن اليهود يعتَبَرون أوروبيين، فمن غير الممكن معاملتهم بالوحشية نفسها التي عومل بها العرب بين عامي ١٩٣٦ و١٩٣٩، حتى وإن كان الضباط يجدون صعوبة في احتواء غضب جنودهم، الذين يقومون بأعمال انتقامية وحشية ضد السكان اليهود. ويجري الاكتفاء بفرض حظر التجول في المدينة اليهودية[١١٨].

وفي لوزان، كانت المداولات صعبة. فأعضاء اللجنة يتذكرون كلام بيفن الذي أكد الرغبة في الامتثال لتوصياتهم إذا ما صدرت بالإجماع. وهم يريدون وضع حد فوري لمكابدات الأشخاص المشرَّدين، لكنهم يختلفون فيما بينهم بشأن مسألة نزع سلاح المنظمات السرِّية اليهودية. ويطمح بعضهم إلى تقديم حل نهائي للمسألة، على مستوى المبادئ على الأقل، ومع قبول فكرة أن هذا الحل سيكون بالضرورة ظالمًا بالنسبة لأحد الطرفين على الأقل. وهكذا يرى كروسمان وجوب الإلغاء الفوري للكتاب الأبيض، والتحضير لتقسيم يكون مقبولاً للجميع بفضل مساعدة اقتصادية أنجلو- أميركية ملحوظة. أمَّا الأغلبية فهي تؤيد الحفاظ على فلسطين موحَّدة. وهذا هو اتجاه النص النهائي، حيث تجري المطالبة بإلغاء الكتاب الأبيض وبصيغة ثنائية القومية دون قول ذلك صراحة(١١٩).

وفي اللحظة المباشرة، يجري اقتراح الشهادات الـ ١٠٠ ٠٠٠ على أن تتلوها هجرة حرة وإلغاء التشريع الذي يقيد نقل الملكيات العقارية. وبالنسبة للأمد الطويل، تطرح اللجنة القول المأثور الذي يذهب إلى أن اليهود لا يجب لهم أن يسيطروا على العرب كما لا يجب للعرب، بالمقابل، أن يسيطروا على اليهود. فلا يمكن لفلسطين أن تكون دولة عربية أو دولة يهودية. ويجب للانتداب أن يصبح وصاية من جانب منظمة الأمم المتحدة، وهي وصاية سوف تستمر طالما لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق. وسوف يجري بذل مجهود ملحوظ للإسهام في النهوض بالمستوى المعيشي للسكان العرب. كما سيجري قمع أي عنف قمعًا قاسيًا ويجب على الوكالة اليهودية وضع حد للإرهاب وللهجرة غير الشرعية.

أمَّا تفسير التوصيات فهو يذكرُ بأن فلسطين يجب أن تكون ذات وضعية خاصة لأنها الأرض المقدَّسة ولأنها لا يمكن أن تخص بشكل حصري جنسًا واحدًا أو ديانة واحدة. ويجب للاقتصاد أن يخف إلى غوث المقدَّس بسماحه بالتوصل إلى تفاهم مناسب بين الجماعتين السكانيتين، اللتين ستصلان إلى مستوى معيشي واحد وإلى مستوى نمو واحد.

وتُنشر التوصياتُ في الأول من مايو/ أيَّار. وترى الحكومة البريطانية أن أعضاء اللجنة قد حرصوا كل الحرص على البحث عن تسوية نهائية وتوصلوا في النهاية إلى طرح مقترحات جد غامضة بالنسبة للمستقبل وجد محدَّدة بالنسبة

للحاضر. وهم لم يدركوا البتة أن لندن كانت تتوقع منهم صوغ سياسة مـن شـأنها إشراك البلدين إشراكًا وثيقًا في إدارة المشكلة، وهو ما كان من شـأنه أن يـسمح بالعمل على إزالة هذه العقبة التي لا تحتمل والتي تقف في وجه العلاقات الخاصـة بين الدولتين الأنجلو- ساكسونيتين.

وقد طلبت الحكومة البريطانية إلى نظيرتها الأميركية تنسيقًا مسبقًا قبل اتخـاذ أي موقف علني، وقدمت وزارةُ الخارجية الأميركية تطمينات في هذا الاتجاه[١٢٠]. ويكتفي ترومان بإبلاغ لندن مقدَّمًا ببضع ساعات بأنه سوف يعلن عن ارتياحه لـو تم إلغاء الكتاب الأبيض ومنح الشهادات الـ ١٠٠ ٠٠٠[١٢١]. فيرد أتلي في مجلس العموم بأن التقرير كل لا يتجزأ ويطرح كشرط مسبق وضع حد للإرهاب ونـزع سلاح الجماعتين السكانيتين اليهودية والعربية. وعندئذ يقتـرح ترومـان إجـراء مشاورات سريعة مع اليهود والعرب للسماح بالوصول السريع للمـشرّديـن الـ ١٠٠ ٠٠٠[١٢٢]. فتطلب لندن توضيحات دقيقة حول التمويل الأميركي لهذه العملية وحول مشاركة الجيش الأميركي في حفظ النظامٍ وفي نزع سـلاح الـسكان[١٢٣]. فتدير لها واشنطون الأذن الصماء ولا تتحدث إلاَّ عـن التـشاور مـع المعنيـين. ويوضح المسئولون العسكريون أن الولايات المتحدة، بسبب التزاماتها الأخـرى، لا تملك إمكانات لإرسال قوات إلى فلسطين. فيعلن بيفن، في ١٢ يونيو/ حزيران، أن استقدام ١٠٠ ٠٠٠ مهاجر إلى فلسطين سوف يتطلب إرسال فرقة إضافية لتـأمين حفظ النظام، وهو ما يتطلب ٢٢ مليون جنيهًا إضافيًا لا تملك بريطانيـا العظمـى إمكانات الوفاء بها. وهو يضيف أن الهياج الأميركي حول هـذا الموضـوع إنمـا يرجع إلى واقع أن الولايات المتحدة ليست مستعدة لاستقبال هؤلاء المهاجرين على أرضها هي. والحال أن هذا الكلام، قليل الدبلوماسية إلى حد بعيد وإن كان يتضمن جانبًا كبيرًا من الحقيقة، إنما يثير صـرخة اسـتنكار فـي الـصحافة والنقابـات الأميركية.

ويستمر حوار الطرشان عدة أسابيع، إلى أن يقبل ترومان تكوين وفد بقيـادة أحد الدبلوماسيين، هو هنري جريدي، والذي يجب أن يذهب إلـى لنـدن لتحديـد شروط تطبيق تقرير اللجنة الأنجلو- أميركية (منتصف يونيـو/ حزيـران ١٩٤٦) عبر تشكيل لجنة خبراء.

ردود الفعل العربية واليهودية

رد الفعل الرافض إجماعي بين صفوف عرب فلسطين[١٢٤]. فالمطلوب منهم هو أن يضحوا في آن واحد بالضمانات التي يتمتعون بها الآن وبمشروعهم القومي. والرأي السائد هو أنه لم يعد هناك سوى اللجوء إلى العنف، مثلما يفعل اليهود، وهو ما يعد كابوسًا بالنسبة لسلطات الانتداب. ويجري على الفور إطلاق شعار الإضراب العام. وهو شعار ينتقل إلى عدة بلدان عربية. والحال أن إضراب ٣ مايو/ أيَّار إنما يجري الالتزام به على نطاق واسع وهو يحدث دون أن تقع حوادث ملحوظة. وفي الأسابيع التالية، يطرح جمال الحسيني نفسه كمنظم للمقاومة العربية ويتحدث عن جباية أموال للدفاع عن فلسطين. وهو يتمتع بتأييد نشيط من جانب الإخوان المسلمين.

وفي باريس، أكثر الحاج أمين من عروض تقديم خدمات لفرنسا، حيث اقترح عليها التدخل لصالحها في الشمال الأفريقي وفي سوريا. وقد بدا الفرنسيون مهتمين بهذه العروض فيما يتعلق بسوريا. وتؤخذ بالحسبان شعبية المفتي في مجمل العالم الإسلامي، لكن البريطانيين والأميركيين والصهيونيين إنما يمارسون في الوقت نفسه ضغوطًا تهدف إلى الحد من حريته في الحركة. وفي الولايات المتحدة، يقوم جولدمان و وايز بإفهام الديبلوماسيين الفرنسيين أن بوسع اليهود الأميركيين شن حملة حول هذا الموضوع في اللحظة التي يعتبر فيها ليون بلوم بسبيله إلى التفاوض على قرض حيوي بالنسبة لإنقاذ الاقتصاد الفرنسي. وعندئذ بالتحديد يجري تنظيم الهروب الأخير للمفتي. والمقابلة بين مذكرات المفتي ومعطيات الأرشيفات الفرنسية تقدم السيناريو التالي: لقد جرى شن حملة تخويف حقيقية لإقناعه بأنه سوف يجري تسليمه إلى البريطانيين نزولاً على طلب من جانب ليون بلوم. وبشكل موازٍ، تقوم شخصية مغربية رفيعة المستوى بتنظيم هروبه بينما توقف إدارة الشرطة عمليًا كل مراقبة لمنزله ... فيحمل جواز سفر سياسيٍ سوريٍ قريب من الإخوان المسلمين ويرحل إلى القاهرة على طائرة تتبع شركة TWA (٢٩ مايو/ أيَّار ١٩٤٦). وتحتاج الشرطة إلى أسبوع كامل لكي تكتشف غيابه. وخلال بضعة أيام، لا يُعرف أين وجد ملاذًا وتروج بشأنه الشائعات الأكثر جنونًا[١٢٥]. ويُعرف في ٢٠ يونيو/ حزيران أنه قد حصل على حق اللجوء

السياسي في مصر، التي يشكر منها فرنسا على ضيافتها وينقل تحياته الودية إلى مدير الشرطة القضائية ...

ويرى الصهيونيون أن إلغاء الكتاب الأبيض إنما يعد تقدمًا كبيرًا وأن التقرير، بهذا المعنى، لا يضحي بالمستقبل البتة، أي لا يضحي بتكوين الدولة اليهودية، لأنه يسمح بتعزيز علاقة القوى في فلسطين لصالحهم. أمّا الأكثر جذرية فإنهم يخشون من انتقال فلسطين تحت الوصاية الأبدية من جانب بريطانيا العظمى، إلاّ أنه يجري التمسك بموقف تريث متعقل يسمح برصد تطور الوضع. والحال أن موقف الحكومة البريطانية الحازم إنما يقود إلى تحرر جديد من الأوهام. وتجري مراعاة هدنة هشة في الاعتداءات وعمليات الهجرة السرّية انتظارًا لتوضيحات دقيقة لسياسة بريطانيا العظمى. وتطلب اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية من الصهيونيين الأميركيين تكثيف ضغوطهم على الحكومة والكونجرس.

والحال أن الديبلوماسيين الأميركيين الموجودين في مواقعهم في الشرق الأدنى إنما يتهمون نظراءهم البريطانيين بالاستفادة من الوضع وبإلقاء المسئولية عن مضمون التقرير على الأعضاء الأميركيين في اللجنة. وترى شركات الملاحة الجوية الأميركية أنها، لهذا السبب، تجد نفسها في وضع تجاري في غير صالحها[١٢٦].

لكن الإيحاءات البريطانية ليست ضرورية. فجامعة الدول العربية تنظم في إنشاص في مصر (٢٧ – ٢٨ مايو/ أيّار) ثم في بلودان في سوريا (٨ – ١٢ يونيو/ حزيران) مؤتمرين عربيين جامعين. ونبرة المناقشات عنيفة. فعبد الله يترافع مدافعًا عن الصداقة الضرورية مع البريطانيين، والتي يرى أنها السبيل الوحيد للاحتماء من السوفييت. أمّا القوتلي فهو يدعو العرب إلى قبول الموت دفاعًا عن فلسطين. فيجري رفض استنتاجات التقرير علانية ويجري التعهد بتقديم مساعدات جديدة لعرب فلسطين[١٢٧]. ويتحدث قرار «سرّي»، سرعان ما أصبح معروفًا للجميع، عن تطبيق عقوبات ضد المصالح الاقتصادية الأميركية والبريطانية في حال تطبيق توصيات التقرير. وقد دار الحديث في القرار المذكور عن إمكانية طرح المسألة على منظمة الأمم المتحدة، وهو ما يزعج البريطانيين كثيرًا.

والقرار المهم الآخر هو حسم مسألة التمثيل السياسي الفلسطيني. وبعد ساعات من النقاش والوساطة، يتم تعيين لجنة تنفيذية عربية جديدة[١٢٨]: يتولى رئاستها الحاج أمين (متغيب)، بينما يشغل جمال منصب نائب الرئيس ويتولى حسين الخالدي سكرتاريتها ويندرج في عضويتها حلمي باشا وإميل الغوري. وهكذا فقد أحرز الحسينيون انتصارًا حاسمًا. وحيال تفاقم الوضع، اضطر الأعيان التقليديون إلى الرضوخ. وإذا كان جمال الحسيني وموسى العلمي قد نجحا في حيازة موقع من المستوى الأول بفضل اعتدالهما الظاهري على الأقل، فإنهما إنما يجدان نفسيهما بدورهما خاضعين لسلطة الحاج أمين، الذي استعاد موقعه كزعيم قومي.

تصاعد العنف

في ليلة ١٦ – ١٧ يونيو/ حزيران، تدشن الهاجاناه اختبارًا جديدًا للقوة بتدمير عشرة من الجسور الأحد عشر التي تربط فلسطين بجاراتها، بما يؤدي إلى خسائر بقيمة ٢٥٠ ٠٠٠ جنيه. وفي ١٧ يونيو/ حزيران، تختطف الإرجون ستة ضباط بريطانيين وتتخذهم رهائن فتطلب في مقابل إطلاق سراحهم إطلاق سراح اثنين من مناضليها كان قد حُكم عليهما بالإعدام[١٢٩]. ويرفض كاننجهام التفاوض مع إرهابيين ويطلب إعلان وقف المباحثات حول الشهادات الـ ١٠٠ ٠٠٠ طالما لم يجر إطلاق سراح الرهائن كما يطلب التصريح له بشن عملية عسكرية واسعة النطاق لنزع سلاح السكان اليهود[١٣٠]. والحال أن لندن، الراضية تمامًا عن استئناف الاتصال بواشنطون، إنما ترفض وقف المحادثات، بينما تصرح بالعملية العسكرية شريطة امتدادها إلى مجمل السكان الفلسطينيين (أي إلى العرب أيضًا)[١٣١].

فيجري شن عملية أجاثا فجر ٢٩ يونيو/ حزيران. فيقوم العسكريون البريطانيون بتمشيط التجمعات السكنية اليهودية ويفتشون مكاتب الوكالة اليهودية. ويجري إلقاء القبض على ٢ ٧٠٠ شخص[١٣٢]، بينهم بعض أعضاء اللجنة التنفيذية كشيرتوك (فبن جوريون موجود بالخارج، أمَّا ڤايتسمان فلا يجري إزعاجه). وفي الأوساط الصهيونية، تعد المفاجأة كاملة[١٣٣]. ويتم العثور على مخابئ أسلحة مهمة. فيتحدث ڤايتسمان أمام المندوب السامي عن إعلان حرب على اليهود. فيرد عليه

كاننجهام بأن اليهود هم الذين بدأوا الحرب على الانتداب. وهو يبين له بوضوح أن هدف العملية هو إرغام الوكالة اليهودية على وقـف أعمالهـا التخريبيـة وعلـى المشاركة في النضال ضد الإرجون وشتيرن. فيؤكد لـه ڤايتـسمان أنـه سـوف يتصرف في هذا الاتجاه. أمَّا الإرجون فهي تعلن أن الاعتقـالات «ليـست غيـر مرحلة في حملة الإبادة التي يخوضها النظام البريطاني الـدموي بوحـشية ضـد شعبنا» وأن «يد العدو، رائد هتلر ومحقق خطته، قد رُفعت ضد إسرائيل. إن وجود الأمة إنما يتعرض للخطر». وتدعو المنظمة السرِّية إلى التعبئة الكاملة وإلى تكوين حكومة يهودية مؤقتة(١٣٤).

وبما أن كاننجهام قد أظهر قوته، فإن بوسعه العفو في ٣ يوليو/ تموز ١٩٤٦ عن الاثنين المحكوم عليهما بالإعدام. وفي اليـوم التـالي، يـتم إطـلاق سـراح الرهائن(١٣٥). وبالمقابل، يبدو المندوب السامي حازمًا حيال الشخصيات المقبـوض عليها. وفي تحليله للموضوع(١٣٦)، يرى أن البريطانيين إنما يجازفون بأن يجـدوا أنفسهم في مواجهة انتفاضة يهودية وانتفاضة عربية في الوقت نفسه، كمـا بـإزاء مواجهات بين الجماعتين. وهم لا يحوزون إمكانات لمواجهة هذا الوضع. وقد أدت عملية أجاثا إلى تهدئة مخاوف العرب وإن كانت قـد بينـت لهـم أيـضًا عـزم البريطانيين على التصدي للعنف. وهم بتخويفهم للوكالة اليهودية، إنما يكفلون عودة «ڤايتسمان المعتدل» إلى الصدارة ويعزلون الإرهابيين. وهكذا فقد كـسبوا التقاطًـا مؤقتًا لأنفاسهم يجب أن تستخدمه لندن في العثور على حل نهائي خلال المحادثات مع الأميركيين.

وقد طلب ڤايتسمان إلى الهاجاناه تعليق عملياتهـا. ووافقـت قيـادة الوكالـة اليهودية في أوروبا على ذلك. فالقمع البريطاني قد يفضي إلـى الحظـر الكامـل للوكالة اليهودية وقد يشل المؤسسات الصهيونية، فيخلق بذلك علاقـة قـوى غيـر مؤاتية إلى حد بعيد في فلسطين. وقد أصبحت العمليات «الإرهابية» غيـر مثمـرة إلى حد بعيد بالنسبة للوكالة اليهودية ويمكن تركهـا لـــ«متطرفـي» الإرجـون وشتيرن، فتختص الهاجاناه بالهجرة المسمَّاة بالسرِّية، والتي يتمثل هدفها الفعلي في شد انتباه الصحافة الدولية وفي أن تكون بمثابة نقطة انطلاق للأعمال الدعائية. ولا يجب لعدم النشاط النسبي من جانب القوات اليهودية الرئيسية [الهاجاناه] أن يحجب

واقع أنها تستعد لصدام مسلح رئيسي ضد العرب، أكانوا عرب فلسطين أم عـــرب الدول العربية المجاورة.

وفي الساحة، لا يوجد اتفاق إجماعي بين مسئولي الهاجاناه. فهم جد منزعجين من إمكانية استخدام الوثائق التي استولى عليها البريطانيون خلال عملية أجاثا. فمن الوارد أن تكشف هذه الوثائق عن التواطؤ بين الوكالة اليهودية والقوات الخاصـــة، بل وأن توفر ما يكفي من المعلومات للقيام باعتقـــالات جديـــدة[١٣٧]. وإذ تتـــصاع الهاجاناه، على كرهٍ منها، للتعليمات الصادرة من أوروبا، فإنها تتوقف عن عملياتها لكنها تطلب من الإرجون الهجوم على مقر القيادة العامة للاستخبارات البريطانيـــة والموجود، مع مصالح إدارية أخرى، في بنايات فندق الملـــك داوود الكبيـــر فـــي القدس، والذي لم يكُف علاوة على ذلك عن استقبال الجمهور.

وفي ٢٢ يوليو/ تموز[١٣٨]، نجد أن عدة رجال من الإرجون، متنكـــرين فـــي هيئة عرب ومتمكنين من الدخول بوصفهم حاملي مؤن، يتغلغلـــون فـــي الفنـــدق ويضعون فيه عدة قنابل. وهم يحبسون عمال المطبخ ويصيبون جنديًا بريطانيًا مارًا بجراح. والساعة عندئذ ١٢,١٠. وفي الساعة ١٢,٢٠، يجري حرف الأنظار عبر تفجيرٍ في سيارة خارج الفندق. وتنسحب القوة الخاصة وهي تتبادل الأعيرة النارية مع الحرس ثم تتمكن من الهرب في ســـيارة (الـــساعة ١٢,٣٠). وفـــي الـــساعة ١٢,٣٧، يهز الانفجار الأولُ البناية كلها. وفي الساعة ١٢,٤٥، تتلقـــى القنـــصلية العامة لفرنسا، الموجودة على مقربة، مكالمة تليفونية تطلب إليها فتح نوافـــذها لأن لغمًا سوف ينفجر في الفندق. بيد أن نازعي الألغام البريطانيين سوف يتمكنون من إبطال مفعول المتفجرات الباقية. وقد أدى الاعتداء إلى مصرع ٩١ شخـــصًا: ٤١ عربيًا، ٢٨ بريطانيًا، ١٧ يهوديًا، و٥ آخرين.

وقد زعم بيجن دومًا أن الهجوم على المدنيين يتعارض مع أخلاق الإرجـــون وأن إنذارًا تليفونيًا قد جرى قبل نصف ساعة مـــن الانفجـــار، أي نحـــو الـــساعة ١٢,١٠، وهو ما كان لابد له من أن يسمح بإخلاء البناية. والواقع أنه قـــد جـــرت ثلاث مكالمات تليفونية، الأولى مع الفندق في الساعة ١٢,٣٥ (أي قبل دقيقتين من الانفجار)[١٣٩]، والثانية مع قنصلية فرنسا في الساعة ١٢,٤٥ (بعد الانفجار بثماني دقائق) والأخيرة في الساعة ١٢,٥٠ مع صحيفة پاليستاين پوست، القريبـــة هـــي

أيضًا من موقع الفندق. ولاشك هناك في الرغبة في القتل لأن المصالح الإدارية تنهي عملها في الساعة ١٣ ومن ثم فإن الانفجار لو كان قد وقع بعد ساعة من زمن وقوعه لكان عدد الضحايا أقل بشكل واضح تمامًا.

وغضب العسكريين البريطانيين في أوجه. فقائدهم، الجنرال باركر، والمعروف بميوله المؤازرة للعرب، إنما يكتب في أمر يومي أن تواطؤ السكان اليهود في الاعتداءات واضح وأنه، على سبيل العقاب لهم، يحظر على جنوده أدنى تعامل مع اليهود، بما في ذلك التعامل التجاري. وهكذا، فإن اليهود سوف يعاقبون بالشكل الذي يمقته هذا الجنس شأنه جميع الأجناس الأخرى، بضرب حافظات نقودهم وبإبداء الاحتقار لهم(١٤٠). وهذا التصريح المؤسف(١٤١)، والمشوّه علاوة على ذلك(١٤٢)، سوف يتم استخدامه في جميع أرجاء العالم لاتهام البريطانيين بمعاداة السامية وبالنازية، وهو ما سوف يسمح بالتخفيف من وقع الاعتداء على الفندق.

ويطالب كاننجهام بعقوبات حقيقية، كالغرامة الجماعية والوقف الكامل للهجرة اليهودية(١٤٣). لكن لندن تكتفي بنشر كتاب أبيض يوضح التواطؤ بين المنظمات السرّية والوكالة اليهودية. وترد هذه الأخيرة بإدعاء أننا بإزاء تزوير. ولا يُسمح للمندوب السامي إلاّ باستئناف عمليات التفتيش المنهجي في التجمعات السكنية اليهودية.

خطة موريسون – جريدي

التعليمات الصادرة إلى الممثلين الأميركيين في المحادثات مع البريطانيين تعليمات واضحة. فمن غير الوارد أن تحدث مشاركة أميركية لا في حفظ النظام في فلسطين ولا في إدارة الانتداب. والولايات المتحدة مستعدة فقط لتمويل نقل ١٠٠ ٠٠٠ شخص من الأشخاص المشرّدين وتوطينهم الفوري. وقد جرت المحادثات الأولى بين ١٧ و٢٧ يونيو/ حزيران في لندن، حيث مَثَّل السفيرُ الأميركي هاريمان بلاده قبل وصول جريدي(١٤٤). وعلى الفور، يطرح البريطانيون مسألة الهجرة غير الشرعية ويطالبون بسحب المهاجرين المحتجزين على أثر عمليات الشرطة من الـ ١٠٠ ٠٠٠. وهم يضيفون مسألة القادمين الجدد

من أوروبا الشرقية ويقترحون إغلاق مخيمات اللاجئين [في غربي أوروبا] في وجوههم، سعيًا إلى ردع التسللات الجديدة. ثم يتناولون مسألة الاختيار سعيًا إلى إعطاء الأولوية للناس القادرين على العمل وللأطفال، ثم مسألة السكن: فبالنظر إلى ندرة المساكن، فإن وتيرة قوامها ١٠٠٠٠ قادم شهريًّا إنما تعد وتيرة مستحيلة وسوف يتعين قصرها على ٢٣٠٠ قادم كحد أقصى، في البداية على الأقل. ويجري تقديم تقديرات عامة للتكاليف عبر المقارنة بين مقترحات الوفد البريطاني ومقترحات الوكالة اليهودية:

تقديرات تكاليف نقل ١٠٠٠٠٠ شخص
من المشرَّدين (بالجنيهات)

مساعدة مؤقتة	من ٤ إلى ٩ ملايين	من ٦,٨ إلى ٨,٨ ملايين
السكن	من ١٤ إلى ٢٨ مليونًا	من ١٢,٥ إلى ١٢,٨ مليونًا
الاستيعاب[١٤٥] (مع رعاية الأطفال)	٨٥ مليونًا	من ٣٣,٨ إلى ٤٢,٥ مليونًا
الإجمالي	من ١٠٣,٩ إلى ١١٧,٩ مليونًا	من ٥٣,١ إلى ٦٤,١ مليونًا

وبحسب تقديرات الخبراء البريطانيين، فإن التكلفة الإجمالية للمهاجر الواحد تمثل أكثر من ١٠٠٠ جنيه ؛ أمَّا الوكالة اليهودية فهي تقدر هذه التكلفة بنصف هذا المبلغ، بيد أنها لا تأخذ في الحسبان شراء أراض جديدة. ولابد لتكاليف الاستيعاب أن تتحملها الوكالة اليهودية بالكامل. ويجب أن نضيف إلى ذلك تمويل التدابير الهادفة إلى النهوض بالمستوى الاجتماعي والثقافي للسكان العرب.

وفي ٢ يوليو/ تموز، يعبر ترومان علنًا عن أسفه حيال التطورات الأخيرة في فلسطين (عملية أجاثا) ويعلن أن الولايات المتحدة سوف تتحمل تمويل نقل ١٠٠٠٠٠ شخص من الأشخاص المشرَّدين[١٤٦]. وفي ٨ يوليو/ تموز، يقدم چورج هول، سكرتير الدولة لشئون وزارة المستعمرات، الحالة الأخيرة

للملف[١٤٧]. فإلى الـ ١٠٠ مليون جنيه التي من الأرجح أن تكون الوكالة اليهودية عاجزة عن تقديمها، يجب إضافة ١٠ ملايين لمراعاة الزيادة في التضخم والتي سوف ينطوي عليها النقل والنفقات الإضافية لحفظ النظام (مع استبعاد نفقات الجيش). أمّا الخدمات الاجتماعية الجديدة التي يتعين تقديمها للعرب فسوف تصل قيمتها إلى نحو ١٥ مليونًا من الجنيهات (علاوة على ٣ ملايين إضافية لصالح الجماعة اليهودية). وجميع هذه النفقات لا تخص سوى الـ ١٠٠ ٠٠٠ شخص من الأشخاص المشرَّدين. ولو أخذنا مأخذ الجد المشاريع الإنمائية الضخمة التي طرحها الخبراء الصهيونيون، فسوف يتطلب تنفيذُها أموالاً طائلة، وإلاَّ فإن فتح فلسطين بالكامل أمام الهجرة اليهودية سيكون مستحيلاً. وخارج هذه التكاليف المباشرة، لابد من إدراك أن من شأن اعتماد توصيات اللجنة الأنجلو- أميركية أن يثير بالتأكيد انفلاتًا لأعمال العنف في مجمل الشرق الأوسط، وهو ما يتطلب تعزيزًا للوجود العسكري البريطاني في المنطقة وينطوي على أزمة حادة بشكل خاص مع العرب، وكل ذلك دون التوصل إلى حل نهائي للمشكلة.

ومن ثم يجب للمحادثات أن تنصب في آن واحد على الوضع المرحلي وعلى التسوية النهائية. ويرى سكرتير الدولة لشئون وزارة المستعمرات أن الدولة الموحَّدة ثنائية القومية ليس من شأنها أن تبقى إلاَّ بقوة المدافع (*machine gun*) وأن من شأن أي خطة للتقسيم استثارة انفجار فوري للعنف. وهو يحبذ فلسطين تتألف من جماعتين شبه مستقلتين تحت الوصاية البريطانية. فهذا التقسيم إلى كانتونات دون استخدام هذا الاسم ليس من شأنه إلحاق ضرر بالمستقبل. فإمَّا أن الجماعتين سوف تتقاربان وتتفقان على شكل من أشكال الاتحاد الفيديرالي، أو أنهما سوف تنفصلان فيتم التقسيم بشكل طبيعي. وسوف يجري الحفاظ على الوجود العسكري البريطاني في فلسطين مع تجنب الاضطرار إلى اللجوء إلى منظمة الأمم المتحدة.

والمسئولون العسكريون البريطانيون معادون لأي تعديل لوضعية فلسطين. فهم يرون، محقين، أن الوجود العسكري البريطاني في مجمل الشرق الأوسط إنما يتوقف على قبول العرب وأن أي تراجع عن الكتاب الأبيض سوف يهدد هذا الوجود، بيد أن أتلي والحكومة لا يلتفتان إلى هذا الرأي ويعتمدان مقترحات وزارة المستعمرات[١٤٨].

وعندما يجري استئناف المحادثات، في ١٣ يوليو/ تموز، يعرف البريطانيون تمامًا ما يريدون ولديهم دراسات مهمة، في حين أن جريدي، الذي وصل إلى لندن، ليس لديه سوى تعليمات غامضة من حكومته (تمويل نقل ١٠٠ ٠٠٠ شخص ثم تقديم مساعدة مالية أميركية للوكالة اليهودية لاستيعاب هؤلاء الأشخاص). ولا يملك الممثل الأميركي سوى أن يحذو حذو الاتجاهات التي يشير إليها محاوروه، والتي تكمن مأثرتها في نظره في أنها لا تنطوي على وجود عسكري أو سياسي أميركي في فلسطين[١٤٩]. وبالمقابل، فإن بايرنز، وزير الخارجية الأميركية، إنما يرى على الفور شَرَكًا في المقترحات البريطانية: فربط مسألة الـ ١٠٠ ٠٠٠ شخص من الأشخاص المشرَّدين بالتسوية النهائية لمسألة فلسطين إنما يعني تأجيلاً لنقل الـ ١٠٠ ٠٠٠ شخص إلى أجل غير مسمّى[١٥٠]. فيرد عليه جريدي بأن البريطانيين مدفوعون بالفعل إلى الانتهاء من هذا الأمر ويقدم في ٢٤ يوليو/ تموز موافقته على ما سوف يدخل التاريخ باسم خطة موريسون- جريدي[١٥١]. وهي تنص على تقسيم فلسطين إلى إقليم يهودي، يتألف من المناطق التي تتركز فيها المستوطنات اليهودية، وقضاء للقدس وبيت لحم، وقضاء للنقب، وإقليم عربي يتألف من بقية البلد. وهذا من شأنه أن يعطينا المقاييس التالية:

	عرب	يهود
الإقليم العربي	٨١٥ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠
الإقليم اليهودي	٣٠١ ٠٠٠	٤٥١ ٠٠٠
قضاء القدس	٩٦ ٠٠٠	١٠٢ ٠٠٠
النقب[١٥٢]	–	–

وسوف تكون الهجرة حرة إلى الإقليم اليهودي، بيد أنها ستكون خاضعة لتصريح من المندوب السامي عندما تكون إلى قضاء القدس. وسوف تتم عملية تدريجية لنقل السلطات لصالح الجماعتين، اللتين سيتعين عليهما الاتفاق على الشكل النهائي للسلطة المركزية (اتحاد فيدرالي أو تقسيم). وقد جرى رد التكلفة الإجمالية لتوطين ١٠٠ ٠٠٠ شخص من الأشخاص المشرَّدين إلى ٧٠ مليون جنيه على سنتين.

وتوافق الحكومة البريطانية على الخطة في ٢٥ يوليو/ تموز، ويجري التأكيد لهاريمان على تطبيقها الفوري فيما يتعلق بالشهادات الـــ ١٠٠٠٠٠. وبــايرنز، الموجود في باريس للمشاركة في مؤتمر وزراء الشئون الخارجية الرباعي المكلف بإعداد معاهدات، إنما يتلقى التأكيدات نفسها من جانب أتلي. وعندئذ يوافــق علــى الخطة، التي يعتبرها أفضل حل ممكــن لمــشكلة صــعبة[١٥٣]. ويجــري إبــلاغ الصهيونيين على الفور باتخاذ هذا الموقف. فيكثفون وحلفاؤهم، كچيمس ماكدونالد، الضغوط على الرئاسة – وفيها حليف لهم في شخص ديڤيد نايلز– سعيًا إلى إحباط الخطة. فيرفض الأعضاء الأميركيون في اللجنة الاعتراف بأن خطة موريسون – جريدي تتماشى مع توصياتهم لأنها تتجه إلى التقسيم.

وقد اعتبر ترومان هو أيضًا أن خطة موريسون– جريدي هي الحل الأفضل، بيد أنه يهتز من جراء احتجاجات المحيطين به ولا يريد التبرؤ من بايرنز، الغارق في غمار مفاوضات مع السوڤييت[١٥٤]. وفي ٣٠ يوليو/ تمــوز، يعقــد اجتماعًــا لمجلس الوزراء يهتم بالأخص بالأصداء الداخلية الأميركية: إن الجمهوريين سوف يستخدمون هذا الموضوع خلال الانتخابات للكونجرس في نوڤمبر/ تشرين الثــاني ١٩٤٦، والحال أن الديموقراطيين ليسوا في مركز قوة بالفعل. وينزعج الــوزراء والمستشارون سواء بسواء انزعاجًا خاصًّا من خطر فقدان نيويورك، التي يــسيطر الديموقراطيون على مجلسها البلدي منذ عام ١٩٢٨. وفي باريس، يتعرض بايرنز للضغوط نفسها من جانب جولدمان و وايز[١٥٥]، فيجد أن من الحكمة سحب موافقته ويبلغ الرئيس بأنه لن يضايقه الامتناع عن اتخاذ موقف. فينصاع ترومان وإن كان يشعر باستياء عميق (فقد أعلن بشأن اليهود: «لم يتمكن يسوع المسيح من إرضائهم عندما كان على الأرض، فكيف يمكن توقع أنني قــد تتــوفر لــي أدنــى فرصــة [لإرضائهم] ؟») [١٥٦]. وعلى المستوى الرسمي، يقال إن خطة موريسون– جريدي لم يتم رفضها وإنما هي موضع دراسة.

وعندما تشرح الحكومة البريطانية موقفها أمام البرلمان، في ٣١ يوليو/ تموز والأول من أغسطس/ آب ١٩٤٦، كان التراجع الأميركي قد أصبح سافرًا بالفعــل. فيلقي تشرشل خطبة بارعة تدل على مدى سهولة أن يكون المرء في المعارضــة: خلال الحرب، لم تكن لديه فكرة عن الاتساع الذي اتخذته المذبحة التي اســتهدفت

اليهود، إلاّ أنه لا يجب لليهود أن يرحلوا عن كل أوروبا. وفيما يتعلق بالوضع الراهن، فإن بريطانيا العظمى، التي هي بسبيلها إلى فقدان الهند، لا يجب لها أن تتشبث بفلسطين الصغيرة. وإذا لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق، فليس على لندن سوى نقل المسألة إلى منظمة الأمم المتحدة وإعلان موعد نهائي لانسحاب قواتها. فخطأ العماليين هو أنهم قد وافقوا على الانسحاب من مصر، ومن ثم أصبحوا بحاجة إلى فلسطين للدفاع عن قناة السويس(١٥٧).

وفي ١٢ أغسطس/ آب، نجد أن إلياس ساسون، رئيس الشعبة العربية بالإدارة السياسية للوكالة اليهودية، إنما يلتقي عبد الله. ويحث الملكُ الصهيونيين على قبول المقترحات البريطانية، بيد أنه يوضح بعد ذلك في المناقشات أنه نصير لتقسيم فلسطين مع ضم الجزء العربي إلى مملكته، وهو ما سيكون بالنسبة له، من جهة أخرى، مرحلة أولى نحو تكوين سوريا الكبرى(١٥٨). وهو يطلب إلى الصهيونيين، من جهة أخرى، مساعدته في تمويل أنصاره في سوريا. وبما أن الشعار يظل دومًا شعار دولة يهودية في مجمل فلسطين، فإن الوكالة اليهودية إنما تكتفي بالإبقاء على الاتصال بالعاهل الهاشمي.

وبشكل استرجاعي، بدت خطة موريسون – جريدي بوصفها الفرصة الأخيرة الضائعة، الفرصة التي كان يمكن لها، عبر التقسيم إلى كانتونات، أن تسمح بتطور سلمي في اتجاه التقسيم. ومن المستحيل معرفة ما كانت ستكون عليه ردود فعل الأطراف المعنية في الساحة (منذ عدة شهور يبدو كاننجهام أكثر اهتمامًا بخطر نشوب انتفاضة عربية جديدة مما بالإرهاب اليهودي)، بيد أن من المؤكد أنه لو كان ترومان قد وافق على الخطة في ٣١ يوليو/ تموز، لأمكن التوصل إلى توافق دولي في الرأي ولأتيحت للبريطانيين إمكانات تنفيذها.

ويبقى مع ذلك أن هذا التقسيم إلى كانتونات والذي من شأنه أن يقود إلى التقسيم ما كان يمكن له بالتأكيد أن يضع حدًّا لمطالب اليهود والعرب المتعارضة. فأيًّا كان نوع الحل المقترح، فلا مفر من أن يكون على حساب العرب، الذين سيجدون أنفسهم وقد أصبحوا أقلية في المناطق الساحلية على الرغم من امتلاكهم للجانب الأكبر من الأرض. وكان للأمر كله أن يستند إلى قدرة البريطانيين على فرض احترام حقوق كل طرف في المناطق محل الاعتبار. والحال أنه إذا كانت

المسألة الفلسطينية تؤدي إلى تسارع تفكك الإمبراطورية البريطانية في هذه المنطقة من العالم، فإنها لم تخلق هذا التفكك. فكما أوضح ذلك القادة العسكريون البريطانيون، يتوقف وجود بريطانيا العظمى في مجمل الشرق الأوسط على قبول السكان، والحال أن هؤلاء السكان إنما يطالبون في كل مكان برحيل البريطانيين. وقد خامر العماليين وهم أنهم، بما أنهم «تقدميون»، سوف يتمكنون من التوصل إلى حل وسط مع الحركات القومية. وبشكل لا مفر منه، وجدوا أنفسهم مضطرين إلى الاعتماد على العناصر الأكثر محافظة من الناحية الاجتماعية. وباسم ضرورات الحرب العالمية ثم الحرب الباردة، اضطرت بريطانيا العظمى إلى العمل على مرابطة قوات مسلحة أكثر أهمية باستمرار في هذه المنطقة من العالم. بيد أنها لم تعد لديها إمكانات لانتهاج سياسة كهذه وليس بوسعها العودة إلى زمن الإمبراطورية الليبرالية الذي يبدو، بشكل استرجاعي، سعيدًا، عندما كان بوسعها السيطرة على مجمل المنطقة بعدة أسراب من السلاح الجوي الملكي.

الفصل الثالث عشر

احتضارُ الانتداب

" يعلن المؤتمر أن الانتهاك المتواصل لحقوق الشعب اليهودي قد جعل من الضروري على الحركة الصهيونية والييشوف ومن واجبهما الأخلاقي أن يقاوما بلا هوادة وبأقوى عزيمةٍ السياسة الحالية للدولة المنتدَبَة، التي تفتقر إلى أي أساس شرعي أو أدبي، بحكم استنادها إلى الكتاب الأبيض. وسوف تواصل الحركة الصهيونية منح الييشوف كل الدعم الممكن في نضاله الحازم الرامي إلى حماية المصالح الحيوية للشعب اليهودي وحقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في الهجرة وفي الاستيطان والدفاع عن النفس. ويعبر المؤتمر عن يقينه بأن الشعب اليهودي إنما يتمتع، في هذا النضال، بتعاطف جميع أصدقاء الحرية والعدالة في مختلف أرجاء العالم».

قرار اللجنة السياسية للمؤتمر الصهيوني العالمي الثاني والعشرين، بال، ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٦.

هدنة هشة

غداة عملية أجاثا، يهتم كاننجهام بالأخص بمسألة المهاجرين غير الشرعيين[1]: فإذا ما جرى اعتراض سبيلهم على الشواطئ الفلسطينية، فإن طردهم سوف يستثير اشتعالاً للعنف في صفوف الجماعة اليهودية ؛ وإذا لم يجر عمل شيء، فإن العرب سوف يجنحون إلى العنف، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى حرب على جبهتين، وهو ما يشكل هاجسًا مؤرقًا للرجل. فيطلب بإلحاحٍ من لندن التحرك لدى بلدان المغادرة ولدى سلاح البحرية كي يعترض سبيل البواخر قبل وصولها إلى فلسطين. وتكثف وزارة الخارجية البريطانية من تحركاتها لدى عدة دول أوروبية، بينها فرنسا وإيطاليا، فترد عليها هذه الدول بكلام طيب دون أن تتخذ

تدابير عملية بالفعل[٢]. والواقع أن الموساد تتمتع بتواطؤات عديدة في داخل جهازي الدولتين، الفرنسية والإيطالية، وتقوم أجهزة الشرطة أو الجمارك بالتغاضي – على الأقل– عن تحركات الأجهزة السرِّية الصهيونية. وخلال الشطر الأول من أغسطس/ آب، تعزز البحرية البريطانية وجودها في البحر المتوسط لتحول دون أي إنزال في فلسطين، فيجري الآن إرسال الأشخاص المقبوض عليهم إلى معسكرات احتجاز في قبرص[٣]. ويتولَّى بلاغ رسمي تبرير السياسة الجديدة[٤]: إن بريطانيا العظمى هي البلد الذي فعل أكثر ما يمكن لأجل اليهود قبل الحرب وخلالها، والأشخاص المشرَّدون إنما يتلاعب بهم الصهيونيون المتطرفون في حين أن تقارير لجنة الخبراء (خطة موريسون – جريدي) قد نصت على استئناف الهجرة قريبًا. والاعتداءات على المدنيين والعسكريين البريطانيين أعمال تليق أكثر بالنازيين لا بضحايا النازية اليهود[٥].

وخلال عمليات تفتيش البواخر، كانت تعليمات الوكالة اليهودية تتمثل في التمسك بالمقاومة السلبية. وإذ ترى الوكالة أن الاحتجاز في قبرص يمثل تصعيدًا، فإنها تأمر بالمقاومة دون اللجوء إلى استخدام الأسلحة النارية. ويجري صف النساء والأطفال في الصف الأول، حيث يقومون بقذف البحارة البريطانيين بقذائف مختلفة. وفي البداية، كان المهاجمون في حال من التفسخ العميق، بيد أن قادتهم ينجحون في التوصل إلى سلسلة من الاستعراضات باللعب على روح الفريق. فتتخذ المسألة ملمحًا رياضيًّا ولا يستخدم العسكريون الأسلحة النارية. وعندما يجري نقل اللاجئين المحتجزين في فلسطين إلى قبرص، تحاول القوات الخاصة اليهودية إعطاب السفن المخصصة لهذه المهمة[٦].

وبحسب المندوب السامي أيضًا[٧]، فإن الاعتداء على فندق الملك داوود قد أدى إلى تصاعد التوتر تصاعدًا خطيرًا. فالعرب يدعون إلى الثأر لقتلاهم الـ ٤١. والصهيونيون، خاصة الشبيبة، يوافقون على الاعتداء الذي وقع، بينما لم يعد المعتدلون قادرين على رفع صوتهم. أمَّا بن جوريون، الموجود في باريس، فقد ألقى بالمسئولية النهائية عن جميع أعمال العنف على السياسة البريطانية.

والحال أن نيوفيل، قنصل فرنسا العام في القدس، إنما يؤكد احتدام التوتر الذي يهيمن خلال صيف عام ١٩٤٦، وهو يضيف إليه تزايد توتر أعصاب

البريطانيين[٨]. ولمواجهة الإرهاب، يجري الجمع بين المصالح الإدارية في مواقع مشتركة وتحصين هذه المواقع. ولتكوين ما سوف يسميه الصهيونيون من باب السخرية بالـ «بيقتجرادات»[×]، تجري مصادرة مساكن تخص يهودًا، وهو ما يؤدي إلى تزايد حدة أزمة السكن. وتصبح القدس مدينة تعمها الأسلاكُ الشائكة. وعلى مدار شهر أغسطس/ آب، تصاب المصالح الإدارية بالشلل من جراء تحذيراتٍ – عبر مكالمات تليفونية من مجهولين– من وجود قنابل فيها[٩].

وفيما عدا أعمال العنف المرتبطة بعمليات الهجرة السريَّة، فإن شهر أغسطس/ آب إنما يعد هادئًا نسبيًّا. وعندما تُصدر المحاكم العسكرية أحكامًا بالإعدام، فإن تدابير لتخفيف العقوبة يجري اتخاذها بعد ذلك بأيام قليلة. وتتحدث المؤسسات الصهيونية عن سياسة عدم تعاون مع الإدارة، بيد أن المسئولين الاقتصاديين يعارضون ذلك.

وتستأنف الإرجون وشتيرن عملياتهما في مستهل شهر سبتمبر/ أيلول، فتقومان من جديد بتخريب شبكة السكك الحديدية واغتيال رجال شرطة بريطانيين وتنفيذ عمليات سطو على البنوك أو بورصة الماس لتمويل نشاطاتهما[١٠]. وتتم عدة اعتقالات لمتلبسين بالجرم. والحال أن الهاجاناه، التي قررت الاقتصار على شئون الهجرة السريَّة، إنما تشجب أعمال «اللصوصية» هذه. وبما أن مارة عرب قد قتلوا خلال هذه الأعمال، فإن الهيئة العربية العليا تهدد بأن تكفل بنفسها أمن السكان، وهو ما يعود عليها بتوبيخ شديد من جانب المندوب السامي[١١].

وهذا الهدوء النسبي بعد أعمال العنف التي وقعت في شهر يوليو/ تموز إنما يرجع إلى تطور الوضع السياسي. فبعد أن حددت الحكومة البريطانية برنامجها بالنسبة لفلسطين، انتقلت إلى المرحلة التالية المتمثلة في التشاور مع المعنيين. وإذا كان التراجع الأميركي مزعجًا، فإن علامات مشجِّعة تصدر عن الأوساط الصهيونية[١٢]. إذ يبدو أن القيادة الصهيونية تدرك المأزق الذي تتحبس فيه بتمسكها بالموقف القصوي لبرنامج بيلتمور: فالتمرد لا يقود إلى شيء ملموس، والقمع البريطاني يجازف بتهديد مجمل مؤسسات الييشوف التي تشكل جنينًا للدولة

(×) جمع «بيقتجراد»: «مدينة بيقن»، على غرار «ستالينجراد»: «مدينة ستالين»، الشهيرة بصمودها خلال الحرب العالمية الثانية. – م.

[اليهودية] كما يجازف بتهديد النمو الاقتصادي للمقام القومي اليهودي ولندن ترفض المضي إلى ما هو أبعد من خطة موريسون – جريدي وترومان لا يتحمل الضغوط التي تُمارس عليه إلى درجة تؤكد مصداقية انسحابه من إدارة الملف الفلسطيني.

التحضير لمؤتمر لندن

خلال المؤتمر الذي عقدته اللجنة التنفيذية الصهيونية في باريس، في مستهل شهر أغسطس/ آب ١٩٤٦، اقتنع المسئولون الرئيسيون بأن الواقعية إنما تتمثل في العودة إلى فكرة التقسيم، إمّا بشكل فوري أو عبر الفترة الانتقالية التي يتيحها مشروع الحكم الذاتي الأقاليمي. بيد أنهم منقسمون على أنفسهم فيما يتعلق بالنهج الذي يجب اتِّباعه ويتذكرون انقلاب السياسة البريطانية بعد خطة بيل. فيتم العثور على صيغة حل وسط. فيجري تكليف جولدمان بالتفاوض على أساس متناقض يذكِّرُ بموقف الوكالة اليهودية في عام ١٩٣٧: إذ يجري رفض خطة موريسون – جريدي بينما تعلن اللجنة التنفيذية عن استعدادها لمناقشة إنشاء دولة يهودية قادرة على الحياة في جزء كاف من فلسطين، وهو ما يعني تسليم الشهادات الـ ١٠٠٠٠٠، وحكمًا ذاتيًا إداريًّا واقتصاديًّا كاملاً للمنطقة التي سوف تصبح دولة يهودية، مع سيطرة الإدارة اليهودية على الهجرة.

ويذهب جولدمان إلى الولايات المتحدة ويقترح على أتشيسون، الذي يقوم بعمل بايرنز، أساسًا ترابيًّا للدولة اليهودية يتمثل في التوزيع الذي حددته خطة بيل بالإضافة إلى النقب، كما يقترح فترة انتقالية لا تتجاوز عامين أو ثلاثة أعوام مع حكم ذاتي كامل للإقليم اليهودي. وذلك على أن يحصل العرب على الجزء الباقي من فلسطين فيما عدا الأماكن المقدسة وعلى أن يكون بوسعهم الاندماج بشرق الأردن.

ويبدو رفض خطة موريسون – جريدي باتًّا بما يكفي، فنحن بإزاء مقترحات مضادة براجماتية. ويستوعب ترومان تمامًا أهمية هذا التحرك ويكتب إلى أتلي أنه لا يمكنه الموافقة على خطة الخبراء بيد أنه ينظر نظرة إيجابية إلى المقترحات المضادة. فيعد رئيسُ الوزراء البريطاني بدراستها[١٣].

وكان قد تقرر عقد مؤتمر جديد في لندن في ٩ سبتمبر/ أيلول. وكما بالنسبة لجميع المفاوضات العربية – الصهيونية الكبرى الماضية والقادمة، فإن كل طرف سوف يسعى إلى طرح شروطه وفرض وجهة نظره. وبالنسبة للعرب الفلسطينيين كما بالنسبة للصهيونيين، تتمثل الضرورة الأولى في رفض أن يكون للبريطانيين الحق في تحديد قوام الوفود وجدول الأعمال.

وفي ٨ أغسطس/ آب[١٤]، وجَّه كاننجهام دعوة رسمية إلى جمال الحسيني. وقد رفضها هذا الأخير لأنه لا يعترف بخطة موريسون – جريدي كأساس للمحادثات. وفي ١٥ أغسطس/ آب، استقبل هول في لندن ڤايتسمان وجولدمان و وايز، الذين يطرحون كشرطٍ أن تكون مقترحاتهم أساس المحادثات وأن يتم الإفراج عن أعضاء اللجنة التنفيذية المحتجزين[١٥]. فيرد هول بأن خطة الخبراء لا تزال هي الموقف البريطاني، بيد أن العرب واليهود ستكون لهم الحرية في طرح مقترحاتهم الخاصة. وإذا ما جرى الإفراج عن المسئولين اليهود للمشاركة في المؤتمر، فإنه لن يكون بالإمكان رفض حضور المفتي. وفي اليوم التالي، يوافق بيڤن على موقف زميله[١٦]. وتقبل الدول العربية الدعوة بشرط ألاَّ تكون هناك تعهدات مسبقة.

وفي أواخر الشهر، يشدِّد جمال الحسيني موقفه: إن وفد الهيئة العربية العليا يجب أن يضم المفتي ومشاركَةً شيوعية[١٧]. فترفض لندن ذلك وتوجه دعوات فردية إلى شخصيات عربية فلسطينية[١٨]. فتوضح الهيئة العربية العليا أن وفدًا كهذا سوف يُعتبر وفدًا بريطانيًّا لا عربيًّا[١٩]. وتحت الضغط السياسي، يرفض الأشخاص الذين جرى الاتصال بهم الدعوات. ومن ثم فإن عرب فلسطين لن يكونوا ممثَّلين في المؤتمر.

ويرى الصهيونيون أنهم قد قاموا بحل وسط كبير بعودتهم إلى فكرة التقسيم. أمَّا المضي إلى ما هو أبعد من ذلك، أي قبول التفاوض على أساس خطة موريسون – جريدي، فهو يجازف بتمزيق وحدة الحركة [الصهيونية] دون مكسب ذي قيمة. وهم يرون أن على البريطانيين لا سواهم إقناع العرب بقبول التقسيم، وعندئذ ستكون الوكالة اليهودية مستعدة للمشاركة في المحادثات. والحال أن جولدا

ميرسون، التي حلت محل شيرتوك في اللجنة التنفيذية، إنما تعبر علانيةً عن الموقف الصهيوني فيما يتعلق بمؤتمر لندن[٢٠]:

لن نشارك فيه مادام مشروع الاتحاد الفيديرالي يشكل أساس المحادثات. فالواقع أن هذا المشروع لا يمنح الجماعة اليهودية سوى حقوق بلديَّةٍ من البلديات ويفرض السيطرة البريطانية المطلقة إلى أبعد حدٍّ دون أي رقابة دولية. وحدوث تغير في الموقف البريطاني هو وحده الذي من شأنه دفع اليهود إلى المشاركة في المؤتمر.

وحيال رفض الوكالة اليهودية تقديم رد نهائي، يوجِّه البريطانيون دعوات إلى ممثلين يهود مستقلين فيكابدون الرفض نفسه الذي كابدوه من الجانب العربي[٢١].

وفي القاهرة، يعرب عزام باشا عن شكوكه للسكرتير الشرقي للسفارة البريطانية[٢٢]: إن الرأي العام العربي متشدِّد بشأن مسألة فلسطين ؛ ولن يكون بوسع الوفود العربية قبول التقسيم لأنه لن يكون غير مرحلة بالنسبة لليهود في مشروعهم الخاص بإقامة دولة يهودية في مجمل فلسطين، على أنه يحث الفلسطينيين على الذهاب إلى لندن من دون المفتي. وعلى الرغم من نداءات متكررة من جانب عدة حكومات عربية، فإن الهيئة العربية العليا إنما تتمسك برفضها حضور المؤتمر.

مؤتمر لندن

في ٩ سبتمبر/ أيلول، يفتتح أتلي المؤتمر أمام ممثلي الدول العربية وحدهم. وستكون تلك هي المرة الوحيدة التي يجري فيها تمثيل جميع دول الجامعة العربية في مؤتمر مع تلك الدولة التي لا تزال تبدو بوصفها الدولة الحامية للمشرق العربي. وهكذا يمكن لرئيس الوزراء البريطاني أن يتحدث في خطابه عن عقود الصداقة الأنجلو – عربية منذ الحرب العالمية الأولى وعن المشاريع الإنمائية المشتركة الكبرى[٢٣]:

ما نتمناه هو أن تكون المحادثات وافية وصريحة ومتحررة قدر الإمكان. فربما لن يكون بالإمكان العثور على حل مناسب إلاَّ عبر تبادل كهذا للآراء. وبوصفكم رجال دولة، فإنكم تعرفون أنه لا يمكن لأيِّ مؤتمر أن يتوصل إلى نتيجة إذا كان من يشاركون فيه قد

اتخذوا قراراتهم مسبقًا وإذا كانوا عازمين على التمسك بآراء مقرَّرة سلفًا. وفي مسألة من هذا النوع، وهي مسألة تؤدي إلى تصادم في المصالح، فإن من الواجب اعتماد سياسة قوامها التبادل. ولن يكون بوسعنا الأمل في الاستثارة إلاَّ عبر المفاوضات التي تُراعى فيها كل وجهات النظر ويجري تمحيصها بمالها وما عليها وتؤخذ في الحسبان.

وأخيرًا، لا يجب أن ننسى أن المشكلة الفلسطينية لا يمكن معالجتها منعزلةً، وإنما يجب النظر فيها ضمن الإطار الأوسع للسياسة العالمية.

إن فلسطين بلد جد صغير، لكن كل ما يحدث فيها يستثير ردود فعل في فضاء أوسع بكثير. والحال أن وضع خطط لفلسطين مع تجاهل ردود الفعل التي قد تترتب عليها هو بمثابة تعامٍ عن حقائق المسألة: فقد تبدو البنية راسخة، إلاَّ أنه لا يزال من الضروري بناء الأسس.

ولابد من دراسة الوضع العام بروح من الصداقة على طاولة المؤتمر هذه، لأن كل ما يمس الشعوب العربية يهم الشعب البريطاني، وأنا أعتقد أن مصير بريطانيا العظمى يعد، في بعض الحالات، مسألة تهم العرب.

ونحن شركاء طبيعيون. ولابد أنه قد بدا أحيانًا أن انسجام هذه الشراكة تتهدده أحداثُ فلسطين. وأملي الأكثر إخلاصًا هو أن ننجح في إبعاد هذا الخطر بقيامنا، نحن وأنتم، بتوضيح المصاعب التي نواجهها توضيحًا صريحًا وبالسعي إلى حل يكون بوسعنا جميعًا قبوله.

وهذه الرطانة تعبر بالفعل عن أوهام، أكان ذلك في مجال العلاقات الأنجلو-عربية أم في مجال إمكانية العثور على تسوية لمسألة فلسطين.

ويرد السوري فارس بك الخوري بكلمة توافق المناسبة باسم الوفود العربية، ثم تشغل المسائل الإجرائية بقية جدول الأعمال. وفي اليوم التالي، يتحدث بيفن عن الاعتماد المتبادل بين بريطانيا العظمى والدول العربية، المحتاجة إلى صداقة دولة عظمى قوية وذات خبرة ومخلصة(٢٤). فبريطانيا العظمى، بعد أن منحت الاستقلال للهند، سوف تمنحه لفلسطين، حيث يجب لكل من الجماعتين أن تتمكن من حكم نفسها بحرية، ولابد من العثور على وسيلة للوصول إلى ذلك. ويُبلغ هول المؤتمر رسميًا بخطة الخبراء. فيعبر فارس بك عن شكوكه حيال مشروع غير قائم على مبادئ الديموقراطية الرئيسية التي يود العرب تطبيقها في فلسطين. وفي الجلسات التالية، يستعرض كل وفد عربي تاريخ الملف ويعلن تمسكه بالكتاب الأبيض. وفي

١٢ سبتمبر/ أيلول، وعبر اتفاق مشترك، يجري فض المؤتمر لمدة أربعة أيام كيما يتسنى للبريطانيين تحضير ردودهم على الخطب العربية. فيقدم بيڤن التوضيحات في ١٦ سبتمبر/ أيلول[٢٥]: إن الخطة البريطانية تسمح بشكل من الانفصال بين الجماعتين خلال فترة انتقالية.

فترد عليه الوفود العربية بأن هذه الخطة هي في حقيقة الأمر خطة تقسيم دون أن تحمل هذا الاسم. وتقترح الوفود العربية خطتها الخاصة بالتسوية[٢٦]: إن فلسطين بلد عربي مصيره أن يصبح مستقلاً ضمن إطار نظام دستوري. واليهود يشكلون طائفة دينية لا شعبًا، بيد أن بوسعهم التمتع بحقوق سياسية بوصفهم جماعة طائفية، مع توزيع للسلطات بحسب عددهم في قوام المواطنين المسجلين تسجيلاً قانونيًّا (أي دون أخذ اليهود الذين لم يحصلوا على الجنسية الفلسطينية في الحسبان). والمقصود هو تطبيق الطائفية السياسية، الموروثة عن الدولة العثمانية، كما في لبنان المجاور. والحال أن بيڤن[٢٧]، بعد أن درس المشروع، إنما يوضح أن هذه المقترحات لا يمكن قبولها من جانب الرأي العام العالمي ويقترح تكوين لجنة مهمتها دراسة إيجاد حل وسط بين الخطتين. وهو ينبه العرب إلى أن الوسيلة الوحيدة لتفادي التقسيم هي التوصل إلى تفاهم مع اليهود.

وقياسًا إلى المقترحات الصهيونية حول وضعية العرب في الدولة اليهودية القادمة، فإن المقترحات العربية حول وضعية اليهود إنما تعد أكثر ليبرالية، لكنها لا تحل شيئًا. وبصرف النظر عن انعدام الثقة المتبادل بين الطرفين، فإن كل طرف منهما ليست لديه أي رغبة في أن يصبح أقلية في ما يعتبره أرضه هو. ويتمثل الموقف العربي في تجميد الوضع الديموغرافي في مستواه الحالي بينما يهدف موقف الصهيونيين إلى تحويل هذا الوضع الديموغرافي لصالحهم. وعلاوة على ذلك، وبتحريض من الحاج أمين، فإن الهيئة العربية العليا إنما تشجب الخطة العربية باسم خطر تهويد فلسطين ورفض التواطؤ مع الإمبريالية حليفة الصهيونية. فعرب فلسطين لن يعترفوا بالمواطنة الفلسطينية إلاَّ لليهود الذين جاءوا قبل الاحتلال البريطاني وذريتهم. ومن غير الممكن الاعتراف، حتى ولو **بشكل بَعْدي**، بما لا يُعَدُّ غير إملاءٍ بالقوة جرى فرضه ضد إرادة سكان فلسطين. وبحكم هذا

الواقع، فلا يمكن أن تكون لليهود وضعية متميزة ولا يمكن إجراء تقسيم على أساس ثلثين في مقابل ثلث[٢٨].

وقد جرت مفاوضات غير معلنة بين البريطانيين وجولدمان حول إمكانية مشاركة اليهود لاحقًا في المؤتمر. والحال أن ڤايتسمان أنما يدفع في هذا الاتجاه، غير أن بن جوريون وجولدا ميرسون يعارضان ذلك. وبما أن المسموح لهم بالذهاب إلى لندن هم «المعتدلون» وحدهم (جولدمان، ڤايتسمان) (بينما يظل بن جوريون مطلوبًا ويجري البحث عنه)، فإنهما [بن جوريون وجولدا ميرسون] إنما يخشيان من أن يرضخ [المعتدلون] بسهولة. وكالعادة، تشكل مسألة الاحتجاز مقدمة لابد من النظر فيها، فيعترض البريطانيون على تركيب الوفد اليهودي. وفي فلسطين[٢٩]، بعد شجب الهاجاناه لـ«أعمال اللصوصية» التي قامت بها الإرجون، ترد المنظمة السرِّية باتهام الوكالة اليهودية بقبول إنشاء جيتو «مع حكومةٍ دُميةٍ على رأسها شبيه ببيتان أو بلاڤال. وهذا معناه نهاية الصهيونية». وأمًّا فيما يتعلق بالتقسيم، فليس من حق الوكالة اليهودية مناقشة هذا الموضوع مع البريطانيين. والتصحيحيون، الذين يطالبون بفلسطين كاملة تشمل شرق الأردن، سوف يعارضون ذلك بجميع الوسائل. وفي أواخر الشهر، يصبح من الواضح أن من المستحيل التوصل إلى اتفاق في اللحظة المباشرة. وتبدو الوفود العربية حازمة فيما يتعلق بمسألة قوام الناخبين. وبعد مناقشات طويلة، لا تقبل هذه الوفود سوى فترة إقامة سابقة مدتها عشر سنوات [لإدراج اليهودي في قوام الناخبين]. ومن الواضح أن الوفود العربية إنما تريد الحفاظ في فلسطين المستقلة على ما هو مهم في مضمون الكتاب الأبيض.

كما تتعين تسوية مسألة التمثيل اليهودي. فنجد أن الحكومة البريطانية، وخاصة وزارة الخارجية، المثقلة بمشكلات راهنة كبرى أخرى (مؤتمر باريس، مفاوضات صدقي – بيڤن بشأن مصر)، إنما تقترح تعليقًا للمؤتمر. وبموجب اتفاق مشترك، يتقرر استئنافه في ١٦ ديسمبر/ كانون الأول، بعد انعقاد الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة (٢ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٦). وإلى ذلك الحين، سوف يجري البحث عن صيغة تسمح بتمثيل الصهيونيين[٣٠]: الإفراج عن المحتجزين السياسيين في مقابل إعلان هدنة في فلسطين. ويجري تناول المسألة بشكل مباشر

مع ڤايتسمان[٣١]. وفي ٤ أكتوبر/ تشرين الأول، يحل كريتش – جونز محل چورچ هول على رأس وزارة المستعمرات. وهو معروف بأنه أكثر تجاوبًا مع الصهيونية، ومهمته الأولى هي العثور على تسوية مع الصهيونيين على هذا الأساس.

وعلى امتداد شهر سبتمبر/ أيلول برمته، نجد أن الممثلين الصهيونيين وأصدقاءهم في البيت الأبيض قد حاصروا ترومان لكي يصدر تصريحًا مؤيِّدًا للتقسيم. ووزارة الخارجية الأميركية معادية لذلك، بيد أنها تحث البريطانيين على تقديم لفتة إيجابية فيما يتعلق بمسألة الهجرة، فهذا من شأنه أن يسمح للرئيس الأميركي بتوضيح أنه قد حصل على نتائج في معالجته لملف الأشخاص المشرَّدين. فتدير لندن لها الأذن الصماء حتى لا يؤدي ذلك إلى فشل المؤتمر. والحال أن واشنطون إنما تفسر بلاغ ٢ أكتوبر/ تشرين الأول الذي أعلن تعليق المؤتمر إلى ١٦ ديسمبر/ كانون الأول على أنه مناورة تسويفية جديدة من جانب البريطانيين. والحملة الانتخابية في ذروتها والديموقراطيون مقتنعون الآن بأن ديوي، المرشح لمنصب حاكم ولاية نيويورك والمرشح الأرجح للرئاسة الأميركية في عام ١٩٤٨، سوف يسارع إلى اتخاذ موقف علني مؤيد لتكوين دولة يهودية. وعندئذ ينجح ديڤيد نايلز في إقناع ترومان بالتحرك تحركًا أسرع وإصدار تصريح بمناسبة يوم كيپور، أي في ٤ أكتوبر/ تشرين الأول.

والحاصل أن أتلي، وقد أبلغه الرئيس الأميركي بمضمون هذا التصريح[٣٢]، إنما يحاول باستماتة ثنيه عن إصداره، ساعيًا إلى أن يبرهن له على أن المؤتمر يبدو أنه يتجه إلى نتيجة إيجابية. لكن ترومان يعتقد أن صدور تصريحه بالتحديد هو الذي سوف يؤثر على دفع الأمور في هذا الاتجاه: فهو يطالب بالتسليم الفوري للشهادات الـ ١٠٠ ٠٠٠ ويقترح السعي إلى حل وسط بين خطة موريسون – جريدي والتقسيم الذي تقترحه الوكالة اليهودية. وفي الساعات التالية لنشر التصريح، يعبر أتلي لترومان عن شعوره بالمرارة: لم يجر حتى منحه الوقت اللازم لمناقشة الموضوع مع بيڤن، الموجود في باريس، كما أن التصريح يجازف بوضع حد لأي محاولة للتوصل إلى تسوية للمسألة مقبولة من الجميع ومن الأرجح أن يقود إلى ضياع أرواح جديدة في فلسطين.

وعلى المسرح السياسي الأميركي، نجد أن التصريح المسمّى بتصريح يوم كيبور، والذي جرى تفسيره على أنه تأييد لفكرة التقسيم، إنما يشير إلى وجود توافق للآراء بين الحزبين الكبيرين فيما يتعلق بالسياسة التي يجب اتباعها في فلسطين، كما يشير إلى هزيمة «مؤازري العرب» (من الديبلوماسيين والعسكريين ورجال شركات البترول). وفي الوقت نفسه، فإن إعلان موقف ترومان إنما يجري اتهامه من جانب الجميع بالمراهنة الانتخابية، في حين أنه يبدو غير مجد في هذا المجال. ففي شهر نوفمبر/ تشرين الثاني، سوف يخسر الديموقراطيون ولاية نيويورك لصالح ديوي وسوف يكسب الجمهوريون أغلبية كبيرة في المجلسين [النواب والشيوخ]. فيقرر ترومان، وقد أصابه الغيظ، أن ينسحب من إدارة الملف، فيُعْهَدُ به من جديد إلى وزارة الخارجية.

التحضير لمرحلة مؤتمر لندن الثانية

يرى المسئولون الصهيونيون أنه إذا ما أعلنت الدولتان العظميان الأنجلو- ساكسونيتان تأييدهما للتقسيم، فلن يكون بوسع العرب معارضته. وهم يراهنون محقين على أطماع عبد الله، الذي سوف يرحب عن طيب خاطر بتوسيع مملكته بالجزء العربي المتبقي من فلسطين. أمّا فيما يتعلق بمصر، فإنها سوف يتعين عليها أن تفهم أن جلاء الجيش البريطاني ليس ممكنًا إلاَّ إذا كان بوسعه إعادة الانتشار في فلسطين(٣٣). بيد أن صحافة جميع البلدان العربية إنما تعبر عن غضب بالغ ضد الولايات المتحدة، ويبدو قليل الرجحان أن تعبر شخصيةٌ ما عن تأييدها للتقسيم.

وفي فلسطين، يتواصل صدام من شأننا أن نسميه بلغة زماننا بأنه صدام منخفض الكثافة: اعتداءات قاتلة أحيانًا ضد جنود بريطانيين، أعمال تخريب لطرق المواصلات، تفتيش البواخر التي تقل مهاجرين سرِّيين، عمليات تمشيط يقوم بها الجيش البريطاني. ومن الأول من أكتوبر/ تشرين الأول إلى ١٨ نوفمبر/ تشرين الثاني، يجري قتل ٩٩ جنديًا وشرطيًا بريطانيًا(٣٤). ويطالب العسكريون بفرض عقوبات جماعية ضد السكان، بيد أن المندوب السامي يرفض ذلك: لقد أوقفت

الهاجاناه أعمالها التخريبية كما كررت الوكالة اليهودية شجبها للإرهاب. ويجب الحفاظ على هذا الانطلاق للحوار.

وبالنسبة لقنصل فرنسا[٣٥] كما بالنسبة للمندوب السامي[٣٦]، فإن الخطر الحقيقي إنما ينبع من ظهور منظمات شبه عسكرية عربية وتناميها. ومن المؤكد أن القوات اليهودية تملك إمكانات سحق انتفاضة عربية جديدة، بيد أن ثمن ذلك سوف يتمثل في حمام دم لا مفر من أن يجر إلى تدخل جيوش الدول العربية المجاورة. وفي الساحة، يعمل الناشطون العرب على فرض مراعاة مقاطعة المصالح الاقتصادية اليهودية بالقوة. والبلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية تلتزم كل الالتزام بتعليمات الجامعة، وتهبط التجارة بين فلسطين وبيئتها الإقليمية هبوطًا حادًا[٣٧]. وتنقل الإرجون وشتيرن نشاطاتهما إلى أوروبا وتنظمان فيها اعتداءات على البعثات الدبلوماسية البريطانية[٣٨].

وفي لندن، جرى استئناف النقاش حول تركيب الوفد اليهودي بين جولدمان وفايتسمان ومحاوريهما البريطانيين. ويبدو كريتش - جونز أكثر إرضاءً. فهو يوافق على سحب الجنرال باركر، الشهير بعدائه للصهيونية، بل بعدائه للسامية (سوف يحصل على ترقية). وفي ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول، تؤكد الوكالة اليهودية، في بيان عام، أن الحركة الصهيونية قد ثابرت على رفض الإرهاب الدموي كأداة للنضال السياسي وتدعو الييشوف إلى عزل الإرهابيين وإلى عدم تقديم الدعم لهم. وفي الوقت نفسه، تجري إدانة السياسة البريطانية بوصفها عديمة الشرعية لأنها تتعارض مع شروط الانتداب. ويجد كاننجهام أن الجزء الثاني من البيان يهدم أثر الجزء الأول ويطلب من سكرتير الدولة تأجيل الإفراج عن المحتجزين السياسيين المنتمين إلى الوكالة اليهودية[٣٩]. لكن كريتش - جونز لا يلتفت إلى هذا الطلب حرصًا منه على تعزيز موقع «المعتدلين الصهيونيين». وفي ٥ نوفمبر/ تشرين الثاني، يعلن الإفراج عن المحتجزين اليهود، مضيفًا إلى ذلك الإفراج عن بعض المحتجزين العرب على سبيل التعويض. وبعد ذلك ببضعة أيام، نجد أن ألف مهاجر غير شرعي محتجزين في قبرص إنما يجري دمجهم في الحصص الشرعية.

وسكرتير الدولة الجديد لوزارة المستعمرات يأمل جديًا في التوصل إلى حل وسط مع «المعتدلين» الصهيونيين (ڤايتسمان، جولدمان). بيد أن بن جوريون وسيلڤر عازمان بالفعل على التصدي لخطة الحكم الذاتي الأقاليمي. ويذهب الأول إلى الولايات المتحدة لتنسيق عمله مع الثاني. وإذا كانا متفقين حول الأهداف، فإن النزاع بينهما إنما يرجع إلى منافسة ضارية على السلطة، في اللحظة التي جرت فيها الانتخابات للمؤتمر الصهيوني القادم. وقد أصاب الضعف الاشتراكيين من جراء انشقاق عام ١٩٤٤، حيث انفصل الجناح اليساري للحركة عن الماپاي لكي يشكل أحدوت هاعڤودا. وبحكم هذا الواقع، فإن الماپاي لا يسيطر إلاّ على نسبة ٢٦,٣% من المندوبين (مجمل الاشتراكيين، ٣٩,٩%) في حين أن الصهيونيين العاديين، حزب ڤايتسمان القديم، إنما يصبحون القوة الأولى من جديد بنسبة ٣١,٩% من المندوبين، بيد أن سيلڤر إنما يعد الآن الرجل القوي على رأس هذا الاتجاه.

ويبدأ المؤتمر الثاني والعشرون أعماله في بال(٤٠) في ٩ ديسمبر/ كانون الأول. ويخوض الناشطون معركة ضارية ضد ڤايتسمان واعتداله. وبعد دسائس عديدة في الأروقة، تتركز المناقشة على المشاركة في مؤتمر لندن. فتقرر الأغلبية عدم قبول التفاوض إلاّ على أساس خطة تقسيم. ويجري تكريس هزيمة ڤايتسمان بعدم انتخابه على رأس المنظمة الصهيونية، بيد أن كثيرين من الاشتراكيين ينزعجون من التحالف بين بن جوريون والعدو الطبقي المتمثل في سيلڤر. فألن يتمكن هذا الأخير، بسيطرته على التبرعات التي يقدمها اليهود الأميركيون، من حيازة السلطة الفعلية في داخل الحركة الصهيونية ؟ وتبررُ القراراتُ النضالَ ضد بريطانيا العظمى وتشجب الإرهاب وتتمسك ببرنامج بيلتمور. وفي ٢٤ ديسمبر/ كانون الأول، يجري التأكيد على رفض المشاركة في مؤتمر لندن.

وفي أواخر أكتوبر/ تشرين الأول، كان بيڤن قد عرض على مجلس الوزراء الخيارات الباقية في حال فشل المؤتمر. وقد ميز ثلاثة منها: أ) فرض حل يكون مقبولاً من إحدى الجماعتين، فالعسكريون يرون أن من غير الممكن التصدي للجماعتين في آن واحد ؛ ب) إنهاء الانتداب والانسحاب من فلسطين، بيد أن هذا من شأنه توجيه ضربة رهيبة للهيبة البريطانية في الشرق الأوسط وفي العالم ؛ ج)

اعتماد مشروع للتقسيم مع دمج الجزء العربي من فلسطين بشرق الأردن، بيد أن الفلسطينيين والدول العربية الأخرى سوف تعارض ذلك.

فلا يجري اتخاذ أي قرار، لكن الرأي العام يحبذ الخيار الثالث. وفي ١٢ نوفمبر/ تشرين الثاني، في مجلس العموم، تصبح فلسطين مناسبَةً لمناظرةٍ خطابية بين تشرشل وأتلي. فزعيم المعارضة يكرر اقتراحه الخاص بتسليم فلسطين لمنظمة الأمم المتحدة والانسحاب في موعد محدَّد: فالتخلي عن الهند وخوض حرب ضد اليهود لإعطاء فلسطين للعرب بما يؤدي إلى استهجان العالم لذلك إنما يعد دليلاً على تخبط فكري وسياسي نادرًا ما جرى الوصول إلى مثيله في التاريخ البشري[٤١]. فيرد عليه أتلي بأن حكومته لا تفعل سوى التقيد بالتزامات الانتداب.

وتتمتع الحكومة بتأييد سياسي حقيقي، ذلك أن الصهيونية قد أصبحت قضية قليلة الشعبية في بريطانيا العظمى على أثر الاعتداءات، بيد أن الضجر يلعب دوره وتكتسب فكرة إلقاء العبء على كاهل منظمة الأمم المتحدة أنصارًا بشكل متزايد باطراد. ويذهب بيڤن إلى الولايات المتحدة لكي يناقش مجمل العلاقات الأنجلو- أميركية. وفيما يتعلق بفلسطين، يتأكد له أن إدارة الملف قد عادت الآن إلى وزارة الخارجية الأميركية. والحال أن بريطانيا العظمى، التي لا تزال في الخط الأول في مواجهة السوڤييت، إنما يبدو أنها تزداد ضعفًا من يوم إلى آخر. وفي مستهل العام بالفعل، اضطرت الولايات المتحدة إلى إرسال أسطول إلى البحر المتوسط لإظهار دعمها لتركيا. ثم إن المصاعب الاقتصادية الجسيمة التي يواجهها البريطانيون إنما تنبئ بتلاشي وجودهم من اليونان إلى إيران حيث لا يملك أحد غير الأميركيين إمكانات سد الفراغ الناشئ عن تلاشي هذا الوجود.

وتشهد أوائل شهر ديسمبر/ كانون الأول انتكاسة جديدة وخطيرة للسياسة البريطانية، تتمثل في فشل مفاوضات صدقي – بيڤن بشأن الجلاء عن مصر. وبسبب تطور الوضع، يحال استئناف مؤتمر لندن إلى شهر يناير/ كانون الثاني ١٩٤٧. وفي فلسطين، نجد أن صبيين في السادسة عشرة من العمر عضوين في قوة خاصة تابعة للإرجون كان قد تم إلقاء القبض عليهما خلال اقتحام لأحد البنوك إنما يجري الحكم عليهما بالجلد، كعقوبة بديلة عن عقوبة الإعدام، وذلك مراعاة لحداثة عمرهما. فتهدد الإرجون بأعمال انتقامية ضد الضباط البريطانيين. وبعد

الجلد الأول، نجد أن ٤ ضباط أخذوا كرهائن إنما يلقون المصير نفسه (٢٩ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٦). فيعم الغضب بريطانيا العظمى، حيث تتكاثر الأعمال المعادية للسامية. أمّا فيما يتعلق بالجنود البريطانيين، فإنهم ينخرطون في إعدامات فورية، ودون محاكمة، للأسرى من الإرجون.

وفي مستهل يناير/ كانون الثاني ١٩٤٧(٤٢)، في لندن، تحدث مواجهة بين كاننجهام ومونتجومري حول السياسة التي يجب اتّباعها. فالأول يدعو إلى حوار سياسي من شأنه أن يقود إلى عزل الإرهابيين، أي يدعو إلى انخراط مباشر من جانب الوكالة اليهودية في التصدي لشتيرن والإرجون. أمّا الثاني فهو يرى أن القوة وحدها هي التي يمكنها القضاء على الإرهاب، أي أنه يجب إنهاك السكان في حياتهم اليومية إلى أن يضطروا إلى التعاون [مع البريطانيين]، مثلما حدث خلال الانتفاضة العربية بين عامي ١٩٣٧ و١٩٣٩. ويرد المندوب السامي بأن من شأن استراتيچية كهذه إضرام النار في البلد كله. ويؤيده كريتش - چونز في ذلك: من غير الممكن الدخول في حربٍ ضد الهاجاناه، وضبط النفس في ممارسة القمع لا يزال هو النهج الذي يجب اتّباعه.

ويأمل المندوب السامي لا يزال في مشاركة فاعلة من جانب الوكالة اليهودية والهاجاناه في النضال المعادي للإرهاب. فيستغل بن جوريون بذكاءٍ هذا الوضع: فهو ينتهج عملاً طويل الأمد يهدف إلى القضاء على مصادر تزويد المنشقين بالإمدادات وإلى عزلهم سياسيًا سعيًا إلى تحييدهم(٤٣). وفيما يتعلق بمؤتمر لندن، فإن الصهيونيين لن يشاركوا فيه رسميًّا، وإن كانوا سوف يظلون على اتصال وثيق بالمسئولين البريطانيين كيما تتسنى لهم متابعة أدق تطورات الوضع.

وإقامة المفتي في مصر لها آثار غير متوقعة على المسرح السياسي الفلسطيني. فالروح الفصائلية السائدة فيه قد أضعفت قدرته على التأثير على القرارات وأعطت الدور الأول للحكومات العربية، بما في ذلك فيما يتعلق بتسمية الممثلين السياسيين. وكان الخطر يتمثل في أن تقوم الوفود العربية باتخاذ القرارات بدلاً من الفلسطينيين. وعودة الحاج أمين تعيد الاستقلالية الفلسطينية. فشخصيته، حتى وإن كانت محل منازعة (خاصة من جانب العراقيين)، إنما تشكل قوة حقيقية، أكان ذلك في فلسطين أم في خارجها. وهو، في مداخلاته العلنية(٤٤)، يطرح نفسه

بوصفه خصمًا حازمًا للإمبريالية ومدافعًا عن فلسطين العربية وداعيًا لا يكل إلى الوحدة العربية. وهو ينتقد الحكومات العربية ويوحي بأنها مستعدة لخيانة القضية الوحدوية، جرّاء دوافع أنانية. ولا يمكن لأي سياسي فلسطيني آخر أن تكون له قامته. على العكس، فحتى رجال السياسة الأكثر نزاهة، كموسى العلمي، إنما يبدون في لحظة أو أخرى بوصفهم تابعين لحكومة عربية أو أخرى.

وخلال مجمل «الانتفاضة اليهودية»، يتمسك العرب بالابتعاد عما يجري، على الرغم من أن تكاثر القتلى العرب في الاعتداءات يستثير غضبهم المتزايد. والحال أن الانزعاج من المستقبل والمجتمِع مع تصاعد التوتر إنما يؤدي إلى تجذر متزايد للرأي العام، ومن هنا شعبية المفتي. ويلعب جمال الحسيني دور المنفذ في الساحة لتعليمات الرجل المنفي، الذي يرتاب في الاتجاهات السياسية اليسارية الجديدة المنبثقة من أوساط المثقفين والعمال. والحال أن معركة الحاج أمين المناوئة للاستعمار إنما تجعل منه الزعيم الطبيعي للقوميين العرب كما للإخوان المسلمين ويظل جمهوره دومًا قويًّا أيضًا في صفوف فلاحي الداخل. وتدريجيًّا، تجد القوى السياسية المناوئة للحسينيين نفسها وقد أصبحت مهمَّشَة، أكانت من التقدميين أم من الأعيان التقليديين. وهكذا، فعلى أثر اختبار للقوة، يسيطر الحسينيون على النجَّادة، على حساب مؤسسها. وفي مستهل يناير/ كانون الثاني ١٩٤٧، يجري توسيع قوام الهيئة العربية العليا، مع سيطرة واضحة وسافرة للحسينيين[٤٥]. ولا يعود بوسع موسى العلمي أن يكون منافسًا للمفتي، لكنه يتبرم من ترك السيطرة للأخير على المؤسسات التي أنشأها بمساعدة مالية من العراق. وعلى مدار عام ١٩٤٧، تتواصل العداوة بين الرجلين، بيد أن هامش المناورة المتاح أمام موسى العلمي إنما ينحسر بشكل متزايد باطراد[٤٦]. وفي المقابل، ينحاز أحمد حلمي إلى المفتي، الذي يسمح له بلعب دور مهم. والحاصل أن تكوين منظمة عربية فعالة إنما تعرقله على حدٍّ سواء رغبةُ فصائل الأعيان في الإفلات من هيمنة الحاج أمين مع عجز هذه الفصائل عن بناء قوة حقيقية مستقلة وواقعُ أن الزعيم السياسي، بما أنه في المنفى في القاهرة، لا يملك غير رؤية ماضوية للواقع الفلسطيني وأن ضرورة الرجوع إليه بصورة منتظمة تؤخر اتخاذ القرارات.

ويدرك البريطانيون الهيمنة المستعادة للهيئة العربية العليا فيوجهون إليها وحدها الدعوات إلى حضور المرحلة الثانية لمؤتمر لندن. فتقبل الهيئة العربية الحضور هذه المرة حتى تحظى باعتراف دولي. وسوف يقود جمال الحسيني الوفد الذي يستقبله المفتي في القاهرة قبل ذهابه إلى لندن.

وإذا كان الإرهاب اليهودي أحد العوامل الرئيسية المؤثرة على السياسة البريطانية، فإن قراءة رسائل كاننجهام إنما تشير إلى أي مدىً يشعر بالقلق من خطر نشوب انتفاضة عربية جديدة سوف تكون، في رأيه، أخطر من الانتفاضة اليهودية. ففي يونيو/ حزيران ١٩٤٧[٤٧]، يقدم إحصاءً مقارنًا للانتفاضة لكي يبرر آراءه:

عدد الحوادث

الانتفاضة العربية		القلاقل اليهودية	
١٩٣٧	٤٣٨	١٩٤٦	٤٨٣
١٩٣٨	٥ ٧٠٨	١٩٤٧ (إلى ٣٠ أبريل/ نيسان)	٢٧١
١٩٣٩	٣ ٣١٥		

الخسائر الناجمة عن الأعمال الإرهابية

الانتفاضة العربية			القلاقل اليهودية		
	قتلى	جرحى		قتلى	جرحى
١٩٣٦	٣١٤	١ ٣٣٧	١٩٤٥	١٧	١١٢
١٩٣٧	٩٧	١٤٩	١٩٤٦	١١٩	٢٤١
١٩٣٨	٨٣٥	١ ٢٠٤	١٩٤٧[٤٨]	٢٢	٤٤
١٩٣٩	٥٤٥	٥٩٨			

خسائر قوات حفظ النظام

الانتفاضة العربية			القلاقل اليهودية		
	قتلى	جرحى		قتلى	جرحى
١٩٣٦	٣٧	٢٠٦	١٩٤٥	٥	٥٠
١٩٣٧	١٩	١٣	١٩٤٦	٧٧	١٨٠
١٩٣٨	١٧٢	٣٣١	١٩٤٧[٤٩]	٢١	١٦١
١٩٣٩	٣٧[٥٠]				

ومن عام ١٩٣٧ إلى عام ١٩٣٩، كانت هناك ١٠٨ حالة تنفيذ لإعدامات ضد عرب على أثر أحكام صادرة من محاكم عسكرية ؛ ومن عام ١٩٤٥ إلى ٣٠ أبريل/ نيسان ١٩٤٧، كانت هناك ٤ حالات تنفيذ لإعدامات ضد يهود (بالإضافة إلى حالتي انتحار).

وبشكل أعم، فإن القمع البريطاني كان أقسى بالنسبة للعرب في ثلاثينيات القرن العشرين مما بالنسبة لليهود في أربعينيات ذلك القرن، حتى وإن كان القائمون على الدعاية الصهيونية يتهمون البريطانيين باقتراف ممارسات نازية.

التخلي البريطاني

يستأنف المؤتمر أعماله في ٢٧ يناير/ كانون الثاني ١٩٤٧. وهذه المرة، فإن وزارة المستعمرات، وعلى رأسها كريتش – چونز، ترتأي بشكل جاد على نحو متزايد باطراد وجوب اللجوء إلى التقسيم، في حين أن بيڤن يرى أن قرارًا كهذا لا يمكن اتخاذه دون موافقة منظمة الأمم المتحدة وأن من غير الوارد البتة أن تتشكل أغلبية ثلثين في الجمعية العامة في هذا الاتجاه. ومن جهة أخرى، فإن وزارة الخارجية الأميركية، إذ يجري التشاور معها، إنما تمتنع عن التعبير عن موقف واضح: يجب العثور على حل سلمي قائم على التقسيم ومقبول من جانب الجميع، ومن شأن اللجوء إلى منظمة الأمم المتحدة دون توصية محدَّدة أن يستثير موجة من الاضطراب والعنف في فلسطين وفي مجمل الشرق الأدنى[٥١] ...

ولدى افتتاح المؤتمر[٥٢]، يدلي بيفن بتصريح قصير يؤكد فيه أن بريطانيا العظمى تنتظر الاستماع إلى جميع الأطراف قبل أن تتخذ قرارًا. فيعبر جمال الحسيني عن رفض تام لأي تقسيم وتتمسك الوفود العربية بمقترحاتها التي كانت قد طرحتها بالفعل. أمَّا الوفد اليهودي غير الرسمي فهو لا يود التحدث إلاَّ عن التقسيم. ويتساءل بن جوريون عما إذا كان البريطانيون يريدون العودة إلى صيغة الانتداب الأصلية، لكن جريتش – چونز يرد بأن هذا مستبعد تمامًا: فمن غير الممكن حكم بلد ضد أماني سكانه.

وفي ٣٠ يناير/ كانون الثاني، يوجه بيفن شبه إنذار إلى الوفود العربية: إن مقترحاتها غير مقبولة لأن من شأنها استثارة مقاومة مسلَّحة من جانب اليهود. أمَّا التقسيم الذي يتمناه الصهيونيون فمن شأنه أن يجرَّ إلى نشوب انتفاضة عربية. والحل المعقول الوحيد هو دولة ثنائية القومية مع جرعة قوية من الحكم الذاتي الأقاليمي. وإذا ما حدث اتفاق، فسوف تطلب الحكومة البريطانية موافقة منظمة الأمم المتحدة على ذلك الاتفاق. أمَّا في الحالة المعاكسة، فإن المنظمة الدولية هي التي ستبت في مسألة مصير فلسطين. وهو يترك للمعنيين بضعة أيام للتفكير. فترد الوفود العربية بأن تقسيمًا توافق عليه منظمة الأمم المتحدة لن يضع حدًّا للتوسعية الصهيونية التي من شأنها أن تهدد الحدود المقررة دوليًا، بينما يرفض جمال كالعادة أي تقسيم.

وفي ٣ فبراير/ شباط، يسود الخطاب نفسه لدى الوفد الصهيوني، فهو يرفض أي مشروع لا يتضمن الاعتراف بالسيادة اليهودية مع تمثيل لدى منظمة الأمم المتحدة. فهو يرى أن الخطة البريطانية من شأنها فرض «تفرقة عنصرية» لأنه لن يكون بوسع اليهود الإقامة في جزء من البلد. فيُرَدُّ عليهم بأن دولة يهودية مفروضة على السكان العرب لن يكون بالإمكان اعتبارها دولة ديموقراطية. والبريطانيون لن يحملوا السلاح أبدًا ضد العرب لفرض حل لا يريدونه. وإذا لم يتوصل اليهود والعرب إلى موقف مشترك، فإن البريطانيين سوف ينسحبون، من جانب واحد، من فلسطين.

وبشكل موازٍ، في فلسطين، يقرر المندوب السامي إجلاء نساء الجالية البريطانية وأطفالها، وهو ما يوحي بأن الجيش مستعد لعملية تستخدم القوة لوضع حد للإرهاب إذا لم تتعاون الوكالة اليهودية.

وفي ٤ فبراير/ شباط، تكرر الوفود العربية مواقفها وتعبر عن رفضها للتقسيم ولاستمرار الهجرة اليهودية. فيرد بيڤن عليها بأنه لا مفر من الموافقة على استئناف الهجرة، أيًّا كان الحل. وفي ٦ فبراير/ شباط، يطلب البريطانيون من الوكالة اليهودية صوغ مقترحاتها الخاصة بالتقسيم كتابةً. فيرفض الوفد ذلك: فمن شأن تقديم مطالب جد مسرفة أن يجازف بفقدان الوفد للاعتبار، ومن شأن قبول تقديم «تضحيات» أن يؤدي إلى انقسامات في داخل الحركة [الصهيونية].

وفي ٧ فبراير/ شباط، ينقل بيڤن إلى وزارة الخارجية الأميركية (حيث حل الچنرال مارشال للتوّ محل بايرنز) المقترحات البريطانية النهائية، المسماة بـ«خطة بيڤن»، والتي وافقت عليها الحكومة البريطانية عشية ذلك اليوم. فتنص المقترحات على انتقال فلسطين تحت وصاية منظمة الأمم المتحدة، وقيام الحكم الذاتي الأقاليمي على توزيعٍ يعطي أغلبيةً رئيسيةً لكل من الجماعتين، على ألا يكون هناك من اتصال ترابي بين الإقليمين المخصصين للطرفين، وعلى أن يحتفظ المندوب السامي بالسلطة العليا في المجال التشريعي والتنفيذي، ويكون قوام الهجرة ٤٠٠٠ شخص في الشهر خلال عامين (أي الشهادات الـ ١٠٠٠٠٠ الشهيرة) ثم يتم تحديدها بحسب طاقة الاقتصاد الاستيعابية، وعلى أن يجري انتخاب جمعية تأسيسية بعد فترة انتقالية مدتها أربع سنوات، بحيث تحدد هذه الجمعية مستقبل فلسطين، وإذا لم يتوصل المعنيون إلى الاتفاق فيما بينهم يُدعى مجلس الوصايات التابع لمنظمة الأمم المتحدة إلى الاجتماع للبت في الأمر.

ويجري نقل المقترحات إلى المعنيين. فيعبر بن جوريون، في ١٠ فبراير/ شباط، عن الاعتراضات الصهيونية: بما أن اليهود لن يكون لهم الحق في الإشراف على الهجرة، فإنهم لن يتمكنوا أبدًا من أن يصبحوا أغلبية، ومن ثم فإن الدولة القادمة سوف تكون عربية، ومن غير الوارد قبول تشتيت اليهود في عدة جيوب. فيطلب بيڤن من جديد تقديم مقترحات الهجرة اليهودية بشأن التقسيم إليه، فيرفض بن جوريون ذلك، قائلاً إن الوكالة اليهودية ليست مطالَبَةً باقتراح خطة للتقسيم، بيد

أنها مستعدة لمناقشة مقترحات في هذا الاتجاه. وفي اليوم التالي، يعبر الوفد الصهيوني شفاهةً عن مطالبه: كل البلد فيما عدا هضاب الضفة الغربية ... فيرى كريتش – جونز أن الأمر لا يستحق عناء مواصلة النقاش، فالدولة اليهودية سوف تضم بذلك ما بين ٦٠٠ ٠٠٠ و٨٠٠ ٠٠٠ مواطن عربي، أي أغلبية السكان من الناحية العملية. وفي الأيام التالية، تجري مفاوضة نهائية. فيبدو الصهيونيون مستعدين لمواصلة الانتداب لمدة عشر سنوات، على أن يتم السماح بدخول المهاجرين الـ ١٠٠ ٠٠٠ في العامين الأولين، ثم تتحدد الهجرة بعد ذلك على ضوء طاقة الاقتصاد الاستيعابية. فيرفض البريطانيون الظهور بمظهر المسئولين عن قيام أغلبية يهودية.

وفي ١٢ فبراير/ شباط، ترفض الوفود العربية المقترحات البريطانية. فيسألها بيفن عما تنتظره من الدولة المنتَدِبَة. فيُرَدُّ عليه: رحيلها عن فلسطين. فيدعو بيفن هذه الوفود إلى أن تأخذ في حسبانها علاقة القوى، والتي تعد في صالح اليهود. فسوف يحدث حمام دم. ويبدو العرب الفلسطينيون واثقين، فهم يقولون إنهم سوف يتمكنون من مواجهة الوضع بمساعدة تالية من جانب جامعة الدول العربية.

وفي ١٤ فبراير/ شباط، يوضح بيفن للحكومة استحالة التوصل إلى اتفاق. ولابد من نقل الملف إلى الأمم المتحدة على الرغم من اعتراض العسكريين، الذين يخشون من فقدان عنصر جوهري من عناصر ترتيباتهم العسكرية في الشرق الأوسط. وفي سياق يستعد فيه البريطانيون لأن يعلنوا أيضًا سحب قواتهم المرابطة في اليونان، فإنهم سوف يرفضون تطبيق أي حل لا يحظى بقبول الطرفين المعنيين، حتى ولو قررته الأسرة الدولية. ويجري إبلاغ الوفود العربية بذلك في التوِّ والحال.

ويعلم الأميركيون بالقرار البريطاني آسفين. وهم يطالبون بمضاعفة حصة الـ ١ ٥٠٠ مهاجر الشهرية خلال الفترة الانتقالية البادئة. وفي ٢٥ فبراير/ شباط[٥٣]، يرد عليهم بيفن بجفاء أمام مجلس العموم بأن ما جعل تسوية مسألة فلسطين أمرًا مستحيلاً هو المسلك غير المسئول الذي انتهجته الحكومة الأميركية، مدفوعةً أساسًا باعتبارات انتخابية محلية، وبأنه لم يعد بوسعه عمل شيء. فيرد البيت الأبيض بتصريح يؤكد أن أي اعتبار انتخابي محلي لم يؤثر على السياسة

الأميركية وأن موقفه يتقاسمه معه مجمل الشعب الأميركي دون اعتبارات تتعلق بالأحزاب.

وفي فلسطين، يسعد العربُ لنتيجة المؤتمر، لأن سياسة الكتاب الأبيض لم يطرأ عليها تعديل، بيد أنهم ينزعجون من مداولات الأمم المتحدة القادمة، لأن الصهيونيين يتمتعون بخبرة دولية وبشبكات علاقات تفوق ما يتمتع به العرب.

وتعقد جامعة الدول العربية دورة مغلقة في منتصف مارس/ آذار ١٩٤٧. فتظل الحكومات على مواقفها السابقة: دعم عرب فلسطين سياسيًّا وماليًّا، تزويدهم بالسلاح والتحضير لإرسال متطوعين. وهذه المقترحات القوية لا يجب لها أن تخفي الصراعات الداخلية. فعبد الله يعيد للتوِّ إطلاق مشروعه الخاص بسوريا الكبرى، بما يؤدي إلى قطيعة سافرة مع الحكومة السورية، التي تريد سوريا كبرى بالفعل، شرط أن تكون جمهورية وأن تكون دمشق عاصمتها ...

الجمعية العامة الاستثنائية

لا تتخلى وزارة الخارجية البريطانية عن كل مقصد في فلسطين بترك تقرير مصيرها لمنظمة الأمم المتحدة. فعلى أي حال، يبدو من الصعب تحقيق أغلبية ثلثين مؤيدة للأطروحات الصهيونية: فالدول الإسلامية تمثل خُمس أعضاء منظمة الأمم المتحدة والدول الكاثوليكية في أميركا اللاتينية سوف يكون وزنها ثقيلاً والكرسي الرسولي معروف بعداوته للصهيونية، أمَّا الكتلة الشرقية فهي معادية للصهيونية بالأحرى. ومن الممكن الأمل في أن المنظمة الدولية سوف تتناول المسألة بقدر أكبر من الشعور بالمسئولية وسوف تراعي أن أي محاولة لتطبيق خطة للتقسيم من شأنها أن تفضي إلى حرب أهلية. لذا ستجري العودة إلى الحل المعقول الوحيد، والذي يتمثل في خطة بيڤن.

ويعتقد الصهيونيون أيضًا أننا بإزاء ابتزاز بريطاني. ففي مستهل مارس/ آذار ١٩٤٧، يوضح شيرتوك للقائم بالأعمال الفرنسي في واشنطون أننا بإزاء مناورة تسويفية جديدة من جانب البريطانيين[٥٤]. فلا مصلحة لأحد في اللجوء إلى منظمة الأمم المتحدة وسوف تخسر المنظمة الدولية كل شيء بتوليها تركة الانتداب. وتتمثل استراتيجية الوكالة اليهودية في التحرك على المستوى الدولي

للفوز بأكبر تأييد لإنشاء الدولة اليهودية مع تكثيف الأمور الواقعة في فلسطين عبر خلق انغراسات جديدة وتكثيف الهجرة السرِّية. وسوف يجـري تـرك المنظمـات المنشقة تُكثر من الاعتداءات ضد البريطانيين، دون تحمل مسئولية عن أعمالها.

وهي قد استأنفت أعمالها من جهة أخرى في الأول من مارس/ آذار. فتـؤدي موجة اعتداءات إلى سقوط عشرين قتيلاً بريطانيًا. وفي اليوم التالي، يجري إعلان الأحكام العرفية في المدن اليهودية الرئيسية. ويتماشى ذلك مع حظـر للتجـول لا يُرفع إلاَّ لمدة ثلاث ساعات يوميًا[٥٥]. وهكذا تستمر الاعتداءات كما يستمر حظـر التجول. وبعد مضي بضعة أيام، يحتج بن جوريون على شلل الاقتصاد والمـصالح العامة والذي، بعيدًا عن أن يُلحق ضررًا بالإرهاب، لا يمكنه إلاَّ أن يكون مؤاتيًـا لقضيته في صفوف السكان[٥٦]. وفي ١٧ مارس/ آذار، يعلـق كانتجهـام العمـل بموجب الأحكام العرفية، حيث إن العسكريين يجدونها غير فعَّالة وهم لا يحـوزون إمكانات للإبقاء عليها لمدة جد طويلة. على أنه يرى أن الضغط الذي مورس على الوكالة اليهودية قد أدى إلى نتائج إيجابية، فالوكالة تتباعد بالفعل عن المنشقين[٥٧]. والواقع أن اللجنة التنفيذية إنما تطالب، ضمن القرارات السياسية التي اعتمدتها في أواخر مارس/ آذار[٥٨]، بإنهاء المنشقين لنشاطاتهم الدموية التـي تتعـارض مـع الانضباط الصهيوني والتي تسيئ إلى سمعة الهيشوف في الخـارج وإلـى عملهـا السياسي. أمَّا بن جوريون، فهو يؤكد، بصراحةٍ أكثر، أن رفض المنشقين الانصياع لتعليمات الوكالة اليهودية إنما يشير إلى رغبتهم في فرض سيطرتهم على الييشوف بالقوة[٥٩]:

الإرهاب يتغذى على القنوط وعلى جنون الكتاب الأبيض. والإرهاب يعني صراعًا قاتلاً بين الإخوة. ولو استسلمنا لهذا الأسلوب الشائن في التصرف خوفًا من الحرب الأهلية، فـإن مثل هذا الاستسلام لابد له من أن يؤدي تحديدًا إلى الحرب الأهلية. وسـعيًا إلـى استئـصال إمكانية نشوب حرب أهلية في داخل صفوف الييشوف، فإن علينا مكافحة الإرهاب. وفي هذا النضال، سوف تقدم الحركة الصهيونية للييشوف كل قواها وكل مـساعداتها، وهـي قـوى ومساعدات بعيدة عن أن تكون تافهة. إن جرائم الإرهابيين إنمـا تعـرِّض للخطـر نـضالنا السياسي. وأنا أدعو الييشوف إلى مضاعفة جهوده عشر مرات ضد هذه الفوضـى المجانيـة والمجنونة. ولن يتراجع الييشوف عن محاربة المجرمين ؛ فهو يتمتع بقوى أقوى من القـوى

التي يتمتعون بها وسوف يستخدم هذه القوى. ونحن لن نضيع وقتًا طويلاً في مخاطبة الإرهابيين بالحديث عن الاعتبارات ذات الطابع الأخلاقي، بل سوف نخاطبهم باللغة الوحيدة التي يفهمونها: القوة. ومن الوارد أن تمنعنا الحكومة من ذلك، لكننا لن نسمح لأنفسنا بالاستسلام للتخويف.

وفي ١٥ مايو/ أيّار، تقرر الهاجاناه الاتجاه إلى التحرك الفعلي ضد الإرهابيين، ليس بهدف تسليمهم للبريطانيين، وإنما لمنعهم من الانخراط في اعتداءات. وتتكشف كفاءة هذا التحرك. وهكذا تسنى إحباط محاولات اغتيال أو تدمير. على أن التوتر يتصاعد على الرغم من ذلك لأن عدة أعضاء محبوسين منتمين للإرجون يجري الحكم عليهم بالإعدام ولأن سبل الطعن في الحكم بسبيلها إلى أن تنفد. وعلاوة على ذلك، ففي شهر أبريل/ نيسان، ولأول مرة، تقع حوادث عنيفة بين يهود وعرب، ومن هنا خطر وقوع أعمال انتقامية.

ويقوم البريطانيون بالفعل بدعوة منظمة الأمم المتحدة إلى النظر في الملف. فنجد أن سكرتيرها العام، تريجفي لي، يتناول المسائل الإجرائية. فلجنة الانتدابات لم يعد لها وجود ومجلس الوصاية ليس مختصًا. وعقد جمعية عامة استثنائية من شأنه أن يكون جد مكلِّف. فيفضل تعيين لجنة خاصة من ثمانية أعضاء لتدرس المسألة وتقدم تقريرًا إلى الدورة العادية في شهر سبتمبر/ أيلول(٦٠). وهذا الاقتراح يطرح مشكلات حقوقية تجازف بتهديد مشروعية التحرك ومن ثم تهديد مشروعية القرارات التي سوف يجري اتخاذها. وبعد عدة أسابيع من النقاش، لا يعود هناك مفر من قبول عقد جمعية عامة استثنائية تتولى تعيين اللجنة الخاصة. فتتقدم بريطانيا العظمى بطلب رسمي لذلك في ٢ أبريل/ نيسان ١٩٤٧. وتقدم غالبية الدول الأعضاء موافقتها على هذا الطلب ويتم تحديد يوم ٢٨ أبريل/ نيسان موعدًا لافتتاح الدورة الاستثنائية. وسوف تقتصر الوفود على عضو واحد لكل بلد.

وفي منتصف أبريل/ نيسان، يجري إعدام اليهود الأربعة المحكوم عليهم بالإعدام. وينتحر عضوان آخران في الإرجون بدلاً من الاستسلام. وهذه الأحداث تعيد للمنشقين قدرًا من الشعبية، وتتخلى الوكالة اليهودية مؤقتًا عن تدابيرها القمعية. ويطلب بن جوريون من المندوب السامي السماح للهاجاناه بحرية التصرف

وبمنع الجنود البريطانيين من استخدام أسلحتهم النارية[٦١]. وتعلن الإرجون أن البريطانيين الموجودين في فلسطين سوف يجري اعتبارهم مهاجرين غير شرعيين في أرض إسرائيل، يحملون أسلحة محظورة، وأن محاكمها العسكرية سوف تعاملهم بما يقتضيه ذلك[٦٢]. فحكم الانتداب شكل من أشكال البربرية «النازية – البريطانية» والجنود البريطانيون أقران لأسراب الحماية[٦٣]. ويجري استئناف الاعتداءات بشكل أقوى من ذي قبل. والعملية الأكثر إثارة هي الهجوم الذي جرى شنه في ٤ مايو/ أيّار على قلعة عكا، والتي تُستخدم كسجن. فيجري تحرير ٢٤ سجيناً من المنشقين، وإن كان أكثر من ٢٠٠ سجين عربي يتمكنون أيضًا من الخروج من السجن. ويلقى تسعة من المهاجمين مصرعهم ويتم القبض على ثمانية آخرين.

وتحاول الشرطة الفلسطينية تكوين فريق مضاد للإرهاب تحت قيادة روي فاران، وهو ميچور شاب في السادسة والعشرين من عمره[٦٤]. فيجري تحميله المسئولية عن اختفاء مناضل من شتيرن عمره ١٦ عامًا. ومن ثم تشن الصحافة الصهيونية حملة عنيفة في هذا الصدد. والحال أن الميچور، الذي جرى توقيفه، إنما يتمكن من الهرب، وإن كان يعلن براءته. فتضع الفضيحة نهاية لأي محاولة لتجديد أسلوب وينجيت، ضد اليهود هذه المرة.

وفي هذا السياق تبدأ الجمعية العامة الاستثنائية أعمالها. فيطالب البريطانيون بتكوين لجنة تحقيق. وتود الدول العربية الخمس أن تضيف إلى ذلك مبدأ إنهاء الانتداب وإعلان استقلال فلسطين. فيجري رفض اقتراحها بعد جدل مضطرب بأغلبية ٢٤ صوتًا في مقابل ١٥ صوتًا وامتناع عشر دول عن التصويت. وعلى الرغم من الرغبة في عدم التصدي لجوهر المسألة والاقتصار على مسألة لجنة التحقيق، فإن اللجان الفرعية تستمع إلى ممثلي الوكالة اليهودية والهيئة العربية العليا. ويجري تكريس الأسبوعين الأولين من مايو/ أيّار لتحديد ولاية اللجنة وتركيبها.

والموقف البريطاني يحفز انزعاجات. فكادوجان، ممثل لندن، يقول للتوّ وبشكل متعاقب إن بريطانيا العظمى لا تعتقد، في هذه المرحلة، أن بوسعها إعلان أنها ستقبل توصيات اللجنة الخاصة، ثم إن حكومته لن يكون بوسعها تطبيق توصيات لا توافق عليها، وأخيرًا:

لقد حاولنا، على مدار سنين، حل المشكلة الفلسطينية ولم ننجح في ذلك. ونحن ننقلها الآن إلى الأمم المتحدة آملين في أن تنجح فيما فشلنا فيه. وإذا ما تسنى للأمم المتحدة أن تتوصل إلى العثور على حل منصف يرضي الطرفين المعنيين، فمن الواضح أننا سنكون موافقين وسوف نكون أول من يسعد لهذا القرار. وكل ما أود قوله، وهو تحفظ أبديته بالفعل، هو أننا لا يجب أن نكون المسئولين الوحيدين عن تطبيق قرار غير مقبول من جانب الطرفين ولا يمكننا تبنيه بكل الصدق الواجب(٦٥).

ومنذ بداية أعقاب الحرب، التزم الاتحاد السوفييتي موقف الانتظار والترقب حيال تطور الملف الفلسطيني وإن كان قد ساعد القضية الصهيونية موضوعيًا بتسهيله خروج يهود أوروبا الوسطى إلى مخيمات أوروبا الغربية وبكفه عن اعتبار يهود الأراضي التي جرى ضمها بعد عام ١٩٣٩ مواطنين سوفييت(٦٦). وليس من شأن الرغبة في جعل إدارة مسألة فلسطين شأنًا أنجلو- أميركيًا إلاَّ أن تثير استياءه. واللجوء إلى منظمة الأمم المتحدة يسمح له أخيرًا بالدخول في التعامل مع الملف. وفي حالة معارفنا الراهنة، يبدو أن هذه السياسة كانت مرتجلة إلى حد بعيد(٦٧).

والحال أن خطبة جروميكو الشهيرة، في ١٤ مايو/ أيَّار ١٩٤٧، إنما تدل على تحول ملحوظ، على الرغم من أن نبرة كلمته كانت قد استشرفتها كلمات ممثلي الديموقراطيات الشعبية الآخذة بالتشكل، وبالدرجة الأولى بولنده. فالممثل السوفييتي يتحدث عن وجود «شعب يهودي» بالمعنى الصهيوني للمصطلح، وهو ما كانت الماركسية – اللينينية قد حرصت دومًا على نفيه، ثم إنه يضع المسألة السياسية في فلسطين في علاقة مباشرة مع إبادة يهود أوروبا، وهو ما لم تكن أي حكومة أوروبية أو غربية قد طرحته إلى الآن. ويجب أن نتذكر أنه في ١٩٤٦ – ١٩٤٧ لم يجر تناول مسألة الإبادة تناولاً خاصًّا إلاَّ بصدد المشكلة الإنسانية التي طرحها وجود الأشخاص المشرَّدين، وأنه، في حقل السياسات الداخلية (بما في ذلك في الاتحاد السوفييتي)، كان الضحايا اليهود مخلوطين بمجمل ضحايا النازية وغير مفصولين عنهم:

لقد كابد الشعب اليهودي خلال الحرب الأخيرة ملمات ومكابدات غير عادية. وهذه الملمات والمكابدات يمكن وصفها، دون مبالغة، بأنها لا توصف. فمن الصعب التعبير عنها

بخانات أرقام مجردة تشير إلى عدد الخسائر في الحيوات البشرية والتي أنزلها المحتلون الفاشيون بالشعب اليهودي. ففي الأراضي التي امتدت السيطرة الهتلرية عليها، أبيد اليهود بشكل يكاد يكون كاملاً. فالعدد الإجمالي لليهود الذين قتلهم الجلادون الفاشيون يصل إلى نحو ستة ملايين. ولم ينج من الحرب في أوروبا الغربية غير مليون ونصف مليون تقريبًا من اليهود.

بيد أن هذه الأرقام، والتي تشير إلى الخسائر التي أنزلها المعتدون الفاشيون بالشعب اليهودي، لا تكفي لاستيعاب الوضع المؤلم الذي وجد عدد ضخم من اليهود أنفسهم فيه بعد الحرب.

ثم يتحدث عن وضع المشرَّدين، ويبرر إنشاء دولة يهودية مهاجمًا بلدان أوروبا الغربية، حيث اندمج اليهود الناجون من جديد في الجماعة القومية، بينما يلتزم الصمت حيال رفض اليهود البقاء في البلدان الواقعة تحت السيطرة السوفييتية:

إن تجربة الماضي، وبالأخص تجربة الحرب العالمية الثانية، قد أثبتت أن أي بلد من بلدان أوروبا الغربية لم يكن على مستوى تقديم المساعدة الضرورية للشعب اليهودي للدفاع عن حقوقه ولحماية وجوده نفسه، والذي عرَّضه الهتلريون وحلفاؤهم للخطر. وهذه حقيقة مؤلمة، بيد أنه يجب الاعتراف بها، للأسف، مثلما يجب الاعتراف بجميع الحقائق. وإذا كان أي بلد من بلدان أوروبا الغربية لم يكن على مستوى ضمان حماية أبسط حقوق الشعب اليهودي أو حمايته من أعمال العنف التي أطلقها الجلادون الفاشيون، فإن هذا إنما يفسر طموح اليهود إلى إيجاد دولة لهم. وسوف يكون من الظلم ألاَّ تؤخذ هذه الحقيقة بالحسبان وأن يتم حرمان الشعب اليهودي من الحق في تجسيد مثل هذه الطموحات. ولا يمكن لنا تبرير حرمان الشعب اليهودي من هذا الحق إذا ما أخذنا بالحسبان كل ما كابده خلال الحرب العالمية الثانية.

وهو يدعو إلى تكوين دولة عربية – يهودية ثنائية القومية، بيد أنه يرى أنه إذا لم يتسن التوصل إلى اتفاق بين الشعبين فسوف يتعين عندئذ قيام دولتين، واحدة عربية وأخرى يهودية.

ويطلب الاتحاد السوفييتي أن يكون الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن جزءًا من اللجنة وأن يكون بوسعها الانخراط بشكل مباشر في إدارة الملف. فيعترض الغربيون على ذلك، وسوف تتألف اللجنة الخاصة، والمسماة بالـ UNSCOP (United Nations Special Committee on Palestine) من ١١ عضوًا من دول صغيرة: تشيكوسلوفاكيا، يوغوسلافيا، أستراليا، كندا، جواتيمالا، هولنده، بيرو، السويد، الهند، إيران، أوروجواي. وتسمح لها ولايتها بتقصّي الحقائق في فلسطين أو خارجها وبالاستماع إلى من تريد الاستماع إليه. والحال أن قرارًا نهائيًا اعتُمِدَ في ١٥ مايو/ أيّار إنما [٦٨]

يدعو جميع الحكومات وجميع الشعوب، وخاصة سكان فلسطين، إلى الامتناع عن اللجوء إلى القوة أو إلى التهديد، وكذلك عن أي شكل من أشكال العمل من شأنه أن يخلق مناخًا قابلاً لتهديد التوصل إلى حل سريع لمسألة فلسطين.

اللجنة الخاصة

في فلسطين، كان العرب يتوقعون الكثير من الدورة الاستثنائية، بيد أن رفض الاستقلال الفوري قد أثار خواطرهم إثارة عميقة. أمّا موقف الاتحاد السوفييتي لصالح الصهيونية فقد أحبطهم[٦٩]. والحال أن هذه المداخلة قد باغتت المراقبين. وقد رأى غالبية الغربيين فيها رغبة في فرض وصاية جماعية من جانب الأمم المتحدة، على الأرجح من جانب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، بما يسمح للسوفييت بالتواجد في الشرق الأدنى. وهذا الخطر الجديد، في اللحظة التي يجري الغوص فيها بشكل متزايد باطراد في الحرب الباردة، سوف يدفع الغربيين إلى رفض أي تدويل لفلسطين، حتى ولو اقتضى ذلك ترك المعنيين يواجهون المشكلة وحدهم تمامًا.

وعلى الرغم من واقع أن ١٠٠ ٠٠٠ جندي بريطاني يرابطون عمليًّا في فلسطين، فإن البريطانيين إنما تقل قدرتهم بشكل متزايد باطراد على فرض احترام النظام[٧٠]. وهكذا، فلتسوية مشكلات «اللصوصية» التي تواجهها مستواطنة بيتا- تيكفا، تشن الهاجاناه هجمات «انتقامية» في ٢٠ مايو/ أيار ضد القرى العربية المجاورة، بما يؤدي إلى مصرع شخصين وإصابة عدة أشخاص بجراح. وتتولى

الهاجاناه تأمين جنازة عامة لعضو من القوة الخاصة كان قد قُتل في الهجوم وتوضح الوكالة اليهودية أن المسألة ليس لها أي «طابع سياسي»[٧١]. وتصدر الهيئة العربية العليا والمفتي تعليمات إلى أنصارهما بضبط النفس تفاديًا لوقوع مواجهة مع اليهود.

والحاصل أن الدول الأعضاء في اللجنة الخاصة قد سارعت إلى تعيين ممثليها (٢ لكل بلد). وهكذا يمكن للجنة أن تبدأ أعمالها في ٢٦ مايو/ أيّار في ليك ساكسيس، في الولايات المتحدة، المقر المؤقت للأمم المتحدة. فتحدد ترتيبات عملها الداخلية ثم تذهب إلى فلسطين. وبسرعة فائقة، يصبح الخلاف سافرًا بين البلدان الثلاثة ذات السكان المسلمين جزئيًا على الأقل (الهند، يوغوسلافيا، إيران) والبلدان الأخرى. أمّا الأميركيون اللاتينيون، جد النشطين، فإنهم يعبرون عن عداء راسخ للإنجليز، موروث من الفترة الكولونيالية ومن دمج بلدانهم في الإمبراطورية «غير الرسمية» لبريطانيا العظمى. وهناك انحيازات إلى الصهيونية في البداية وتقوم الوكالة اليهودية بإطلاق مشروع كامل للإغراء[٧٢]. ويجري تزويد اللجنة بوثائق عديدة، من الجانب الصهيوني والبريطاني أساسًا. وتسمح هذه الوثائق برسم صورة نهائية للوضع الديموغرافي والاقتصادي للانتداب في أواخر عام ١٩٤٦:

سكان فلسطين بحسب الديانة (مع استبعاد العسكريين البريطانيين) استنادًا إلى تقدير لأعدادهم في ٣١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٦[٧٣]

	السكان المستقرون					إجمالي السكان (بمن في ذلك الرُحّل)	
	جميع الديانات	المسلمون	اليهود	المسيحيون	آخرون	جميع الديانات	المسلمون
١٩٤٤	١ ٦٩٧ ٩٦٩	٩٩٤ ٧٢٤	٥٥٣ ٦٠٠	١٣٥ ٥٤٧	١٤ ٩٠٨	١ ٧٦٤ ٥٢٢	١ ٠٦١ ٢٧٧
١٩٤٥	١ ٧٦٨ ٣٨٢	١ ٠٣٥ ٠١٢	٥٧٩ ٢٢٧	١٣٩ ٢٨٥	١٤ ٨٥٨	١٨ ٣٤٩ ٩٣٥	١ ١٠١ ٥٦٥
١٩٤٦	١ ٨٤٥ ٥٥٩	١ ٠٧٦ ٧٨٣	٦٠٨ ٢٢٥	١٤٥ ٠٦٣	١٥ ٤٨٨	١ ٩١٢ ١١٢	١ ١٤٣ ٣٣٦

ويتواصل الرخاء الاقتصادي الذي عرفه زمنُ الحرب، بل يتسع، في فترة أعقاب الحرب، كما تشير إلى ذلك التجارة الخارجية (بالجنيهات الفلسطينية) [٧٤]

	الواردات	الصادرات	إعادات التصدير	الترانزيت
١٩٤٥	٤٠ ٦٩١ ٣٢٧	٢٠ ٣٩٥ ٩٩١	٧٩٥ ٣٨١	٦ ١٧١ ٢٠٥
١٩٤٦	٧٠ ٤٣١ ٨٢٩	٢٤ ٤٨٤ ٨٧٢	٣ ٠٧٣ ٩٢٧	٥ ٤١٩ ٧٩٣

وبسبب المقاطعة العربية، فإن الصادرات إلى البلدان العربية والإسلامية إنما تنخفض بحدة (مع استبعاد المنتجات البترولية) بالجنيهات الفلسطينية[٧٥]

	١٩٤٥	١٩٤٦
مصر	١ ١١٤ ٣١٠	٣٠٩ ١٧٥
سوريا ولبنان	١ ٠٦٣ ١٥٧	٣١٧ ٢٤٧
العراق	٦٧٠ ٠٥٩	٣٩ ٩٤٥
إيران	٣١٣ ١٩٢	١٠٣ ٠٠٥
تركيا	٢٢٧ ٠١٩	١١٨ ٣٩٨
العربية السعودية	٤٤ ٢٨٨	٢١ ١٢٧

وتتم تغطية العجز بين الواردات والصادرات أساسًا عن طريق إيرادات الديون على الخارج والتحويلات لصالح المقام القومي اليهودي ولصالح المؤسسات الخيرية والاستثمارات الخاصة (٢ مليون جنيه فلسطيني في عام ١٩٤٥ و٤٫٥ مليون في عام ١٩٤٦) وعن طريق النفقات العسكرية إلى حد كبير (٢٤٫٣ مليون جنيه فلسطيني في عام ١٩٤٥ و٢٣٫٥ مليون في عام ١٩٤٦، أي بمستوى يساوي تقريبًا مستوى نفقات الحرب [٢٠٫٧ في عام ١٩٤١، ٢٥٫٤ في عام ١٩٤٢، ٣١٫٥ في عام ١٩٤٣، ٢٥ في عام ١٩٤٤]) [٧٦].

وتواصل الودائع المصرفية التزايد بصورة منتظمة (بآلاف الجنيهات الفلسطينية) (٧٧):

	١٩٤٥	١٩٤٦
الودائع اليهودية	٦٧ ٥٠٠	٧٧ ٠٠٠
الودائع العربية	١٢ ٥٠٠	١٨ ٠٠٠
ودائع أخرى	٤ ٩٠٠	٢ ٠٠٠
الإجمالي	٨٤ ٩٠٠	٩٧ ٠٠٠

والمستوى المرتفع للنفقات العسكرية (عُشر الجيش البريطاني مرابط في فلسطين) إنما يعد عاملاً مهمًا في الحفاظ على مستوى مرتفع للنشاط الاقتصادي والتضخم، على الرغم من القلاقل وأعمال العنف.

والحال أن عرب فلسطين إنما يشعرون بأنهم ضحايا مؤامرة دولية واسعة تشترك فيها كل الدول العظمى(٧٨) ويعلنون رفضهم المشاركة في النقاشات، بما يلحق ضررًا بالحكومات العربية، التي تشجب هذا الموقف الذي تعتبره انتحاريًّا. ويبدو أن المفتي على استعداد للتصدي للحكومات العربية(٧٩). وهو يحث الشعب على الاستعداد للنضال وإن كان يؤكد أن اللحظة لم تأت بعد للجوء إلى العنف. ويحتفظ موسى العلمي دومًا بهامش حركته ويتقارب مع الجيل الجديد ومع الحركة العمالية. والحال أن سامي طه، زعيم النقابة العربية الرئيسية، سوف يجري اغتياله في شهر سبتمبر/ أيلول وسوف يعزو الرأي المشترك هذه الجريمة إلى الحاج أمين (وبالمقابل، فإن كون موسى العلمي صهرًا لجمال الحسيني سوف يجنبه الظهور في قائمة الأشخاص الذين يجب اغتيالهم). وسوف تؤدي سلطوية المفتي إلى ابتعاد عدة شخصيات عن النشاط السياسي، وهي شخصيات كانت تريد التعاون معه(٨٠).

وتبدأ جلسات الاستماع في ١٦ يونيو/ حزيران في القدس. وبناء على طلب الموظفين البريطانيين، يجري الاستماع إليهم في جلسات مغلقة في حين أن الممثلين الصهيونيين يسعون على العكس من ذلك إلى الحد الأقصى من الدعاية السياسية. وتؤثر المجريات الفلسطينية الراهنة على النقاشات. فالمحاكم العسكرية البريطانية

كانت قد حكمت للتوّ بالإعدام على ثلاثة ممن اقتحموا سجن عكا. وتشن الإرجون حملة واسعة تهدف إلى إصدار عفو عنهم[٨١]. وفي مذكرة أرسلتها إلى اللجنة، توضح أن نظام الانتداب غير شرعي وأن مناضليها السجناء أسرى حرب، والحال أن قتل أسرى الحرب، بحسب محاكمات نورمبرج، إنما يعد «جريمة ضد الإنسانية». وإذا ما تم إعدامهم، فسوف يكون للإرجون الحق في شن أعمال انتقامية، بحسب أعراف الحرب. فتتأثر اللجنة بهذه الحجج وتوافق بالأغلبية على قرار يعبر عن انزعاجها من العواقب التي قد تترتب على إعدام المحكوم عليهم، وهي عواقب قد تعرقل عمل اللجنة في إنجاز مهمتها[٨٢]. وهي تحيل إلى قرار الجمعية العامة الذي طالب المعنيين بعدم اللجوء إلى القوة والعنف. فيرد البريطانيون بجفاء بأنه مادامت القضية قيد النظر (*sub judice*)، فإن اللجنة لا حق لها في التدخل في إجراءات الانتداب القانونية.

وهذا القرار الصادر عن اللجنة يبدو للعرب كدليل واضح على تحيز أعضائها[٨٣]. وموقفهم المعادي، خلال جلسات الاستماع إلى الموظفين البريطانيين الذين يحاولون توضيح استحالة التوفيق بين المواقف اليهودية والعربية، إنما يؤكد هذا الرأي. فينتصر أنصار المقاطعة. وتثبت الهيئة العربية العليا صفتها التمثيلية بعملها على الالتزام الصارم بالتعليمات الخاصة بالمقاطعة.

ويظهر المسئولون الرئيسيون للحركة الصهيونية أمام اللجنة[٨٤]. وهم يريدون البرهنة على عدم وجود تناقضات بين المصالح اليهودية والعربية. وعلى أي حال، فقد كان في فلسطين في العصر القديم أربعة ملايين من السكان ! والوجود اليهودي فيها لم ينقطع عبر آلاف السنين. ولم يكن لقيام المقام القومي اليهودي غير نتائج إيجابية بالنسبة للسكان العرب، الذين ارتفع مستوى معيشتهم ارتفاعًا جديًّا. وبفضل الرخاء الذي جاء به اليهود، فإن الفلاحين العرب قد تمكنوا من تعميق جذورهم على أرضهم بشكل أفضل. والتنمية هي الشرط الأول للتقدم العربي. وتشريعات الكتاب الأبيض تمييزية وعنصرية. ولا يقال سوى القليل عن العلاقة بين القضاء على يهود أوروبا، والذي لا يشار إليه أساسًا إلاَّ فيما يتعلق بالأشخاص المشرَّدين، وتكوين دولة يهودية. وبالمقابل، جرى تكريس استطرادات جد طويلة للحديث عن حقوق الشعب اليهودي في أرض إسرائيل، أكان من الناحية التاريخية أم قياسًا إلى

القانون الدولي الناشئ عن تصريح بلفور وميثاق الانتداب. ويجري التشديد على تكوين إنسان جديد يجمع بين خلاصه بالعمل واستصلاح الأرض التي يقال إنها أرض بور في جانبها الأعظم. ومع التأكيد على أنه ما أن يرحل البريطانيون فإن العرب واليهود سوف يتعاونون بحرية، يوضح المسئولون الصهيونيون أنه علاوة على يهود أوروبا فإن الدولة اليهودية القادمة سوف تكون ملاذًا لملايين اليهود الرازحين في البلدان الإسلامية تحت نير اضطهاد متزايد.

ويطالب بن جوريون بالإنشاء الفوري لدولة يهودية في جزء من فلسطين، على أن تبقى بقية البلد تحت إدارة الانتداب، وإن كان يجب أن تكون مفتوحة أمام الهجرة اليهودية مع إمكانية شراءٍ للأراضي، أي أن تكون في واقع الأمر في مرحلة انتقالية صوب دمجها مستقبلاً في الدولة اليهودية. أمّا ڤايتسمان، الذي يتكلم بصفة شخصية، فهو يتحدث بشكل أكثر صراحة عن تقسيمٍ على أساس خطة پيل بالإضافة إلى النقب. وأمّا الحاخام فيشمان، ممثل الصهيونيين المتدينين، فهو يقر بأن أرض الميعاد تمتد من نهر مصر(٨٥) إلى الفرات، وهو ما يشمل، علاوة على فلسطين، جزءًا على الأقل من سوريا ولبنان. كما يجري الاستماع سواء بسواء إلى المنشقين (بشكل سرّي) ودعاة الثنائية القومية.

وفي ٢٠ يوليو/ تموز، ترحل اللجنة إلى بيروت لكي تستمع إلى ممثلي الدول العربية، الذين يسلمون لها مذكرة مشتركة تعرض مجمل الأطروحات العربية(٨٦). وهي تستند إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها وإلى التهديدات التي تمثلها الصهيونية بالنسبة للسلم: فحتى إذا جرى منح فلسطين كلها للصهيونيين، فإنهم سوف يسعون إلى الاستيلاء على أراض عربية أخرى (الجنوب اللبناني، الجولان، حوران)، كما تثبت ذلك تصريحات عديدة (بينها تصريحات الحاخام فيشمان)، وواقع أنهم يرفضون الاعتراف باستقلال شرق الأردن:

> لن يكون بوسع الدول العربية في الواقع اغتفار قيام دولة، تتألف من عناصر جيء بها من جميع الأرجاء بعقلياتها الخاصة وأطماعها التي لا يمكن إشباعها والتي تضع عن قصد وعمد في خدمتها وسائل العنف والتدمير كتلك التي أشرنا إليها.
>
> وفي مواجهة دولة تقام بالعنف، سوف تضطر الدول العربية إلى التصدي لها بالعنف: فهذا هو الحق المشروع لكل من يدافع عن نفسه.

ومن جهة أخرى، فإن الدولة الأجنبية التي يجري التخطيط لإقامتها في الأرض العربية لن يكون بوسعها، بأي حال، الاعتماد على قيام علاقات اقتصادية أو أي علاقات من أي نوع كانت مع الدول العربية المجاورة.

ودولة تنشأ في هذه الظروف ليس من شأنها أن تكون غير دولة تولد ميّتة(×).

وتذهب اللجنة أيضًا إلى عمّان للاستماع إلى عبد الله الذي يكرر عرض الأطروحات العربية المألوفة. على أن الملك الجديد يوضح للبريطانيين في أواخر يوليو/ تموز أنه مستعد لقبول التقسيم وأن بوسعه في هذه الحالة تحمل المسئولية عن الأراضي العربية في فلسطين. وبشكل موازٍ، يبلغ موسى العلمي البريطانيين شفاهة بأن السبيل الوحيد لتجنب حمل العرب لِلسلاح هو عرض قيادة دولة فلسطين العربية التي ستنشأ عن التقسيم على المفتي(٨٧).

وبعد إقامة قصيرة في لبنان، تذهب اللجنة إلى چنيف لإعداد تقريرها. وتزور لجنة فرعية مخيمات الأشخاص المشرّدين.

«الخروج» والرقيبان

في ١٢ يوليو/ تموز، يجري اختطاف رقيبين بريطانيين لاتخاذهما رهينتين في قضية المحكوم عليهم بالإعدام. فيضع الجيشُ المنطقة التي وقع فيها الحادث تحت الأحكام العرفية. وتستأنف الإرجون اعتداءاتها على الجنود. وهذا الاستئناف للعمل الإرهابي يزعج الوكالة اليهودية، التي هي بسبيلها إلى الإعداد لعملية تهدف إلى إثارة الرأي العام.

والحاصل أن عمليات الهجرة السرِّية إنما تخضع لسلسلة بأكملها من الدوافع المختلفة اختلافًا سافرًا. وهي تسمح بالإثارة الدورية لمسألة الأشخاص المشرّدين وبالتعبير عن الضرورة الملحة لفتح أبواب فلسطين بشكل غير محدود أمام الهجرة اليهودية. كما أنها تشكل بديلاً بالنسبة لمناضلي الهاجاناه والپالماخ الذين أحبطهم الانسحاب السريع للوكالة اليهودية من العمليات التي تخاض ضد البريطانيين، وهي [عمليات الهجرة السرِّية] توضح لليشوف أن الصهيونية الرسمية لم تتخل عن

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

النضال العملي ضد السياسة البريطانية. وأخيرًا، فإنها تعيد، بشكل ملتبس، صياغة العلاقة بين أناس الييشوف الجدد واليهودية الأوروبية التي جاءوا من صفوفها.

وخلال كل أعوام الانتداب، وبسبب قيود ذات طابع اقتصادي بالأخص مفروضة على الهجرة، نجد أن «الخامة البشرية» كان يتم فرزها بعناية، ومن هنا الاستقبال السيئ الذي قوبل به پولنديو **العاليًا** الرابعة وألمان **العاليًا** الخامسة، الذين كان عليهم أن يكتسبوا في فلسطين التربية الإيديولوچية والسياسية التي لم يتمكنوا من اكتسابها في مراكز إعداد الرواد. وطبيعي أن إنقاذ يهود أوروبا اعتبارًا من عام ١٩٣٩ قد خضع لمنطق آخر، هو منطق الضرورة الملحة. وفي عام ١٩٤٥، فرضت المسألة السياسية نفسها تحت ضغوط جديدة. فتكوين الدولة اليهودية قد أصبح الهدف الذي يجب بلوغه بأسرع ما يمكن، ولابد لذلك من التمكن من إيجاد أغلبية يهودية في فلسطين، لاسيما أن مؤشرات الديموغرافيين تشير إلى أن النمو الطبيعي للسكان العرب هو الأقوى في العالم[٨٨]. ومحل ضرورة الإنقاذ الملحة خلال الحرب، حلت الضرورة الملحة للوصول الجماعي لمهاجرين جدد سعيًا إلى إنقاذ المقام القومي اليهودي والوصول إلى الدولة. فنجد أن الناجين من الهولوكوست و، علاوة على ذلك، يهود البلدان الإسلامية، قد أصبحوا الموارد البشرية الأخيرة المتاحة في ما يظهر بوصفه المرحلة الأخيرة في الصراع على فلسطين (لم يكن من الوارد العمل على استقدام اليهود الأميركيين).

وهذه الخامة البشرية إنما يُنظر إليها على أنها معيبة. إذ يُعتبر يهود البلدان العربية أقل «تمدُّنًا» من يهود أوروبا، وقليلون منهم من تسنى لهم الصعود إلى مناصب المسئولية في داخل الصهيونية الرسمية (لأسباب أخرى، عرف اليهود فرنسيو الأصل الوضع نفسه). والمنظمات المنشقة (الإرجون وبالأخص شتيرن) هي وحدها التي قامت بتجنيد حقيقي في صفوف اليهود ذوي الأصل العربي في الييشوف، بيد أن قياداتها إنما تظل في أيدي يهود من وسط أوروبا (كان المصدر الآخر للتجنيد هو أحفاد **العاليًا** الأولى، الذين شكلوا القاعدة الريفية الوحيدة لهذه المنظمات). وفي اللحظة المباشرة، يجري استخدام يهود البلدان العربية كدليل على استحالة التوصل إلى تعايش ندّي بين اليهود والعرب. أمَّا فيما يتعلق بالناجين من الكارثة الأوروبية، فإنهم إنما يُؤخذ عليهم ضعفهم المعنوي المفترض لأنهم لم

يقاتلوا النازيين بالسلاح، إلاَّ في حالات نادرة. ففي ذلك الوقت، كانت وضعية الضحية توضع، في العالم الأخلاقي، في مستوى أدنى بكثير من مستوى المقاتل الذي يتماهى معه الإنسان الجديد.

وهكذا فإن المشرَّدين أدوات لعمل سياسي لا يكل[٨٩]. ففي عالم لا يبدو أنه يأخذ في الحسبان حقًّا العواقب الأدبية للقضاء على يهود أوروبا، نجد أنهم إنما يعدون الوصمة الحية لأبعاد الكارثة الأوروبية. وبمطالبتهم بأن يكونوا الفاعلين الرئيسيين في هذه المرحلة من مراحل النضال من أجل تكوين الدولة، فإنه إنما يجري تمكينهم من القيام بفعل التكفير الضروري الذي يتيح لهم الصعود إلى وضعية أناس جدد إذ يصبحون أبطالاً. وقد تمثلت المرحلة التالية في وضعهم في الخط الأول في وضع قتالي في مواجهة جنود البحرية البريطانية خلال عمليات اعتراض البواخر.

وهذه العلاقة الغريبة بين الناجين والأناس الجدد إنما يجري التعبير عنها في قصيدة كتبها إسحق صادح، مؤسس البالماخ، عنوانها **أختي على الضفة**، وهي تحاكي **نشيد الأنشاد**:

في غيهب الليل. على الرمل البليل، أختي تواجهني: قذرةً في أسمال، منفوشة الشعر، عارية القدمين، محنيةَ الرأس. تنتحب.

أفْهَمُ. فلحمها موشوم بعبارة: «مخصَّصةٌ للضباط».

فمن نجا لا يمكن إلاَّ أن يكون كائنًا أنثويًّا، كان عليه، لكي ينجو، أن يقبل اغتصابه. وينطلق عنان الخيال، فالواقع أن النازيين قد حظروا على الألمان أي علاقة جنسية مع اليهوديات، إذ كانوا يعتبرون مثل هذه العلاقة سببًا للتلوث العرقي.

وبالمقابل، فإن الإنسان الجديد شاب، مكتمل الرجولة:

أختي تنتحب وتقول:

«لماذا أنا هنا يا صاحبي؟ لماذا جيء بي إلى هنا ؟ ألأنني أستحق أن يجازف فتية، شبان وأقوياء، بأرواحهم في سبيلي؟ لا، لا مكان لي في هذا العالم. أنا لا أستحق الحياة».

أضم إلى صدري أختي، أربت على كتفيها وأقول لها:

"بلى، إن لكِ مكانًا في هذا العالم، مكانًا فريدًا، مكانًا متميزًا. فهنا. في بلدنا، تستحقين الحياة، يا أختي. هنا لكِ حبنا. سوداء أنت، لكن مرآك جميل، يا أختي. سوداء، لأن المكابدة تركت أثرًا عليك، يا جميلتي، الأجمل في عينيَّ من الجمال، الأقدس من المقدَّس.

على أن الأنوثة، رمز الضعف الفاسد الذي لا يستحق الحياة، هي رمز المستقبل لأنها تحمل مستقبل الييشوف:

نحبك يا أختي. فأنت تحملين رونق الأمومة، كل جمال الأنوثة فيكِ، ستصبحين زوجتنا، أمَّنا».

وهكذا ستصاغ الصلة بين الكارثة الأوروبية وعنف المقاتل في المعركة الأخيرة (ضد البريطانيين ثم العرب، الذين يجري إحلالهم محل النازيين):

أركع أمام أخواتي، أجثو في التراب تحت أقدامهن. وعندما أنهض وأرفع رأسي، أفهم وأدرك.

قويٌّ أنا، لأجل هاتيك الأخوات.

شجاع أنا، لأجل هاتيك الأخوات.

سأكون قاسيًا أيضًا، لأجل هاتيك الأخوات.

لأجلكم جميعًا، جميعًا، جميعًا.

وفي مستهل عام ١٩٤٧، وحيال الكفاءة المتزايدة لعمليات اعتراض البواخر والتي يقوم بها البريطانيون، قررت الموساد إعطاء ملح مثير لعملياتها بالسماح لصحافيين بالصعود إلى بواخر اللاجئين. والعملية الأهم بما لا يقاس هي عملية مركب قديم، اسمه *President Warfield*، أريد بها أن تحدث خلال استقصاءات اللجنة الخاصة وعشية المناقشة الحاسمة في منظمة الأمم المتحدة.

وقد استفادت العملية من تواطؤ السلطات الفرنسية، خاصة سلطات وزارة الداخلية، والتي كان يرأسها آنذاك الاشتراكي جول موش. وسوف يذهب هذا الأخير فيما بعد إلى أنه كان مدفوعًا بدافع التضامن فيما بين الاشتراكيين وليس بأي دافع يهودي. وسرعان ما رصد البريطانيون المركب في ميناء سيت وعرفوا

مهمته الأرجح. ومنذ مستهل شهر يوليو/ تموز، كانوا قد كثفوا التحذيرات للكيه دورسيه، وقد خاطب بيڤن مباشرة چورچ بيدو (ديموقراطي – مسيحي)، وزير الشئون الخارجية[٩٠]. وبما أن رجال الموساد قد انزعجوا [من هذه التحركات][٩١]، فإنهم إنما يسارعون إلى استقدام أكثر من ٤ ٥٥٤ لاجئًا (بينهم ١ ٢٨٢ امرأة و٦٧٢ ا طفلاً) مزودين بوثائق سفر مزوّرة وإن كان بها تأشيرات كولومبية حقيقية، وقد تغاضت الشرطة الفرنسية عن التزوير عن طيب خاطر. وفي ليلة ١١-١٢ يوليو/ تموز، تسارع الـ *President Warfield* إلى مغادرة ميناء سيت وتأخذ اسم *Exodus 1947* [خروج عام ١٩٤٧]. فتخفرها على الفور سفن حربية بريطانية لا يمكنها التدخل في المياه الدولية.

والهدف الأول هو القيام بعملية إنزال مثيرة في فلسطين قبل رحيل اللجنة الخاصة. والحال أن عدة مئات من مقاتلي الپالماخ المسلحين إنما يأخذون في احتلال مواقع الإنزال المتفق عليها. ويسرع البريطانيون من حركتهم في ليلة ١٧ – ١٨ يوليو/ تموز. فتنتقل سفنهم إلى اقتحام المركب قبل وقت قصير على الأرجح من دخول المياه الفلسطينية. ويتجنب الطرفان قدر الإمكان اللجوء إلى استخدام الأسلحة النارية. والحال أن المعركة، جد العنيفة، إنما تؤدي إلى سقوط عدة قتلى وجرحى عديدين، وذلك في صفوف اللاجئين أساسًا (جميع القتلى في هذه العمليات سيكونون من الأشخاص المشرّدين لا من رجال الپالماخ الذين يقودونهم). وبما أن المركب قد أصيب بأضرار جسيمة، فإنه إنما يضطر إلى الاستسلام لتفادي فقدان الآلاف من الحيوات البشرية.

وفي ميناء حيفا، يجري على الفور نقل ٤ ٥٠٠ لاجئ إلى ثلاث بواخر، حمولة كل واحدة منها أكبر من حمولة *Exodus*. ويتم التصريح لأحد أعضاء اللجنة الخاصة بمراقبة العمليات. فالبريطانيون يريدون توضيح لا إنسانية الصهيونيين الذين كدسوا اللاجئين في ظروف صحية ومادية أكثر من مؤسفة[٩٢]. فعن قصد وعمد عرّضوا للخطر حياة نساء وأطفال وصولاً إلى تحقيق مآربهم السياسية.

على أن البريطانيين سرعان ما سوف يخسرون هذه الحرب الدعائية. فالقوات الخاصة التابعة للپالماخ والإرجون وشتيرن تكثف هجماتها على المنشآت العسكرية في منطقة حيفا وكأنها تحاول المضي إلى الإفراج عن اللاجئين. وتشن المؤسسات

الصهيونية حملة دولية ضد وحشية البريطانيين الذين يمنعون الناجين من معسكرات الاعتقال من دخول فلسطين. وقد تعهد بيدو شفاهة أمام بيفن بالتصريح للاّجئين بالعودة. بيد أنه يتراجع ويكتفي بالتصريح للبواخر الثلاث بالذهاب إلى ميناء ڤيل – فرانش، وإن كان لأجل التزود بالمؤن لا أكثر: فعلى أي حال، بما أن اللاجئين يحملون تأشيرات كولومبية، ليس على البريطانيين سوى إرسالهم إلى كولومبيا[٩٣]. ومن الواضح أن كولومبيا تنفي أنها منحت مثل هذه التأشيرات (الواقع أن الديبلوماسيين الكولومبيين قد منحوها بالفعل، وإن كان بشرط عدم استخدامها – فالمراد بمنحها هو تمكينهم من الانتقال عبر فرنسا).

وفي ٢٣ يوليو/ تموز، يحتد الجدل داخل الحكومة الفرنسية. فبيدو، القلق من الحالة الصحية للاّجئين ومن نشوب أزمة بين فرنسا وبريطانيا العظمى، يريد السماح لهم بالعودة إلى الأراضي الفرنسية، بيد أن الاشتراكيين يرفضون ذلك، مستجيبين لطلب من الوكالة اليهودية. وفي نهاية المطاف، تتوصل الحكومتان إلى حل وسط: بوسع اللاجئين الهبوط في ڤيل – فرانش، ولكن إذا ما أبدوا رغبة صريحة في ذلك وليس دون ذلك. ومن غير الوارد السماح باستخدام القوة.

وفي ٢٨ يوليو/ تموز، نظمت السلطات الفرنسية أماكن استقبال للاّجئين الذين سوف يجري منحهم حق اللجوء السياسي. وفي تلك الأثناء، في فلسطين، يوافق كاننجهام على إعدام مناضلي الإرجون الثلاثة، وهو ما يتم في التوّ والحال. وفي اليوم التالي، يرفض اللاجئون الهبوط على الأرض الفرنسية في پور – دو – بوك ويرفض البريطانيون عودة سفنهم بهم. ولا يريدون العودة إلى قبرص، فهذا من شأنه أن يكون بمثابة إذلالٍ مجلجل. وفي مستهل شهر أغسطس/ آب، يتم اعتراض سبيل باخرتين أخريين ويتم احتجاز ركابهما الـ ١١٠٠ في قبرص.

وفي فلسطين، يتصاعد التوتر بسبب الرهينتين البريطانيتين. ففي ٣٠ يوليو/ تموز، تقوم الإرجون بشنق الرقيبين وتفخخ جثتهما بالمتفجرات. وفي اليوم التالي، عندما يتم اكتشاف الجثتين بعد إبلاغ من الإرجون عن مكانهما، يُصاب أحد رجال الإسعاف بجراح. فنجد أنفسنا بإزاء انفجار عفوي للغضب في صفوف الجنود البريطانيين الذين يهجمون على سكان تل أبيب، بما يؤدي إلى مصرع خمسة

أشخاص وإصابة عديدين بجراح[٩٤]. وتتهم الصحافة البريطانية الإرجون بـ«البربرية الميديڤيالية» وبـ«الحيوانية الشبيهة بحيوانية النازيين». والحال أن موجة معاداة للسامية إنما تهز بريطانيا العظمى، فيجري إحراق معابد ومتاجر يهودية.

ويعبر بن جوريون عن غضبه أمام قيادة الهستادروت[٩٥]. إن عمل الإرجون الأحمق إنما يهدد بتبديد كل المكسب الأدبي المترتب على عملية *Exodus*، وهو يشبِّه منظمة بيجن بالنازيين:

> لم يعرف جيلنا ملحمة أعظم من هذه [عملية *Exodus*] ؛ وأنا أرى أنها أعظم أيضًا من المقاومة في الجيتوات، ففي الجيتو، لم يكن أمام اليهود من خيار. لقد كان من الممكن للاّجئين أن يبقوا في فرنسا، حيث كانت السلطات مستعدة لاستقبالهم. وكان بعضهم في المعسكرات منذ سنوات. وكان هناك نساء حوامل وأطفال صغار. وكانت أمامهم إمكانية الهبوط في فرنسا، بيد أنهم رفضوا ذلك. وأنا أرى في ذلك مثلاً من أعظم أمثلة النضالية اليهودية والعزة اليهودية والتعلق بإيريتز إسرائيل. [...] لقد تصرفت الإرجون كالنازيين ؛ فأسرت إنجليزيين وقامت بشنقهما. وبعد مثل هذه الجريمة، من الذي سيظل مهتمًا بالمعركة التي يخوضها هؤلاء اليهود الـ ٥٠٠٠ ؟ إننا نحن أنفسنا لسنا مبالين بها.

وفي اليوم التالي، تعلن جولدا ميرسون للمندوب السامي عن إصرار المؤسسات الصهيونية على تصفية الإرجون وشتيرن مرةً وإلى الأبد[٩٦]. فيترك المندوب السامي مهلة للوكالة اليهودية لإثبات عزمها على القضاء على الإرهاب. وإلاَّ فإنه سوف يحظر أي هجرة وسوف يأمر بفرض عقوبات مالية[٩٧]. وهو يأمر بالاتجاه إلى اعتقال شخصيات معروفة بتعاطفاتها مع الإرجون. وتؤدي تعليمات أمنية صارمة إلى الحد من تحركات البريطانيين[٩٨]. وعندما تختطف الهاجاناه عددًا من أعضاء الإرجون وشتيرن وتوسعهم ضربًا، يرد المنشقون بالأسلوب نفسه وتبدو الحرب الأهلية قريبة. وتُعَامِلُ الإرجونُ وشتيرنُ الوكالة اليهودية بوصفها جودينرات (تسمية للمتعاونين اليهود مع النازيين خلال الإبادة) أو نظام ڤيشي أو كويزلنج.

وفي الوقت نفسه، تتكاثر الحوادث بين العرب واليهود[٩٩]. ففي ١٠ أغسطس/ آب، يؤدي هجوم على قهوة يهودية في شمالي تل أبيب إلى مصرع ٤ يهود وعربي. فيعقب ذلك تتابع للاعتداءات والأعمال الانتقامية بين اليهود والعرب في تجمعات يافا – تل أبيب السكنية. وتؤدي عمليةُ أعمالٍ انتقاميةٍ يهوديةٍ، نُسبت إلى الهاجاناه، إلى سقوط عدة قتلى، بينهم خمس نساء وطفل[١٠٠]، بين صفوف عمال عرب في بيَّارة برتقال قرب بيتا – تيكفا. ويمتد العنف إلى مدينة حيفا. فيرتسم خطر مواجهة كبرى بين اليهود والعرب. وعلى كل جانب، تدعو المؤسسات إلى ضبط النفس. وعلى الجانب العربي، تطلب الهيئة العربية العليا من الحكومة تمكينها من تكوين حرس مسلح لحماية العرب. ويتهم الشيوعيون البريطانيين بتدبير الحوادث سعيًا على تبرير بقائهم في فلسطين. وعلى المستوى المحلي، يعقد اليهود اليمنيون اتفاق مصالحة مع عرب يافا. أمَّا مستوطنة جيڤات شاءول، وهي وكر للإرهابيين قرب القدس بحسب رأي المندوب السامي، فإنها تفعل الشيء نفسه مع قرية دير ياسين العربية المجاورة[١٠١].

وفي بور – دو– بوك لا يكف اختبار القوة عن الاستمرار في لهيب الصيف. ويقبل ١٣٨ مهاجرًا في نهاية المطاف الهبوط في فرنسا. وفي ١٨ أغسطس/ آب، يبدأ اللاجئون إضرابًا عن الطعام. فيوجه البريطانيون إليهم إنذارًا: إما قبول العرض الفرنسي أو نقلهم إلى منطقة الاحتلال البريطاني في ألمانيا. ومن حيث العلاقات العامة، يعد هذا كارثة بالنسبة للندن: فالبريطانيون يعيدون اليهود إلى البلد المسئول عن إبادتهم! واعتبارًا من ٧ سبتمبر/ أيلول، يجري إنزال المهاجرين بالقوة في هامبورج ونقلهم إلى مخيم للأشخاص المشرَّدين.

والحال أن محاولة كبرى أخيرة للهجرة الجماعية (١٥٠٠٠ شخص) سوف يجري القيام بها انطلاقًا من رومانيا في خريف عام ١٩٤٧. بيد أن السياق السياسي سيكون قد تغير بشكل ملحوظ. ولتجنب وقوع كارثة إنسانية، سوف تقبل الوكالة اليهودية احتجازهم في قبرص، بعد اعتراض سبيلهم، في يناير/ كانون الثاني ١٩٤٨.

في جنيف، وبمجرد اكتمال الوثائق، كفت اللجنة الخاصة عن الاجتماع في جلسات رسمية واتجه أعضاؤها إلى تبادلات غير رسمية للآراء. ثم انتقلت بعد ذلك إلى استعراض نقاط الاتفاق والخلاف قبل كتابة التقرير النهائي. وأخيرًا، سلَّمت الوثيقة في الموعد المحدَّد.

ويقدم النص في البداية عرضًا جغرافيًّا واقتصاديًّا وبشريًّا لفلسطين. وهو ينطلق من معاينة أن متوسط الكثافة السكانية المقدَّر في أواخر عام ١٩٤٤ إنما يتمثل في ٦٧ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد، و١٢٤ نسمة إذا لم نأخذ النقب في حسباننا، أي مستوى كثافة سكانية مماثل لمستوى الكثافة السكانية في أوروبا (أرقام عام ١٩٤٤). ولا توجد منطقة سكن يهودي متجانس. وصحيح أن الاقتصادين متمايزين فيما يتعلق بالإنتاج، إلاَّ أنهما ليسا متمايزين فيما يتعلق بالاستهلاك. وتتلو العرض لوحةٌ للوضع السياسي منذ بداية الانتداب. ويجري تلخيص الأطروحات العربية واليهودية، وكذلك مسألة المصالح الدينية والأماكن المقدَّسة.

وبعد أن بينت اللجنة أن المطالب العربية واليهودية متعارضة، فإنها إنما تقترح توصياتها الخاصة. وقد تمت الموافقة على أول هذه التوصيات بالإجماع. فاللجنة ترى أن الانتداب قد أصبح مستحيلاً، ومن ثم فإن فلسطين يجب أن تصبح مستقلة. ومن غير الوارد الحديث عن قيام دولة واحدة، أكانت يهودية أم عربية. والحال أن التقسيم إلى كانتونات والثنائية القومية قد اتضح أنهما غير عمليين، بالنظر إلى حالة الخواطر. فتفرض نفسها فترةٌ انتقالية، تحت سيطرة الأمم المتحدة، سعيًا إلى تسوية أشكال الانتقال إلى الاستقلال. ويجب لحقوق الإنسان وحماية الأقليات والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة أن تشكل أساسًا للنصوص الدستورية. ولابد من الحفاظ على وحدة فلسطين الاقتصادية.

ثم تقدم اللجنة خطتين ممكنتين. فالأولى، والتي حازت أغلبية الأصوات (كندا، جواتيمالا، هولنده، پيرو، السويد، تشيكوسلوفاكيا، أوروجواي)، تقترح تقسيمًا مع اتحاد اقتصادي على أن يتم تدويل مدينة القدس ووضعها تحت وصاية منظمة الأمم المتحدة بسبب الأماكن المقدسة. ولن يجري منح الاستقلال إلاَّ بعد اعتماد نصوص دستورية تصون الحريات الأساسية واعتماد معاهدة للاتحاد الاقتصادي بين

المكونات الثلاثة. وسوف يجري تكليف الدولة المنتَدَبَة بتأمين الانتقال. ويُجري النص تناظرًا ظاهرًا بين التزامات الدولتين، بيد أن الجزء العربي، كما في خطة بيل، إنما يجري تحديده من زاوية غياب السكان اليهود، في حين أن الجزء اليهودي يتم تحديده من زاوية هجرة جماعية. وهكذا تجد الدولة العربية نفسها وقد اختُزلت في قسم محدود: الجليل الغربي، الضفة الغربية فيما عدا القدس، وجزء صغير من السهل الساحلي قرب مصر ومن غير يافا. وهكذا فإن الدولة اليهودية سوف تتكون في البداية من سكان يهود وعرب متساوين بشكل محسوس:

	اليهود	العرب المستقرون	الإجمالي
الدولة اليهودية	٤٩٨ ٠٠٠	٤٠٧ ٠٠٠	٩٠٥ ٠٠٠
الدولة العربية	١٠ ٠٠٠	٧٢٥ ٠٠٠	٧٣٥ ٠٠٠
مدينة القدس	١٠٠ ٠٠٠	١٠٥ ٠٠٠	٢٠٥ ٠٠٠

ويجب إضافة نحو ٩٠ ٠٠٠ بدوي إلى الدولة اليهودية:

سوف تكون في الدولة اليهودية، على نحو ما هي مقترَحَة، مناطق مهمة لإنماءات لاحقة وللاستيطان ؛ وسعيًا إلى تلبية هذه الحاجة إلى الأراضي، بقدر ما تسنى عمل ذلك بهذه المقاييس، فإن أقلية جد مهمة من العرب سوف تندرج في الدولة اليهودية. ومن جهة أخرى، فبما أن غربي الجليل سوف يدخل في قوام الدولة العربية، فإن هذه الأخيرة إنما تتمتع ببعض المناطق القابلة للإنماء وسوف تتمتع بمنفذ إلى البحر في مدينة عكا. كما سوف تتمتع بمنفذ آخر إلى البحر في جنوبي غزة.

ولا تشكل الأراضي كُلاًّ متجانسًا، بل هي عبارة عن أجزاء لا تتماس إلاَّ عبر ممرات مشتركة ضيقة:

إن مشاريع التقسيم السابقة قد اصطدمت كلها تقريبًا بهذه الصعوبة: الفصل بين الجماعة السكانية المهمة المتركزة في يهودا والسامرة والجماعة السكانية العربية في الجليل. وإذا ما جرى دمج مجمل الجليل بالدولة اليهودية، فسوف يتسنى تحقيق تواصل الحدود، بيد أن الجماعة السكانية العربية المهمة في الجليل الغربي سوف يتم دمجها في الدولة اليهودية،

فتصاب الدولة العربية بالضعف من الناحيتين الاقتصادية والسياسية على حدٍّ سواء، بحكم حرمانها من منطقة عربية جد نامية. والمشروع الحالي للتقسيم يحل هذه المشكلات برسم حدود تتطلب نقطتي وصل مهمتين، الأولى بين الجليل الغربي والسامرة، والثانية، في الجنوب، قرب غزة. وإلى نقطتي الوصل هاتين اللتين تبدوان مناسبتين، سوف تقود الحدود في كل حالة إلى منطقة ذات اتساع ضعيف سيكون من المحظور القيام فيها بأي بناء وسوف تخضع للسيطرة المشتركة. وبهذه الطريقة، يمكن دمج الجليل الغربي بالدولة العربية دون أن تفصله أرض الدولة اليهودية بالكامل عن السامرة.

وسوف يتم دمج يافا بالدولة اليهودية، وإن كانت سوف تتمتع باستقلالية محلية واسعة، حيث إن الميناء سوف يدار من جانب الاتحاد الاقتصادي.

أمَّا المشروع الذي قدمته الأقلية (الهند، إيران، يوغوسلافيا) فهو يقترح دولة فيدرالية تتفادى تكوين أقليات وتتفادى ظهور النزعات القومية التوحيدية المتطرفة، والتي تشكل عواقب حتمية للتقسيم. ومن ثم فسوف تكون هناك دولة يهودية ودولة عربية، وحكومة فيدرالية ذات مجلسين نيابيين، على أن يتم انتخاب أحدهما على أساس تعادلي من جانب الجماعتين السكانيتين، بينما يتم انتخاب ثانيهما بأخذ العلاقة الديموغرافية في الحسبان. ومن شأن منظومة تحكيم حقوقي بأكملها أن تسمح بتسوية المنازعات. أمَّا القدس، التي يجب أن توجد فيها بلديتان عربية ويهودية، فسوف تكون العاصمة الاتحادية. وسوف يتم ضبط الهجرة اليهودية دوليًّا بحسب مبدأ طاقة الاقتصاد الاستيعابية.

وقد امتنعت أستراليا عن اتخاذ موقف من المشروعين.

وينحاز الصهيونيون مسرورين إلى تقرير الأغلبية، وإن كانوا يعبرون عن تحفظات على عدم إدراج الجليل الغربي والقدس، في قسمها اليهودي على الأقل، في الدولة اليهودية[١٠٢]. أمَّا ردود الفعل العربية فهي رافضة بالإجماع، إذ يجري اعتبار التقريرين ظالمين ويدور الحديث علنًا عن حمل السلاح للاعتراض على تطبيقهما. وفي لندن، يجتمع عزام باشا بمبعوثين صهيونيين، بينهم أوبري إيبان (أبا إيبان) الشاب، وهم يريدون أن يوضحوا له أن الدولة اليهودية سوف تقوم لا محالة وأن على الدول العربية أن تستخلص نتائج من ذلك وتتعاون على تحقيق التنمية

الإقليمية. فيرد الأمين العام لجامعة الدول العربية بأن الصهيونيين، شأن الصليبيين، سوف يجري طردهم يومًا ما. وكيف يمكنهم التحدث عن الواقعية السياسية في حين أن المشروع الصهيوني برمته إنما يشكل برهانًا على كفاءة الإرداة ؟ وإذا ما تخلّى اليهود عن الصهيونية، فسوف يكون بوسعهم الاندماج في المجتمع العربي على أساس كيانات تتولى تصريف أمورها الخاصة بنفسها(١٠٣). وهو يدافع أمامهم عن استخدام القوة، فهو يرى أنها وحدها الكفيلة بحسم مصائر الأمم. وهذا الكلام يبدو لمحاوريه الصهيونيين نوعًا من إحياء الفاشية. وهم عاجزون عن إدراك أن التحرر من الاستعباد ورفض الخضوع لا يتحققان بالنسبة للعرب، كما بالنسبة ليهود أوروبا، إلاّ عبر اللجوء إلى القوة.

وفي ١٩ سبتمبر/ أيلول، قررت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية المجتمعة في صوفر في لبنان التصدي بجميع السبل لأي مشروع لا يكفل استقلال فلسطين بوصفها دولة عربية. فتوصيات اللجنة الخاصة إنما تنتهك الحقوق الطبيعية لفلسطين.

وفي لندن، لا يسع العسكريين إلاّ أن يقدموا رؤية سلبية للوضع. فالتكفل بتجسيد التوصيات في الساحة من شأنه أن يفرض ضغوطًا لا تُحتمل على الموارد العسكرية للمملكة المتحدة، أمّا الانسحاب دون عقد معاهدات مع الدولتين اللتين ستخلفان الانتداب فهو يشكل ضياعًا للهيبة البريطانية سوف تترتب عليه عواقب سلبية في مجمل المنطقة، ناهيك عن التخلي عن أرصدة فلسطين الاستراتيجية(١٠٤). أمّا وزارة المستعمرات فهي تبدو مهتمة بخطة الأغلبية بشرط تعديل الحدود التي تنص عليها، كيما يتسنى اختزال حجم السكان العرب في الدولة اليهودية. وترى حكومة فلسطين هذا الحل، لكنها ترى أنه ينطوي على استخدام القوة ووضع البلد كله تحت الأحكام العرفية.

وفي ١٨ سبتمبر/ أيلول، يستخلص بيفن نتائج الجدل: إن خطة الأغلبية ظالمة ظلمًا بيِّنًا للعرب وليس من شأنها أن تفضي إلاّ إلى عنف مُعَمَّم. أمّا خطة الأقلية فهي غير قابلة للتطبيق لأنها تفترض اتفاقًا مسبقًا بين اليهود والعرب. وبما أن بريطانيا العظمى تجد نفسها عاجزة عن تطبيق الانتداب، فإن عليها الآن أن تفكر

في مصالحها وحدها، والحال أن بقاء البريطانيين في الشرق الأوسط إنما يتوقف على قبول العرب. ويجب الرحيل عن فلسطين دون التورط في حل يعتبر ظالمًا بالنسبة للعرب. وفي ٢٠ سبتمبر/ أيلول، تتخذ الوزارة قرارها: إن البريطانيين سوف يجلون عن فلسطين مثلما فعلوا ذلك للتوّ في الهند، محددين موعدًا نهائيًا للانسحاب، ومحرجين بذلك الأطراف المعنية[١٠٥].

ويرجع تخلي الدولة المنتَدَبَة إلى نفاد قوة بريطانيا العظمى التي خرجت ضعيفة من الحرب ووجدت نفسها عاجزة عن التصدي في سياق الحرب الباردة لتكاثر التزاماتها الإمبراطورية. وبما أن لندن قد تعرضت للخيانة من جانب حلفائها، الولايات المتحدة بسياسة ترومان الرعناء، وفرنسا خلال مسألة *Exodus*، فإن على الآخرين أن يتحملوا مسئولياتهم وتبعات أعمالهم. ثم إن البريطانيين لم يعد لهم من شركاء في فلسطين: فالصهيونيون، بجميع اتجاهاتهم، إنما يعتبرونهم أعداء، أمَّا الطبقة السياسية العربية فقد صارت خاضعة لهيمنة المفتي. ومن غير المعقول نقل سلطة الدولة إلى الحاج أمين.

على أن كاننجهام قد أرسل مع ذلك مبعوثين غير رسميين لجس نبض المفتي في منفاه القاهري. وقد استقبلهم الرجل في الأول من سبتمبر/ أيلول ١٩٤٧ واستمعوا إلى وجهة نظره: من جهة، التقسيم ظالم، لأنه يحرم عرب فلسطين مما يخصهم، ومن الجهة الأخرى، فإنه [التقسيم] لن يرضي الصهيونيين، فهم لا يريدون جزءًا من فلسطين وإنما فلسطين كلها. وهو يستشهد بڤايتسمان الذي لم يكن، في عام ١٩٢٢، يريد دولة يهودية، ووافق، في عام ١٩٣٧، على التقسيم، وطالب، في عام ١٩٤٢ (بيلتمور) بكل البلد. وقد قيل إن هتلر لم يسع البتة إلى تطبيق ما عرضه في كتابه *Mein Kampf* [كفاحي]. والصهيونيون لن يقصروا برنامجهم البتة على جزء من فلسطين. والمثل الفرنسي يقول *L'appétit vient en mangeant*[١٠٦] [إن الشهية تنفتح من الأكل]. ولو كان النازيون قد طلبوا من الإنجليز التخلي عن جزء من وطنهم في مقابل الصلح، لآثر هؤلاء الأخيرون الموت دفاعًا عنه. ومن شأن اليهود الذين يحملون الجنسية الفلسطينية أن يتمتعوا بالمساواة في الحقوق في الدولة الفلسطينية العربية الموحَّدة. والصهيونية هي

العامل الوحيد الذي يضع عرب فلسطين في مواجهة البريطانيين. ولا يخاف المفتي من قوة الصهيونية، فهذه القوة ليست غير أكذوبة كأكذوبة قوة الفاشية الإيطالية. وفي شهر أكتوبر/ تشرين الأول، سوف يحاول المفتي استئناف الاتصال بالبريطانيين لكي يوضح لهم أنه مستعد للتفاهم معهم إذا لم يدعموا الصهيونيين، بيدَ أن المعنيين إنما يديرون له الأذن الصماء(١٠٧).

وفي واشنطون، تعد وزارة الخارجية معادية لخطة التقسيم، لكن البيت الأبيض يعد مؤيِّدًا لها بالأحرى. والحال أن ترومان، الذي لا يثق بموقف الديبلوماسيين المحترفين، إنما يلجأ، بحفزٍ من مستشاريه، إلى ضم شخصيات مؤازرة للصهيونية إلى الوفد الأميركي إلى الجمعية العامة، وسوف تكون هذه الشخصيات على اتصال مباشر برجال الرئاسة. أمَّا فيما يتعلق بمارشال، وزير الخارجية، فهو يسعى إلى التوفيق بين ضرورات السياسة الداخلية (الرأي العام الأميركي مؤيد إلى حد بعيد للتقسيم) والمصالح الاستراتيجية (الحفاظ على أفضل علاقات ممكنة مع البلدان العربية لتجنب انحيازها إلى الكتلة السوفييتية). ومن شأن نشوب قلاقل في الشرق الأوسط أن يجازف بتهديد الإحياء الاقتصادي لأوروبا، والذي تجعله خطة مارشال في يونيو/ حزيران ١٩٤٧ معتمدًا في جانب منه على الاستخدام المكثف لبترول الشرق الأوسط.

وبما أن تكوين أغلبية ثلثين في الجمعية العامة لن يكون، بأي حال، سهل التحقق، فإن مارشال إنما يميل إلى موقف الحذر، فهذا الموقف، والذي لن يحول دون اعتماد خطة الأغلبية، سوف يحول دون ظهور الولايات المتحدة في مظهر العدو للبلدان العربية(١٠٨).

ويتمثل الموقف الفرنسي في التحذير من حل مفروض، أمَّا في حال عدم التوصل إلى اتفاق، فإنه يتمثل في السعي إلى إرجاء البت في المسألة. ويجد ذلك ترجمة له في الامتناع عن إبداء رأي، وهو امتناع يتماشى مع حاجات فرنسا التي لا تزال «دولة تحكم مسلمين»، وإن كانت ذات تعاطفات مع الصهيونية(١٠٩).

وجدول أعمال الدورة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة جدول مشحون بشكل خاص. فيقترح السكرتير العام لمنظمة الأمم المتحدة تكوين لجنة مخصوصة

يتم تمثيل جميع الدول الأعضاء فيها، سعيًا إلى دراسة تقرير اللجنة الخاصة ثم تعديله في نهاية المطاف. وبعد مناورات تسويفية من جانب الوفود العربية، تعتمد الجمعية العامة الاقتراح في ٢٣ سبتمبر/ أيلول، وتعقد اللجنة اجتماعها الأول في يوم ٢٥.

اللجنة المخصوصة[١١٠]

منذ ٢٦ سبتمبر/ أيلول، أعلن كريتش – چونز أمام اللجنة المخصوصة موقف بلاده. فهو يقول إن بريطانيا العظمى تقبل توصيات اللجنة الخاصة: إن فلسطين يجب أن تكون مستقلة في أقرب وقت ممكن. والبريطانيون مستعدون للتعاون مع أي قرار مقبول في آن واحد من اليهود والعرب، بيد أنهم لن يستخدموا القوة لتطبيق قرار قد يرفضه أحد عنصري السكان. وفي حالة غياب الاتفاق، فإن الجيش والإدارة البريطانيين سوف ينسحبان من طرف واحد[١١١].

وفي فلسطين، نجد أن الرأي العام، اليهودي والعربي على حدٍّ سواء، يعتبر الموقف البريطاني ابتزازًا أو خديعة. وتسعى الإرجون إلى معارضة التقسيم وتشتبه بأن البريطانيين يريدون العودة إلى فلسطين بالجيوش العربية. وسعيًا إلى ردعهم عن ذلك، تستأنف المنظمة السرِّية اعتداءاتها. ففي ٢٩ سبتمبر/ أيلول، يؤدي انفجار شاحنة مفخخة إلى نسف مقر الشرطة العام (الچستابو البريطاني بحسب الإرجون) في حيفا، بما يؤدي إلى مصرع عشرة أشخاص وإصابة عديدين من البريطانيين والعرب بجراح. فتستأنف الهاجاناه نضالها ضد المنشقين الذين يتخذون موقفًا يعتبر خطِرًا في هذه الأيام المشؤومة. ودون تعاون مع البريطانيين، تستخدم جميع السبل الممكنة (عمليات الاختطاف، أعمال التعذيب، نسف البيوت)، وهو ما يؤدي إلى أعمال انتقامية[١١٢]. وفي حديث مع صحافي تابع لوكالة الأنباء الفرنسية في أواخر أكتوبر/ تشرين الأول، يعبر بيجن عن معارضته لأي تمزيق لأرض إسرائيل ويعد بالنضال بجميع السبل المناسبة للتوصل إلى دمج الأراضي المنتَزَعَة وإن كان يرفض النضال بالسلاح:

إن كل إنسان سويٍّ ونزيه إنما يدرك أن من غير الممكن تفصيل وطن بمقصات [...]. وبفضل القوة، يمكن تجريد أمة من وطنها أو من جزء من وطنها. إلاَّ أنه لا يمكن مطالبة أمة مجرَّدة ممَّا يخصها بالموافقة على هذا التجريد.

وتنظم الهيئة العربية العليا تظاهرات احتجاج، بيد أنها تدعو أيضًا إلى تجنب أعمال العنف. وخلال شهر أكتوبر/ تشرين الأول، تقوم سوريا بمناورات عسكرية قرب الحدود الفلسطينية، وهو ما يستثير احتجاجات صهيونية ويؤدي إلى تعزيز لقوات الهاجاناه في المناطق القريبة(١١٣). ويقيم المفتي مقر قيادته في لبنان ويعمل على كسب جميع عناصر المجتمع الفلسطيني إلى صفه(١١٤). فهو يعيد إطلاق لجان قومية على غرار لجان عام ١٩٣٦. وهو يريد إقامة حكومة عربية مؤقتة لفلسطين، بيد أن جامعة الدول العربية تعترض على ذلك، مراعاة لجانب عبد الله على الأرجح. والحال أن عزام باشا وجميل مردم بك غاضبان غضبًا خاصًّا على المفتي. فالمفتي يتحدث علانية عن شن حرب على اليهود. وعندما تنشئ الجامعة لجنة عسكرية تحت قيادة قائد عام عراقي، يرتاب المفتي في هذا الأمر، إذ يرى فيه رغبة من جانب الدول العربية في التدخل عسكريًّا وصولاً إلى تمزيق فلسطين لحسابها(١١٥). وواقع أن فوزي القاوقچي يجري تكليفه بتكوين «جيش إنقاذ»، مؤلف من متطوعين عرب، ليس من شأنه إلاَّ أن يزيد من مخاوف المفتي(١١٦).

فنرى بوضوح تعقد الموقف العربي واستخدام تيمة الوحدة العربية كوسيلة لتحقيق تطلعات خاصة. وهكذا فإن الحاج أمين إنما يناوب بين ندائه إلى الرأي العام العربي ضد تسويفات الحكومات العربية وموقفٍ يشدِّدُ على هوية فلسطينية خاصة. ومن جهة أخرى فإن انزعاجاته إنما تجد ما يبررها. ففي ١٧ نوفمبر/ تشرين الثاني، سوف يلتقي عبد الله لأول مرة بجولدا ميرسون، والتي يُجري معها استكشافًا واسعًا للآفاق. وهو يتعهد بألاَّ يحارب الصهيونيين إذا سُمِحَ له بضم الجزء العربي الذي تنص عليه خطة التقسيم. ولا يجري اتخاذ أي تعهد كتابي، بيد أن الاتفاق بين الطرفين إنما يبدو قائمًا بالفعل.

وتستمع اللجنة المخصوصة أولاً إلى جمال الحسيني، الذي يتحدث بنبرة تهديدية وينفي أي شرعية للمشروع الصهيوني، ثم تستمع اللجنة إلى ممثلي الدول العربية والحركة الصهيونية. والحال أن الحاخام سيلڤر، بعد أن أوضح أنه لا وجود هناك لأمة عربية متمايزة سياسيًّا أو ثقافيًّا في فلسطين، إنما يعبر، باسم الوكالة اليهودية، عن تحفظات على المقترحات الترابية (الجليل الغربي والأحياء اليهودية في القدس). ويوحي ممثلو الدول العربية، في محادثاتهم مع الوفد الأميركي، بأن العرب سوف يتطلعون بأبصارهم إلى الاتحاد السوڤييتي في حالة اتخاذ الولايات المتحدة موقفًا ممالئًا للصهيونية.

وفي ١١ أكتوبر/ تشرين الأول، يعلن الممثل الأميركي تأييد بلاده للمبادئ العامة لخطة الأغلبية. فيسأله البريطانيون كيف يرى تطبيق التقسيم. وإلى اللحظة الأخيرة، ترك السوڤييت الغموض محوِّمًا حول موقفهم النهائي، وإن كانوا قد تركوا بولنده وتشيكوسلوڤاكيا توافقان على خطة التقسيم. وفي ١٣ أكتوبر/ تشرين الأول، يوافق الممثل السوڤييتي على التقسيم لأن خطة الأقلية غير عملية بالنظر إلى معارضة الجماعتين لها. وفي ١٥ أكتوبر/ تشرين الأول، يتلقى الوفد السوڤييتي تعليمات من موسكو بالتعاون الوثيق مع الوكالة اليهودية وبالدفع في اتجاه انسحاب سريع للبريطانيين.

وفي الحالة الراهنة لمعارفنا، فإنه يبدو أن القرار السوڤييتي كان يهدف إلى الحصول على دعم الطائفة اليهودية الأميركية في سياق تجذرٍ للحرب الباردة، والدفع في اتجاه التفكيك السريع للمواقع البريطانية في الشرق الأوسط في لحظة كان الوجود الأميركي هناك لا يزال ضعيفًا[١١٧]. ومنذ انتهاء الحرب، حللت موسكو الوضع العام في الشرق الأوسط على أنه قائم على التنافس بين الإمبرياليتين الراغبتين في تأمين احتكار الموارد البترولية وطرق المواصلات لصالحهما[١١٨]. أمَّا الدول العربية فهي دول رجعية، وجامعة الدول العربية أداة بيد الإمبريالية. ومن ثم فقد تمثلت الاستراتيجية السوڤييتية في اللعب على التناقضات بين الإمبرياليتين سعيًا إلى إضعاف مواقعهما في المنطقة إضعافًا مقيمًا وتقويض الأنظمة العربية المتواطئة معهما. وقد جرى بذل مسعى من هذا النوع نفسه حيال

أكراد العراق سعيًا إلى زعزعة استقرار الملكية العراقية. ولم تدعم الدبلوماسية السوفييتية مواقف في صالح العرب إلاّ عندما كان العرب يعارضون الوجود البريطاني (مثال ذلك عندما طالبت مصر بالانسحاب الكامل للقوات البريطانية من أراضيها).

والحال أن الإنجليز والأميركيين والعرب إنما تباغتهم المفاجأة تمامًا (فقد كانوا يتوقعون تأييدًا لخطة الأقلية). فنجد أن الوفود العربية، وقد أصابها الانزعاج، تقترح، وعلى رأسها نوري السعيد والأمير السعودي فيصل، دراسة خطة للتقسيم إلى كانتونات بدلاً من خطة الدولة العربية [الفلسطينية] الموحَّدَة[١١٩].

وبعد عدة أسابيع من النقاش العام، يتشكل اتجاهان قويان. فمن جهة، تميل أغلبية طفيفة إلى تأييد التقسيم ؛ ومن الجهة الأخرى، نجد استعدادًا واسعًا لامتناع عن التصويت من شأنه تهديد الوصول إلى أغلبية الثلثين. وفي ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول، تنقسم اللجنة المخصوصة إلى ثلاث لجان فرعية، تختص أولاها (كندا، تشيكوسلوفاكيا، جواتيمالا، بولنده، جنوب أفريقيا، الولايات المتحدة، الاتحاد السوفييتي، أوروجواي، فنزيلا) بدراسة خطة التقسيم، بينما تختص ثانيتها (أفغانستان، كولومبيا، مصر، العراق، لبنان، باكستان، العربية السعودية، سوريا، اليمن) بدراسة الخطة السعودية – العراقية، في حين تختص ثالثتها (أستراليا، تايلند، أيسلنده) بدراسة إمكانيات التوفيق بين الخطتين. وهذا النهج الذي يبدو متماسكًا من الناحية الفكرية إنما يسمح بتحديد نتيجة المناقشات بالحيلولة دون إجراء مناقشة خلافية حقيقية، لأن اللجنتين الفرعيتين الأوليين مشكَّلتان من أنصار راسخين لهذه الأطروحة أو تلك، ولأن الذين اتخذوا موقف عدم الارتباط بأي من الأطروحتين لم يعودوا يشاركون في تحديد المشروع قبل استئناف المناقشة العامة.

وامتناع فرنسا المرجَّح عن التصويت يزعج الوكالة اليهودية والأوساط الصهيونية، التي تكثف من تحركاتها لدى الدبلوماسيين الفرنسيين.

وفي اللجنة الفرعية ١، تحث الولايات المتحدة على الحد بشدة من فترة الانتقال سعيًا إلى تجنب حضور جد كبير للأمم المتحدة ومن ثم للسوفييت. فهي تقترح أن يعلن البريطانيون الاستقلال في الأول من يوليو/ تموز ١٩٤٨. ولا تهتم لندن إلاَّ

بسحب قواتها. فيستأثر السوفييت بالدور المفيد مذكّرين بالاعتراض العربي والامتناع البريطاني، ومن ثم ضرورة تولّي مجلس الأمن المسئولية عن فلسطين اعتبارًا من الأول من يناير/ كانون الثاني ١٩٤٨ وتأمين فترة انتقال مدتها سنة. فيرفض الأميركيون هذا الاقتراح لأنه ينطوي على قيام الدول العظمى بإرسال قوات إلى الساحة[١٢٠]، وهو ما يجازف بأن يفضي إلى تقسيم للبلد وفق النموذج الألماني أو الكوري. ويسمح فريق عمل برصد إمكانية التوصل إلى حل وسط (١١ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧): تحديد انتهاء الانتداب بالأول من مايو/ أيّار ١٩٤٨، وتحديد إعلان استقلال الدولتين اللتين ستخلفان الانتداب بالأول من يوليو/ تموز (وهو موعد أقصى يمكن تقديمه)، قيام لجنة تشكّلها الجمعيةُ العامةُ من بين الدول التي ليست من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بالإشراف على الانتقال.

ثم تتناول اللجنة الفرعية مسألة الحدود. فيدفع الأميركيون في اتجاه تعديلٍ لمقترحات اللجنة الخاصة سعيًا إلى خفض نسبة العرب في الدولة اليهودية. وهم يحثون على جعل يافا جيبًا عربيًّا، وهو ما يحظى بالموافقة، كما يحثون على ربط النقب بالدول العربية (فهذا من شأنه اختزال عدد العرب بحوالي الثلث). فيلجأ الصهيونيون عندئذ إلى تدخل ڤايتسمان، الذي يحصل على لقاء مع ترومان ويقدم له وصفًا مثيرًا عن الإمكانات الزراعية للمنطقة [النقب] بفضل أساليب الري الحديثة، مشدِّدًا علاوة على ذلك على ضرورة تمتع الدولة اليهودية بمنفذ إلى البحر الأحمر عن طريق خليج العقبة، وهو ما من شأنه أن يشكل طريقًا منافسًا لطريق قناة السويس (١٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧). ومنذئذ، فإن التعديل إنما يتصل فقط بربط منطقة بئر سبع بالدولة العربية. وقد جرى إدخال بعض التعديلات لصالح العرب في الجليل. وهكذا فإن السكان المستقرين العرب في الدولة اليهودية إنما يهبطون من ٤٠٧ ٠٠٠ نسمة إلى ٣٢٥ ٠٠٠ نسمة. وتتصل مناقشات صعبة بوضعية القدس، والتي لا يتم تعديلها في نهاية المطاف.

ويكرر البريطانيون التأكيد على تحذيراتهم: فمن غير الوارد استخدام قواتهم كـ«مرتزقة» لتطبيق تسوية يرفضها طرف من السكان (١٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧). فهذه القوات لن تتحرك إلاَّ في إطار انسحابها ولتوفير الأمن لهذا الانسحاب.

وتجد اللجنة الفرعية ٢ نفسها عاجزة عن إدخال تعديل جوهري على المضمون التقليدي للمواقف العربية. وقد طلبت تعديل تركيبها سعيًا إلى إفساح المجال فيها أمام «محايدين»، من شأنهم اقتراح خطة للتقسيم إلى كانتونات، بيد أنها لم تجد استجابة لهذا الطلب. ومنذئذ، وبما أنها تمارس ديبلوماسية عامة ضمن منطق «الكتلة»، فإنه إنما يصبح من المستحيل عليها التباعد عن المواقف الأولية لجامعة الدول العربية. فلا تملك سوى إحالة تعريف الدستور القادم لفلسطين موحَّدة إلى جمعية تأسيسية ينتخبها جميع السكان. وينصبُّ تقريرُها بالأخص على القيمة الحقوقية للانتداب ويطالب باستشارة محكمة العدل الدولية حول قدرة منظمة الأمم المتحدة على تقرير مصير بلد من البلدان ضد رأي غالبية سكانه، كما حول مشاركة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في استقبال اللاجئين اليهود الأوروبيين. والحال أن الشعور القوي بالظلم إنما يشل كل قدرة على المبادرة السياسية.

وفي ٢٠ نوفمبر/ تشرين الثاني، تستأنف اللجنة المخصوصة أعمالها في دورة موسَّعة. وتشير اللجنة الفرعية الثالثة إلى استحالة التوصل إلى توفيق، بيد أنها لا تنتقد سوى الموقف العربي، العاجز عن تقديم تنازلات. ويشيع الممثل البريطاني الانزعاج بتذكيره بأن البريطانيين سوف يرفضون استخدام القوة لتطبيق القرارات وبأن من غير الوارد السماح بتقلد الأمم المتحدة سلطة موازية طالما استمرت إدارة الانتداب في الوجود. وعلى أثر هذه المداخلة، يجري تعليق الأعمال مؤقتًا لتمكين الوفود من استشارة حكوماتها. ثم يجري إدخال تعديلات تقانية على نص اللجنة الفرعية ١ لأخذ الاعتراضات البريطانية في الحسبان (إن نقل الاختصاصات سوف يتم من إدارة الانتداب إلى لجنة منظمة الأمم المتحدة وليس إلى سلطات مؤقتة للدولتين القادمتين).

وفي ٢٤ نوفمبر/ تشرين الثاني، تنظر اللجنة المخصوصة في مشروع اللجنة الفرعية ٢. وبناءً على طلب من جانب فرنسا، تخضع التوصيات المقترحة للتصويت بشكل منفصل. وهكذا، فإن السؤال الأول – ما إذا كان يجب استشارة محكمة العدل الدولية حول قدرة منظمة الأمم المتحدة على تطبيق تقسيم أو التوصية به ضد موافقة غالبية السكان – لا يتم رفضه إلاَّ بأغلبية ٢١ صوتًا في

مقابل ٢٠ صوتًا وامتناع ١٣ عن التصويت. ومن ثم يمكن لپارودي أن يرى محقًا أنه[١٢١]

> لو كان العرب قد طرحوا اعتراضاتهم بشكل أذكى، لكان من الأرجح أن يتسنى لهم التوصل عبر سبل غير مباشرة أو حيل إجرائية إلى إحباط خطة التقسيم.

والتوصية المتعلقة باللاجئين اليهود تصبح موضع مناقشات حادة. وعلى الرغم من عدد معين من التهدئات، فإنها لا تحصل على الأغلبية (١٦ مع و١٦ ضد، مع امتناع ٢٦ عن التصويت) ولا يتم اعتمادها. أمَّا مشروع الدولة [الفلسطينية] الموحَّدة فيجري رفضه بأغلبية ٢٩ صوتًا في مقابل ١٢ صوتًا، مع امتناع ١٤ عن التصويت. وفي ٢٥ نوفمبر/ تشرين الثاني، نصل إلى التصويت على خطة التقسيم. فيجري اعتمادها بأغلبية ٢٥ صوتًا في مقابل ١٣ صوتًا، مع امتناع ١٧ دولة عن التصويت، بينها فرنسا. وهكذا فإن صوتًا واحدًا قد حال دون التوصل إلى أغلبية الثلثين، وسوف يكون على الممتنعين عن التصويت حسم المسألة بشكل نهائي.

التصويت على خطة التقسيم

لو كان التصويت قد تم في اليوم التالي ٢٦ نوفمبر/ تشرين الثاني في الجمعية العامة، فمن الأرجح أنه ما كان يمكن التوصل إلى أغلبية الثلثين. والحال أن الوفد الصهيوني إنما يكثف من المناورات التعطيلية سعيًا إلى كسب الوقت الضروري للتوصل إلى إدخال تغييرات على نوايا التصويت. وهكذا فإن الوفد إنما يحصل على مهلة مدتها ست وثلاثون ساعة، حيث إن يوم ٢٧ نوفمبر/ تشرين كان يوم عطلة في الولايات المتحدة [عطلة عيد الشكر]. وفي باريس، نجد أن حكومة موريس شومان، الذي خلف للتوِّ رامادييه، إنما تدرس في يوم ٢٦، في اجتماع لمجلس الوزراء، السياسة التي يجب اتِّباعها. وفي تلك اللحظة، لا نجد أنفسنا بإزاء ضغوط خارجية، لكن السفارة الفرنسية في واشنطون كانت قد نقلت منذ شهرين التحذيرات المتكررة الصادرة عن أعضاء في الكونجرس مرتبطين بجماعة الضغط الصهيونية: سوف يتعين على فرنسا توقع أصداء سلبية، خاصة في مجال المساعدة

الأميركية لإعادة بناء اقتصادها، إذا لم تصوت لصالح خطة التقسيم. وفي داخل الحكومة، يبدو چول موش ودانييل ماير أكثر حدة في الاعتراض على موقف بيدو والوفد الفرنسي. والحال أن تحرك الاشتراكيين ذوي الأصل اليهودي، وإن كانوا يبررون موقفهم بالتضامن مع الاشتراكيين الصهيونيين، والانزعاج المترتب على الضغوط المفترضة على المساعدة الأميركية والرغبة في عدم الانفصال عن قرار مشترك للولايات المتحدة والاتحاد السوڤييتي قد تغلبت على آثار التصويت بالموافقة على السكان المسلمين في فرنسا وفي إمبراطوريتها وعلى مواقع فرنسا في العالم العربي. فيجري إبلاغ پارودي في اليوم نفسه بتغيير الموقف الفرنسي[١٢٢]. فيشير إلى أنه عند الحساب الأخير للأصوات، فإنه لن يتم أيضًا الوصول إلى أغلبية الثلثين (٣٠ صوتًا، بينها صوت فرنسا، في مقابل ١٦ صوتًا) [١٢٣]. ولا يتم رصد تبدل الموقف الفرنسي في التوّ والحال، وسوف تقوم الدبلوماسية السوڤييتية بتدخل لصالح التقسيم في يوم ٢٧ في حين أن الشيوعيين الفرنسيين سوف يتدخلون في هذا الاتجاه في مجلس النواب[١٢٤].

والحاصل أن بلدان أميركا اللاتينية، ذات التراث الكاثوليكي، إنما تملك المقدرة الحقيقية على حسم اتجاه القرار. وعداوة الكنيسة للصهيونية معروفة للجميع، غير أن الكرسي الرسولي، خلافًا للحال في عام ١٩٣٧، خلال زمن خطة پيل، إنما يمتنع عن اتخاذ موقف. ويرجع هذا الحياد إلى مشروع تدويل القدس (مع بيت لحم)، والذي لم يجر النص عليه في عام ١٩٣٧. وهكذا فقد تتمكن الكنيسة من التمتع بنفوذ جديد على الأماكن المقدسة.

وتظل وزارة الخارجية الأميركية مخلصة لخط تحركها – تجنب استثارة استياء عربي جراء اتخاذ موقف نشيط لصالح خطة التقسيم –، ويدرك الصهيونيون أنه في غياب الضغط فإنه لن يتم التوصل إلى أغلبية الثلثين[١٢٥]. والحال أن طاقم البيت الأبيض هو الذي سوف يستخدم القوة الأميركية لترجيح كفة الميزان. فمستشارو الرئيس يهددون الفيليبين بالعقوبات إذا لم يبدل هذا البلد صوته الرافض إلى صوت موافق. أمَّا ليبيريا فيجري إبلاغها بأنها في حال امتناعها عن التصويت بالموافقة فإن شركة فايرستون سوف تختزل استثماراتها في البلد. وقد تعرضت

عدة وفود أميركية جنوبية للمعاملة نفسها، بيد أنه يجري أيضًا شراء أصواتها في مقابل بضع عشرات من آلاف الدولارات. أمَّا اليونان، وعلى الرغم من الضغوط التي تعرضت لها، فسوف تبدل امتناعها عن التصويت إلى التصويت بالرفض.

ويجري استئناف المناقشة في ٢٨ نوفمبر/ تشرين الثاني في الجمعية العامة في مناخ يسوده الإحساس في آن واحد بأهمية القرار التاريخي الذي يجب اتخاذه وبثقل الضغوط والفساد[١٢٦]. وتتم استعادة الأطروحات الماثلة من جانب آخر الخطباء المسجَّلين. والحال أن پارودي، آخر المتحدثين، إنما يوجه نقدًا قويًّا لعمل اللجنة المخصوصة وينتهز فرصة انفتاحات قام بها المدافعون عن الأطروحة العربية لكي يقترح توفيقًا أخيرًا. وتعقب ذلك مناقشة حول تعليق للاجتماع لمدة أربعٍ وعشرين ساعة وهو ما تتم الموافقة عليه بأغلبية ٢٥ صوتًا في مقابل ١٥ صوتًا.

والصهيونيون مستاءون من هذا التصويت، لكن پارودي يشير إلى أنه إذا لم يتمكن العرب من تقديم مشروع حقيقي للتوفيق، فإن ذلك سوف يسهل مرور خطة التقسيم[١٢٧].

ومن ثم يجري استئناف المناقشة بعد ظهر ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني. فيأخذ كميل شمعون، ممثل لبنان، الكلمة. وهو يعلن أنه يتحدث باسم الوفود العربية ويؤكد:

> اليوم، كما في السابق، نحن مستعدون للاستماع إلى أي صيغة توفيقية ولدراستها ومناقشتها إنْ كان من شأنها إتاحة حل معقول وعادل لمشكلة فلسطين. وسوف نفعل ذلك دون أي ضعف وبمزيد من حسن النية لاسيما أننا نرى أن مهمة منظمتنا لا تتمثل في التوصية بحلول لا يمكن تنفيذها إلاَّ بالقوة أو بالتهديد باستخدام القوة، بل تتمثل في التوصية بحلول تفرض قبولها من جانب جميع الأطراف المعنية بحكم طابعها الموضوعي والعادل[×].

غير أنه يجد نفسه عاجزًا عن اقتراح خطة تفصيلية يمكن أن تكون أساسًا لتوصيات من جانب الجمعية العامة. وما يتمكن من طرحه كمبدأ ليس شيئًا آخر سوى خطة بيڤن: دولة فيديرالية ونظام كانتونات. وهو لا يتحدث عن المسألة الحرِجة، مسألة الهجرة.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

فيشير ممثل الولايات المتحدة إلى أن هذا الكلام عبارة عن استعادة لتقرير أقلية اللجنة الخاصة والذي رفضته اللجنة المخصوصة بالفعل. وهو يعترض على الصفة التمثيلية لشمعون:

إننا بإزاء مسألة تخص دولة فلسطين العربية ودولة فلسطين اليهودية التي من المقترح خلقها. ولبنان والدول العربية الأخرى ليست حقوقها في معالجة هذه المسألة أوفر من حقوق الهند أو الصين أو أستراليا. ولم تجر محاولة للتوفيق من جانب الهيئة العربية العليا، التي تمثل شعب فلسطين العربي، ولا من جانب الوكالة اليهودية.

فيطلب ممثل إيران تعليق الاجتماع لبضعة أسابيع كيما تتسنى دراسة الاقتراح العربي. ويؤيده في ذلك ممثل سوريا. بيد أن جروميكو، متحدثًا باسم الاتحاد السوفييتي، إنما يطلب رفض اقتراح التعليق والانتقال إلى التصويت النهائي.

فيجري الانتقال إلى التصويت النهائي ويتم اعتماد خطة التقسيم بأغلبية ٣٣ صوتًا (أستراليا، بلچيكا، بوليڤيا، البرازيل، بيلوروسيا، كندا، كوستا ريكا، تشيكوسلوڤاكيا، الدانمرك، جمهورية الدومينيكان، إكوادور، فرنسا، جواتيمالا، هاييتي، أيسلنده، ليبيريا، لوكسمبورج، هولنده، نيوزيلنده، نيكاراجوا، النرويج، بنما، باراجواي، الفيليبين، بولنده، السويد، أوكرانيا، اتحاد جنوب أفريقيا، الاتحاد السوفييتي، الولايات المتحدة، أوروجواي، ڤنزويلا) في مقابل ١٣ صوتًا (أفغانستان، كوبا، مصر، اليونان، الهند، إيران، العراق، لبنان، باكستان، العربية السعودية، سوريا، تركيا، اليمن) وامتناع عشر دول عن التصويت (الأرچنتين، شيلي، الصين، كولومبيا، السلڤادور، إثيوبيا، هوندوراس، المكسيك، بريطانيا العظمى، يوغوسلاڤيا).

وفي ستينيات القرن العشرين، عندما ستحل ذكرى الإبادة تدريجيًا محل ذكرى المقاومة وعندما ستعرِّفُ دولة إسرائيل نفسها على أنها دولة الناجين التي تناضل ضد مخاطر إبادة جديدة، فإن خلق الدولة اليهودية والموافقة على خطة التقسيم سوف يظهران بوصفهما التعويض المشروع الممنوح للشعب اليهودي عن إبادة يهود أوروبا. وقد اعترض مؤرخون إسرائيليون مؤخرًا على هذا التفسير(١٢٨) بتذكيرهم بإلى أي حد كانت مناقشات خريف عام ١٩٤٧ في البداية ذات طابع

حقوقي يميل إلى شرعية تصريح بلفور وإلى التفسير الذي يجب تقديمه لميثاق الانتداب عام ١٩٢٢، وإلى أي حد، في التصويت النهائي، لعبت الضغوط المادية على عدد معين من الوفود دورها.

والحق إن اعتماد خطة التقسيم إنما يرجع أساسًا إلى التحرك المنفصل، ولكن المتلاقي، الذي قامت به الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وبالإمكان أن نرصد في آليات اتخاذ القرار مراعاة، إمَّا عوامل تتصل بالسياسة الداخلية (العمل الكفء بشكل مخيف من جانب جماعات الضغط الصهيونية و، علاوة على ذلك، توافق الرأي العام الأميركي)، أو مراعاة الهواجس الجيوستراتيجية (الإسهام في تفكيك الوجود الإمبراطوري البريطاني في الشرق الأوسط بالنسبة للسوفييت). والحال أن هذا الإجماع الدولي الذي يهمش العالم العربي والإسلامي في مجمع الأمم إنما يجب إعادة تفسيره من زاوية التخلي الكامل عن يهود أوروبا قبل ذلك بسبع سنوات.

وفي اتخاذ القرار الأميركي، نجد أن مسألة الأشخاص المشرَّدين، التي كانت تدار غالبًا بشكل مباشر من جانب الجيش الأميركي في أوروبا، قد لعبت دورًا رئيسيًّا، كما يشير إلى ذلك التأكيدُ المتكرر دومًا على المطالبة بالشهادات الـ ١٠٠ ٠٠٠. والحال أن الوكالة اليهودية، بالاشتراك مع لجنة التوزيع اليهودي المشترك، قد أبرزت دومًا، في مسائل الهجرة السرِّية مثلاً، التداخل بين مسألة فلسطين ومسألة الأشخاص المشرَّدين. وقد زارت لجنتا تقصي الحقائق المخيمات التي جرى استقبال الناجين المشرَّدين من إبادة اليهود فيها. وقد تحدث الخطاب السوفييتي في منظمة الأمم المتحدة بشكل مباشر عن استحالة حرمان الشعب اليهودي من الطموح إلى خلق دولة بعد المكابدات الاستثنائية والتخلي زمن الحرب العالمية الثانية (في نورمبرج، نجد أن المدعي السوفييتي هو الوحيد الذي أشار مباشرةً إلى القضاء على يهود أوروبا).

وهذه الخطابات، والتي تجدد أثرها من جراء حادث *E*xodus، إنما تتمثل خصائصها الرئيسية في أنها قد قيلت في حقل العلاقات الدولية وأنها لا تتماشى مع المواقف المتخذة في الشئون الداخلية للدول المعنية. فالرأي العام الأميركي يرفض كالعادة هجرة جماعية ليهود أوروبا [إلى الولايات المتحدة]، حتى ولو كانوا من

الناجين من الإبادة. أمَّا «الشعب اليهودي» فإنه لم يكن له من وجود حقوقي حقيقي في داخل النظام السوفييتي، حيث كان المسرح يتهيأ لأعمال اضطهاد جديدة. والضحايا اليهود يأتون بعد المقاتلين ويجري خلطهم بجميع شهداء الاضطهاد النازي في أوروبا (الغربية كما الشرقية). بل إن أناس اليشوف إنما يدعون الناجين إلى أن يصبحوا أبطالاً بالاتجاه إلى تكفير عن خطيئة الشتات وخطيئة النجاة في زمن أعمال اضطهاد.

وقد يبدو هذا الانعدام للانسجام ملغِزًا، لكنه يبدو أيضًا حاملاً للمعنى. فمن الأرجح أنه في حقل القومي كان لا يزال من المبكر جدًّا، في عام ١٩٤٧، جعل الضحية المرجع الأول قياسًا إلى المآسي التي عيشت للتوِّ. فتجري إعادة البناء وتتواجد رغبة جارفة في الحياة بعد «السنوات الكالحة» ؛ وفي الوقت نفسه، يستمر النضال مع الحرب الباردة التي تبدأ. وفعل الحداد يبدأ بالكاد (فالنصب التذكارية الأولى للهولوكوست من حيث كونه ظاهرة منفصلة عن المآسي الأخرى للحرب لا ترجع إلاَّ إلى خمسينيات القرن العشرين)، بيد أن الشعور بالذنب الجماعي لابد أنه كان موجودًا بالفعل. ولم يكن بإمكانه أن يعبر عن نفسه في داخل الجماعات القومية الآخذة بإعادة البناء، بيد أنه يظهر، عبر ظاهرة الإزاحة المعروفة جيدًا، في حقل العلاقات الدولية وعندئذ يتم طرده، مؤقتًا على الأقل.

وهذا التباين بين القومي والدولي هو الإطار التفسيري الذي يسمح لنا بأن ندرك على نحو أفضل أنه، على الرغم من كثرة التحذيرات – وفي المقام الأول التحذيرات الصادرة عن الدولة المنتدَبَة –، توافرت أغلبية كبيرة لاعتماد خطة التقسيم. وفي الوقت نفسه، فإن شعورًا كبيرًا بالانزعاج قد برز. فأي بلد من البلدان الـ ٣٣ التي وافقت على خطة التقسيم لا ينتمي إلى العالم الذي تحرر مؤخرًا من الاستعمار، وجميع هذه البلدان ذات تراث مسيحي. أمَّا المعارضون الـ ١٣ فقد نالوا كلهم الاستقلال أو تحرروا من الهيمنة الغربية المباشرة منذ الحرب العالمية الأولى، وليس لأي منهم من تراث مسيحي (وضع لبنان أكثر تعقيدًا). والحال أن تصويتًا كهذا، لو كان قد تم بعد ذلك بسنوات قليلة، كان من شأنه أن يكون مستحيلاً، مع انبثاق العالم الثالث وحركة الأفرو– آسيويين.

ومسألة ما إذا كان يمكن تقرير مصير بلد ضد أماني غالبية سكانه لم تنجح في إرجاء اتخاذ القرار النهائي عدة شهور. وكانت الحجة الرئيسية المستخدمة لتبرير تواصل الاستعمار الصهيوني هي استثنائية فلسطين، والتي ليست سوى الأرض المقدَّسة. وإذا كان لا يزال من المبكر كثيرًا التوصل إلى استخدام تعبير التراث «اليهودي – المسيحي»، فإن من الواضح بالفعل أن هذه الفكرة، والضرورية لمكافحة معاداة السامية وإن كانت خطِرة كرفض لغير الغربي[١٢٩]، إنما تعد هنا أيضًا ماثلة في بديهية الصلة التاريخية بين الشعب اليهودي وفلسطين والتي يتقاسمها الكثيرون. وهذا يسمح بتمرير ما هو من الناحية الظاهرية «حل وسط»، «تقسيم»، في حين أن الصهيونيين، في واقع الأمر، لا يتنازلون في المسألة إلاَّ عن أطماع ودعاوى ترابية، بينما يفقد العرب بشكل ملموس مناطق بأكملها لا يزالون يملكون الجانب الأعظم من مجالها العقاري وبشكل واسع. ومن المؤكد أن الأمم المتحدة تقدم عذرًا بالتأكيد على أن دستور الدولتين الجديدتين سوف يضمن احترام حقوق الإنسان، إلاَّ أنه حتى لو تم التقسيم وديًّا، فإن منطق الصهيونية من شأنه أن يقود لا محالة إلى تجريد السكان العرب مما يملكون عبر مصادرات لأجل المنفعة العمومية. فهذا هو ما يكمن وراء مشاريع الإنماء الاقتصادي الكبرى التي طرحها الصهيونيون لكي يوضحوا أن هناك مجالاً لملايين المهاجرين الإضافيين.

ومنذ مساء ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني، كان الأمير فيصل، ممثل العربية السعودية، أول من أخذ الكلمة لكي يقول إن ميثاق الأمم المتحدة وجميع المواثيق التي سبقته قد تم هدمها بهذا القرار، وإن بلده لا يشعر أنه مُلزم بهذا القرار الذي اتخذ ضد الحق والعدل. ويشكك ممثل باكستان في شرعية قرار جرى اتخاذه تحت ضغط من جانب الدول العظمى. ويتحدث ممثل العراق عن لا مشروعية القرار. ويتكلم ممثلا سوريا واليمن بلغة مماثلة. والجميع يحمِّلون ملهمي القرار المسئولية عن عواقبه الوخيمة.

وقبل رفع الجلسة، تعين الجمعية العامة أعضاء اللجنة المكلفة بتأمين الانتقال: بوليفيا، تشيكوسلوفاكيا، الدانمرك، بنما، الفيليبين.

وفي فلسطين، كانت الساعة الواحدة صباح ٣٠ نوفمبر/ تشرين الثاني عندما عُرفت نتائج التصويت. فيسود جنون الفرح في صفوف السكان اليهود. وبعضهم يرى أن الحدود ليست غير حدود مؤقتة. كما يؤكد عمدة تل أبيب أن مدينته لن تكون أبدًا عاصمة الدولة اليهودية وأن هذا الدور محفوظ لأورشليم(١٣٠).

وفي اليوم نفسه، تبدأ أعمال العنف الأولى في القدس. وسوف تمتد في الأيام التالية إلى بقية البلد.

خاتمة

في زمن لاحق، اعتُبر حدث ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني بمثابة نقطة بداية مطلقة مؤسِّسة لشرعية دولة إسرائيل ولنفي حقوق عرب فلسطين، الذين أصبحوا الآن الفلسطينيين الوحيدين. وبعد أن رفضه هؤلاء الفلسطينيون لزمن طويل، استعادوه فيما بعد لحسابهم لكي يجعلوا منه بدورهم مرجع إضفاء الشرعية على مطلبهم الخاص بحقهم في دولة لهم. وهكذا، فإن الفترات السابقة، خاصة فترة الانتداب، قد أصبحت نوعًا من «ما قبل التاريخ»، يشار إليه من حين إلى آخر، لكنه نادرًا ما يتعرض للدراسة في شموليته. ومن المؤكد أن مؤرخي الصهيونية قد اتجهوا إلى بحوث تفصيلية، بيد أنها كانت ترمي بالأخص إلى توضيح أصل مجتمع إسرائيل المعاصرة وأصل مؤسساتها. وعلى الجانب العربي، انصبت الكتابة التاريخية على ذكريات «ما قبل الشتات الفلسطيني»، وتعرضت القيادة السياسية في ذلك العصر لنقد تشهيري متواصل بسبب إخفاقاتها.

على أن حدث ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني لم يبد بالنسبة لمعاصريه في صورة تحول غير قابل للعلاج إلى هذا الحد. فقرار الجمعية العامة لم يكن غير «توصية»، والدولة المعنية الأولى، تلك التي حصلت على الانتداب من عصبة الأمم، قد أعلنت منذ البداية عن عزمها على عدم تطبيق هذه التوصية. وقد بررت بريطانيا العظمى موقفها هذا بعدم مراعاة الأمم المتحدة لتجربة الانتداب التي قادت إلى استحالة التوصل إلى حل توفيقي بين قضيتين قوميتين اعتُبرتا في حد ذاتهما عادلتين بدرجة واحدة. وقد بدا لها أن الخروج من المأزق عبر العنف أمر لا مفر منه ولم يكن بإمكانها القيام بأي تدخل بين الطرفين لأن من شأنه أن يقود لا محالة إلى أن تجد نفسها بين نارين.

والاستبصار البريطاني، والذي يفضي إلى تهرب من العواقب المأساوية، هو النتيجة الأولى لتاريخ الانتداب. وسياق أعقاب الحرب العالمية الثانية المباشرة يفسر إلى حد بعيد سببي هذا التخلي: الإنهاك الذي حدث بعد الجهود البطولية المبذولة في الأعوام السابقة، وهو ما برهن عليه مثلاً استقلال إمبراطورية الهند، والتناقض بين المتطلبات الضرورية لـ«العلاقات الخاصة» مع الولايات المتحدة والإدارة المعقدة للإمبراطورية عبر معاهدات في الشرق الأدنى. وقبل متطلبات الساعة، فإن الهشاشة البريطانية ماثلة منذ زمن أصول الانتداب. فغداة الحرب العظمى الأولى، «اتسعت» الإمبراطورية البريطانية، وبما أنها تُدار بالاقتصاد، فإن بقاءها في الأمد الطويل إنما يتوقف على حفظ سلام عالمي لعدة عقود. وفي فترة ما بين الحربين العالميتين، كان المستعمرون الفرنسيون مفتونين بقدرة لندن على السيطرة على أراض مترامية الأطراف بإمكانات عسكرية جد هزيلة (شبكة من القواعد الجوية والبحرية أساسًا) في حين تجد باريس نفسها مضطرة إلى نشر جهاز عسكري قوي مؤلف من جنود الجيش الفرنسي ومن قوات من أهالي البلدان المستعمرة، وذلك في فضاء كولونيالي أضيق بكثير. والحال أن الرهافة الظاهرية للترتيب البريطاني إنما تستند إلى القدرة على التوصل إلى حلول وسط مع النخب المحلية وإطلاق سيرورة متواصلة لنقل جانب من السلطات، ضمن إطار الإمبراطورية الليبرالية. وتلك بشكل خاص هي المأثرة التي لم تؤخذ بعيد الاعتبار جيدًا والتي ترجع إلى سياسات حكومات المحافظين في ثلاثينيات القرن العشرين.

وفي فلسطين، بعد أوهام عشرينيات القرن العشرين، تواجه المبادئ العامة للسياسة الإمبراطورية معارضة لا يمكن التغلب عليها. فمن غير الممكن حدوث أي سيرورة لنقلٍ لجانبٍ من السلطات، وتصاعد أعمال العنف ينطوي على تزايد متواصل للتكاليف المالية والعسكرية، إلى درجة أنها تصبح باهظة بعد عام ١٩٤٥. وتصبح آلاف الكيلومترات المربعة القليلة التي تمثلها فلسطين عبئًا أفدح من عبء ملايين الكيلومترات المربعة لما كان لا يزال إمبراطورية استعمارية لها وزنها. ويضاف إلى هذه التكاليف الملموسة واقعُ أن مسألة فلسطين تهدد المكاسب المتحصلة من سياسة الحلول الوسط، والتي تسمى الآن شراكة، والمعقودة مع

الدول العربية والإسلامية. وقد جرى تحسس أصداء تصريح بلفور بشكل جد مبكر، وكانت عواقبها كارثية.

وكان المحرضون على إصدار تصريح ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩١٧ قد استخدموا حجة التكامل بين الطموحات الإمبراطورية (تهديد اتفاق سايكس- بيكو) ومتطلبات السياسة العالمية (الفوز برضى الولايات المتحدة وروسيا الثورية). على أن تجربة الانتداب إنما توضح على العكس من ذلك استحالة التوفيق بين متطلبات السياسة العالمية ومتطلبات الإدارة الإمبراطورية. فبعيدًا عن أن تبدو فلسطين الواقعة تحت الانتداب كحل للمسألة اليهودية التي أصبحت جد ضاغطة بعد عام ١٩٣٣، نجد أنها إنما تتكشف عن عامل تعقيد خطير يؤدي إلى مفاقمة ظروف التخلي عن يهود أوروبا، وهو الثمن الذي كان لابد من دفعه لخوض الحرب ضد النازية. وبعد عام ١٩٤٥، عندما تبدو المساعدة الأميركية بوصفها الوسيلة الوحيدة للحفاظ لبريطانيا العظمى على مرتبتها كدولة عظمى، فإن فلسطين إنما تصبح العقبة الرئيسية التي تهدد العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة.

وهكذا يتكشف الانتداب على فلسطين بوصفه فشلاً سياسيًّا رئيسيًّا في مجمل الفضاءات الجغرافية المعنية بالسياسة البريطانية: العالمين العربي والإسلامي، أوروبا والمسألة اليهودية، الولايات المتحدة وبدايات الحرب الباردة. وهذا الفشل متضمَّن في التناقض الذي لا يمكن تجاوزه والذي يتميز به ميثاق الانتداب: فإنشاء المقام القومي اليهودي يتعارض مع تحرر الشعب العربي، واللجوء إلى مبدأ الالتزام المزدوج لا يحل شيئًا، إذ لابد، في لحظة أو في أخرى، من وضع أحدهما فوق الآخر، ويتم هذا الخيار من زاوية اعتبارات جيوسياسية خارجة عن فلسطين. وعلى الرغم من التحذيرات التي أطلقها عدد معين من الكاسندرات [المتنبئين بالكوارث] في زمن تصريح بلفور، فإن الاستقرار الظاهر في عشرينيات القرن العشرين قد سمح بإعطاء مؤشرات في الاتجاه المضاد. بل إن المقام القومي اليهودي قد بدا أنه يتقدم بوتيرة أقل سرعة من المشاريع الأوروبية الأخرى للاستعمار الاستيطاني في أفريقيا (المغرب بالنسبة للفرنسيين، أفريقيا الجنوبية بالنسبة للبريطانيين). فبدت استمرارية الإمبراطورية البريطانية مضمونة لعدة عقود أخرى. بيد أن النجاح الظاهر للتجليات الإمبراطورية الكبرى وتطور

تكنوقراطية كولونيالية ذات كفاءة لا يجب لهما أن يحجبا الأفول الحتمي للظاهرة الاستعمارية. فالويلسونية قد جعلت سياسات التوسع الإمبراطوري غير شرعية (ومن هنا صيغة الانتداب الهجينة)، والشعوب المستعمَرة كان قد تسنى لها، بحكم تأكيد عدد السكان (الثورة الديموغرافية) كما بحكم تأييد الإرادة (النزعات القومية) الاندراج في منطق تحرير يتميز بنزع الشرعية عن الاستعمار. فالبلدان المنتمية إلى «الإمبراطوريات غير الرسمية» قد وضعت بالفعل نهايةً للامتيازات وغير ذلك من «المعاهدات غير المتكافئة» وأصبحت أعضاء متمايزة في عصبة الأمم. وحتى مع أن الإيديولوچية «الچنيڤية» كانت بعيدة عن أن تكون إيديولوچية تصفية للاستعمار، فإنها قد أكدت على مبدأ المساواة بين الأجناس البشرية والذي لم يكن بإمكانه أن يفضي في الأمد المتوسط إلاَّ إلى هدم الإمبراطوريات الاستعمارية. وهذا الإجهاد الذي أصاب الاستعمار والذي كان مميَّزًا في فترة ما بين الحربين العالميتين زاد آنذاك من حدته الانقلابُ الذي ارتد، وجه أوروبا هي نفسها، للظاهرة الإمبراطورية جد المميِّزة للفاشية وبالأخص للنازية[1] (التي سيتمثل مشروعها النهائي، باسم عنصرية لا ترحم وقاتلة، في إقامة إمبراطورية استعمارية في أوروبا نفسها).

وإذا كان أفول الظاهرة الاستعمارية حقيقة واقعية خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، فإن هذه الظاهرة قد شهدت مع ذلك آخر تعبير عنها في تكوين بنية تقانية من الكوادر النشيطة وذات الكفاءة وغير الفاسدة عمومًا. فبعد عشرينيات القرن العشرين، يجري الانتقال إلى الفكرة القديمة والخاصة باستثمار الممارسة الجديدة للتنمية. وكلما اقترب العالم الاستعماري من نهايته، كلَّما عبر عن نفسه بلغة تكوين بنى تحتية، في مجال المواصلات بالدرجة الأولى، ثم بلغة التنمية البشرية. فالمشاريع الحضرية الكبرى وأشكال التخطيط المتنوعة قد تجلت في هذه المعامل الكولونيالية قبل أن تصبح سمات مميزة للإعمار الأوروبي بعد عام ١٩٤٥.

وهكذا، فإن عمل بريطانيا العظمى الإداري والاقتصادي في فلسطين إنما يشكل نجاحًا تقانيًّا كبيرًا، هو العنصر الإيجابي الوحيد في كشف الحساب البريطاني. على أن إدارة الانتداب، على الرغم من اختيار مصطلح «حكومة فلسطين»، قد فشلت تمامًا في المشروع المعلن للانتداب: تحويل الإدارة الكولونيالية

إلى دولة حديثة. ومن المؤكد أن الحركة الصهيونية، التي طورّت بشكل موازٍ هياكل دولة، قد تمكنت، ضمن إطار دولة إسرائيل، من الاستخدام الواسع لمكتسبات الانتداب، كما أن الطبقة المتوسطة من الموظفين العرب [الفلسطينيين] قد لعبت دورًا رئيسيًا، بعد خروج عام ١٩٤٨، في بناء دول حديثة في الخليج، بيد أن الفشل الذي لا علاج له هو بالفعل هذه الاستحالة في تحويل منجز تقاني إلى إنجاز سياسي.

وتكمن دراما الانتداب في تناقض أصوله الذي لا يمكن التغلب عليه (الالتزام المزدوج) وفي التنافر المطلق بين المشاريع السياسية لعناصر مجتمع عهد الانتداب. فالصهيونية مشروع متعدد الأشكال، يجمع بين التثاقف والإرادوية الثقافية، بين التحرر والتحرير القومي، بين الاستيطان والتوسع باسم حقوق تاريخية. وفي كل بُعد من هذه الأبعاد، يبدأ المشروع الصهيوني من لا شيء، ومن هنا الشكل المطلق الذي تتخذه دعواه. فالإنسان الجديد المنتمي إلى اتجاه الصهيونية المركزي، والذي يفرض هيمنته على مجمل الحركة على الرغم من الانشقاق التصحيحي- الذي يحشد تحت رايته العناصر المهمَّشة في المجتمع اليهودي في فلسطين (أحفاد **العاليًا** الأولى والسيفارديين وجزء من البورچوازية الحضرية)-، هو فاتح مقتحم للأرض والعمل والثقافة. وهكذا، فإن المستوطنات الجماعية أو التعاونية هي أدوات للفوز بالطابع الترابي ولتكوين الهوية الجديدة، وليست نجاحات اقتصادية. وصورة الرائد، التي تشكل قلبًا لكل الصور النمطية التي صاغتها معاداة السامية (حيث يتخذ هذا القلب شكل رفض للمال وللضعف وشكل فلاحة الأرض...) إنما تصبح التعبير النهائي عن الصهيونية وتحجب واقع أن المقام القومي اليهودي هو في معظمه ظاهرة حضرية. ومنذ ثلاثينيات القرن العشرين يُضاف تحويل الشبكة الزراعية إلى أداة عسكرية أكان ذلك من زاوية التجنيد (فالقوات الصدامية والكوادر إنما تجئ من المستوطنات الزراعية) أم من زاوية التواجد المحلي الجغرافي (فكل مستوطنة مآلها أن تصبح قلعة مسلحة في فضاء معادٍ).

وتنبع المأساة التاريخية للصهيونية من أنها لا تستطيع الاقتتات إلاَّ على تعاسات العالم اليهودي مع اعتمادها في الأمد الطويل عليه. فخلال مجمل زمن الانتداب، لا يعمل الاقتصاد اليهودي إلاَّ بفضل حَقْنَاتٍ دائمة من رءوس الأموال

والناس القادمين من الخارج. ومحركه الاقتصادي الرئيسي هو مشروع تكوين المقام القومي اليهودي نفسه، وهو بعيد عن أن يتمكن من تأمين استقلاله الاقتصادي، لاسيما أن السعي إلى استثمارات مربحة إنما يعتبر ثانويًا بالقياس إلى ضرورات اقتحام الأرض والعمل. وما أن يستقر وضع الدياسپورا ويصبح غير شاذ، كما في الشطر الثاني من عشرينيات القرن العشرين، فإن التمويلات الخارجية تتناقص، فتحدثُ الأزمةُ الاقتصادية. وإذا كان المقام القومي اليهودي يشهد تقدمًا عاصفًا اعتبارًا من عام ١٩٣٣، فما ذلك إلاَّ بحكم الانحطاط المستمر لوضع يهود أوروبا نفسه. فالاضطهاد النازي وتكاثر الضغط المعادي للسامية في أوروبا إنما يبرران البرنامج الصهيوني مع منحه إمكانات تحقيقه.

وهذا النجاح سوف يصطدم بالعواقب الحتمية للاستعمار الاستيطاني وبضغوط الچيوسياسة القاتلة. فالمشروع الصهيوني، في تجسيده الملموس، لا يمكن إلاَّ أن يكون استعمارًا استيطانيًا، أي طردًا [لأهل البلد]، كما حلله الفرنسيون منذ عام ١٩١٧ انطلاقًا من تجربتهم في الشمال الأفريقي. والحال أن الاستعمار الاستيطاني إنما يعبر عن نفسه، في صياغته، وكأنه يتم في فضاء شاغر (أرض بلا شعب، إنماء الصحراء بالزهور). وهو بحاجة، في تحقيقه، إلى تأييد من جانب سلطة الدولة (الاستعمارية) التي يجب عليها أن تسهل له حيازة الأراضي بإتاحة أراض تم جعلها أراضي عامة بصورة مسبقة وبإقرار تشريع يسمح له بالحركة (قانون يضع نهاية لنظم الحيازة الجماعية ويخلق سوقًا عقارية لتكوين ملكيات غير محدودة). وقد نجحت تجارب الاستعمار الاستيطاني في القرن التاسع عشر بفضل قلة الكثافة السكانية في المناطق المعنية وبفضل الإزاحة الإبادية للسكان الأصليين (أميركا الشمالية، أُستراليا، نيو زيلنده). كما أن تدهور الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للأهالي الخاضعين للاستعمار قد سمح بحيازة الأراضي (الجزائر، أفريقيا الجنوبية).

وهذه الظروف بعيدة عن الاجتماع في فلسطين. فوضع قلة الكثافة السكانية كان قد توقف حتى قبل أن يتخذ الاستيطان الصهيوني اتساعه بالفعل (أوائل القرن العشرين). ذلك أن الفلاحين العرب، الذين كانوا في توسع ديموغرافي سافر، كانوا هم أنفسهم آخذين بإعادة شغل مجمل المجال الزراعي المتاح. وإذا كان مستوى

تنميتهم البشرية ضعيفًا بالقياس إلى العناصر ذات الأصول الأوروبية، فإنه مرتفع نسبيًا بالفعل قياسًا إلى فلاحي منطقة الشرق الأدنى. وعندئذ يشهد سعر الأرض حركة لا مفر منها باتجاه الارتفاع بينما تقل فرص الشراء بشكل متزايد باطراد. وإذا كان على إدارة الانتداب تشجيع قيام المقام القومي اليهودي، فإن عليها أيضًا حماية حقوق السكان أهل البلد. فهؤلاء الأخيرون يتمتعون بالفعل بحركة قومية، وإذا ما حدث اتصال بين القوميين وجماعة فلاحية يتزايد انزعاجها باطراد على مستقبلها، فسوف تنشب عندئذ انتفاضة سافرة. والالتزام المزدوج وضرورات حفظ النظام العام على حدٍّ سواء إنما تضطر حكومةَ فلسطين إلى الحدِّ بشكل متزايد باطراد من نقل الملكيات العقارية. ثم إن تعقد التشريع الزراعي يجعل من كل حيازة زراعية جديدة مناسَبَةً لدعاوى قضائية لا تحصى. ومن غير الوارد، كما سوف تفعل ذلك دولة إسرائيل فيما بعد، استخدام مبررات الأمن أو المصلحة العامة لمصادرة أراضي الفلاحين العرب.

وبصرف النظر عن الانتفاضة العربية، والتي أثرت بالضرورة على الوضع، فإن تقدم الاستيطان الزراعي إنما يصبح محدودًا بشكل متزايد باطراد وتتصاعد جسامة تكاليفه باستمرار. وبما أن إدارة الانتداب تصبح أقل فأقل تشجيعًا، فإن تكوين الدولة اليهودية لا يعود مجرد مشروع قومي، بل يصبح ضرورة حيوية لمواصلة الاستعمار الاستيطاني لأن السوق، بصرف النظر عن تنظيمها التقييدي، لم تعد كافية لتأمين تقدمه. ولم يتسن لستين عامًا من الاستيطان في غياب الدولة [اليهودية] أن تساعد على الاستحواذ إلاَّ على جزء يسير من الممتلكات العقارية، ومن المستحيل مواصلة السير في هذا الدرب.

وهكذا فإن اكتساب الجماعة اليهودية للبُعد الترابي إنما يرتبط بشكل غير قابل للانفصال بانتقالها إلى الدولة. واكتساب هذا البعد الترابي ينطوي على تجريد للجماعة السكانية العربية من بُعدها الترابي ورفض صعودها إلى الدولة. والحال أن المقترحات السخية من الناحية الظاهرية والمعروضة على الأقلية العربية القادمة في الدولة اليهودية (المساواة في الحقوق السياسية والحكم الذاتي الثقافي) لا يجب لها أن تحجب حقيقة المشروع: فالمقصود هو الحقوق الشخصية لا الحقوق الجماعية (إدارة ذاتية بلدية في أفضل الأحوال)، وهي مصحوبة بمشاريع إنمائية

ضخمة هدفها الأساسي الاتجاه إلى نقل واسع للملكيات العقارية لـصالح الجماعـة اليهودية وعلى حساب السكان العرب.

والحاصل أن التعارض بين الحركتين القوميتين لا يكفي لتفسير الخـصوصية الفلسطينية. فمناطق أخرى من العالم قد عرفت نزاعات بين الجماعات عنيفة عنفًـا خاصًّا كان رهانها السيطرة على الدولة. أمَّا هنا، فإن إحدى الجماعتين قادمة مـن الخارج (وهذا هو ما يعبر عنه الصهيونيون عندما يقولون إن فلسطين لا تهم يهود فلسطين وحدهم بل تهم مجمل الشعب اليهودي) وتكتسب بُعدًا ترابيًّا بالاتجـاه إلـى استعمار استيطاني على حساب المجال الذي تملكه الجماعة الأخرى. فيعبر الصدام بين الجماعتين عن حقائق واقعية مختلفة بالفعل: تباينات ثقافية بين جماعة سـكانية أوروبية وجماعة سكانية من أهل البلد، هويات جماعاتية قائمة على الدين واللغـة، تناحر مشروعين قوميين ومقاومات لسيرورة الطرد والإزاحة. وهكذا يتشكل رعب مزدوج ذو طابع كولونيالي: رعب من الطرد إلى خارج الأرض التي تخص [أهل البلد] (ما يسمى على نحو مهذب بترحيل السكان العرب في ظروف «إنسانية» قدر الإمكان)، ورعب مبرر من «رمي [الدخلاء] في البحر»، كما في جميع مـشاريع الاستعمار الاستيطاني الأوروبية التي لم تتجه أوّلاً إلى إبادة أهالي المستعمرات.

ومنذ أواخر ثلاثينيات القرن العشرين، وجد الاستعمار الاستيطاني نفسه وقـد تعرض للفرملة في لحظة تؤدي فيها الـضغوط الجيوسياسـية (مماهـاة المـسألة اليهودية بالحرب القادمة ضد النازية) إلى انحباس يهود أوروبا في مصيدة الإبـادة النازية. واعتبارًا من ١٩٣٨ – ١٩٣٩، لا يمكن اعتبار فلسطين في أفضل الأحوال كمكان للاستقبال إلاَّ بالنسبة لشريحة متواضعة من يهـود أوروبـا. والمـسئولون الصهيونيون يعترفون بذلك من جهة أخرى بحديثهم عن عدم التكفـل إلاَّ بـالجزء الأفضل من الشبيبة اليهودية الأوروبية. وفي هذه الفترة، سوف تصبح الـصهيونية القوة المهيمنة داخل العالم اليهودي المعذَّبِ بعجزه في مواجهة الكارثة الأوروبيـة، إلاَّ أن من الأرجح أن التشديد على فتح فلسطين أمام اللاجئين اليهـود الأوروبيـين كان مقابله هو الحد من عمليات الإنقاذ: فالنسبة للبلدان الديموقراطية، لا يجـب أن يبدو أن الحرب تخاض لحساب اليهود ويجب تفادي وقوع تهديد لمواصلات الشرق الأوسط. والدعوى الصهيونية تهدد هاتين الضرورتين في آن واحد.

وفي عام ١٩٤٥، يضع انتصار الحلفاء حدًّا للضرورة الأولى، والتي يجري السعي إلى حجبها حيال انكشاف الإبادة، بيد أن بريطانيا العظمى إنما تظل مقيدة بالضرورة الثانية، والتي يتفهمها أيضًا قسم من الكوادر الأميركية الحاكمة. وتنفتح اللعبة السياسية أمام الصهيونيين، مسنودين من السوفييت فيما بعد، باللعب على تناقضات التحالف الأنجلو- أميركي. وعندئذ، فإن الجدل الناشئ حول تأبيد الكتاب الأبيض ومشاريع التقسيم إلى كانتونات إنما يحجب مشكلات الاستعمار الاستيطاني.

والحاصل أن الكتابة التاريخية العامة، بما في ذلك الكتابة التاريخية العامة عربية المنشأ التي تمجد مقاتلي الانتقاضات العربية، إنما تبدو ظالمة نسبيًّا حيال الجماعة العربية الفلسطينية، أي حيال مغلوبي ١٩٤٧ – ١٩٤٩ الذين لن يجري رد الاعتبار إليهم فيما بعد إلاَّ بوصفهم ضحايا عندما تصبح هذه المقولة ذات مرجعية مطلقة. والحال أن تصويرهم البَعْدي في صورة الضحايا إنما يجعلهم يبدون غير مسلحين في مواجهة قوى أقوى بكثير (البريطانيين والصهيونيين)، ومن المؤكد أن الروح الفصائلية للمجتمع العربي الفلسطيني كانت شديدة الوطأة، خاصة وقت الدراما النهائية، بيد أنها لا يجب لها أن تحجب واقع أن الطبقة السياسية العربية [الفلسطينية] خلال ذلك الزمان قد نجحت في بناء الهوية الفلسطينية بناءً مقيمًا، وذلك عبر إحالة مزدوجة إلى القدس وإلى الأرض، وهكذا قدمت عرب فلسطين بوصفهم شعبًا.

وهذه العلاقة لم تكن بديهية واضحة بذاتها. فواقع تصريح بلفور والانتداب نفسه كان معناه تجريد عرب فلسطين من بُعدهم السياسي أوَّلاً، إذ لم يجر الاعتراف لهم إلاَّ بصفتهم كسكان لا كشعب. وبشكل موازٍ للمركزة الإدارية البريطانية لصالح المدينة المقدسة، بما يشكل تتمة لعمل الولاة العثمانيين الأواخر، فإن الطبقة السياسية في القدس، حتى في التناحر بين الحسينيين والنشاشيبيين، قد نجحت في أن تحشد حولها مجمل القوى السياسية في البلد، في حين أن الغوايات المحلية قد تكون قوية في يافا أو حيفا أو نابلس. وقد تمثّل عمل الحسينيين الخاص في حشد الفلاحين تحت راية الحركة القومية مع دفع ثمن التجذر المسلّح. وهكذا

فإن الرمزين القويين لهذه النزعة القومية الفلسطينية هما المسجد الأقصى وكوفية الفلاحين.

ولم ينه نفي القيادة السياسية صدارة القدس. وإذا كانت سيرورة فقدان السيطرة السياسية للمدينة المقدسة قد بدأت، فإن أهمية هذه المدينة في نسق التمثيلات لن يكون من شأنها إلاَّ أن تتعاظم. وكان الثمن الذي تعين دفعه في النضال المسلح بين عامي ١٩٣٦ و١٩٣٩ فادحًا فداحة خاصة وسوف يكون عامل إضعاف أساسي خلال الاختبار الذي يبدأ في ٣٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧. وإذا كانت الانتفاضة قد أدت إلى انقسام عميق في صفوف الطبقة السياسية، فإنها قد أعطت هوية فلسطينية لمناطق الشمال التي كانت إلى ذلك الحين أكثر توجهًا بأبصارها إلى بيروت أو دمشق. كما أنها قد مارست ضغطًا على المنظومة الإمبراطورية البريطانية كان من القوة بحيث إنه أدى إلى حدٍّ شديد من الهجرة اليهودية إلى أواخر الانتداب.

وهكذا فقد نجحت الحركة القومية في تحويل هوية موجودة بالفعل، لكنها ثقافية بشكل أساسي، إلى هوية سياسية، وذلك بإعطائها بُعدًا جغرافيًا محدَّدًا كما بإعطائها أساسًا اجتماعيًا. ومن المؤكد أن المشاريع الوحدوية العربية والسورية (سوريا الجنوبية) قد بدا، بشكل متكرر، أنها تهدد الهوية الفلسطينية، بيد أن الهوية الفلسطينية حول القدس التي تحشد حولها مجمل المكونات الترابية هي التي تغلبت، في ساعة الاختيار في عام ١٩٣٧.

ومقاومات الاستيطان متعددة الأشكال. وأكثرها وضوحًا أشكال التعبير القومية والنضال المسلح، بيد أن أشكالاً أخرى قد وُجدت، ولم تكن آثارها أقل أهمية. فالصهيونية قد فرضت مزاحمة اقتصادية قوية في حين أن البريطانيين قد أقاموا إطارًا مناسبًا للتنمية الاقتصادية. وقد نجحت البورجوازية الفلسطينية والطبقات المتوسطة في الاستفادة من ذلك. فبوجه عام، يترافق الاستعمار الاستيطاني مع إفقار معمَّم للسكان المستعمَرين. وفي فلسطين، نجح المجتمع العربي في زمن الانتداب في تحقيق أداء اقتصادي ملحوظ، مثير بشكل خاص إذا ما قورن بالمجتمعات العربية الأخرى في المنطقة، وهو أداء يستند أساسًا إلى قوى هذا

المجتمع الخاصة (فدور التحويلات الاقتصادية بين القطاع اليهودي والقطاع العربي كان ضعيفًا للغاية).

وهكذا فإن بورچوازية الساحل المشرقية قد استثمرت بشكل مكثف في الحمضيات، القطاع الاقتصادي الأكثر ربحية في البلد، ثم دخلت مع الحرب العالمية الثانية في سيرورة خلق صناعات وخدمات. أمَّا مدن الداخل الإسلامية الكبرى (يافا والخليل) فقد عرفت نموًّا أقل، بيد أن القدس العربية أصبحت مدينة موظفين وخدمات. وأمَّا الجماعة الفلاحية العربية، خارج الحمضيات، فقد اتجهت إلى تكثيفٍ، وفق نمطٍ تقليديٍ، لمنتجاتها وتخلصت خلال الحرب العالمية الثانية من مديونيتها الرهيبة. ومن جميع النواحي، وعلى الرغم من القيود الحتمية الراجعة إلى اقتصاد الحرب، فإن فلسطين العربية في ١٩٤٥ – ١٩٤٧، إنما تعد مجتمعًا مزدهرًا، ديناميًّا من الناحية الاقتصادية، ويتمتع برءوس أموال نقدية وفيرة بشكل خاص ويندرج في منطق تنمية متسارعة. وهو مجتمع يترك لليهود المنازعة العنيفة لانتداب يجده دائمًا غير مشروع، وإن كان يتكيف معه في نهاية المطاف، مؤقتًا على الأقل.

وفي مواجهة هذا المجتمع، يتمتع المقام القومي اليهودي بإمكانات اقتصادية أكبر، مع تصنيع حقيقي آخذ بالانطلاق. ويستند التفوق الحقيقي لهذا المقام إلى قدرته على التنظيم والتي تدعمها وصلات خارجية مهمة. وتتجلى هذه القوة بشكل خاص في المجالات السياسية والعسكرية. أمَّا في البلد نفسه، فإن التوسع الصهيوني إنما يتقدم تقدمًا محدودًا. فما يوقف من سيرورة الفوز بالبُعد الترابي هو دينامية الاقتصادي العربي التي تمنعه من الأمل في تحقيق توسعات محسوسة.

والحال أن جدل ذلك الزمن، إذ يتمحور حول مسألة الهجرة والتشريع العقاري، إنما يهمل هذا البُعد الأساسي. فنمو عدد السكان العرب من شأنه أن يحيِّد في الأمد المتوسط آثار هجرة يهودية إذا ما اقتصرت هذه الهجرة على أفراد الجماعات الأوروبية في أوروبا الوسطى والشرقية الذين تسنت لهم النجاة، كما تبين ذلك الوثائق المقدَّمة إلى اللجنة الأنجلو- أميركية. وهذا النمو نفسه في عدد السكان العرب والموارد الاقتصادية التي يتمتع بها الفلاحون من شأنها أن تختزل

مصداقية نقل واسع لملكية الأراضي إذا ما أصبحت سوق الصفقات العقارية حرة بالكامل من جديد.

وبالنسبة للمقام القومي اليهودي، يعد الانتقال إلى الدولة ضرورة حيوية. وهو يعبر عن هذا الانتقال على شكل خطط إنمائية ليست غير نقل لاختصاصات الانتداب لصالح المقام وعبر منازعة عنيفة لوجود البريطانيين سعيًا إلى إرغامهم على الرحيل.

فهل كان من الممكن التوصل إلى اتفاق سياسي بين اليهود والعرب ؟ إن النشاط السخي والذي لا يكل من جانب شخص كماجنس إنما يشير إلى أنه كان من الممكن أن ينشأ حوار، لكنه يشير إلى أن الثنائية القومية لم يكن لها غير مدافعين قليلين في كل معسكر. ففي عام ١٩٤٧ كما في عام ١٩١٧، يرفض الصهيونيون الاعتراف لعرب فلسطين بمكانة الشعب، فهم «سكان»، جزء من شعب يحيا في مكان آخر. وبالمثل، يرفض العرب بشكل جماعي مشروعية الدعوى الصهيونية، والتي لا يمكن أن تعني بالنسبة لهم سوى طردهم. ولا يمكن لأي طرف الفوز بالثقة باقتراحه على الآخر وضعية الأقلية. فالصهيونيون لا يتحدثون إلاَّ عن حقوق فردية لا تقدم أي ضمانة فعلية في مواجهة دولة تدير ثروات جماعية. والعرب يقترحون من طرف شفاههم وضعية أقليَّة على أساس طائفي، بيد أنهم يعارضون الاعتراف بالجنسية الفلسطينية لليهود الذين رفضوا إلى ذلك الحين أخذها ...

والحال أن كل شعب من الشعبين قد خاض تجربة عنف حقيقية وتعلم العنف. وهذا العنف نتاج للمواجهات بشأن الأماكن الأكثر قدسية (١٩٢٩) أو بشأن الأرض (١٩٣٦ – ١٩٣٩). وأخلاق الصهيونيين الاشتراكيين تجيز ممارسة «الأعمال الانتقامية» الاستهدافية والتي تنزل بالمذنبين المفترضين ومن يحيطون بهم. أمَّا المجتمع العربي، شأن كل مجتمعات البحر المتوسط، فلديه ممارسة أزلية للثأر. فتصبح جميع العناصر متوافرة لمسلسل عنف، لاسيما أن اليهود يعتبرون أنفسهم ناجين من الكارثة الأوروبية عازمين على القتال تجنبًا للموت دون مقاومة في حين أن العرب يعرفون أنها نادرة تلك الشعوب التي تحررت من السيطرة الأجنبية دون أن تحمل السلاح.

وفي هذه الظروف، فإن «الرسالة المقدَّسة للعالم المتمدن» التي جرى تكليف الانتداب على فلسطين بها إنما تصبح، عبر مفارقة مأساوية، تحضيرًا لنزاعٍ مآله أن يصبح شيئًا فشيئًا أحد النزاعات الأكثر تمييزًا للشطر الثاني من القرن العشرين وأن يتواصل بعده. والحال أن هذا الاجتماع للصراعات الدينية والقومية، للاستعمار ونزع الاستعمار، لتصاريف الهيمنة من جانب الدول العظمى والنضالات في سبيل الاستقلال، كان نتاج الانتداب البريطاني والكارثة الأوروبية. وليست درامات اليوم غير استمرار لهذا النتاج.

الهوامش

المختصرات

AIU: Alliance israélite universelle
MAE: Ministère des Affaires étrangères (Paris)
MAE, Nantes: Ministère des Affaires étrangères (Nantes)
PRO: Public Record Office (Londres)

الكتاب الرابع
مسألة فلسطين في الكارثة الأوروبية
١٩٣٢ - ١٩٤٧

الفصل السادس
الصعود إلى التطرف

(1) *Correspondance d'Orient*, 1932, II, pp.124-125.

(2) Exemplaire en MAE, Nantes, Jérusalem, B, 123.

(3) 2 janvier 1932, Haut-Commissaire au Colonial Office, PRO CO 733/214.

(4) PRO CO 733/214.

(5) 13 février 1932, lettre de Wauchope à Cunliffe-Lister, PRO CO 733/215.

(6) Sur ces projets, pages remarquables dans Dothan, *A Land in the Balance* ..., pp. 104-117.

(7) Dossier dans Neil Caplan, *Futile Diplomacy*..., t. II, Londres, Frank Cass, 1986, pp. 17-24 et pp. 181-187.

(8) 1er mars 1932, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 107, Bulletin de Renseignements n°68.

(9) Mars 1932, PRO CO 733/219.

(10) 12 mars 1932, Wauchope à Parkinson, PRO CO 733/219.

(11) 10 mars 1932, MAE, E, Levant, Palestine, 1930-1940, LX, 213, D'Aumale...

(12) 5 mars 1932, lettre de Wauchope à Cunliffe-Lister, PRO CO 733/215.

(13) 12 avril 1932, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 107, Bulletin de Renseignements n°134.

(14) Dossier en PRO CO 733/219.

(15) 8 avril 1932, télégramme de Wauchope au secrétaire d'État, PRO CO 733/219.

(16) 22 avril 1932, lettre de Malcolm McDonald à Cunliffe-Lister, PRO CO 733/214.

(17) 17 mai 1932, télégramme de Wauchope au secrétaire d'État, PRO CO 733/214.

(18) Dossier de l'affaire en PRO CO 733/214.

(19) 5 août 1932, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 107, Bulletin de Renseignements n°313.

(20) 17 novembre 1932, MAE, E, Levant, Palestine, 1930-1940, LX, 270, D'Aumale...

في ذلك الوقت، أذيع نبأ تنحي فرنش، فإلى ذلك الحين كان يقال إنه «في إجازة» في بريطانيا العظمى.

(21) Rapport de Weizmann à l'exécutif sioniste, le 2 juin 1932, *Papers...*, II, pp. 7-14.

(٢٢) دروزه، مذكرت، المجلد الأول، ص ص ٧٢٣ – ٧٢٨.

(٢٣) ملف مهم مع صورة زنكوغرافية للوثيقة في: دروزه، مذكرات، المجلد الأول، ص ص ٧٨٩ – ٨٣٠.

(٢٤) مذكرات أكرم زعيتر... ص ص ٣٨٥ – ٣٨٦.

(٢٥) «البلاد» ؛ ففي ذلك الوقت، لم يكن تعبير «العالم العربي» قد دخل بعدُ في الاستخدام الشائع.

(٢٦) مذكرات أكرم زعيتر... ص ص ٤٢٩ – ٤٣١، ٤٣٣ – ٤٣٥.

(27) 12 septembre 1932, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 123, gérant par intérim du Consulat...

(28) PRO CO 733/219.

(29) Mémorandum de Cunliffe-Lister du 3 novembre 1932 : « I would only add that we are very fortunate to have on the spot a man of great character and wisdom, who may be safely trusted to steer his ship through many shoals. »

(30) 2 novembre 1932, PRO CO 733/219.

(31) 13 janvier 1933, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 107, Jérusalem, Note de Renseignements n°22, *A/S Proclamation à la jeunesse musulmane de Palestine.*

(32) *Procès-verbal de la vingt-deuxième session de la Commission permanente des mandats tenue à Genève du 3 novembre au 6 décembre 1932.*

(33) 5 et 6 décembre 1932, PRO CO 733/219.

(34) *Correspondance d'Orient,* 1932, II, pp.124-125.

(35) 11 juillet 1933, MAE, C2435, D'Aumale, Consul général de France en Palestine, à Son Excellence M. le Ministre des Affaires étrangères, Paris. *Situation politique et économique de la Palestine*

(36) 16 février 1933, MAE, E, Levant, Palestine, 1930-1940, LXIV, 242.

(37) 24 janvier 1933, MAE, SDN, 557, 233, 70e session du Conseil de la SDN.

(٣٨) حول العالم اليهودي وصعود النازية، الكتاب الأساسي هو كتاب:

d'Edwin Black, *The Transfer Agreement, the Dramatic Story of the Pact Between the Third Reich & Jewish Palestine*, nouvelle édition, Dialog Press, Washington, 1999 (première édition, 1984).

والدراسة الأكمل حول النازية ومسألة فلسطين هي دراسة عبد الرحمن عبد الغني، **ألمانيا النازية وفلسطين، ١٩٣٣ - ١٩٤٥**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٥.

(39) *Papers...*, II, pp. 24-26.

(40) Outre le livre de Black, qui sert ici de fil directeur, on se reportera à la synthèse de Saul Friedländer, *l'Allemagne nazie et les Juifs, 1. Les années de répression*, Paris, Seuil, 1997 (il est intéressant de noter que ce livre, au moins dans l'édition française, ne fait pas référence à celui de Black). Synthèse générale dans Francis R. Nicosia, *The Third Reich and the Palestine Question*, I.B. Tauris, Londres, 1985.

(41) 4 février 1933, Wauchope à Cunliffe-Lister, PRO CO 733/230.

(42) Dossier en PRO CO 733/230.

(43) 10 mars 1933, Dossier en PRO CO 733/230.

(44) Mémorandum du 10 avril 1933 à Cunliffe-Lister, PRO CO 733/230.

(٤٥) حول حركة عدم التعاون، انظر دروزه، **مذكرات**، المجلد الأول، ص ص ٨٣٥ - ٨٣٧ و**مذكرات أكرم زعيتر**... ص ص ٤٩٠ - ٤٩٦.

(46) 1er avril 1933, Wauchope à Cunliffe-Lister, PRO CO 733/239.

(47) 14 avril 1933, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 107, Bulletin de Renseignements n°217.

(48) 25 avril 1933, MAE, E, Levant, Palestine, 1930-1940, LXIV, 300, D'Aumale...

(49) 1er mai 1933, MAE, Nantes, Jérusalem, 136, d'Aumale...

(50) 13 février 1933, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 107, Bulletin de Renseignements n°95.

(51) 7 mars 1933, *Papers...*, II, pp. 27-30.

(52) 26 février 1933, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 107, Note de Renseignements n°140, *A/S Meeting du Parti révisionniste de Palestine* .

(53) 31 mars 1933, MAE, E, Levant, Palestine, 1930-1940, LXIV, 264, d'Aumale...

(54) 3 avril 1933, MAE, E, Levant, Palestine, 1930-1940, LXIV, 269, d'Aumale...

(55) 13 avril 1933, MAE, E, Levant, Palestine, 1930-1940, LXIV, 278, M. Lépissier ... Sur le droit des minorités voir *l'Invention de la Terre sainte,* pp.466-467, et sur l'indépendance irakienne, mon livre *L'Orient arabe, arabisme et islamisme de 1798 à 1945*, Paris, Armand Colin, seconde édition, 2000, pp. 218-221.

(56) 18 mai 1933, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 107, Note de Renseignements n°278, *A/S M. V. Jabotinsky.*

(٥٧) اختراع الأرض المقدسة، الكتاب الأول، ص ص ٢٢٩ - ٢٣٤.

(58) Citation et analyse dans Saul Friedländer, *l'Allemagne nazie...*, p.75.

(59) Outre Friedländer, voir Lenni Brenner, *Zionism in the Age of the Dictators*, Londres, Croom Helm, 1983, pp. 48-49.

(60) Black, *The Transfer Agreement...*, pp. 83-87.

(61) Informations elliptiques dans Weizmann, *Letters...*, XV, pp.401-403.

(62) Brenner, *Zionism in the Age...*, pp.151-152.

(63) 17 juin 1933, à Alexis Léger, *Letters...*, XV, pp. 459-461.

(64) 24 juin 1933, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 95, Le Ministre des Affaires étrangères à M. d'Aumale, Consul-Général de France à Jérusalem, *A.S. Extension de la colonisation Juive en Syrie.*

(65) Dossier général sur le sujet en MAE, Levant, Palestine, 1930-1940, LXVIII.

(66) J. Bowyer Bell, *Terror Out of Zion, The Fight for Israeli Independence*, Londres , Transactions Publishers, 1996, pp. 23-24.

(67) E. Samuel, *A Lifetime in Jerusalem*, Israel Universities Press, 1970, pp. 134-139.

(68) Michel Bar Zohar, *Ben Gourion*, Paris, Fayard, 1986, p. 114.

(69) Bon exposé de synthèse sur l'affaire dans Marius Schattner, *Histoire de la droite israélienne de. Jabotinsky à Shamir*, Éditions Complexe, 1991, pp. 111-122.

(70) Sur le contexte, 30 juin 1933, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 97, M. d'Aumale, *Du meurtre du Dr. Arlosoroff.*

(71) C'est la thèse défendue entre autres par Jacques Derogy et Hessi Carmel dans *Le Siècle d'Israël, Les secrets d'une épopée*, Paris, Fayard, 1994, pp. 266-281.

كان أرلوزوروف قد تردد، خلال دراساته في ألمانيا، على من سوف تصبح فيما بعد ماجده جوبلز، وقد بذل الزعيم النازي كل ما في وسعه لمحو ذكرى هذه العلاقة الخطرة بالنسبة له.

(72) Black, *The Transfer Agreement*... Dossier en PRO CO 733/247.

(73) 11 octobre 1934, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 97, M. Cameau, gérant du Consulat général ... *L'Exécutif de l'Agence juive.*

(٧٤) الأطروحة التي تذهب إلى أن المقاطعة لم تشكل تهديدًا حقيقيًّا للنظام النازي معروضة، ضمن كتب أخرى، في كتاب.

Yehuda Bauer, *Juifs à vendre ? Les négociations entre nazis et Juifs, 1933-1945*, Paris, Liana Levi, 1996.

وهي تستند إلى واقع أن التجارة الخارجية لم تلعب غير دور هامشي في سياسة النازيين الاقتصادية، والقائمة على سياسة أشغال كبرى وإعادة التسلح.

(٧٦) الحجة التي تذهب إلى أنه لم يكن بوسع أحد آنذاك أن يتنبأ بوقوع الهولوكوست حجة مقبولة، بيد أنها تتجاوز حالة الحركة الصهيونية وحدها. فهي تشمل موقف البلدان الديموقراطية أو الكنيسة الكاثوليكية، المدان اليوم، في الأعوام الأولى للنازية.

(77) 5 juin 1933, MAE, Levant, Palestine, 1930-1940, LXV, 50, d'Aumale...

(٧٨) نصوص عديدة في: وثائق المقاومة الفلسطينية... و وثائق الحركة الفلسطينية...

(79) *Procès-verbal de la vingt-troisième session de la Commission permanente des mandats tenue à Genève du 19 juin au 1er juillet 1933.*

(80) Septembre 1933, discussions au Colonial Office sur le développement de la Palestine, PRO CO 733/248.

(81) 23 octobre 1933,Wauchope au Colonial Office, PRO CO 733/239.

(82) *L'Asie Française*, 1934 p.125.

(83) 11 octobre 1933, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 123, M. d'Aumale...

(84) 28 septembre 1933, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 96, Bertrand, Consul de France à Jaffa...

(٨٥) **مذكرات أكرم زعيتر**... ص ص ٥٣٩ – ٥٤٤.

(86) Compte rendu de la police en PRO CO 733/239, du consulat général de France en MAE, Nantes, Jérusalem, B, 123.

دروزه، **مذكرات**، المجلد الأول، ص ص ٨٤٤ – ٨٤٥.

(87) PRO CO 733/239.

(٨٨) دروزه، **مذكرات**، المجلد الأول، ص ص ٨٤٥ – ٨٥٢. **مذكرات أكرم زعيتر**، عمان، ١٩٩٤، المجلد الأول ٥٧٦ – ٥٧٨.

(89) Télégramme de Wauchope le 27 octobre, PRO CO 733/239.

(90) Le terme est utilisé dans le compte rendu anglais, PRO CO 733/239.

(91) 1er novembre 1933, MAE, E, Levant, Palestine, 1930-1940, LXI, 40, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 129, D'Aumale..., *Événements de Palestine.*

(٩٢) بيان اللجنة التنفيذية العربية بتاريخ ٣٠ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٣٣، **وثائق المقاومة الفلسطينية** ... ص ص ٣٤٥ – ٣٤٦.

(93) 3 novembre 1933, PRO CO 733/231:

" نحن مسلمو شمال أفريقيا، وقد أغضبنا غضبًا مشروعًا موقفُ الحكومة البريطانية حيال مسلمي فلسطين، نحتج بأعلى صوتنا لدى سعادتكم ضد أعمال قتل الفلسطينيين العزل وضد مصادرة ممتلكاتهم لصالح أجانب يجري زرعهم بالقوة في بلد عربي.

" واللجنة القيادية لنجمة شمال أفريقيا، إذ تنقل لكم ما يحس به جميع أعضائها، واثقة بأنها إنما تعبر عن موقف جميع المسلمين في فرنسا وفي شمالي أفريقيا».

(94) 24 novembre 1933, Wauchope à Cunliffe-Lister, PRO CO 733/239.

(95) PRO CO 733/239.

(96) PRO CO 733/239.

(97) 21 novembre 1933, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 123, M. D'Aumale..., *Développement de la situation politique en conséquence des troubles d'octobre.*

(98) Voir *A Survey of Palestine*, T. I. pp. 210-211.

تبين الدراسة البريطانية أن النمو الطبيعي هو المسئول الرئيسي عن النمو الديموغرافي العربي.

(99) *Survey*, I, p.185.

(100) Hyamson, *Palestine under the Mandate*, p. 73. p. 74,

وهو يلاحظ أن الزعم بوجود عدد كبير من المهاجرين العرب إنما يعد نتاجًا خالصًا للخيال. فالسكان العرب موجودون هنا منذ قرون:

« There have of course been waves of non-Jewish immigration in the past, but none since the Middle Ages. The fellahin as a whole, the backbone of the Arab population, in their origins certainly go back to the beginning of history, adopting in turn Christianity and Islam when new conquerors came. »

(101) 15 décembre 1933, MAE, E, Levant, Palestine, 1930-1940, LXI, 123, M. d'Aumale... Dossier en PRO CO 733/258.

دروزه، مذكرات، المجلد الأول، ص ص ٨٥٠ – ٨٥٦.

(102) Dossier en PRO CO 733/250, novembre et décembre 1933.

(103) 6 novembre 1933, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 95, Le Ministre des Affaires étrangères à M. d'Aumale, Consul-Général de France à Jérusalem, *AS. Projets sionistes en Syrie.*

(104) Par exemple, le 20 novembre 1933 à Felix Warburg, *Letters...*, XVI, p. 144 : « there is no doubt in my mind that something very substantial can be done there. The Lebanese population want us to come in, so do the French. Irrigable land can be acquired there at very reasonable prices, and there is quite a good deal of room. »

(105) Voir Michael R. Marrus, *Les Exclus. Les réfugiés européens au XX^e siècle*, Paris, Calmann-Lévy, 1986, pp. 161-166.

(106) 13 novembre 1933, PRO CO 733/248. 24 novembre 1933, 24 novembre 1933, MAE, SDN, 609, 195, Genève.

(107) Décembre 1933, dossier en PRO CO 733/248.

(108) 13 décembre 1933, PRO CO 733/248.

(109) Voir sa biographie rédigé par Geoffrey Furlonge, *Palestine is my Country, the Story of Musa Alami*, Londres, John Murray, 1969.

(110) Sur Alami et Khalidi, voir Dothan, *A Land in the Balance...*, pp. 124-129, et Neil Caplan, *Futile Diplomacy...*, T. II, pp. 24-28 et PRO CO 733/248.

(111) PRO CO 733/257.

(112) 21 novembre 1933, à Arthur Ruppin, *Letters...*, XVI, p. 150.

(113) 5 décembre 1933, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 95, Le Ministre des Affaires étrangères à M. d'Aumale..., *AS. Projets sionistes en Syrie.*

(114) 18 décembre 1933, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 98, Le Ministre des Affaires étrangères à M. d'Aumale, *Affaires sionistes.*

(115) À Vera Weizmann, le 4 décembre 1933, *Letters...*, XVI, pp. 167-168.

(116) 11 janvier 1934, MAE, SDN, 610, 2, Martel, visite en Palestine.

(117) 19 février 1934, PRO FO 371/17876. Traduction dans *Le Retour des exilés*, pp. 467-468.

(118) *Papers...*, II, pp. 38-41. Original en français dans Renzo de Felice, *Il Fascismo e l'Oriente, Arabi, Ebrei e Indiani nelle politica di Mussolini*, Bologne, Il Mulino, 1988, pp. 297-299.

(119) Dothan, *A Land in the Balance...*, pp. 134-136.

الفصل السابع
نحو المواجهة

(1) Dossier en PRO CO 733/255.

(2) 12 janvier 1934, MAE, C2435, haut-commissaire Beyrouth à MAE, entretien entre le conseiller économique français à Beyrouth et Dizengoff.

(3) *Report by His Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the League of Nations on the Administration of Palestine and Trans-Jordan for the Year 1934*, Londres, 1935, p. 217, *Report ...*

for the year 1935, Londres, 1936, p. 671 et *Report ... for the year 1936*, Londres, 1937, p. 227.

المعطيات غير متجانسة بدرجة طفيفة من عام إلى آخر بيد أن الحجم ملحوظ. وغالبًا ما يتعلق الأمر بتحويلات إلى معطيات نقدية في حين أن اتفاقات المقايضة تتسع، ليس فقط مع ألمانيا وإنما أيضا مع بلدان أوروبا الشرقية. وبالمقابل، يمكننا ملاحظة الضعف الذي يصيب مركز بلدان منطقة الذهب، كفرنسا أو إيطاليا، وتقدُّمِ اليابان، التي تستفيد من سياسة «الباب المفتوح» التي يتّبعها نظام الانتداب.

(٤) رقم جرى تصحيحه بعد ذلك إلى ١٥١٥٢٧٨١٠

(٥) رقم جرى تصحيحه بعد ذلك إلى ١٧٨٥٣٤٩٣٠

(٦) رقم جرى تصحيحه بعد ذلك إلى ٣٢١٧٥٦٢٠

(7) *Survey...*, I, p. 464.

(8) *Report ... for the year 1935,* Londres, 1936, p. 43.

(9) *Report ... for the year 1934*, Londres, 1935, p. 39.

(10) *Report ... for the year 1934,* Londres, 1935, p. 48.

(11) *Report ... for the year 1935,* Londres, 1936, p. 48.

(12) *Report ... for the year 1935,* Londres, 1936, p. 48.

(13) PRO CO 733/295/1.

(14) Très bonnes pages sur ce sujet dans le grand livre de Tom Segev, *Le Septième Million*, Paris, Liana Lévi, 1993.

(15) *Report ... for the year 1934*, Londres, 1935, p. 41, et *Report ... for the year 1935*, Londres, 1936, p. 45.

(16) PRO CO 733/255/1.

(17) *Report ... for the year 1934*, Londres, 1935, p. 44, et *Report ... for the year 1935*, Londres, 1936, p. 50.

(18) *Report ... for the year 1934*, Londres, 1935, p. 167, et *Report ... for the year 1935*, Londres, 1936, pp. 610-611.

(19) Voir le mémorandum de Wauchope à Cunliffe-Lister du 8 mai 1934, PRO CO 733/254.

(20) *Survey...*, II, p. 641.

(21) 8 juin 1934, MAE, C2435, M. d'Aumale...

(22) Departement of Overseas Trade, *Economic Conditions in Palestine, July 1935*, Report by C. Empson, Londres, 1935, p. 339.

(23) MAE, E, Levant, Palestine 1930-1940, LXVI, 20 et suivant, *Notes sur quelques aspects du sionisme* . L'envoi est du 13 juin 1934 et le haut-commissaire indique que Montagne vient de faire son séjour en Palestine.

(24) Décembre 1933 janvier-février 1934, PRO CO 733/254.

(25) 30 janvier 1934, à Osmond d'Avigdor-Golsmid, *Letters...*, XVI, p. 245.

(26) 5 janvier 1934, Wauchope à Cunliffe-Lister, PRO CO 733/257.

(27) 14 avril 1934, PRO CO 733/257/12.

(28) Procès-verbal de la vingt-cinquième session de la Commission permanente des Mandats tenue à Genève du 30 mai au 12 juin 1934.

(29) 22 janvier 1934, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 123, M. d'Aumale... *Manifestations du 16 et 17 janvier* 1934 ;

دروزه، مذكرات، المجلد الأول، ص ٨٥١.

(30) Février 1934, Wauchope à Cunliffe-Lister, PRO CO 733/258.

(31) PRO CO 733/258.

(32) 28 mars 1934, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 108, Officier de liaison à Jérusalem.

(٣٣) دروزه، مذكرات، المجلد الأول، ص ص ٨٥١ – ٨٥٦.

(34) 27 mars 1934, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 108, Officier de liaison à Jérusalem.

(35) 5 août 1934, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 106, Bulletin de Renseignements n°296.

(36) 7 février 1934, MAE, Levant, 1930-1940, Irak, LVIII, 1 ; 13 avril 1934, MAE, Nantes, Jérusalem B, 106, Bulletin de Renseignements n°125 ; 17 juillet 1934, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 106, Bulletin de Renseignements n° 267 .

(37) 8 août 1934, MAE, Nantes, Jérusalem, B 124, M. d'Aumale...

(38) 7 septembre 1934, MAE, Nantes, Jérusalem B, 109 : commandement supérieur des troupes du Levant, Etat-Major, 2e Bureau, Bulletin de Renseignements n°36, *Immigration clandestine juive en Palestine.*

(39) Voir les souvenirs de Colin Imray, *Policeman in Palestine*, edited by HVF Winstone, Edward Gaskell Publishing, Devon, 1995.

(40) 11 septembre 1934, MAE, Levant, Palestine, 1930-1940, LXVI, 77, Jaffa à Paris.

(41) 25 avril 1934, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 97, M. d'Aumale ... *Réunion du Comité d'action sioniste.*

(42) Dossier en PRO CO 733/254.

(43) 30 août 1934, MAE , Levant, Palestine, 1930-1940, LXVI, 67..., MAE, Nantes, Jérusalem, B, 97, M. Cameau, gérant le consulat général de France à Jérusalem...

(44) Cadre général dans l'excellent livre de Shabtai Teveth, *Ben Gurion and the Palestinian Arabs*, Oxford University Press, 1985.

(45) Texte dans Ben Gourion, *My Talks with Arab leaders*, The Third Press, New York, 1973, pp. 14-16. Geoffrey Furlonge, *Palestine is my Country...*, pp. 102-103.

(46) *My Talks...*, pp. 17-18.

(47) *My Talks...*, pp. 19-21. Caplan, *Futile Diplomacy...*, II, pp. 195-196.

(48) *My Talks...*, pp. 29-33.

(٤٩) في عام ١٩٦٩، في مقابلة مع صحيفة **لوموند**، سوف يستعيد بن جوريون روايته لما حدث. ومن بيروت، سوف يقدم الحاج أمين ردًا على هذه الرواية قامت الصحافة العربية بنشره: لم تكن هناك قط علاقات مباشرة بينه وبين المسئولين الصهيونيين. وقد نقل الجابري وأرسلان إليه مضمون اللقاء. وورد على لسان بن جوريون قوله عن المفتي أنه مستعد للاجتماع بالشيطان لو تطلب الأمر ذلك، فردّ المفتي على أصدقائه الموجودين في جنيف بأنه ليس مستعدًا للاجتماع بالشيطان. أبو شقرا، **الحاج أمين** ...، ص ص ٣٥ – ٣٩، ويوضح ردُ الحاج أمين بالفعل أنه كان على اتصال مباشر بالجابري وأرسلان وأنه لم يعترض على لقاء جنيف.

(٥٠) هناك ثلاث روايات للّقاء، رواية بن جوريون في

My Talks..., pp.35-39,

ورواية إحسان الجابري في

La Nation arabe, novembre-décembre 1934, pp. 144-146,

ورواية أرسلان في رسالة إلى أكرم زعيتر، **وثائق الحركة الفلسطينية**...، ص ص ٣٨٧ – ٣٨٨، و**مذكرات أكرم زعيتر**...، ص ص ٦٨١ – ٦٨٣.

(51) À Felix Warburg, le 5 novembre 1933, *Letters...*, XVI, pp. 118-122.

(52) 16 mars 1934, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 94, M. D'Aumale..., *a/s. Visite du Dr. Weizmann en Palestine.*

(53) 11 mai 1934, à Damien de Martel, *Letters...*, XVI, pp. 311-312.

(54) Très bonnes pages dans Y. Porath, *The Palestinian Arab National Movement, II, From Riots to Rebellion*, Londres, Frank Cass, 1977.

(٥٥) دروزه، مذكرات، المجلد الأول، ص ص ٨٥٧ – ٨٥٨.

(56) 7 novembre 1934, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 106, Bulletin de Renseignements n°310.

(57) 1er mars 1934, MAE, SDN, 610, 17, M. d'Aumale...

(58) Joseph Nevo, *King Abdallah and Palestine...*, pp. 25-27.

(59) 5 avril 1935, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 124, M. d'Aumale..., *Nouveau parti politique arabe.*

(60) 3 juillet 1935, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 106, Bulletin de Renseignements n°184.

(61) 4 juin 1935, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 106, Bulletin de Renseignements n°167. Texte d'un télégramme de Raghib al-Nashashibi à la SDN.

(62) 21 janvier 1935, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 97. M. D'Aumale...

(63) 7 décembre 1934, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 124. M. D'Aumale..., *Du projet de conseil législatif en Palestine. Report ... for the year 1934*, Londres, 1935.

(64) Dossier en PRO CO 733/283.

(65) Callum A. MacDonald, « Radio Bari, an Italian Wireless Propaganda in the Middle East and British Countermeasures 1934-1938 », *Middle Eastern Studies*, XII, 1977, pp. 195-207.

(66) William L. Cleveland, *Islam against the West, Shakib Arslan and the Campaign for Islamic Nationalism*, University of Texas Press, Austin, 1985, pp. 135-151. *Mudhakkirat Akram Zu'aytir...*, pp. 715-717.

(٦٧) انظر أنطولوجيا رسائل شكيب أرسلان التي نشرها نجيب البُعيني، **من أمير البيان شكيب أرسلان إلى كبار رجال العصر**، دار المناهل، بيروت، ١٩٩٨.

(68) 20 juillet 1935, MAE, Levant, Arabie Hedjaz, 1930-1940, XLII, 179.

(69) 25 août 1935, MAE, Nantes, Jérusalem , B, 124, M. D'Aumale..., *Passage du prince héritier du Royaume d'Arabie séoudienne.*

مذكرات أكرم زعيتر...، ص ص ٧٤١ – ٧٤٤.

(70) *Autobiographie...*, pp. 163-172.

(71) Weizmann, *Letters...*, XVII, p. 314. Pour le cadre général, voir Meir Michaelis, *Mussolini and the Jews, German-Italian relations and the Jewish Question in Italy, 1922-1945*, Clarendon Press, Oxford, 1978.

(72) Marius Schattner, *Histoire de la droite israélienne...*, pp. 133-136.

(73) 27 août 1935, MAE, Levant, Palestine, 1930-1940, LXVI, 224, le Consul de France à Bâles..., *Ouverture du congrès sioniste de Lucerne.* Dossiers en PRO FO/471 et PRO CO 733/281.

(74) 28 septembre 1935, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 109, commandement supérieur des troupes du Levant, État-Major, 2e Bureau, Bulletin de Renseignements n°39.

(75) 16 octobre 1935, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 124, Neuville vice-consul gérant le consulat général de France à Jérusalem, à M. Le haut-commissaire de la République française à Beyrouth, *La Palestine et la situation internationale.*

(76) 8 mai 1935, MAE, Nantes, Beyrouth, 612, M. d'Aumale...

(77) 4 mai 1935, MAE, Nantes, Beyrouth, 612, Le gérant de la chancellerie de Jaffa à M. le Consul général de France à Jérusalem...

(٧٨) إميل الغوري، **فلسطين عبر ستين عامـاً**، بيروت، ١٩٧٢، المجلد الأول، ص ص ١٥٦ – ١٥٧.

(٧٩) إميل الغوري، **فلسطين عبر ستين عامًا**، المجلد الأول، ص ص ٢٢٨ – ٢٤٦.

(٨٠) دروزه، **مذكرات**، المجلد الأول، ص ص ٨٦٢ – ٨٦٦.

(81) Martin Kolinsky, *Law, Order and Riots...*, pp. 184-186.

(82) 26 octobre 1935, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 109, commandement supérieur des troupes du Levant, État-Major, 2e Bureau, Bulletin de Renseignements n°43, *Palestine , Activité des partis arabes.*

(83) Nicosia, *The Third Reich and the Palestine...*, pp. 63-64.

(٨٤) **مذكرات أكرم زعيتر**... ص ص ٧٧٠ – ٧٨٧.

(85) 12 novembre 1935, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 111, Officier de liaison à Jérusalem, revue de la presse arabe.

(86) 28 novembre 1935, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 111, Officier de liaison à Jérusalem, *Contrebande des armes en Palestine.*

(٨٧) مذكرات أكرم زعيتر...، ص ص ٧٩٢ – ٧٩٩.

(88) 24 novembre 1935, MAE, SDN, 610, 96, M. d'Aumale... 30 novembre 1935, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 111, Officier de liaison à Jérusalem, *Association terroriste arabe, revue de la presse arabe.*

(89) 30 novembre 1935, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 124, M. d'Aumale..., *Situation politique novembre 1935.*

(90) Martin Kolinsky, *Law, Order and Riots...*, pp. 186-187. *Mudhakkirat Akram Zu'aytir...*, pp. 813-814.

مذكرات أكرم زعيتر...، ص ص ٨١٣ – ٨١٤.

(91) 14 décembre 1935, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 124, M. d'Aumale..., *Anniversaire de la prise de Jérusalem.*

(92) *Report ... for the year 1935*, Londres, 1936, pp. 450-455. PRO CO 733/293.

(93) *Papers*, II, pp. 85-87.

(94) 31 décembre 1935, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 125, M. d'Aumale..., *Projet de conseil législatif en Palestine.*

(95) 31 décembre 1935, PRO CO 733/272.

(96) 4 janvier 1936, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 136, MAE, SDN, 610, 117, M. d'Aumale...

(97) 5 janvier 1936, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 110, officier de liaison à Jérusalem.

(98) 23 janvier 1936, MAE, Nantes, Jérusalem B, 111, officier de liaison à Jérusalem. *Source officielle britannique. Conseil législatif.*

(99) 24 janvier 1936, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 111, officier de liaison à Jérusalem. *Très bonne source. Émissions radiophoniques en arabe.*

(100) 29 janvier 1936, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 111, M. d'Aumale... à M. le haut-commissaire de la République française à Beyrouth, *Répercussion des événements de Damas.*

(101) 31 janvier 1936, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 109, commandement supérieur des troupes du Levant, État-Major, 2e Bureau, Bulletin de Renseignements n°5, *Situation politique.*

(102) 3 mars 1936, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 111, officier de liaison à Jérusalem. *Source EM britannique, situation politique.*

(103) Dossier en PRO CO 733/293.

(104) 13 mars 1936, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 125, M. d'Aumale..., *Répercussion en Palestine des événements de Syrie.*

(105) 9 mars 1936, Wauchope au Colonial Office, PRO CO 733/293.

(106) 17 mars 1936, MAE, Levant, 1930-1940, Irak, LVIII, 46 M. d'Aumale..., MAE, Nantes, Jérusalem, B, 111, officier de liaison à Jérusalem...

(107) 18 mars 1936, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 110 officier de liaison à Jérusalem, *Source officielle française, répercussion des événements d'Europe et de la dénonciation du pacte de Locarno.*

(108) 24 mars 1936, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 110, M. d'Aumale...

(109) 26 mars 1936, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 125, MAE, SDN, 610, 126, M. Corbin..

(110) 25 mars 1936, télégramme du secrétaire d'État au Colonial Office à Wauchope, PRO CO 733/293.

(111) 8 avril 1936, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 110, officier de liaison à Jérusalem, *Source EM britannique, situation politique.*

(112) 9 avril 1936, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 110, officier de liaison à Jérusalem, *Source officielle française, Conseil législatif palestinien et envoi d'une délégation à Londres.*

(113) Ben Gourion, *My Talks with Arab...*, pp. 42-44.

الفصل الثامن

الانفجار

(1) 24 août 1936, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 127, MAE, SDN, 611, 33.

(2) 26 avril 1936, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 110, officier de liaison à Jérusalem..., *Situation politique en Palestine, émeutes et massacres à Jaffa.*

دروزه، **مذكرات**، المجلد الثاني، ص ٩، يؤكد أن هذا الحادث كان مجرد حادث عادي من حوادث قطع الطريق. أمَّا المصادر الأجنبية فهي التي تعزو الحادث إلى أنصار القسَّام. ونجد العرض نفسه لدى أكرم زعيتر، **يوميات أكرم زعيتر**، ١٩٣٥- ١٩٣٩، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠، ص ص ٥٣ – ٥٤، والذي يقدم وصفًا تفصيليًّا للموضوع. لكنه يرى أن أعمال قطع الطريق هذه كانت ذات مسلك وطني. أمَّا بيان نويهض الحوت، **القيادات**...، ص ص ٣٣١ – ٣٣٢، فهو يؤكد أن من نفذوا الحادث أنصار للقسَّام بالفعل. وبالنسبة لمجمل الأحداث، فإن نشرات المعلومات الفرنسية والمذكرات تقدم روايات تفصيلية متوافقة إلى حد بعيد.

(3) 18 avril 1936, 19 avril 1936, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 128, Consul de France à Jaffa à Consul général Jérusalem. PRO CO 733/ 314/5, dossier sur les événements de Jaffa.

(4) Porath, *The Palestinian Arab National Movement,* II, p. 162.

(٥) دروزه، **مذكرات**، المجلد الثاني، ص ص ١٠ – ١٢. **يوميات أكرم زعيتر**، ص ص ٢٠ – ٢٤.

(٦) نصوص في: **وثائق المقاومة الفلسطينية**...، ص ص ٢٧٤ – ٢٧٦.

(7) 24 avril 1936, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 109, commandement supérieur des troupes du Levant, État-Major, 2e Bureau, Bulletin de Renseignements n°17.

(8) Pages remarquables dans Philip Mattar, *The Mufti of Jerusalem...,* pp.68-72.

(٩) **وثائق المقاومة الفلسطينية**، ص ص ٢٧٧ – ٢٧٨.

(١٠) هذا ما تشير إليه المصادر الصهيونية بشكل خاص، انظر التاريخ الرسمي للهاجاناه، وأنا أستخدم هنا الترجمة العربية، **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ – ١٩٣٩**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٩، ص ٦.

(١١) **وثائق المقاومة الفلسطينية**، ص ص ٢٧٨ – ٢٧٩.

(12) Ben Gourion, *My Talks with Arab...,* pp. 46-62.

(13) 21 avril 1936, Weizmann à Wauchope, *Letters...,* XVII, pp. 238-241.

(14) PRO CO 733/287/3.

(١٥) الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ – ١٩٣٩، ص ١٣.

(١٦) حول اللجان القومية، انظر، بيان نويهض الحوت، القيادات...، ص ص ٣٣٧ – ٣٤٢، والوثائق في: وثائق الحركة الفلسطينية...، ص ص ٤١١ – ٤١٤، ٤١٦ – ٤٢٠، ٤٢٨ – ٤٣٠، و يوميات أكرم زعيتر، ١٩٣٥ – ١٩٣٩...، ص ص ٨٨ –٩٤.

(17) Dossier en PRO CO 733/310/1. Darwaza, *Mudhakkirat*, II, pp. 24-25.

(18) MAE, Nantes, Jérusalem, B, 109, commandement supérieur des troupes du Levant, État-Major, 2e Bureau, Bulletin de Renseignements n°20.

(19) 22 mai 1936, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 109, commandement supérieur des troupes du Levant, État-Major, 2e Bureau, Bulletin de Renseignements n°21.

(٢٠) يَسعَدُ زعيتر للتكذيب الذي قدمته الأحداث لاتهام الحركة القومية بأنها مجرد وحي من وسط «الأفندية»، يوميات أكرم زعيتر، ١٩٣٥ – ١٩٣٩...، ص ص ٨٤ – ٨٥.

(21) Dossier en PRO CO 733/303/3.

(22) Terme utilisé par le consul de France, 2 juin 1936, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 126, d'Aumale à Paris et Beyrouth . Il se retrouve entre guillemets dans *Palestine Royal Commission Report* (rapport Peel), Londres, 1937, p. 98.

(٢٣) دروزه، مذكرات، المجلد الثاني، ص ص ٣٤، ٥٥، ٥٨. وهو يقدم قائمة بأسماء الشخصيات المقبوض عليها، ص ص ٧٢ – ٨٠، ويروي ظروف الحبس. انظر أيضًا، يوميات أكرم زعيتر، ١٩٣٥ – ١٩٣٩...، ص ص ١١٠ وما بعدها.

(24) Voir par exemple l'excellent dossier sur l'organisation de la grève à Jaffa établi par le Consul de France dans la ville, le 6 juin 1936, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 105.

(25) 9 juin 1936, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 110, officier de liaison à Jérusalem, *Procédés des rebelles et mesures mises en vigueur par les Britanniques.*

(26) 17 juin 1936, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 126, Consul Jaffa à Consul général Jérusalem, *Destruction de vieux quartiers à Jaffa.*

(27) Michael J. Cohen, *Palestine to Israel From Mandate to Independence,* Londres, Frank Cass, pp.52-56.

(28) Voir le commentaire d'Albert Hourani dans « Musa 'Alami and the Problem of Palestine, 1933-1945 », *Studia Palaestina, Studies in honour of Constantin K. Zurayk*, Institut d'études palestiniennes, Beyrouth, 1988, pp. 23-41.

(٢٩) يعيد تقرير اللجنة الملكية نشرها في ص ص ٨٤٧ – ٨٤٩. ونجدها أيضًا في: **وثائق الحركة الفلسطينية...**، ص ص ٤٤١ – ٤٤٤.

(30) Voir sa lettre à Ormsby-Gore du 24 juin 1936. PRO CO 733/297/3.

(٣١) هناك عرض كامل لهذا التطور في: **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ – ١٩٣٩**، ص ص ٤٠ – ٨٠.

(32) Dossier dans Ben Gourion, *My Talks with Arab...*, pp. 63-103 et Caplan, *Futile Diplomacy...*, T. II, pp. 35-40 et pp. 206-217.

(٣٣) التشديد في أصل نص شيرتوك.

(٣٤) قال شيرتوك «مسجدكم». وعندما نُقلت المحادثة إلى أوسيشكين، صاح هذا الأخير: «لا تقولوا لهم أبدًا مسجدكم».

(35) Mémorandum d'Ormsby-Gore au Cabinet, le 3 juillet 1936. PRO CO 733/297/3.

(36) Dossier en PRO CO 733/310/2.

(37) 27 mai 1936, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 128, Meyrier à Jérusalem.

(38) 8 juin 1936, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 126, Ministre de France en Égypte à MAE, *Répercussion des troubles de Palestine en Égypte.*

(39) 5 juin 1936, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 126, MAE, SDN, 610, 173, M. d'Aumale..., 8 juin 1936, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 126, M. d'Aumale...

دروزه، **مذكرات**، المجلد الثاني، ص ٤٧.

(40) 25 juin 1936, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 110, officier de liaison à Jérusalem, *Source état-major britannique, rapport sur la situation en Palestine du 17 au 24 juin.*

(٤١) **وثائق المقاومة الفلسطينية**، ص ص ٤١١ – ٤١٨.

1er juillet 1936, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 111, *Situation politique et militaire en Palestine.*

(42) Les autorités religieuses juives rejettent en juillet cette accusation (PRO CO 733/ 321/14).

(43) 18 juillet 1936, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 110, officier de liaison à Jérusalem. *Source état-major britannique, situation en Palestine et en Transjordanie (semaine du 9 au 16 juillet).*

(44) FO 371/20021.

(45) 16 juin 1936, courrier de l'ambassade à Bagdad, FO 371/20021 .

(46) Voir les lettres de Weizmann à Ormsby-Gore du 28 juin 1936 et à sir Archibald Kerr le 29 juin, *Letters...*, XVII, pp. 290-292.

(47) 1[er] juillet 1936, *Restoration of order in Palestine*, FO 371/20021.

(48) 9 juillet 1936, FO 371/20021.

(49) 8 août 1936, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 127, M. d'Aumale...

(50) Sur la mémoire de la révolte palestinienne, l'excellent livre de Ted Swedenburg, *Memories of Revolt, the 1936-1939 Rebellion and the Palestinian National Past*, University of Minnesota Press, 1995.

(٥١) حول نشاطات اللجنة العربية العليا، انظر، بيان نويهض الحوت، **القيادات...**، ص ص ٣٤٤ – ٣٤٨.

(52) Jérusalem, le 3 août 1936, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 110, officier de liaison à Jérusalem, *Source état-major britannique, situation en Palestine et en Transjordanie (semaine du 24 au 31 juillet).*

الوثائق العربية موجودة في: **وثائق المقاومة الفلسطينية...**، ص ص ٤٢٧ – ٤٢٩، و **يوميات أكرم زعيتر، ١٩٣٥ – ١٩٣٩...**، ص ص ١٤٥ – ١٤٦.

(53) Jérusalem, le 18 août 1936, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 110, officier de liaison à Jérusalem, *Source état-major britannique, situation en Palestine et en Transjordanie (semaine du 31 juillet au 6 août 1936).*

(54) 15 août 1936, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 127, M. d'Aumale...

(55) Michael J. Cohen, *Palestine, Retreat from the Mandate, 1936-1945*, Paul Elek, Londres, 1978, pp. 21-22.

(٥٦) حول القاوقجي، انظر الطبعة التي أعدتها خيرية قاسمية لمذكراته، **فلسطين في مذكرات القاوقجي**، ١٩٧٥.

(٥٧) بيانات مؤتمر بلودان موجودة في: **وثائق الحركة الفلسطينية...**، ص ص ٤٤٨ – ٤٥١، و **وثائق المقاومة الفلسطينية...**، ص ص ٤٣٦ – ٤٣٨.

(58) Porath, *The Palestinian Arab National Movement*, II, pp. 190-192.

(59) 15 août 1936, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 127, M. d'Aumale...

(60) 14 août 1936, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 127, M. Meyrier, délégué général du haut-commissaire...

(61) 11 septembre 1936, Weizmann à Shertok, *Letters...*, XVII, pp. 335-337.

لم تُعرف المسألة إلاّ من خلال رسالة ڤايتسمان، الذي ربما يكون، كعادته، قد شطح بقلمه بعيدًا.

(62) Texte dans Caplan, *Futile Diplomacy...*, t. II, pp. 218-222.

(63) Caplan, *Futile Diplomacy...*, T. II, pp. 220-233.

دروزه، **مذكرات**، المجلد الثاني، ص ص ١٠٠ وما بعدها... **يوميات أكرم زعيتر**، ١٩٣٥ – ١٩٣٩...، ص ص ١٥٦ وما بعدها.

(64). « kântûn » en arabe.

(٦٥) رواية الخلافات موجودة في: دروزه، **مذكرات**، المجلد الثاني، ص ص ١٢٨ – ١٣١.

(66) Jérusalem, le 29 août 1936, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 110, officier de liaison à Jérusalem, *Situation politique et militaire en Palestine et en Transjordanie, semaine du 21 au 28 août.*

(67) Michael J. Cohen, *Palestine, Retreat from...*, pp. 23-25.

(68) Dossier en PRO CO 733/ 315/2.

(69) Jérusalem, le 12 septembre 1936, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 110, officier de liaison à Jérusalem, *Source état-major britannique, situation politique et militaire en Palestine et en Transjordanie,* semaine du 4 au 11 septembre 1936.

دروزه، **مذكرات**، المجلد الثاني، ص ص ١٣٩ – ١٤٠ و١٤٤ –١٤٥.

Voir aussi la lettre de Weizmann à Shertok du 6 septembre 1936, *Letters...*, XVII, pp. 330-331.

(70) 7 septembre 1936, MAE, SDN, 611, 54, Corbin (Londres) à MAE, et 8 septembre MAE, SDN, 611, 62.

(71) 4 septembre 1936, PRO CO 733/315/6.

(72) Dossier en PRO CO 733/ 315/7.

(73) Jérusalem, le 19 septembre 1936, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 110, officier de liaison à Jérusalem, *Source état-major britannique, situation politique et militaire en Palestine et en Transjordanie,* semaine du 12 au 19 septembre 1936.

(٧٤) رددت الصحافة العربية صدى هذه الخلافات، دروزه، مذكرات، المجلد الثاني، ص ص ١٥٠ – ١٥١.

(75) 14 septembre 1936, MAE Levant 1930-1940, Syrie-Liban, 494, 78.

دروزه، مذكرات، المجلد الثاني، ص ١٥١ وص ص ١٦٢ – ١٦٣. يوميات أكرم زعيتر، ١٩٣٥ – ١٩٣٩...، ص ١٧٧.

(76) 7 octobre 1936, MAE, SDN, 611, 75, Lagarde.

(77) 22 octobre 1936, Weizmann à Léon Blum, *Letters...*, XVII, pp. 365-368.

(٧٨) دروزه، مذكرات، المجلد الثاني، ص ص ٢٠٤ وما بعدها.

(79) Dossier en PRO CO 733/ 314/3.

(80) 12 octobre 1936, MAE, SDN, 611, 88.

نصوص الملوك واللجنة العربية العليا بالعربية موجودة في: وثائق الحركة الفلسطينية...، ص ص ٤٥٨ – ١٥٩.

(81) p. 33.

(82) *Rapport...*, p. 254 ;

بالنسبة لعام ١٩٣٦، نحن بإزاء تقدير فيما يتعلق بمعطيات شهر ديسمبر/ كانون الأول.

(83) *Palestine Royal Commission Report*, Londres, 1937, p. 106.

(٨٤) دروزه، مذكرات، المجلد الثاني، ص ص ٣٠٨ – ٣١٢.

(٨٥) دروزه، مذكرات، المجلد الثاني، ص ٢٥٢. يوميات أكرم زعيتر، ١٩٣٥ – ١٩٣٩...، ص ص ٢١٧ – ٢١٩ و ٢٣٠ وما بعدها (قوائم السجناء).

(86) Dossier en PRO CO 733/316/10.

(87) Dossier en PRO CO 733/302/9.

(88) Dossier en PRO CO 733/317/1.

(89) 17 octobre 1936, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 110, officier de liaison à Jérusalem, Jérusalem le 17 octobre 1936, *Source état-major britannique*, situation *politique et militaire en Palestine et Transjordanie.*

(90) 24 octobre 1936, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 110, officier de liaison à Jérusalem, Jérusalem le 17 octobre 1936, *Source état-major britannique*, situation *politique et militaire en Palestine et Transjordanie.*

دروزه، مذكرات، المجلد الثاني، ص ص ٢٦٥ – ٢٦٦ و ٢٦٨ – ٢٦٩.

(91) PRO CO 733/317/2.

(92) Bonne présentation dans Christopher Sykes, *Cross Roads to Israel*, Londres, Collins, 1965, pp. 188 et suivantes.

(93) PRO CO 733/287/2.

(94) 27 novembre 1936, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 127, M. d'Aumale...

(95) 14 novembre 1936, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 110, officier de liaison à Jérusalem, *Situation politique et militaire en Palestine et Transjordanie.*

(٩٦) التفاصيل الكاملة موجودة في: دروزه، مذكرات، المجلد الثاني، ص ص ٣١٤ وما بعدها.

(97) PRO CO 733/319/6 et dossiers suivants.

(98) *Palestine Royal Commission Report.*

(99) Les séances des 25 et 26 novembre sont dans Weizmann, *Papers...*, II, pp. 100-161.

(100) PP. 132-133 : « In Palestine there is not a single picture, not a single song, not a single book, by an Arab nationalist. Their love of the country has not found expression in litterature or in any moral achievment, but in machine guns and in the very successful employment of dynamite which has been acquired illicitly. [...] There is no Palestinian production of anything.»

يكفي تصفح يوميات زعيتر لكي نرى أن الشعر كان أحد الموجهات الكبرى للفعل السياسي في الأوساط العربية. وكانت الاجتماعات السياسية مصحوبة بإلقاء لقصائد قومية.

(101) 4 décembre 1936, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 110, officier de liaison à Jérusalem, *Source état-major britannique, troubles futurs en Palestine.*

(102) Renzo de Felice, *Il Fascismo e l'Oriente, Arabi, Ebrei e Indiani nelle politica di Mussolini*, Bologne, Il Mulino, 1988.

(103) 19 décembre 1936, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 110, officier de liaison à Jérusalem, *Source état-major britannique, situation politique et militaire en Palestine et Transjordanie,*

ودروزه، مذكرات، المجلد الثاني، ص ص ٣٣٦ – ٣٣٧.

(١٠٤) تقارير ضباط الاتصال ومذكرات دروزه.

(105) Weizmann, *Papers...*, II, pp. 161-194.

(١٠٦) بيد أنه يتحدث في تتمة النص عن شرق الأردن بوصفه دولة عربية، ومن ثم فإن لبنان [لا يُعد في نظره دولة عربية].

(107) Weizmann, *Papers...*, II, pp. 195-249.

(108) Weizmann, *Papers...*, II, pp. 250-264.

(109) Shlomo Avineri, *Histoire de la pensée sioniste*, Paris, J.-C. Lattès, 1982, p.246.

(١١٠) من هنا نجد مروية مستفيضة في مذكراته، **مذكرات**، المجلد الثاني، ص ٥٤٣ وما بعدها.

(١١١) النص العربي موجود في: **وثائق المقاومة الفلسطينية...**، ص ٤٦٢.

(١١٢) دروزه، **مذكرات**، المجلد الثاني، ص ص ٣٦٢ وما بعدها.

(١١٣) النص العربي موجود في: **وثائق المقاومة الفلسطينية...**، ص ص ٤٦٣ – ٤٦٩.

(١١٤) النص العربي وجميع الشهادات موجودة في: **وثائق المقاومة الفلسطينية...**، ص ص ٤٧٠ – ٥٩٩.

(١١٥) بحسب تقرير اللجنة الملكية، فمن بين ٣٨٤٠٠٠ يهودي موجودين بشكل شرعي في ٣١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٣٦، لم يُمض ٩٢٠٠٠ وقت الإقامة الكافي لطلب الحصول على الجنسية ولم يطلب ١٢٦٠٠٠ (٤٣% من الـ ٢٩٢٠٠٠ المتبقين) الحصول على الجنسية. ولا يحمل الجنسية الفلسطينية غير ١٦٦٠٠٠ يهودي.

(116) 16 janvier 1937, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 110, officier de liaison à Jérusalem, *Source état-major britannique, situation politique et militaire en Palestine et Transjordanie.*

(117) PRO CO 733/344/11.

(118) 23 janvier 1937, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 110, officier de liaison ...

(119) 6 février 1937, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 110, officier de liaison...

(١٢٠) دروزه، **مذكرات**، المجلد الثاني، ص ص ٣٧٠ وما بعدها.

(121) PRO CO 733/326/4.

(122) Ben Gourion, *My Talks with Arab...*, pp. 104-141.

(123) 13 janvier 1937, dossier en MAE, Nantes, Beyrouth, 808.

(124) MAE, Afrique, 1918-1940, questions générales, 91.

(125) 6 février 1937, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 94.

(126) Voir la dépêche de Martel du 24 mars 1937, MAE, Levant, Palestine, 1930-1940, LXVIII, 319.

(127) C'est la thèse de Dothan, *A Land in the Balance ...*, pp. 193 et suivantes.

(128) 11 février 1937, à Felix Warburg, *Letters...*, XVIII, p. 35.

(129) 17 mars 1937, à Albert J. Sylvester, *Letters...*, XVIII, p. 64.

(130) Rose, *The Gentile Zionists...*, pp. 128-131.

(131) 30 avril 1937, PRO FO 406/75.

(132) Mars-mai 1937, PRO CO 733/346/9.

(133) 15 juin 1937, à Ormsby-Gore, *Letters...*, XVIII, pp. 118-119.

(١٣٤) في هذه الفترة، مرّ تشرشل بمصاعب مالية جسيمة ويقوم رجال أعمال يهود بتمويل معركته ضد الترضية. وقد جرى التأكيد على أن موقفه الممالئ للصهيونية يرجع إلى هذا السبب. بيد أن تعاطفه مع الصهيونية قديم، وعندما سيتعين عليه الاختيار بين حبه للسامية والمصالح الإمبراطورية، فإن الغلبة سوف تكون لهذه الأخيرة.

Voir Richard Lamb, *Churchill as War Leader, Right or Wrong ?* Londres, Bloomsbury, 1993, pp. 8-9.

(135) Michael J. Cohen, *Churchill and the Jews*, Londres, 1985, Frank Cass, pp. 172-174.

(136) Original en français du 29 juin 1937, MAE, Levant, Palestine, 1930-1940, LXVII.

(137) 29 juin 1937, à Stephen Wise, *Letters...*, XVIII, pp.131-136.

(138) Même lettre : « Our job is to make the best of such an opportunity in our own house, with own forces, as a small sovereign State, leaving the problems of expansion and extention to future generations. There is no absolute in this world ; everything is in flux. »

(139) 7 juillet 1937, à Alice Ivy Paterson, *Letters...*, XVIII pp. 145-146 : « The Kingdom of David was smaller ; under Solomon it became an Empire. Who knows... *C'est le premier pas qui coûte !* »

(140) 27 février 1937, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 110, officier de liaison...

(141) 6 mars 1937, MAE, Nantes, Jérusalem B, 110, officier de liaison...

(142) 13 mars 1937, MAE, Nantes, Jérusalem B, 110, officier de liaison...

(143) Sur les Hauranais de Haïfa, Seikaly, *Haifa, Transformation of an Arab Society...*, p. 144.

(144) PRO CO 733/316/3.

(145) 21 mars 1937, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 110, officier de liaison...

(146) 27 mars 1937, Wauchope au Colonial Office, PRO CO 733/332/2.

(147) 19 avril 1937, Wauchope au Colonial Office, PRO CO 733/332/2.

(148) 4, 10, 17, 24 avril 1937, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 110, officier de liaison...

(149) 1er mai 1937, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 110, officier de liaison...

(150) 24 mai 1937, MAE, Nantes, Jérusalem B, 131, M. d'Aumale...

دروزه، مذكرات، المجلد الثاني، ص ص ٤٠٨ – ٤٠٩.

(151) 24 juin 1937, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 131, M. d'Aumale...

(١٥٢) دروزه، مذكرات، المجلد الثاني، ص ص ٤٠٩ وما بعدها.

(153) PRO CO 733/341/10.

(154) 1er juillet 1937, MAE, SDN, 612, 1, Sous-Direction de la SDN à la direction politique, entretien avec Marc Jarblum représentant Weizmann.

(155) 4 juillet 1937, MAE, Nantes, Beyrouth, 650. Le délégué du haut-commissaire auprès de la République syrienne au haut-commissaire.

(156) 5 juillet 1937, MAE, Levant, Palestine 1930-1940, LXVII.

(157) 5 juillet 1937, MAE, Nantes, Beyrouth, 650, haut-commissaire à Diplomatie Paris.

(158) 7 juillet 1937, MAE, Nantes, Beyrouth, 650.

الفصل التاسع
الخطة الأولى لتقسيم فلسطين

(1) MAE, Nantes, Beyrouth, 652.

(2) Original en anglais. Il existe une traduction française pour la SDN en MAE, SDN, 614.

(3) « The Jewish Problem is not the least of the many problems which are disturbing international relations at this critical time and obstructing the path to peace and prosperity. If the Arabs at some sacrifice could help to solve that problem, they would earn the gratitude not of the Jews alone but of all the Western World.»

(4) PRO FO 406/76.

(5) MAE, Nantes, Beyrouth, 650.

(٦) وهو ما يلاحظه دروزه، **مذكرات**، المجلد الثاني، ص ٤٢٢.

(7) Série des rapports venant du consulat de France à Jérusalem et destinés au haut-commissaire à Beyrouth en MAE, Nantes, Beyrouth, 650.

دروزه، **مذكرات**، المجلد الثاني، ص ص ٤٢٣ وما بعدها.

(٨) **وثائق المقاومة الفلسطينية...**، ص ص ٦٠٠ – ٦٠١.

(9) Itzhak Galnoor, *The Partition of Palestine. Decision Crossroads in the Zionist Movement*, State University of New York Press, 1995, p. 63.

(10) 10 juillet 1937, Wauchope à Cosmo Parkinson, PRO FO 371/20811.

(11) 21 juillet 1937, Witasse à Delbos, MAE, K-Afrique, Égypte, 97, 41-42, A/S *du Gouvernement égyptien et de la question palestinienne.*

(12) Abd al-Fattah Muhammad El-Awaisi, *The Muslim Brothers and the Palestine Question, 1928-1947*, Tauris Academic Studies, Londres 1998.

(١٣) النصوص موجودة في: **وثائق المقاومة الفلسطينية...**، ص ص ٦٠٢ – ٦٠٩.

(14) 18 juillet 1937, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 110, officier de liaison...

(15) 14 juillet 1937, Wauchope à Cosmo Parkinson, PRO FO 371/20811.

(16) 19 juillet 1937, Wauchope à Cosmo Parkinson, PRO FO 371/20811.

(١٧) دروزه (شاهد عيان على ما حدث)، **مذكرات**، المجلد الثاني، ص ص ٨٩٠ – ٨٩١.

(18) PRO FO 371/20811.

(19) *Foreign Relations of United States* (FRUS), 1937, II, pp. 890-891.

(٢٠) يجب فهم التشدد الأميركي من زاوية الوضع في الصين. فـ «المعاهدات غير المتكافئة» كانت تتميز بالطابع نفسه الذي تتميز به الامتيازات، و، في تلك الفترة، كانت تشكل أداة للحدّ من التوسع الياباني، ومن هنا الاحتراس الأميركي فيما يتعلق بهذا الموضوع.

(21) FRUS, 1937, II, p. 893.

(22) FRUS, 1937, II, p. 905.

(23) 2 août 1937, MAE, SDN, 612, 132 et suivante, Note du chargé d'affaires aux États-Unis.

(24) 9 juillet 1937, MAE, Nantes, Beyrouth, 650, haut-commissaire Beyrouth à Diplomatie Paris.

(25) MAE, SDN, 612, 101, et PRO CO 733/353/1.

(26) Dossier en MAE, Nantes, Beyrouth, 649, et Philip Khoury, *Syria and the French Mandate*, pp. 534-562.

(27) 11 août 1937, MAE, SDN, 612, 148.

(28) Dossier en MAE, Nantes, Beyrouth, 650.

(29) Nicosia, *The Third Reich and the Palestine Question...*, pp. 56-57.

(30) Extrait du jugement du procès Eichmann in Léon Poliakov, *Le Procès de Jérusalem, juger Adolf Eichmann*, Paris, Calmann-Lévy , 1963, pp. 135-136.

(31) Eliahu Ben Elissar, *La Diplomatie du III[e] Reich et les Juifs (1933-1939)*, Paris, Christian Bourgois, 1969, p. 194.

(32) Tom Segev, *Le Septième Million*, Paris, Liana Lévi, 1993, pp. 40-41.

يؤكد الحكم الصادر في قضية آيخمان أنه كان في مهمة تجسس وكان مكلّفًا بشكل خاص بالاتصال بالحاج أمين الحسيني (Poliakov, p. 136). ويجب أن نرى هنا رغبة واعية أو لا واعية في ربط الفلسطينيين بالهولوكوست، فالحاج أمين لم يكن موجودًا في ذلك الوقت في فلسطين وكان الخط السياسي الألماني يتمثّل آنذاك في رفض هذا النوع من الاتصالات بالعرب. وقبل الحرب، لم تكن لآيخمان من علاقات إلاّ مع الصهيونيين (فهو يحضر المؤتمر الصهيوني في زيورخ في عام ١٩٣٧).

(33) Renzo de Felice, *Il Fascismo e l'Oriente...*

(34) 29 juillet 1937, MAE, SDN, 612, 112, analyse des débats parlementaires britanniques. PRO CO 733/352/1.

(٣٥) في ذلك الوقت، نجد أن الجيش البريطاني، في حال نشوب حرب مع ألمانيا، لم يكن بوسعه أن يفكر في قوة حملة [بريطانية] في أوروبا يزيد حجمها عن فرقتين ...

(36) Procès-verbal de la trente deuxième session extraordinaire de la Commission des Mandats.

(37) Itzhak Galnoor, *The Partition of Palestine. Decision Crossroads in the Zionist Movement...*, Benny Morris, « Falsification dans les Archives sionistes », *Revue d'études palestiniennes*, n°51, printemps 1994, pp.95-104.

(38) T. G. Fraser, « A Crisis of Leadership, Weizmann and the Zionist Reactions to the Peel Commission's Proposals, 1937-1938 », *Journal of Contemporary History*, vol. 23, 1988, pp. 657-680.

(39) *Paix et Droit*, septembre-octobre 1937.

(40) Texte original en français dans MAE, SDN, 612, 180.

(41) MAE, SDN, 612, 174.

(42) MAE, SDN, 612.

(43) Caplan, *Futile Diplomacy...*, T. II, pp. 68-77.

(44) *Report ... for the year 1937*, Londres, 1938, pp. 11-12.

(٤٥) بحسب تقرير ضابط الاتصال.

(٤٦) يتعلق الأمر بسمسار متهم ببيع أراض لليهود.

(47) PRO CO 733/351/8.

(48) 1er septembre 1937, MAE, Nantes, Jérusalem, 649, M. Meyrier, délégué général du Haut Commissaire, à Son Excellence Monsieur le Ministre des Affaires étrangères.

(٤٩) مذكرات الحاج أمين الحسيني، دمشق، ١٩٩٩. يبدأ هذا النص عشية نفيه من فلسطين.

(٥٠) أبو شقرا، الحاج أمين...، ص ص ٢١٩ – ٢٢٦.

(51) 5 septembre 1937, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 129, Le gérant de la chancellerie de Jaffa à M. Le Consul gérant le consulat général de France en Palestine, *Troubles en Palestine*.

(52) 6 septembre 1937, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 129, Le consul gérant..., *Situation politique en Palestine. Nouveaux attentats terroristes.*

(٥٣) المصادر: تقارير ضابط الاتصال.

(٥٤) بالإضافة إلى محاولة اغتيال.

(55) Dossier complet en MAE, Nantes, Beyrouth, 649-650.

(56) « Réactions arabes contre le sionisme », *in Entretiens sur l'évolution des pays de civilisation arabe*, t. III, 3e année, communications présentées à la réunion tenue à Paris du 11 au 13 juillet 1938 sous les auspices de l'Institut d'études islamiques de l'Université de Paris et du Centre d'études de politique étrangère. Paris, Paul Hartman, 1938(?), pp. 42-61.

(٥٧) التشديد من طرف مونتاني.

(58) PRO CO 733/314/2.

(59) 25 septembre 1937, MAE, SDN, 612.

(60) 6 septembre 1937, PRO CO 733/353/8.

(61) PRO CO 733/333/14.

(62) 18 septembre 1937, 18 septembre, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 129, Le consul gérant le consulat général de France…, *Situation politique en Palestine.*

(63) PRO CO 733/352/3.

(64) 28 septembre 1937, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 129, Le Consul gérant le consulat général..., *Assassinat du District Commissioner anglais de Nazareth.*

(٦٥) دروزه، **مذكرات**، المجلد الثالث، ص ٣١. وقد عرفهم شخصيًّا، وإن كان بعد اغتيال أندروز.

(66) 29 septembre 1937, Battershill au Colonial Office, PRO CO 733/332/11.

(67) 5 octobre 1937, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 129, Le gérant de la Chancellerie de Jaffa.

(68) 9 octobre 1937, PRO CO 733/332/11.

(69) Rapports de l'officier de liaison. Sur la situation générale, voir PRO CO 733/333/2.

(70) 15 octobre 1937, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 111, officier de liaison à Jérusalem…

(٧١) **مذكرات الحاج أمين...**، ص ٣٢. ويقول أعداؤه أنه هرب «في ثياب امرأة».

(٧٢) **مذكرات الحاج أمين...**، ص ٣٦.

(٧٣) تقارير ضابط الاتصال.

(٧٤) يهود بالأخص، قتلهم عرب.

(٧٥) عرب بالأخص، قتلهم يهود.

(٧٦) يهودي وعربيان.

(٧٧) كلهم رجال شرطة.

(78) 3 novembre 1937, MAE, Afrique, 1918-1940, Égypte, V, 97.

(79) PRO CO 733/332/12.

(80) PRO CO 733/354/1.

(81) PRO CO 733/381/5.

(82) 3 décembre 1937, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 111, officier de liaison ...

(83) 4 décembre 1937, MAE, Nantes, Jérusalem B, 111, officier de liaison ...

(٨٤) دروزه، **مذكرات**، المجلد الثالث، ص ص ١١٢ – ١١٧.

(85) Ben Elissar, *La Diplomatie du III^e Reich...*, pp.223-224.

(86) R. Melka, « Nazi Germany and the Palestine Question », *Middle Eastern Studies*, vol. 5, octobre 1969, n°3, pp. 221-233.

(87) 17 décembre 1937, MAE, Nantes, Jérusalem B, 111, officier de liaison à Jérusalem, Source état-major britannique, *Bandes armées*.

(88) 1^er janvier 1938, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 111, officier de liaison à Jérusalem...

(٨٩) تقارير ضابط الاتصال.

(٩٠) شرطي عربي، شرطي يهودي، يهوديان قُتلا على طريق القدس – يافا.

(٩١) يهودي قُتل على طريق القدس – يافا.

(٩٢) ثلاثة يهود قُتلوا على طريق القدس – يافا.

(٩٣) عالم آثار إنجليزي واثنان من المتعاونين العرب.

(٩٤) شرطي يهودي.

(٩٥) يهودي قُتل على طريق القدس – يافا.

(٩٦) شرطي بريطاني، شرطي عربي، شاب عربي غير محدَّد الهوية و٣ محدَّدو الهوية.

(٩٧) عربيان.

(٩٨) شرطي عربي وأخوه.

(٩٩) ضابط بريطاني.

(100) PRO CO 733/354/2.

(101) MAE, SDN, 613.

(102) 3 février 1938, à Osmond d'Avigdor-Golsmid, *Letters...*, XVIII, p. 403.

(103) PRO CO 733/381/4.

(104) Caplan, *Futile Diplomacy...*, T. II, pp.78-84, Michael J. Cohen, « Secret Diplomacy and Rebellion in Palestine, 1936-1939 », *Middle Eastern Studies*, 8, 1977, pp. 379-404.

(105) FRUS, 1938, II, pp. 894-895, 903-913.

(١٠٦) دروزه، مذكرات، المجلد الثالث، ص ص ١٥١ – ١٦١(رواية مطولة للّقاءات).

(107) Exposé détaillé dans Ben Gourion, *My Talks with Arab...*, pp. 141-185.

(١٠٨) دروزه، مذكرات، المجلد الثالث، ص ص ١٧٨ – ١٧٩.

(١٠٩) دروزه، مذكرات، المجلد الثالث، ص ص ٢٢٠ – ٢٤٤.

(110) le 5 décembre 1937, à Louis Lipsky, *Letters...*, XVIII, p. 249, à Simon Marks, même jour, p. 251.

(111) *Letters,* XVIII, pp. 256-262 et 267-272.

(112) 31 décembre 1937, à Leopold S. Amery, à Léon Blum, à Osmond d'Avigdor-Goldsmid, à sir John Shuckburgh, *Letters...*, XVIII, pp. 275-287.

(113) 20 janvier 1938, à Ormsby-Gore, *Letters...*, XVIII, pp. 292-297.

(114) 20 janvier 1938, PRO CO 733/333/15.

(115) PRO CO 733/381/1.

(116) Il part prendre le commandement des forces stationnées en Grande-Bretagne. Durant la guerre, il sera successivement chef d'état-major impérial puis à partir de 1942 chef de la mission militaire britannique aux États-Unis et l'architecte de la grande alliance militaire avec le général Marshall. Il mourra en novembre 1944 à Washington et sera enterré au cimetière militaire américain d'Arlington. Alex Danchev, « Field-Marshal Sir John Dill », in John Kegan, *Churchill's Generals*, Londres, Warner Books, 1992, pp. 51-69.

(117) *The Palestine Campaigns*, 1931, *Allenby : a Study in Greatness,* 1940.

(118) 15 décembre 1937, Saint Antony's College, MacMichael papers, Lettre d'Ormsby-Gore à MacMichael. Voir aussi la note sur le nouveau haut-commissaire datée du 1er mars 1938, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 112.

(119) Par exemple en PRO CO 733/367/3.

(120) *Report ... for the year 1937,* Londres, 1938, p. 14 et *Report... for the year 1938,* Londres, 1939, p. 22.

(١٢١) المصادر: تقارير ضابط الاتصال.

(١٢٢) مختار يهودي.

(١٢٣) عربي مشتبه بأنه مرشد للشرطة.

(١٢٤) عربيان قتلهما عرب، عربي قتله مجهولون، يهودي في مستوطنة.

(١٢٥) لا توجد بيانات.

(١٢٦) لا توجد بيانات.

(١٢٧) شرطي يهودي، شرطيان عربيان، شرطيان بريطانيان، ٧ مدنيين من العرب، مدنيان يهوديان.

(١٢٨) مدنيان عربيان، ٣ مدنيين من اليهود، شرطي يهودي، شرطي عربي، ٣ جنود بريطانيين.

(١٢٩) كلهم من المدنيين العرب، بين مخاتير ومتعاونين مع الشرطة وضحايا رصاصات طائشة.

(130) 14 avril 1938, PRO CO 733/366/4.

(131) 14 juillet 1938, MacMichael au Colonial Office, PRO CO 733/366/4.

(132) *Survey...*, I, p. 185. Dossiers sur l'immigration en PRO CO 733/364/1.

(133) *Report... for the year 1937,* Londres, 1938, p. 23, et *Report... for the year 1938,* Londres, 1939, p. 29. La question de l'immigration illégale est traitée en PRO CO 733/364/4 et suivants.

(134) PRO CO 733/381/1.

(135)26 avril 1938, MAE, Levant, Palestine, 1930-1940, LXVII, 172, Martel, Beyrouth.

(136) 16 mars 1938, MAE, Levant, Palestine 1930-1940, LXVII, 150.

(137) Henry Laurens, « La France, le Grand Mufti et la révolte palestinienne », *Revue d'études palestiniennes*, nouvelle série, été 1995, n°4, pp. 63-78.

(138) 12 mai 1938, CO 733/367/2.

(139) 30 mai 1938, MAE, Levant, Palestine, 1930-1940, LXI, 149.

(140) Caplan, *Futile Diplomacy*..., II, pp. 92-95. 21 mai 1938, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 111, officier de liaison à Jérusalem... PRO CO 733/381/8.

(141) Caplan, *Futile Diplomacy*..., II, pp. 89-92. PRO CO 733/381/6.

(١٤٢) بالضبط، في عام ١٩٤٨، ٨٢٥ ٠٠٠ يهودي في مقابل ١ ٢٤٠ ٠٠٠ عربي

(FRUS, 1938, II, p. 911).

(143) Procès-verbal de la trente-quatrième session de la Commission des Mandats tenue à Genève du 8 au 23 juin 1938.

(144) 27 avril 1938, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 112, officier de liaison à Jérusalem...

(145) 7 mai 1938, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 112, officier de liaison à Jérusalem...

(١٤٦) المصادر: تقارير ضابط الاتصال.

(١٤٧) بينهم ٦ شرطيين عرب ومدني عربي.

(١٤٨) ٥ مدنيين من العرب.

(١٤٩) شرطيان عربيان، مختاران عربيان، مدنيان عربيان.

(١٥٠) ٣ رجال شرطة عرب، شرطي يهودي، ٣ مدنيين من اليهود، ٥ مدنيين من العرب أحدهم على يد يهودي، ١ من الأجانب.

(١٥١) شرطي بريطاني، ٩ مدنيين عرب، مختار عربي.

(١٥٢) ٣ عرب، يهوديان، جندي بريطاني.

(١٥٣) ٣ يهود، ٣ عرب.

(١٥٤) ٨ عرب، ٥ يهود.

(١٥٥) عربيان ويهودي في هجوم على قهوة عربية على حدود يافا - تل أبيب، قس إيطالي، يهوديان وعربيان.

(156) 6 juillet 1938, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 112, officier de liaison à Jérusalem...

(157) 28 juin 1938, MAE, Nantes, Beyrouth, 653, haut-commissaire à MAE.

(158) *Le feu et les ruines, en Palestine* la martyre, opuscule publié en différentes langues en 1938, ici la version française, p. 26. Les historiens israéliens Tom Segev (*C'était en Palestine...*) et Naomi Shepherd (*Ploughing Sand...*) donnent sans dates des récits équivalents. Voir aussi Swedenburg, *Memories of Revolt.*

(159) Ian Black & Benny Morris, *Israel's Secret Wars, A History of Israel's Intelligence Services*, Grove Weidenfeld, New York, 1991, pp. 14-16.

(160) Trevor Royle, *Orde Wingate, Irregular Soldier*, Londres, Weidenfield, 1995.

(161) Analyses éclairantes d'Anita Shapira dans *Land and Power*, pp. 250-257.

(162) 15 juillet 1938, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 112, officier de liaison à Jérusalem...

(163) Communiqué du quartier général de la rébellion arabe en Palestine in 30 juillet 1938, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 112, officier de liaison à Jérusalem...

(١٦٤) تقارير ضابط الاتصال.

(١٦٥) بين ٢٥ أغسطس/ آب و٧ سبتمبر/ أيلول، ٥٠ قتيلاً: ٢٤ عربيًا، ١١ يهوديًا، ١٣ جنديًا و«آخران».

(166) Swedenburg, *Memories of Revolt,*

إشارات عديدة إلى التعارض الاجتماعي من جانبين، احتقار الأغنياء لـ«الجهلاء»، تمرد الفلاحين الاجتماعي.

(١٦٧) دروزه، مذكرات، المجلد الثالث، ص ص ٧٤٥ - ٧٤٦. وقد تألم تألمًا عميقًا من هذه الاتهامات، لاسيما أنه كان يعتبر الدجاني صديقًا شخصيًا له. وهو يكذب بشكل عام الاتهامات الخاصة بالاغتيال، مؤكدًا على العكس من ذلك أن تعليماته الصادرة إلى الثوار كانت تتمثل في عدم ارتكاب مثل هذه الأعمال.

Swedenburg, *Memories of Revolt,* pp. 102-103,

يشير إلى أثر مصرع الدجاني الذي لا يزال قائمًا.

(168) 20 août 1938, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 112, officier de liaison à Jérusalem...

(169) 3 septembre 1938, MAE, Nantes + Beyrouth, 651, le conseiller d'ambassade chargé du consulat général..., 10 septembre 1938, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 112, officier de liaison à Jérusalem...

(170) 3 septembre 1938, MAE, Nantes, Beyrouth, 651, le conseiller d'ambassade chargé du consulat général...

(171) 4 septembre 1938, FRUS, 1938, II, pp. 943-944.

(١٧٢) بين ٨ و٢١ سبتمبر/ أيلول، ٥٥ قتيلاً: ٢٧ عربيًا، ٢٣ يهوديًا، ٥ رجال شرطة أو عسكريين.

(١٧٣) بين ٢٢ سبتمبر/ أيلول و٥ أكتوبر/ تشرين الأول، ٦٧ قتيلاً: ٣٢ عربيًا، ٣١ يهوديًا، ٣ جنود أو رجال شرطة بريطانيين، ١ من الأرمن.

(١٧٤) بالنسبة لنصف الشهر، ٣٥ قتيلاً: ٢٢ عربيًا، ١٢ يهوديًا، جندي واحد.

(١٧٥) بالنسبة لنصف الشهر، ٣١ قتيلاً: ١٩ عربيًا، ١٠ يهود، جنديان.

(176) 14 mars 1938, à lord Halifax, *Letters...*, XVIII, pp. 337-341. Voir aussi à Malcolm MacDonald, le 12 juillet 1938, pp. 417-426, sur Lampson : « I found him attaching a grotesquely exaggerated importance to the Palestinian problem, which he seemed to regard as the main cause of unrest in Egypt. »

(177) PRO CO 733/366/4.

(178) PRO CO 733/366/4.

(179) PRO CO 733/385/21.

(١٨٠) دروزه، **مذكرات**، المجلد الثالث، ص ٢٦٢.

(١٨١) إشارات عديدة في **مذكرات** دروزه.

(١٨٢) دروزه، **مذكرات**، المجلد الثالث، ص ص ٥١٦ – ٥١٨.

(١٨٣) دروزه، **مذكرات**، المجلد الثالث، ص ص ٦٦١ – ٦٦٢.

(184) 10 septembre 1938, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 112, officier de liaison à Jérusalem...

(185) 1er septembre 1938, MAE, Levant, Palestine, 1930-1940, LXI, 184.

(186) 1er septembre 1938, PRO CO 733/368/3.

(187) Sur ce dossier, voir Michael Marrus, *Les Exclus. Les réfugiés européens au xxe siècle*, Paris, Calmann-Lévy, 1986, pp. 166-177 (l'année 1938).

إشارات عديدة في **مذكرات** دروزه.

(188) Melvin I. Urofsky, *American Zionism from Herzl to the Holocaust*, University of Nebraska Press, 1975, p. 409.

(189) 2 avril 1938, dépêche de Lampson rapportant les discussions de Weizmann au Caire, PRO CO 733/381/7.

(190) « It was a matter of policy and arithmetic. He would have to abandon the older Jews to their fate in Europe. They must have die off as best they may. He wished only for youth. »

(191) Weizmann « gave me to understand, that he would feel that the new Jewish State would have failed in its purpose if it did not find some means of extending its borders beyond the limits set out in the partition scheme ».

(192) 3 avril 1938, à Stephen Wise et Louis Lipsky, *Letters...*, XVIII, pp. 347-348.

(193) « Here again our community in America gains an importance which becomes more patent to the Western democracies than was the case hitherto. »

(194) Communiqué de presse du 17 juin 1938, FRUS, 1938, II, pp. 928-929.

(195) 585 PRO FO 371/21864/22.

(196) PRO FO 371/21864/10.

الفصل العاشر

الكتاب الأبيض الصادر عام ١٩٣٩

(1) *Entretiens sur l'évolution des pays de civilisation arabe*, T. III, 3^{e} année, communications présentées à la réunion tenue à Paris du 11 au 13 juillet 1938 sous les auspices de l'Institut d'études islamiques de l'Université de Paris et du Centre d'études de politique étrangère.

(2) Exemple de cette attitude dans les milieux dirigeants britanniques in John Charmley, *Churchill The End of Glory*, Londres, Sceptre, 1993, pp. 336-337.

(3) 19 octobre 1938, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 133, M. de Witasse, ministre de France en Égypte... MAE, Nantes, Beyrouth, 651, Revue de la presse et des questions musulmanes.

(4) 11 octobre 1938, MAE, Nantes, Beyrouth, 650, M. Jean Lescuyer, Conseiller d'ambassade chargé de la légation de France en Irak ...

(5) *Palestine Commission Report*, Londres, octobre 1938.

(6) 12 octobre 1938, mémorandum de Bagallay, FO 371/21864.

(7) PRO CO 733/385/21.

(8) 3 octobre 1938, à Solomon Goldman, *Letters...*, XVIII, p. 465. 6 octobre, à Goldman, Wise et Lipsky, p. 468.

(9) FRUS, 1938, II, p. 960.

(10) FRUS, 1938, II, pp. 953-955.

(11) MAE, SDN, 613, 135.

(12) Y. Porath, *In Search of Arab Unity*, Londres, Frank Cass, 1986, pp. 77-78.

(13) MAE, Nantes, Beyrouth, 650.

(14) PRO CO 733/386/17.

(15) MAE, Nantes, Beyrouth, 650.

(16) MAE, SDN, 613, 155.

(17) PRO CO 733/364/2.

(18) 1er novembre 1938, PRO CO 733/369/6.

(19) Novembre 1938, Outline of a scheme of local autonomy for Palestine, PRO CO 733/386/18.

(20) 17 novembre 1938, MAE, Nantes, Beyrouth, 651, Le conseiller d'ambassade chargé du Consulat général de la République à Jérusalem ... *Lettre de Fakhri Bey Nachachibi au Haut-Commissaire britannique.*

(21) 19 novembre 1938, MAE, Nantes, Beyrouth, 650, Le conseiller d'ambassade...

(22) 26 novembre 1938, MAE, Nantes, Beyrouth, 650. Ambassade Londres à MAE.

(23) 12 novembre 1938, MAE, Nantes, Beyrouth, 650. Diplomatie Paris à Haut-Commissaire.

(24) 27 novembre 1938, MAE, Levant, Paris, LXI, 233, M. Meyrier, Délégué-Général du Haut-Commissaire à SE M. le Ministre des Affaires étrangères.

(25) Décembre 1938, Afrique 1918-1940, questions générales, LXXXI, Haut-Comité Méditerranéen

(26) PRO CO 733/387/9.

(27) 7 décembre 1938, extrait des discussions du cabinet britannique, PRO CO 733/366/4. Voir aussi la correspondance de Bullard, PRO FO 371/23279,

ودروزه، مذكرات، المجلد الثالث، ص ص ٧٦٣ وما بعدها.

(28) FRUS, 1938, II, pp. 995-998.

(29) 22 décembre 1938, compte rendu d'une discussion entre Summer Welles et Mallet, PRO FO 371/23279/178.

(30) 2 janvier 1939, MAE, Nantes, Beyrouth, 650, Diplomatie Paris à Haut-Commissaire Beyrouth.

(٣١) بالنسبة لنصف الشهر، ٢٠ قتيلاً: ١٢ عربيًا، ٤ يهود، ٤ جنود.

(٣٢) بالنسبة لنصف الشهر، ٣٠ قتيلاً: ١٩ عربيًا، ٦ يهود، ٥ جنود.

(٣٣) بالنسبة لنصف الشهر، ٢٢ قتيلاً، بينهم ١٢ عربيًا، ٨ يهود، جندي، واحد من الألمان (كذا).

(٣٤) بالنسبة لنصف الشهر، ٢١ قتيلاً:١٢ عربيًا، ٨ يهود، جندي.

(٣٥) بالنسبة لنصف الشهر، ٢٠ قتيلاً: ١٠ عرب، ٨ يهود، ضابط شرطة إنجليزي، جندي.

(٣٦) بالنسبة لنصف الشهر، ٢٨ قتيلاً: ١٥ عربيًا، ١١ يهوديًا، شرطي إنجليزي، جندي.

(٣٧) دروزه، مذكرات، المجلد الثالث، ص ص ٧٥٣ – ٧٥٦.

(38) Dossier en MAE, Nantes, Jérusalem, B, 133, et MAE, Nantes, Beyrouth, 652.

(٣٩) دروزه، مذكرات، المجلد الثالث، ص ص ٨٠٠ وما بعدها.

(40) PRO FO 371/2322.

(41) Dossier en PRO FO 371/23220.

(42) 30 janvier 1939, PRO FO 371/23222.

(43) Voir les *Informations de Palestine*, bulletin bimensuel publié sous les auspices de l'Agence juive pour la Palestine auprès de la Société des Nations, 13 janvier 1939, n°72.

(44) Compte rendu d'un entretien entre Weizmann et MacDonald le 4 février 1939, PRO F0 371/23223.

(45) PRO FO 371/23221.

(46) 27 janvier 1939, MAE, Nantes, Beyrouth, 650.

(47) MAE, Papiers Puaux.

(48) MAE, Nantes, Beyrouth, 650.

(٤٩) دروزه، مذكرات، المجلد الثالث، ص ٨٢٥،

MAE, Papiers Puaux, et MAE, Nantes, Beyrouth, 650.

(50) Weizmann, *Papers*..., II, pp. 341-360.

(51) PRO FO 371/23223.

(52) Ben Gourion, *My Talks*..., pp. 230-238.

(53) Weizmann, *Papers*..., II, pp. 360-363.

(54) Extrait des discussions du Cabinet le 8 février 1939, PRO CO 733/406/11.

(55) 10 février 1939, PRO FO 371/23223.

(٥٦) بدأ الجدل من جديد من جراء نشر كتاب أنطونيوس

The Arab Awakening

في عام ١٩٣٨، والذي تضمن نشر النسخة العربية من الوثائق. وهذه المرة، سوف يجري العمل استنادًا إلى الوثائق التي يحتفظ بها البريطانيون.

(57) Extrait des discussions du Cabinet le 15 février 1939, PRO FO 371/23224.

(58) PRO FO 371/23224.

(59) 20 février 1939, PRO FO 371/23224.

(60) PRO FO 371/23225, et Caplan, *Futile Diplomacy*..., II, pp. 240-251.

(61) Réunion du Committee on Palestine du 23 février 1939 sous la présidence de Chamberlain, PRO FO 371/23225.

(62) PRO FO 371/23225.

(63) Extrait des délibérations du cabinet britannique du 2 mars 1939, PRO CO 733/406/11.

(64) FO 371/23228, Caplan, *Futile Diplomacy*..., II, pp. 252-260, Ben Gourion, *My Talks*..., pp. 258 et suivantes.

(65) Extrait des délibérations du cabinet britannique du 8 mars 1939, PRO CO 733/406/11.

(66) FRUS, 1939, IV, p. 737.

(67) 22 mars 1939, Extrait des délibérations du Cabinet britannique, PRO CO 733/406/11.

(٦٨) دروزه، مذكرات، المجلد الثالث، ص ص ٨٢٥ وما بعدها.

(69) 21 avril 1939, PRO CO 733/398/4, le secrétaire d'État au Haut-Commissaire.

(٧٠) بالنسبة لنصف الشهر، ٢٧ قتيلاً: ٢١ عربيًّا، ٤ يهود، جنديان.

(٧١) بالنسبة لنصف الشهر، ١٩ قتيلاً: ١٠ عرب، ٧ يهود، جندي، واحد من المصريين.

(٧٢) بالنسبة لنصف الشهر، ٦١ قتيلاً: ١٧ عربيًّا، ١٠ يهود، جندي، رجل شرطة، بالإضافة إلى ٣٢ عربيًّا قتلتهم قنابل يهودية.

(٧٣) بالنسبة لنصف الشهر، ٢٦ قتيلاً: ١٦ عربيًّا، ٩ يهود، ضابط بريطاني في الفيلق العربي.

(74) 15 mars 1939, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 112, officier de liaison à Jérusalem, Maintien de la sécurité en Palestine.

(75) 29 mars 1939, MAE, Levant, Palestine, LXI, 249, M. Gabriel Puaux, Haut-Commissaire de la République française.

(76) 28 avril 1939, MAE, Nantes, Beyrouth, 653, Daladier, Président du Conseil et Ministre de la Défense Nationale, à M. Le Ministre des Affaires étrangères

«أرى أن من المناسب للغاية تلبية أي طلب للبريطانيين، من شأنه أن يسهل لهم النضال ضد انتفاضة فلسطين. وقد تأخذ مساعدتنا لهم شكل حراسة جد مُحكمة على الحدود وتفاهم بشأن المتمردين اللاجئين في أراضينا».

(77) Pour la quinzaine, 18 tués : 14 Arabes et 4 Juifs.

(78) 14 avril 1939, PRO CO 733/398/4, GHQ Palestine and Transjordan au War Office.

(79) 24 avril 1939, MAE, Nantes, Beyrouth, 654, Le conseiller d'ambassade chargé du Consulat général de la République à Jérusalem ..., *Restriction de l'immigration juive en Palestine*.

(٨٠) بالنسبة لنصف الشهر، ٢٦ قتيلاً: ١٩ عربيًّا و٧ يهود.

(٨١) بالنسبة لنصف الشهر، ١٦ قتيلاً: ١٢ عربيًّا، ٣ يهود، واحد من الإنجليز.

(82) 18 mai 1939, MAE, Nantes, Beyrouth, 654, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 133.

(83) Voir la dépêche du Consul général des États-Unis à Jérusalem, Wadsworth, le 12 juin 1939, FRUS, 1939, IV, pp. 774-777.

(84) 20 juin 1939, MAE, Nantes, Beyrouth, 654, M. Lucas, consul de France à Caiffa...

(85) Ben Elissar, *La Diplomatie du III[e] Reich*, pp. 423-424.

(٨٦) بالنسبة للأسابيع الثلاثة الأخيرة، ٤١ قتيلاً: ٢٨ عربيًا، ٧ يهود، ٦ إنجليز (رجل شرطة، ضابط، ٤ جنود).

(٨٧) تقارير ضابط الاتصال تصبح غير متماسكة إلى حدٍّ ما خلال هذه الفترة، حيث نجد أخطاء واضحة في تسجيل البيانات. وقد أخذت الأرقام الإجمالية من الجداول الإجمالية للأسابيع الثمانية الأخيرة.

(٨٨) بالنسبة لنصف الشهر، ١٧ قتيلاً: ١٣ عربيًا، ٣ يهود، واحد من الإنجليز.

(89) FRUS, 1939, IV, pp. 757-758.

(90) MAE, SDN, 613, 222.

(91) MAE, Nantes, Jérusalem, B, 133.

(٢٩) دروزه، **مذكرات**، المجلد الثالث، ص ص ٨٣٩ – ٨٤٠.

(93) Marius Schattner, *Histoire de la droite israélienne...*, pp. 180-186.

(94) Ronald W. Zweig, *Britain and Palestine during the Second World War*, Londres, Boydell Press, 1986, pp. 6- 20.

(٩٥) بالنسبة لنصف الشهر، ٨ قتلى: ٥ عرب، يهوديان، رقيب شرطة إنجليزي.

(٩٦) بالنسبة لنصف الشهر، ١١ قتيلاً: ٩ عرب، يهودي واحد، جندي.

(٩٧) تغيير ذو دلالة للعنوان، قياسًا إلى الجداول السابقة.

(٩٨) بيانات غير متوافرة. وأنا أشكر جهاز محفوظات نانت الذي قام ببحوث تكميلية استجابة لطلبي.

(٩٩) بالنسبة لنصف الشهر، ١٩ قتيلاً: ١٤ عربيًا، ٣ يهود، ضابط، جندي (**كذا**: خلال تلك الفترة، يبدو أن ضابط الاتصال قد واجه بعض مشكلات في الجمع).

(100) *Letters*..., XIX, p. 145.

(101) 4 septembre 1939, Consul des États-Unis à Jérusalem..., FRUS, 1939, IV, pp. 799-802.

(١٠٢) لا توجد بيانات بشأن توزيع القتلى.

(103) Ian Kershaw, *Hitler*, T. II, Paris, Flammarion, 2000, p. 252.

(١٠٤) التفسير الذي قدمه Ernst Nolte لهذا التصريح في كتابه

La Guerre civile européenne 1917-1945, Paris, édition des Syrtes, 1997, p. 346,

يعد غريبًا بشكل خاص. فهو يرى فيه «إعلان حرب يهوديًا» لا يمكن اعتباره عديم الأهمية. «فهتلر قد جعل من جماعة من البشر أعداء قاتلين له، مع أن من المؤكد أنهم لم يكونوا بتلك الدرجة من القوة التي لم يكف عن زعمها، وإن كانوا قد تمتعوا، في إنجلترا وأميركا، بنفوذ عظيم بلا شك». والواقع أن النازيين وحدهم هم الذين اعتقدوا أن اليهود لهم نفوذ في اتخاذ الديموقراطيات قراراتها. وخلال الحرب العالمية الثانية، سيكون النفوذ اليهودي في البلدان الأنجلو- ساكسونية معدومًا من الناحية العملية. بل إن من غير المؤكد أن النازيين قد علموا بتصريح ڤايتسمان. وبالنظر إلى أن نولته مؤرخ جيد، فقد كان عليه أن يقدم البرهان على زعمه بالإحالة إلى مراجع أرشيفية بدلاً من أن يزعم: «لم يجر بعد حسم مسألة ما إذا لم يكن تصريح ڤايتسمان قد كان على أي حال أهوجًا أو كان بالفعل، على العكس من ذلك، موفقًا إلى حد بعيد، باعتبار أنه ربما كان المراد من وراء صدوره أن يؤدي إلى احتجاز اليهود، ومن ثم، إلى السماح بحمايتهم وتأمين مصير لهم، من المؤكد أنه صعب، لكنه آمن، كذلك المصير الذي عرفه المواطنون الألمان في فرنسا وفي ألمانيا [كذا]». وهذا هراء تاريخي خالص. فالهدف الذي كان يرمي إليه ڤايتسمان كان يتمثل في تجميد الكتاب الأبيض.

(105) Zweig, *Britain and Palestine...*, pp. 60-64. Nicosia, *The Third Reich and the Palestine...*, pp. 159-164.

(106) J. C. Hurewitz, *The Struggle for Palestine*, Norton & Company, New-York, 1950, p. 126.

(107) Moshe Dayan, *Histoire de ma vie*, Paris, Fayard, 1976, pp. 43-45. 27 novembre 1933, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 133, Le Conseiller d'ambassade..., *Procès des volontaires juifs*.

(108) 9 septembre 1939, MAE, Papiers Puaux, Haut-Commissaire à Diplomatie :

«أشار الحاج أمين إلى أن مفاوضات أجراها سرًا، منذ بعض الوقت، مع حكومات مصر والعراق والحجاز، قد انتهت للتوّ إلى عدد من النتائج. وقد قررت اللجنة العربية العليا، في ٧ سبتمبر/ أيلول، بطلب منه، الموافقة على مقترحات هذه الحكومات والتي تتجه إلى وقف الهبَّة الفلسطينية ببعض الشروط: الإفراج عن المحتجزين العرب (نحو ٨٠٠٠)، العفو عن المنفيين، إلخ. وفي اليوم نفسه، جرى إبلاغ بشير سعداوي، مبعوث ابن سعود، بهذا القرار وتم إرسال برقيات إلى الرياض وبغداد والقاهرة لإبلاغ الحكومات المعنية باتخاذ هذا القرار. وفي غضون ثلاثة أو أربعة أيام، فإن هذه الحكومات، التي ستعمل بالاتفاق مع وزارة الخارجية البريطانية، سوف يتعين عليها إبلاغ المفتي رسميًا بالمقترحات التي سيكون قد تم بذلك تحقيق الاتفاق على أساسها سرًا. وسوف تسارع اللجنة العربية العليا إلى إعلان قبولها في بيان صادر إلى عرب فلسطين. وستجري دعوة هؤلاء الأخيرين إلى وقف الأعمال العدائية تجنبًا للظهور في مظهر من يتخذون موقفا ضد الديموقراطيات، على أن يطالبوا فيما بعد بثمن خدمة كهذه.

«وقد أضاف المفتي أنه منذ بداية الحرب قام الإنجليز بخفض عدد قواتهم في فلسطين خفضًا ملحوظًا، وهو ما من شأنه أن يجعل مركزهم بالغ الهشاشة. ويود بعض العرب الاستفادة

من ذلك لتصعيد الانتفاضة، بيد أن الحاج أمين دعا على العكس من ذلك إلى وقف جميع أشكال التحريض.

«وقد شدَّد المفتي الأكبر على الطابع بالغ السرِّية لهذه المعلومات، لأن من شأن أي إفضاءات أن تهدد نجاح المحادثات النهائية والجارية الآن بين الحكومات العربية ووزارة الخارجية البريطانية».

(109) 23 septembre 1939, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 133, Corbin à Paris :

«في حال تقديم مقترحات الحاج أمين إلى وزارة الخارجية البريطانية بالفعل، فإن الحكومة البريطانية سوف تكتفي بالرد بشكل غير مباشر بأنها تسعد لهذه النوايا الحسنة، إلا أنه، مقابل صدور تصريح كهذا من طرفه، لا يجب المطالبة بأي تنازل من جانب إنجلترا التي تتمسك تمسكا صارمًا بشروط الكتاب الأبيض. وعلاوة على ذلك فإن وزارة الخارجية البريطانية سوف توضح للحكومتين المصرية والعراقية أنهما بوصفهما حليفتين لبريطانيا العظمى فإن مما لا مراء فيه أن بوسعهما إدراك أن من المهم استخدام نفوذهما في الأوساط العربية لوضع حد للتحريض في فلسطين.

«وبوجه عام، فإن هناك اعتقادًا في وزارة الخارجية البريطانية بأن ضيفنا في سوريا يسعى إلى استعادة أهمية كان قد فقدها وإلى اتخاذ مظهر الوسيط في حين أن الانتباه العام قد انصرف عنه بالفعل منذ بعض الوقت. وهناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الحكومة العراقية بوجه خاص تشعر بشيء من عدم الارتياح إلى العلاقات التي تحتفظ بها مع المفتي. والخلاصة أنه يبدو أن هذا الأخير قد «فقد أهميته». ولذا فإن الحكومة البريطانية عازمة على الامتناع عن أي لفتة من شأنها أن تعيد للزعيم الإسلامي هيبة تزعزعت بقوة بالفعل».

(110) MAE, Papiers Puaux.

(١١١) حول الهروب، انظر، **مذكرات الحاج أمين...**، ص ص ٤٨ – ٥١، دروزه، **مذكرات**، المجلد الثالث، ص ص ٨٥٤ – ٨٥٥. سوف يتهم البريطانيون كولومبياني بأنه قد تم شراؤه، أمَّا التحقيق الرسمي فهو يتحدث عن تقصيرات من جانب رئيس جهاز الأمن. وبعد هدنة يونيو/ حزيران ١٩٤٠، سوف يصبح كولومبياني ممثلاً متحمسًا لسياسة التعاون وسوف يضطهد «الديجوليين» أو من يُفترض أنهم كذلك.

(١١٢) بالنسبة لنصف الشهر، ١٣ قتيلاً: ١٢ عربيًّا وشرطي بريطاني.

(١١٣) بالنسبة لنصف الشهر، ٧ قتلى من العرب.

(١١٤) بالنسبة لنصف الشهر، ٧ قتلى من العرب.

(115) Dossier en PRO CO 733/398/4.

(116) 27 novembre 1939, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 133.

(117) Livre de référence, Maurice Albord, *L'Armée française et les États du Levant 1936-1946*, Paris, CNRS-Éditions, 2000.

(118) 8 janvier 1940, Wadsworth au Département d'État, FRUS, 1940, III, pp. 830-831.

(119) Dossier en PRO CO 733/431/12, Issa Khalaf, *Politics in Palestine, Arab factionalism and Social Disintegration, 1939-1948*, State University of New York Press, 1991, pp. 80-85.

(120) Mémorandum de Lucy Bagallay, le 3 janvier 1940, *British Documents on Foreign Affairs, Reports and Papers from the Foreign Office Confidential Prints, Part III, From 1940 through 1945, Series B, Near and Middle East, volume 4, January 1940-December 1941*, University Publication of America, 1997, pp. 283-284.

(121) Lampson à Halifax, le 22 décembre 1940, *British Documents on Foreign Affairs, Reports and Papers..., volume 4, January 1940-December 1941*, University Publication of America, 1997, pp. 284-285.

(122) 4 janvier 1940, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 133, Le conseiller d'ambassade.. *Crédit de 750 000 livres pour la Palestine.*

(123) Zweig, *Britain and Palestine...*, pp. 67-68.

(124) Mémorandum commun des deux ministères (décembre 1939-juin 1940), *British Documents on Foreign Affairs, Reports and Papers from the Foreign Office Confidential Prints, Part III, From 1940 through 1945, Series B, Near and Middle East, volume 4, January 1940-December 1941*, University Publication of America, 1997, pp. 287-290.

(125) 29 février et 14 mars 1940, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 112, officier de liaison à Jérusalem Capitaine de Tessières.

(126) 4 mars 1940, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 133, Le Conseiller d'ambassade...

(127) Aharon Cohen, *Israel and the Arab World*, Beacon Press, Boston, 1976, pp. 136-137.

(١٢٨) تقرير ٢٩ فبراير/ شباط ١٩٤٠.

(129) Igal Allon, *David Ben-Gurion and the American Alignment for a Jewish State*, Hebrew University Press, Jerusalem, 1991, pp. 221-234.

(130) Sur le second plan Philby, Porath, *In Search of Arab Unity*, Londres, Frank Cass, 1986, pp. 80-101.

(131) Weizmann, *Papers...*, II, pp. 371-373.

(132) « Mr. Philby's disappointment is due partly to Ibn Saud's sensible refusal to allow Mr. Philby to use him as a stick to beat His Majesty's Government on the subject of Palestine (as Mr. Philby puts it, the King has lost his chance of attaining the leadership of the Arab World which is passing to Iraq), and partly to the fact that the Saudi Government owe him, for Ford cars bought on credit, the sum of £100.000 and get deeper into his debt every year. » *Ruling Families of Arabia, Saudi Arabia: The Royal Family of Al-Sa'ud*, edited A. de L. Rush, Archive Editions, 1991, T.I, p.739.

(133) FRUS, 1940, III, pp. 836-838.

(134) « The others Jews whose lives were behind them – "who were but little more than dust" »

(135) Weizmann, *Papers...*, II, pp. 392-395.

الفصل الحادي عشر

فلسطين في الحرب العالمية الثانية

(1) Cité par Kershaw, *Hitler*, II, p. 710, et Arno Mayer, *La solution finale dans l'histoire*, Paris, La Découverte, 1990, p. 335.

(2) PRO CO 733/443/4.

(3) 25 mai 1940, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 112, officier de liaison à Jérusalem Capitaine de Tessières (expédié le 27 mai).

(4) Weizmann, *Papers...*, II, pp. 400-403.

(5) PRO CO 733/431/12.

(6) 25 mai 1940, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 133, Le conseiller d'ambassade..., *L'administration palestinienne et la guerre.*

(7) PRO CO 733/431/12.

(8) Texte in , *British Documents ..., Reports and Papers ..., Part III, From 1940 through 1945, Series B, Near and Middle East, volume 4, January 1940-December 1941*, University Publication of America, 1997, p. 351.

(9) Dossier en CO 733/436/3 et suivants.

(١٠) بالنسبة للمنطقة المسماة بالمنطقة الحرة في فرنسا، يقبل البريطانيون عودة الرعايا الفلسطينيين أو الأشخاص الذين كانوا قد تركوا الأراضي التي احتلها العدو قبل احتلالها، وذلك إذا ما جاءوا عبر القنصليات الأميركية. وعندما نقرأ الملفات

(PRO CO 733/437/1),

فسوف يتضح لنا سوء نوايا المسئولين البريطانيين.

(11) Zweig, *Britain and Palestine...*, pp. 68-69.

(12) 23 janvier 1941, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 133, Consul de France à Jérusalem à MAE Vichy.

(13) Récit tiré des FRUS dans le *Retour des exilés*, pp. 569-573. Voir aussi MAE, Nantes, Jérusalem, B, 133, dossier du représentant de Vichy à Jérusalem.

(14) PRO CO 733/445/16.

(15) PRO CO 733/437/10.

(16) PRO CO 733/437/5.

(17) Sur l'ensemble de l'attitude turque, Stanford J. Shaw, *Turkey and the Holocaust*, Londres, Macmillan, 1993.

(18) Nicholas Bethell, *The Palestine Triangle, the Struggle between the British, the Jews and the Arabs 1935-1948*, Londres Andre Deutsch, 1979, pp. 112-117. Shaw (pp. 283-284)

يؤكد على العكس من ذلك أن الشخصين اللذين كُتبت لهما النجاة قد حيل بينهما وبين دخول فلسطين ومكثا في اسطنبول خلال بقية الحرب.

(19) 27 mai 1940, PRO FO371/24568.

(20) Sur l'ensemble de l'affaire, Zweig, *Britain and Palestine...*, pp. 30-39. Voir aussi Halifax à Newton (Bagdad), le 20 août 1940, *British Documents ..., Reports and Papers ...., Part III, From 1940 through 1945, Series B, Near and Middle East, volume 4, January 1940-December 1941*, University Publication of America, 1997, pp. 296-297.

(21) PRO CO 733/427/8.

(٢٢) مذكرات الحاج أمين...، ص ٦٠.

(23) Michael J. Cohen, *Palestine, Retreat from the Mandate...*, pp. 104-112.

(24) PRO CO 733/445/6.

(٢٥) كان مقتنعًا منذ عام ١٩٣٩ بوجود مؤامرة بريطانية لاغتياله، وهو يتحدث عن ذلك في مناسبات عديدة في مذكراته.

(٢٦) منذ مصرع الملك غازي، ابن فيصل، في ظروف غامضة، يرى العراقيون مؤامرات بريطانية في كل مكان. واغتيال رستم حيدر بعد ذلك بوقت قصير إنما يعزز هذه الشائعات. ويبدو بالفعل أن تشرشل قد قدم موافقة مبدئية على الاغتيال في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٠

(Mattar, *The Mufti of Jerusalem...*, pp. 93-95).

وكان راتسبيل هو المنظِّمُ في الساحة لغارة من جانب الإرجون تهدف إلى تخريب المنشآت البترولية واغتيال المفتي. وقد فشلت المسألة بسبب مصرع راتسبيل على أثر وابل من الأعيرة النارية من طائرة ألمانية.

(J. Boywer Bell, *Terror Out of Zion, The fight for Israeli Independence*, Transaction Publishers, New Brunswick, 1996, p. 55).

(27) US Department of State, *Documents on German Policy*, 1918-1945, Series D, X, pp. 143-144.

(28) *Ibid*, p. 560.

الأصل بالفرنسية، وتوجد نسخة عربية في: **مذكرات الحاج أمين...**، ص ص ٧٤ – ٧٥.

(29) *Le Retour des exilés*, pp. 544-546. C'est le texte original en français.

(30) US Department of State, *Documents on German Policy*, 1918-1945, Series D, XII, p. 489.

(31) Majid Khadduri, « General Nuri's Flirtation with the Axis Power », *Middle East Journal*, Vol. 16, n°3, summer 1962, pp. 328-336.

(٣٢) بفضل المساعدة التي قدمتها البعثة الأميركية،

FRUS, 1941, III, pp. 491-492.

(33) Très bon état du dossier dans Albord, *L'Armée française et les États du Levant 1936-1946*.

(٣٤) **مذكرات الحاج أمين...**، ص ٦٩.

(35) Voir par exemple, Hayyim J. Cohen, « The Anti-Jewish Farhûd in Baghdad, 1941 », *Middle Eastern Studies*, Vol. 3 n°1, pp. 2-18.

(٣٦) بما أننا بإزاء صراع بين فرنسيين، فإن المشاركة في حملة المشرق إنما تتم على أساس التطوع.

(٣٧) من إجمالي ٠٠٠ ٣٧ من العسكريين الفرنسيين، سوف يختار ٦٨٨ ٥ الانحياز إلى حركة فرنسا الحرة.

(38) Martin Gilbert, *Finest Hour, Winston S. Churchill 1939-1941*, Minervan, Londres, 1989, p. 1163-1164.

بمناسبة الذكرى الأولى للميثاق، سوف يعاود تشرشل الهجوم: بما أن العرب أغلبية، فإنهم قد يطالبون بطرد اليهود أو، على الأقل، حظر أي هجرة إضافية.

(39) Theodore A. Wilson, *The first Summit, Roosevelt and Churchill at Placentia Bay 1941*, Macdonald, Londres, 1969.

(٤٠) حول إقامة المفتي في إيران، انظر، **مذكرات الحاج أمين...**، ص ص ٨٠ – ٩٣، و

Persia, Annual Report for 1942, in Malcolm Yapp, *British Documents ..., Reports and Papers ..., Part III, From 1940 through 1945, Series B, Near and Middle East, volume 5, January 1942-June 1942*, University Publication of America, 1997, pp. 202-203.

(٤١) ترك كل منهم مذكراته عن المنفى وهي تستحق دراسة بحد ذاتها للوقوف بشكل أفضل على موقف القوميين العرب خلال الحرب: **مذكرات الأمير عادل أرسلان**، المجلد الأول، ١٩٣٤ – ١٩٤٥، بيروت، ١٩٨٣، **مذكرات أكرم زعيتر**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٤، المجلد الثاني، ١٩٣٩ – ١٩٤٦، دروزه، **مذكرات**، المجلد الرابع، بيروت، ١٩٩٣.

(٤٢) حول هذا الموضوع، سوف أستند إلى كتاب عبد الرحمن عبد الغني الذي أشرت إليه بالفعل: **ألمانيا النازية وفلسطين، ١٩٣٣ – ١٩٤٥**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية وقد ترجمت في *Le Retour des Exilés*, pp 547 – 561 جانبًا كبيرًا من ذكريات المفتي عن إقامته في أوروبا مأخوذًا من حواراته مع زهير مارديني (**فلسطين والحاج أمين الحسيني**، بيروت ١٩٨٦). وتتضمن مذكرات المفتي (**مذكرات الحاج أمين...**) عددًا معيّنًا من الاستطرادات الإضافية حول الدروس المستخلصة من إقامته في أوروبا، كإعجابه بالفاتيكان الذي زاره دون إفصاح عن شخصيته (وإن كان لم يستقبله، على ما يبدو، مسئول من جانب الكرسي الرسولي). وكتاب

Bernard Lewis, *Sémites et antisémites*, Paris, Fayard, 1987,

مفيد وإن كان قابلاً للجدل.

(43) *Documents on German Policy*, 1918-1945, Series D, XIII, pp. 743-744.

(44) *Documents on German Policy*, 1918-1945, Series D, XIII, pp. 815-816.

(٤٥) هذه واحدة من إقامات هتلر النادرة في عاصمته بعد بداية غزو روسيا.

(46) Kershaw, *Hitler*, II, pp. 644-647. John Toland, *Hitler*, Paris, Robert Laffont, 1983, pp. 671-673.

(47) *Le Retour des exilés*, p. 556.

حول هذه الفقرة، يقدم المحضر الرسمي الألماني ما يلي: «ردَّ الفوهرر بأن موقف ألمانيا الأساسي في هذه المسألة، كما أعلن ذلك المفتي بالفعل، موقف واضح. فموقف ألمانيا إنما يتمثل في خوض حرب دون مساومة ضد اليهود. وهذا يتضمن بالطبع معارضة نشيطة للمقام القومي اليهودي في فلسطين، والذي لا يعدو أن يكون مركزًا، على شكل دولة، يخدم نفوذ المصالح اليهودية الهدَّام. كما تدرك ألمانيا أن الزعم الذي يذهب إلى أن اليهود لعبوا في فلسطين دور روَّاد اقتصاديين عبارة عن أكذوبة. فالعمل قد أنجزه العرب وحدهم لا اليهود. وألمانيا عازمة على أن تقوم، خطوة خطوة، بمطالبة الأمم الأوروبية واحدة بعد الأخرى بحل مشكلتها اليهودية، وفي اللحظة المناسبة، سوف يتم توجيه نداء مماثل أيضًا إلى الأمم غير الأوروبية». وفي يوميات المفتي التي تم الاستيلاء عليها بعد الحرب، يسجل الرجل [نقلاً عن هتلر] ما يلي: «من الواضح أن اليهود لم ينجزوا شيئًا في فلسطين وأن دعاواهم أكاذيب. فجميع المنجزات التي تحققت في فلسطين إنما يرجع الفضل في تحقيقها إلى العرب لا إلى اليهود. وأنا عازم على العثور على حل للمشكلة اليهودية، بالتحرك في هذا الاتجاه خطوة خطوة دون توقف. وفيما يتعلق بهذا، فإنني بسبيلي إلى توجيه النداء الضروري والعادل، أولاً إلى جميع البلدان الأوروبية ثم إلى البلدان الموجودة خارج أوروبا» [ترجمة عن الفرنسية.- م.]. رسالة من مركز سيمون ڤيزنتال بتاريخ ٢٢ يوليو/ تموز ١٩٩١.

وتجب الإشارة إلى أن مدخل اليوميات يحدد تاريخ اللقاء بـــ ٢١ نوڤمبر/ تشرين الثاني. ويُشار إلى هذا التاريخ نفسه في حواراته مع مارديني وفي مذكراته. أمَّا المحضر الألماني فهو يحدد تاريخ اللقاء بـــ ٢٨ نوڤمبر/ تشرين الثاني، وهو ما لابد أنه دقيق تمامًا لأنه يتماشى مع إقامة هتلر في برلين. ففي يوم ٢١ نوڤمبر/ تشرين الثاني، كان في مقره العام بعيدًا عن عاصمة الرايخ.

(٤٨) **مذكرات الحاج أمين...**، ص ص ١١٦ -١١٧.

(٤٩) تستشهد الشخصيات الثلاث بمجموعة المنفيين في تركيا. وتتحدث مذكرات دروزه وزعيتر وعادل أرسلان عن هذا التراسل في مناسبات عديدة. انظر أيضًا، **فلسطين في مذكرات القاوقجي**، ص ص ٩٧ – ١١١.

(50) Sur un état du débat, Philip Mattar, « Communication : response to Rafael Medoff, The Mufti's Nazi Years Re-examined », *The Journal of Israeli History*, vol. 18, n°1 printemps 1997, pp. 105-112.

(51) *Le Retour des exilés*, pp. 559-560.

(٥٢) **مذكرات الحاج أمين...**، ص ص ١١٤ – ١١٥.

(٥٣) **مذكرات الحاج أمين...**، ص ص ١٢٦ – ١٢٧.

(54) Sur l'histoire du groupe Stern, Joseph Heller, *The Stern Gang, Ideology, Politics and Terror 1940-49*, Londres, Frank Cass, 1995; Yitzhak Shamir, *Summing*

up, an Autobiography, Londres, Weidenfeld and Nicolson, 1994; Nathan Yalin-Mor, *Israël, Israël, Histoire du groupe Stern*, Paris, Presse de la Renaissance, 1978.

(55) Dossier en PRO CO 733/444/2.

(56) Ze'ev Schiff, *A History of the Israeli Army*, Londres, Sidgwick and Jackson, 1985, pp. 16-18.

(57) Discours du 14 mars 1940, *Le retour des exilés*, pp. 561-566.

(58) Étude essentielle, Igal Allon, *David Ben-Gurion and the American Alignment for a Jewish State*, Magnes Press, Jérusalem, 1985.

(59) Weizmann à Winston Churchill, le 10 septembre 1941, *Letters...*, XX, pp. 197-198 : « It has been repeatedly acknowledeged by British Statesmen that it was the Jews who, in the last war, effectively helped to tip the scales in America in favour of Great Britain. They are keen to do it - and may do it - again. »

(60) *Le Retour des exilés*, pp. 578-581.

(61) Michael Marrus, *L'Holocauste dans l'histoire*, Paris, éditions Eshel, 1990, pp. 174-175.

(٦٢) يسعى بذلك إلى التمايز عن سلالة عائلته من الحاخامات المشاهير. وكان أبراهام كوك عمه. وقد مات مؤخرًا، في أغسطس/ آب ٢٠٠١.

Sur l'ensemble de l'affaire, le livre de David S. Wyman, *L'Abandon des Juifs d'Europe et la solution finale, les Américains et la solution finale*, Paris, Flammarion, 1987. L'édition française comprend une précieuse postface d'André Kaspi.

(63) Jacob Metzer, *The Divided...*, p. 241.

(64) *Survey...*, III, p. 107.

(65) Jacob Metzer, *The Divided...*, pp. 239-240.

(٦٣) تنتقل صادرات الحمضيات من جميع القطاعات دون تمييز من ٨٥٣ ٣٥٥ ٤ جنيهًا فلسطينيًا في ١٩٣٨ – ١٩٣٩ إلى ٥١١ ٣ في ١٩٤٢– ١٩٤٣ لتعاود الصعود إلى ٨٥٤ ٤٧٤ ١ في ١٩٤٤ – ١٩٤٥

(*Survey...*, I, p. 474).

(٦٧) يجب على الأرجح إضافة «سوق سوداء» للمنتجات الزراعية من المستحيل تحديد حجمها (وينطبق هذا الكلام أيضًا على القطاع اليهودي).

(68) Jacob Metzer, *The Divided...*, p. 159; *Survey...*, I, p. 457.

(69) *Survey...*, I, pp. 476-478.

(70) Dossier en PRO CO 733/445/1.

(71) *Survey...*, I, p. 480.

(٧٢) ماعدا قبرص والسودان، إذ تعتبران من بلدان الشرق الأوسط.

(73) *Survey...*, I, p. 462.

(٧٤) لم يجر تعويض الطلبيات البريطانية على شكل سلع مستوردة من بريطانيا العظمى. ومن ثم فإن مجمل «منطقة الاسترليني» فيما وراء البحار إنما يقيد لحساب «ميزان الاسترليني» الذي يمثل عجز التبادلات بين المتروبول وما وراء البحار. ويصل حجم العجز الإجمالي لبريطانيا العظمى إلى ١٠ مليار جنيه، تمت تغطية نصفها بقانون كفالة القروض الأميركي، وتمت تغطية البقية ببيع أسهم بريطانية في الخارج وموازين الاسترليني. ويمثل إجمالي موازين الاسترليني هذه ٣,٧ مليارات جنيه، منها ٢,٣٤٨ لمنطقة الاسترليني. والهند هي المستفيد الأول من ذلك بإجمالي ١ ٢٦٥ مليون جنيه، تليها مصر بإجمالي ٤٠٤ مليون وفلسطين بإجمالي ١١٥ مليون (للعراق منها ٧٠ مليونا).

Voir D. K. Fieldhouse, « The Metropolitan Economics of Empire » in Judith M. Brown et Wm. Roger Louis Ed., *The Oxford History of the British Empire, T. IV, The Twentieth Century*, pp. 88-113, et Jacob Reuveny, « The Financial Liquidation of the Palestine Mandate », *Middle Eastern Studies*, vol. 27, n°1, janvier 1991, pp. 112-130.

(٧٥) خلال مجمل الانتداب الفرنسي، كانت «دول المشرق» تشكل كُلاً اقتصاديًا لا ينقسم.

(76) Voir Roger Owen et Sevket Pamuk, *A History of Middle East Economy in the Twentieth Century*, I.B. Tauris, Londres, 1998.

(٧٧) بالقيمة النقدية. أمّا التقدم من زاوية «التنمية البشرية» فقد كان أكثر أهمية.

(78) *Survey...*, II, p. 565.

(79) *Survey...*, II, p. 569.

نحن بإزاء مقابيس حجم، فالقيم المستخدمة بحسب الأبواب تجمع بالنسبة للزراعة معطيات ما قبل الحرب وبالنسبة للصناعة معطيات عام ١٩٤٣.

(٨٠) إدارة الانتداب والجيشُ أساسًا.

(٨١) موزعة إلى ٩ مليون للبنايات و٣ مليون للمواشي ومليون للأدوات.

(82) George Kirk, *The Middle East in War*. Oxford University Press, 1953, p. 245.

(83) 27 mai 1941, MacMichael au secrétaire d'État, CO 733/439/18.

(84) 25 juin 1941, MacMichael au secrétaire d'État, CO 733/439/18. Protestation de Namier au nom de l'Agence juive le 10 juin 1941, CO 733/433/30.

(85) 8 septembre 1939, M. Zimmermann, Consul de France, délégué de la France libre en Transjordanie, au général Catroux. MAE, guerre 1939-1945, Londres, 206.

(86) 25 juillet 1941, MacMichael au secrétaire d'État, CO 733/439/18.

(87) 1[er] septembre 1941, lettre personnelle de MacMichael à lord Moyne, CO 733/443/30.

(88) Mémorandum du 9 septembre 1941, Weizmann, Letters..., XX, pp. 201-203 : « But if any Arabs did not wish to remain in a Jewish State, every facility will be given to them for transfer to one of the many and vast Arab countries. »

ومضمون المذكرة، بما في ذلك الفقرة الخاصة بالترحيل، إنما يستعاد في مقال ڤايتسمان المنشور في مجلة فورن أفيرز الأميركية في يناير/ كانون الثاني ١٩٤٢ تحت عنوان

« Palestine's Role in the Solution of the Jewish Problem », *Papers...*, II, pp. 448-462.

وسوف يستخدم ڤايتسمان ذلك في جدله مع بن جوريون لكي يؤكد أبوته لبرنامج بيلتمور.

(89) 30 septembre 1941, Lord Moyne au cabinet de guerre, PRO CO 733/443/30.

(90) Michael J. Cohen, *Churchill and the Jews*, pp. 225-226.

(91) Michael J. Cohen, *Churchill and the Jews*, pp. 234-235.

92. PRO CO 733/444/4.

(93) 24 novembre 1941, MacMichael au secrétaire d'État, CO 733/439/18.

(94) 26 décembre 1941, MacMichael au secrétaire d'État, CO 733/439/18.

(95) 27 janvier 1942 et 24 février 1942, MacMichael au secrétaire d'État, CO 733/439/18.

(96) Janvier-mars 1942, District Commissioners Reports, PRO CO 733/437/16.

(97) Dossier en PRO CO 733/436/8.

(98) Dossier en PRO CO 733/443/28.

(99) 20 mars 1942, MacMichael au secrétaire d'État. PRO CO 733/437/18.

(100) 27 mars 1942, MacMichael au secrétaire d'État, PRO CO 733/437/18.

(101) PRO CO 733/444/14.

(102) PRO CO 733/446/17.

(103) 25 juin 1942, MacMichael au secrétaire d'État, PRO CO 733/437/19.

(104) Description vivante dans les souvenirs d'Edward Said, *Out of Place, A Memoir*, Alfred A. Knopf, New York, 1999, pp. 24-25.

(105) 13 juillet 1942, MacMichael au secrétaire d'État, PRO CO 733/437/19 : « The Arab population in general and peasantry in particular want no more upheavals and the near approach of the Axis powers brings a realisation of what Axis domination would mean. Hitler was useful as a bogey with which the politicians could try to frighten us into making concessions, but as he materialises his charm vanish and ours are conceded to have some reality. There is reason to believe that certain former leaders who have been bitterly opposed to our policy in the past, were considerably alarmed by the prospect of Axis forces overrunning Egypt and reaching Palestine. »

(106) 25 juillet 1942, MacMichael au secrétaire d'État, PRO CO 733/437/19.

(107) 24 août 1942, MAE, Guerre 1939-45, Londres 206, M. du Chaylard, Consul général de France et délégué de la France combattante en Palestine et Transjordanie, à M. le Commissaire National aux Affaires étrangères, *Manifestations prosoviétiques en Palestine.*

(108) Pour l'ensemble du sujet, on se reportera aux *Documents on Israeli-Soviet Relations, 1941-1953*, Londres, Frank Cass, 2000.

(109) 26 août 1942, MacMichael au secrétaire d'État, PRO CO 733/437/19.

(110) 22 septembre 1942, MAE, Guerre 1939-45, Londres 207, MAE, Nantes, Beyrouth, 806, M. du Chaylard..., *Lord Moyne.*

(111) 19 septembre 1942, MAE, Nantes, Beyrouth, 806, FRANCELIB Londres à FRANCECOM Beyrouth, et 18 octobre 1942, FRANCECOM Beyrouth à FRANCELIB Londres.

(112) 6 octobre 1942, MAE, Nantes, Beyrouth, 808, M. du Chaylard..., *Difficultés de ravitaillement de pain en Palestine* ; 27 octobre 1942, MacMichael au secrétaire d'État, PRO CO 733/437/19.

(113) Robert E. Sherwood, *Roosevelt and Hopkins, an intimate History*, New-York, Harper and Brothers, 1948, pp. 595.

(114) 26 novembre 1942, Mac Michael au Secrétaire d'État, PRO CO 733/437/19.

(115) Sur ce dossier, voir le livre important de Richard Breitan, *Official Secrets, what the Nazis Planned, what the British and American Knew*, Londres, Penguin Books, 1999. On se reportera aussi au classique de Walter Laqueur, *Le Terrifiant Secret. La « solution finale » et l'information étouffée,* Paris, Gallimard, 1981.

(116) Dossier en PRO CO 733/444/11.

(117) Dossier en PRO CO 733/443/14.

(118) PRO CO 733/443/14 et MAE, Nantes, Beyrouth, 805.

(119) Dossier en MAE, Guerre 1939-45, Londres, 207.

(120) 27 novembre 1942, MAE, Guerre 1939-45, Londres, 206, M. du Chaylard...,

(121) Dossier en PRO FO 371/35034.

(122) Livre de référence, Dina Porat, *The Blue and the Yellow star of David*, Harvard University Press, 1990.

(123) PRO CO 733/443/28.

(124) « Mr. Ben Gourion said that unless Mr. Hitler destroyed all the Jews in Europe (which would solve the problem) »...

(125) « Mr. Ben Gourion said roundly that a Palestinian State was a fiction. The Jews were here as Jews and this was Eretz Israel. « Palestine » was a foreign name imposed by the Romans and the Jews would never recognise it. »

الإغريق هم أول من استخدموا مصطلح «فلسطين».

(126) 4 décembre 1942, MAE, Guerre 1939-45, Londres, 207 ; MAE, Nantes, Beyrouth, 808, M. du Chaylard..., *Manifestations juives en Palestine contre les atrocités hitlériennes.*

(١٢٧) نص منشور في النشرة الشهرية للوكالة اليهودية،

Les informations de Palestine, le 24 décembre 1942,

والصادرة في جنيف. وهذه النسخة مأخوذة من أرشيف

MAE, guerre 1939-1945, Vichy, 150.

وهو ما يعني أن أجهزة حكومة ڤيشي كانت على علم بالنص.

(128) Dina Porat, *The Blue and the Yellow star...*, pp. 160-161. Dossier en PRO CO 733/445/17.

(129) PRO CO 733/436/9.

(130) PRO CO 733/437/8.

(131) Francis L. Loewenheim, Harold D. Langley, Manfred Jonas, *Roosevelt and Churchill, Their Secret Wartime Correspondence*, Londres, Barrie and Jenkins, 1975 : « the number of Jews engaged in the practice of the professions (law, medicine, etc.) should be definitely limited to the percentage that the Jewish population in North Africa bears to the whole of the North African population... This plan would further eliminate the specific and understandable complaints which the Germans bore towards the Jews in Germany, namely, that while they represented a small part of the population, over fifty percent of the lawyers, doctors, schoolteachers, college professors, etc., in Germany were Jews. ». Sur l'ensemble de ces questions, voir l'ouvrage classique de Michel Abitbol, *Les Juifs d'Afrique du Nord sous Vichy*, Paris, Maisonneuve et Larose, 1983.

(132) Dossier en PRO CO 733/449/9.

(133) *Informations de Palestine*, Genève, le 3 février 1942.

(134) 15 décembre 1942, MAE, Nantes, Beyrouth, 805, *Presse palestinienne*.

(135) Voir le mémorandum de Wallace Murray au secrétaire d'État, le 2 juin 1942, FRUS, 1942, IV, pp. 538-540.

(١٣٦) وهو ما سوف يؤدي إلى احتجاج حاد من جانب إيدن لدى رئيس الوزراء الذي لم يستشره»

le 3 mars 1943, PRO FO 371/35033.

(137) Summer Welles à Wallace Murray, le 4 décembre 1942 , FRUS, 1942, IV, p. 550.

(138) Wallace Murray à Summer Welles, le 17 décembre 1942, FRUS, 1942, IV, p. 553-556.

(139) FRUS, 1943, IV, pp. 757-763.

(140) FRUS, 1943, IV, pp. 773-775.

(141) FRUS, 1943, IV, pp. 768-770.

(142) Sur l'étude des différentes versions de la rencontre, voir Yehoshua Porat, « Weizmann, Churchil and the « Philby Plan », *Studies in Zionism*, n°10, 1984, pp. 239-272.

(143) 7 juillet 1943, FRUS, 1943, IV, p. 796.

(144) 3 mai 1943, PRO FO 371/35034.

(145) Juillet-août 1943, FRUS, 1943, IV, p. 798-803 et PRO CO 733/443/16.

(146) 9 août 1943, Jedda to Foreign Office, PRO FO 371/35037.

(147) FRUS, 1943, IV, p. 811-814. Compte rendu saoudien transmis aux Britanniques en PRO FO 371/35037.

(١٤٨) إن فيلبي، المتهم بتوريط الرئيس الأميركي في المسألة، سوف يحتج بشدة وسوف يشير إلى أنه لا يزال بالفعل على اتصال بابن سعود

(PRO FO 371/40139). Voir aussi les lettres de Weizmann à Summer Welles et à Samuel Rosenman, *Letters...*, XXI, pp. 108-111 et 117- 120.

على أن ورود اسم روزفيلت في المسألة موجود بالفعل في المحضر السعودي وليس إضافة من جانب هوسكينز، خلافا لما توحي به بورات.

(149) 15 octobre 1943, mémorandum de Wallace Murray, FRUS, 1943, IV, p. 816-821.

(150) 15 janvier 1943, MAE, Guerre 1939-45, Londres, 206, M. du Chaylard..., *Voyage du Régent d'Irak et de Nouri Said Pacha en Égypte et en Transjordanie.*

(151) 24 avril 1943, MacMichael au secrétaire d'État, PRO CO 733/439/19.

(152) 3 mai 1943, MAE, Guerre 1939-45, Londres, 206, M. du Chaylard..., le 1er mai 1943 en Palestine.

(153) 26 mai 1943, MacMichael au secrétaire d'État, PRO CO 733/439/19.

(154) 26 juin 1943, MacMichael au secrétaire d'État, PRO CO 733/439/19.

(155) 25 juillet 1943, MacMichael au secrétaire d'État, PRO CO 733/439/19.

(156) PRO CO 733/439/14.

(157) « Both parties have the means to enter in armed conflict. It is unlikely that the Arabs will revolt without provocation, but there is a definite risk that they will be deliberately provoked. The principal danger lies in an endeavour on the part of the Jews, who are rapidly producing a highly organized military machine on Nazi lines

to seize the moments which is most favourable to themselves for the prosecution by force of their policy of establishing an exclusively Jewish State in Palestine. »

(158) 26 août 1943, MacMichael au secrétaire d'État, PRO CO 733/439/19.

(159) 27 septembre 1943, MacMichael au secrétaire d'État, PRO CO 733/439/19.

(160) 25 septembre 1943, MacMichael au secrétaire d'État, PRO CO 733/439/19.

(161) 26 octobre 1943, MacMichael au secrétaire d'État. PRO CO 733/439/19.

(162) Zweig, *Britain and Palestine...*, pp. 166-167.

(163) PRO CO 733/443/4 et FO 371/35033 et 35034.

(164) Mémorandum du 4 mai 1943 destiné au cabinet de guerre, FO 371/35034.

(165) 10 mai 1943, FO 371/35034.

(166) PRO CO 733/443/4.

(167) PRO CO 733/443/9.

(168) PRO CO 733/443/10 et PRO FO 371/35040.

(169) 14 août 1944, PRO CO 733/443/4.

(170) PRO CO 733/443/5.

(171) 1er novembre 1943, mémorandum de Richard Law , ministre d'État, PRO FO 371/35040.

(172) 1er novembre 1943, mémorandums d'Oliver Stanley et de lord Moyne, PRO CO 733/443/5.

(173) 2 novembre 1943, mémorandum de Richard Law , PRO FO 371/35040.

(174) 15 novembre 1943, mémorandum d'Oliver Stanley, PRO CO 733/443/5.

(175) 16 novembre 1943, mémorandum de lord Moyne, PRO CO 733/443/5.

(176) 5 novembre 1943, Lettre de H. M. Wilson à lord Moyne, PRO CO 733/443/5.

حتى نفهم جيدًا كلام الجنرال ويلسون، يجب أن نعلم أن البريطانيين كانوا عازفين عن استخدام قوات «سمراء» كالقوات الهندية، ضد قوات «بيضاء»، كقوات ألمانيا. ومن ثم فإن المثل الأعلى إنما يتمثل في ترك مهمة حفظ النظام للقوات الهندية.

(177) 28 novembre 1943, MAE, Nantes, Beyrouth, 806, M. du Chaylard..., *Perquisitions d'armes dans une colonie juive et ses répercussions.* 25 novembre 1943, MacMichael au secrétaire d'État, PRO CO 733/439/19.

(178) 10 décembre 1943, procès-verbal de la réunion, PRO CO 733/443/5.

(179) PRO CO 733/443/5.

(180) 4 janvier 1944, PRO CO 733/461/2 et FO 371/40133 .

(181) Janvier 1944, PRO CO 733/461/2.

(182) 22 janvier 1944, FO 371/40133.

(183) 1[er] février 1944, PRO FO 371/40135 et *Retour des exilés*, pp. 599-602.

(184) Y. Porath, *In Search of Arab Unity...*, pp. 141-143.

(185) Dossier en PRO CO 733/461/4.

(186) 1[er] mars 1944, mémorandum de lord Moyne, PRO CO 733/461/3.

(187) Y. Porath, *In Search of Arab Unity...*, pp. 296-300. Sur l'attitude de la la Transjordanie par rapport à l'unité arabe, voir le recueil de documents en arabe, *The Hashimite Archives, Papers of King Abdullah, The Arab League*, Vol. IV, Amman, 1994.

(188) Étude complète de cette affaire controversée dans Yehuda Bauer, *Juifs à vendre ?...*

(١٨٩) تنطرح مسألة «الخامة البشرية» منذ بداية عمليات الإنقاذ. وعندما كان ذلك ممكنًا، سعت الوكالة إلى فرض توزيع لعمليات الإنقاذ من زاوية الوزن الخاص لكل حزب من الأحزاب السياسية في فلسطين. ثم أعطت الأولوية للأطفال على المخضرمين الصهيونيين، بيد أنها اصطدمت على الفور بتوزيع الأطفال المذكورين بين مرتبتي التعليم ذي التوجه الديني والتعليم غير الديني. والحال أن إيثار الأطفال لم يكن ذا طابع إنساني فقط: فالراشد غير الصهيوني إنما يجازف بأن يرغب في مغادرة فلسطين بمجرد انتهاء الحرب في لحظة سوف تتسع فيها الحملة من أجل استئناف الهجرة، أمّا الطفل فقد يصبح إنسانا جديداً مرتبطا بأرضه ومستعدًا للدفاع عنها.

Ensemble de développement sur ce sujet dans Dina Porat, *The Blue and the Yellow star,* en particulier dans la conclusion.

(١٩٠) وهكذا، فإنه لا يجب الخلط بين هذه اللحظة ولحظة عام ١٩٤٣، حيث يتعلق الأمر بإنقاذ أطفال يهود وحيث كان قد جرى التأكيد على أن الحاج أمين قد نجح في فرض اعتراضه. والواقع أنه كان قد طلب في ١٣ مايو/ أيّار ١٩٤٣ من وزير الشئون الخارجية الألماني أن يبذل كل ما في وسعه لمنع هجرات جديدة إلى فلسطين من بلغاريا ورومانيا والمجر.

(Raul Hilberg, *La Destruction des Juifs d'Europe*, Paris, Gallimard, « Folio », 1991, p. 688). Cela se situe avant son entretien avec Himmler.

(191) Haim Levenberg, *The Military Preparation of the Arab Community in Palestine, Londres*, Frank Cass, 1993, pp. 144-145.

(١٩٢) تشتمل هذه الفئة على قوة حدود شرق الأردن واللواء اليهودي.

(193) Sur cet épisode, Charles Enderlin, *Shamir*, Paris, Olivier Orban, 1991, pp. 122-124.

(194) Sur cet épisode, Charles Enderlin, *Shamir*, Paris, Olivier Orban, 1991, pp. 122-124.

(195) Sur ces questions, David Engel, « The frustrated Alliance : The Revisionist Movement and the Polish Government-in-Exile, 1939-1945 », *Studies in Zionism*, vol. 7, n° 1, printemps 1986, pp. 11-36.

(196) 7 janvier 1944, Saint Antony's College, MacMichael papers, Lettre de Stanley à MacMichael.

918 *Cahiers de l'Orient contemporain*, I, 1945, pp. 54-55.

(197) 26 avril 1944, MacMichael au secrétaire d'État, PRO CO 733/456/5.

(198) 16 mai 1944, MAE, Nantes, Beyrouth, 806, M. du Chaylard..., *Discours de M. Ben Gourion*.

(199) 19 mai 1944, MAE, Nantes, Beyrouth, 806, M. du Chaylard..., *Conflit arabo-juif à la municipalité de Jérusalem*.

(200) 28 juin 1944, MacMichael au secrétaire d'État, PRO CO 733/456/5.

(201) 29 août 1944, MacMichael au secrétaire d'État, PRO CO 733/456/5. Dossier sur les attentats en PRO CO 733/456/6 et 7 ainsi que PRO CO 733/457/3.

(202) 18 août 1944, lord Moyne à Oliver Stanley, PRO CO 733/457/4.

(203) *Cahiers de l'Orient contemporain*, I, 1945, p.52.

الفصل الثاني عشر

الجدل الأميركي – البريطاني

(1) *Les Informations de la Palestine* du 30 novembre 1945.

(2) MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 22.

(3) Ensemble de correspondances dans FRUS, 1944, V.

(4) Sur l'ensemble de la situation, voir Issa Khalaf, *Politics in Palestine...*, sur la désignation de Musa al-Alami, 29 septembre 1944, Haut-Commissaire par intérim au Secrétaire d'État, PRO CO 733/456/5, et 23 septembre 1944, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, Gen 28, M. du Chaylard..., *Passage du Régent d'Irak. Délégation palestinienne aux prochaines réunions panarabes.* Id., 25 septembre 1944, *Désignation d'un délégué palestinien aux pourparlers panarabes d'Alexandrie.*

(5) 10 octobre 1944, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, Gen 24, télégramme de Londres (Massigli), *Questions du monde arabe.*

«يؤكدون في وزارة الخارجية البريطانية على الدهشة التي شعروا بها حيال نجاح المؤتمر التحضيري للمؤتمر العربي الجامع القادم وحيال توقيع پروتوكول من جانب جميع الممثلين الذين حضروه. على أنهم يعبرون عن ذلك أيضًا بقدر من التحفظ وبارتباك في الحكم على مشروع إنشاء مجلس للشرق الأدنى».

(6) Texte dans *Cahiers dans de l'Orient contemporain*, 1945, I, pp. 8-12.

(7) PRO CO 733/461/4.

(8) Mi-octobre 1944, PRO CO 733/444/28.

(9) 1er octobre 1944, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 72, M. du Chaylard..., *Recrudescence de l'agitation terroriste juive.*

(10) 12 octobre 1944, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 72, M. du Chaylard..., *Activité de « 'Irgun Zvai Léumi »*

(11) 12 octobre 1944, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 72, *Terrorisme en Palestine.*

(12) 28 octobre 1944, Haut-Commissaire par intérim au Secrétaire d'État, PRO CO 733/456/5.

(13) Voir le récit de l'affaire donné par Yitzhak Shamir, *Summing up, an Autobiography*, Londres, Weidenfeld and Nicolson, pp. 52-55.

في عام ١٩٧٥، سوف تعاد رفات الرجلين إلى إسرائيل حيث سيتم تشييعها في جنازة مهيبة في حضور الحكومة الإسرائيلية.

(14) 23 novembre 1944, mémorandum d'Oliver Stanley, PRO CO 733/457/9.

(15) Voir la déclaration de Grigg, le 6 janvier 1945, *Cahiers de l'Orient contemporain*, 1946, n° 2, p. 337, et 16 janvier 1945, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 72, M. du Chaylard..., *Visite en Palestine de sir Edward Grigg*.

(16) Le compte rendu le plus fidèle est celui des FRUS (1945, VIII, pp.2-3) signé d'Ibn Sa'ud et de Roosevelt et publié en 1969. Celui de William Eddy, qui a servi d'interprète, (*F.D.R. Meets Ibn Saud*, New-York, American Friends of the Middle East, 1954, pp. 33-37) ne comporte pas la mention de la Pologne. Celui de Hopkins (Robert E. Sherwood, *Roosevelt and Hopkins, an intimate History*, New-York, Harper and Brothers, 1948, pp. 871-872) n'évoque pas les engagements de Roosevelt.

(17) Joseph P. Lash, *Eleanor and Franklin, The Story of their relationship, based on Eleanor Roosevelt's private papers*, Londres, André Deutsch, 1972, pp. 718-719.

(18) FRUS, 1945, VIII, p. 702.

(19) FRUS, 1945, VIII, p. 698.

(20) C'est ce qui semble ressortir du compte rendu de sa discussion avec Hoskins du 5 mars 1945: FRUS, 1945, VIII, pp. 690-691.

(21) 22 février 1945, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 22, M. du Chaylard..., *Rumeurs au sujet d'un plan de partage de la Palestine*.

(22) Dossier en PRO CO 733/461/6 ainsi que la lettre de lord Gort du 23 février à Stanley.

(23) Le 27 février 1945 et le 3 mars 1945, PRO CO 733/462/12.

(24) Voir l'entretien entre lord Gort et Ben Gourion le 13 mars 1945, PRO CO 733/462/12.

كما في المرات السابقة، يتحدث بن جوريون عن نقل للاختصاصات إلى الوكالة اليهودية يعطيها كل سلطات الدولة، حيث لا يعود الوجود البريطاني متعلقاً إلاّ بالدفاع عن المنطقة. كما أنه، وخلافاً لڤايتسمان، لا يتحدث عن نقل السكان العرب، بل عن واقع أن هؤلاء الأخيرين سوف يرضخون أمام القوة.

(25) 15 mars 1945, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 73, M. du Chaylard..., *Semaine de deuil national juif*.

(26) 22 mars 1945, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 73, M. du Chaylard..., *Situation à la municipalité de Jérusalem*.

(27) 29 mars 1945, lord Gort au secrétaire d'État, PRO CO 733/456/5.

(28) 26 mars 1945, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 73, M. du Chaylard..., *Grève générale arabe.*

(29) 12 juillet 1945, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 73, M. du Chaylard..., *Conflit arabo-juif à la municipalité de Jérusalem.*

(٣٠) دروزه، مذكرات، المجلد الخامس، ص ص ٤٧٦ – ٤٧٧.

(31) Dossier en arabe dans *The Hashimite Archives. Papers of King Abdullah, Greater Syria and Arab Union*, Vol. III, Amman, 1994

(32) Extraits des procès-verbaux en MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 22.

(33) *Cahiers de l'Orient contemporain*, 1946, n° 2, p. 153.

(34) Ensemble du dossier en PRO CO 733/461/6.

(35) « The more one sees of Jews in Palestine, who hail from Central and Eastern Europe, their habits and their communal settlement, the more one realises that their ways are not our ways. Not that this would necessarily matter, were it not that the establishment of any Jewish State in Palestine in the immediate future will almost inevitably mean the re-birth of National Socialism in some guise. For this, if not for no other reason, I feel we should pause before agreeing too quickly to any solution which might perpetuate in the Middle East the Fascist ideals we have fought so hard to eradicate. »

(36) 16 mai 1945. PRO CO 733/461/6.

(37) 11 juin 1945, *Memorandum on Palestine Policy*, PRO CO 733/461/6.

(38) 30 mai 1945, lord Gort au secrétaire d'État, PRO CO 733/456/5.

(39) MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 73.

(40) 30 mai 1945, *Cahiers de l'Orient contemporain*, 1946, n° 2, pp. 220-221.

(41) MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 22.

(42) 15 mai 1945, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 72, télégramme de du Chaylard.

(43) 27 juin 1945, lord Gort au secrétaire d'État, PRO CO 733/456/5.

(44) Le dossier général sur le séjour du mufti en France se trouve en MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 30.

(45) Hilberg, *La Destruction des Juifs d'Europe*, p. 923.

(46) 30 juin 1945, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 73, M. du Chaylard..., *Campagne en faveur du retour de l'ancien Mufti de Jérusalem.*

(47) Livre de référence, Michael J. Cohen, *Truman and Israel*, University of California Press, 1990.

(٤٨) في اللغة السياسية الأميركية، تحيل كلمة «national» إلى البُعد الخارجي للولايات المتحدة (على المستوى الداخلي، يجري استخدام كلمة «federal»). والحال أن ترومان، عندما يجد ذلك ضروريًا، لن يتردد في اتخاذ قرارات عديمة الشعبية بشكل خاص، كسحب ماك آرثر خلال حرب كوريا.

(49) Michael J. Cohen, *Palestine and the Great Powers, 1945-1948*, Princeton University Press, 1982, pp. 15-16.

(50) FRUS, 1945, VIII, pp. 716-717.

(51) FRUS, 1945, VIII, pp. 722-723.

(52) Septembre 1945, mémorandum du secrétaire d'État aux Colonies, PRO CO 733/456/1. Consultation du comité des chefs d'état-major le 16 septembre, PRO CO 733/461/10.

(53) PRO CO 733/461/38 et Saint Antony's College Cunningham papers Palestine Committee.

(54) PRO CO 733/461/38.

(55) FRUS, 1945, VIII, pp. 736-743.

(56) « One must remember that within these camps were people from almost every race in Europe and there appears to have been very little difference in the amount of torture and treatment they had undergone. Now, if our officers had placed the Jews in a special racial category at the head of the queue, my strong view is that the effect of this would have been disastrous for the Jews and therefore their attempt to treat them alike was a right one. »

(57) 2 octobre 1945, FRUS, 1945, VIII, pp. 754-755.

(58) 29 septembre 1945, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 73, M. Henri Bonnet, ambassadeur de France à Washington..., *Attitude du Président Truman à l'égard de la question de Palestine.*

(59) 5 octobre 1945, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 73, M. Massigli, ambassadeur de France à Londres..., *Sionisme*.

(60) PRO CO 733/461/9.

(61) PRO CO 733/463/1.

(62) FRUS, 1945, VIII, pp. 771-776.

(63) p. 777, discussion entre le secrétaire d'État Byrnes et Halifax : « Byrnes : Quite frankly, I am thinking of the New York City election the following Tuesday and when this is submitted to the President he has to think about that. Lord Halifax : Would this not be rather good ? Byrnes : I am wondering whether it would or not. I have not followed it but I know that other people do. I know it has a lot to do with that election and I am going to reach about it with much interest. »

(٦٤) على أي حال، مات في المعسكرات الألمانية ملايين من الأسرى الروس الحاصلين على تكوين عسكري.

(65) Sur ces questions, voir l'admirable livre d'Annete Wieviorka, *Déportation et génocide, entre la mémoire et l'oubli*, Paris, Plon, 1992.

(66) Sur ces questions, David Arnow, « The Holocaust and the Birth of Israel, Reassessing the Causal Relationship », *The Journal of Israeli History*, Vol. 15, n° 3, automne 1994, pp. 257-282. Zeev Tzahor, « Holocaust Survivors as a Political Factor », *Middle Eastern Studies*, vol. 24, n° 4, octobre 1988, pp. 432-444.

(67) Idith Zertal, *Des rescapés pour un État. La politique sioniste d'immigration clandestine en Palestine, 1945-48*, Paris, Calmann-Lévy, 1998, p. 208. Le titre anglais est plus explicite : *From Catastrophe to Power, Holocaust Survivors and the Emergence of Israel*, University of California Press, 1998.

(٦٨) عندما ستتاح للاّجئين إمكانية فعلية للاختيار، في أواخر أربعينيات القرن العشرين، فإن شريحة مهمة منهم سوف تختار الذهاب إلى أماكن أخرى غير إسرائيل. وبحسب Hilberg، فمن بين ٢٥٠ ٠٠٠ مشرّد، سوف يستقر في نهاية الأمر ١٤٢ ٠٠٠ منهم في إسرائيل، بينما سيستقر ٧٢ ٠٠٠ في الولايات المتحدة و١٦ ٠٠٠ في كندا و٨ ٠٠٠ في بلچيكا و٢ ٠٠٠ في فرنسا و١٠ ٠٠٠ في بلدان أخرى

(*La Destruction des Juifs d'Europe*, p. 993).

أمّا Arnow (p. 270) فهو يورد، بالنسبة للفترة من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٥٢، ١١٧ ٠٠٠ يهودي أوروبي (بينهم ٨٠ ٠٠٠ مشرّد) هاجروا إلى الولايات المتحدة، في مقابل ١٣٦ ٠٠٠ هاجروا إلى إسرائيل.

(69) Uri Milstein, *History of the War of Independence, A Nation Girds for War*, vol. I, University Press of America, 1996, pp. 356-362.

(70) Michael J. Cohen, *Palestine and the Great Powers...*, pp. 68-73.

(71) 8 octobre 1945, , MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 73, télégramme de du Chaylard.

(72) 11 octobre 1945, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 73, télégramme de du Chaylard. 30 octobre 1945, lord Gort au secrétaire d'État, PRO CO 733/456/5.

(73) 8 octobre 1945, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 73, M. du Chaylard..., *Situation politique en Palestine.*

(74) 1[er] novembre 1945, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 73, télégramme de du Chaylard.

(75) 2 novembre 1945, PRO CO 733/457/11.

(76) 4 novembre 1945, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 22, Le général d'armée Paul Beynet...(Beyrouth)..., *Manifestations antisionistes du 2 novembre 1945.*

(77) 14 novembre 1945, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 73, télégramme de du Chaylard.

(78) « If the Jews with all their sufferings, want to get too much at the head of the queue, you have the danger of another anti-semitic reaction through it all », Hurewitz, *The Struggle for Palestine...*, p. 237. Texte français dans *Les Informations de la Palestine* du 30 novembre 1945.

(79) MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 22.

(80) Florilège d'articles dans *Les informations de Palestine* du 16 novembre 1945.

(81) 14 et 16 novembre 1945, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 73, télégrammes de du Chaylard.

(82) 27 novembre 1945, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 73, télégrammes de du Chaylard.

(83) 22 novembre 1945, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 73, M. du Chaylard..., *Arrivée du nouveau Haut-Commissaire.*

(84) 4 décembre 1945, Haut-Commissaire au Secrétaire d'État pour les Colonies, Saint Antony's College Cunningham Papers.

(85) 28 et 31 décembre 1945, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 72, télégrammes de du Chaylard.

(86) 1er janvier 1946, extrait des délibérations du cabinet britannique, PRO CO 733/457/11.

(87) 9 janvier 1946, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 72, M. du Chaylard..., *Déclarations des organisations paramilitaires juives*. Voir, pour une vue plus globale, le florilège réuni par Eli Tavin et Yonah Alexander, *Psychological Warfare and Propaganda, Irgun Documentation*, Scholarly Resources Inc., Wilmington, Delaware, 1982.

(88) 7 février 1946, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 72, M. du Chaylard..., *Situation en Palestine*.

(٨٩) التفاصيل موجودة في كتاب الحوت، **القيادات**...، ص ص ٤٨٠ – ٥٢٨.

(90) Hurewitz, (*The Struggle*..., p. 190)

يقدَّرُ بأكثر من ٠٠٠ ٥٠٠ ١ دولار إنفاقات الفلاحين الطوعية خلال أعوام ١٩٤٣ – ١٩٤٥، في حين أن إجمالي الميزانية الحكومية للتعليم العربي كان ٧٥١ ٥٣٧ جنيهًا فلسطينيًّا خلال ١٩٤٤ – ١٩٤٥.

(*Survey*..., II, p. 642).

ومن الواضح أن من الصعب عقد مقارنة لأن الجنيه ليس عملة قابلة للتحويل بحرية. وقد يكون معادله النظريِ ٤ دولارات. وتشير مصادر أخرى إلى معادلٍ جارٍ قدره ٣ دولارات.

(٩١) التفاصيل موجودة في كتاب الحوت، **القيادات**...، ص ص ٥٤١ – ٥٤٢ و٨٩٩.

(92) 6 décembre 1945, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 73, M. du Chaylard..., *Jamal al-Husseini*. Même jour, *Boycottage des marchandises sionistes*.

(93) *Cahiers dans l'Orient Contemporain*, 1946, III, 558.

(94) 31 janvier 1946, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 72, M. du Chaylard..., *Retour d'exilés politiques*.

(95) 13 février 1946, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 73, M. du Chaylard..., *Commission d'enquête, Comité suprême arabe, Jamal al-Husseini*.

(96) 8 janvier 1946, Saint Antony's College Cunningham papers.

(97) Sur ce sujet, Haim Levenberg, *The Military Preparation of the Arab Community in Palestine, Londres*, Frank Cass, 1993.

(98) 10 décembre 1945, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 73, Le Ministre de France en Égypte..., *Décisions de la Ligue arabe concernant la Palestine*. Darwaza, *Mudhakkirat*, V, pp. 556-557.

دروزه، **مذكرات**، المجلد الخامس، ص ص ٥٥٦ – ٥٥٧.

(99) 15 janvier 1946, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 72, M. du Chaylard..., *Immigration juive en Palestine*.

(100) 31 janvier 1946, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 72, M. du Chaylard..., *Immigration juive*.

(101) Outre les documents d'archives, voir Richard Crossman, *Palestine Mission A Personal Record*, Hamish Hamilton, Londres, 1947, and Wm. Roger Louis, *The British Empire in the Middle East, 1945-1951, Arab Nationalism, The United States and Postwar Imperialism*, Clarendon Press, Oxford, 1984, pp. 397-419.

(١٠٢) قرار الكونجرس الصادر في ٣٠ يونيو/ حزيران ١٩٢٢، حيث ينص على «الحقوق المدنية والدينية للمسيحيين وسائر الجماعات الأخرى غير اليهودية» بدلاً من «الحقوق المدنية والدينية للجماعات غير اليهودية».

(103) FRUS, 1945, VIII, pp. 841-842.

(١٠٤) في ذلك الوقت، لم يكن «رد الاعتبار» لهنود أميركا قد بدأ بعدُ في الثقافة الأميركية ولم نكن قد دخلنا بعدُ عصر الضحية.

(105) Crossman, *Palestine Mission...*, pp. 40-70.

(106) 7 mars 1946, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 73, 4-6, télégramme du Caire. À la date du 11 mars, on trouve un dossier complet sur la prestation des Nord-Africains.

(107) *Papers...*, II, pp. 570-620.

(١٠٨) هو ابن أسعد الشقيري، المتعاون السابق مع العثمانيين، وهو قومي عربي جذري أنهى دراساته بالجامعة الأميركية ببيروت. وفي ذلك الوقت، كان يدعم موسى العلمي ضد الحسينيين.

(١٠٩) بعد رحيل چورچ أنطونيوس، يعتبر ألبرت حوراني أفضل ممثل للأطروحات العربية لدى الغربيين.

(110) « There can be no settlement, no final settlement, until the Zionists realise they can never hope to obtain in London or Washington what is denied them in Jerusalem. »

(111) 26 mars 1946, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 72, télégramme de du Chaylard.

(112) « Mr. Bevin's Little King ».

(١١٣) كان عبد الله قد سمّى قواته في بداية عهده بـ«الجيش العربي»، بما يشكل امتدادًا للتمرد العربي في عام ١٩١٦. وقد رأى البريطانيون أن هذا الاسم يتميز بزهوٍ لا محل له فسمّوا هذه القوات بـ«الفيلق العربي»، وهي تسمية ذات طابع كولونيالي أكثر.

(114) Neil Caplan, *Futile Diplomacy...*, II, pp. 142-144.

حول العلاقات بين صدقي والحاج أمين، انظر **مذكرات الحاج أمين...**، ص ص ٢٦٦ – ٢٦٧.

(١١٥) استخدام مصطلح «التمرد» بالنسبة لبلد مستقل إنما يشير إلى أي مدى يبدو الاستقلال العراقي خرافة حتى في نظر البريطانيين.

(116) 8 avril 1946, MAE, NUOI, 210, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 72, le général d'armée Beynet... Délégué général et plénipotentiaire de France au Levant... ; *Le Retour des exilés*, pp. 623-624.

(117) Série de télégrammes de Neuville, qui vient de prendre ses fonctions à Jérusalem, en MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 73.

(118) 26 avril 1946, conseil tenu en présence du Haut-Commissaire, Saint Antony's College Cunningham papers, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 72, télégramme de Neuville.

(119) *Le Retour des exilés*, pp. 625-626.

(120) 19 avril 1946, FRUS, 1946, VII, pp. 584-585.

(121) 30 avril 1946, FRUS, 1946, VII, pp. 588-589.

(122) 8 mai 1946, FRUS, 1946, VII, pp. 596-597.

(123) 9 mai 1946, FRUS, 1946, VII, pp. 601-603.

(124) Début mai 1946, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 73, série de télégrammes de Neuville.

(١٢٥) حجب المفتي وجوده كي لا يحرج المصريين في اللحظة التي كانوا قد بدأوا فيها مفاوضات مع البريطانيين، **مذكرات الحاج أمين ...**، ص ص ٢٥٦ – ٢٦٠.

(126) 7 juin 1946, FRUS. 1946, VII, pp. 618-620.

(127) Résolutions dans les *Cahiers de l'Orient contemporain*, VI (1946), p. 171. Haim Levenberg, *The Military Preparation...*, pp. 43-46.

دروزه، **مذكرات...**، المجلد الخامس، ص ص ٥٥٨ – ٥٦٣؛ **مذكرات الحاج أمين...**، ص ص ٢٦٣ و ٢٩١ – ٢٩٢.

(١٢٨) تغير اسم اللجنة العربية العليا بالعربية [إلى الهيئة العربية العليا]، بيد أن هذا التغير لا يتم رصده في الاستعمالات الغربية.

(١٢٩) والد أحد الاثنين المحكوم عليهما يهودي جزائري مسجَّل في قنصلية فرنسا. والحال أن نيوڤيل، استجابة لطلب من الأسرة، سوف يقوم بتدخل ذي طابع إنساني بشكل خالص وجد متعقل لطلب العفو عن المحكوم عليه.

19 juin 1946, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 72, télégramme de Neuville.

(130) 19 juin 1946, Saint Antony's College Cunningham papers.

(131) 20 juin 1946, Saint Antony's College Cunningham papers.

(١٣٢) شامير أحد المقبوض عليهم. وسوف يتعرف عليه ضابط شرطة، فيتم ترحيله إلى إيريتريا. وفي شهر سبتمبر/ أيلول، سوف يجري اغتيال ضابط الشرطة من جانب جماعة شتيرن، على سبيل الانتقام.

(١٣٣) على أن راديو الهاجاناه السرِّي قد أذاع في ١٥ يونيو/ حزيران مضمون خطة عسكرية بريطانية سرِّية يقدم الجانب الرئيسي في خطة أجاثا

Voir 28 juin 1946, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 72, le Consul général de France à Jérusalem..., *Mesures de répression soi-disant prévues contre la résistance juive.*

وكانت استخبارات الهاجاناه قد حصلت على مضمون الخطة ونشرته أملاً في ثني البريطانيين عن تنفيذها، إلاَّ أنها لم يكن بوسعها معرفة ما إذا كانت سوف تُنفَّذ وفي أي وقت،

Milstein, *History of the War...*, I, pp. 260-264.

(134) 4 juillet 1946, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 72, Le Consul général de France..., *Proclamation d'un groupement sioniste extrémiste.*

(١٣٥) كان أحدهم قد نجح في الهروب بالفعل وتم الإفراج عن اثنين آخرين للبرهنة على الرغبة في التفاوض على تبادل.

(136) 11 juillet 1946, Haut-Commissaire au Secrétaire d'État, Saint Antony's College Cunningham papers.

(١٣٧) الواقع أنه قد جرى استغلال هذه الوثائق. وهكذا، فإن الأجهزة البريطانية قد أبلغت ضابط الاتصال الفرنسي بأنها، خلافاً لظنونها، لم تجد شيئًا في أرشيفات الوكالة اليهودية من شأنه الإساءة إلى الفرنسيين

MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 72, 19 juillet 1946.

والواقع أن بعض الأجهزة الفرنسية قد قدمت مساعدة للمنظمات السرِّية اليهودية، ولكن في أوروبا فقط.

(138) Sur l'affaire du King David, le dossier inédit du consulat de France, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 72, daté du 24 juillet. L'officier de liaison se trouvait sur place. Et l'étude complète de Nicholas Bethell, *The Palestine Triangle...*, pp. 240-267 qui s'appuie sur le rapport d'enquête déclassifié en 1978.

(١٣٩) لو كانت الدعوة إلى إخلاء المكان قد جرت في تلك اللحظة، لسقط عدد أكبر من الضحايا.

(140) « Punishing the Jews in a way the race dislikes as much as any, by striking at their pockets and showing our contempt for them. »

(١٤١) إن كاننجهام، الذي لم يجر إبلاغه به سلفاً، إنما يجده «مؤسفاً»

(30 juillet 1946, Saint Antony's College Cunningham papers).

ولعل الهدف من وراء صدوره هو تجنب وقوع أعمال انتقامية وحشية من جانب الجنود، مثلما حدث من قبل. ثم إن الدعاية الصهيونية إنما تستبدل بتعبير «شأن جميع الأجناس الأخرى»، تعبير «أكثر من الآخرين» («dislikes the most»).

(١٤٢) نجد مثالاً على الاستشهاد المبتور في

J. Bowyer Bell, *Terror Out of Zion...*, p. 174,

عندما يستشهد بجون كيمتش. أمّا المحرِّر العلمي لمراسلات ڤايتسمان، فإنه يحذف تعبير «شأن جميع الأجناس الأخرى»

(*Letters...*, XXII, p. 170)...

(143) 25 juillet 1946, Saint Antony's College Cunningham papers.

(144) Mémorandum des discussions en PRO FO 371/52533.

(١٤٥) يشمل الاستيعاب إنشاء وظائف تناسِبُ المهاجرين الجدد.

(146) 7 juin 1946, FRUS, 1946, VII, pp. 642-643.

(147) PRO FO 371/52537.

(148) Martin Jones, *Failure in Palestine, British and United States Policy after the Second World War*, Mansell Publishing Limited, Londres et New-York, 1986, pp. 122-125. Secrétaire d'État aux Colonies au Haut-Commissaire, le 13 juillet 1946, Saint Antony's College Cunningham papers.

(149) 19 juillet 1946, Grady au Département d'État, FRUS, 1946, VII, pp. 646-647.

(150) 22 juillet 1946, Byrnes à Grady, FRUS, 1946, VII, pp. 648-649.

(١٥١) بحكم أن موريسون هو الذي سوف يقدمها إلى مجلس العموم في ٣١ يوليو/ تموز ١٩٤٦ بوصفه ممثل الحكومة،

texte résumé dans *Le Retour des exilés*, pp. 627-628, complet dans FRUS, 1946, VII, pp. 652-667.

(١٥٢) لا يأخذ الخبراء في الحسبان السكان الموجودين في تلك المنطقة، وتقديرات عام ١٩٤٤ تحدد المستقرين بـ ٣٦٠ ٥ مسلمًا و٢٠٠ مسيحي و١٥٠ يهوديًا. ولم يجر حساب الرُحَّل (البدو شبه المستقرين) لأنه لا وجود هناك لتسجيل للمواليد والوفيات. والتعداد الأخير في عام ١٩٣١ يشير إلى وجود ١٢٣ ٤٨ «ريفي»

(*Survey*..., I, p. 147 et p. 150).

وعدم وجود تقديرات بالنسبة لعام ١٩٤٤ يعطي الانطباع بأننا بإزاء منطقة خالية من السكان.

(153) « I believe that the plan proposed is the best solution of this difficult problem that can now be secured », Byrnes à Truman, FRUS, 1946, VII, pp. 671-73.

(154) Sur le revirement de Truman. Cohen, *Truman and Israel*..., pp. 130-137.

(١٥٥) كانت الشخصيات الصهيونية الرئيسية مجتمعة في باريس، لأنه لم يكن بوسعها الاجتماع في لندن أو القدس.

(156) « Jesus-Christ couldn't please them when he was here on earth, so how could anyone expect that I'would have any luck? »

(157) Martin Gilbert, *Never Despair, Winston S. Churchill 1945-1965*, Londres, Minerva, 1988, pp. 250-253.

(158) Avi Shlaim, *Collusion across the Jordan, King Abdullah, the Zionist Movement and the Partition of Palestine*, Clarendon Press, Oxford, 1988, pp. 76-78.

احتضار الانتداب

(1) 1er août 1946, haut-commissaire au secrétaire d'État, Saint Antony's College Cunningham papers.

(2) *Cahiers de l'Orient contemporain*, VII-VIII (1947), p. 407.

(3) 13 août 1946, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 72, télégramme de Neuville.

(4) 16 août 1946, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 72, Le Consul général de France à Jérusalem..., *Déclaration britannique sur l'immigration illégale juive*.

(5) « ...outrages more worthy of Nazis than of Jewish victims of Nazis. »

(6) 28 août 1946, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 72, Le Consul général de France à Jérusalem..., *Situation en Palestine.*

(7) 3 août 1946, haut-commissaire au secrétaire d'État, Saint Antony's College Cunningham papers.

(8) 4 août 1946, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 72.

(9) 16 août 1946, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 72, Le Consul général de France à Jérusalem..., *Guerre des nerfs d'un nouveau genre.*

(10) 16 septembre 1946, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 73, Le Consul général de France à Jérusalem..., *Situation en Palestine*.

(11) 2 octobre 1946, haut-commissaire au secrétaire d'État, Saint Antony's College Cunningham papers.

(12) Exposé remarquablement clair dans Cohen, *Palestine and the Great Powers, 1945-1948,* pp. 135-170.

(13) 12 août 1946, Acheson à Harriman, 13 août 1946, Truman à Attlee, 15 août 1946, Attlee à Truman, FRUS, 1946, VII, pp. 679-683

(14) 8 août 1946, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 73, Le Consul général de France à Jérusalem..., *Les Arabes et le projet de fédération palestinienne.*

(15) 15 août 1946, Harriman à Acheson, FRUS, 1946, VII, pp. 685-686 ; 16 août 1946, secrétaire d'État au haut-commissaire, PRO FO 371/52346.

(16) 16 août 1946, compte rendu de l'entretien entre les deux secrétaires d'État à Paris, PRO FO 371/52641.

(17) 26 août 1946, haut-commissaire au secrétaire d'État, Saint Antony's College Cunningham papers.

(18) 29 août, télégramme envoyé aux dominions sur la préparation de la conférence, PRO FO 371/52642.

الشخصيات هي سليمان بك طوقان، عمدة نابلس، أنطون أفندي عطا الله، العضو السابق في بلدية القدس، سامي أفندي طه، الزعيم العمالي في حيفا، يوسف هيكل، عمدة يافا.

(19) 1er septembre 1946, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 73, télégramme de Neuville.

(20) 2 septembre 1946, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 73, Le Consul général de France à Jérusalem..., *Direction politique de l'Agence juive.*

(21) 6 septembre 1946, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 73, télégramme de Londres.

(22) 3 septembre 1946, PRO FO 371/52642.

(23) *Cahiers de l'Orient contemporain*, VII-VIII (1947), pp. 402-403.

(24) 11 septembre 1946, secrétaire d'État au haut-commissaire, Saint Antony's College Cunningham papers.

(25) 16 septembre 1946, secrétaire d'État au haut-commissaire, Saint Antony's College Cunningham papers.

(26) PRO FO 371/52644.

(27) 21 septembre 1946, secrétaire d'État au haut-commissaire, Saint Antony's College Cunningham papers.

(٢٨) مذكرات الحاج أمين...، ص ص ٢٩٩ – ٣٠٣.

(29) 16 septembre 1946, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 73, Le Consul général de France à Jérusalem..., *Situation en Palestine.*

(٣٠) استجابة لطلب من العرب، لا يشار إلى هذا البند في البلاغ الرسمي.

(31) 2 octobre 1946, secrétaire d'État au haut-commissaire, Saint Antony's College Cunningham papers. La discussion avec Weizmann est du 28 septembre.

(32) Ensemble de la correspondance dans FRUS, 1946, VII, pp. 700-705.

(33) 6 octobre 1946, rapport de l'ambassade de France à Washington, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 72.

(34) 19 novembre 1946, Personnal and private for High Commissioner from general Dempsey, Saint Antony's College Cunningham papers. Martin Jones, *Failure in Palestine...*, p. 196.

(35) 14 octobre 1946, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 73, Le Consul général de France à Jérusalem..., *Situation politique.* 22 novembre 1946, *Possibilité d'une action armée des Arabes contre les Juifs.*

(36) 7 octobre 1946, haut-commissaire au secrétaire d'État, Saint Antony's College Cunningham papers.

(37) 28 octobre 1946, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 72, Le Consul général de France à Jérusalem..., *Mesures contre le mouvement de boycottage économique anti-juif.*

(٣٨) لا تحدث اعتداءات في فرنسا، إذ يبدو أنه كان قد تم التوصل إلى اتفاق مع الـ DST بالتغاضي عن نشاطات هاتين الجماعتين على الأرضِ الفرنسية في مقابل الامتناع عن القيام بعمليات في فرنسا. وهكذا فإن الطرود المفخخة كانت تعَدُّ في فرنسا وتوضع في صناديق البريد في بلچيكا.

(39) 30 octobre 1946, haut-commissaire au secrétaire d'État, Saint Antony's College Cunningham papers.

(40) Dossier en MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 23.

(41) 19 novembre 1946, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 73 :« To abandon India, with all the dire consequences that would follow therefrom, but to have a war with the Jews in order to give Palestine to the Arabs amid the execration of the world, appears to carry incongruity of thought and policy to levels which have rarely been attained in human history. »

(42) 3 janvier 1947, conférence au Colonial Office, Saint Antony's College Cunningham papers.

(43) 21 janvier 1947, haut-commissaire au secrétaire d'État, Saint Antony's College Cunningham papers.

(٤٤) حول نشاطات المفتي، انظر، دروزه، مذكرات، المجلد الخامس، ص ص ٥٧٢ – ٥٧٨.

(٤٥) الرئيس: الحاج أمين؛ الأعضاء: جمال الحسيني، حسين الخالدي، أحمد حلمي باشا، إميل الغوري، حسن أبو سعود، إسحق درويش الحسيني، عزة دروزه، رفيق التميمي، مُعين الماضي.

(٤٦) دروزه، **مذكرات**، المجلد الخامس، ص ص ٥٨٣ – ٥٨٦.

(47) Saint Antony's College Cunningham papers.

(٤٨) (إلى ٣٠ أبريل/ نيسان). وتبدو الأرقام مختزَلَة، ففي الشطر الأول وحده من شهر مارس/ آذار ١٩٤٧ سُجِّل سقوط ٢٩ قتيلاً على أثر هجمات يهودية.

(٤٩) (إلى ٣٠ أبريل/ نيسان).

(٥٠) لا يشمل هذا الرقم العسكريين.

(51) 21-27 janvier 1947, FRUS, 1947, V, pp. 1008-1015.

(52) FRUS, 1947 donne un excellent suivi de la conférence ainsi que les Cunningham papers.

(53) FRUS, 1947, V, pp. 1056-58.

(54) 3 mars 1947, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 72. Confidence du même genre de Golda Meyerson au consul de France, 6 mars 1947, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 73.

(55) 3 mars 1947, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 73, Le Consul général de France à Jérusalem..., *Établissement de la loi martiale sur certaines agglomérations de la Palestine*.

(56) 6 mars 1947, haut-commissaire au secrétaire d'État, Saint Antony's College Cunningham papers. Cohen, *Palestine and the Great Powers...*, p. 239.

(57) 3 avril 1947, haut-commissaire au secrétaire d'État, Saint Antony's College Cunningham papers.

(58) Textes en MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 22.

(59) *Informations de Palestine* du 16 avril 1947.

(60) 3 mars 1947, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 72, télégramme de Parodi.

(61) 23 avril 1947, Saint Antony's College Cunningham papers.

(62) 25 avril 1947, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 72, télégramme de Neuville.

(63) Proclamation du 11 juin 1947, Eli Tavin et Yonah Alexander, *Psychological Warfare...*, pp. 169-170

(64) George Kirk, *The Middle East, 1945-1950*, Royal Institute of International Affairs, Oxford University Press, 1954, pp. 242-243.

(65) ONU, Rapport de la Commission spéciale pour la Palestine.

(٦٦) بشكل أدق، فيما يتعلق ببولنده، كان لسكان الأراضي التي جرى ضمها الحق في اختيار الرحيل عن هذه المناطق.

(67) Laurent Rucker, *Staline, Israël et les Juifs*, Paris, PUF, 2001, pp. 97-101.

(68) ONU, Rapport de la Commission spéciale pour la Palestine.

(69) 18 mai 1947, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 73, Le Consul général de France à Jérusalem..., *L'assemblée de l'ONU et l'opinion palestinienne*. 21 mai 1947, haut-commissaire au secrétaire d'État, Saint Antony's College Cunningham papers.

(٧٠) انظر التصريح التبريري الصادر عن الحكومة البريطانية في ٦ يونيو/ حزيران ١٩٤٧: من الصعب النضال ضد جماعة سكانية ترفض التعاون، ويجري استخدام جزء من القوات في حماية المنشآت العسكرية ولا يجب التضحية بالوقت الضروري للتدريب.

(71) 28 mai 1947, haut-commissaire au secrétaire d'État, Saint Antony's College Cunningham papers.

(٧٢) أحيانًا بالمعنى الأكثر حرفية للمصطلح بحسب بعض الاتهامات غير المؤكَّدة

(73) *Survey*..., III, p. 10 (le tome III a été composé pour la commission spéciale).

(74) *Survey*..., III, p. 41.

(75) *Survey*..., III, p. 54.

(76) *Survey*..., III, p. 65.

(77) *Survey*..., II, p. 557 et III, p. 77.

(٧٨) يتحدث كاننجهام عن «بارانويا»،

7 juin 1947, haut-commissaire au secrétaire d'État, Saint Antony's College Cunningham papers.

وحول المقاطعة، انظر **مذكرات الحاج أمين**...، ص ص ٣١١ – ٣١٢.

(79) 8 juin 1947, MAE, NUOI, 210, Gardier, Le Caire.

(٨٠) يعترض دروزه على سلطوية المفتي ويتنحى عن وظائفه السياسية. دروزه، **مذكرات**، المجلد الخامس، ص ص ٥٨٩ – ٥٩٤.

(81) 16 juin 1947, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 73.

(82) Série de télégrammes de Neuville à partir du 23 juin en MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 73.

(83) 9 juillet 1947, haut-commissaire au secrétaire d'État, Saint Antony's College Cunningham papers.

(84) Documentation : *voir The Jewish Plan for Palestine, Memoranda and Statements presented by the Jewish Agency for Palestine to the United Nations Special Committee on Palestine.*

(٨٥) تعبير توراتي تذهب التفاسير إلى أنه قد يكون نهر النيل أو وادي العريش، في سيناء، سواءً بسواء.

(86) *Le Retour des exilés*, pp. 630- 634.

(87) Michael J. Cohen, *Palestine and the Great Powers...*, pp. 266-267.

(٨٨) ومن هنا ظهور خطاب متناقض من جانب الممثلين الصهيونيين، الذين يؤكدون أن النمو الديموغرافي العربي راجع إلى تحسن الظروف المعيشية الذي أحدثه المقام القومي اليهودي وأن المستوى المعيشي سوف يؤدي إلى هبوط لهذا النمو.

(89) Je suis ici l'admirable démonstration de Idith Zertal, *Des rescapés pour un État...*, en particulier les pages 289-295.

(90) MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 72.

(91) Pour le récit anecdotique de l'affaire, Jacques Derogy, *Histoire de l' « Exodus », la loi du retour*, Paris, Fayard, 1969.

(92) 20 juillet 1947, secrétaire d'État (Bevin ?) au haut-commissaire, Saint Antony's College Cunningham papers.

(93) 22 juillet 1947. Secrétaire d'État au haut-commissaire, Saint Antony's College Cunningham papers.

(٩٤) أثار الشنق اشمئزاز العسكريين البريطانيين بشكل حاد. فالمنفذون المحترفون لأحكام الإعدام يتصرفون بشكل يجعل الموت فوريًا من جراء قطع الفقرات العنقية. وبالمقابل، نجد أن الرقيبين قد كابدا احتضارًا لمدة تزيد عن ربع ساعة

Philip Bruton, *A Captain's Mandate, Palestine, 1946-48*, Leo Cooper, Londres, 1996, pp. 96-103.

(95) Idith Zertal, *Des rescapés pour un État...*, pp. 265-266.

(96) Saint Antony's College Cunningham papers.

(97) 31 juillet 1947, haut-commissaire au secrétaire d'État, Saint Antony's College Cunningham papers.

(98) 10 août 1947, haut-commissaire au secrétaire d'État, Saint Antony's College Cunningham papers.

(99) 15 août 1947, haut-commissaire au secrétaire d'État, Saint Antony's College Cunningham papers.

(١٠٠) تتحدث مصادر أخرى عن امرأة وسبعة أطفال.

(101) 23 août 1947, haut-commissaire au secrétaire d'État, Saint Antony's College Cunningham papers.

(102) 2 septembre 1947, Le Consul général américain au Secrétaire d'État, FRUS, 1947, V, pp. 1143-1344.

(103) Compte rendu de la réunion du 15 septembre, dans Caplan, *Futile Diplomacy...*, II, pp. 274-276 et Milstein, *History of the War...*, I, pp. 185-189.

(104) 5 septembre 1947, Saint Antony's College Cunningham papers.

(105) Martin Jones, *Failure in Palestine...*, pp. 288-292.

(106) En français dans le texte.

(107) Milstein, *History of the War...*, I, pp. 175-180.

(108) 15 septembre 1947, réunion de la délégation américaine à l'ONU, FRUS, 1947, V, pp. 1147-1151.

(109) Pour l'attitude générale de la France, voir mon article « Plan de partage de la Palestine : le vote de la France », *Maghreb-Machrek*, n° 159, janvier-mars 1998, pp. 3-11.

(110) On trouve des informations détaillées sur les délibérations de l'ONU sur le site internet UNISPAL (United Nations Information System on the Question of Palestine).

(111) 26 septembre 1947, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 73, 7 (385), télégramme de Parodi.

(112) 31 octobre 1947, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 72, Le Consul de France..., *Rapports de l'Irgoun et de la Haganah*.

(113) 25 octobre 1947, haut-commissaire au secrétaire d'État, Saint Antony's College Cunningham papers.

(١١٤) مذكرات الحاج أمين...، ص ص ٣١٩ – ٣٢٠.

(115) Avi Shlaim, *Collusion across the Jordan*, pp. 98-100. Darwaza, Mudhakkirat, V, pp. 602-618.

(١١٦) كان الروس قد سجنوا القاوقجي وقد قضى عدة شهور في السجن قبل وضعه تحت الإقامة الجبرية المراقَبة في منطقة الاحتلال السوفييتية. وقد زوّده لبنان وسوريا بوثائق هوية جديدة سمحت له بمغادرة المنطقة السوفييتية عبر براغ وباريس. وحول تعارضه الفوري مع الحاج أمين، انظر، **فلسطين في مذكرات القاوقجي**، ١٩٧٥، ص ص ١٢٥ – ١٣١.

(117) Laurent Rucker, *Staline, Israël et les Juifs*, pp. 103-106. Voir le télégramme de Catroux ambassadeur à Moscou, *Le Retour des exilés*, pp. 634-635.

(118) Nombreux documents dans ce sens dans les *Documents on Israeli-Soviet Relations*, 1941-1953.

(119) 21 octobre 1947, mémorandum de Wadsworth, FRUS, 1947, V, pp. 1192-1195.

(١٢٠) في ذلك الوقت، لم يكن لدى منظمة الأمم المتحدة من إمكانات عسكرية إلاّ مراقبين غير مسلّحين. أمّا القوة الأولى تحت قيادة منظمة الأمم المتحدة بشكل مباشر (الخوذات الزرقاء) فسوف يتم تشكيلها خلال أزمة السويس في عام ١٩٥٦.

(121) 25 novembre 1947, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 73, 7 (385), télégramme de Parodi.

(١٢٢) وهكذا، فخلافًا لما قيل وتكرر قوله مرات عديدة، فإن التصويت الفرنسي لم يتغير في ظرف ساعتين مع الاقتراع النهائي في ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني، خاصة على أثر تدخل من جانب ڤايتسمان لدى ليون بلوم.

(123) 26 novembre 1947, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 73, 7 (385), télégramme de Parodi.

(124) 27 novembre, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 73, 7 (385), note anonyme.

(125) Point semble-t-il définitif sur la question, dans Cohen, *Truman and Israel*, pp. 168-172.

(١٢٦) أول من أخذ الكلمة، ممثل باكستان، يذكر هذين الجانبين.

(127) 28 novembre 1947, MAE, Afrique-Levant, 1944-1952, 73, 7 (385), télégramme de Parodi.

(128) Voir par exemple David Arnow "The Holocaust and the Birth of Israel : Reassessing the Causal Relationship", *The Journal of Israeli History*, vol. 15, n°3, automne 1994, pp. 257-281.

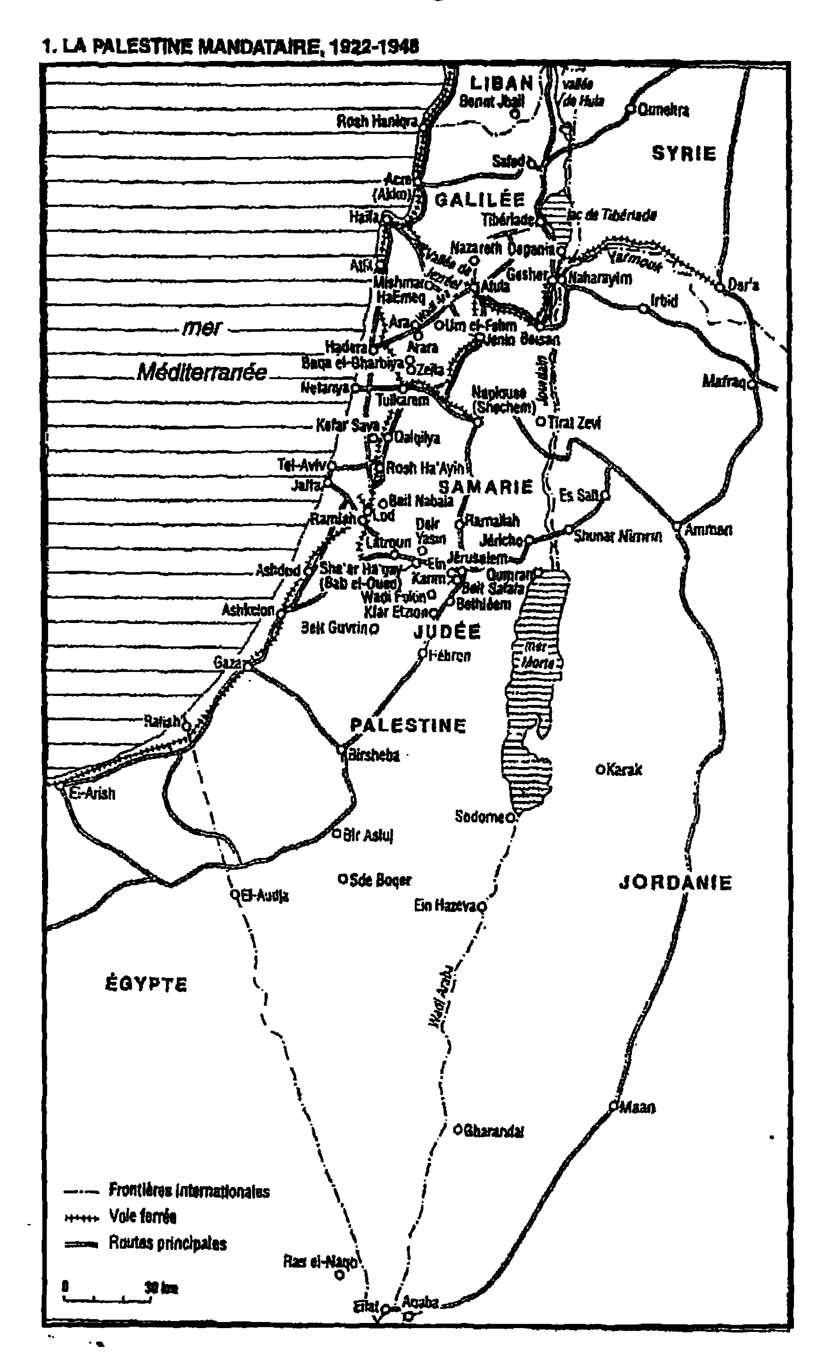
(١٢٩) على المستوى الديني بصورة خالصة، تعد اليهودية أقرب إلى الإسلام مما إلى المسيحية. واليوم، يستاء كثيرون ممن ليسوا غربيين من حيث أصولهم من استخدام هذه الإحالة بوصفها رغبة في الاستبعاد. ويجب أن نتذكر أنه قبل الحرب العالمية الثانية كان الخطاب السائد حول أصول الثقافة الغربية يحيل إلى مسار مصر – الشرق – اليونان – روما – العرب – الغرب المدرسي أو على التأكيد على ميثولوجيا هندو– أوروبية، تدليسية بشكل سافر أحيانا. والحال أن اليهودية «الليبرالية» هي وحدها التي أحالت إلى الأنبياء التوراتيين لكي تؤسس ليبرالية حديثة، مع رفضها من جهة أخرى لمعنىً زمني لفكرة الشعب اليهودي، بينما ردت التقاليدُ الليبراليةُ الأخرى نسبها إلى غابات جرمانيا (الأنجلو– ساكسون) أو إلى استخدام العقل (الجمهوريون الفرنسيون).

(130) 30 novembre 1947, haut-commissaire au secrétaire d'État, Saint Antony's College Cunningham papers.

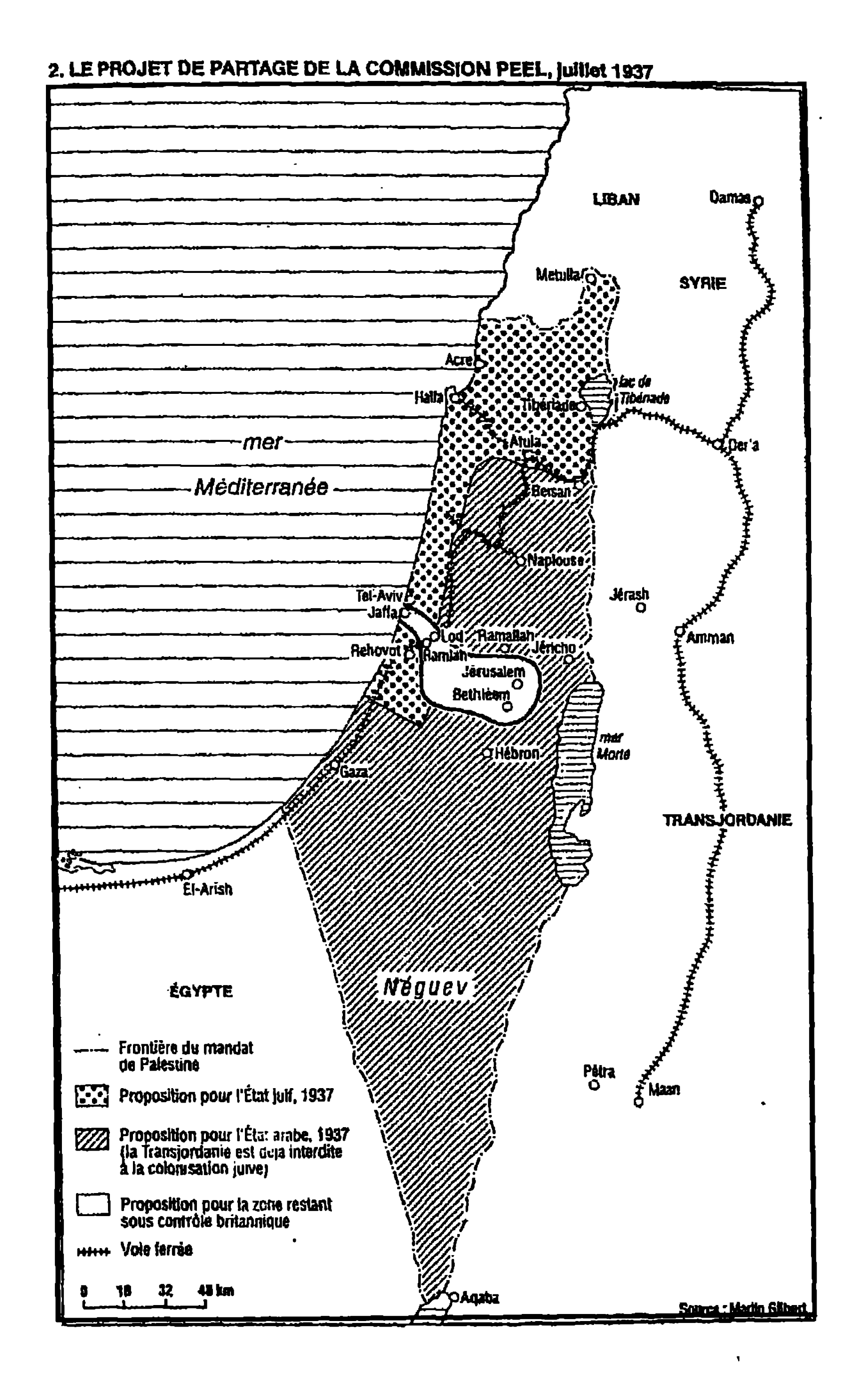
خاتمة

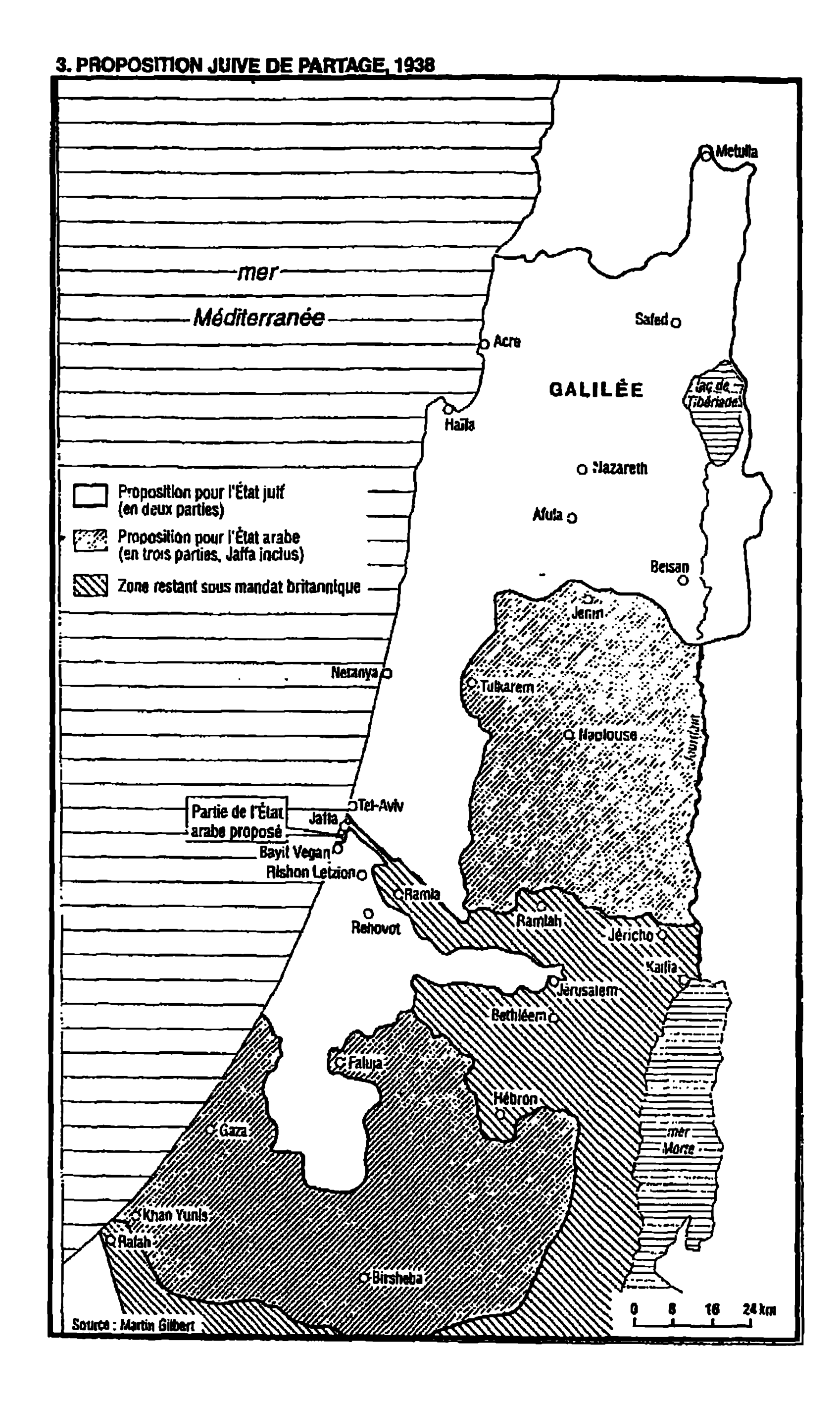
(١) يتجنب الشُرّاح الليبراليون لعمل حنّه أرندت بوجه عام التذكير بأن الإمبريالية تعد أحد أصول الشمولية.

خرائط

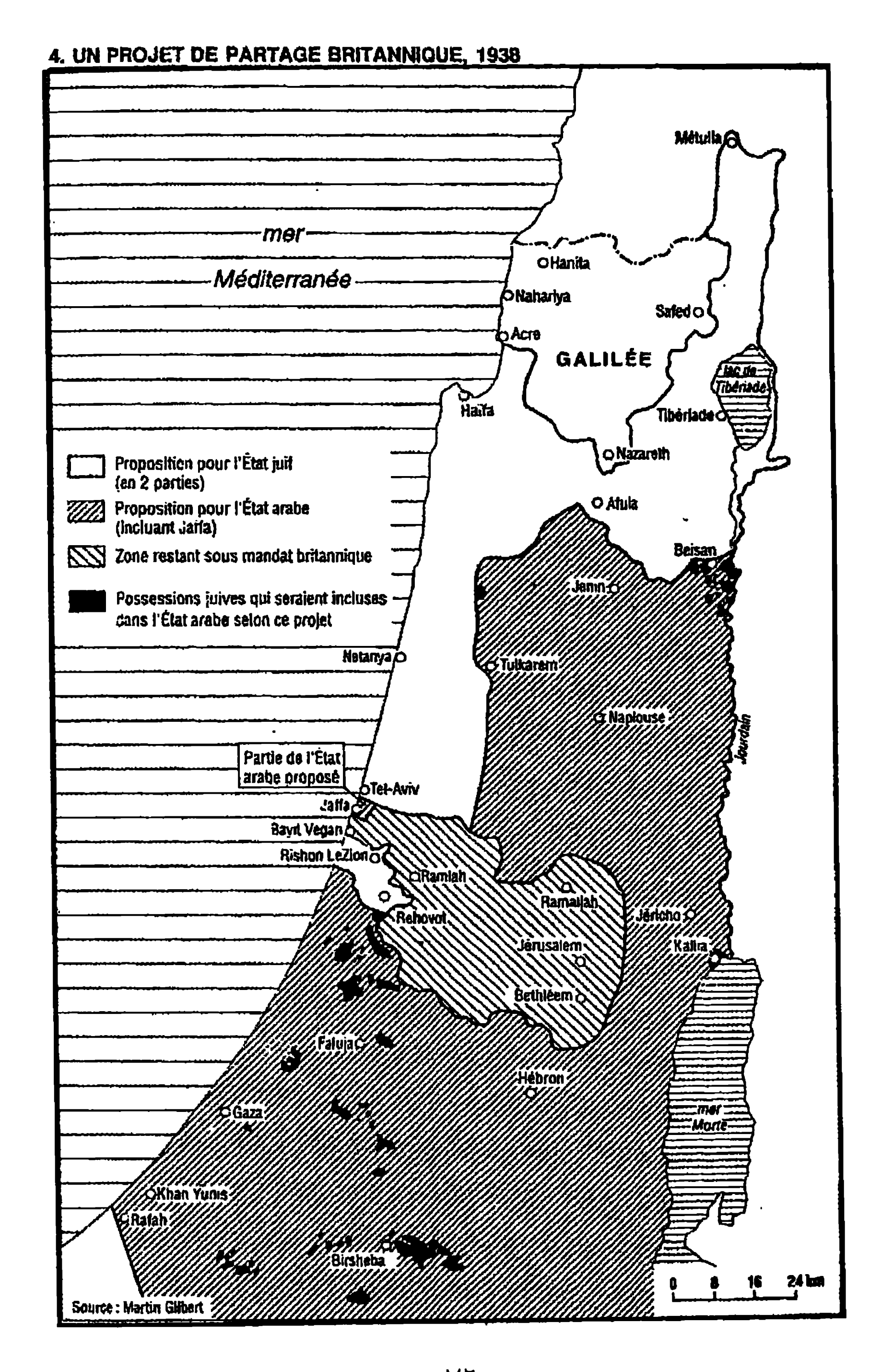


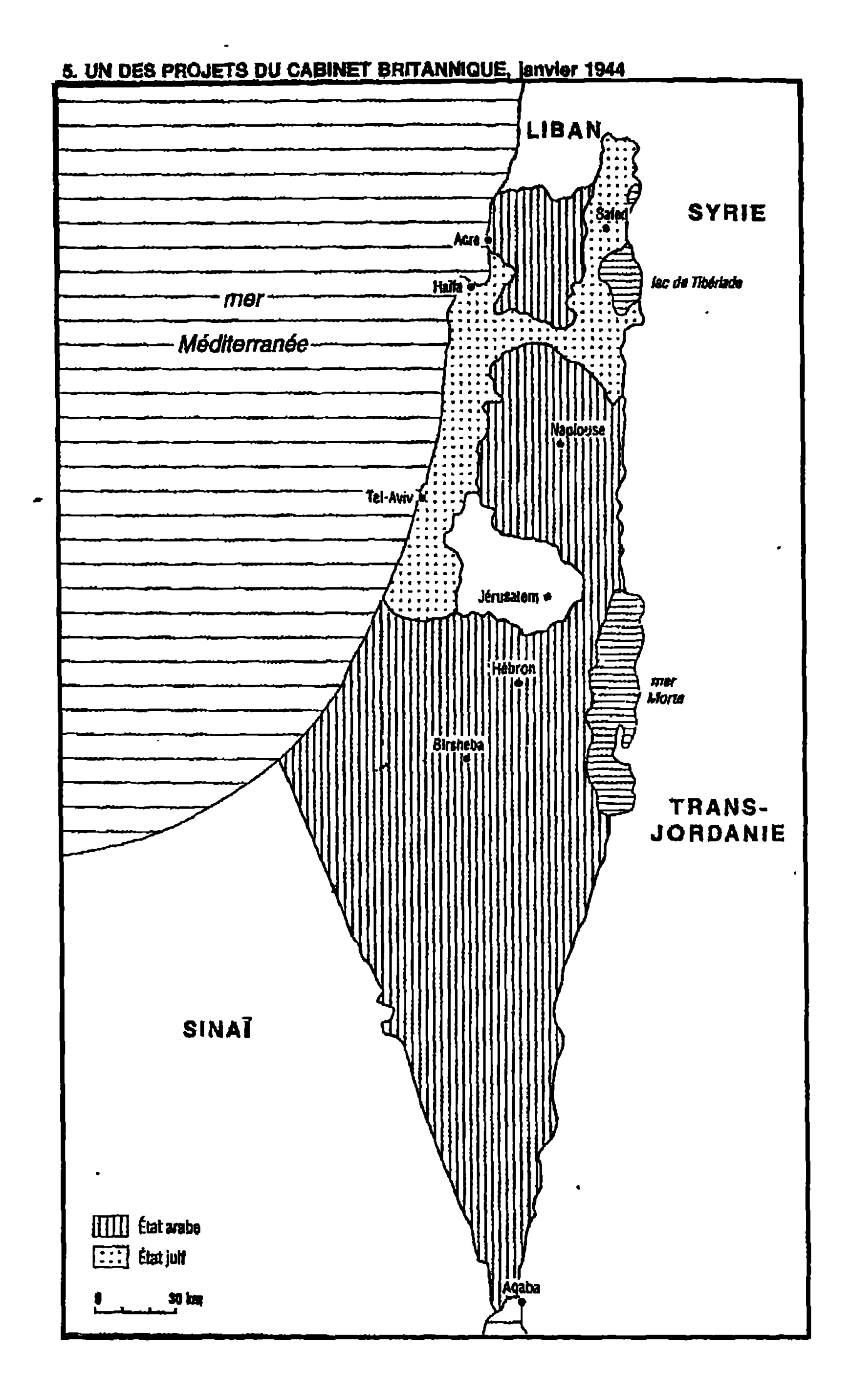
1. LA PALESTINE MANDATAIRE, 1922-1948
LIBAN
SYRIE
GALILÉE
SAMARIE
JUDÉE
PALESTINE
JORDANIE
ÉGYPTE
mer
Méditerranée
Rosh Haniqra
Safed
Acre (Akko)
Haïfa
Tibériade
lac de Tibériade
Nazareth
Degania
Gesher
Naharayim
Yarmouk
Dar'a
Irbid
Mafraq
Quneitra
Atlit
Afula
Ara
Arara
Hadera
Um el-Fahm
Jenin
Beisan
Zeita
Netanya
Tulkarem
Naplouse (Shechem)
Tirat Zevi
Kefar Sava
Qalqilya
Tel-Aviv
Jaffa
Rosh Ha'Ayin
Bait Nabala
Ramleh
Lod
Latroun
Ramallah
Jéricho
Shunat Nimrin
Amman
Es Salt
Jourdain
Ashdod
Sha'ar Ha'gay (Bab el-Oued)
Jérusalem
Qumran
Beit Safafa
Bethléem
Ein Karim
Kfar Etzion
Ashkelon
Beit Guvrin
Hébron
Gaza
Rafiah
Birsheba
El-Arish
Karak
mer Morte
Sodome
Bir Asluj
Sde Boqer
El-Audja
Ein Hazeva
Wadi Araba
Maan
Gharandal
Ras el-Naqb
Eilat
Aqaba
Frontières internationales
Voie ferrée
Routes principales
0
30 km


2. LE PROJET DE PARTAGE DE LA COMMISSION PEEL, juillet 1937
LIBAN
Damas
SYRIE
Metulla
Acre
lac de Tibériade
Haïfa
Tibériade
mer
Méditerranée
Afula
Der'a
Beisan
Naplouse
Tel-Aviv
Jaffa
Jérash
Amman
Lod
Ramallah
Rehovot
Ramlah
Jéricho
Jérusalem
Bethléem
mer Morte
Hébron
Gaza
TRANSJORDANIE
El-Arish
ÉGYPTE
Néguev
Frontière du mandat de Palestine
Proposition pour l'État juif, 1937
Proposition pour l'État arabe, 1937 (la Transjordanie est déjà interdite à la colonisation juive)
Proposition pour la zone restant sous contrôle britannique
Voie ferrée
Pétra
Maan
Aqaba
Source : Martin Gilbert

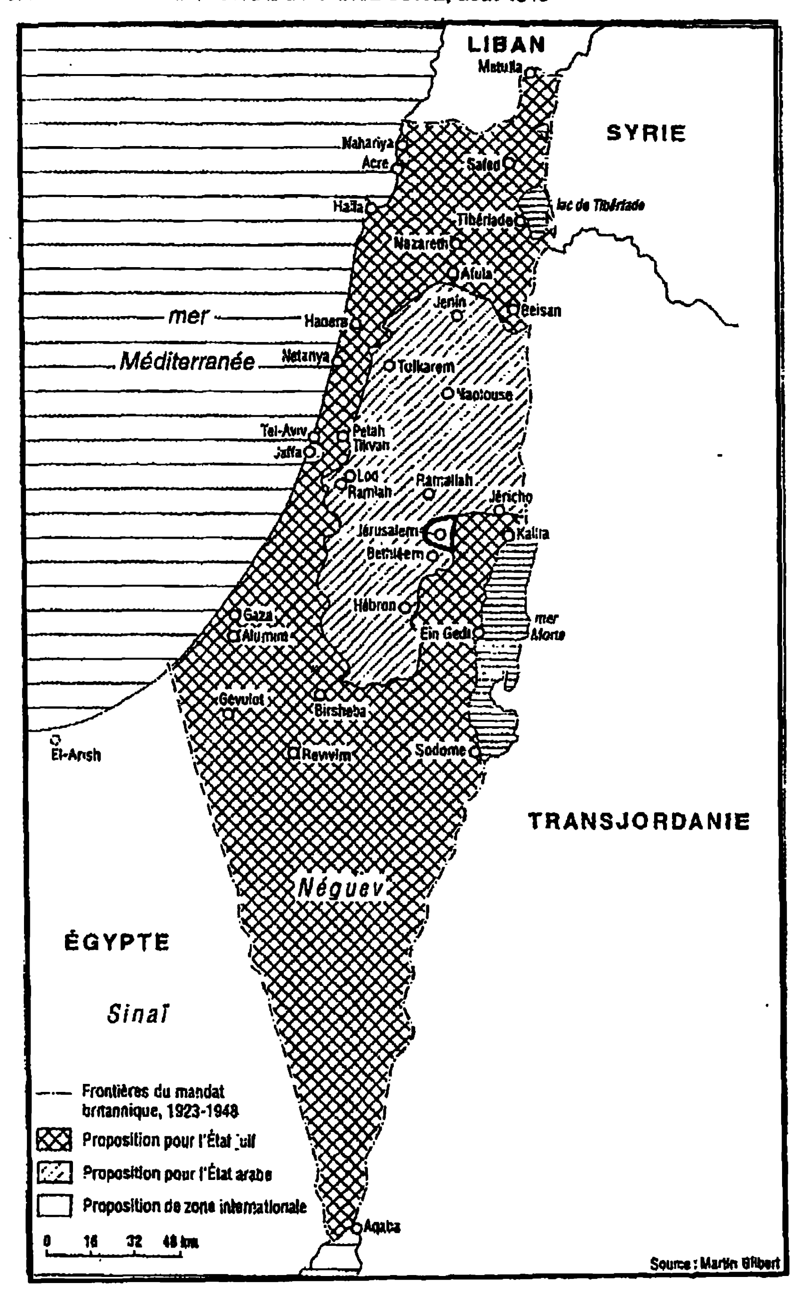

3. PROPOSITION JUIVE DE PARTAGE, 1938
mer
Méditerranée
Metulla
Safed
Acre
GALILÉE
lac de Tibériade
Haifa
Nazareth
Afula
Beisan
Proposition pour l'État juif (en deux parties)
Proposition pour l'État arabe (en trois parties, Jaffa inclus)
Zone restant sous mandat britannique
Jenin
Netanya
Tulkarem
Naplouse
Partie de l'État arabe proposé
Tel-Aviv
Jaffa
Bayit Vegan
Rishon Letzion
Ramla
Rehovot
Ramlah
Jéricho
Kallia
Jérusalem
Bethléem
Faluja
Hébron
Gaza
mer Morte
Khan Yunis
Rafah
Birsheba
0 8 16 24 km
Source : Martin Gilbert

4. UN PROJET DE PARTAGE BRITANNIQUE, 1938

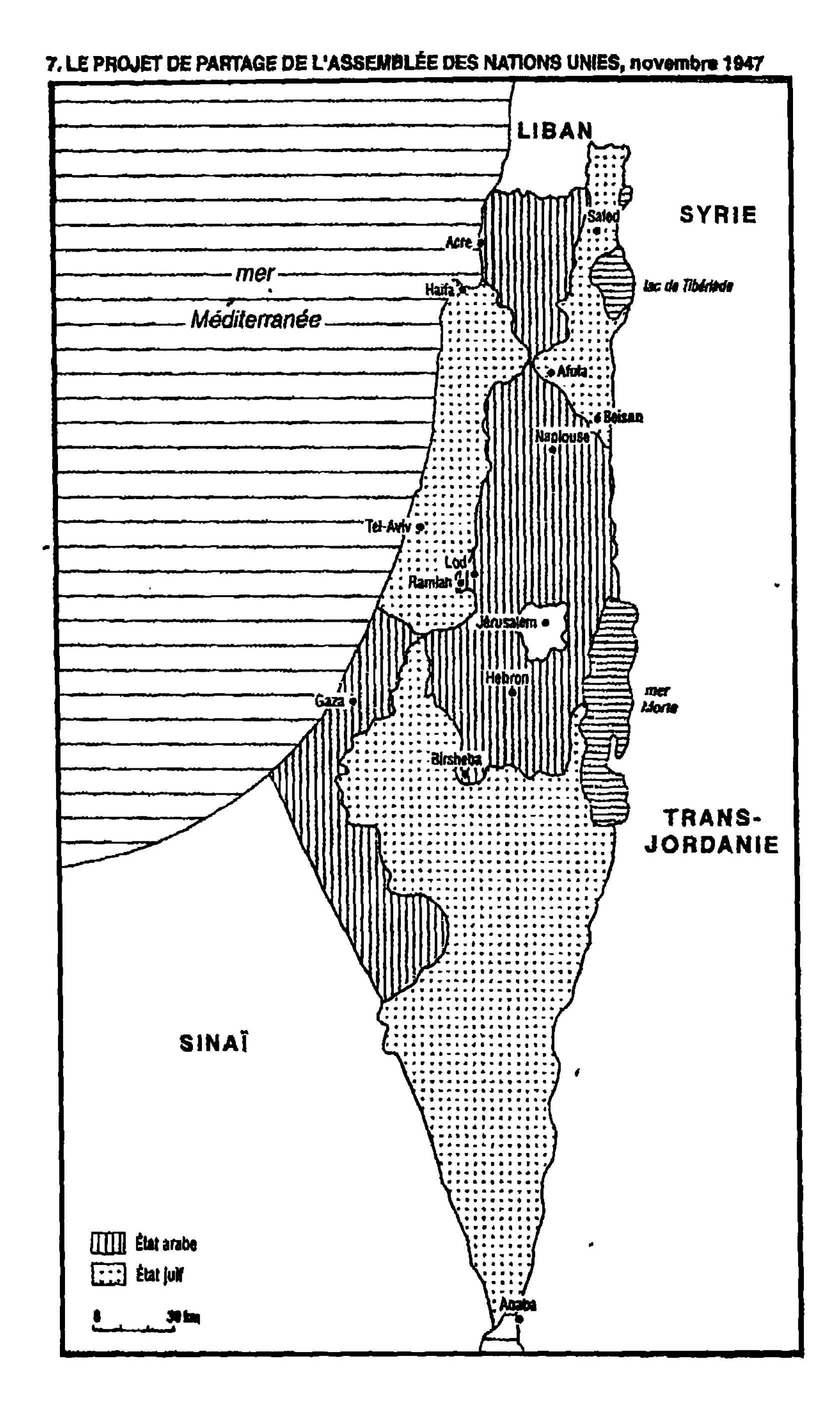



5. UN DES PROJETS DU CABINET BRITANNIQUE, janvier 1944
LIBAN
SYRIE
Safed
Acre
Haïfa
lac de Tibériade
mer
Méditerranée
Naplouse
Tel-Aviv
Jérusalem
Hébron
mer
Morte
Birsheba
TRANS-
JORDANIE
SINAÏ
État arabe
État juif
0
30 km
Aqaba

6. LE PLAN DE PARTAGE DE L'AGENCE JUIVE, août 1946



7. LE PROJET DE PARTAGE DE L'ASSEMBLÉE DES NATIONS UNIES, novembre 1947



المحتويات

الكتاب الرابع
مسألة فلسطين في الكارثة الأوروبية
١٩٣٢ - ١٩٤٧

للمترجم

تأليف:

ـ **تروبادور الصمت**، دار النيل، الإسكندرية، ١٩٩٤.

ـ **مرايا الانتلجنتسيا**، دار النيل، الإسكندرية، ١٩٩٥.

ـ **مبدأ الأمل**، دار حور، القاهرة، ١٩٩٦.

ترجمة:

ـ ز. أ. ليڤين: **الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في لبنان وسوريا ومصر**، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٨.

ط٢ تحت عنوان: **الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في مصر والشام**، دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٧.

ـ ز. أ. ليڤين: **التنوير والقومية. تطور الفكر الاجتماعي العربي الحديث**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٧.

ـ چورچ حنين، **لا مبررات الوجود**، أصوات، القاهرة، ١٩٨٧ (بالاشتراك مع أنور كامل).

ـ تيموثي ميتشل، **استعمار مصر**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٠ (بالاشتراك مع أحمد حسان.

ـ ك. پ. كاڤافي: **قصائد**، دار إلياس، القاهرة، ١٩٩١.

ـ تيموثي ميتشل، **مصر في الخطاب الأميركي**، مؤسسة عيبال، نيقوسيا، ١٩٩١.

ـ تزڤيتان تودوروڤ، **فتح أمريكا، مسألة الآخر**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٢.

ط٢، دار العالم الثالث، القاهرة، ٢٠٠٣.

ـ روبير مانتران (إشراف): **تاريخ الدولة العثمانية**، جزءان، دار الفكر، القاهرة، ١٩٩٣.

ـ فيليب فارج ويوسف كرباج: **المسيحيون واليهود في التاريخ الإسلامي العربي والتركي**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٤.

ـ إدواردو جاليانو: **الشرايين المفتوحة لأمريكا اللاتينية. تاريخ مضاد**، دار النيل، الإسكندرية، ١٩٩٤ (بالاشتراك مع أحمد حسان).
ـ توماش ماستناك: **الإسلام وخلق الهوية الأوروبية**، دار النيل، الإسكندرية، ١٩٩٥.
ط٢، الملتقى، مراكش، ٣، ١٩٩٩.
ـ هنري لورنس وآخرون: **الحملة الفرنسية في مصر: بونابرت والإسلام**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٥.
ـ توماش ماستناك: **أوروبا وتدمير الآخر. الهنود الحمر والأتراك والبوسنويون**، دار مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٥.
ـ چورچ حنين: **أعمال مختارة**، منشورات الجمل، كولونيا، ١٩٩٦.
ط٢ (مزيدة) تحت عنوان: **منظورات**، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ١٩٩٨.
ـ تيموثي ميتشل: **الديموقراطية والدولة في العالم العربي**، دار مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٦.
ـ زكاري لوكمان: **خطاب الأفندية الاجتماعي، ١٨٩٩-١٩١٤**، دار مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٧.
ـ چان-كلود جارسان: **ازدهار وانهيار حاضرة مصرية: قوص**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٧.
ـ هنري لورنس: **المملكة المستحيلة. فرنسا وتكوين العالم العربي الحديث**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٧.
ـ هنري لورنس: **بونابرت والإسلام. بونابرت والدولة اليهودية**، دار مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٨.
ـ چويس منصور: **افتح أبواب الليل**، منشورات الجمل، كولونيا، ١٩٩٨.
ـ عبد الله الشيخ موسى: **الكاتب والسلطة**، دار مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٩.
ـ فرنان برودل: **هوية فرنسا**، المجلد الأول: **المكان والتاريخ**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٩.
ـ فرنان برودل: **هوية فرنسا**، المجلد الثاني: **الناس والأشياء**، المجلس الأعلى للثقافة، الجزء الأول ٢٠٠٠، الجزء الثاني، ٢٠٠٠.
ـ صفاء فتحي: **إرهاب**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٩.

ـــ هنري لورنس: **الأصول الفكرية للحملة الفرنسية على مصر، الاستشراق المتأسلم في فرنسا (١٦٩٨-١٧٩٨)**، دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٩.

ـــ برنار نويل: **لسان أنّا**، دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٩.

ـــ هنري لورنس: **كليبر في مصر، المواجهة الدرامية مع بونابرت**، دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٩.

ـــ چاك دريدا وصفاء فتحي: **دريدا... من جهة أخرى**، فيلم تسجيلي، أخبار الأدب، القاهرة، ١٩٩٩.

ـــ برنار نويل: **حالة جرامشي**، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠.

ـــ أندريه ريمون: **المصريون والفرنسيون في القاهرة (١٧٩٨-١٨٠١)**، عين، القاهرة، ٢٠٠١.

ـــ نوربرت إيلياس وآخرون: **التمدن بين الاجتماع والتاريخ**، متون عصرية في العلوم الاجتماعية، ٢، القاهرة، ٢٠٠١، (بالاشتراك مع إيمان فرج).

ـــ شارل بودلير: **سأم باريس**، الكتابة الأخرى، القاهرة، ديسمبر، ٢٠٠١.

ط١ منفصلة، دار آفاق، القاهرة – منشورات الجمل، كولونيا،٢٠٠٧.

ـــ ميشيل بالار: **الحملات الصليبية والشرق اللاتيني**، عين، القاهرة، ٢٠٠٣.

ـــ آلان جريش وطارق رمضان: **حوار حول الإسلام**، دار العالم الثالث، القاهرة، ٢٠٠٣.

ـــ هنري لورنس: **المغامر والمستشرق**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣.

ـــ توماش ماستناك: **السلام الصليبي**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣.

ـــ چاك بيرك: **أيُّ إسلام؟**، دار العالم الثالث، القاهرة، ٢٠٠٤.

ـــ ريشار چاكمون: **بَيْنَ كَتَبَةٍ وكُتَّاب، الحقل الأدبي في مصر المعاصرة**، دار المستقبل العربي، القاهرة، ٢٠٠٤.

ـــ هنري لورنس: **المشرق العربي في الزمن الأمريكي. من حرب الخليج إلى حرب العراق**، دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠٥.

ـــ هنري لورنس: **مسألة فلسطين، الكتاب الأول، ١٧٩٩-١٩١٤**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦.

ــ ايف ميشو (إشراف) **جامعة كل المعارف: ما المجتمع؟**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦ (بالاشتراك مع آخرين).
ــ ايف ميشو (إشراف) **جامعة كل المعارف: ما الثقافة؟**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦ (بالاشتراك مع آخرين).
ــ ميكائيل لووي وأوليفييه روا وموريس باربييه: **حول الدين والعلمانية**، دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠٦.
ــ تيموثي ميتشل: **دراستان حول التراث والحداثة**، دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠٦.
ــ هنري لورنس: **مسألة فلسطين، الكتاب الثاني، ١٩١٤-١٩٢٢**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦.
ــ هنري لورنس: **مسألة فلسطين، الكتاب الثالث، ١٩٢٢-١٩٣١**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٧.

المشروع القومي للترجمة

المشروع القومي للترجمة مشروع تنمية ثقافية بالدرجة الأولى، ينطلق من الإيجابيات التي حققتها مشروعات الترجمة التي سبقته في مصر والعالم العربي ويسعى إلى الإضافة بما يفتح الأفق على وعود المستقبل، معتمدًا المبادئ التالية:

١ـ الخروج من أسر المركزية الأوروبية وهيمنة اللغتين الإنجليزية والفرنسية.

٢ـ التوازن بين المعارف الإنسانية في المجالات العلمية والفنية والفكرية والإبداعية.

٣ـ الانحياز إلى كل ما يؤسس لأفكار التقدم وحضور العلم وإشاعة العقلانية والتشجيع على التجريب.

٤ـ ترجمة الأصول المعرفية التي أصبحت أقرب إلى الإطار المرجعي في الثقافة الإنسانية المعاصرة، جنبًا إلى جنب المنجزات الجديدة التي تضع القارئ في القلب من حركة الإبداع والفكر العالميين.

٥ـ العمل على إعداد جيل جديد من المترجمين المتخصصين عن طريق ورش العمل بالتنسيق مع لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة.

٦ـ الاستعانة بكل الخبرات العربية وتنسيق الجهود مع المؤسسات المعنية بالترجمة.

التصحيح اللغوي: صفاء فتحي
الإشـــــراف الفني: حسن كامل